

القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني

(ضَوابِطُ وَتَحْلِيْلٌ)

الرسائل الجامعية ٩

تأليف
الدكتور محمَّد خالد الرَّهاوي

الرسائل الجامعية ٩

القَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ
فِـي ضَـوْءِ عِـلْـمِ الـمَـعَـانِـي
(ضَوابِطُ وَتَحْلِيْلٌ)

تأليف

الدكتور محمَّد خالد الرَّهاوي

أستاذ النحو والصرف والمعاني بجامعة الفرات - سوريا

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م





القَاعِدَةُ النَّحْوِيَّةُ
فـي ضَــوْءِ عِلْـمِ الـمَـعَـانِــي

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م

المملكة العربية السعودية – الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٩هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الرهاوي، محمد خالد
القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: ضوابط وتحليل./ محمد خالد الرهاوي؛ - الرياض، ١٤٣٩هـ
..ص؛ .. سم
ردمك: ٥ -٢٣ -٨٢٢١ -٦٠٣ -٩٧٨
١ – اللغة العربية– النحو أ. العنوان
ديوي ١, ٤١٥ ١٠٥٤٣/ ١٤٣٩
رقم الإيداع: ١٠٥٤٣/ ١٤٣٩
ردمك: ٥ -٢٣ -٨٢٢١ -٦٠٣ -٩٧٨

التصميم والإخراج
دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية – الرياض
الهاتف:4562410 الفاكس:4561675
للتواصل والنشر:
info@wojoooh.com


بسم الله الرحمن الرحيم


مكتبة
لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

الإهداء

إلى الغـيثِ الـذي يغسلُ الجهلَ
أساتذتي الذين كان فضلهم عليَّ
وعلى قسمِ اللغةِ العربيَّةِ وطُلَّابها
الشمـس إنـارةً والـبحر اتساعـا

أ.د. علي أبو زيد أ.د.نبيل أبو عمشة أ.د. عمر مصطفى

إنَّ المعارفَ في أهلِ النُّهى ذِمَمُ

محمَّد

مقدّمة

الحمد لله الذي علَّمَ بالقلمِ، علَّمَ الإنسانَ مالم يعلم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ خيرِ الأنامِ ما دارَ في الألسُنِ إعرابُ الكلامِ، وبعدُ:

فما مِن شكٍّ أنَّ اللغة مِفتاحٌ للعلوم، ووعاءٌ للفكر، ووسيلةٌ لنقل الأفكارِ والمشاعرِ والتَّعبيرِ عن المراد بدِقَّةٍ، ولِفَهْمِ الكلامِ وإدراكِ دقائقِهِ، ولتنميةِ التَّفكيرِ، وإزالةِ عوائقهِ، وذلك عندما تُعبِّرُ عنِ المعاني والأفكار، وتجلو الغموضَ الذي يُحيطُ بها، أو تُخلِّصُها من التَّبعثرِ والتَّشتُّتِ، وتُساعِدُ على تنظيمِها وإيجادِ الصِّلاتِ والرَّوابطِ بينَها؛ لأنَّها أداةُ العقلِ في التَّفكيرِ الذي هو الأساسُ في تكوينِ تلكَ المعاني والأفكارِ وإبداعِ علاقاتٍ جديدةٍ لم تكنْ مِنْ قبلُ.

واللغة نوعانِ: خارجيّةٌ تتمثَّلُ بأصواتٍ يُعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهم، وداخليّة[1] تتمثَّلُ بالتَّفكيرِ الذي هو حِوارٌ داخليٌّ بينَ المرءِ ونفسِهِ يتجسَّدُ في الألفاظِ التي هي ترجمة للفِكَر العقلية والمعاني، ودوالُّ عليها، وقوالبُ حافظةٌ لها، ومساعدةٌ على تداولها

(١) هذا فيما يتعلق بكلام البشر، أمَّا كلامُ الله فليسَ كذلك، أو ما يسميه الأشاعرة بكلام الله النفسي، وهي فكرة ابتدعها ابن كلاب، وهي باطلة شرعاً وعقلاً ونقلاً؛ لأن كيفية الكلام مجهولة، ولا يمكن الحديث عمَّا نجهل كيفيته، وإثباتنا الكلام لله إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفيةٍ، وقد سُئِلَ الإمامُ مالكٌ عنِ الاستواءِ فقالَ: الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بِدعةٌ. والكلامُ كالاستواءِ صفةٌ مِن صِفاتِ الله جلَّ وعلا عن كلِّ تصوُّرٍ.

والاستفادة منها؛ لأن المعاني تبقى حبيسة الذهن ما لم تحوَّلْ إلى أصواتٍ منطوقةٍ أو ألفاظٍ مكتوبةٍ. وهذا التحوُّلُ يخضعُ للأحكامِ الخاصَّةِ بكلِّ لِسانٍ مِن نحوٍ وصرفٍ واشتقاقٍ...، فالتَّفاعلُ بين اللغة والفكرِ متبادَلٌ؛ هي تسهِّلُ التَّفكيرَ، وتسهِمُ في تنظيمِه واستثارتِه وزيادةِ معارفِه، وهو يطوِّعها للتعبير عنه، وبها يصبحُ أكثرَ نضجاً ودِقَّةً؛ لأنَّها تزوِّده بما يحتاجُ إليه من أدواتٍ، وكلُّ فكرةٍ لن تدخلَ حيِّزَ الوجود إلا بعد أن تتجسَّد بما يُعبِّرُ عنها، ومتى كانَ ذلك صارَتْ جزءاً مِن فكرِنا.

إنَّ الفكرة أو المعنى وما يعبِّر عنه متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا ألفاظ لغوية بلا معنى، ولا معنى بلا ألفاظ تحمله، فهما إذاً وجهان لعملة واحدة، ومن البدهي أنَّ دراسة أحدهما لا تكتمل إن لم تمرّ بالآخر، وهذا ما كان فعلاً عندما درسَ النُّحاةُ كلامَ العربِ، إذ لم يكن هدفُهم بيانَ الصَّحيحِ والخطأ؛ لأن كلام العرب الأوائل في عصر الاحتجاج كلُّه صحيحٌ، فهم أهلُ اللغةِ، بل كان هدفُهم وصفَ ذلك الكلام وتصنيفَه اعتماداً على ذوقهم الذي صُقِل بكلام العرب نفسِه، والبحثَ عن معاني الكلامِ ومقاصدِ المتكلمين وأحوالهم النفسية المرتبطة بسياقاتٍ ومقاماتٍ، والكشفَ عن ضوابط السليقة السليمة عند العرب؛ لينتحي غيرهم أو من جاء بعدهم على سمْت كلامهم وفطرتهم؛ ولذلك كان من أهداف البحث:

١. كشف ضوابط القاعدة النحوية الأخرى غير الضابط الصناعي الذي استفاضت كتب النحو في بيانه، وقد تبين لي أنها أربعة: جمالي ونفسي ومعنوي وصناعي.
٢. ربط الأحكام النحوية بما تؤديه من معان ثانوية اعتمادا على ما جاء به علم المعاني مع الاستفادة من جهود المفسرين وغيرهم، وبيان أن كثيرا من الخلافات النحوية ليست خلافات مدارس بمقدار ما هي اختلافات في تذوق المعاني.
٣. ترجيح كثير من مسائل الخلاف اعتمادا على المعنى، وإبطال بعض الأحكام اعتمادا على المعنى أيضا.
٤. ردُّ الاتهامات التي يكيلها كثيرٌ من الدارسين في العصر الحديث -إن عن غفلةٍ أو عمدٍ- للنحاة بإهمالهم المعنى واعتنائهم بصحة التراكيب وخطئها، ولم يكن هذا الردُّ بكلام عاطفي أو إنشائي لا طائل تحته، بل من خلال بيان سعي النحاة للجمال وتذوق المعنى ومراعاة أحوال المتكلم النفسية وربط القاعدة بالمعاني الثانوية وبالسياقات التي تلازمها؛ لذلك جاء البحث تنظيريا في جانب منه

تحليليا في معظمه. أما إشكالية البحث فتتمثل بـ:

أ. أن النحو صار يدرُسُ التراكيب، ويحكم عليها أحكاما معيارية بالصحة والخطأ من دون تحليل للمعنى وربط بالسياق، وإن علم المعاني صار يدرُسُ المعاني المنبثقة من السياق من دون ربطها بأحكام النحو من جواز ووجوب ...، وقد بُنيتِ المناهجُ التعليمية على هذا الفصل القائم بين النحو والمعاني، وانعكس هذا سلباً على قدراتِ متعلمي العربية، وفقدَ كثيرٌ من المشتغلين بالنحو القدرةَ على تذوُّقِ التراكيبِ والغوص في معانيها، مع أنَّ فهم النظام النحوي هو المدخل الطبيعي للتذوُّقِ؛ لأَنَّهُ يُلقي الضوء على المباني، فتبدو من خلالها المعاني.

ب. أنَّ المصنفات النحوية التي رتَّبت النحو وفق المرفوعات والمنصوبات فالمجرورات كثيرةٌ جدا، لكننا قلما نجد كتبا تناولته وفق ظواهره؛ أعني لا تجد بابا للتعريف والتنكير أو التقديم والتأخير أو الإنشاء والخبر...، بل هي منثورة في الأبواب النحوية كلها، فإذا ما أراد أحدٌ تعرُّف إحدى الظواهر السابقة كان لزاما عليه أن يطَّلع على أبواب النحو كلها مع أن هذه الظواهر مرتبطة بمعانٍ تعبر عن سياقات مختلفة، فمقام التعريف مختلف عن مقام التنكير، ومقام مجيء الرتبة على الأصل مختلف عن مقام تقديم بعض عناصرها على بعض، وهكذا دواليك.

من ثَمَّ أردتُ أن يكون بحثي هذا خطوة في معالجة هذه الإشكالات؛ ليضبط النحوُ شكلَ التراكيبِ، ويعرب عن معانيها على نحوٍ تصيرُ القاعدةُ فيه أداةً للغوص في المعنى الذي هو غايةُ الكلامِ ومُرادُه، ويصير تعريف الكلمة أو تنكيرها أو تقديمها أو تأخيرها أو ذكرها أو حذفها...ليس ضرباً من الاستعمال فحسب، ولا يظلُّ الجواز مجرد طرائق مباحة للمتكلم، بل يصير نظاماً يفضي إلى ضبط الحكم النحوي وَفقَ المعنى الكامن في التركيب، قصدَهُ المتكلِّمُ أو لم يقصده، ذلك أن المتكلم قد يتكلم بكلام ما، قاصداً معنى ما، لكن كلامه لا يؤدي ذلك المعنى، بل معنى آخر، أو يتكلم بكلام يقصد به معنى تقصر العبارة عن تأديته أو تزيد، وكل ذلك لا يحقق مناسبة المقام، وهذا ما دفع إلى الكشف عن المعاني السياقية العامة وكثير من المعاني الخاصة التي تحققها جملة الضوابط التي وضعها النحاة في مختلف أبواب النحو، وبيان الفروق المعنوية الدقيقة بين الأحكام

في الباب الواحد، وذلك في ضوء مباحث علم المعاني الثمانية؛ أعني أحوال المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل من حيثُ الرتبةُ النحويةُ، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والإتباع والقطع، والإنشاء بنوعيه الطلبي وغير الطلبي، فجاء في مدخلٍ وخمسة فصول:

مهَّدتُ للبحثِ بالحديثِ عن علاقة النحو بالمعاني وتكامُلِهما، وعن الضوابط العامة التي تحكم القاعدةَ النحويةَ، وبينت أنها أربعةٌ: جماليٌّ، ومعنويٌّ ونفسيٌّ وصناعيٌّ. بيَّنتُ في الضابط الجمالي أنَّ مفهومَ الجمال في الحضارة العربية الإسلامية بوجهٍ من وجوهِهِ يبرزُ في التَّماثُلِ المكرور أوِ التشابُهِ، وأنَّ النَّحو العربيَّ يقوم كأيِّ جميلٍ في الوجود على أساسٍ منه، وذكرتُ معايير الجمال والقبح فيه، وتكلَّمتُ على الذوق فيه أيضاً مفهومِه وأنواعِه ونماذجَ من أثره في تقرير الأحكام أو ردِّها.

وبيَّنتُ في الضابط النَّفسيِّ أثرَ الدِّلالاتِ النَّفسيَّةِ في ضبط الأحكام النحوية والتحكُّمِ بها، وأنَّ كلَّ قاعدةٍ نحويَّةٍ لا بدَّ أن تكون قد راعَتْ حالةً نفسيَّةً ما، فقولُك: العلمُ نافعٌ، يُقال لشخصٍ تختلِفُ حالتُه النفسيَّةُ عمَّن يُقالُ له: العِلمُ ينفعُ، أو نفَعَ العِلمُ، أو العِلمُ نفَعَ، أو العِلمُ قد نفَعَ...، وذكرتُ بعضاً مِنها ممَّا تتجلَّى فيه تلك الدِّلالاتُ.

وتكلَّمتُ في الضابط المعنويِّ على المعاني الأُوَلِ والمعاني الثَّواني، وعلى جملة من الضوابط التي حصَّنَ بها النحاة المعنى من نحو اشتراطهم أمن اللبس وإباحة التجوز في الأشكال والمظاهر الخارجية للتركيب خدمة للمعاني، والعناية بالألفاظ، وردهم القواعد عند فساد المعنى، وترجيحهم المعنى على اللفظ في أوجه الإعراب والقياس وغيرهما، وبيان أثر المتكلم والمتلقي وأقدار عقولهم وأحوال نفوسهم في تشكيل المعنى وضبط القاعدة النحوية. ثُمَّ بيَّنتُ أنَّ الضابط الصناعي ليس إلا توصيفاً للضوابط السابقة وطريقاً موصلة إليها.

وعقدتُ الفصل الأول للكلام على ضوابط الرتبة النحوية، فبينت أنها محكومة بضابطين: الأولُ منهما موافقة استعمال العرب، والثاني أمن اللبس، فبيَّنت أثره في المحافظةِ على الرُّتبةِ عندَ الخشيةِ من وقوعه، والعدولِ عنها ونقضِها عند أمنِه، وتشويهها عندَ وقوعِه، ثُمَّ بيَّنت الضابط النفسي والصناعي لها. ثم قسَّمتُ الرتبةَ أربعة أقسامٍ: الرتبة المحفوظة لفظا ونية، والرتبة المحفوظة نية غير المحفوظة لفظا، والرتبة المحفوظة

لفظا غير المحفوظة نية، والرتبة الملبسة، وألحقت بها الكلام على الفصل بالأجنبي بين أركان الجملة، محاولاً وضعَ ضوابطَ معنويةٍ محدَّدةٍ لكلِّ تقديم وتأخير.

وخصصتُ الفصلَ الثاني للحديث عن الضوابطِ التي وضعَها النحاةُ للحذفِ، فبيَّنتُ الضابط الجماليَّ والنفسيَّ والمعنويَّ والصناعيَّ له، ووجهَي الحذفِ، وأدلتَه وأنواعَه (الاقتطاعَ والتَّحريفَ والاكتفاءَ والاحتباكَ والاختزالَ) وما يندرجُ تحته من حذفٍ للحرفِ والاسمِ والفعلِ والجملةِ والكلامِ، محاولاً ربطَ كلِّ حذفٍ بالمعنى الذي يُؤدِّيه.

وجعلتُ الفصل الثالث للحديث عن ضوابط التعريف والتنكير والأصل والفرع فيهما بين النحو والمعاني، وعن الضوابط النحوية لتعريف المرفوعات والمنصوبات ومعمولات النواسخ والمجرورات والتوابع وتنكيرها في ضوء علم المعاني وفي متفرقات أخرى كالعدد واسم التفضيل وأسماء الأفعال ومعمول الصفة المشبهة.

أما الفصلُ الرابع فاستقلَّ بالكلام على ضوابط الإتباع والقطع والاستئناف النحوي في ضوء علم المعاني، بيَّنتُ فيه ضوابطَ إتباعِ النَّعتِ والبدل وقطعهما، وضوابط الوصل بين المفردات والجمل، وأغراض ذكر واو العطف وحذفها، وأثر نبرة الصوت صعوداً أو نزولاً في تحديد المعنى في التركيب الواحد من نحو زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ ناثرٌ، أو زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ وناثرٌ. ثم تكلَّمتُ على ضوابط الاستئناف والقطع في الجمل، والوصل والفصل في غير التوابع.

وتكلَّمتُ في الفصلِ الخامسِ على ضوابطِ الإنشاءِ، فمهَّدتُ له بالحديث عن نوعي الأسلوب: الخبري والإنشائي، وضوابطِ التمييز بينهما من نحو قصدية المتكلم وعدد النسب وقبول الصدق أو الكذب وإشكالية المطابقة الزمنية وغير ذلك، ثم تكلمت على أنواع الإنشاء الطلبي وغير الطلبي بين النحو وأصحاب المعاني، وعلى الضوابط النحوية للإنشاء في أبواب النحو المختلفة في هدْي علم المعاني. وختمت البحث ببيان بعض نتائجه. وأنبه على جملة أمور، أهمها:

أ. أنني لم أقتصر على ما جاء به علمُ المعاني في استنطاق القواعد بالمعاني، بل أفدتُ من كتب النحو والتفسير وغيرهما أيضا، واجتهدت أحياناً فيما ورد، أو لم يرد فيه كلامٌ من لدن أحد، محاولاً جهدي ربطَ كل قاعدة بما تؤديه من معانٍ.

ب. أنني كنت قد خصصت فصلا للقصر، لكنني عدلت عنه لأسباب منها: أن القصر جزء من الرتبة النحوية ليس غير، وأن القصر بـ(إلا) أو (إنما) سيمرُّ -لا محالة- في الرتبة النحوية، وأن القصر بالتقديم والتأخير يخضع للرتبة النحوية أيضاً، وأن القصر بحروف العطف (لا، بل، لكن) لا يخرج عن الرتبة أيضاً.

ج. أن بعض مباحث علم المعاني كالإطناب والمساواة جاءت عرضا في ثنايا الفصول، ولم أخصص لها مكانا محدداً، وكذلك التضمين. فالاعتراض جاء في فصل الرتبة، والتكرير والتذييل والتكميل والتوشيع والإيغال جاءت في الإتباع والقطع، والإيجاز جاء في الحذف، والإيضاح بعد الإبهام جاء في معظم الفصول.

د. أنني استبدلت الإتباع والقطع والاستئناف بالفصل والوصل؛ لأنه يشمله وغيره كالنعت المقطوع والعطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر.

هـ. أنني لم أتعرض لتحقيق نسبة الشواهد الشعرية، ولم أحرص على تخريجها من دواوين أصحابها، بل حرصت على تخريجها من مصادر النحو والبلاغة؛ لأنها تهدي إلى المسائل النحوية والبلاغية فيها، وكذلك لم أتعرض للاحتجاج والقياس لكثرة ما كتب فيهما على نحو عامٍّ أو خاصٍّ في مؤلفات العلماء. أما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي، وقد سرت في البحث وفق الآتي:

١. البناء العام: بنيْتُ البحثَ على مدخلٍ وخمسةِ فصولٍ، كلُّ فصلٍ منها بتمهيدٍ وأربعةِ مباحثَ عدا الفصلين الرابع والخامس جاء كل منهما في تمهيد وثلاثة مباحث لطبيعتهما، وقسَّمْتُ المباحثَ إلى مطالبَ، وقسَّمتُ بعض المطالب الكبرى إلى أقسامٍ وأنواعٍ حسب ما اقتضى البحث.

٢. تجنَّبتُ بناء الهيكل العام للبحث على ترتيب موضوعات النحو (المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالتوابع والأساليب)، ولا على ترتيب مسائل علم المعاني (أحوال المسند إليه ثم أحوال المسند ثم الأساليب...)؛ كيلا

يقع أسيراً لهما، فيضطر إلى التكلف في تطويع أحدهما على الآخر، وربما عدم قدرة ترتيب أحدهما على استيعاب مسائل الآخر، فتقسيمات الرتبة النحوية مثلا غير ممكنة إذا ما اتُبِعَ أحد الترتيبين؛ لذلك جعلت للبحث ترتيبا جديدا يحاول قدر الاستطاعة مراعاة موضوعات العلمين واستيعاب مباحثهما.

٣. أوردتُ في البداية الضوابط العامة للفصل، ثم أوردت مسائل الموضوع المراد الحديث عنه نحويا، ثم حاولتُ جاهداً تحليلها واستنباط المعاني الجزئية لكلِّ مسألةٍ أو شرطٍ.

٤. لم أُورد تعريف ما يراد الحديث عنه في البداية، بل حيث يخدم الموضوع، فالحال والتمييز مثلاً جاء تعريفهما في الفصل الثالث ضوابط التعريف والتنكير، وليس مناسبا أن أذكر تعريفهما في الرتبة النحوية أو الحذف، وهكذا بقية التعريفات.

٥. رتَّبتُ الموضوعات الفرعية في فصول الحذف والرتبة والتعريف والتنكير وفق ترتيب ابن جني لها في اللمع غالبا.

٦. لم أكتف بما جاء في علم المعاني، بل أفدت كثيرا من كتب التفسير وكتب البيان والدراسات النحوية والبلاغية الحديثة وغيرها، ولم أكتفِ بالنقل والسرد - وإن اضطررت إليه أحيانا- بل رحت أقلب وجوه المسألة وتراكيبها، وأبيِّن ما تحتمله من معانٍ وأغراض.

٧. عززت ما ذهبت إليه بأقوال النحاة وأصحاب المعاني والمفسرين، نقلا بالحرف أو بالمعنى.

وحقُّ عليَّ قبل أن أختمَ مقدِّمتي أن أقدِّمَ أخلصَ الشُّكرِ وأجزلَهُ لأستاذي الذي دلَّ اسمُهُ عليهِ الأستاذ الدكتور نبيل محمد أبو عمشة رئيسِ قسم اللغة العربية وآدابها الذي كان أباً وأستاذاً أشرَفَ عليَّ في مراحلِ دراستي كلِّها، غرفتُ مِن بحرِ علمِهِ الغزيرِ وفكرِهِ الدَّقيقِ ما ثَبَّتَ قدمَيَّ على طريقِ البحثِ والتحقيقِ، وأنارَ دربي، وذلَّل الصعاب أمامي، ولولاه ما آتتْ جهودي أُكُلَها.

وكذلك الشُّكرُ لكلِّ أساتذتي العلماءِ الأفاضلِ الذين تعلَّمتُ على أيديهم، وصنعوني على أعينهم، وعلى رأسِهم الأستاذُ الدكتور علي أبو زيد رئيسُ جامعة دمشق والأستاذ الدكتور عمر مصطفى عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية فيها والأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الله أستاذ النحو والصرف فيها، كنت وما زلتُ أتعلَّمُ منهم، وأفزعُ إليهم عند كل صغيرة وكبيرةٍ، وكذلك الشكر لإخوتي وأصدقائي ولكلِّ مَن وقفَ بجانبي وساندني ولو بكلمةٍ طيِّبةٍ.

وإن أنسَ لا أنسَ إزجاء أصدق الشكر وأعظم التقدير لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدَّوليِّ لخدمة اللغة العربية والقائمين عليه الذين كان لهم الفضلُ في تقويم ما اعوجَّ من الكتابِ وفي نشره بعد أن ظلَّ حبيسَ المستودعات والخزائن أكثر من ثماني سنوات، فقد أَذِنَ اللهُ أن يخرجَ على أيديهم فُراتاً لمحبي العربية وقرَّائها، ولولاهم لـمَا رأى النورَ، راجياً مِنَ الله أن يثيبَهم، وأن يجزيهم عن العربية وأهلها خير الجزاء.

وبعدُ فهذا جهدٌ لا أزعمُ فيه إلَّا أنَّه محاولة على طريق البحث أرجو أن تقع من محبي العربية وباحثيها موقع الرضا والقبول، مع يقيني المطلق أنها لن تبلغ الكمال، فذلك ضربٌ من الـمُحال؛ لأنَّ الكمالَ لله وحده، ومن كمالِ الإنسانِ النقصُ، ولا يسلمُ امرؤٌ من القَدحِ ولو كان أقومَ من القِدحِ.

والحمد لله أولاً وآخراً.

بالشعر أختـمُها واللهُ ألهمـني ... فاللهَ أحمدُ من بـدءٍ لمختـتمِ
قد صغتُ نهجَ حياةٍ من نتائجها ... لو صارَ فعلاً لأحيا تالفَ الرِّممِ

دمشق: ٦/ ٥/ ١٤٣١هـ، ١٩/ ٤/ ٢٠١٠م.

مدخلٌ

الضَّوابِطُ العامَّةُ للقاعِدةِ النَّحويَّةِ

القاعدة النحوية.

علم المعاني.

علاقة النحو بالمعاني.

المبحث الأول: الضابط الجمالي.

المبحث الثاني: الضابط النفسي.

المبحث الثالث: الضابط المعنوي.

المبحث الرابع: الضابط الصناعي.

مدخل

والكلام فيه على أمرين: علاقة النحو بالمعاني، الضوابط العامة للقاعدة النحوية.

أوَّلاً: علاقة النحو بالمعاني:

قبل الحديث عن العلاقة بينهما لا بد من التعريف بهما على نحو موجز، فالقاعدة النحوية هي ما قرَّرَهُ النُّحاةُ مِن أحكامٍ وضوابطَ في أبواب النحو المختلفة؛ في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع وغيرها. أما علم المعاني فهو ما تُعرفُ به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال[1]. فهو يبحث في المعاني النفسية والثانوية للقواعد والأحكام النحوية، وحال المتكلم والمخاطب؛ أعني المقام.

إنَّ المطالِعَ لِمَا كُتب عن العلاقة بينهما يكاد يقف على شبه إجماعٍ لدى اللغويين العرب المحدثين[2] على أن النحو يدرسُ التراكيب من حيث الصحة والخطأ، والجواز والوجوب، ويقف عند ذاك، ليأتي علم المعاني بعدها، ويدرس صلتها بالمتكلم أو المتلقي في فلكها دونما خروجٍ عليها. يقول أحمد الشايب: «فالنحو -ومنه الصرف- يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين، وعلى الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف في العبارة مع بقاء صحتها تصرفاً يجعلها سلسةً قوية التأثير، بعيدة عن التنافر، سهلة قريبة الفهم... لأن البلاغة تستلزم أمرين: الصواب النحوي، ثم الجمال والملاءمة لأذواق المخاطبين وعقولهم»[3].

والحق أن الحكم السابق وأمثاله قد بُنِيَ على حدود المتأخرين لعلم النحو والإعراب بأن النحو هو علم الإعراب، وأن الإعراب «أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص٢٣

(٢) انظر مثلًا: اللغة العربية: معناها ومبناها ص١٨، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه ص١٧-١٨، والفكر البلاغي عند النحويين العرب ص٦، ١٠-١١، وفلسفة البلاغة العربية ص٩٧-٩٨ و١٠١، والنحو والدلالة ص٢٩

(٣) الأسلوب ص٢٦

الكلمة»[1]. ذلك أن النحو ليس سبيلاً إلى سلامة التراكيب فحسب، بل لإدراك المعاني أيضاً، يقول ابن مالك[2]:

وبعدُ: فالنحو صــلاحُ الألسنهْ	والنفس إن تعدم سنــاه في سِنَه
بـــه انكشــافُ حجْبِ المعــاني	وجلــوةُ المفهــومِ ذا إذعــانِ

إن من ينعم النظر في كتب النحاة الأوائل يجد بينهما صلة وثيقة لا تكاد تنفصم عراها، حيث امتزجت القواعد بالمعاني واللطائف البلاغية على نحو يكشف قوة الترابط والتلازم بينهما، فالمعاني كانت موضع عناية النحاة واهتمامهم، بل كانت الأساسَ الذي اعتمدوا عليه في دراسة لغة العرب وأساليبها، إذ لا يمكن لأحد أن يستنبط الأحكام من لغةٍ ما إن لم يكن قد سبر أغوارها، وأحاط بدقائقها وأسرارها، وأحس بجمال نظمها وخواصها؛ ولذلك جاءت كتبهم النحوية حُفَّلاً بالمعاني والجمال وغيرهما، فصارت سبيلاً تفضي إلى فهم العلوم الإسلامية عامة وإلى التذوق والتحليل، ومعالمَ يهتدي بها المتعلمون والدارسون.

وإذا كان الهدف من النحو فهمَ الكلام -ومنه القرآن الكريم- وصونه من اللحن؛ لانتحاء سمت كلام العرب، فإن ذلك قد كان، فالنحو قد حدَّد سبلَ نظم الكلام على نحو سليم ووَفقَ معاييرَ ظاهرةٍ، وهو بذلك قد حدَّد السياقات، وإن لم يضبط دلالاتِها على المعاني الثانوية، وهذا أمر بدهي؛ لأنها كالزجاج الشفاف مُتجدِّدةٌ ومُتلوِّنةٌ على نحو مستمرٍّ، وذلك حسب ما ينعكس عليها، ولم يتوقف عند ذلك، بل أفصح عن معانٍ تنشأ من طرق متنوعة كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإضمار والإظهار ... وتعبر عمَّا في نفس المتكلم على نحوٍ يوصله إلى السامع ويؤثر فيه. فسيبويه مثلاً «-وإن تكلم في النحو- فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصِرْ فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني».[3] يقول د. كمال بشر: «ولم يكتفِ نحاة العرب بدرْس اللغة

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٩

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٥

(٣) النحو والدلالة ص٣١، والكلام للشاطبي.

من ناحية الأصوات والصرف والنحو فقط، بل نظروا إلى الكلام نظرة أرقى، فقوّموه من حيث فصاحتُه وبلاغتُه ومطابقتُه للمقام»[1].

والعلوم الإنسانية تبدأ بالذوق وتتداخل فيها العلوم، ثم تتحول إلى علوم لها أحكام وضوابط، والنحو هو الروضة التي نبتت فيها المعاني ونمت، ثُمَّ فُصِلت جزئياً من منبتها؛ لتتدرج من التذوق إلى ما يكاد يكون علماً مستقلاً احتفى به البلاغيون بعد أن أخذوا ما جاء به النحويون من تلك المعاني مع زيادة تشقيق وتبويب لها، دون نكران ما للنحو من فضل في ذلك؛ إذ إنهم أرجعوا كل فضل ومزية إلى معانيه تلك. يقول عبد القاهر الجرجاني: «هذا هو السّبيل فلستُ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُه -إنْ كان صواباً، وخطؤه إن كانَ خطأً -إلى النَّظم، ويدخلُ تحتَ هذا الاسم إلّا وهو معنًى من معاني النحوِ قد أُصيبَ به موضعُهُ، ووُضِع في حقه، أو عُوملَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ عن موضعِهِ، واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النَّحو وأحكامِه، ووجدتَهُ يدخُلُ في أصلٍ من أصولِهِ، ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه»[2]. ويقول أيضاً: «... لا تَرى في البيتين الأوّلين شيئاً غيرَ الذي عَددتُه لك، تجعلُه حسناً في النَّظم، وكلّهُ من معاني النَّحو كما ترى. وهكذا السّبيل أبداً في كل حُسنٍ ومَزيَّةٍ رأيتَهما قد نُسبا إلى النظمِ وفضلٍ وشَرفٍ أُحيلَ فيهما عليه»[3].

مقابل هذا الاحتفاء بالمعاني والاعتراف بفضل النحو راح النحاة مع تقدم الزمن والدراسات وظهور المتون التعليمية والمنظومات يجردون النحو منها قليلاً قليلاً -ربما لأن المعاني لا يمكن أن تضبط وتحد، والتعليم غير ممكن إلا بما هو محدود - حتى كاد يصير صناعة محضة، وصار من يروم مدَّ حبائل الوصل بينهما متهماً بالتطفل على صناعة البيان. يقول ابن هشام: «وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على

(١) الفكر البلاغي عند النحويين العرب ص٧٢

(٢) دلائل الإعجاز ص٨٢-٨٣

(٣) دلائل الإعجاز ص٨٦

صناعة البيان»[١]. فأدى ذلك إلى ترسيخ هذا الفصلِ في نفوس القائمين عليهما، فتجدُهم ينادون بالوحدةِ بينَهما، ويتمسكون كلَّ التمسُكِ بالفصلِ، وتجدُ بعضَهم في النحو يكادُ يكونُ نحوياً خالصاً، وفي المعاني معنوياً خالصاً يرى أنَّ ما أُجيزَ في هذا التركيبِ أو ذاك نحوياً لم يكن لمجردِ الجوازِ والصِّحةِ، بل جاء لمعانٍ دقيقةٍ مخصوصةٍ بها يتفاضلُ الكلامُ، وأنَّ كلَّ تغييرٍ في المباني لا بدَّ أنْ سيؤدي إلى تغييرٍ في المعاني.

جديرٌ بالذكر أنَّ هذا الفصلَ بينَ النحوِ والمعاني قد بُنِيَتْ مناهجُنا التعليميةُ على أساسه، فصارَ الطالبُ يدرسُ النحو منفصلاً عن المعاني، ويدرس المعاني منفصلةً عن القواعد، فهو يُدرَّس في مقرَّرِ النحو مثلاً بعضَ مواضعِ حذفِ المبتدأ وتقديمِه وتأخيرِه وتعريفِه وتنكيرِه...، ويُدرَّس في مقرر المعاني أغراضَ ذلك كلِّه. مع أنَّ هذه الأغراضَ والمعاني تزيدُ القاعدةَ وضوحاً، والفهمَ عمقاً، والدرسَ يُسراً، والمادةَ متعةً ولذةً، والنحو عموماً حلاوةً، ومتعلمَه طلاوةً، فيصبح بذلك علمُ النحو «أرسخَ أصلاً، وأبسقَ فرعاً، وأحلى جنىً، وأعذبَ وِرْداً، وأكرمَ نتاجاً، وأنورَ سراجاً»[٢].

أمام هذه الحال ارتفعت أصوات كثيرة تطالب برد المعاني إلى موطنها الأم؛ لأن «النحو من غير المعاني جفاف قاحل، والمعاني من غير النحو أحلام طافية هائمة، ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفية، وينحاز بها إلى نزوات الذوق الفردي»[٣]. وقد استجابت لتلك الأصوات أقلامٌ كثيرة اختلف كتاباتها وتنوعت، فبعضها تغري القارئ بعناوينها، وتشده إليها؛ لأنها توحي بالربط المحكم بينهما، حتى إذا ما فتشها لم يجد تحتها طائلاً، ووجدها جمعاً ميتاً لا رواء فيه ولا ماء، إذ تذكر القاعدة النحوية مستقلة، ثم تنقل المعاني من شروح التلخيص مستقلة، فكان هذا أقرب إلى عمل الحواشي القائمة على منهج الجمع. وبعضها الآخر سار وفق الأبواب النحوية دونما تقيدٍ بحدٍ واضح، وكان الجمع صفة غالبة عليها مع يسيرٍ من التحليل أحياناً، وبعضها الآخر تناول جوانب نظرية بعيداً عن التحليل، وغير ذلك، وهذا أمر طبيعي وبدهي، ذلك أن اختلاف الدراسات والنتائج عائد إلى اختلاف العقول والأفكار والأذواق

---

(١) مغني اللبيب ص ٨٥٣

(٢) من كلام الإمام عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ٥

(٣) الفكر البلاغي عند النحويين العرب ص ٧

والتوجهات، ولا يمكن أن يطابق نتاجٌ أصيلٌ لعقل إنسانٍ ما نتاجَ عقلٍ آخر تماماً، وإن كانت المادة المدروسة واحدة.

على أن تلك الدراسات قد سدت كل منها ثغرة ما في هذا الجانب، وأفادت، حيث نبهت على أشياء، ويسرت السبل أكثر للاحقاتها التي ستمتح منها، وتصلح ما انآد منها، وتزيد عليها، وهذا شأن العلوم كلها، وستظل كذلك؛ لأن العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة، ولن يبلغ -ما بلغ- الكمالَ؛ لأن الكمال لله وحده، وليس من صفة البشر، ولا من عملهم، ولا هو من الدنيا، ولا في طبيعتها، ولا هو شيء يدرك أصلاً، لكن من عظمته أن الناس جميعاً مستمرون في سعيهم من أجل إدراكه. وسيظل حكم الناس في أيِّ أمرٍ كان يتجاذبه (الفضل للمتقدم)، و(ولربَّ تالٍ بزَّ شأو مقدَّم)[1].

وما مِن شكٍّ أن كل علم أو نتاج فكري معين له ضوابط ومعايير ظاهرة أو خفية يستند إليها في إرساء أحكامه وإنضاجها، ومنها النحو العربي الذي يدل نضجُه على نضجِ الفكر الذي أنتجه، وعلى قدرته الباهرة التي مكَّنت من إيصالِه إلى درجةٍ عاليةٍ مِن الدِّقَّةِ والإحكامِ، وقد وجدتُ بعدَ البحثِ والتأمُّلِ والتَّذوُّقِ أنَّ للقاعدةِ النَّحويَّةِ أربعةَ ضوابطَ تتكاملُ، ولا ينفصلُ أحدها عن الآخر، هي جماليٌّ ونفسيٌّ ومعنويٌّ وصناعيٌّ.

المبحث الأول: الضابط الجماليُّ:

الإنسانُ مفطورٌ بطبعِه على الجمالِ والنفور من القبحِ، وبالجمال يحكمُ على ما يحبُّه ويُعجبُه، سواءٌ أكانَ ذلك في الأمورِ الماديَّةِ أم المعنويَّةِ، وهذا الحكمُ لا بدَّ أن يكون له معايير ظاهرة كما هو في البلاغة العربية، أو خفية كما هو في النحو العربي، يقول د. مازن المبارك: «إن البلاغة دراسة جمالية ذوقية يجب أن تفيد اليوم من علم النفس وعلم الجمال»[2]. ويقول أيضاً: «إن البلاغة تذوق جمالي ينبغي أن يدخل في جملة مقاييسنا»[3].

والحقّ أن النحو العربي كذلك تذوق جماليٌّ ودراسة جماليةٌ للتراكيب العربية، أليس الجمالُ يكمنُ في الفصاحة التي يبحث النحوُ عن ضوابطها؛ ليُوصِلَ المتكلم إليها؟ أليس هذا الإيصالُ انتحاءً لسمت كلام العرب؟ أليس اللحن قبيحاً يسعى النحو أن يجنِّبَ

---

(١) عجز بيت لمحمود سامي البارودي من قصيدة عارض بها معلقة عنترة، الديوان ص٢٥٦

(٢) الموجز في تاريخ البلاغة ص١٣

(٣) الموجز في تاريخ البلاغة ص١٣

المتكلمَ إيَّاهُ؟ ثُمَّ إن كانَ هذا ادِّعاءً لا دليلَ عليه -إن اعترضَ مُعترِضٌ ما- أفليس حريًّا بالنحو الاستفادة ممَّا جاءت به البلاغةُ في هذا المجال؟ بلى. لذلك جعلت الحديث عليه من ثلاثة جوانب:

١. **مفهوم الجمال.**
٢. **ضوابط الجمال والقبح ومعاييره.**
٣. **الذَّوق.**

المطلب الأول: مفهوم الجمال ومعاييره

١- مفهوم الجمال:

الجمالُ نسبيٌّ يختلفُ من شخصٍ إلى آخرَ، والحكم على الشيء بأنَّه جميلٌ أو قبيحٌ يعود إلى ذوق الإنسان، والذوق يحكمه تكوين الإنسان وثقافته. وقد ارتبط مفهوم الجمال في الثقافة العربية الإسلامية بمفهوم الكمال، فالكمال أساس الجمال، ولا يكون الشيء جميلا ما لم يكن كاملاً[1]. يقول الإمام الغزالي: «كل شيءٍ حسنُه وجمالُه في أن يحضر كمالُه اللائقُ به الممكنُ له، فإذا كانت جميعُ كمالاتِه الممكنةِ حاضرةً فهو في غاية الجمال، وإن كان الحاضرُ بعضَها فله من الحسن والجمال بقدَرِ ما حضرَ»[2]. فتحقُّقُ الشعور بالجمال يقتضي تعيُّنَ الكمالِ في الموضوع الجماليِّ، وبذلك يمكن أن نقول: إن الكمالَ هو التعيُّنُ الحسيُّ للجمال، لكن هذا غيرُ صحيحٍ دوما؛ لأنه قد يوجد الكمالُ، ولا يوجد الجمالُ؛ لذلك استُعين بمفهومٍ آخرَ هو الذوقُ الذي يُعدُّ أفضلَ معاييرِ الكمالِ وأصحَّها[3].

---

(١) نظرية النقد العربي ص ٧٠

(٢) إحياء علوم الدين ٥/ ٩ . وهذا القول يظهر الفرق بين مفهوم الجمال عند العرب، ومفهومه عند الغرب الذي حدده بومجارتن حيث قال: «إن الجمال هو الكمال الذي يدرك عن طريق الإحساسات والمشاعر». انظر: علم الجمال والنقد فلسفة الجمال ص ٦. فالجمال عند العرب حضور للكمال من غير شرط للإدراك، والجمال عند الغرب من شروطه الإدراك، ولا غرابة في ذلك فهم أصحاب نظريات الشك وعدم الإيمان بالغيبيات، ونحن قوم آمنا بالغيب، نفهمه ونتبعه من دون أن ندركه.

(٣) نظرية النقد العربي ص ٧١-٧٢ . وسيأتي الحديث عن الذوق، وقد عقدت بحثاً بعنوان (أثر الذوق في الأحكام النحوية) اجتمعت لدي فيه مادة غزيرة.

إنَّ مفهوم الكمال يتجسد في التماثل المكرور، وهو تكرار وحدات صغرى متماثلة؛ لتشكل المجموع الكلي العام[1] لكل موجود، لغوياً كان أم غير لغوي، والتماثلُ مبنيٌّ على أساس التكرار، والتكرار يقتضي التماثل، وأحيانا يقتضي التشابه، وثمَّةَ فرقٌ بينهما، فالمتماثلُ ما كانَ موافقاً للآخر تماما، والمتشابه ما كان قريبا منه. ولكونِ الكمالِ أساسَ الجمالِ، والتماثل أساس الكمال، من ثَمَّ فإنَّ التماثل أساسُ الجمال. ويمكن توضيح جمالية التماثل المكرور بالأمثلة الآتية: تفعيلاتُ العروض مثلاً بتكرارها وانتظامها تعطي جمالية خاصة (///ه//ه، ///ه//ه، ///ه//ه)، وكذلك الحال بالنسبة للطبيعة، فورقة الشجرة مكوَّنةٌ من عِرق رئيسٍ وعروق فرعية متماثلة، ومِن معمل اليخضور الذي يتكون من خلايا متشابهة تماماً، فتكرار العروق وخلايا اليخضور شكَّل الورقة، والورقة تكررت، والأغصان تكررت، فشكلا معا شجرةً، والشجرة تكررت حتى صارت حديقة، وللحديقة منظرٌ جماليٌّ.

والحال كذلك بالنسبة للإنسان، فالشعر على رأسه له منظر جماليٌّ ناتج من تكرار شعرات متماثلة، والبصمات على أصابعه لها منظر جمالي ناتج من تماثل مكرور لخطوط ودوائر ومسامات، وهكذا دواليك.

وهذا التماثل المكرور يقوم النحو العربي على أساسه، فالنحو يبحث في الأحكام القياسية المطردة، واطرادها يعني - بلا ريب- تكرارها، وحمل بعضها على بعض؛ ولذلك قال بعضهم[2]:

إِنمـا النحــوُ قيـاسٌ يُتَّبَعْ   وبــه في كُـلِّ أمــرٍ يُنتفعْ

والقياسُ حملُ شيءٍ على شيء آخر، فالنحو العربي يقوم أصلا على أساس الكمال الذي يقوم هو نفسه على أساس التماثل المكرور، ولكون الكمال أساس الجمال، فاطراد الأحكام النحوية وتكرارها إذاً أساس الكمال الذي هو أساس الجمال؛ فالإطار النحوي العام إذاً كماليٌّ جماليٌّ، فالجملة الفعلية تتكون من وحدات متماثلة متكررة:

(١) نظرية النقد العربي ص ٧٣

(٢) القياس في النحو ص ٩

فعل – فاعل – مفعول به – فضلات، أو فعل ناقص – اسمه – خبره.

أو متشابهة متكررة: فعل – مفعول به – فاعل – فضلات، أو فعل ناقص – خبره – اسمه.

والجملة الاسمية كذلك: مبتدأر – خبر، أو خبر – مبتدأ.

وعلى هذا توضع التراكيب عموما وتضبط، وأيُّ خروجٍ عليها لا يكون جميلا، بل هو قبيحٌ مردودٌ؛ لأن الابتعاد عن التماثل يكون سبباً في العَيب والنقص؛ أيْ: يُسبِّبُ البعدَ عنِ الكمال الذي هو أساسُ الجمالِ، وهذا يؤكد مرة أخرى أن التماثل هو سبب الكمال، ألا ترى أن النحاة قد استكرهوا قول الفرزدق:

إلى ملكٍ ما أمُّه من محاربٍ ... أبوه، ولا كانت كليبٌ تصاهرُه[(١)]

وقوله:

وما مثلُهُ في الناس إلا مملَّكا ... أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربُه[(٢)]

وقول الآخر:

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بهجتها ... كأنَّ قفراً رسومَها قلماَ[(٣)]

لِمَا فيها من الثقل وعدم التماثل مع نظام التكرار في الجملة العربية.

لكنْ ثمَّةَ ضوابطُ مُهِمَّةٌ في التماثل أو التشابه المكرور، أهمُّها:

١. **التناسبُ بين الجزئيات**: فلا بد من التناسب إلى جانب التماثل؛ لأن التماثل أو التشابه وحده لا يحقق الجمال ما لم يكن ثمَّةَ تناسبٌ، بل إنَّ بعضَهم ذهبَ إلى أن الجمال يكمن في ذلك التناسب، يقول المنفلوطي: «الجمال هو التناسب بين أجزاء

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٤ . أبوه مبتدأ، ما: نافية. أمه: مبتدأ. من محارب: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. جملة (ما أمه من محارب) خبر المبتدأ (أبوه)، وجملة (أبوه ما أمه من محارب) في محل جر صفة لملك. خروج المقصود هنا ما كان غريبا ثقيلاً مستكرها، وهو يكون كذلك عندما لا يوافق ما جاء عن العرب كالأبيات التي أوردتها.

(٢) الخصائص ١/ ١٤٦ . ما: نافية لا عمل لها. مثله: مبتدأ خبره (في الناس). حيٌّ: بدل مرفوع. إلا: أداة استثناء. مملكا: مستثنى. أبو أمه: مبتدأ ومضاف إليه. أبوه: خبر. وجملة (يقاربه) في محل رفع صفة لـ(حي). وترتيب البيت: ما مثله في الناس حي يقاربه أبو أمه أبوه إلا مملكا.

(٣) الخصائص ١/ ٣٣٠ . بهجتها: مضاف إليه. قفرا: خبر أصبحت. قلما: اسم كأنَّ. رسومها: مفعول به للفعل الماضي خطَّ. وجملة (خطَّ) خبر كأنَّ. وترتيب البيت: فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خطَّ رسومها.

الهيئات المركبة، سواءٌ أكان ذلك في الماديات أم في المعقولات، وفي الحقائق أم في الخيالات، ما كان الوجه جميلاً إلا للتناسب بين أجزائه، وما كان الصوت جميلا إلا للتناسب بين نغماته، ولولا التناسب بين حبات العقد ما افتتنت الحسناء به، ولولا التناسبُ في أزهار الروضِ ما هامَ به الشعراءُ»[1].

٢. **التَّناسُقُ**: أعني أن يكون ثمَّةَ نسقٌ محدَّدٌ تنتظمُ فيه الجزئيَّاتُ الصغرى عند تشكيلها الوحدةَ الكبرى، وكذلك لا بدَّ من نسقٍ محدَّدٍ تنتظم فيه تلك الوحدات الكبرى؛ لتشكِّلَ اللوحة الأكبر إنْ في الوجود أو في اللغة؛ ولهذا استُكرِهَتِ الأبياتُ السابقةُ لمخالفتها الأنساق المكررة تكرارا متماثلا أو متشابهاً.

٣. **الاتِّساقُ**: ويرادُ به أن كلَّ جزئية تكون مبنيةً على ما قبلَها، ومتَّسِقةً معها، ومستدعيةً ما بعدها، ومتَّسِقةً معها، ووظيفةُ كلٍّ مِنها الاتحادُ والاتِّساقُ والتشاكُلُ مع غيرها، وهذا حالُ أحرف بنية الكلمة، ومفردات التركيب، ومكونات التفعيلة، وكلِّ شيءٍ ماديٍّ في الوجودِ. قال ابن الأثير: «... وكثيرا ما نجد أمثال ذلك في أقوال الشعراء المفلَّقين وغيرهم، ومن بلغاء الكتاب ومصقعي الخطباء، وتحتَه دقائقُ ورموزٌ إذا عُلِمَتْ وقيسَ عليها أشباهُها ونظائرُها كانَ صاحبُ الكلامِ في النَّظمِ والنَّثرِ قدِ انتهى إلى الغاية القصوى في اختيار الألفاظ ووضعِها في مواضعها اللائقةِ بها»[2].

٤. **تعالقُ المعاني**: أيْ أن يعلق معنى اللفظ بمعنى اللفظ الآخر بسببٍ من الأسباب، وقد بنى عبد القاهر جانبا من نظريته في النظم على ذلك، من ذلك قوله: «إنما تكُونُ فيها إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعْضٍ، ثُمَّ لا يَعْلَم أنَّ ذلك يَقْتضي أنْ تكونَ وصْفاً لها، مِن أجْلِ معانيها، لا مِنْ أَجْل أَنفُسِها، ومِنْ حَيثُ هي ألفاظٌ ونُطْقُ لسانٍ؟ ذاكَ لأنه ليس مِنْ عاقلٍ يَفْتَح عينَ قلبهِ، إلاَّ وهو يَعْلَمُ ضرورةَ أنَّ المعنى في (ضَمّ بعضِها إلى بعْضٍ) تعليقُ بعضِها ببعضٍ، وجَعْلُ بعْضِها بسَببٍ من بعض، لا أن ينطِق بعضها في أَثر بعضٍ، مِنْ غير أنْ يكونَ فيما بينها تَعلُّقٌ»[3].

(١) النظرات والعبرات (الأعمال الكاملة ص ١٦٢).

(٢) المثل السائر ١/ ١٥١ (طبعة المكتبة العصرية).

(٣) دلائل الإعجاز ١/ ٤٦٦

٥. **التآلُف**: أعني به أن يتآلف اللفظ ومعناه مع لفظ ما قبله ومعناه ومع لفظ ما بعده ومعناه، وإلَّا فلن يكون تكرارا متشابها أو متماثلاً؛ لذلك جعل عبد القاهر الكلام نوعين: مؤتلفاً، وغير مؤتلفٍ[١].

٦. **قَبول الذَّوقِ**: لا يمكنُ لأيِّ تكرارٍ أن يُؤدِّي وظيفته الأساسية إن لم يستسغه الذوقُ السليمُ، فلا تكرار الحروف، ولا الصيغ أو التراكيب أو المفردات أو أي موجود؛ لأنَّ الذوق معيارٌ أساسي يقبل الأشياء ويردُّها، والذَّوقُ والتناسُبُ أو التَّناسُقُ أو الاتِّساقُ لا ينفصلُ أحدُهما عن الآخر.

إنَّ التماثلَ المكرور الذي يحقِّق الكمالَ الذي هو أساسُ الجمالِ في النَّحو العربي يتحقَّقُ في أمورٍ كثيرة آتٍ ذكرُها، ويمكن عدُّها الأسسَ أو المعايير أو الضوابط الجماليَّة لنظرية الجمال في النحو العربي والتي تقوم كأيِّ جميلٍ في الوجودِ على أساسٍ من التَّماثُلِ أوِ التَّشابهِ المكرورِ.

المطلب الثاني: ضوابط الجمال والقبح في النحو العربي ومعاييره

من خلال مفهوم الجمال السابق يمكن أن نستنبط أهم المعايير الجمالية للقاعدة النحوية، وهي:

أولاً: كثرة الاستعمال، إن كثرة الاستعمال أو الدوران في الكلام إنما هي تكرار للمتماثل، من ثَمَّ فإن ما كثر استعماله واطَّرد يعد جميلاً؛ لذلك كان الشاذُّ أو النادرُ أو القليلُ قبيحاً أو أقلَّ جمالاً من المطَّرد، وكان سيبويه يبني كثيراً من الأحكام، أو يرجِّحُها، أو يعلِّلُها على أساس كثرة الاستعمال[٢].

ثانياً: الخفة والإيجاز، فالجميل لا يكون ثقيلا مستكرهاً، بل خفيفاً سهلاً موجزاً، وما كان كذلك يسهل تكراره واستعماله. أما ما كان ثقيلاً فقبيح مستكره لصعوبة تكراره؛ لذلك كان النحاة يبنون كثيراً من الأحكام والعلل على أساس التخلص من الثقيل المستكره، بل إن الصرف عموما أكثر ارتكازه على هذا. والخفة قد تكون:

١. في الكلمة الواحدة من خلال التآلف في مخارج الحروف وتسلسلها وعدم اجتماع الحروف المتنافرة أو بعيدة المخرج لتكون سهلة جميلة لا ثقيلة مستكرهة؛

---

(١) دلائل الإعجاز ١/ ٤٦٦

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٩، ٢٥٦، ٣٦٩، ٤١٤، ٣/ ١٢٨، ٤/ ١٩١، ١٩٢، ٤٨١

لذلك لم يأتِ وزن (فِعُل) لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، إضافة إلى أن الكسر أقل الحركات لثقله؛ فهو يحتاج إلى هبوط في المخارج جهة الأسفل، كما أن الضم قليل لاحتياجه إلى جهد كبير لتدوير الفم والشفتين للنطق به، فهو أصعب حركة في النحو.

٢. وقد تكون الخفة في التركيب كله، ومن وسائل التخفيف والإيجازِ اللجوءُ إلى الحذف للتخلص من ثقل التراكيب وترهلها، وإبرازها بمظهر جمالي يقبله الذوق دون إخلال بالمعنى المراد، فلا إخلالَ مع التقصير، ولا ترهل مع التطويل. يقول عبد القاهر: «رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد»[١]. ويقول عن حذف المفعول: «... إنَّ الحاجَةَ إليه أمسُّ، وهو بما نحنُ به أخصُّ، واللطائفُ كأنها فيه أكثرُ، وما يظهرُ بسببهِ مِنَ الحُسْن والرَّوْنَقِ أعجبُ وأظهرُ»[٢]. ويقول أيضاً: «فما من اسمٍ أو فعلٍ تجدُه قد حُذِف، ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِف في الحال يَنْبغي أن يُحْذَفَ فيها، إلاَّ وأنت تجدُ حذفَه هناك أحسنَ من ذكرِهِ، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنس مِنَ النطق به»[٣]. يقول عبد الحفيظ مراح: «يحقق الحذف من الإمتاع الفنيِّ الشيءَ الكثير بما يصنعه من فجوات دلالية تعرف في النقد الحداثي بالمسكوت عنه من القول الذي يتولى المتلقي ملأه، إنه يتيح بذلك عنصرا مهماً في بناء القراءة باعتبارها إبداعاً إضافياً حيث يتم دمج المتلقي بطريقة إسقاطية»[٤].

إن الحذف الذي يصيب التراكيب أشبه ما يكون بتقليم أغصان شجرة كثيفة متداخلة وإظهارها بمظهر يفوق ما كانت عليه جمالا وخفة. وهذا الاهتمام بمظهر الشجرة ليس للإخلال بها، بل للمحافظة عليها وعلى ثمارها، فتجميلُها إنما هو رعايةٌ لها، وكذلك الحالُ بالنسبة للنحو، فإنَّه قد اهتم برونق العبارة وجماليتها للمحافظة على المعاني، والنحاة قد اهتمَّوا بهذا الجانب الجمالي اهتماما عظيماً حتى اتهموا بالاهتمام

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥١

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٥٣

(٣) دلائل الإعجاز ص١٥٢-١٥٣، والبرهان ٣/ ١٠٥

(٤) ظاهرة العدول في البلاغة العربية ص ٤٩

بالألفاظ وظاهر القول دون معانيه، وهذا القول – وإن كان صحيحاً في شقِّهِ الأولِ – غيرُ صحيحٍ في شقِّهِ الآخرِ، ذلك أن الاهتمام بالألفاظ وزينتها وتهذيبها إنما هو لخدمة المعاني وإيصالها بطريقة جميلة؛ لذلك قال ابن جني: «فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها، وحَمَوْا حواشيهَا وهذَّبوها، وصقَلوا غُرُوبها وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خِدْمة منهم للمعاني، وتنويه بها وتشريف منها، ونظير ذلك إصلاح الوعاءِ وتحصينه وتزكيته وتقديسه، وإنما المَبغيُّ بذلك منه الاحتياط للموعى عليه وجِواره بما يُعَطِّر بَشَره، ولا يَعُرُّ جوهَرَه، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجِّنه ويَغضُّ منه كُدْرةُ لفظه وسوء العبارة عنه»[١].

ثالثاً: الإيقاع الموسيقي، ويتحقق ذلك بأمور كثيرة، منها:

١. **الرتبة النحوية:** حيث يتم تقديم بعض عناصر الجملة أو تأخيرها لغرض موسيقي ليس غير[٢]، فلا أحد يستطيع أن ينكر ما لموسيقا الكلمات من أثر. والتقديم أو التأخير – وإن كان لغرض معنوي- لابد أن يراعي موسيقا التركيب، يقول عبد الحفيظ مراح: «من المتاحات الجمالية الكثيرة الحاصلة من جراء التقديم والتأخير مراعاةُ نظمِ الكلامِ التي تحوَّلت إلى سببٍ مُهِمٍّ من أسباب التقديم والتأخير التي يعول عليها في تكريس عامل النغم في بناء الموسيقى حتى يتطلب الأمر تعديلاً خاصاً في تركيب الكلم بما يحقق الانسجام في الفواصل»[٣]. وأكثر ما يكون ذلك في السجع، إذ يراد غالباً من التقديم والتأخير فيه تكرار النغمة الموسيقية من خلال تكرار السجع وتواليه، يقول السيرافي: «...وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه»[٤]. وقد يأتي في غيره مراعاةً لنظم الكلام، يقول ابن الأثير: «والذي عندي فيه أن يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلامِ، وذاك أن يكون

(١) الخصائص ١/ ٢١٧

(٢) البرهان ٣/ ٢٣٤

(٣) ظاهرة العدول في البلاغة العربية ص ٤٦

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٤

نظمه لا يحسن إلا بالتقديم، وإذا أخَّرَ المقدَّمَ ذهبَ ذلك الحسنُ»[١]. وقد ذهبُ كثيرون[٢] - منهم ابن الأثير والزركشي وبعض الباحثين المعاصرين- إلى أنّه في القرآن أيضاً. لكنه في القرآن لا يكون لمجرد التنغيم أو مراعاة الفاصلة، بل يحمل معهما معاني أخرى[٣]. يقول د. رابح بو معزة: «وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع، ويُلاحظ ذلك في فواصل القرآن في نحو قوله تعالى﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ -الضحى٩٣/ ٩-١٠-...، وهذا التحويل قد جعل النص محمَّلاً بطاقةٍ تأثيريةٍ عاليةٍ جدَّاً في الجانبين المعنويِّ والصوتيِّ»[٤].

٢. **التكرار اللفظي المتماثل**: فالتوكيد اللفظي مثلاً يؤدي إلى تكرار نغمة موسيقية تهدف إلى تقرير المعنى في النفس عن طريق الموسيقا لِمَا لها من تأثير واضح. انظر جمالية الموسيقا الناتجة من التكرار اللفظي المتماثل في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾ -الشرح ٩٤/ ٥-٦-، وفي قول رؤبة[٥]:

إِنِّـــي وَأَسْــطَـــارٍ سُـطِـــرْنَ سَـطْـــرَا لَـقَــائِلٌ يَـــا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا

٣. **التكرار الصيغي المتماثل**: وذلك بتكرار الصيغ الصرفية المتماثلة أو المتشابهة لا بإعادة الألفاظ نفسها. انظر إلى جمالية تكرار الصيغ الصرفية المتماثلة في قول امرىء القيس[٦]:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْـبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعـــاً كَجُلْمُـودِصَخْرٍ حَطَّـهُ السَّيْـلُ مِنْ عَلِ

والميزان الصرفي أو علم الصرف عموماً أوزان توزن بها أبنية أسماء وأفعال

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢١

(٢) انظر: المثل السائر ٢/ ٢١-٢٥، والبرهان ٣/ ٢٣٤، والجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ص١٥٤

(٣) انظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها ص ٤٩

(٤) الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ص ١٥٤

(٥) الكتاب ٢/ ١٨٥

(٦) الخصائص ٢/ ٣٦٣

تتكرر، فالصرف عموما تماثلٌ مكرورٌ على (فعل) وما يُشتق منه.

٤. **الحذف**: إن الحذف إلى جانب ما سبق أن ذكرت آنفاً يضفي على التركيب أحيانا الجمال الموسيقي في نحو الحذف لمراعاة تناسب الفواصل في الآيات القرآنية نحو قوله تعـــالى: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى ٩٣/ ١-٣]. وكذلك الحذف لأجل السجع نحو قولهم: من طابتْ سريرتُه حمدت سيرتُه، أو المحافظة على التصريع أو القوافي نحو قول لبيد[1]:

ومَـــا المـــالُ والأهلُونَ إلا وَدَائِعُ ... ولا بُـدَّ يَـــومـاً أن تـُردَّ الودائـعُ

والتركيب الذي تحذف بعض أجزائه يكون خفيفاً، وما كان خفيفاً كان وقعه الموسيقي أكثر إطراباً وتأثيراً.

٥. **حركات الإعراب**: حركات الإعراب تُمكِّنُ من مدِّ الصوت أو قبضِه، وتُسهم في إحداث الإيقاع الموسيقي وتنوُّعِه بين انخفاضٍ وصعودٍ وتدويرٍ. يقول العقاد: «فإن هذه الحركاتِ والعلاماتِ تجري مجرى الأصوات الموسيقية، تستقر في مواضعها المقدورة على حسب الحركة والسكون في مقاييس النغم والإيقاع، ولها بعد ذلك مزيةٌ تجعلها قابلةً للتقديم والتأخير في كل وزنٍ من أوزان البحور؛ لأن علامات الإعراب تدلُّ على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة»[2]. ويرى العقاد أن اللغة الموسيقية تكون سبيلاً لفهم الشعر حيث يقول: «إن هذه الموسيقية لتعلم النحاة أحيانا كيف ينبغي أن يفهموا الشعر في هذه اللغة الشاعرة؛ لأن المزية الشعرية في قواعد إعرابها أسبقُ من المصطلحات التي يتقيَّدُ بها النحاةُ والصرفيون»[3].

٦. **التوازي أو ما يسمى بالتعادل النحوي على مستوى الجمل**، حيث تتكون من عدد متماثل من الكلمات، وسرعان ما تنتهي الجملة، وتبدأ أخرى، نحو قوله

---

(١) ديوانه ص١٧٠، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٦٥

(٢) اللغة الشاعرة ص١٩، وظاهرة العدول في البلاغة العربية ص ٤٦

(٣) اللغة الشاعرة ص٢٠

تعالى:﴿ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾[الإسراء ١٧/ ٨١]. وهذا التوازي أو التعادل يسهم في إحداث تكرار بإيقاعات موسيقية لهذه التراكيب متساوية فيما بينها ومتوازية مع طول تلك التراكيب، وهذا -لا شكَّ- نوعٌ من التكرار المتماثل.

رابعاً: موافقة كلام العرب؛ لأن في ذلك تماثلاً مكروراً لِمَا قالته العرب، والخروج عليه ابتعادٌ عن ذلك التماثل. فالتزام حركات الإعراب وضبط الكلمات، إنما هو تماثل مكرور يؤدي وظيفتين أساسيتين:

أ. وظيفة داخلية تتمثل في تحصين المعاني وكشفها ومنع الالتباس بينها، فهي الحارس الأمين عليها والحصن الحصين لها.

ب. وظيفة خارجية تتمثل في تزيين الكلمات برسوم على أحرفها لإظهارها بأحسن صورة وأبهى حال. فحال حركات الإعراب كحال الألوان في لوحة فنية جميلة، يعبر من خلالها الفنان عن معانٍ بالألوان، وهذه الألوان تعطيها جماليتها.

وهذا المعيار لم يكن النحاة وحدهم من التزم به وشدد عليه، بل كل من بحث في علوم اللغة، فالنقاد مثلاً كانوا يعدون مراعاة النحو من الجمال الأساسي المسلم به، وينتفي جمال الشعر عندهم عندما تُخالَفُ القاعدة النحوية والصرفية، والدليل على ذلك مختاراتهم الشعرية التي خلت من تلك المخالفات، وكذلك فإن جميع الشواهد النقدية والبلاغية التي تدل على منزلة الشاعر واستحسان شعره وتذوقه قد خلت منها أيضاً، والكثير من الشواهد التي تحط من منزلة الشاعر، وتستقبح شعره كان المأخذ فيها الوقوع في تلك المخالفة، وكأن الالتزام بالقاعدة النحوية صار عندهم معياراً جمالياً ضمنياً يتدخل في الحكم على الشعر استحساناً واستقباحاً، وإن لم يصرحوا بذلك دائماً، وكان قبيحاً ومثلبةً عظيمةً عندهم الخروجُ ولو قليلاً على تلك القواعد.

خامساً: البناء الهندسي: للرتبة النحوية على نحو يجعلها سهلة عذبة لا ثقيلة يمجُّها الطبع، ويجفو عنها الذوق السليم. فالتقديم والتأخير أشبه بعمل هندسي يحاول تقديم العبارات وفقاً لنفسية المتكلم والمتلقي وحالهما، ولا شك أن عملاً هندسياً منظماً لشيءٍ

ما سيُراعى الجمال فيه؛ لأنه لن يكون هندسيا مالم يكن جمالياً، فهندسة التراكيب تعنى بالجمال كثيراً. يقول الجرجاني: «وكان له من الحُسن والمزيَّة والفخامة ما علمُ أنَّه لا يكونُ لو أُخرَ»[١]. ويقول أيضاً عن التقديم والتأخير: «هو بابٌ كثيرُ الفوائد جَمُّ المحاسن واسعُ التصرُّف بعيدُ الغاية، لا يزالُ يفتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي بكَ إلى لطيفةٍ، ولا تزالُ ترى شِعراً يروقُك مسمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعُه، ثم تنظرُ فتجدُ سببَ أنْ راقَك ولطُفَ عندك أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان»[٢]. وهندسةُ التراكيبِ أشبهُ بهندسةِ البنيانِ، لكلِّ بناءٍ أعمدةٌ وجدرانٌ، وكلٌّ منها يمكنُ أن يكونَ لوحةً فنيَّةً جماليَّةً متميزةً مِن غيرِها مع أنَّ الموادَّ واحدةٌ والمقوِّمات كذلك.

سادساً: مراعاة الحالة النفسية: فكل قاعدة أو حكم نحوي لا بد أن تكون له دلالة نفسية خاصة، وهو ما يعرف عند أصحاب المعاني بمراعاة مقتضى الحال، فقولنا: زيدٌ منطلقٌ، يُقال لشخص تختلف حالته النفسية عن شخص آخر يقال له: منطلقٌ زيدٌ، وعمَّن يُقال له: انطلقَ زيدٌ، أو ينطلقُ زيدٌ، أو زيدٌ ينطلقُ، أو يا زيدُ انطلقْ، أو انطلقْ يا زيدُ. فكلُّ مثالٍ مِن هذه الأمثلةِ له حكمٌ نحويٌّ خاصٌّ، ومِن ثَمَّ فإنَّ له دلالةً نفسيَّةً خاصَّةً، وقد بنى عبد القاهر جانبا من نظرية النظم على هذا الأساسِ، والنَّحاةُ كانوا يُدركون ذلك أَيَّما إدراك، وممَّا يدلُّ على ذلك ردُّ المبرد أو غيره على قول الفيلسوف الكندي: إنِّي أجِدُ في كلام العرب حشواً، يقولون: عبدُ الله قائمٌ، وإنَّ عبدَ الله القائمُ، والمعنى واحدٌ. قالَ المبردُ: بلِ المعاني مختلفةٌ، فـ(عبدُ الله قائمٌ) إخبارٌ عن قيامه، و(إنَّ عبدَ الله قائمٌ)، جوابٌ عن سؤال سائلٍ، و(إنَّ عبدَ الله لقائمٌ) جوابٌ عن إنكارِ منكرٍ[٣].

سابعاً: إصابة المعاني، فالمتكلم الفصيح يتكلم بها يوافق النحو ولا يخرج عليه، وكلامه يؤدي معاني عدة، فإن كان المتكلم قد قصد تلك المعاني كان كلامه مراعيا الحال والمقام، وإن لم يكن يقصدها أدى كلامه تلك المعاني، وكان غير مناسب للمقام، فقد

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٢١

(٢) دلائل الإعجاز ص١٠٦

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٨-٢٩

يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكّر يعلمه السامع، ولذلك لا يعيره اهتماما كبيرا لمعرفته إياه، فيقول لمن يعلم أن زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإن كان المقامُ يفترِضُ أن يقول: زيدٌ المنطلقُ أو المنطلقُ زيدٌ، والعكس كذلك.

إن الجمال عند النحاة - ولاسيما أهل الذوق الرفيع - يعود إلى معاني النحو وأحكامه. يقول الجرجاني:» فلا ترى كلاماً قد وُصِف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصف بمزيَّةٍ وفضلٍ فيه إلا وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النَّحو وأحكامِه، ووجدتَهُ يدخُلُ في أصلٍ من أصولِه، ويتَّصلُ ببابٍ من أبوابه»[1]. ثم يؤكد مرة أخرى أن الجمال إنما يعود إلى معاني النحو وأحكامه، يقول معلقاً على أبيات البحتري يمدح بها الفتح بن خاقان:

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَن قد نَرَى	فَما إنْ رأَيْنا لِفتحٍ ضَريبا
هُوَ المرءُ أبدَتْ له الحادِثا	تُ عَزْماً وَشيكاً ورأياً صَلِيبا
تنقَّلَ في خُلُقَيْ سُؤْدُدٍ	سَماحاً مُرجًّى وبَأساً مَهيبا
فكالسَّيفِ إن جئتَهُ صارِخاً	وكالبَحْرِ إن جئتَهُ مستَثِيباً

«فإِذا رأيتَها قد راقَتْك، وكَثُرت عندك، ووجدتَ لها اهتزازاً في نفسك، فَعُدْ فانظرْ في السَّببِ، واستقصِ في النَّظر، فإنك تعلمُ ضرورةً أنْ ليس إلاّ أنه قدَّم وأخَّر، وعَرَّف ونكَّر، وحَذفَ وأضمرَ، وأعادَ وكرَّر، وتوخَّى على الجُملةِ وجهاً منَ الوجوه التي يَقتضيها علمُ النّحو، فأصاب في ذلك كلِّه، ثم لطُفَ موضعُ صوابه، وأتى مأتى يُوجب الفضيلةَ... وهكذا السّبيل أبداً في كل حُسنٍ ومَزيَّةٍ رأيتَهما قد نُسبا إلى النظمِ وفضلٍ وشَرفٍ أُحيلَ فيهما عليه»[2].

وقد استطرد الجرجاني في بيان إسهام بعض الحروف في جمال الحال وحسنها. يقول: «وممَّا يجيءُ بالواو في الأكثرِ الأَشْيَعِ، ثم يَأتي في مواضعَ بغيرِ الواو، فَيَلْطُف مكانهُ، ويدلُّ على البلاغةِ الجملةُ قد دخلَها (ليس)، تقول: أتاني وليس عليه ثوبٌ، ورأيتُه وليس معه غيرُه، فهذا هوَ المعروفُ المستعمَلُ، ثم قد جاءَ بغيرِ الواو، فكانَ من الحُسْن على ما

(١) دلائل الإعجاز ص٨٣

(٢) دلائل الإعجاز ص ٨٥-٨٦

تَرى...»[1].

وحقٌّ ما قال الجرجاني، إذ إن المرء يشعر بنشوة كبيرة عندما يدرك جمال التركيب وأسرار كلماته والمعاني الدقيقة التي يحملها، فقوله تعالى مثلاً: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم ٣٠/ ٤١] يثير في أذهاننا أسئلة من نحو: لماذا جاءَ (ظهر) دون مرادفات أخرى لها من نحو برز، علا، بدا، انكشف وغير ذلك؟ وما هذا التكثيفُ الكبير للمعاني في كلمات قليلة؟

لقد جاءت كلمة (ظهر) دون غيرها للدلالة على الشيوع أولاً، ثم التغلب على الصلاح ثانياً، فلفظ ظهر يدل على التفوق والنصر بدليل قوله تعالى: ﴿أَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف٦١/ ١٤]، واستعمال تلك المرادفات لا يؤدي هذين المعنيين، بل معنى العموم أو البروز دون التغلب، ثم بين الأسباب لكون الفساد تهمة، والاتهام يحتاج إلى بيان الأسباب كما قال الشعراوي[2] ، ثم العاقبة والنتائج، ثم فتح للناس باب العودة.

إنَّ ممَّا يدل على أنَّ النحاة كان يسعون إلى الجمالِ ويضعونه نصبَ أعيُنِهم إعجابَهم بالفصاحةِ وبحثَهم عن ضوابطِ السليقةِ اللُّغويةِ السَّليمةِ واستنكارَهُم اللَّحنَ ووضعَ ضوابطَ وقواعدَ تجنِّبُ المتكلِّمَ مِنَ الوقوعِ فيه، وكثرةَ عباراتِ الجمالِ والقبحِ[3] عندَهم، والجيد[4] والرديء، والحسن والسقيم، والجائز والفاسد، وغير ذلك من مصطلحات نقدية جمالية وذوقية لم يخرج عنها قديما أصحاب الذوق من نقادنا الكبار إلا قليلا، فهذه العبارات تدلُّ على أحكامٍ جماليَّةٍ متعدِّدةٍ شكَّلَت نظريةً مُتكاملةً، وإن لم يُكشف عنها بعدُ.

فإن قيل: إنَّ هذه المصطلحات إنما استعملها النحاة للدلالة على ما كان جائزا أو غير جائز في زمن لم تنضج فيه مصطلحات هذا العلم، قلتُ: إنَّ كثرة استعمال الشيء يدلُّ

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢١٠-٢١٢

(٢) تفسير الشعراوي ١١٤٧٢-١١٤٧٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢١ و٥٤ و٧٦ و٩٩ و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٢٥ و١٢٦ و١٣٢ و١٣٦ و١٤٢ و١٤٤ وغير ذلك كثير.

(٤) الكتاب ١/ ١٥٢ و١٥٥ و١٥٨ و١٦١ و١٧٠ و١٨١ و١٩٤ و٢٠١ و٢٢٦ و٢٢٨ و٢٣١ و٢٧٥ و٣٤٧ و٣٧٧ وغير ذلك كثير.

بالضرورة على الإحساسِ به، وإن مصطلحات الجمال والقبح التي استعملوها لدليلٌ على أنهم كانوا يبحثون عنه لدرجة أنهم لم يتمكنوا من التخلص منها، ألا ترى أن الشعراء أصحاب المهن لم يستطيوا التخلص من مهنهم في أشعارهم، والنحاة عملهم ضبط ما يوصل المعاني بطريقة جمالية. وقد سمى ذلك رومان جاكبسون بالوظيفة المهيمنة[(١)].

المطلب الثالث: الذوق

١. **الذوق لغة واصطلاحاً:**

- الذَّوقُ مِن حيثُ اللغةُ اختبارُ الطَّعمِ أو غيره ومعرفته، جاء في لسان العرب «الذّوْقُ مصدر ذاقَ الشيءَ يذُوقه ذَوقاً وذَواقاً ومَذاقاً ... والمَذاق طَعْمُ الشيء، والذَّواقُ هو المأْكول والمشروب...ذُقْتُ فلاناً، وذُقْتُ ما عنده؛ أَيْ: خَبَرْته... وتَذَوَّقْته؛ أَي ذُقْته شيئاً بعد شيء، وأَمرٌ مُستَذاقٌ؛ أَي مُجَرَّبٌ معلومٌ. والذَّوْقُ يكون فيما يُكره ويُحمد. قال الله تعالى:﴿فأَذاقَها اللهُ لِباسَ الجُوعِ والخَوْفِ﴾[النحل ١٦/ ١١٢]»[(٢)].
- أمَّا من حيث الاصطلاح فله تعاريف ومفاهيم كثيرة، منها أنه «استعدادٌ خاصٌّ يهيِّئ صاحبه لتقدير الجمال والاستمتاع به ومحاكاته بقدر ما يستطيع في أعماله وأقواله وأفعاله، أو هو القدرة التي نقدِّر بها الأثر الفني، أو نميز بها جمال النص الأدبي أو رداءته»[(٣)]. لكن لا بد من الإشارة إلى جملة أمور، أهمها:

أ. **نسبية الذوق**: تذوق الأمور الحسية والمعنوية نسبيٌّ يختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ولا يمكن أن يكون هناك اتحادٌ في أذواق الأفراد، كما لا يمكن أن يكون هناك اتحادٌ في الأنفس، فالذوق نفسٌ.

ب. **الذوق هو المحدد للجمال والقبح**: إنَّ اتِّصافِ الشيء بصفات معيَّنةٍ -وإن كانت مساعدة- لا يجعله يبعث فينا اللذة والنشوة، بل الأمر عائدٌ إلى الذوق بالدرجة الأولى؛ لأنه المحدد النهائي لجمال الشيء أو قبحه، وليس اتصافه بصفات الكمال المعروفة، يقول القاضي الجرجاني: «وإنما الكلامُ أصواتٌ محلُّها

---

(١) انظر: مباحث في اللسانيات ص٧٦

(٢) اللسان (ذوق).

(٣) نظرية النقد ص١٣٤

مِنَ الأسماعِ محلَّ النواظر من الأبصار. وأنت قد ترى الصورة تستكمل شرائط الحُسن، وتَستوفي أوصافَ الكمالِ، وتذهبُ في الأنفُس كلَّ مذهبٍ، وتقفُ من التّمام بكلِّ طريقٍ، ثمَّ تجدُ أخرى دونها في انتظام المحاسن، والتئام الخِلقة، وتناصُفِ الأجزاء، وتقابُلِ الأقسام، وهي أحظى بالحلاوة، وأدنى إلى القَبول، وأعلَقُ بالنّفس، وأسرع ممازجة للقلب، ثم لا تعلم - وإن قاسيت واعتبرت، ونظرت وفكرت- لهذه المزية سبباً، ولما خُصّت به مُقتَضِياً. ولو قيل لك: كيف صارت هذه الصورة- وهي مقصورة عن الأولى في الإحكام والصنعة، وفي التّرتيب والصيغة، وفيما يجمع أوصاف الكمال، وينتظمُ أسباب الاختيار- أحلى وأرشقَ وأحظى وأوقعَ؟ لأقمتَ السائلَ مقام المتعنّت المتجانِف، ورددته ردّ المستبهم الجاهل، ولكان أقصى ما في وسعك، وغايةُ ما عندَكَ أن تقولَ: موقعُه في القلب ألطفُ، وهو بالطّبع أليقُ، ولم تعْدم مع هذه الحالِ معارضاً يقول لك: فما عبتَ من هذه الأخرى؟ وأيُّ وجهٍ عدَل بك عنها؟ ألم يجتمع لها كيت وكيت، وتتكاملُ فيها ذيه وذيه؟ وهل للطاعن إليها طريقٌ؟ وهل فيها لغامزٍ مغمزٌ يحاجُّك بظاهرٍ تحسّه النواظرُ، وأنت تحيلُه على باطنٍ تحصِّله الضمائر؟»[١].

إنَّ تذوُّقَ الصورة أو أيِّ شيء آخر يكون له سببٌ، خلافا لما قال القاضي الجرجاني، ولكن ربما يصعب التعبير عنه والإحاطة به أحياناً، والسبب هو أن الصورة المختارة أقرب إلى النفس، والميلان إليها ليس اعتباطياً كما قد يبدو للوهلة الأولى، وليس بسبب جمالها وزينتها أو لفظها أو مظهرها الخارجي أو الداخلي، بدليل أن الشيء الواحد قد يستحسنه شخصٌ، ويستقبحه آخر، مع أن هذا الشيءَ واحدٌ، وصفاته واحدةٌ. يقول القاضي الجرجاني: «وقد يكون الشيء متقناً محكماً، ولا يكون حُلواً مقبولاً، ويكون جيداً وثيقاً، وإن لم يكن لطيفاً رشيقاً، وقد تجد الصورة الحسنة والخلقة التامة مقلية ممقوتةً، وأخرى دونها مستحلاة مومو قة»[٢].

ت. **الذوق محكوم بالتكوين:** إنَّ استحسانَ شيءٍ ما أو استقباحَه يعود إلى الذَّوقِ الذي يحكمه التكوينُ الفسيولوجيُّ الثقافيُّ والنفسيُّ للإنسان، يقول زكي نجيب محمود: «أعتقد أنه لا بد أن تكون هناك علاقة وثيقة بين ما يبعث فينا

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٤١٢

(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص١٠٠

النشوة الجمالية وبين التكوين الفسيولوجي والنفسي للإنسان المشاهد»[1]؛ أيْ: أن الشي قد يجتمع فيه ما يجعل النفس تميل إليه، وتستهويه، وترى ذاتها فيه. يقول مسكويه: «إن من شأن النفس إذا رأت صورة حسنة متناسبة الأعضاء في الهيئات والمقادير والألوان وسائر الأحوال مقبولةً عندها، موافقةً لِمَا أعطتها الطبيعة اشتاقت إلى الاتحاد بها، فنزعتها من المادة، واستثبتتها في ذاتها، وصارت إياها، كما تفعل في المعقولات»[2]. فالنفس إذاً هي المعيار الأول لتذوق شيء ما، حسناً أو قبحاً، وليس مطلوبا منها بالضرورة أن تقدم سببا أو تعليلاً لتذوقها واختيارها؛ لأن في تذوقه واختياره بياناً غير صريح لذلك السبب، وكشفاً عن تكوين تلك النفس من خلال صفات ما هو متذوَّقٌ.

ث. **الذوق عند النحاة**: لقد اعتمد النحاة في وضع النحو في البداية على تذوُّقِ كلام العرب حتى صارت موافقتُه ملكةً عندهم يحكمون بها عليه وعلى ما نسج عليه خطأً أو صوابا، ويستنبطون منه الأحكام على أساسها، وذوقُهم يحكمه تكوينُ النفس، ولكونهم كانوا يسمعون من الأعراب اللغة الفصحى، وتمرسوا في تلك اللغة وأساليبها صاروا يتذوقون مواطن الجمال والقبح فيها، وراحوا يصدرون أحكامهم النقدية على التراكيب انطلاقا من أذواقهم، فهم قد اسشعروا الجمال في تلك التراكيب عند موافقتها كلامَ العرب، واستقبحوها عند مخالفته، ولعل ثمة إجماعاً بينهم على أن اللحنَ غايةٌ في القُبحِ. يقول الدماميني[3]:

وبعدُ فالنَّحوُ له حلاوه　　　وعِلْمُهُ يكسو الفتى طلاوه

بناءً على ما سبقَ يمكنُ تقسيم الذوق باعتبارين: المتذوَّق والماهية، فهو حسبَ الـمُتذوَّقِ نوعانِ: ماديٌّ، ومعنويٌّ، وهو حسب الماهية ثلاثة أنواع: فطريٌّ، ومكتسَبٌ، ومركَّب.

ج. **أنواع الذوق حسب المتذوَّق نوعانِ:**

أ. الذَّوقُ الماديُّ أو الحسيُّ: حاسة تميِّزُ بها الأمور المادية كالطعام والشراب والعطور وغيرها، وهو أمر نسبيٌّ يختلف من شخص لآخر، ومن مجتمع

---

(١) في فلسفة النقد ص ٢٠

(٢) الهوامل والشوامل ص ١٤٢

(٣) الحلاوة السكرية ١/ أ (مخطوط محفوظ في مكتبة الأسد).

لآخر، فما يراه لذيذاً ابنُ مجتمع ما ربما لا يراه كذلك ابنُ مجتمع آخرَ، ليسَ بسببِ أنَّ هذا الطَّعامَ جيِّدٌ أو ليسَ جيِّداً، بل لأنَّ الذَّوقَ يختلفُ حسبَ ما تربَّى عليه. فابنُ الجزيرةِ العربيةِ مثلاً اعتادَ على أنواعٍ مِنَ الطعامِ صُقِلَ بها ذوقُه الماديُّ، وكذلك ابنُ إندونسيا، وابنُ تركيا، وابنُ أفريقيا...، ولا أحدَ مِنهم يستسيغُ طعامَ الآخرِ، أو يُمكنه أن يتلذَّذَ به، لا لِعَيبٍ في الطَّعامِ، بل لاختلافِ الأذواقِ. وهذا الذَّوقُ قِسمانِ:

- ذوقٌ فرديٌّ: يتمثَّلُ في ذوقِ الأفرادِ، فلكلِّ إنسانٍ ذوقٌ مختلفٌ عنِ الآخر كما سبق أن بيَّنَّا، وهو أشبه بالبصمة الخاصةِ، إنْ بصمة العين أو بصمة الإصبع أو بصمة الصوت.
- ذوقٌ جمعيٌّ: يتشكَّلُ مِن مجموع أذواق أفراد مجتمع ما أو غالبيته، ويتمثَّلُ في استحسان أمر تربَّى ذوقُهم عليه، فبعضُ المجتمعاتِ في الصينِ مثلاً تفضِّلُ طعاماً تتقزَّزُ مِنه المجتمعاتُ العربيةُ، وخلافُه صحيحٌ أيضاً، وثمَّةَ مجتمعاتٌ تتلذَّذُ بتناوُلِ الطَّعامِ باليد، بينما تقرفُ من ذلك مجتمعاتٌ أخرى، وهكذا دواليك.

ب. الذَّوقُ المعنويُّ: ملكةٌ داخليَّةٌ يُدركُ بها الإنسانُ الأمورَ المعنويَّةَ، ويتلذَّذُ بها، كإدراك المعاني وجمال التراكيب والخطأ والصواب والحسن والقبح ومستوياتها وغير ذلك، وهذا النوع من الذوق أيضا نسبيٌّ يختلف من شخص لآخر، فذوق النحاة مختلف عن ذوق الشعراء والنقاد، وذوق المؤرِّخين مختلفٌ عن ذوقِ المهندسينَ، وهكذا دواليك، والأمرُ راجعٌ إلى التَّكوينِ الثَّقافي والعلميِّ، فما يستمتع به عالِمُ الرِّياضياتِ من المسائل والمعادلات والنظريات والأشكال الهندسية مثلا ينفر منه النحاة والشعراء ومعظم الناسِ، وما يتلذذ به النحاة من حديث عن العلل النحوية والعوامل ينفر منه الشعراء والأدباء، وهكذا هي الحال مع بقية الأصناف وعلومهم.

ح. **أنواع الذوق حسب حسب الماهية:**

إنَّ إنعام النظر في مسيرة النحو يكشف لنا أنَّ الذَّوقَ النَّحويَّ مِن حيثُ الماهيّةُ كانَ ثلاثةَ أنواعٍ محكومةٍ بالتكوينِ الثَّقافيِّ والعلميِّ وغيرِ ذلك، وهي:

أ. الذوق الفطري: وهو استعدادٌ للمرء طُبِعَ عليه، أو قوَّةٌ فُطِرَ عليها، أو اكتسبها بالسماعِ دونَ العِلمِ بالمصطلحِ، وهذهِ حالُ العرب الفصحاء قبل تفشي اللحنِ والتواءِ الألسُنِ، فقد كانوا أهلَ ذوقٍ رفيعٍ بما فُطِروا عليه من فصاحةٍ وبيانٍ، لا يسحرهم ولا يرهبهم مثلهما، شابت رؤوسُ بعضِهم خشيةَ الوقوعِ في اللَّحنِ؛ لأنَّ اللسانَ عندهم قبلَ السِّنانِ، أعانهم على ذلك اللغةُ العربيةُ بما تمتلكه مِن دِقَّةٍ في التَّعبيرِ، فرُبَّ حركةٍ أتتْ على حياةِ امرئٍ، أو أنقذته من موت مُحتَّم، فقد روي أن عبد الملك بن مروان بلغه قول عتبان الحروري:

فإن يكُ منكمْ كان مروانُ وابنُه ... وعمرٌو ومنكمْ هاشمٌ وحبيبُ
فمنَّا حُصينٌ والبُطينُ وقُعنبُ ... ومنَّا أميرُ المؤمنين شبيبُ

فطلبَه حتى ظفرَ به، فقال له: أأنت القائل: ومنا أميرُ المؤمنين شبيبُ؟ قال: لم أقل ذلك، وإنما قلت: ومنَّا أميرَ المؤمنينَ شبيبٌ. فقالَ عبد الملك: أطلقوا سراحَهُ[1].

وكانوا بذوقهم وفطرتهم يدركون اللحن والخطأ، فقد سمع أعرابي مؤذناً يقول: أشهد أن محمداً رسولَ الله. فقال: ويحك، ما به؟[2]

ومن ذلك ما روي عن الإقواء في أبيات للنابغة الذبياني[3]، وما ذكره ابن جني حيث

---

(١) عيون الأخبار ٢/ ١٥٥ . فالمعنى على نصب أمير، يا أمير المؤمنين إن شبيباً واحدٌ منا، وعلى رفعه: شبيبٌ هو أميرُ المؤمنين، وهو واحد منا، والخلافة فينا، فيخلع بذلك خلافةَ عبد الملك.

(٢) دلائل الإعجاز ص٤١٩

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٠ . عيب على النابغة الذبياني قوله في الدالية المجرورة:

زعمَ البوارحُ أنَّ رحلتَنا غدا ... وبذاك خبَّرنا الغرابُ الأسودُ

فلما لم يدرك العيب أتى بمغنية فغنته:

من آل ميَّةَ رائحٌ أو مُغتدِ ... عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزوَّدِ

ومدتِ الوصلَ، وأشبعتْه، ثم قالتْ:

وبذاك خبَّرَنا الغرابُ الأسودُ

ومطلتْ واوَ الوصلِ، فلمَّا أحسَّ العيبَ عرَفَهُ، واعتذرَ مِنه، وغيَّرَهُ إلى قولِهِ:

قال: «سألت الشجري يوما فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول: ضربتُ أخاك؟ فقال: كذاك، فقلت: أفتقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: لا أقول (أخوك) أبداً. قلت: كيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلت: ألستَ زعمت أنك لا تقول (أخوك) أبداً؟ فقال: أيشٍ ذا؟ اختلفَتْ جهتا الكلامِ. فهل هذا في معناهُ إلَّا كقولنا نحنُ: صارَ المفعولُ فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة».[1] قال ابن جني: «ونحن مع هذا نعلم أنَّ هذا الأعرابيَّ لا يعلم أنَّ في الكلامِ شيئاً يُقالُ له حاءٌ، فضلًا عن أن يعلمَ أنَّها مِنَ الحروفِ المهموسةِ... إلَّا أنَّه -وإن لم يُحسِنْ شيئاً مِن هذهِ الأوصافِ صنعةً ولا علماً- فإنَّه يجدُها طبعاً»[2].

ب. الذوق المكتسَب: وهو الذي اكتسبه النحاة من العلم بعلوم العربية والحذق بها دون السماع من الأعراب، فصار العلم بالخطأ والصواب ملكة داخلية محكومة بضوابط ومصطلحات يميز بها النحويُّ مستوياتِ الكلام، صِحَّةً أو خطأً، جمالاً أو قبحاً، ويعرِفُ بها أسرارَ التراكيب وأحكامَها وعللَها. وهذه حالُ معظمِ النُّحاة المتأخِّرينَ، وقد وصفها د. محمد زكي العشماوي بقوله: «تلك الموهبةُ الإنسانيَّةُ التي أنضجتها رواسبُ الأجيالِ السّابقة، وتيارات الثقافات المعاصرة، التي امتزجت جميعها، فكوَّنت هذا الشيء المسمى بحاسة التمييز»[3]. وهذا النوع محكوم بالعقل والعلم والدربة والحِذق وغير ذلك مما ذكرته في بيتين كتبتهما على منوالٍ بيتين للمتنبي:

لا يُتْقِنُ النَّحوَ إلا حاذِقٌ فطِنٌ — لِمَـا يشذُّ عن المألوفِ فعَّـالُ
لا ناقلٌ جهلَتْ يمناه ما كتبتْ — ولا كذوبٌ لغيرِ الحقِّ قوَّالُ

ت. الذوق المركَّب: وهو الذوق الذي صُقِلَ من جهتينِ: السماعِ من الأعراب،

زعمَ البوارحُ أنَّ رحلتَنا غدا — وبذاك تنعابُ الغُرابِ الأسودِ
قال النابغة: دخلت يثرب، وفي شعري صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب.

(١) الخصائص ١/ ٢٥٠

(٢) الخصائص ٣/ ٢٧٩

(٣) قضايا النقد الأدبي ص ٣٨٦-٣٨٧

والعلمِ بلغة العرب. وصاحب هذا الذوق أقدر على التمييز من سابقيه، يقول عبد القاهر الجرجاني: «...لأنَّ المزايا التي تحتاج أن تُعْلِمَهم مكانها، وتصوِّرَ لهم شأنَها، أمورٌ خفيَّةٌ، ومعانٍ روحانيَّةٌ أنتَ لا تستطيع أن تنبِّه السامعَ لها، وتحدثَ له علماً بها حتّى يكونَ مهيَّأً لإدراكها، وتكونَ فيه طبيعة قابلة لها، ويكونَ له ذوقٌ وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً بأنَّ من شأنِ هذه الوجوه والفروق أن تُعرَضَ فيها المزيّةُ على الجُملة، ومَن إذا تصفّح الكلامَ وتَدبَّر الشِعرَ فرَّق بين موقِعِ شيءٍ منها وشيءٍ ...»[1]. وهذه حال النحاة الأوائل كسيبويه والخليل والكسائي والفراء وابن جني الذين كانوا: «... بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظِهم مُتحلِّين، ولمعانِيهم وقُصُودِهم آمِّين».[2] وإليهم محتكمين في ترجيح ما يذهبون إليه في رؤاهم ومماحكاتهم وجدالهم، من ذلك المسألة الزنبورية بين سيبويه والكسائي، وغيرها كثير.

٤- نماذج للأحكام الذوقية في كتب النحو:

دونك بعض الأحكام الذوقية من ثلاثة كتب نحوية[3]:

أ. كتاب سيبويه:

من يطَّلع على كتابه يقف على عبارات كثيرة للأحكام الذوقية قاربت (٩٠٠) موضع، وهذه الكثرة تدلُّ على أن الذوق كان أساساً عنده في وصف التراكيب النحوية وتصنيفها وإصدار الأحكام عليها بالجمال أو القبح[4]، والجيد[5] والرديء، والحسن والسقيم،

---

(١) دلائل الإعجاز ص٥٤٧

(٢) الخصائص ١/ ٣٠٨ ، وقد عقد ابن جني بابا في أن العرب أرادوا من العلل والأغراض ما نسبه النحاة إليهم. انظر: الخصائص ١/ ٢٣٧

(٣) وهو موضوع كتاب أعمل عليه، وأكاد أنتهي منه.

(٤) الكتاب ١/ ٢١ و٥٤ و٧٦ و٩٩ و١٠١ و١٠٦ و١٠٧ و١٢٥ و١٢٦ و١٣٢ و١٣٦ و١٤٢ و١٤٤ ...

(٥) الكتاب ١/ ١٥٢ و١٥٥ و١٥٨ و١٦١ و١٧٠ و١٨١ و١٩٤ و٢٠١ و٢٢٦ و٢٢٨ و٢٣١

والجائز والفاسد، والأولُ أجودُ[1]، وتركُ ذلك أجود وأحسنُ[2]، والرفعُ أَجْوَدُ[3]، والرفع في هذا أحسنُ وأجود[4]، والرفعُ أجودُ وأكثر[5]، والنصبُ أكثر وأجود[6]، فالنصب أجود[7]، والجُّر أجودُ[8]، والنصب أجود وأكثر من الرفع[9]، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود[10]، والتذكير أجود وإن شئت أنثت[11]، وهو أجود القولين[12]، فهذا الأجود الأكثر[13]، فهو أكثر وأجود[14]، وأجود اللغتين وأكثرهما[15]، وأعرب اللغتين وأجودهما أن ...[16]، والإدغام فيهن أكثر وأجود[17]، والبيان عربي جيد وهو أجود منه في ...[18]، فإن الأجود فيه أن تقول...

و٢٧٥ و٣٤٧ و٣٧٧

(١) الكتاب ١/ ٧٦

(٢) الكتاب ١/ ٨٠

(٣) الكتاب ١/ ٦٢ و ٨٢

(٤) الكتاب ١/ ٨٤

(٥) الكتاب ١/ ٣٠٩

(٦) الكتاب ١/ ٣٢١

(٧) الكتاب ٢/ ١٣٦

(٨) الكتاب ١/ ١٧٠

(٩) الكتاب ٢/ ٣٠٤

(١٠) الكتاب ٣/ ٢٤٠

(١١) الكتاب ٣/ ٢٤٣

(١٢) الكتاب ٣/ ٣٧٩

(١٣) الكتاب ٣/ ٣٩١، ٤/ ٤٥٤

(١٤) الكتاب ٣/ ٥١٨

(١٥) الكتاب ٤/ ٢٠٠

(١٦) الكتاب ٤/ ٤٧٢

(١٧) الكتاب ٤/ ٤٦٢

(١٨) الكتاب ٤/ ٤٦٦

[1]، وقول الخليل أعجب إليّ[2]، ... أحسن[3]، وغير ذلك من مصطلحات نقدية ذوقية لم يخرج عنها قديما أصحاب الذوق من نقادنا الكبار إلا قليلا. انظر كيف يردُّ بذوقه من الوجوه الإعرابية ما يمكن أن يؤدي إلى فساد المعنى، وإن كان هذا الذي ذهب إليه مخالفاً مذهبَه، من ذلك أنَّه ذهبَ في التنازُع إلى أنَّ الثاني أولى بالمعمول من الأول لقرب جواره ولصحة المعنى حيث قال: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى»[4]، ثم خالف ذلك حيث قال في قول امرىء القيس:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشةٍ   كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال[5]

«فإنما رفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملكَ، وجعل القليل كافيا، ولو لم يُرد ذلك ونصبَ، فسدَ المعنى»[6]. فالذوق عند سيبويه ملكة يميِّزُ بها صحة التراكيب من خطئها وفاسدها، وجيدها من قبيحها، وقويها من ضعيفها، ويقرُّ بها الأحكام أو يردُّها، فهو يستشعر الجمال فيما وافق كلام العرب، ويستعر القبح فيما خالفه؛ ولذلك كانت دراسته تهدف إلى تحليل كلام العرب لتصنيفه وجعل الناس تنحي سمت الجميل الذي صدر عن سليقة لغوية سليمة. يقول د. محمد محمد أبو موسى: «إن سيبويه ومن سبقه من النحاة ارتبط تفكيرُهُم النَّحويُّ بهذا المنزعِ

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٣

(٢) الكتاب ٤/ ٣٦٦

(٣) الكتاب ١/ ٥٦ و٧٢ و٨٠ و٨٧ و٨٨ و٩٩ و١٢٤ و١٢٥ و ١٣٣ و ١٣٦ و ١٥٥ و ١٧٥ و ١٩٤ و١٩٥ و ١٩٦ و٢٢٨ و٢٥٩ و٢٦٩ و٢٧٨ و٢٩٢ و٣٠٩ و٣٢٨ و٣٣٤ و٣٦٣ و٣٦٥ و٣٦٦ وغير ذلك كثير.

(٤) الكتاب ١/ ٧٤، وانظر: المقتضب ٤/ ٧٢-٧٣ و٧٥ و٧٧-٧٨، والارتشاف ٤/ ٢١٣٩

(٥) ديوان امرىء القيس ص ٣٩

(٦) الكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦ . قال أبو البركات: «وأما قول الآخر:

وقد نغنى بها ونرى عصورا   بها يقتدننا الخرد الخدالا

فنقول: إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروي، فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائزٌ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنما الخلاف في الأولى». انظر: الإنصاف ص٩٣

الذي لا أخطئُهُ كلَّما طالعْتُ تراثَ هذه الطَّبقةِ، وهو تحليلُ السليقة اللغويةِ ومنازعها في الإبانة واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوَتْ عليها هذه السليقةُ، وكأنَّها ضربٌ مِنَ التَّحليلِ النَّفسيِّ للغةِ»[1].

ب. معاني القرآن للفراء:

وهذا إمام الكوفة الفراء قد كثرت في كتابه معاني القرآن عبارات تدلُّ على أثر الذوق عنده في الأحكام النحوية إيحاءً أو تصريحاً، ووصلت إلى أكثر من (٣٠٠) موضع، من ذلك قوله في ردِّ بعض الأحكام أو تضعيفها: ولست أشتهي ذلك[2]، ولست أشتهيه[3]، ولست أشتهيها[4]، ولا أشتهي الرفع[5]، وهو وجه لا أشتهيه[6]، وهو ممَّا أكره[7]، ولست أستحب ذلك[8]، وليس لها معنى أستحبه[9]، ولا أستحب[10]، ولست أستحسنه[11]، ولا يعجبني ذلك[12]. ومن ذلك قوله: «من كلام العرب أن يضمروا (مَن) فى مبتدأ الكلام، فيقولون: منَّا يقولُ ذلك، ومنَّا لا يقولُهُ، وذلك أنَّ (مَن) بعضٌ لِمَا هِيَ منه...، ولا يجوزُ إضمارُ (من) في شيءٍ مِنَ الصِّفاتِ إلَّا على المعنى الَّذِي نبَّأْتُك به، وقد قالها الشاعر في (في)، ولستُ أشتهيها، قال :

(١) دلالة التراكيب ص٢٤

(٢) معاني القرآن ١/ ١٢٥، ٢٣٨، و ٢/ ١٨٣، ٢٩٣، ٣/ ٢٢٥ وغير ذلك كثير.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٦٥، ٤٧٣.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٧١، و٢/ ٥٢، ٢٢٣، ٣٨٣

(٥) معاني القرآن ٣/ ١٤٦

(٦) معاني القرآن ٢/ ٣٠

(٧) معاني القرآن ١/ ٢٤٥

(٨) معاني القرآن ١/ ١٩، ٤٣٨، و٢/ ٢٩٤

(٩) معاني القرآن ١/ ٤١٤

(١٠) معاني القرآن ١/ ٣١١، و٢/ ٤١١

(١١) معاني القرآن ١/ ٢٠

(١٢) معاني القرآن ١/ ١٤٥

لـو قلت مـــا فِي قومِهــا لم تأثم   يفضـلُهـــا فِي حسبٍ وميـسمِ»[1]

ومن ذلك قوله في ترجيح وجهٍ على آخرَ: والوجهُ الأوَّلُ أحبُّ إليَّ[2]، وهو أحبها إليَّ[3]، والرفع أحبُّ إلي[4]، والنصب أحب إليَّ[5]، والكسر أحبُّ إليَّ[6]، وهو أحبُّ الوجهين إليَّ[7]، ورفعه بـ(على) أحبُّ إليَّ[8]، فالإجراء فيه أحبُّ إليَّ[9]، وكأني أستحبُّ[10]، أعجب إلَّي[11]، وهذا أعجبُ الوجهَين إليَّ[12]. يقول: «وقد قرأ بعض القراء ﴿لا يحزُنْهم الفزعُ الأكبرُ﴾ [الأنبياء ٢١/ ١٠٣] بالجزم، وهو بنون الرفع، وقد قرؤوا: ﴿أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾[هود١١/ ٢٨]، والرفع أحبُّ إليَّ من الجزم»[13]. وثمة عبارة تعتمد على الذوق في ترجيح وجه على آخر نحو قوله: «أجود في العربية»[14]. قال: «وقوله: ﴿ وَهُوَ قائمٌ يُصَلِّي في الـمِحْرَابِ أنَّ اللهَ... ﴾ [آل عمران ٣/ ٣٩]، تقرأ بالكسر، والنصب أجود في العربية»[15]. وقال: «والمقامُ بفتح الميم أجودُ

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٧١ . وانظر: نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء ص ٣٩٠-٣٩٣ (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٧٨/ جزء٢).

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٣، ٢٤٥

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢، و٢/ ٣٣٨

(٤) معاني القرآن ١/ ٨٨، و٢/ ٢٦٠، ٣٨٤، و٣/ ٢١

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٩٣

(٦) معاني القرآن ٢/ ٣٥١

(٧) معاني القرآن ١/ ١٤٣، ٢٠٠، ٤١٧، و٢/ ٢٨، ١٩٥، ٤٢٠، و٣/ ٢٢٥

(٨) معاني القرآن ٢/ ٤١٣

(٩) معاني القرآن ٣/ ٢٣٣

(١٠) معاني القرآن ٣/ ٢٥

(١١) معاني القرآن ١/ ٤١٨، ٤٦١، و٢/ ٢٤٤، ٢٧٥، ٣٠١، و٣/ ١٧٢

(١٢) معاني القرآن ٣/ ٨٥، ٢٤٤، ٣٧٣

(١٣) معاني القرآن ١/ ٨٨

(١٤) معاني القرآن ١/ ٢١٠، و٣/ ٦، ٢٢، ٣٤٦

(١٥) معاني القرآن ١/ ٢١٠

في العربية»[1]. وقال: «وإجراؤها أجود في العربية»[2].

ت. كتاب الخصائص لابن جني:

لقد بنى ابن جني جانبا مُهِمّاً من كتاب الخصائص على الذوق، واستخدم مصطلحات تدل عليه من نحو الطبع والطبيعة والطباع والحسِّ...، بل ذهب د. محمد محمد أبو موسى إلى أن الكتاب كله كان بحثا عما يضبط السليقة اللغوية، يقول:«وأعتقد اعتقاداً لا يخالجه ريب في أن ابن جني في دراسته لأحوال هذا اللسان كان مدركا إدراكا لا يلتبس عليه أن يبحث في السليقة اللغوية لهذه الأمة، وأن البحث اللغوي وخصوصا في كتاب الخصائص بحث في الأصول التي كانت تضبط ملكة البيان عند أصحاب هذا اللسان»[3]. وقد تبدَّى عنده الذوقُ في جانبين: تنظيري، وتطبيقي.

أولاً: في الذوق التنظيريّ: بيَّنَ ابن جنيٍّ في كتاب الخصائص جملةً من الأمور المتعلقة بالذوق، منها:

١. أنَّه دعا إلى اعتماد الذوق معياراً ينبغي الاحتكامُ إليه، يقول:«إذا حكَّمْنا بديهةَ العقلِ، وترافَعْنا إلى الطبيعةِ والحسِّ، فقد وفَّيْنا الصَّنعةَ حقَّها، وربأْنا بها أفرعَ مشارِفِها»[4].
٢. أنه جعلَ الذوقَ مرجعاً رئيساً للعلل النحوية، وأنَّهما مُتوافقانِ، يقول:«ولستَ تجدُ شيئًا ممَّا علَّل به القومُ وجوهَ الإعرابِ إلَّا والنَّفسُ تقبلُهُ، والحسُّ مُنطوٍ على الاعترافِ به. ألا ترى أنَّ عوارضَ ما يوجدُ في هذه اللغةِ شيءٌ سبقَ وقتَ الشَّرعِ، وفُزِعَ إلى التَّحاكُمِ فيه إلى بديهةِ الطَّبعِ، فجميعُ عللِ النَّحوِ إذًا مواطِئةٌ للطِّباعِ»[5].
٣. أنَّ النحاةَ يحيلونَ إلى الذوق، ويحتجون به ولا سيَّما عند الخفة والثِّقلِ، يقول: «وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجّون فيه بِثِقَلِ الحالِ أو خِفَّتِها على

(١) معاني القرآن ٣/ ٤٤
(٢) معاني القرآن ٣/ ١٤
(٣) دلالة التراكيب ص٢٤
(٤) الخصائص ١/ ٥٤
(٥) الخصائص ١/ ٥٢

النَّفسِ...، وذلك أنَّها إنَّما هِيَ أعلامٌ وأماراتٌ لوقوعِ الأحكامِ، ووجوهُ الحكمةِ فيها خفيَّةٌ عنَّا غيرُ باديةِ الصَّفحةِ لنا»(١).

٤. أنَّ الذوق هو الذي يميز مقامات الكلام ويدرك ما هو محذوف منه، يقول:«وذلك أنَّك تُحسُّ في كلامِ القائل لذلك مِنَ التَّطويحِ والتَّطريحِ والتَّفخيمِ والتَّعظيمِ ما يقومُ مقامَ قولِه (طويلٌ) أو نحو ذلك. وأنتَ تحسُّ هذا مِن نفسِكَ إذا تأمَّلتَهُ»(٢).

٥. أنَّ ذوق النُّحاةِ يتوافقُ معَ ما كانَ يحسُّ به العربُ، يقولُ:«والذي يدلُّ على أنَّهم قد أحسُّوا ما أحسسْنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبْنا إليهم إرادتَه وقصدَه شيئانِ: أحدُهما حاضرٌ معنا، والآخرُ غائبٌ عنَّا، إلَّا أنَّه معَ أدنى تأمُّلٍ في حكمِ الحاضرِ معنا، فالغائبُ ما كانَتِ الجماعةُ مِن علمائِنا تُشاهِدُهُ مِن أحوالِ العربِ ووجوهِها، وتضطرُّ إلى معرفتِه مِن أغراضِها وقُصودِها من استخفافها شيئًا أوِ استثقالِه وتقبُّلِه أو إنكارِه والأنسِ به أوِ الاستيحاشِ منه والرِّضا بِهِ أوِ التَّعجُّبِ مِن قائلِه وغيرِ ذلك مِنَ الأحوالِ الشاهدةِ بالقُصودِ، بلِ الحالفة على ما في النُّفوسِ»(٣).

٦. أنَّ النحاة كانوا بذوقهم ينتحون سمت كلام العرب وطباعهم ومقاييسهم، يقول: «ولـمَّا كانَ النحويُّونَ بالعربِ لاحِقينَ، وعلى سمْتِهم آخذِينَ، وبألفاظِهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصودِهم آمِّين، جازَ لصاحبِ هذا العلمِ الذي جمعَ شعاعَه، وشرعَ أوضاعَه، ورسمَ أشكالَه، ووسمَ أغفالَهُ، وخلَجَ أشطانَه، وبعجَ أحضانَهُ، وزمَّ شواردَه، وأفاءَ فواردَه، أن يرى فيه نحوًا ممَّا رأوا، ويحذوه على أمثلتِهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً ممَّا اعتقدوا في أمثاله لا سيما والقياسُ إليه مُصغٍ وله قابِلٌ وعنه غيرُ مُتثاقِلٍ. فاعرفْ إذاً ما نحنُ عليه للعربِ مذهبًا ولِمَن شرحَ لغاتِها مُضطرباً، وأنَّ سيبويهِ لاحقٌ بهم وغيرُ بعيدٍ فيه عنهم»(٤).

٧. أنَّ الذوقَ موضعٌ تتلاقى فيه طباع البشر في اللغة وغيرها، يقول: «فإنَّ طريقَ

---

(١) الخصائص ١/ ٤٩

(٢) الخصائص ٢/ ٣٧٢-٣٧٣

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٦

(٤) الخصائص ١/ ٣٠٩-٣١٠

الحِسِّ موضعٌ تتلاقى عليه طِباعُ البشر، ويتحاكمُ إليه الأسودُ والأحمرُ»[1].

ثانياً: في التذوق التطبيقيّ: استطاع بذوقه المرهف وحسِّه العالي كشْفَ مغاليقَ لم تُفتح لغيرِهِ، وبرزَ ذلك في مُستوياتٍ عدّةٍ، مِنها:

١. المستوى الصوتيّ: برز ذوقُ ابنِ جنيٍّ فيه في ثنايا حديثه عن صفات الحروف وعن بعض الظواهر الصوتية كالتقاء الساكنين والثقل والخفة، وأثر صفة الحرف في المعنى[2].

٢. المستوى الصرفيّ: برز من خلال حديثه مثلاً عن كراهة أن تكون الكلمة على خمسة أصول لطولها وثقلها، وعن الصيغ الصرفية ودلالتها، وعن تصاقب الألفاظ بالمعاني وفي الاشتقاق الكبار وغير ذلك، يقول: « ... فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة؛ لإفراط طولها، فأوجبت الحالُ الإقلالَ مِنها وقبْضَ اللِّسانِ عنِ النُّطقِ بها إلا فيما قَلَّ ونزرَ، ولـمَّا كانت ذوات الأربعة تليها، وتتجاوز أعدلَ الأصولِ - وهو الثُّلاثيُّ - إليها، مسَّها بِقُربِاها مِنها قِلَّةُ التَّصرُّفِ فيها، غير أنَّها في ذلك أحسنُ حالاً مِن ذوات الخمسةِ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها»[3].

٣. المستوى التركيبيّ: ظهر ذوق ابن جني فيه خلال قراءته المختلفة لكثير من التراكيب والأحكام عما ذهب إليه النحاة الآخرون، فهو يرى الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف شجاعةً للعربية[4]، وغير ذلك كثير.

٤. المستوى الدلاليّ: برز ذوقُه فيه عند حديثه عن الدلالة الصوتية[5]، يقول: «فإنَّ كثيراً مِن هذه اللُّغة وجدتُه مضاهيًا بأجراسِ حروفِهِ أصواتَ الأفعالِ التي عبَّر بها عنها؛ ألا تراهم قالوا (قَضَمَ) في اليابس، و(خَضَمَ) في الرَّطبِ؛ وذلك لقوَّةِ القافِ وضعفِ الخاءِ، فجعلوا الصَّوتَ الأقوى للفعلِ الأقوى، والصَّوتَ الأضعف للفعل الأضعف»[6]. وكذلك عند الحديث عن الاشتقاق الأكبر[7]،

---

(١) الخصائص ١/ ٩١

(٢) الخصائص ٢/ ١٦٠

(٣) الخصائص ١/ ٦٣

(٤) الخصائص ٢/ ٣٦٢

(٥) الخصائص ١/ ٦٦ وما بعدها.

(٦) الخصائص ١/ ٦٦

(٧) الخصائص ٢/ ١٣٦ وما بعدها.

وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني[1]، وإمساس الألفاظ أشباه المعاني[2]، وغير ذلك كثير، من ذلك قوله في التفريق بين الفعلين أزَّ، وهزَّ: «ومن ذلك قوله سبحانه ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾؛ أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقاربَ اللفظانِ لِتقارُب المعنيَينِ، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزِّ؛ لأنَّك قد تهزُّ ما لا بالَ له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك»[3].

٥. المستوى الشعري: برز ذوقه المرهف في مواضع كثيرة جدا عند قراءته لبعض الأشعار التي استشهد بها أو تمثَّلَ، بل إنه ذهب أبعد من ذلك حين ربط معاني الإعراب بمعاني الشعر[4]، وقد فاقَ ابنُ جنيٍّ بذوقِه النحويِّ النُّقادَ والأدباءَ في تذوُّقِ الشِّعرِ، انظر كيفَ تذوَّقَ البيتينِ المشهورينِ اللَّذَينِ كثُرَ كلامُ النِّقادِ في ذمِّهما والحطِّ مِن شأنِ معناهما:

أخذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بينَنا ... وسالَتْ بأعناقِ المطِيّ الأباطِحُ[5]

---

(١) الخصائص ١/ ٦٦.

(٢) الخصائص ٢/ ١٣٦ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢/ ١٤٨

(٤) الخصائص ٢/ ١٧٠

(٥) الخصائص ١/ ٢١٨-٢٢١ . فإن قلت: فإنا نجد من ألفاظهم ما قد نمقوه، وزخرفوه، ووشّوه، ودبجوه، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنى شريفاً، بل لا نجد قصدًا ولا مقاربًا. ألا ترى إلى قوله: ولـمَّا قضينا... إلى آخر البيتين.

فقد ترى إلى علو هذا اللفظِ ومائِه وصقالِه وتلامُحِ أنحائِه، ومعناهُ مع هذا ما تحسُّه وتراه: إنما هو: لـمَّا فرغْنا مِنَ الحجِ ركبْنا الطريق راجعين، وتحدَّثْنا على ظهور الإبل. ولهذا نظائرُ كثيرةٌ شريفةُ الألفاظِ رفيعتُها، مشروفةُ المعاني خفيضتُها.

قيل: هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه، ولا رأى ما أراه القوم منه، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق. وذلك أنَّ في قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرِّقَّةِ وذوو الأهواء والمِقَةِ ما لا يفيدُه غيرهم، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم؛ ألا ترى أن من حوائج مِنى أشياءَ كثيرةً غيرَ ما الظاهرُ عليهِ، والمعتادُ فيهِ سواها؛ لأنَّ مِنها التّلاقي، ومنها التَّشاكي، ومنها التَّخلي، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ لهُ، ومعقودٌ الكونُ بِهِ، وكأنَّهُ صانعٌ عن هذا الموضعِ الذي أومأ

تجِدِ الفرقَ الكبير بين ذوق النحاة وغيرهم. يقول: «ومردُّ هذا التباينِ في الأذواق والمذهب النقدي، فابن قتيبة حكم على الأبيات من خلال ثنائية اللفظ والمعنى، وابن جني حكَمَ عليها مِن خلالِ أعماقِها، مُتَّخِذاً مفتاحَ ذلك الكشفَ عن خصائصِ الألفاظِ التي عليها من المعنى المراد، في تآلف وتآزر وترتيب، عاقدا في أثناء ذلك بذوقٍ حصيفٍ صقلتْهُ التَّجرِبةُ اللُّغويَّةُ والأدبيَّةُ بينَ الألفاظِ والمعاني... وهكذا نجد التفاوت بين الذوقين: ذوقٍ بدا بسيطاً منوطاً بنظرةٍ شكليَّةٍ محضةٍ، وذوقٍ نابضٍ بالحيويَّةِ المتدفقةِ التي تتجاوزُ ظاهِرَ الكلماتِ إلى ما تُثيرُه مِن دلالاتٍ نفسيَّةٍ عميقةٍ...»[1].

إليهِ، وعقد غرضَه عليه بقوله في آخر البيت: ومسَّحَ بالأركانِ مَن هو ماسِحُ؛ أيْ إنما كانت حوائجنا التي قضيناها، وآرابنا التي أنضيناها، من هذا النحو الذي هو مسح الأركان وما هو لاحقٌ به، وجارٍ في القُرْبةِ من الله مجراه؛ أيْ لم يتعدَّ هذا القَدْرَ المذكور إلى ما يحتمله أوَّلُ البيتِ من التعريض الجاري مجرى التصريح. وأما البيت الثاني فإن فيه:

أخذْنــا بأطرافِ الأحــاديثِ بيننَا ....

وفي هذا ما أذكرهُ؛ لتراه، فتعجبَ ممَّن عجِبَ مِنه، ووضعَ مِن معناه. وذلك أنَّه لو قال: أخذْنا في أحاديثنا ونحو ذلك لكان فيه معنى يُكبِرُه أهلُ النسيب، وتعنو له ميعةُ الماضي الصليب. وذلك أنَّهم قد شاع عنهم، واتَّسع في محاوراتهم علوُّ قدْرِ الحديثِ بينَ الأليفَينِ، والفكاهةِ بجمعِ شملِ المتواصلَينِ؛ ألا ترى إلى قولِ الهذلي:

وإن حديثاً منك لو تعلمينه جنى النخل في ألبان عوذ مطافل

فإذا كان قدرُ الحديثِ -مرسَلاً- عندَهم هذا، على ما ترى، فكيف به إذا قيَّدَه بقوله (بأطراف الأحاديث)، ذلك أن في قوله (أطراف الأحاديث) وحْياً خفيّاً ورمزاً حلواً؛ ألا ترى أنَّه يُريد بأطرافِها ما يتعاطاه الـمُحبّون، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون؛ من التعريضِ والتلويح والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمثُ وأغزلُ وأنسبُ من أن يكون مشافهة وكشفاً، ومصارحة وجهراً، وإذا كان كذلك فمعنى هذَينِ البيتَينِ أعلى عندَهم، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسِهم مِن لفظهما وإن عذُبَ موقعُه، وأنَقَ له مُستمِعُهُ. نعم، وفي قوله: وسالت بأعناق المطي الأباطح
من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر في هذا أسيرُ وأعرفُ وأشهرُ. اهـ. بتصرف يسير جدا.

(١) معايير في النقد الأدبي العربي ص ١٣-١٤

المبحث الثاني: الضابط النفسي

المطلب الأول: الدلالة النفسية والتراكيب

من المسلم به أنَّ اللغةَ وسيلةٌ من وسائلَ كثيرةٍ للتواصل بين المتكلم والسامع تصحبُها مثيراتٌ تصدر عن كلٍّ منهما، ومِن ثَمَّ فدلالاتُها لا تنطلق من نفسية المتكلم التي ينبني عليها النص فحسب، بل من تأثير النص على نفسية السامع أيضاً من ناحية اختيار الألفاظ وترتيبها وبناء الكلمات والتراكيب، ولا شكَّ أنَّ نظم الكلام في حال الرضا والسكينة يصدر عن رويَّةٍ وتأنٍّ، وينساب بهدوء ورِقَّةٍ، بخلاف نظمه في حال الغضب والهيجان، إذ يأتي مبعثراً، أو فيه اضطراب، ونبرتُه مختلفة عن نبرته في حال السكينة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على الحالة النفسية للمتكلم، تأمل قوله تعالى على لسان الكافرين: ﴿بَلْ قَالُواْ أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾[الأنبياء ٢١/ ٥] تدركْ لماذا تكرَّر الإضراب عن المعنى الذي يسبقه، وإن هو إلا اضطراب لنفوسهم الكافرين ناشئٌ عن عدم قناعتهم بما يتفوهون به[١]، وهذا الذي أكَّده علم النفس الحديث كان عبد القاهر قد أدركه، وبنى عليه جانبا من نظريته في النظم حيث يقول: «...إنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطقِ بسبب ترتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لَـمَا وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ، وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك»[٢].

لكن هذا لا يقتصر على اللغة فحسب، بل يشمل كل أفعال الحواس الأخرى، فإذا ما أريد وصف الضوء مثلا فإن تمثله وتكوين الأوصاف له ينطلق من العقل بعد أن تتوافر له المثيرات اللازمة، فيعكسها بدوره إلى العين؛ لترجمها وتجسدها، وكذلك أساليب التعبير، فالمتكلم يكوِّن المعاني في فكره وعقله الذي يعكسها من جهته إلى اللسان؛ ليجسدها في ألفاظ وتراكيب[٣]، فيقدِّم ما هو أهمُّ حتى جرى ذلك مجرى

---

(١) التعبير القرآني والدلالة النفسية ص ٦٢

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٥-٥٦، وكلام عبد القاهر مبني فكرة أشعرية تسمى عندهم بكلام الله النفسي.

(٣) يقول الفيلسوف الإنكليزي جون لوك: «إن الفكر ينشأ أصلًا، ثم تأتي اللغة بعد ذلك لتجسيده». يقول حسن ظاظا: «اللغة تبدأ أولاً في الوجدان، ثم تمر على اللسان، ثم تستقر في الخط». انظر: علم النفس اللغوي ص ٢٨

الأصل، يقول عبد القاهر مؤتماً بإمام النحاة سيبويه: «واعلمْ أنّا لم نجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام. قال صاحبُ الكتاب[1] وهو يذكرُ الفاعلَ والمفعولَ: كأنَّهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنهِ أعْنَى، وإِن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم»[2].

إن الناظر المتأمِّل سيجدُ أنَّ لكلِّ تركيبٍ دلالةً نفسيَّةً تُطابِقُ دواعيَ نفسٍ ما وأحوالها، وهذا ما يُعرفُ عند أصحاب المعاني بمراعاة مقتضى الحال، فقولُنا: زيدٌ مُنطلِقٌ، يقالُ لِشخصٍ تختلِفُ حالتُه النفسيَّةُ عن شخصٍ آخر يُقالُ له: منطلقٌ زيدٌ، وعمَّن يقال له: انطلقَ زيدٌ، أو ينطلقُ زيدٌ، أو زيدٌ ينطلقُ، أو يا زيدُ انطلقْ، أو انطلقْ يا زيدُ. فكلُّ مثالٍ مِن هذه الأمثلةِ له حكمٌ نحويٌّ خاصٌّ، ومن ثَمَّ فإنَّ له دلالةً نفسيَّةً خاصَّةً؛ لذلك كثرت المصطلحاتُ والأغراضُ النفسيَّةُ في كتب النَّحوِ والمعاني كالتَّشويقِ والعنايةِ والاهتمام والتنبيه والتردد والحيرة والإيهام والمسرة والمساءة وغير ذلك. يقول محمد أبو موسى: «والتراكيب اللغوية تكون بالغة التعقيد والخصوبة حين تفيضُ بها النُّفوسُ الحيَّةُ؛ لأنَّ كلَّ ما في النَّفسِ مِن قلقٍ ونبضٍ، وكلَّ ما تحسُّهُ الرُّوحُ، ويفورُ به القلبُ، لا يجدُ له مسرباً إلَّا هذه الكلماتِ وهذه التراكيب، وكلُّ ما فيها من هذه الأحوال النفسيةِ وما فيها من خفاءٍ والتِباسٍ مُنعكسٌ لا محالةَ على تلك التراكيبِ، وليس هناك شكٌّ في أنَّ الأسرارَ النفسيَّةَ أسرارٌ لُغويَّةٌ»[3].

لقد بنى عبد القاهر جانباً من نظرية النظم على أساس بيان هذه الدلالات، والنحاةُ كانوا يدركون ذلك أيما إدراك، ومما يدل على ذلك ردُّ المبرد أو غيره على قول الفيلسوف الكندي: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: عبدُ الله قائمٌ، وإنَّ عبدَ الله لقائمٌ، والمعنى واحدٌ. قال المبرد: بل المعاني مختلفةٌ، فـــــ (عبدُ الله قائمٌ) إخبارٌ عن قيامه، و(إنَّ عبدَ الله قائمٌ) جوابٌ عن سؤال سائلٍ، و(إنَّ عبدَ الله لقائمٌ) جوابٌ عن إنكارِ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٧، ويقول تقي الدين السبكي: «فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم». انظر: الإتقان ص٥٢٥

(٣) دلالة التراكيب ص٢١

منكرٍ[1]. يقول القزويني: «... إن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام، إلى غير ذلك ...»[2].

المطلب الثاني: ما تتجلى فيه الدلالات النفسية.

مما تتجلى فيه الدلالات النفسية:

١. الرتبة النحوية: بُنْيَتْ في جانب منها على أساس نفسي، وهو أن ترتيب الألفاظ في الذكر يكون تبعاً لترتيبها في النفس والفكر[3]. والنحاة يقولون: إن الأصل في التقديم هو العناية والاهتمام، وهما من صلب ما يعنى به علم النفس، فمن الطبيعي أن يقدِّم الإنسانُ إليه الأقربَ إلى نفسه، ويبعد ما كان بعيدا منها، ويجعله في مكان بعيد عنه حتى لكأنه مُكرهٌ على ذكره. وفي التقديم والتأخير أحياناً تعجيلٌ للمسرة أو المساءة.

٢. الحذف للتشويق واستثارة فكر المتلقي للبحث عن العنصر المفقود؛ لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب. وقد كان النحاة وغيرهم يصرحون في كثير من المواضع أن الحذف يكونُ لِيُتركَ الذهن يذهبُ في تقديرِه وتخيُّلِه كلَّ مذهبٍ. والحذف في الصدور يكون رغبة في تعجيل الوصول إلى الظهور، فالمبتدأ يحذف رغبة في تعجيل الوصول إلى الخبر، وجملة القسم تحذف رغبة في تعجيل الوصول إلى الجواب، وهكذا دواليك. إن الرغبة في تعجيل الوصول إلى الظهور - وكذلك تعجيل المسرة أو المساءة- تكشف عن نفسية متكلم متسرع للوصول إليها؛ لأن ذكرها قد يحول دون تحقيق السرعة التي تتطلبها الحالة النفسية التي يعيشها، كما تكشف عن نفسية متلقٍ متلهفٍ لسماعِ الظُّهورِ، وذكْرُ

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٨-٢٩

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص٢٠

(٣) وقد ألح على ذلك عبد القاهر، وتمسك به، وكرّره كثيرا؛ ليتقرر في ذهن قارئ كتابه. انظر: دلائل الإعجاز ص ٤٩ و٥٢-٥٤ و٥٦ و ٣٧٣

الصدورِ يجعلُهُ ينتظرُ أكثر، وحالته النفسية لا تسمح له بذلك. من جهة أخرى يدل حذف الصدور على أهمية الظُّهور، فاستقلالها بالجملة وحدها دليل على مركزيتها وأهميتها، وكأن الكلام معقود عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرغبة في الإسراع إليها دليلٌ آخرُ على أهمِّيّتِها وعظم شأنها، إذ لا يتصور أن يستعجل المرء إلى ما كان غير ذي بال.

٣. اللجوء إلى أساليب التوكيد والقسم وغيرها؛ لتناسب حالة المتكلم النفسية منكرا أو جاهلا أو... زيدٌ قائمٌ، إنَّ زيداً قائمٌ، والله إنَّ زيداً لقائمٌ.

٤. العدول عن الإعراب أو الرتبة النحوية أو عن الَذكر؛ لدفع الملل الذي قد يصيب السامع. وكذلك لتأدية معان لا تتأتَّى مع المحافظة على الأصل، فنحو (في القاعة طالبٌ) يأتي مراعاةً لحال المخاطب في كون الخبرِ عندَه أهمَّ، ولدفع اللبس الذي يؤدي إلى الغموض والإبهام. وعندما يعدل عن الإعراب في نحو خرقَ الثوبُ المسمارَ، إنما كان؛ لأن المتلقي عالمٌ بذلك، ولا يمكن أن يلتبس عليه المعنى، فنفسيتُه مُتزنةٌ مستقرة عالمة بما يُلقى عليها إلى درجة اليقين حتى إنَّ تغييرَ حركاتها التي تكشف معانيَها ومحاولةَ الالتفاتِ والإيهامِ لا تضرُّ شيئاً، فالمعنى يكون واضحاً لديه جلياً.

٥. دلالة حركات الإعراب على الحالة النفسية: تسهم حركات الإعراب في الكشف عن الحالة النفسية للمتكلم، فقولك مثلا: مررتُ بحاتمٍ الكريمِ أو الكريمَ أو الكريمُ، يختلف مع كل حركةٍ المقامُ الذي يُلقى فيه الكلام، ونفسيةُ المتلقي وحالُه، فالإتباع يكشف عن جهل المتلقي بأن حاتماً يتصف بهذه الصفة؛ لذلك احتاج إلى الإتباع؛ ليتضح المعنى المراد عنده، ونفسية المتلقي في حالة الإتباع مختلفة كل الاختلاف عن نفسية المتلقي في حال القطع، وكذلك تختلف نفسية متلقي القطع بالرفع عن متلقي القطع بالنصب، فالقطع يكشف عن سهو وغفلة وإهمالٍ ما من المتلقي؛ لذلك احتاج إلى ما يشدُّ به انتباهَهُ، ويسترعي اهتمامه، فلم يكن ثمة سبيلٌ لتحقيق ذلك أحسن من المخالفة التي تحقق ذلك، إلى جانب أنَّ القطع بالنصب يكشف عن نفسية متلقٍ عارفٍ بأنَّ حاتما اتصف بهذه الصفة، لكنه أصابه السهو والغفلة أو التردد والحيرة في ذلك، فمعرفتُه بهذه الصفة معرفةٌ لا علمٌ، بدليل أن جملة القطع فعليةٌ، تقديرها: أمدح الكريمَ،

والجملة الفعلية تفيد التجدد، والتجدد لا يناسبه الثبوت والعلم، وإنما التردد والحيرة، لكون المدح قد صدر من جهة شخص آخر ربما يكونُ مدحُه صحيحاً، وربما مجاملة ونفاقاً، وربما كان مدحُهُ بذلك لِسببٍ عرضيٍّ، فالمتكلم إذاً ربما يكون صادقا أو منافقاً أو مادحاً لسبب عرضي خاصٍّ به، والممدوحُ في هذه الحالة ليس ثمَّةَ ما يدلُّ على أن مدحَه عامٌّ شاملٌ مع كل الناس، فالعبارة ليس فيها أبداً ما يدل على أنه كريمٌ إلَّا معَ مَن مدحَه.

أما الرفع فيكشف عن نفسية متكلم عالمٍ علمَ اليقينِ بأنَّ الموصوف قدِ اتَّصف بهذه الصفة، وإن كان ثمة سهوٌ وغفلةٌ عن سماع الكلام دفعت إلى المخالفة لشدِّ الانتباه، كما يكشف القطعُ بالرفع عن أصالة الكرمِ في الممدوح إلى درجةِ أنه صار ثابتاً عنده، وكأنَّه طبعٌ من طباعه، بدليل أن جملته اسمية تفيد الثبوت والدوام. ويحتمل أن يكون الكلام بالرفع يلقى على مَن كان عالما باتِّصاف الموصوفِ بهذه الصفةِ، لكنه يُنكرُها، ويكابر وكأنَّهُ في موقف الخصم؛ لذلك احتاج المتكلمُ لإقناعه وثنيِهِ عنِ الإنكار استعمالَ أساليبَ للتوكيد بالجملة الاسمية، فحالُ المتلقي هنا كحال المتلقي في نحو: والله إنَّ زيداً لناجحٌ.

٦. دلالة حركات بنية الكلمة النفسية: إن الحركات في بنيةَ الكلمة كثيرا ما تدلُّ على حالات نفسية خاصة، من ذلك كلمتا خِطبة وخُطبة. فالأولى (خِطبة) كُسرت؛ لتناسب انكسار نفسية الخاطب للزواج، فالخاطب غالبا ما يكون متوترا خائفا حذرا في ألفاظه وأفعاله عموما، إلى جانب الدلالة على الانكسار المادي، والثانية (خُطبة) رفعت؛ لتناسب ارتفاع مكان الخطيب ومكانته، إذ لا يخطب بالناس إلا من كان من علية القوم.

٧. التهيئة: يكثر في النحو العربي استخدام هذين المصطلحين، ولهما دلالات نفسية بيِّنة، فالتهيئة إعداد للنفس لتقبُّلِ ما سيأتي إما لأهميته أو لثقله عليها، وكأن النفس يصعب عليها تلقي الأمر؛ لذلك احتيج إلى تهيئتها قبل إخبارها به، ولعل في هذا من التلطف ومراعاة حال النفس ما لا يخفى، ويظهر هذا في مسائل كثيرة نص عليها النحاةُ، فـــ(إنَّ) تدخل على الجملة الاسمية، وهي تفيد الثبوت والدوام، ونقلُها من الثبات إلى التجدد والحدوث فيه من الصعوبة ما فيه؛ لذلك احتيج إلى تهيئة نفسية، فجيء بـ(ما) بعدها، فصارت

(إنَّما)، وصارت وظيفتها التهيئة، ومثلها (رُبَّما، قلما، طالما)، ولذلك أطلق عليها النحاة مصطلح المهيِّئة، يقول سيبويه: «ومن تلك الحروف (ربَّما) و(قلَّما) وأشباههما، جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدةٍ، وهيَّؤوها ليُذكرَ بعدها الفعلُ...»[1]. ومن ذلك أيضاً تهيئة (إنَّ) للنكرة لكي تكون مسنداً إليه، يقول عبد القاهر:» ومما تصنَعُه (إنَّ) في الكلام أنَّك تَراها تُهيِّىءُ النكرةَ، وتصلِحُها لأن يكون لها حكمُ المبتدأ؛ أعني أن تكونَ مُحدَّثاً عنها بحديثٍ من بعدِها»[2].

٨. التوطئة: وهي تمهيدٌ قبل إخبار النفس بما يراد أن يلقى عليها، والتوطئة تدرُّجٌ في الخطاب وإلقاءِ الكلام، وفي هذا أيضا من التلطُّفِ ما لا يخفى على ذي لُبٍّ، يقول عبد القاهر: «وجملةُ الأمر أنه ليس إعلامُك الشيءَ بغتةً غفلًا، مثْلَ إعلامِك له بعْدَ التنبيهِ عليه والتقدمةِ له؛ لأنَّ ذلك يَجْري مَجْرى تكريرِ الإِعلام في التأكيد والإحكام»[3]. وقد تطرق النحاة إلى ذلك في مسائل الحال الموطئة واللام الموطئة للقسم والبدل، ونقل ابن جني عن أبي بكر ابن السراج أن إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إنما كان توطئة لإعراب المثنى والجمع بهما، يقول: «فأمَّا ما جاء في الواحدِ مِن ذلك نحو: أخوك وأباك وهنيك، فإن أبا بكرٍ ذهبَ فيه إلى أنَّ العربَ قدَّمت منه هذا القدرَ توطئةً لِمَا أجمعوه مِنَ الإعرابِ في التَّثنية والجمعِ بالحروفِ»[4]. وجعل عبد القاهر ذكر المبتدأ توطئة الخبر؛ يقول: «فإن قلت (عبد الله) فقد أشعرت قبله بذلك أنك قد أردتَ الحديثَ عنه، فإذا جئتَ بالحديث فقلت مثلاً (قامَ،) أو قلتَ (خرجَ)، أو قلتَ (قَدِمَ) فقد عُلم ما جئتَ به، وقد وطَّأْتَ له، وقدَّمتَ الإعلام فيه، فدخلَ على القلب دُخولَ المأنوسِ به، وقبِلَهُ قَبولَ الـمُهيَّأِ له المطمئنِّ إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته، وأتقى للشُّبهة، وأمنعُ للشكِّ، وأدخلُ في التَّحقيق»[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٥

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٢٠

(٣) دلائل الإعجاز ص١٣٢

(٤) الخصائص ١/ ٣١٠

(٥) دلائل الإعجاز ص١٣٢

٩. التنبيه: وهو يكشف عن غفلة أو يكون من حرص المتكلم على إبقاء المتلقي على تفاعلٍ معه أو للتحذير أو للإغراء ...، وقد كثر في كلام النحاة الحديث عن التنبيه، ومن ذلك تسميتُهم أحرفا بعينها بأحرف التنبيه، وحديثُهم عن التنبيه في أدوات النداء، وأسلوب الإغراء والتحذير والاشتغال وغير ذلك. قال عبد القاهر: «وهذا الذي ذكرت من أنَّ تقديم المحدَّثِ عنه يفيدُ التنبيه له قد ذكره صاحبُ الكتاب في المفعول إذا قُدِّم فرُفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب الذي كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره، فشُغل به كقولنا في (ضربت عبدَ الله): عبد الله ضربته...»[1]. ومعنى التنبيه يكون في كل مخالفة للأصل النحوي من تقديم وتأخيرٍ، واعتراضٍ، وحذفٍ وغير ذلك. وسيأتي مزيدٌ من الحديث عنه في المباحث القادمة.

١٠. الكراهة: وهذه الدلالة النفسية تدور في كتب النحاة كثيرا؛ وغالبا ما تكون أحكاما. قال سيبويه: «وأمّا (له صوتٌ صوتُ حمارٍ)، فقد علمتَ أنَّ (صوت حمارٍ) ليسَ بالصوتِ الأوَّلِ، وإنَّما جاز رفعه على سَعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنتَ إلاّ سَيْرٌ. فكأَنَّ الّذين يقولون (صوتَ حمارٍ) اختاروا هذا، كما اختاروا (ما أنت إلاَّ سيراً)؛ إذْ لم يكن الآخرُ هو الأوَّلَ، فحملوه على فِعلِه كراهةَ أن يَجعلوه من الاسم الذى ليسَ به، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلاّ سَيْرٌ، إذا لم يكن الآخِرُ هو الأوّلَ. فحملوه على فعلِه، فصارَ (له صوتٌ صوتَ حمارٍ) يَنتصب على فعلٍ مضمَرٍ»[2]. ويقول عن الفصل بين أحرف النصب والجزم والفعل المضارع باسم: «ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال، فتنصب؛ كراهة أن تشبَّه بما يعمل في الأسماء. ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ؛ كراهية أن يشبهوه بما يعمل في الاسم؛ لأن الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا»[3].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣١. وانظر عن التنبيهِ الكتابَ: ٢/ ٥٨، ٨٧، ٢١٢، ٢١٨، ٢١٩، و٣/ ٤٠، ٣٣٢، و٥٢٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٦٣-٣٦٤

(٣) الكتاب ٣/ ١١١ وقد وصلت ألفاظ الكراهية في كتاب سيبويه إلى ما يقارب (١٣٠) مرة، فقد وردت كلمة كراهية (٧٦) مرة، ويكرهون (١٨)، وتكره (١٠)، وكره (١٠)، ويكره (٨)، وأكْره بالتفضيل (٣)، وكراهة (٢).

١١. الحبُّ والإعجاب والشهية وغير ذلك من مصطلحات تنبئ عن التذوق، وقد كثرت عند الفراء خاصة[١].

١٢. اللجوء إلى الإنابة: إنابةُ شيءٍ عن شيءٍ آخرَ لا بدَّ أن تكون له دواعٍ نفسية، منها إهمال المنوب عنه وتركيز العناية والاهتمام على النائب، والخوفُ عليه يدفع إلى نقله إلى مكان يحصِّنُه من الحذف وغيره، ففي نائب الفاعل مثلاً تُنقل الفضلة إلى مكان العمدة، ونقلُها يدلُّ على أنها عنصرٌ مُهِمٌّ لدى المتكلم أو السامع يُـخافُ عليه من الحذف وغيره، أو من عدم التفات السامع إليه، أو عدم إعطائه ما يستحق من الانتباه والاهتمام. قال الرضي: «... وكل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذنُ اختياره»[٢].

١٣. أن الكلام من الكلْم وهو الجرح، كأنه لشدة تأثيره ونفوذه الأنفسَ كالجرح؛ لأنه إن كان حسناً أثر سروراً في الأنفس، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، وقد حدَّه النحاة بالفائدة، وهذه الفائدة لا بدَّ أن يكون لها أثر نفسيٌّ على المتكلم والملتقي.

١٤. أسلوب الالتفات ودلالته النفسية: يحقق الالتفاتُ جزءاً مما يحققه العدول من توجيهٍ للانتباه نحو أمر معيَّنٍ لتركيزه عليه، وهذا يعني أن ذلك يتم بموجب رغبة ما، إلى جانب التهيئة لتجديد الكلام والإعداد الداخلي لتوجيه الفكر نحو مزيد من التركيز والنشاط.

(١) انظر استعمالات هذه المصطلحات عند الفراء ص ٣٦-٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٢١

المبحث الثالث: الضابط المعنويّ:

المطلب الأول: الإعراب والمعاني

لقد كان النحو عند العلماء الأوائل يعني علوم العربية كلها أو معظمها، لانتحاء سمت كلام العرب في ألفاظه ومعانيه وأصواته ...، ومنه علم الإعراب الذي حدُّوه بالإبانة عن المعاني بالألفاظ[١]، وبيَّنوا أنَّ ما يحصِّن تلك المعانيَ هو الحركاتُ؛ لذلك نسبوها إليه، فقالوا: حركات الإعراب، وعرَّفوه بأنَّه أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُه العامِلُ في آخرِ الكلمة[٢]، وإنما قيَّدوه بأواخرِ الكلم؛ لأنها عرضةٌ للتغيُّرِ، ومتى تغيَّرَتْ تغيَّرَتِ المعاني، ذلك «أن الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها»[٣]، وقد ظلَّ هذا كذلك حتى قُصِرَ على أيدي المتأخرين على هذا الأثرِ الذي قد يبدو للوهلة الأولى أنه لفظيٌّ خالصٌ، وهو ليس كذلك، فإنَّه -وإن كان في ظاهره كذلك- إنما هو لصيانة المعاني والعناية بها، وقد سبقَ أن أوردتُ قول ابن جني الذي بيّن فيه أنَّ الاهتمام بالألفاظ إنما هو خدمة للمعاني[٤]. لكن المعاني ليست على درجة واحدة، بل على درجتين حددهما عبد القاهر بقوله: «الكلامُ على ضربين:

أ. ضربٌ أنتَ تصلُ منه إلى الغرضِ بدلالةِ اللفظِ وحدَه، وذلك إذا قصدتَ أن تُخبِرَ عن زيدٍ مثلاً بالخروجِ حقيقةً، فقلتَ: خرجَ زيدٌ، وبالانطلاقِ عن عمرٍو، فقلتَ: عمرٌو منطلِقٌ، وعلى هذا القياسُ.

ب. وضربٌ آخرُ أنتَ لا تصلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللفظِ وحده، ولكنْ يدلُّك اللفظُ على معناه الذي يقتضيه موضوعُهُ في اللغُّة، ثُمَّ تجِدُ لذلك المعنى دَلالةً ثانيةً تصلُ بها إلى الغرضِ. ومدارُ هذا الأمرِ على الكنايةِ والاستعارة والتمثيلِ ...، فها هنا عبارةٌ مختصرةٌ، وهي أن تقولَ: المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥

(٢) أوضح المسالك ١/ ٣٩

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٨

(٤) ص٢٧

المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ، والذي تصِلُ إليه بغيرِ واسِطَة، وبمعنى المعنى أن تعقِلَ من اللفظِ معنًى، ثم يُفْضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنًى آخرَ كالذي فسَّرتُ لك»[(١)].

أما العناصر التي تشكِّلُه فكثيرةٌ، على رأسها الألفاظُ في إطار التركيب وما يطرأ عليه من تقديم وتأخير وحذف ....، وكذلك نبرة الصوت وحركات الجسد والوجه والظروف المحطية بالمتكلم والمتلقي.

المطلب الثاني: ضوابط النحو معنوية

من ضوابط النحاة الرامية إلى المحافظة على المعاني وصيانتها مما قد تصاب به:

١. اشتراطُ أمن اللبس في إقرار الأحكام، أو في العدول عن أيٍّ منها، فلا يكاد باب من أبواب النحو، بل حكم من الأحكام النحوية يخلو منه، فالإعراب في أصله وضع لإزالة اللبس الحاصل بين الكلمات، وعند أمنه يتخلى عنه كما في: كسر الزجاجُ الحجرَ. والتعريف يكون لإزالة اللبس والاشتراكِ الحاصل بين أفراد النكرة، والتقديم والتأخير مشروط بأمن اللبس، بل يُلزم التركيب بمخالفة الرتبة أو الالتزام بها، فهو المتحكم الفعلي بها. وكذلك القطع والوصل، فبعض التراكيب تقطع خشية اللبس، وإن كان العطف صحيحا، ومعظم ما كان عدولا عن الأصل كان شرطه أمن اللبس.

٢. حدّ الإعراب بالإبانة والإفصاح عن المعاني، يقول ابن جني: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصبِ الآخرِ الفاعلَ من المفعول، ولو كان شرْجاً واحداً لاستَبهمَ أحدُهما مِن صاحبِه»[(٢)]. وقال أيضاً: «ألا ترى أن موضوع الإعرابِ على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنما جِيء بهِ دالّاً على اختلاف المعاني»[(٣)].

وكذلك حدَّ النحاةُ الكلام بالفائدة، وأن الألفاظ لا تحقق تلك الفائدة منفردة، بل من خلال التركيب الذي تعلق الكلمات فيه بعضها ببعض، وتترابط بأسباب وعلائق، وتنتظم وفق الأغراض والمقاصد. وكان تقسيم أبواب النحو على

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢٦٢-٢٦٣

(٢) الخصائص ١/ ٣٥

(٣) الخصائص ١/ ١٧٥

أساس المعنى، فالأبواب النحوية والموضوعات والمصطلحات قائمة على المعنى وعلامات عليه، وإن كان هذا المعنى وظيفياً في أغلب الأحيان، لكنه الأساس في فهم المعاني الثانوية.

٣. تقسيم الأبواب النحوية ووضع المصطلحات المعبرة عنها على أساس المعنى الوظيفي غالباً.

٤. ردُّ القواعد والأحكام عند فساد المعنى وعدم استقامته[١]، وذلك لأن الكلام «إنما يصلحه ويفسده معناه»[٢]. فقواعدُ كثيرةٌ رُدَّت لفساد المعنى، بل كان هذا من أكثر أسباب ردِّ الأحكام، وكثيرٌ من الخلافاتِ النَّحويَّةِ كان سببَها المعنى.

٥. اختيار أوجه الإعراب والانتصار لبعضها دون بعض على أساس المعنى، يقول ابن جني في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[البقرة ٢/ ٦٥]: «ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ(كونوا)، والأوّل قِرَدة، فهو كقولك: هذا حُلْو حامِض، وإن جعلته وصفا لقِرَدة صغُر معناه. ألا ترى أنّ القِرْدَ لِذُلِّه وصَغَاره خاسئ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة. وإذا جعلت خاسئين خبرا ثانيا حَسُن وأفاد حتى كأنه قال: كونوا قردة، وكونوا خاسئين...»[٣].

٦. ربطهم صحة الإعراب بسلامة المعنى وصحته، والتنبيه على أن مراعاة الصناعة النحوية وإهمال المعنى سيوقع المعرب في الزلل. يقول ابن هشام: «الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ... الجهة الأولى أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزِلُّ الأقدامُ بسبب ذلك. وأوَّلُ واجبٍ على الـمُعربِ أن يفهمَ معنى ما يُعربُه مفردا أو مركبا»[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٧٩ و٣/ ٤٢

(٢) الخصائص ٢/ ٤٣٣

(٣) الخصائص٢/ ١٥٨-١٥٩

(٤) مغني اللبيب ص٦٨٤

٧. جعلهم الإعراب فرعا عن المعنى، واعتمادهم الحمل على المعنى سبيلاً لتخريج كثير مما قد يبدو أنه غير صحيح[١]، من نحو تذكير المؤنث[٢]، وتأنيث المذكر[٣]، وإفراد ما حقه الجمع[٤]، أو الجمع على المعنى دون اللفظ[٥]، والحذف والتقدير[٦]، بل ذهبوا أبعد من ذلك حيث أباحوا التخلي عن الإعراب وعلاماته إذا كان المعنى واضحا جليا لا لبس فيه، فأجازوا: خرق الثوبُ المسمارَ، كما أجازوا نقض المراتب إذا عرض هناك عارض[٧]، وعدوا ذلك وأمثاله من شجاعة العربية[٨]. وأبطلوا القياس لتصحيح المعنى: قال سيبويه: «هذا باب... تصحيح اللفظ على المعنى»[٩]. إن الأصل المقيس مثلاً عدم الحذف، لكن إن لم يستقم المعنى إلا بتقدير محذوف قُدِّر. يقول سيبويه:«وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمروٌ، وإنما المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمروٍ، ونحو هذا إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول جاءت القرية، وإن شئت قلت: هذه عمروٌ؛ أيْ: هذه الكلمةُ اسمُ عمرٍو...»[١٠]. وقد بيَّن أبو حيان ضابط المواضع التي يعتقد فيه حصول الحذف بقوله: «هي كل موضعٍ يضطر فيه إلى تصحيح المعنى بتقدير محذوف»[١١]. وهذا يعني بلا ريب أنهم جعلوا المعنى هو الأساسَ في استنباط الأحكام النحوية، من خلال جعل الإعراب تابعاً

---

(١) الخصائص ٢/ ٤١١

(٢) الخصائص ٢/ ٤١٢

(٣) الخصائص ٢/ ٤١٥ و٣/ ٣٠٨-٣٠٩

(٤) الخصائص ٢/ ٤١٩

(٥) الخصائص ٣/ ٣٣٥-٣٣٦ و٢/ ٤٢٢

(٦) الخصائص ١/ ٢٨٣ و٢/ ٤٣٤

(٧) الخصائص ١/ ٢٩٣

(٨) الخصائص ٢/ ٣٦٠

(٩) الكتاب ١/ ٢١٦

(١٠) الكتاب ٣/ ٢٦٩

(١١) البحر المحيط ٣/ ٥٤

للمعنى. يقول ابن جني: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشِذّ شي منها عليك»[1]. ويقول أيضاً:«... وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذِبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»[2].
ومن ذلك أيضاً جواز الابتداء بالنكرة التي لا يتوافر فيها ما شرطه النحاة نحو قولهم: شرٌّ أهرَّ ذا ناب. يقول ابن جني: «وأمّا قولهم شرٌّ أهرَّ ذا ناب، فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفي؛ أيْ: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، وإنما كان المعنى هذا؛ لأن الخبريّة عليه أقوى. ألا ترى أنَّك لو قلت: أهرَّ ذا نابٍ شرٌّ، لكنت على طَرَفٍ من الإخبارِ غيرِ مؤكَّد، فإذا قلتَ: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، كان ذلك أوكد»[3].

٨. ترجيح القياس المعنوي على القياس اللفظي، يقول ابن جني: «وهذا الضربان -وإن عمَّا وفشَوَا في هذه اللغة- فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياسُ المعنويُّ. ألا ترى أنَّ الأسبابَ المانعة للصرفِ تسعةٌ: واحدٌ لفظيٌّ، وهو شَبَهُ الفِعل لفظاً نحو أحمد...، والثمانيةُ الباقيةُ كلُّها معنويَّةٌ كالتعريف والوصفِ والعدْلِ والتأنيثِ وغيرِ ذلك، فهذا دليل»[4]. وقال أيضا: «ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا؛ لأنه فاعل، ونصبت هذا؛ لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية. ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفراً، فإنَّ (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تَحْصل من قولك (ضَرَبَ) إلَّا على اللفظِ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصوتُ، والصوتُ مما لا يجوزُ أن يكون

(١) الخصائص ١/ ٢٨٣-٢٨٤
(٢) الخصائص ٣/ ٢٥٥
(٣) الخصائص ١/ ٣١٩
(٤) الخصائص ١/ ١٠٩

منسوباً إليه الفعلُ. وإنما قال النحويّون: عاملٌ لفظيٌّ، وعامل معنويٌّ؛ ليُرُوك أنَّ بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظٍ يصحبُه كـ:مررتُ بزيدٍ، وليتَ عَمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلَّقُ به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقعَ الاسم، هذا ظاهرُ الأمر، وعليه صفحة القول»[1]. وقال أيضاً: «اعلم أن القياس اللفظيّ إذا تأمّلته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه، ألا ترى أنك إذا سئلت عن (إنْ) من قوله:

ورجّ الفتى للخيـــرِ مـــا إن رأيـتَه ... على الســنِّ خيــرا لا يـزال يزِيـد

فإنك قائل: دخلت على (ما)، وإن كانت (ما) ههنا مصدريّة؛ لشبهها لفظا بـ(ما) النافية التي تؤكَّدُ بـ(إنْ) من قوله:

مــا إن يكــاد يخلّيهِمْ لِوجهتِهِمْ ... تَخَـالُـجُ الأمـر إنَّ الأمرَ مشتـركُ

وشَبَهُ اللفظِ بينهما يصيّرُ (ما) المصدريّةَ إلى أنَّها كأنَّها (ما) التي معناها النفيُ، أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى، لم يجُزْ لك إلحاقُ (إنْ) بها، فالمعنى إذاً أشْيعُ وأسيرُ حُكْماً مِن اللفظ؛ لأنَّك في اللفظيّ متصوّرٌ لحال المعنويّ، ولستَ في المعنويّ بـمُحتاجٍ إلى تصوّرِ حكمِ اللفظيِّ»[2].

٩. تغليب الفروع على الأصول مراعاة للمعنى، يقول ابن جني: «باب من غلبة الفروع على الأصول: هذا فصل من فصول العربيَّة طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلَّا والغرضُ فيه المبالغةُ، فمِمّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذي الرُمَّة:

ورَملٍ كـأوراكِ العذارَى قطعتُه ... إذا أَلْبَستْهُ الـمُظلمـاتُ الحنادِسُ

أفلا ترى ذا الرَّمة كيف جعل الأصل فرعا، والفرع أصلاً، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء»[3]. وقال: «هذا من

(١) الخصائص ١/ ١٠٩

(٢) الخصائص ١/ ١١٠

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٠

حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائرُهُ في هذه اللغة كثيرةٌ، وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويُّون في صناعتِهم، فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرعُ مِن ذلك الأصلِ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسنُ الوجهِ، أن يكون الجرّ في الوجه من موضعين: أحدُهما الإضافةُ، والآخرُ تشبيهُهُ بــ الضارب الرَّجُلِ، الذي إنَّما جاز فيه الجرُّ تشبيهاً له بـ الحسن الوجهِ»[1].

١٠. الاهتمام بالألفاظ للمحافظة على المعاني، يقول ابن جني أيضاً: «إن العرب فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرُّف مذاهبها عنايتُها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها، وسنفرِد لهذا بابا نتقصّاه فيه بمعونة الله، أوَ لا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجِلاً أنّ سبب إصلاحِها ألفاظَها، وطَرْدِها إيّاها على الـمُثُلِ والأحذِيةِ التي قنَّنتها لها، وقصرتها عليها إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانةِ عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصبِ المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنويّ أُصلِح اللفظ له، وقِيدَ مَقَادَه الأوفق من أَجْله، فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِلْيتها لم يُقصد بها إلاّ تحصين المعاني وحياطتها، فالمعنى إذاً هو الـمُكَرَّم المخدوم، واللفظُ هو المبتذَل الخادم»[2]. وقال أيضاً: «باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني: اعلم أن هذا الباب مِن أشرف فصول العربيَّة وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبِه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كلَّ مَذْهَب بك، وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها، فُتصلحها، وتهذِّبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخُطب أُخرى، وبالأسماع التي تلتزمها وتتكّلف استمرارها، فإن المعانَي أقوى عندها، وأكرمُ عليها، وأفخمُ قَدْرا في نفوسها، فأوَّلُ ذلك عنايتُها بألفاظها، فإنها لـمَّا كانت عُنوانَ معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضِها ومراميها أصلحوها، ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد.

---

(١) الخصائص ١/ ٣٠٣-٣٠٤

(٢) الخصائص ١/ ١٥٠

ألا ترى أن المَثَلَ إذا كان مسجوعا لذَّ لسامعه، فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفسُ بهِ، ولا أنِقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالبِ أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء بِه من أجله»[1].

١١. إباحة التجوز بالألفاظ والشكل الخارجي للتركيب لتأدية أغراض لا تتحقق مع بقائه على الأصل، فتقديم ما حقه التأخير أو العكس، أو حذف بعض الكلمات، أو تنكير ما حقه التعريف أو العكس كل ذلك تجوُّزٌ في شكل التركيب لخدمة المعنى، يقول ابن جني: «فاعلم إذاً أنه لا تُنقَض مرتبة إلاّ لأمر حادث، فتأمَّله، وابحث عنه»[2].

١٢. تبيان أثر التنغيم ونبرة الصوت ومده وقصره في بيان المعاني، وقد أشار ابن جني إلى ذلك غير ما مرةٍ، يقول: «وقد حُذفت الصفة، ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِيرَ عليهِ ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لِمَا دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كانَ واللهِ رجُلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذهِ الكلمة، وتتمكَّنُ في تمطيط اللام وإطَالة الصوت بها وعليها؛ أيْ: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه، فوجدناه إنساناً! وتمكِّنُ الصوتَ بإنسانٍ، وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممتَه ووصفتَه بالضيق قلتَ: سألناه، وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطِّبُه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحِزا أو مبخَّلا أو نحو ذلك»[3].

---

(١) الخصائص ١/ ٢١٥-٢١٦

(٢) الخصائص ١/ ٣٠٠

(٣) الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١

١٣. تبيان أثر الحال المشاهدة في تقرير الأحكام والتخلي عن بعض عناصر التركيب مع المحافظة على سلامة المعنى وزيادته واستجلائه، يقول ابن جني: «وبعدُ، فالحمّالون والحمّاميُّون والساسة والوقّادون ومن يلِيهم ويُعتدُّ منهم يستوضِحون مِن مشاهدة الأحوال مالا يحصِّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذ أُخبِر بهِ عنه، ولم يَحضره يُنشده، أَوَ لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر، فأراد أن يخاطِب بهِ صاحبه، ويُنْعِم تصويره له في نفسه استعطفه؛ ليُقبل عليه، فيقول له: يا فلانُ أين أنت؟ أرِني وجهك، أقبِل عليّ أُحدِّثك، أمَا أنت حاضرٌ يا هناهْ؟ فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه اندفع يحدّثه، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأُذُن مُغنِيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه، لَما تكلَّفَ القائل، ولا كلّف صاحبَه الإقبالَ عليهِ والإصغاء إليهِ، وعلى ذلك قال:

العينُ تبدِي الذي في نفسِ صاحِبها ... من العداوة أو ودٍّ إذا كانا

أفلا ترى إلى اعتبارِه بمشاهدة الوجوه، وجعلِها دليلا على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارة. وحكايةُ الكتاب من هذا الحديثِ، وهي قوله: (ألا تا)، و(بلى فا). وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسِن أن أكلِّم إنسانا في الظلمة»[1].

لقد كان سيبويه يقول: «هكذا سمعنا العربَ تتكلَّمُ به رفعا ونصباً»[2]. ولذلك كان أقدر على فهم كلام العرب ومقاصده وأغراضه، ولذلك أيضاً جاء كتابه مزيجا من النحو والمعاني وفنون البلاغة. يقول ابن جني: «لأن الأوّل وصل إليهِ عِلْم لم يصل إلى الآخِر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل. فليت شِعرِي إذا شاهد أبو عمرٍو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عُمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخَلَف الأحمر والأصمعيّ ومَن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوهَ العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، أَلاَ تستفِيد بتلك المشاهدة وذلك الحضورِ مالا تؤدّيه الحكاياتُ، ولا تضبِطه الرواياتُ، فتُضطرّ إلى قُصود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو

(١) الخصائص ١/ ٢٤٧

(٢) الكتاب ١/ ٢١٩ و٣٢٧ وغير ذلك كثير.

حلف منهم حالِف على غرضٍ دلّته عليه إشارةٌ لا عبارةٌ، لكان عند نفسه وعند جميع مَن يَحضُر حاله صادقا فيه غير متَّهَمِ الرأي والنَحِيزة والعقل، فهذا حديثُ ما غاب عنا، فلم يُنقل إلينا، وكأنه حاضرٌ معنا مناجٍ لنا»[١].

إنَّ هذه المشاهدة تغني عن اللفظ، وتدلُّ على المعنى المراد، يقول ابن جني: «باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ، إلَّا أن يعترِض هناك من صِناعة اللفظ ما يَمنع منه، من ذلك أن ترى رجلا قد سدَّد سهما نحو الغرض، ثم أرسله، فتسمع صوتا، فتقول: القرطاسَ والله؛ أيْ: أصاب القرطاسَ، فـ (أصابَ) الآنَ في حكم الملفوظ بِه البتَّة، وإن لم يوجَد في اللفظِ، غيرَ أنَّ دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مُهْوٍ بسيفٍ في يدِه: زيداً؛ أيْ: اضرِبْ زيداً، فصارت شهادةُ الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به. وكذلك قولك للقادِم من سفرٍ: خيرَ مقْدَم؛ أيْ: قَدِمت خيرَ مقدم، وقولك: قد مررتُ برجلٍ إنْ زيداً وإن عمراً؛ أيْ: إن كان زيداً، وإن كان عَمراً، وقولك للقادِم من حجِّه: مبرورٌ مأجورٌ؛ أيْ: أنت مبرورٌ مأجورٌ، ومبروراً مأجوراً؛ أيْ: قَدِمت مبروراً مأجوراً. وكذلك قوله:

رَسْــمِ دار وقفــتُ في طـلَـلـهْ كـدتُ أقِضي الحيــاةَ مِن جَلَله

أيْ: رُبَّ رسمِ دارٍ. وكان رُؤبةُ إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ، عافاك اللهُ؛ أيْ: بخيرٍ، يحذفُ الباء؛ لدلالة الحال عليها، بجرْيِ العادة والعرف بها...»[٢].

١٤. بيان أثر قصد المتكلم في تكوين معنى الكلام وتحديده، فهو قد يأتي بالماضي قاصداً الحاضر أو المستقبل، وقد يأتي بالمضارع قاصدا به حكاية حال ماضية، يقول ابن جني: «فمن المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره، وذلك كقولك: قمت غداً، وسأقوم أمسِ، ونحو هذا. فإن قلت: فقد تقول: إن قمت غدا قُمتُ معك، وتقول: لم أُقم أمس، وتقول: أعزَّك الله، وأطال بقاءك، فتأتي بلفظ الماضي، ومعناه الاستقبال:

(١) الخصائص ١/ ٢٤٨

(٢) الخصائص ١/ ٢٨٤-٢٨٧ وانظر: ١/ ٢٤٥ وما بعدها، و ٢/ ٣٧٨ -٣٧٩

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

أيْ: ولقد مررت[1]. وقال:

وإني لآتيكمْ تشكُّرَ ما مضى من الأمر واستيجاب ما كان في غد

أيْ: ما يكون[2]. وقال:

.... أوديتُ إن لم تحبُ حَبْوَ المعتنِكْ

أيْ: أُودِي[3]، وأمثاله كثيرة ...»[4].

١٥. بيان أن المتلقي يسهم في تحديد معنى الكلام، وأن المتكلم يجعل كلامه ومعانيه متوازنة مع حال متلقيه، وكثيرا ما تُقرَّرُ الأحكامُ بناء على علم المتلقي وحاله، أو دفع توهمه، أو تعجيل المسرة أو المساءة له، أو بعث التفاؤل أو التشاؤم في نفسه، أو لجعلِ ذهنِه يذهبُ في تخيُّلِ المحذوفِ خاصَّةً كلَّ مذهبٍ، وغير ذلك مما لا يكاد بابٌ من أبواب النحو بل حكمٌ يخلو منه. وهذا ما صارَ يعرف عند البلاغيين فيما بعد بمراعاة مقتضى الحال. قال المبردُ: «فأمَّا قولك: غفرَ اللهُ لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك، فإنَّ لفظه لفظُ الخبر، ومعناه الطلبُ، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنَّكَ لا تخبر عن الله عز وجل، وإنما تسأله»[5]. وقال ابن جني: «من ذلك لفظ الدعاء ومجيئُه على صورة الماضي الواقع نحو: أيّدك اللهُ، وحرسَكَ اللهُ، إنما كان ذلك تحقيقاً له وتفاؤلاً بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله

(١) قال ابن جني معلقاً على البيت: «فإنما حَكَى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا بالمضارع، نحو قولك: زيد يتحدّث ويقرأ؛ أيْ هو في حال تحدُّثٍ وقراءةٍ. وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك: كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقَّعا منه القيام فيما مضى». الخصائص ٣/ ٣٣٢

(٢) قال ابن جني معلقاً على البيت: «جاء بلفظ الواجب تحقيقا له وثقة بوقوعه، أي إن الجميل منكم واقع متى أريد، وواجب متى طُلِب». الخصائص ٣/ ٣٣٢

(٣) قال ابن جني معلقاً على البيت: «جاء به بلفظ الواجب لمكان حرف الشرط الذي معه أي إن هذا كذا لا شكّ فيه فاللهَ اللهَ في أمري ... أي إن لم تتداركني هلكتُ الساعة غيرَ شكّ هكذا يريد . فلأجله ما جاء بلفظ الواجب الواقع غير المرتاب به ولا المشكوك في وقوعه». الخصائص ٣/ ٣٣٢-٣٣٣

(٤) الخصائص ٣/ ٣٣١

(٥) المقتضب ٢/ ١٣٠

وواقع غيرَ ذي شكٍّ. وعلى ذلك يقول السامعُ للدعاء إذا كان مُريداً لمعناه: وقعَ -إن شاءَ اللهُ- ووجبَ، لا محالة أن يقع، ويجبَ»[1].

١٦. وضع بعض الضوابط المعنوية التي اعتمد عليها أصحاب المعاني فيما بعد، وذلك كضابط التقديم والتأخير وغيره. وقد صرح عبد القاهر بذلك غير ما مرة باعتماده قول سيبويه والاهتداء به. يقول: «واعلمْ أنَّا لم نجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام. قال صاحبُ الكتاب[2] وهو يذكرُ الفاعلَ والمفعولَ: كأنَّهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنهِ أعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنيانهم»[3]. وكثير من الأغراض التي ساقها أصحاب المعاني سبقهم النحويون إليها، كيف لا، والإجماع على أن المعاني قد ولدت، ونشأت، ونمت في خلال مباحث علم النحو.

١٧. الالتزام بمعاني العرب ومقاصدهم والسير على هداهم، يقول ابن جني: «والذي يدلّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبْنا إليهم إرادتَه وقصدَه شيئانِ: أحدُهما حاضرٌ معنا، والآخرُ غائبٌ عنَّا، إلَّا أنه مع أدنى تأمُّلٍ في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها من استخفافها شيئا، أو استثقاله وتقبُّله، أو إنكاره، والأُنْس بهِ، أو الاستيحاش منه، والرضا بهِ، أو التعجُّب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود، بل الحالِفةِ على ما في النفوس»[4]. وقال أيضاً: «ولـمّا كان النحويُّون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتِهِم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ورسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبغج أحضانه، وزَّم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً ممّا رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا، وأن يَعتقد في هذا الموضع نحواً مما

(١) الخصائص ٣/ ٣٣٢
(٢) الكتاب ١/ ٣٤
(٣) دلائل الإعجاز ص١٠٧
(٤) الخصائص ١/ ٢٤٦

اعتقدوا في أمثاله لا سيّما والقياسُ إليه مُصْغٍ[1]، وله قابل، وعنه غير متثاقل، فاعرِف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شَرح لغاتها مُضطَربا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم؛ لذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ولا غيرهم»[2].

المبحث الرابع:

الضابط الصناعي:

يكاد يكون محاولة توصيف وضبط للضوابط السابقة؛ ليكون طريقا موصلة إلى المقاصد، وهذا الضابط مفصَّل في كل مبحث من مباحث علم النحو.

---

(١) اختلف العلماء في مثل هـذا التركيب (لا سيما والقياس...) ، فأنكر عربيته ثعلبٌ وأبو حيان والمرادي، وأجازه الرضي والصبان والبغدادي، وكذلك مجمع اللغة العربية. انظر: شرح الكافية ٢/ ١٣٧، والارتشاف ٣/ ١٥٥٢، والهمع ٢/ ٢١٨، والألفاظ والأساليب ١/ ٨٨-٩٢، وقد استعمله ابن جني ثماني مرات في الخصائص ١/ ٣٠٩ و٣٦١ و٢/ ١٦٣ و١٨٧ و٢٥٣ و٤٠٧ و٣/ ١٢٨ و١٩٣، والسهيليُّ مرتين في نتائج الفكر ص٢٦٩

(٢) الخصائص ١/ ٣٠٨-٣٠٩

الفصل الأول

الضَّوابِطُ المعنويَّةُ للرُّتبةِ النَّحويَّةِ

الرُّتبُ النَّحويَّةُ مواضعُ تحلُّ فيها الكلماتُ، وتنتظم، وتترابط فيما بينها بعلائق وأسباب[1]، وهذا الحلول والانتظام محكومان بضوابط، والخروج عليهما أيضاً له ضوابط تحكمه، ولا تعني هذه الضوابط أنها قيود صارمة على الكلمات بمقدار ما تعني نظاما تسير عليه؛ ليعصمها من الفوضى والاعتباطية، فحرية الكلمات في التنقل والتقديم والتأخير تعطي التراكيب مرونة وحيوية من دون أن تخرج على هذه الضوابط، وإن كان من العسير جداً وضع ضوابط نهائية تضبط اللغة؛ لأن اللغة أعم من القواعد والضوابط، وما القواعد والضوابط إلا طريق موصلة إلى تعلمها وفهمها، وإذا كان هذا عسيرا في باب النحو فهو أعسر في باب المعاني، فلا يمكن أن يضبطها ضابط؛ لأنها متجددة، ويمكن استخلاص أبرز ضوابط الرتبة النحوية بالآتي:

الضابط: الأول: أن يُؤمَنَ اللَّبْسُ: وهو ضابط مُهِمٌّ إن لم يكن أهمَّ ما حرص عليه النحاة في أبواب النحو كلها، وليس في التقديم والتأخير فحسب، وما كان هذا إلا من قبيل المحافظة على وضوح المعنى وجلائه[2]؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح وسيلة للتعبيرِ

---

(١) يقول عبد القاهر: «واعلم أنّك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علمًا لا يعترضُه الشكُّ أنْ لا نظمَ في الكلمِ ولا ترتيبَ حتى يَعْلَقَ بعضُها ببعضٍ، ويُبْنى بعضُها على بَعض، وتُجعَلَ هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهلُهُ عاقلٌ، ولا يخفى على أحدٍ منَ النّاس. وإذا كانَ كذلك فَبِنَا أن ننظرَ إلى التَّعليق فيها والبناءِ وجعلِ الواحدة منها بسببٍ من صاحِبَتِها ما معناهُ وما محصولُه؟ وإذا نظْرنا في ذلك علمْنا أنْ لا محصولَ لها غيرُ أن تعمدَ إلى اسم فتجعلُه فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تعمدَ إلى اسمين فتجعلُ أحدَهُما خبراً عنِ الآخر، أو تُتبعُ الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفةً للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه، أو تجيءُ باسم بعدَ تمامِ كلامِكَ على أن يكونَ الثّاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخّى في كلامٍ هو لإثباتِ معنىً أن يصيرَ نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخِلَ عليه الحروفَ الموضوعةَ لذلك، أو تريدَ في فعلينِ أن تجعلَ أحدَهُما شرْطاً في الآخر، فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوع لهذا المعنى أو بعدَ اسمٍ مِنَ الأسماءِ التي ضُمِّنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياسُ». دلائل الإعجاز ص ٥٥

(٢) يرى ابن الحاج أن العرب لها غرضٌ في الإلباس أحيانا كما أن لها غرضا في البيان. انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٧ ورد الشيخ محيى الدين عليه. ويؤيد ما قاله ابن الحاج أن العرب تحذف أحيانا لغرض الإبهام. قاله ابن مالك في جواز حذف الصلة. انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٧

وحذفَها في قصدِ الابهامِ استبحْ ... وحيثُ دونَهَا المرادُ متَّضِحْ

وما قاله أبو حيان في أغراض حذف الفاعل. انظر: الارتشاف ص ١٣٢٥

وحذفه للخوف والإيهام ... والوزن والتحقير والإعظام

عن الأغراض الخاصة[1] وللتفاهم والتخاطب مع الآخرين. يقول تمام حسان: «إن اللغة العربية- وكل لغة أخرى في الوجود- تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت[2] اللغات أساسا للإفهام، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية»[3]. فالمتكلم إذا أراد إفهام المخاطب مقاصدَه، فإنه يجعلُ ألفاظَه منظومةً وَفقَ ترتيبٍ معيَّنٍ يتبع ترتُّبَ المعاني في نفسه[4]، ويدلُّ عليها بها على نحوٍ لا يكون للبس فيه مجال؛ لذلك قال ابن مالك[5]:

وإن بِشكلٍ خِيفَ لبسٌ يُجتنب ....

ويظهر أثر أمن اللبس في الرتبة النحوية في ثلاثة أمور:

أولاً: المحافظة على الرتبة النحوية عند خشية اللبس: فاللبس قيدٌ على حرية الكلمات بالتنقل؛ لأنه يجبرها على لزوم رتبها النحوية أو رتبٍ محددة، وذلك عند عدم ظهور المعنى ووضوحه لفقدان القرينة المعيِّنةِ له، ويظهر ذلك من خلال مسائل كثيرة، منها[6]:

أ. التباس المبتدأ بالخبر نحو: أخي شريكي.
ب. التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيدٌ نجح.
ج. التباس الخبر بالصفة نحو: في القاعةِ طالبٌ.

---

(١) يقول ابن جني: «حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم». الخصائص ١/ ٣٣، ولذلك لن تستطيع اللغة الملبسة التعبير عن هذه الأغراض، ولن يستطيع المخاطب التفاهم أو التفاعل معها.

(٢) بل: وضعت، لا خلقت.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٣ . أقول: وهذا الفهم تؤديه التراكيب بحسب ما قرره النحاة، أما الاستعمالات الفنية والنفسية فيتناولها علم المعاني في إطار نحوي ولا يخرج عنه أبداً.

(٤) يقول عبد القاهر: «...بانَ بذلك أنَّ الأمرَ على ما قُلناه من أنَّ اللفظَ تَبَعٌ للمعنى في النَّظم، وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطقِ بسبب ترتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتاً وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ، وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك». دلائل الإعجاز ص٥٥-٥٦

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٥٠٥

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٢-٢٩٥ فقد نقل السيوطي أقوالا كثيرة في ذلك. سيتم ضبطها في مواضعها.

د. التباس الفاعل بالمفعول نحو: ضربَ موسى عيسى.

وغير ذلك مما سيأتي الحديث عنه مفصلاً.

ثانياً: تشويه الرتبة النحوية عند اللبس: وأكثر ما يبرز ذلك في الفصل بين المعمولات بالمفرد حيث تحل المفردات في غير رتبها على نحوٍ يفسد نظم الكلام وتأليفَه، فتتداخل المعاني وتلتبس، فيضطر السامعُ لكي يفهمها إلى أن يعيد هندسة بنائها، وترتيب أوضاعها من خلال تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وترتيب الألفاظ في الذكر تبعا لترتب المعاني المقصودة في الفكر[1]. انظر كيف جاءت الرتبة النحوية ملبسةً مشوهةً في قول الشاعر:

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بهجتِها كـأنَّ قـفـراً رسـومَها قلَمَا[2]

ثالثاً: العدول عن الرتبة النحوية ونقضها عند أمن اللبس:[3] لتأدية معنى لا يكون معها على الأصل، وذلك عند أمن اللبس وظهور المعنى ووضوحه لظهور القرائن، فتكون الرتبة النحوية مرنة بضوابط، ويُخرج عليها بضوابط؛ لأن المرونة والحرية لا تعني الفوضى. يقول الرضي: «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم نحو قولك: تميميٌّ أنا، إذا كان المراد التفاخرَ بتميم، أو غير ذلك مما يُقدَّم له الخبر»[4]. وهذا العدول يكون وفق هذه الضوابط الأربع.

الضابط الثاني: نفسيٌّ، وهو أن يكون ترتيب الألفاظ في الذكر تبعاً لترتيبها في النفس والفكر، فالمتكلم يكوِّن المعاني في فكره وعقله الذي يعكسها من لدنه إلى اللسان؛ ليجسدها في ألفاظ وتراكيب حيث يقدِّمُ ما هو أهمُّ حتى جرى ذلك مجرى الأصل، يقول عبد القاهر مؤتماً بإمام النحاة سيبويه: «واعلمْ أنَّا لم نجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام. قال صاحبُ الكتاب[5] وهو يذكرُ الفاعلَ

---

(١) أسرار البلاغة ص ١١٣

(٢) الخصائص ١/ ٣٣٠ و٢/ ٣٩٣، والإنصاف ص٤٣١، وإعراب البيت: بهجتها: مضاف إليه، قفرا: خبر أصبحت، قلماً: اسم كأنَّ، رسومها: مفعول به للفعل الماضي خطَّ، وجملة خطَّ في محل رفع خبر كأنَّ، وترتيب البيت: فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلما خطَّ رسومها.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٠

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٦٣

(٥) الكتاب ١/ ٣٤

والمفعولَ: كأنَّهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنهِ أعْنَى، وإِن كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم»[١]. فالعناية والاهتمام معنى عام لكل تقديم يحتاج إلى بسط وتبيين[٢]، يقول عبد القاهر: «فهذا جيدٌ بالغٌ إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرف في كل شيء قُدِّم في موضع من الكلام مثلُ هذا المعنى، ويُفسَّر وجهُ العناية في هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال:إنه قدِّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهمُّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ كان أهمَّ؟»[٣]. إذاً فالأصل في التقديم والتأخير، والغرض العام منه هو العناية والاهتمام، وتندرج تحته الأغراض الخاصة الأخرى والمعاني الزائدة التي يوحي بها السياقُ والقرائن. ومن الأغراض المعنوية الخاصة التي تستفاد من العناية والاهتمام، وتطَّردُ:

١. التنبيه: ويكاد يكون أصلاً، ويكون التنبيه من خلال مخالفة الرتبة، فكل تقديم أو تأخير في المعمولات عن رتبها يلفت النظر، ويسترعي الانتباه؛ لأن ثمة غرضاً دعا إلى هذه المخالفة، مما يدفع النفس للبحث عن ذلك الغرض. يقول عبد القاهر مؤتماً بإمام النحاة سيبويه: «وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدَّث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب[٤] في المفعول إذا قُدِّم، فرُفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره، فشُغل به، كقولنا في (ضربت عبد الله) :عبدُ الله ضربته، فقال[٥]: وإنما قلت (عبد الله) فنبهته له، ثم بَنَيْتَ عليه الفعل، ورفعته بالابتداء»[٦]. والتنبيهُ في التقديم لا يقتصِرُ على هذا الموضع، بل في كل موضع يخالف فيه أصل الرتبة، وإنما تأتي بالتنبيه المخالفةُ، وقد يكون في ما جاء على الأصل في الرتبة، وقد ذكر عبد القاهر على ذلك أمثلة كثيرة[٧].

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٧، ويقول تقي الدين السبكي: «فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم». انظر: الإتقان ص٥٢٥

(٢) نتائج الفكر ص ٢٠٩ يقول السهيلي: فهذا كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٠٨

(٤) الكتاب ١/ ٨١

(٥) سيبويه.

(٦) دلائل الإعجاز ص ١٣١

(٧) انظر: دلائل الإعجاز ص ١١٩-١٢٠ و١٢٩ و ١٣٠ و١٣١ و ١٣٢ و١٣٣

٢. أن يقدِّم ما يعرفه السامع، ويؤخر ما يجهله، وأكثر ما يكون ذلك في الأخبار والصفات؛ لذلك اشترط النحاة أن يكون المبتدأ معلوما لدى السامع، والخبر مجهولاً، وهذا هو السر في جعل رتبة المبتدأ مقدمة على رتبة الخبر. يقول السكاكيُّ: «...التقديم يستدعي العلم بحال نفس الفعل»[1]. ويقول القزويني: «قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى، وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية»[2].

٣. أن يقدَّم ما يكون القصد إليه أولاً. يقول سيبويه: «... أزيداً لقيت أم بشراً ؟ ... واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسنُ؛ لأنك لا تسأله عن اللّقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم؛ لأنَّك تقصد قصدَ أن يَبِينَ لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلتَ الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً، كان جائزاً حسناً...، وإنّما كان تقديم الاسم ههنا أحسنَ، ولم يجز للآخر إلاَّ أن يكون مؤخراً؛ لأنه قَصَدَ قصْدَ أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما، لأنّ حاجتَه أحدُهما، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها؛ لأنّه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنَّما يفرغُ ممَّا يقصدُ قصدَه بقصّته ثُمَّ يعدلُه بالثاني»[3]. ويقول الرازي: «إذا قلت: أجاءك رجلٌ؟ كان المقصود أنه هل وجد المجيء من أحد؟ وإذا قلت: أرجلٌ جاءك؟ كان المقصود معرفة جنس من جاءه، ويكون هذا منك إذا كنت قد علمت أن قد أتاه آتٍ»[4]. وقد ذهب الرازي إلى أن القصدَ المذكورَ يقتضي وجهين:

أ. «أن يكون الغرض تخصيصَ ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: أنا كتبت في الأمر الفلاني، وأنا شفعت في بابه، والمراد أن تدَّعي الانفرادَ بذلك، وترد على

---

(١) مفتاح العلوم ص ٤٢٦

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٩-١٧٠

(٤) نهاية الإيجاز ص ٣١٣

من زعم أنه كان ذلك من غيرك»[1]. وقال السيوطي: «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفا أو مجروراً»[2]. وقد يُردُّ هذا القولُ بما جاء من كلام لابن الحاجب وغيره بأنَّ الأمر ليس على إطلاقه[3]. وثمة فرقٌ بين الاختصاص والحصر بيَّنه تقي الدين السبكي بقوله: «اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول: إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى. والبيانيون على إفادته الاختصاصَ. ويفهم كثير من الناس من الاختصاصِ الحصرَ، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء، والحصر شيء آخر... والفرق بينهما أنَّ الحصرَ نفيُ غيرِ المذكورِ وإثباتُ المذكور، والاختصاصُ قصدُ الخاصِّ مِن جهة خصوصِه... والخصوصُ مُركَّبٌ مِن شيئين: أحدهما: عامٌّ مشتركٌ بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضمّ إليه يفصله عن غيره...»[4].

ب. أن يكون الغرض التوكيدَ دون التخصيص. يقول الرازي: «... بل لأجل أن تقديم ذكر المحدَّث عنه بحديثٍ آكدُ لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: هو يعطي الجزيل، فلا تريدُ الحصر، بل أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبُه، وتمكّن هذا الحديث في نفس المستمع»[5].

٤. التشويق: فكل تأخير لمعمول عن موضعه إلى موضع آخر يبعث في النفس تشويقاً لتعرف أسباب هذا التحويل، ويجعلها في حيرةٍ وتساؤل عنه. ومثله في ذلك مثل من أخفى عليك أمراً طلبته، فلم تجده في موضعه، ثم صرت تبحث عنه، ثم فوجئت به في غير موضعه، ومثله كمثل من فقد ضالة، ثم عرف أنها في موضع ما، فإذا ما جاءه لم يجدها، فتحترق نفسه خيبةً ثم شوقاً للعثور عليها، ثم يجدها، فتمتلىء نفسه فرحا وسروراً.

ولا بد من التنبيه على أن كل ما سبق ذكرُه محكومٌ بأمرين: مراعاة حال المخاطب، ومناسبة المقام. فإذا ما تكلم أحد بكلامٍ تصرَّفَ في رُتَبِ النَّحويةِ أدّى كلامُه هذه

---

(١) نهاية الإيجاز ص ٣٠٨

(٢) الإتقان ص ٥٢٤

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١، والإتقان ص٥٢٥

(٤) الإتقان ص٥٢٥

(٥) نهاية الإيجاز ص ٣٠٨

الأغراضَ، فإن كان قد قصدَها كان كلامُه مراعياً حال المخاطب ومناسباً المقام، وإن لم يكن يقصدُها، أو كان كلامُه في غير سياقه، أدَّى كلامُه هذه المعانيَ، وكان غيرَ مناسبٍ لحالِ المخاطب ولا مراعيا المقام.

الضابط الثالث: صناعيٌّ: وأحكامه كثيرة مبثوثة في مباحث النحو، ومن ذلك:

١. أن يكون العامل متصرفا لا جامداً، فإن كان جامداً امتنع فيه وفي معمولاته التقديم والتأخير، فهو يصبغ معمولاته بصفته الجامدة، فيجعلها ثابتة؛ لذلك سمي بالجامد. قال المبرد: «وهذا قولٌ مغنٍ في جميع العربية: كلُّ ما كان متصرفاً عمل فيه المقدَّمُ والمؤخَّرُ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنه مدخل على غيره»[١].

٢. ألَّا يكون فرعا في العمل؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، ومن ضوابطهم: أن الفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول[٢].

٣. ألَّا يكون عاملاً ضعيفا؛ لأن العامل الضعيف لا يرقى إلى درجة العامل القوي في التصرف بالتركيب تقديماً وتأخيراً.

٤. ألَّا يكونَ العاملُ معنوياً كأسماء الإشارة والتَّشبيه والتَّمني[٣]. وغير ذلك مما هو مُفصَّلٌ في كتب النحو.

الضابط الرابع: أن يتوافق واستعمالَ العرب.

فالعربي أفصح عن مراده، وعبَّر عن أغراضه بطرق استنبطها النحاة من كلامه، ووصفوها، وحكموا عليها صحةً وبلاغةً من خلال تأديتها المعاني والإبانة عنها، وعملُ النحاة في مجمله لم يكن إلا وصفا وتفسيراً لكلام العرب، فكان من نتائج وصفهم ما سيأتي ذكره من أنواعٍ للرتب.

والأصلُ في ترتيب أجزاء التراكيب العربية على النحو الآتي:

١. الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ ثم الخبر، أو الحرف المشبه بالفعل أو المشبه بـ(ليس)، ثم اسمه ثم خبره.

---

(١) المقتضب ٤/ ١٩٠، والأصول ٢/ ٢٢٢

(٢) الإنصاف ص١٧٦ و٢٢٩ و٣٦٧

(٣) الأصول ٢/ ٢٢٢

٢. والجملةِ الفعلية أن يأتي الفعل ثم الفاعلِ أو نائبه ثم المفعول به ثم بقية المعمولات، أو اسمه ثم خبره إن كان ناقصاً.
٣. وفي تركيب الشرط أن تأتي أولا أداة الشرط ثم فعله ثم جوابه.
٤. والتوابعِ أن يأتي المتبوع (الموصوف، المؤكد، المبدل منه، المبين، المعطوف عليه)، ثم التابعِ (الصفة، التوكيد، البدل، عطف البيان، المعطوف). وفي النعوت يذكر المفرد ثم الظرف ثم الجملة[١].

لكن ترتيب هذه الأجزاء على النحو السابق لا يشكل جملا أو كلاما كما سبق أن قلنا– حتى يَعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك[٢]، فالرتبة النحوية إذاً قرينة لفظية وعلاقة معنوية بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه[٣]. ولكون الألفاظ قوالب للمعاني وأصواتاً لها تمكِّن من إيصالها إلى الآخرين، فإن هذه الألفاظ تترتب في الذكر ترتب المعاني في النفس والفكر[٤]، وترتب هذه المعاني في نفس العربي وفكره ظهر بلسانه في هذه الرتب التي استنبطها النحاة من كلامهم، والتي يمكن تقسيمها أربعة أقسام:

١. الرتبة المحفوظة لفظاً ونيةً: وهي التي لا يتصرف فيها بتقديم أو تأخير، من ذلك رتبة الفاعل ونائبه مع الفعل.
٢. الرتبة المحفوظة لفظاً غير المحفوظة نيةً. وهذه تشمل ألفاظ الصدارة التي تحتفظ بتقدمها على معمولها، كأسماء الشرط والاستفهام الواقعة غير مبتدأ.
٣. الرتبة المحفوظة نيةً غير المحفوظة لفظاً: وهي التي تعطي التراكيب مرونة وحرية في التقديم والتأخير ضمن ضوابط محددة؛ لتأدية زوائد معنوية خاصة بحثها أصحاب المعاني، من ذلك تقديم الخبر على المبتدأ، أو أحد المفاعيل على الفاعل.
٤. الرتبة المشوهة أو الملبسة: وهي التي اختل فيها شرط الفصاحة، واتجه الكلام فيها إلى المعاضلة والتعقيد.

---

(١) التسهيل ص١٦٩
(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٥
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٩ بتصرف يسير جداً.
(٤) دلائل الإعجاز ص ٤٩ و٥٢–٥٤ و٥٦

المبحث الأول: الرتبة المحفوظة لفظاً ونيةً:

وهي قسمان: رتبة محفوظة لفظا ونية جوازا، ورتبة محفوظة لفظا ونية وجوباً.

المطلب الأول: الرتبة المحفوظة لفظاً ونيةً جوازاً

وهي التي جاءت على الأصل، لكن ليس ثمة مانعٌ من التصرف فيها بالتقديم والتأخير؛ لتأدية غرض لا يتحقق معها على صورتها الأصلية، ويشمل:

١- تقدم المبتدأ على الخبر جوازاً:

الأصل في الجملة الاسمية كما سبق أن قلنا أن يسبق المبتدأُ الخبرَ، ويؤدي -وهو قارٌّ في مقرِّه- أغراضاً معنوية منها[1]:

أ. التشويق إلى معرفة الخبر، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان المبتدأ من الألفاظ المبهمة أو المجملة نحو قول المعري[2]:

والذي حارتْ البريةُ فيه ... حيوانٌ مستحدثٌ من جماد

تعجيل المسرة أو المساءة إذا كان لفظ المبتدأ يشعر بذلك نحو: العفوُ عنك صدرَ الأمرُ به، وشارونُ ما يزالُ على قيدِ الحياةِ.

ب. تعظيمه أو تحقيره إذا كان لفظ المبتدأ يشعر بذلك إما بنفسه نحو: خالدٌ سيف الله المسلول، وأبو لهبٍ مخلَّدٌ في النار، وإما بصفة له نحو: طالِبٌ متفوِّقٌ زارني، ورجل بخيلٌ بجانبي.

ت. التَّلذذ بذكره ولا سيما في حديث الأحبة نحو قول قيس[3]:

بالله يا ظبياتِ القاعِ قُلْنَ لنا: ... ليلاي منكن أم ليلى من البشر

ث. تفصيل الخبر وتعدده نحو قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ الله، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ، تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً، يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ الله وَرِضْوَاناً، سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ...﴾[الفتح ٤٨/ ٢٩].

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٥، وعروس الأفراح ١/ ٣٣٧، والمطول ص ٢٥٤، وعلوم البلاغة ص١٠١، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٣٧-١٣٩

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٧٥

(٣) الإنصاف ص٤٦٢

وقد سبق أن فصلنا القول في هذه الأغراض وما يؤديه كل لفظ على حدة، كاسم العلم والإشارة والموصول وغير ذلك.

٢. تقدم الفاعل على المفعول به جوازاً: نحو قولك: أكرم أحمدُ خالداً، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الله السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [العنكبوت ٢٩/ ٤٤].
٣. تقدم المفعول الأول على الثاني جوازاً: نحو ألبستُ زيداً ثوباً.
٤. تقدم اسم الفعل الناسخ على خبره جوازاً: نحو قولك: كان زيدٌ ناجحاً.

والثلاثة الأخيرة جاءت على الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه ههنا، ومع ذلك فإن العناية والاهتمام قد جاء ترتيبها وفق ما يقتضيه هذا الأصل، فكانت متدرجة على الكلمات الواردة في التركيب حسب تقدمها.

المطلب الثاني: الرتبة المحفوظة لفظاً ونيةً وجوباً

وهي التي لا يجوز فيها التصرف بتقديم أو تأخير، ويمكن تقسيمها قسمين: رتبة المعمولات، ورتبة المعمول مع عامله.

أولاً: رتبة المعمولات المحفوظة لفظا ونية وجوباً: وفيها مسألتان:

أ. تقدُّم الفاعل على المفعول وجوباً:

المفعول به من حيث المعنى مسندٌ إليه وقوع فعل الفاعل إيجاباً أو سلباً، فهو أحد القيود التي تبين حدود المسند، وتفيده بياناً تقييدياً، سواءٌ أكان الفعل متعدياً إلى مفعول واحدٍ أم إلى أكثر، لكن كلما ازدادت المفاعيل ازدادت القيود المبينة حدودَ الفعل، وتقييد الفعل بالمفعول أو بالمفاعيل مما يفيد - ما يسميه أصحاب المعاني - تربية الفائدة، بزيادة عناصرها لدى السامع، ثم تتوارد بعد ذلك أغراض بلاغية فوق تربية الفائدة مرتبطة بالسياق الذي ترد فيه، فإن قلتَ: ضَرَب أحمدُ، كانت الجملة مطلقة ومحتملة لأشياء كثيرة، وغير مقيدة بغير نسبة وقوع الضرب من أحمد، فإن قلتَ: ضرب أحمدُ خالداً، بيَّنْتَ حدودَ الضرب، وقيَّدْتَه بالوقوع على خالد. وإن قلتَ: أعطى أحمدُ خالداً ديناراً، بيَّنْتَ في المفعول الأول حدود مَن نالَـهُم الإعطاء، وفي الثاني نوع الإعطاء، وقيَّدتَ الفعلَ ببيانَينِ تقييديَينِ. وإن قلتَ: أعلمَ أحمدُ خالداً أخاه ناجحاً، كنت قد زدتَ بياناً تقييدياً آخرَ على حدودِ الفعلِ[1].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز ص ١٥٣-١٥٤

والأصل كما سبق أن قلنا أن يتقدم الفاعل على المفعول نحو قوله تعالى:﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ [العنكبوت ٢٩/ ٤٤]، والعناية والاهتمام يتدرجان من الفعل ثم الفاعل ثم تربية الفائدة، ولكن ثمة مواضع يجب أن يحافظ فيها على هذا الأصل وهذا التدرج بتقدمه فيها عليه، وهي[1]:

١. أن يخشى اللبس نحو زار موسى عيسى؛ لانعدام القرينة اللفظية والمعنوية، فحُكِمَ على ذلك من خلال الرتبة؛ دفعاً للالتباس والتوهم والاحتمال، ويرى ابن الحاج أن العرب غرضُها الإلباسُ في مثل ذلك، إذ يحتمل التركيب أن يكون كلٌّ من موسى وعيسى ضارباً ومضروباً.[2]

٢. أن يكون المفعول محصورا بـ(إلّا) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[التوبة ٩/ ٣٢]، وقوله: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم﴾[البقرة ٢/ ٩]، أو إنما نحو ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾[الأعراف ٧/ ٣٣]. وقد سبق تبيان مثل هذا.

٣. أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسما ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ﴾[آل عمران ٣/ ٢٠]. فالفاعل يكون السامع على علم به؛ لذلك جاء مضمراً، بخلاف المفعول الذي يبين حدود الفعل، ويكسبه بياناً تقييدياً، ومن ضوابطهم في تقديم الأهم تقديم ما هو معلوم لدى السامع، وتأخير ما هو مجهولٌ. من جانب آخر فإن الضمير أخف من الاسم الظاهر لفظاً؛ لذلك قدِّم ما هو أخفُّ، والعرب تميل إلى الخفة، وما مالت إليه العرب لا بد أن يكون موضع اهتمام وعناية.

٤. أن يكون الفاعل والمفعول ضميرينِ نحو قوله تعالى: ﴿ فَإنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ﴾[آل عمران ٣/ ٢٠]، وقولك: أكرمتُك. ويتجلى في هذه الصورة الخفةُ اللفظيةُ للمعمولين، والإيجازُ المكثف جداً فيهما، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب والمتكلم عالمين بالفاعل والمفعول.

ب. تقدم المفعول الأول على الثاني وجوباً:

---

(١) شرح الكافية ١/ ١٩٠، وأوضح المسالك ٢/ ١١٩-١٢٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٧

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٧ ورد الشيخ محيي الدين عليه.

مفعولا ظن وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر؛ لذلك فأحكامهما تكاد تكون واحدة من حيث التقديم والتأخير، وأما مفعول (أعطى) الأول فهو فاعل في المعنى، فتقدّم ما أصلُه مبتدأٌ أو فاعلٌ في المعنى نحو: ظننت زيداً ناجحاً، وأعطيت أحمدَ ثوباً، لكن هذا التقدم يكون واجبا في المواضع الآتية[1]:

١. إذا خيف اللبس عند فقد القرينة المعينة لأحدهما نحو: ظننت موسى عيسى. وذلك دفعاً للتوهم والاحتمال والشك الذي قد يصيب ذهن السامع.
٢. إذا كان الثاني محصورا فيه الفعل نحو: ما أظن زيداً إلا ناجحاً، وما أعطيت زيداً إلا ديناراً. وقد سبق أن بينا ما في الحصر.
٣. إذا كان الأوَّلُ ضميراً، والثّاني اسماً ظاهراً نحو: ظننتك ناجحاً، وأعطيتك ديناراً. وتفيد هذه الصورة أن السامع على علم بالفاعل والمفعول الأول لكون أصله مبتدأ أو فاعلاً في المعنى، لكنه يخفى عليه البيان التقييدي الثاني الذي يفيده المفعول الثاني لكون أصله خبراً، والأصل في الخبر أن يكون غير معلوم لدى السامع. إضافة إلى أن درجة العناية والاهتمام تنصب تدريجياً على الفعل ثم على فاعله، ثم على مفعوله الأول، ثم على مفعوله الثاني، إضافة إلى أن في تقديم الضمير تقديماً للخفة اللفظية التي يفيدها.

ثانياً: رتبة العامل والمعمول المحفوظة لفظا ونية وجوباً: وهي ثلاثة أقسام:

١. رتبة المعمول مع العامل اللفظي، وقد بدأت به؛ لأنه الأصل.
٢. رتبة المعمول مع العامل المعنوي وما يحملُ عليهِ.
٣. رتبة ما يجوز أن يكون العامل لفظياً أو معنوياً.

القسم الأول: رتبة المعمول مع العامل اللفظي وما يحمل عليه، ومنها:

أ. رتبة معمولات الفعل معه، ومسائلها خمسٌ:

١. الفاعل: لا يتقدم الفاعل على فعله[2] لأسبابٍ كثيرةٍ، منها:

- أن الفاعل كالجزء من الفعل من اثني عشر وجهاً، وجزء الكلمة لا يتقدم عليها[3].

---

(١) أوضح المسالك ٢/ ١٨٣، والنحو والصرف ص ١٢٢

(٢) الأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٢٨، والخصائص ٢/ ٣٨٥

(٣) الخصائص ١/ ٢٨٢، والتبيين ص٢٦٤ وحاشيته.

- أن الفاعل إذا تقدم على الفعل خرج من أن يكون فاعلاً، وارتفع بالابتداء[1]، وتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي؛ لأن الأساس المعوَّل عليه عند النحاة ليس الفاعل المعنوي سلباً أو إيجاباً، بل الإسناد[2]، ومن المعلوم أنَّ الجملة الاسمية والفعلية مختلفتان بإفادة الأولى الثبوتَ والدوامَ، والثانيةِ التجدُّدَ والحدوثَ.
- أن المقصود في الجملة الفعلية أولا هو الفعل مضافا إليه الفاعل، ثم ما لابسه من بقية متعلقاته، أما الجملة الاسمية فالمقصود أولا هو المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، وهو سابق للحكم؛ ولهذا امتنع تقدم الفاعل على الفعل أصلا؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ في أنه هو المقصود أولا، فالمبتدأ يؤتى به أوَّلاً لثانٍ، والفاعلُ يُؤتى به ثانياً لأوَّلٍ.

وقد أجاز الكوفيون[3] تقدُّمَ الفاعل على فعله في نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة ٩/ ٦] استدلالاً بقول الزباء:

ما للجمالِ مشيُها وئيداً   أجندلاً يحملْنَ أم حديدا[4]

ورُدَّ بأن مشيها مبتدأ حُذف خبرُه، وبقي معمولُه، والتقدير: مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا، وأجاز أبو علي أن يكون مشيها بدلا من الضمير المستتر في الظرف، وقد رد رأيه ابن هشام.[5]

---

(١) انظر: العلل في النحو ص١٤٢

(٢) يرى بعض الدارسين المحدثين أن زيدا في قولنا: زيد نجح، يصح أن يكون فاعلا مقدما؛ لأنه لا فرق بينه وبين قولنا: نجح زيد، وقد حكموا انطلاقا من فهمهم أن الفاعل هو من قام بالفعل حقا، ولم يدركوا أن النحاة حكموا على ذلك من خلال الإسناد لا من خلال أنه فاعل في الحقيقة؛ لأنه لو صح ما قاله المحدثون لوجب عليهم ألا يعدوا زيدا في نحو (ما نجح زيد) فاعلاً. انظر: الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ص ٨٤

(٣) نسب ذلك إليهم ابن هشام في مغني اللبيب ص٧٥٧، وذكر ابن الأنباري أن مذهب الكوفيين في هذه الآية وأمثالها أن الاسم مرفوع بالضمير العائد إليه. انظر: الإنصاف ص٦١٥ (مسألة ٨٥).

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٤، وللأخفش ١/ ٣١١، وأدب الكاتب ص٢٠٠

(٥) مغني اللبيب ص٧٥٨، وغنية الأريب ص١٧٣

٢. نائب الفاعل: لا يتقدم على فعله[1]؛ لأنه ناب عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله، فما ينوب عنه يأخذ حكمه في عدم التقدم، وينحط عنه درجة.

٣. اسم الفعل الناقص: لا يتقدم على فعله[2]؛ لأنه يرفع تشبيها بالفاعل، فلَمَّا كان الفاعلُ المشبَّهُ به لا يتقدم على فعله امتنع تقديم المشبه على فعله أيضاً.

٤. معمول الفعل الجامد[3] (عسى، نعم، بئس، حبذا، لا حبذا، ساء، ما أفعله، أفعل به، خلا، عدا، حاشا)، واختُلف في (ليس)[4]، فقد منع الكوفيون تقدُّمَه لعدم تصرُّفِه، وأجازه البصريون استدلالاً بقوله تعالى:﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود ١١/ ٨].

٥. المفعول معه: لا يجوز أن يتقدم على الفعل الناصبِه، فلا يجوز: والجبلَ سرتُ[5]. وأجاز ابن جني تقدُّمه على المعمول المصاحب نحو: جاء والطيالسةَ البردُ[6].

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٥

(٢) النحو والصرف ص٧٤

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٢٨، والتبيين ص ٣١٨

(٤) ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأبو علي الفارسي والسيرافي والجرجاني والسهيلي وابن مالك وأكثر المتأخرين إلى أن خبر ليس أو معموله لا يتقدم عليها، وذهب البصريون وأبو علي وابن بَرْهان والزمخشري والشلوبين -واختاره ابن عصفور- إلى جواز تقدمه عليها. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٤، والأصول ١/ ٨٩-٩٠، والمسائل الحلبيات ص٢٨٠، والخصائص ١/ ١٨٨، والإنصاف ص ١٦٠- ١٦٤ (مسألة ١٣)، والتبيين ص ٣١٥، وشرح المفصل ٧/ ١١٤، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢١٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤، وشرح الكافية ٤/ ٢٠١، والارتشاف ٣/ ١١٧١-١١٧٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٧-٢٧٨(وحاشية محققه).

(٥) الخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٥١٧

(٦) الخصائص ٢/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٥١٨

ب. رتبة معمولات ما يشبه الفعل معه: ومسائلها ثلاثٌ:

١. معمول الصفة المشَبَّهَةِ نحو زيدٌ حسنٌ وجهُه، أو وجهَه[١]، أو وجهاً، فلا يجوز أن يتقدم علها؛ لذلك امتنع نحو: زيدٌ وجهاً حسنٌ.[٢]

٢. معمول المصدر: منع سيبويه وجمهور النحاة تقدم معمول المصدر عليه؛ لذلك قدّروا عاملاً للظرف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[الصافات ٣٧/ ١٠٢]، وفصَّل بعض النحاة فيه، فالمبرد وغيره أجازوا تقديم معمول المصدر الواقع موقع الأمر نحو زيداً ضرباً، وأجازه ابن السراج وابن هشام إن لم يكن مؤولا بـ(أن) والفعل نحو قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾[يوسف ١٠/ ٢]، وأجازه الرضي مع التأويل. أمَّا إن كان بمعنى اسم المفعول فإنه يأخذ حكمه بجواز التقديم[٣].

٣. معمولات اسم الفعل: لا يجوز تقديم شيء منها عليه؛ لأنه فرع على الفعل في العمل، والفروع تنحط عن درجات الأصول، فاسم الفعل - وإن قام مقام الفعل- لا يتصرف تصرفه، وأجاز الكوفيون إلا الفراء تقدُّمَ معمولِه عليه في الإغراء[٤] استدلالاً بقول جارية:

يا أيُّها المائحُ، دلوي دونَكا[٥]

(١) بالنصب على شبه المفعولية.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٥، والأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٢٩، والنحو والصرف ص٣٧٧

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٣١- ١٣٢، والمقتضب ١/ ١٣ و١٦ (حاشية المحقق) و ٤/ ١٥٧، والأصول ١/ ١٣٧- ١٣٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٥٦، حيث ذكر أن ابن السراج أجاز تقدم مفعول المصدر عليه، والحق أنَّ ابن السراج قد فرَّق بين المصدر المؤول بأن والفعل، وهذا لا يجوز تقدم شيء من معمولاته عليه، وبين المصدر الذي لا يكون على تأويل أن والفعل، فيجوز تقدم معموله عليه. انظر: الأصول ١/ ١٣٩

(٤) انظر: الإنصاف ص٢٢٨ (مسألة ٢٧)، والتبيين ص٣٧٣

(٥) انظر: معاني الفراء ١/ ٢٦٠، وكتاب الشعر ص٢٣، وكشف المشكلات ١/ ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٠، والإنصاف ص٢٢٨، وأسرار العربية ص١٥٩، وشرح المفصل ١/ ١١٧، وشرح الكافية ٣/ ٨٩

وخرِّج هذا الشاهدُ على أنَّ (دلوي) خبرُ محذوفٍ؛ أيْ: هذه دلوي دونك، أو على أنه منصوب بفعل محذوف دل عليه المذكور؛ أيْ: خُذْ دلوي دونَك.

ج. رتبة معمولات أحرف المعاني معها: ومسائلها ثلاثٌ[1]:

١. الأحرف العاملة في الاسم: كالأحرف المشبهة بالفعل، والأحرف المشبهة بليس، و(لا) النافية للجنس، وأحرف الجر، لا يجوز تقدم شيء من معمولاتها عليها. وكذلك اسمُ (لا) النافية للجنس وخبرها، لا يتقدَّم أحدُهما عليها، ولا على الآخر[2]. واسم (ما) النافية وخبرها، وكذلك أخواتها[3]، لا يتقدم أحدهما عليها، ولا على الآخر، وأجاز بعضهم تقدم خبر (ما) على اسمها إن كان ظرفا أو شبه ظرف نحو قول الشاعر[4]:

بأُهْبَةِ حزمٍ لُذْ وإن كنتَ آمنا فما كلَّ حينٍ مَن توالي مواليــا

٢. الأحرف العاملة في الفعل: كالأحرف الناصبة والجازمة لا يجوز تقدم المضارع عليها.

٣. الأحرف المهملة: وذلك مثل(قد، سوف، السين) لا يجوز تقدم ما دخلت عليه عليها.

د. رتبة ما يشبه الكلمة الواحدة، وفيها مسألتانِ:

١. صلة الموصول: لا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول، وذلك للزوم الصلة للموصول، إذ هو مبهم يتعرف بها؛ لذلك اشترط أن تكون جملة الصلة خبرية معلومة لدى السامع، وإذا كان هذا حالها فقد وجب ألا يتقدم معمولها عليه[5]. قال المازني والمبرد وأبو حيان في قوله تعالى ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ

---

(١) الأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٣٠-٢٣٧

(٢) الأصول ٢/ ٢٣٥، والنحو والصرف ص ١٠١

(٣) الأصول ٢/ ٢٢٢، والنحو والصرف ص٧٩-٨٠

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٨٣، ومغني اللبيب ص٩١٠

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢-٢٢٣، ومغني اللبيب ص٧٠٣

الزَّاهِدِينَ ﴾[يوسف ١٢/ ٢٠][1]: إنَّ (في) متعلقةٌ بـ(الزاهدين) المذكورِ، وأبطله أبو البركات، وأجاز ابن الحاجب وأبو حيان تقدُّمَ صلة (أل) عليها؛ لمجيئها على صورة الحرف، وأجاز الكوفيون تقدم الجار والمجرور المتصل بالصلة على الموصول[2].

٢. المضاف إليه: لا يتقدم المضاف إليه ولا معموله على المضاف؛ لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة، ولا يتقدم جزء من الكلمة عليها[3]، وأُجيزَ تقدُّمُ معمول المضافِ إليه (غير) إذا كانا صالحين لحلول (لا) النافية والمضارع محلهما[4] نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[الزخرف ٤٣/ ١٨]، وقولك: أنا زيداً غير ضارب، وحكى ابنُ الحاجِ جوازَ التقديمِ في الثاني[5]، وإن كان المضافُ كلمةَ غيرٍ فثلاثةُ أقوالٍ:
   - المنع مطلقاً وهو رأيُ ابنِ السرَّاج[6]، واختاره أبو حيان[7].
   - والجواز مطلقاً، وبه قال السيرافيُّ[8] والزمخشريُّ[9] وابنُ مالك[10].
   - والتفصيل، فإن كان المعمولُ ظرفاً جاز، وإلا امتنعَ، وذهب بعضهم إلى أن معيار صحته صحة تقدير مضارع منفي بـ(لا) محله[11].

---

(١) انظر: الكامل ١/ ٥٢ و٥٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٧٩، والأصول ٢/ ٢٢٣-٢٢٤، والحجة ١/ ١٩٢، والبيان ١/ ٣٥٧ و٢/ ٣٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣-٢٨٤، والارتشاف ٢/ ١٠٤٣-١٠٤٤، والبحر ٥/ ٢٦ و٦/ ٢٥٤ ، وغنية الأريب ص٤٦-٤٧

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٢٨ و١٣١، والمقتضب ٣/ ١٩٧، والارتشاف ٢/ ١٠٤٠و١٠٤٢و١٠٤٨

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٦، والخصائص ٢/ ٣٨٧، والارتشاف ٤/ ١٨١١، ومغني اللبيب ص١٧٧-١٧٨

(٤) مغني اللبيب ص٨٥٥

(٥) انظر حكاية ابن الحاج في الارتشاف ٤/ ١٨١١، وغنية الأريب ص٤١٧-٤١٩

(٦) الأصول ١/ ٢٤٥

(٧) الارتشاف ٤/ ١٨١١

(٨) انظر: الارتشاف ٤/ ١٨١١

(٩) الكشاف ١/ ٣١

(١٠) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦

(١١) الأصول ٢/ ٢٢٧، ومغني اللبيب ص٨٨٥

القسم الثاني: رتبة المعمول مع العامل المعنوي وما يُحمل عليه، وفيه أربعُ مسائل، هي أسماء المعنوي، والتبعية، والإبهام، والابتداء:

أ. رتبة معمول أسماء المعاني معه:

لا يتقدم معمول العامل المعنوي كاسم الإشارة والاستفهام عليه[١]، فالحال في نحو هذا زيدٌ مقبلاً، ومالك مورقاً، وفيها زيد قائماً، وأُجيزَ تقدُّمُ المعمول عليه إذا كان ظرفاً أو شبه ظرف نحو قولهم: أكلَّ يومٍ لك ثوبٌ؟ لتوسعهم فيه أكثر من غيره[٢].

ب. رُتبة التبعية:

لا يجوز تقدم التابع على متبوعه[٣]، فإن تقدم لم يعد تابعاً، وأعرب حسب موقعه من الجملة، فلا تتقدم الصفة على الموصوف[٤]، فإن تقدمت على الموصوف النكرة أعربت حالا نحو قول الشاعر:[٥]

لـمـيـةَّ مـوحـشـاً طـلـلُ ... يـلـوحُ كـأنَّـهُ خـلـلُ

ولا يتقدم التوكيد على المؤكد، وأجاز بعضهم تقدم المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة بشرط أن يكون العاطف هو الواو دون غيرها نحو قول الشاعر[٦]:

جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً ... ثلاثَ خصالٍ لست عنها بمرعوي

(١) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٤٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢٨، والنحو والصرف ص١٧٢

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٨ و٢٥٠ و٢/ ٥٧٣ و٣/ ٥ ، ومغني اللبيب ص٩١١

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢ و٢٢٥، والخصائص ٢/ ٣٨٥، وأصول النحو التطبيقي عند ابن هشام ص ٤٣

(٤) انظر: التبيين ص ٣٨٥، ومصادر تخريج البيت.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٣، ومعاني الفراء ١/ ١٦٧، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩

(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٣، شرح الكافية ١/ ٥١٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٦

وقول الشاعر[1]:

ألا يـــا نخـلـةً مِن ذاتِ عــرقٍ   علـيــكِ ورحمةُ اللهِ الـسـلامُ

ج. **رتب الإبهام وإيضاحه**: وفيه مسألتان: تمييز الذات، وعودة الضمير على متأخر.

١. لا يتقدم تمييز الذات على عامله؛ لأنه كالنعت في الإيضاح وإزالة الإبهام، والنعت لا يتقدم على منعوته، فلا يقال: عندي درهما عشرون، ومنع سيبويه وغيره تقدم تمييز النسبة على عامله؛ لأنه فاعل في المعنى، فلم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا[2]، ثم إن التمييز تفسير للإبهام في المميز فهو إيضاح بعد إبهام، ولا يسبق المفسِّرُ المفسَّرَ، فحاله كحال الصلة وتفسير ضمير الشأن[3]. وقال الكوفيون وبعض البصريين: يجوز تقدمه عليه حملاً له على الحال إذا كان العامل فعلا متصرفا نحو قول الشاعر[4]:

أنفسـاً تطيــبُ بِنيــلِ المنى   وداعي المنـــونِ يُـنادي جهارا

وقول آخر[5]:

أتهجرُ ليـــلى بالفراقِ حبيبَهـــا   وما كـــانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

ولعل تقديم التمييز يلبي استجابة لنفس السامع المتلهفة المتعجلة لمعرفة المفسِّر، ولا تملك القدرة على الصبر والانتظار للوصول إليه في محله.

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٢٦ و٢/ ٢٢٦، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٦، وشرح الكافية ١/ ٢٤٦ و٣٥٦، والمساعد ٢/ ٤٧٥ و٤٩٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٩٩-٤٠١

(٢) انظر: الكتاب١/ ٢٠٥، والمقتضب٣/ ٦٣، والأصول٢/ ٢٢٩، والخصائص٢/ ٣٨٤، والإنصاف ص٨٢٨ (مسألة١٢٠)، والتبيين ص٣٩٤

(٣) انظر: القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية ص ١٩٠-١٩٥

(٤) انظر: الإنصاف ص٨٢٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، ومغني اللبيب ص٦٠٣

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ٣٦-٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، والخصائص ٢/ ٣٨٤، وأسرار العربية ص١٨٥، والإنصاف ص٨٢٨ و٨٣١

٢. عودة الضمير على متأخر: لا يتقدم المضمر على المظهر؛ لأن الأصل أن يعود الضمير على ما قبله[١]، لكنه قد يخرج على مقتضى الظاهر كما يقول أصحاب المعاني[٢]، فيعود على متأخر لفظا ورتبة، فيفيد جملة من المعاني التي تتبين مما يأتي. قال الجرجانيُّ: «إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار»[٣]. وقال صاحب الطراز: «إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب»[٤]. وقد قيل: الآتي بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب. إلى جانب استفزازه طاقات المتلقي وهو يروم الحقيقة من خلال إبهام يعكس ردة فعلٍ إيجابية، فتحصل اللذة بالتدرج في طلب المعنى. يقول القزويني في حديثه عن الإطناب: «وهو -أعني الإطناب- إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن في النفس فضل تمكن، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن، وكان شعورها به أتم. أو لتكتمل اللذة بالعلم به، فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة، وبسبب حرمانها عن الباقي ألم، ثم إذا حصل العلم به حصلت لها لذة أخرى، واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم»[٥]. أما المواضع التي يعود فيها الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة فأهمها:[٦]

---

(١) الأصول ٢/ ٢٣٨.

(٢) المفصل في علوم البلاغة ص ١٤٦

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٢، والعبارة بحرفها في البرهان ٣/ ٩٠، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١.

(٤) الطراز ٢/ ٧٨

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٥١-١٥٢، وظاهرة العدول ص٥٤

(٦) مغني اللبيب ص٦٣٥، وشرح شذور الذهب ص١٣٦-١٣٧

الأول: أن يكون الضمير مرفوعا بأحد فعلي المدح أو الذم (نعم أو بئس، مرادا به المدح أو الذم، ومفسراً بالتمييز أو بـ(ما) النكرة التامة[1] عند قوم، نحو نعم رجلا زيد، وبئس رجلا عمرو، و﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة ٢/ ٢٧١]، ويلتحق بهما ما كان على وزن(فَعُلَ) مراداً به المدح والذم نحو قولك: ظرُف رجلا زيد، وقوله تعالى:﴿سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ﴾[الأعراف ٧/ ١٧٧]، وقوله:﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[الكهف ١٨/ ٥][2].

الثاني: أن يكون مخبرا عنه، فيفسره خبره نحو ﴿وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام ٦/ ٢٩]. قال الزمخشري: «هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع (هي) موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها»[3].

الثالث: ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص ١١٢/ ١]، ويُبتدأُ به بغرض الإيضاح بعد الإبهام، فالإبهام يجعل النفس في تشوُّقٍ لكشفه؛ لأنها قد فُطِرت على حب اكتشاف المجهول، وهذا ما يجعل ما يوضِّحُ ذلك المبهمَ في درجةٍ من العظمة وعلو الشأن؛ لأنَّ النفسَ تبحثُ عنه وتحاول اكتشافه، فهو هدفها وغايتها، فلمّا كان كذلك كان لا بد أن يكون من العظمة وعلو الشأن ما يؤهله لأن يقع في ذلك الموقع. قال الرضي: «... والقصدُ بهذا الإبهام ثم التفسيرِ تعظيمُ الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة عظيما يُعتنى به، فلا يُقالُ: هو الذباب يطيرُ»[4].

---

(١) شرح شذور الذهب ص١٤٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٦

(٢) يقول ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز الإضمار في نعم وبئس قبل الذكر خاصة؟ قيل: إنما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؛ لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر، و(نعم) و(بئس) لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلما ضارع المضمر فاعلهما جاز الإضمار فيهما، فإن قيل: فلم فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف؛ لأنهم أبدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم، فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو نعم رجلاً زيدٌ، والنكرة أخف من المعرفة». أسرار العربية ص ١١٢

(٣) الكشاف ٣/ ١٤٣

(٤) شرح الكافية ٢/ ٤٦٥

الرابع: أن يجر بـ(رُبَّ) مفسراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا، وكونه هو مفردا. قال الشاعر[1]:

ربَّه فتيةً دعوتُ إلى ما ... يُورث المجدَ دائباً فأجابوا

الخامس: أن يكون مبدلا منه الظاهرُ المفسِّرُ له كـ زره خالداً[2]. ويفيد إلى جانب ما سبق أن ذكرته من معان التوطئةَ والتمهيد لذكر البدل؛ أعني إعداد النفس لتقبُّل ما البدل لأهميته.

السادس: أن يكون متصلا بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامُه زيداً[3]، وذلك أنه لـمَّا عاد الضمير على ما اتَّصل بها رتبته التقديمُ كان كعوده على ما رتبتُه التقديمُ؛ لأنَّ المتصل بالمتقدم متقدِّمٌ(٤). قال الشاعر[5]:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتِمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

السابع: في لغة (أكلوني البراغيث) نحو: يلومونَني أهلي[6]، ورأيْنَ الغواني الشيبَ[7] إن أعرب الاسم الظاهر بدلا، أمَّا إن أعرب مبتدأ فالضمير -وإن عاد إلى متأخر في اللفظ- عائد إلى متقدم في الرتبة.

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٩، ومغني اللبيب ص٦٣٨

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٨ و٢٥٢

(٣) منع جمهور النحاة هذه المسألة، وأجازها بعض العلماء. انظر: الخصائص ١/ ٢٩٣ وما بعدها، وشرح الكافية ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩٣

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٣

(٥) الخصائص ١/ ٢٩٤، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٥، وشرح الكافية ١/ ١٨٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩٦

(٦)

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِراءِ النَّخِيـ ... ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

(٧)

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر

والبيتان أولهما في: أوضح المسالك ٢/ ١٠٠، ومغني اللبيب ص٤٧٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٧٠-٤٧١، وثانيهما في الأخير فقط.

الثامن: في التنازع، على رأي البصريين، قال سيبويه: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى»[1]، نحو قول الشاعر[2]:

جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنَّني   لغيرِ جميلٍ منِ خليلي مهملُ

وعلى رأيهم هذا يكون هناك إضمارٌ في الأول قبل الذكر، وهو يدخل في باب الإيضاح بعد الإبهام الذي يجعل النفس في تشوق لكشف ما أُبهم عليها، وقد سبق بيان ما فيه من معانٍ.

أما الكوفيون فيرون إعمال الأول كيلا يعود ضميره على متأخر لفظاً ورتبة، والحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فذكره زيادة لا حاجة إليها؛ لأنه مدلول عليه، والمحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به[3]، فإن ذُكِرَ كان كالتوكيد، وهو لا يذكرُ هنا؛ لأنه لو ذُكِرَ لَمَا كان ثمةَ تنازعٌ.

أما عودة الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبةً فلا خلاف - أظن- في جوازه[4] نحو ضرب غلامَه زيدٌ، وفيه ما في الصور السابقة من معانٍ وأغراض، ويمتنع: أبطالها في ساحة الحرب، وذلك لاتصال ضمير الخبر بالمبتدأ، وعوده على متأخر رتبةً لفظاً ومعنىً.

---

(١) الكتاب ١/ ٧٤، وانظر: المقتضب ٣/ ١١١-١١٢ و٤/ ٧٢-٧٣ و٧٥ و٧٧-٧٨، والارتشاف ٤/ ٢١٣٩ لكن سيبويه ينتصر للمعنى على اللفظ، ويردُّ من الوجوه الإعرابية ما يمكن أن يؤدي إلى فساد المعنى وإن كان هذا الذي ذهب إليه مخالفا مذهبه، من ذلك أنه ذهب في التنازع إلى أن الثاني أولى بالمعمول من الأول لقرب جواره ولصحة المعنى حيث ثم خالف ذلك حيث قال في قول امرئ القيس:

ولو أنَّما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

: «فإنما رفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملكَ، وجعل القليل كافيا، ولو لم يُرد ذلك ونصب، فسد المعنى». الكتاب ١/ ٧٩.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، ومغني اللبيب ص٦٣٥

(٣) الأصول ٢/ ٢٥٤، والخصائص ٢/ ٣٦٠، ومغني اللبيب ص٧٨٧ و٧٨٩

(٤) الخصائص ١/ ٢٩٤

د. **رتب الابتداء:**

يقتضي الابتداء أن يأتي المبتدأ أولا ثم الخبر، ويتقدم المبتدأ على الخبر وجوباً في ثمانية مواضع[1]:

الأول: أن يكون الخبر محصورا بـ:

١. (إنما) إذا كان المخاطب عالماً بما يلقى عليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾[النازعات ٧٩/ ٤٥]. يقول عبد القاهر: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لِمَا يُنزَّل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك، لا تقوله لمن يجهل ذلك، ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه، ويقر به، إلا أن تُنبِّهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب...، أمَّا ما يُنزَّل هذه المنزلة في معرفة المخاطب فكقوله:

إنما مُصْعَبٌ شِهــابٌ مِنَ الله ... تَجلَّتْ عن وَجْـهِـهِ الظَّلْمـــاءُ

وقولهم: إنما هو أسدٌ، وإنما هو نارٌ، فكأن هذه الصفة لازمته حتى عُرِف بها»[2].

٢. أو بـ(إلا) إذا كان المخاطب شاكّاً بما يلقى عليه أو منكراً له نحو﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾[آل عمران ٣/ ١٤٤]. يقول عبد القاهر: «وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: ما هذا إلا كذا، وإنْ هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ، ويشكُّ فيه»[3]. وقد يكون للأمر المعلوم الذي لا شكَّ فيه لتقدير معنى بحكم المشكوك فيه، يقول عبد القاهر: «وجملة الأمر أنَّك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي؛ فذلك لتقدير معنىً صار به في حكم المشكوك فيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ * إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[فاطر ٣٥/ ٢٢-٢٣]...»[4]، وقد يكون لتهوين

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٠٦ وما بعدها.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣٠-٣٣١

(٣) دلائل الإعجاز ص٣٣٢-٣٣٣

(٤) دلائل الإعجاز ص ٣٣٤

شأنه وتقليل أهميته نحو قوله صلى الله عليه وسلم: هل أنتِ إلا إصبعٌ دميتِ[1].
وغير ذلك مما سيأتي الحديث عنه[2].

الثاني: إذا كان المبتدأ مصدرا مرفوعاً: نحو﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[الماعون ١٠٧/ ٤-٥]، ونحو سلامٌ عليكم، فلو قدم الخبر لتوهَّم السامع غير المقصود، فلو قال: (عليكم) لربما توهم السامع أنه يريد مثلاً اللعنة، فلمَّا قدم المبتدأ قطع احتمال الشك والتوهم، يقول الرضي: «... وإنما تأخَّر الخبر عنه مع كونه جارًّاً ومجروراً؛ لتقديم الأهمِّ، وللتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدَّمت الخبر، وقلتَ (عليك) قبل أن تقول: (سلامٌ)، ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة، فيظن أن المراد: عليك اللعنة»[3]. من جانب آخر فإن في (ويل) رغبةً في تعجيل العذاب، وفي (سلام) رغبة في تعجيل الفرح والسرور بالسلام. كذلك فإنَّ رفعَهما يجعلهما جملة اسمية، فيفيدُ أنَّ الويل والعذاب ثابتٌ لهم ودائمٌ، وذلك أثبتُ وآكدُ منه لو جاء بالنصب.

الثالث: أن يكون المبتدأ مستحقا للصدارة بنفسه: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[البقرة ٢/ ١١٤]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ

(١) صحيح البخاري برقم (٢٦٤٨ و ٥٧٩٤).

(٢) ذهب ابن الحاجب في أماليه إلى أن حصر المبتدأ أو الخبر في أمر لا يعني نفيه عمن سواه. يقول: «فإذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فـ(زيدٌ) منفرد بالمجيء دون الأحدين المقدرين في قولك: ما جاءني أحد. فإذا قلت: ما زيد إلا بشر، لا يلزم أن يكون: لا بشر إلا زيدٌ؛ لأنك لم تنف البشرية عمن سواه، وأثبتها له، وإنما أثبتها له دون غيرها من الصفات، ولم تتعرض لنفيها عما عداه. وهكذا الحكم في كل مستثنى هو في الحقيقة خبر كالصفات والأحوال، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكباً، وما زيد إلا عالم، لم ترد نفي الركوب والعلم عمن عداه، وإنما أردت هذه الصفة له، وذلك ثابت.
فإن قلت: فيلزم أن يكون ثَمَّ منفي عام، وهذا مثبت من دونه، فيكون المعنى إثبات هذه الصفة له دون غيرها من الصفات، ونحن نقطع بأن ذلك غير مستقيم، فإنك إذا قلت: ما زيدٌ إلا عالم، لم يستقم نفيُ جميع الصفات عن زيد، إذ لا بد أن يكون على صفات متعددة غير العلم، فهذا إشكال غير الأول. فالجواب أنه كان قياس هذا الباب، ولكنه أتى على غير ذلك لأمرين: أحدهما: أن ذلك لو اعتبر لامتنع استعمال هذا الباب فيه، فيفوت كل معناه منه. والثاني: أنهم قصدوا إثبات ذلك ونفي ما يتوهم المتوهم مما يضاد ذلك. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: لا صلاة إلا بطهور، فإن المعنى إثبات الطهارة للصلاة المشروعة، لا إثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم أنها إذا وُجدت وُجدت، إذ قد توجد الطهارة، ولا تكون الصلاة مشروعة لفوات شرط آخر». أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٧٢-٧٧٣

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٣٥

الله يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً ﴾[الطلاق ٦٥/ ٢]، وسيأتي تبيان ما فيه في مواضعه.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدرا بلام لابتداء: وذلك للزوم تصدرها، ولدفع التوهم عن المبتدأ، ولتوكيده وتقريره نحو قوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾[الضحى٩٣/ ٤].

الخامس: أن يكون الخبر واقعا في جواب (أما): وذلك لإصلاح اللفظ والتوكيد.[1] نحو﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾[الكهف١٨/ ٧٩].

السادس: إذا كان المبتدأ ضمير الشأن أو القصة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾ [الإخلاص ١١٢/ ١]. وقد سبق أن بينا ما فيه من الإيضاح بعد الإبهام، وما ينبني عليه من التشويق والفخامة.

السابع: أن يخشى التباسه بالخبر: وذلك عندما يكونان متساويين في التعريف أو التنكير، وليس ثمة قرينة[2] تعين أحدهما، نحو أخي شريكي، زيدٌ المنطلقُ[3]، وأفضلُ منك أفضلُ مني[4]. وقد أوجب بعض النحاة كون الأول مبتدأ[5]، ويتفق بعضهم[6]

---

(١) مغني اللبيب ص٨٢

(٢) القرينة قد تكون لفظية أو معنوية، فاللفظية كالوصف المعين للابتداء في قولنا: رجل صالحٌ حاضرٌ، وأما المعنوية فنحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فتشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة أو تنزيله منزلته في الفقه مكنت من الحكم له بالابتداء.
انظر القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٨ ح١

(٣) إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فقياس مذهب الكوفيين أن يكون الأول مبتدأ ، والثاني خبرا ؛ لأنهم لا يجيزون تقدم الخبر على المبتدأ ، ومذهب سيبويه والمبرد- في باب كان- وأبي علي وغيرهم الخيار في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا. انظر: الكتاب ١/ ٤٩- ٥٠، والمقتضب٤/ ٨٩ و٤٠٧، والأصول ١/ ٦٥-٦٦ و٨٣، وشرح المفصل١/ ٩٨، والإنصاف ص٦٥ (مسألة ٩)، ومفتاح العلوم ص٣١٥، الارتشاف ٣/ ١٠٩٩ و١١٧٥، ومغني اللبيب ص٥٨٨

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٥٦-٢٥٧، وقد أجاز التقديم والتأخير فيهما.

(٥) شرح المفصل ١/ ٩٩، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٩٨-٧٠٠ وقد استطرد ابن الحاجب في بيان ذلك.

(٦) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص٥٨٨: «والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم ؟ فتقول: زيد القائم. فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ».

وأصحاب المعاني في أن المبتدأ هو ما كان يعرفه السامع، والخبر هو ما يجهله. يقول القزويني: «وكذا إذا عَرفَ السامعُ إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرِّفَه أن زيداً مُتَّصفٌ به، فتقول: زيدٌ المنطلقُ، وإن أردت أن تعيِّنَ عنده جنس المنطلق قلتَ: المنطلقُ زيدٌ، لا يقال (زيد) دالٌّ على الذات، فهو متعينٌ للابتداء، تقدَّمَ أو تأخَّرَ، والمنطلق دالٌّ على أمر نسبيٍّ، فهو متعين للخبريةِ، تقدَّمَ أو تأخَّرَ؛ لأنا نقول: المنطلقُ لا يُـجعلُ مبتدأ إلَّا بمعنى الشخصِ الذي له الانطلاقُ، وأنَّه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، وزيدٌ لا يُـجعل خبراً إلَّا بمعنى صاحب اسم زيد، وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ»[1]. وقد ذكر بعض العلماء ضوابط لهذه المسألة، منها:

١. أن يكون المشتق خبراً، والجامد مبتدأً نحو: أنت الحبيب، والحبيب أنت[2].
٢. أن يكون المشبه به خبراً، والمشبه مبتدأ نحو: أبو يوسف أبو حنيفة[3]، ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُوْنَـا بَنُـو أَبنَـائنَا وَبَنَـاتُـنَا ... بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

٣. أن يكون الأعرف مبتدأ، والثاني خبراً[4]، وهذا عائد إلى مراتب المعارف[5].
٤. أن يكون الأعمُّ هو الخبرَ، والأخصُّ مبتدأً[6].
٥. أن يكون المبتدأ هو المعلومَ عند المخاطب، والمجهول خبراً، وهذا وسابقه مكملان بعضهما بعضا، وهو مذهب المحققين[7].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥
(٢) مغني اللبيب ص ٥٨٨، وعروس الأفراح ٢/ ٤٦٣
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣
(٤) مغني اللبيب ص٥٨٨، وعروس الأفراح ١/ ٤٦٢
(٥) الكتاب ٢/ ٥-٧، والإنصاف ص٧٠٧ (مسألة ١٠١)، وشرح الكافية ٢/ ٣١٢-٣١٣، والارتشاف ٢/ ٩٠٨
(٦) عروس الأفراح ١/ ٤٦٢
(٧) شرح المفصل ١/ ٩٨، ومغني اللبيب ص٥٨٨

٦. أن الضابط الأساسي لذلك هو المعنى، يقول عبد القاهر الجرجاني: « واعلم أنه ليس من كلام يَعمِد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى، وتحسن التدبر ... ففي قول الشاعر:

بَنُوْنَـا بَنُـو أَبنَـائنَـا وَبَنَـاتُـنَا   بَنُوهنَّ أَبْنَـاءُ الرِّجَـالِ الأَبَـاعِدِ

قدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنَّ ما دلَّ على أنه ينوي التأخيرَ المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها».[1] وذكر عبد القاهر ضابطا معنويا بقوله: «وهاهُنا نكتةٌ يجب القطعُ معها بوجوبِ هذا الفرقِ أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأً؛ لأنه منطوقٌ به أوّلاً، ولا كان الخَبَرُ خبراً؛ لأنه مذكورٌ بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه مسندٌ إليه، ومُثَبتٌ له المعنى، والخبرُ خبراً؛ لأنه مُسْنَدٌ، ومثبت به المعنى...»[2].

الثامن: إذا خيف التباسه بالفاعل أو بالتوكيد، وذلك حين يكون الخبر جملةً فعليةً، فاعلها ضمير يعود إلى المبتدأ نحو زيد يحفظ القرآن، أنا قرأت الكتاب. فتقديم المبتدأ يمنع الالتباس، ويجعل السامع في شوق لمعرفة الخبر[3]، ويوطِّىء لذكر الخبر، وينبه عليه، ويؤكده[4]. يقول صاحب الإشارات والتنبيهات: «من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له أن يقرر الحكم في ذهن السامع، ويؤكده بسبب تكراره، سواء كان اسماً ظاهراً نحو زيد ركبَ، فإنه كرَّر معناه ظاهراً ومضمراً مستتراً، أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت، كرر متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب، كرر متصلاً ومنفصلاً، وكذلك : هو ركب»[5]. ويمكن ضبط هذا الموضع من خلال بيان دلالة كل من المبتدأ والخبر:

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣٧٣-٣٧٤، بتصرف يسير، والكلام من عند قول الشاعر عن أبي علي في التذكرة. وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص٨٥، ومغني اللبيب ص٥٩٠، وعروس الأفراح ١/ ٤٦٢

(٢) دلائل الإعجاز ص١٨٩-١٩٠

(٣) نهاية الإيجاز ص ٣٠٨-٣٠٩

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٣٢

(٥) الإشارات والتنبيهات ص٤٩، والجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ص ٩٠

أولاً: المبتدأ: يأتي مثبتاً أو منفياً أو مسبوقاً باستفهام، وكلما تغير مبناه تغير غرضه ومعناه.

أ. المبتدأ المُثْبَتُ: يأتي المبتدأ مثبتاً اسما ظاهراً أو ضميراً في مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة كما سيأتي في مبحث التعريف والتنكير في المبتدأ[١]، والضمير في جميع أحواله يؤدي غرض الاختصار، وتقديمه يفيد أنه موضع عناية المتكلم واهتمامه، وتوجيها للقصد إليه، وتشويقاً لذكر الخبر[٢]، وتقريراً للمعنى وتمكيناً له في ذهن السامع، وتوكيداً من خلال تكرار ضميره الواقع فاعلاً، وإبعاداً للشك والشبهة عنه[٣]. ويدخل في هذا تقديم (مثلك)، و(غيرك) اللذان سيأتي الحديث عنهما في الخبر جملة فعلية.

---

(١) في الفصل الرابع.

(٢) نهاية الإيجاز ص٣٠٨، وانظر أغراضا أخر في: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٣/ ٨٩٥-٩٠٦

(٣) دلائل الإعجاز ص١٢٨-١٢٩ يقول عبد القاهر: «واعلمْ أن هذا الذي بانَ لكَ في الاستفهام والنفي منَ المعنى في التقديم قائمٌ مثلُه في الخَبَرِ الـمُثْبَتِ، فإذا عمدتَ إلى الذي أردتَ أن تحدث عنه بفعلٍ، فقدَّمتَ ذكرَه، ثُمَّ بَنَيْتَ الفعلَ عليه، فقلتَ: زيدٌ قد فعلَ، وأنا فَعَلْتُ، وأنتَ فعلتَ، اقتضى ذلك أن يكونَ القصدُ إلى الفاعلِ، إلاَ أنَّ المعنى في هذا القصدِ ينقسمُ قسمين:

أحدهُما جليٌّ لا يُشْكِلُ وهو أن يكون الفعلُ فعلاً قد أردتَ أن تنصَّ فيه على واحدٍ فتجعلُه له، وتزعمُ أنه فاعلُهُ دونَ واحدٍ آخر أو دونَ كلِّ أحد، ومثالُ ذلك أن تقولَ: أنا كتبتُ في معنى فلان وأنا شفِعْتُ في بابه تريدُ أن تدّعيَ الانفرادَ بذلك والاستبدادَ به، وتُزيلَ الاشتباهَ فيه، وتردَّ على من زعمَ أنَّ ذلك كان من غيرِك أو أنَّ غيرك قد كَتَبَ فيه كما كتبت، ومن البيِّن في ذلك قولهُم في المثل: أتُعْلمني بضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ.

والقسمُ الثاني أن لا يكونَ القصدُ إلى الفاعلِ على هذا المعنى، ولكنْ على أنّك أردتَ أن تحقَّق على السامع أنَّه قد فَعَل، وتمنَعَه من الشَكّ، فأنتَ لذلك تبدأ بذكرِه، وتُوقِعُه أولاً ومن قَبْلِ أن تَذْكُرَ الفِعْلَ في نفسه؛ لكي تباعِدَه بذلك في الشُّبْهة، وتَمنعَه من الإنكار أو مِنْ أن يَظُنَّ بك الغلطَ أو التزيُّد، ومثالُه قولُك: هو يعطي الجزيلَ، وهو يحب الثناءَ، لا تريدُ أن تزعمَ أنه ليس هاهُنا مَن يعطي الجزيلَ ويحب الثناء غيرُه، ولا أن تُعرِّضَ بإنسان، وتحطَّه عنه، وتجعلَه لا يُعطي كما يعطي، ولا يرغَبُ كما يَرْغَبُ، ولكنك تريدُ أن تحقِّقَ على السامعِ أنَّ إعطاءَ الجزيل وحبَّ الثناءِ دأبُه، وأن تمكِّنَ ذلك في نفسِهِ، ومثالُه في الشّعر:

هُمُ يُفرِشُونَ اللِّبدَ كُلَّ طِمرَّةٍ ... وأجْرَدَ سبَّاحٍ يَبُذُّ المُغالِيا

ب. المبتدأ المعرفة المنفي[1]: يفيد إلى جانب ما سبق ذكرُه نفيَ وقوع الفعل عن المبتدأ وإثباته لغيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا الله يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ﴾[آل عمران ٣/ ١٠٨]، فالتركيب يفيد نفي الظلم عن المبتدأ (الله)، وإثباته لغيره[2].يقول عبد القاهر: «إذا قلت: ما فعلتُ، كنتَ نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كنتَ نفيتَ عنك فعلاً يثبت أنه مفعول»[3].

ت. المبتدأ المسبوق باستفهام: ويفيد إلى جانب ما سبق أن ذكرتُ أغراضاً أخرى، منها:

١. الإقرار بأنه الفاعل، نحو قوله تعالى:﴿ قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[الأنبياء ٢١/ ٦٢]، فلا شبهة أن غرضهم ليس إقرار إبراهيم لهم بوجود كسر الأصنام، ولكن بأن يُقِرَّ بأن ذلك كان منه لا من غيره[4].

٢. أو توجيه الإنكار إليه. قال الرازي: «وأما إذا قدم الاسم ففيه يتوجه الإنكار إلى الفاعل كقولك لمن انتحل شعراً: أأنت قلت هذا الشعر؟»[5] ويقول أيضاً: «أما

---

(١) سيأتي الحديث عن النكرة المنفية في مسوغات الابتداء بالنكرة في الفصل الرابع.

(٢) صحيح مسلم برقم (٦٧٣٧). وما يؤكد هذا المعنى ما جاء في الحديث القدسيِّ «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلاَ تَظَالَمُوا ». يقول الرازي: «وإذا أدخلته على الاسم كقولك: ما أنا ضربت زيداً، لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب، ويدل على هذا الفرق وجوه ثلاثة:

الأول: أنك إذا قلت:

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر

وجب أن يكون الشعر مقولا على القطع، ويكون ذلك النفي متوجهاً إلى أنه ليس هو القائل لكل ذلك.

الثاني: أنه يصح أن تقول: ما ضربت زيداً، ولا ضربه أحد من الناس، ولا يصح أن تقول: ما أنا ضربت زيداً، ولا ضربه أحد من الناس.

الثالث: أنك تقول: ما ضربت إلا زيداً، فيكون كلاما مستقيماً، ولو قلت: ما أنا ضربت إلا زيداً، كان لغواً من القول؛ لأن نقض النفي بـ(إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيداً، وتقديمَك الضمير وإيلاءَه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته، فهما يتدافعان». نهاية الإيجاز ص ٣٠٥-٣٠٦

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٢٤

(٤) دلائل الإعجاز ص ١١٣، ونهاية الإيجاز ص ٣٠٠

(٥) نهاية الإيجاز ص ٣٠١ عن دلائل الإعجاز ص ١١٤

إذا بدأت بالاسم فلم يكن المراد توجيه الإنكار إلى وجود ذلك الفعل، بل إلى صدوره عن ذلك الفاعل إما للمبالغة في الاستحقار كقولك لمن تستحقره: أأنت تمنعني؟ أأنت تضربني؟ أو للمبالغة في التعظيم كقولك: أهو يسأل الناس؟ ... أهو يرتاح للجميل؟ واعلم أن الاستفهام بمعنى الإنكار حاصله راجع إلى تنبيه السامع على وجه فساد ذلك الشيء حتى يرجع إلى نفسه، فيخجل ويرتدع عنه، فعلى هذا لا يقرَّر بالمحال إلا على سبيل أن يقال له: إنَّك في دعواك ما ادَّعيت بمنزلة مَن يدَّعي هذا المحال، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَن كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[الزخرف٤٣/ ٤٠]»[1].

ثانياً: الخبر جملة فعلية: يقول السبكي: «كون المسند جملة إمَّا للتقوِّي ... نحو أنا قمت... وإمَّا أن يؤتى بالجملة لكون المسند سببيا... مثل: زيدٌ أبوه قائمٌ» [2]. ومن صور الجملة الفعلية الواقعة خبرا أن يكون:

١. فعلها ماضياً مثبتاً نحو: خالدٌ قد كتب. فالفعل الماضي يفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي، وما وقع في الماضي فهو متحقق يقينا، وقد يفيد الاستمرار أو اللزوم إذا كانت ثمة قرينة على ذلك.

٢. فعلُها ماضياً منفياً نحو: خالد ما ضرب أحداً. فهذه الصورة تفيد نفي وقوع الفعل من المبتدأ في الزمن الماضي، مع احتمال وقوعه من غيره، ولولا هذا الاحتمال لما ذُكر أصلاً، لكن عبد القاهر يرى أن الفعل كله لم يثبت تحققه، يقول: «إذا قلتَ: ما فعلتُ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول»[3].

٣. فعلها ماضياً جامداً نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، أو بِئْسَ الرَّجُلُ زيدٌ. وتختلف دلالة الجملة بحسب دلالة الفعل الجامد، فـ(نعم) و(بئس) وُضِعا للدلالة على المدح العام أو الذم العام[4]. وللمبالغة في المدح أو الذم، يقول ابن جني: «...إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أُخرِج عن معتاد حاله من التصرف فمُنِعَه، وذلك نعم

(١) نهاية الإيجاز ص ٣٠٣- ٣٠٤، وانظر: دلائل الإعجاز ص ١١٥

(٢) عروس الأفراح ١/ ٤٦٣، وانظر: المطول ص٣٠٨ وما بعدها.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٢٤

(٤) أسرار العربية ص ١١١

وبئس وفعل التعجب»[1]. من جانب آخر يبدو لي أن فيه نوعاً من التأكيد من جانبين: أولهما: من دلالة الفعل الذي جمد وثبت على صورة واحدة، والثبوت أقرب إلى التأكيد من التجدد. وثانيهما: من خلال تكرار المبتدأ بلفظ ثانٍ يعمُّه وأمثالَه، فالرجل فاعل (نعم) و(بئس) هو نفسه المبتدأ زيد، لكنه لا يقتصِرُ عليه، بل يعم جنسه كلَّه.

٤. فعلها مضارعاً مثبتاً نحو: هو يعطي الجزيل. فالخبر الفعل المضارع يفيد الدلالة على الحال أو الاستقبال كما يفيد الدلالة على التجدد والحدوث.

٥. فعلها طلبياً نحو: خولان فانكح فتاتهم[2]. ويفيد ما يفيده الطلبُ، وسيأتي الحديث عنه مفصَّلا في موضعه.

٦. فعلها مضارعاً منفيَّاً بـ(لم، لا، ما، لن) نحو أنت لا تحسن الإعراب. يقول عبد القاهر: «واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل المنفي ما اقتضاه في المثبت، فإذا قلتَ: أنت لا تحسن هذا، كان أشدَّ لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول: لا تحسنُ هذا، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشدُّ إعجاباً بنفسه، وأعْرَضُ دعوى في أنه يحسن، حتى إنك لو أتيت بـ(أنت) فيما بعد (تحسن)، فقلتَ: لا تحسن أنت، لم يكن له تلك القوة»[3]. ولا شك أن أدوات النفي السابق ذكرُها ينفي بعضُها وقوع الفعل في الماضي، وبعضها في الحال، وبعضها الآخر في المستقبل.

ويدخل في هذا إثبات الحكم بطريق الكناية من غير تعريض، وذلك بتقديم لفظَي (مثل، غير)، لتقوية الحكم وتأكيده، وهو تقديم كاللازم، تقول: غيركَ لا يجود، ومثلك لا يبخل، كان معناه في الأولى: أنت تجود، وفي الثانية: أنت لا تبخل[4]. يقول مصطفى المراغي: «... فلا يقصد في كل هذا وأشباهه بـ(مثل) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، بل يريدون أن كل من كان هذا شأنه وتلك حاله كان من موجب العرف والعادة أن يفعل أو لا يفعل ... وكـ(مثل) (غير)

---

(١) الخصائص ٣/ ٤٦

(٢) سيأتي الحديث عنه في ضوابط الإنشاء.

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣٨

(٤) المفصل في علوم البلاغة ص١٤٢

إذا سلك بها هذا المسلك، تقول: غيري يفعل كذا، على معنى أنت لا تفعله، لا أن تُعرِّضَ بإنسانٍ آخرَ»[(١)]. قال القزويني: «واستعمال (مثل)، و(غير) هكذا مركوزٌ في الطباع، وإذا تصفَّحت الكلامَ وجدتهما يقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحيَ بهما نحوَ ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدَّما، والسرُّ في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوِّيَ الحكم كما سبق تقريره، وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا: مثلك لا يبخلُ، وغيرك لا يجود، هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصد بها، فكان تقديمهما أعونَ للمعنى الذي جُلِبا لأجله».[(٢)]

وكذلك يدخل فيه تقديم ألفاظ العموم على أدوات النفي، ولها حالتانِ:

أ. تقدم أداة العموم على النفي لفظاً ونيةً؛ أيْ: لا تكون أداة النفي معمولة للفعل المنفي، وذلك لإفادة العموم والنص على شمول النفي، إذ يتوجه النفي إلى أصل الفعل، ويعم كل أفراد من أفراد ما أضيف إليه[(٣)]. من ذلك قول أبي النجم العجلي:

قَدَ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعي — عَلـيَّ ذَنْبـاً كـُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـع

يفيد أنه لم يصنع شيئاً منه، لأنّه قدّم أداة العموم على أداة السلب. يقول عبد القاهر: «... وإذا أخرجتَ كلاًّ في حيِّز النفي، ولم تُدْخِلْه فيه لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنَّك تَتَّبعتَ الجملةَ، فنفيتَ الفعلَ والوصفَ عنها واحداً واحداً. والعلةُ في أنْ كانَ ذلك كذلكَ أنَّك إذا بدأتَ بـ(كلّ) كنتَ قد بَنَيْتَ النفيَ عليه، وسلَّطتَ الكُليَّةَ على النَفْي وأعملتَها فيه. وإعمالُ معنى الكلّية في النفي يقتضي أن لا يَشذَّ شيءٌ عن النفي»[(٤)].

ب. تقدم النفي على أداة العموم لفظاً أو نية، نحو كلَّ الدراهمِ لم آخذْ، وقول المتنبي[(٥)]:

---

(١) علوم البلاغة ص ١٠٤

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٦٣، وانظر: دلائل الإعجاز ص ١٣٨-١٤٠

(٣) علوم البلاغة ص١٠٤

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٨٥

(٥) ديوانه ٤/ ٢٣٦

مَـا كُـلُّ مَـا يَتَمَنَّـى الْمَـرْءُ يُـدْرِكُهُ   تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لاَ تَشْتَهِي السُّفُنُ

وهذه الصورة تفيد توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وإفادة الكلام نفي المجموع (سلب العموم)، فيحتمل ثبوت النفي لبعض الأفراد دون بعض، كما يحتمل نفي كل فرد[1]. يقول عبد القاهر: «واعلمْ أنَّكَ إذا أدخلتَ كلاًّ في حيِّزِ النفي، وذلك بأن تقدِّم النفيَ عليه لفظاً أو تقديراً فالمعنى على نَفْيِ الشمولِ دونَ نفيِ الفعلِ والوصفِ نفسِه»[2].

القسم الثالث: رتبة ما يجوز أن يكون عامله لفظيا أو معنوياً

وفيه مسألة واحدة هي الاشتغال، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سُلِّط عليه هو أو مناسبُه لَعَمِلَ فيه[3]. وقد ذكر النحاة ضوابط النصب والرفع فيه[4]. يقول إبراهيم مصطفى: «وأمَّا تفسير هذه الأحكام كلها على ما ذهبنا إليه فقريبٌ، وذلك أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل (زيدٌ ضربته) أن يكون متحدثاً عنه، مسنداً إليه، فليس إلّا الرَّفعُ، والاسم آتٍ في موضعه من الكلام، وإذا أردتَ أن هذا الاسم سِيقَ تتمةً للحديث وبياناً له لا متحدَّثا عنه، فالحكمُ النصبُ، تقولُ: زيداً رأيتُهُ، تقدُّمُ الاسم عن موضعه، وخُولفَ به ترتيبُه لغرضٍ أو لمعنىً قَصَدَ إليه المتكلمُ من معاني التقديم»[5].

لكن ما يهمُّنا هنا هو الغرض الذي يؤديه كل منهما، فالنصب يكون بفعل محذوف نحو: زيداً ضربته، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، والجملة فعلية، أما الغرض الذي يؤديه فالإيجاز من خلال حذف الفعل، والتوكيد؛ أيْ: تكرير اللفظ، وذلك إن قُدِّر الفعل المحذوف مقدَّما، أما إن قُدِّر مؤخرا فيفيد الاختصاص كما قال القزويني: «وأمَّا نحو قولك: زيداً عرفته، فإن قُدِّر المفسر المحذوف قبل المنصوب؛ أي: عرفتُ زيداً عرفتُه، فهو من باب التوكيد؛ أعني تكرير اللفظ، وإن قُدِّر بعده: زيداً عرفتُ عرفتُه،

---

(١) علوم البلاغة ص١٠٥

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٨٤

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ٤٣٧

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٤٥٢

(٥) إحياء النحو ص ١٥٣-١٥٤، و١٥٦

أفاد التخصيص».[1] يقول التفتازاني: «ومعلومٌ أن ليس القصر والتخصيصُ إلا تأكيداً على تأكيدٍ، فيتقوَّى بازدياد التأكيد لا محالة»[2].

وقد أبطل ابن هشام تجويز تقدير البلاغيين المفسَّرَ المحذوفَ مؤخراً حيث قال: «وجوَّز البيانيون تقديرَه مؤخَّراً عنه، وقالوا: لأنَّه يفيدُ الاختصاصَ حينئذٍ، وليس كما توهَّموا».[3]

أما الرفع فعلى الابتداء وتكون الجملة اسمية مفيدةً الثبوتَ، ودالةً دلالتين: دلالة الاسمية، ودلالة الفعلية من خلال خبرها، ثُمَّ إنَّ فيها تحويلاً للمفعول به من موضع الفضلة الذي يفيدُ بياناً تقييدياً لحدود الفعل إلى موضع العمدة، وفي ذلك دليلٌ بيّنٌ على زيادة درجة العناية والاهتمام به، ولولا ذلك لَمَا تم تحويله ووضعه في مكانٍ لا سبيلَ للاستغناء عنه، بخلاف ما كان عليه قبل التحويل.

وذهب إمامُ النحاة سيبويه إلى أنَّ في هذا الأسلوب تنبيهاً للسامع وتحويلاً للاسم من المفعولية إلى الابتداء حيث قال: «فإذا بَنَيْتَ الفعل على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُه، فلزمتْه الهاءُ، وإنَّما تريدُ بقولك (بُني عليه الفعلُ) أنَّه في موضعِ (منطلقٌ) إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضعِ هذا الذي بُنِيَ على الأول وارتفع به، فإنما قلتَ (عبد الله)، فنبَّهتَه له، ثم بَنَيْتَ عليه الفعل، ورفعته بالابتداء»[4].

وتبعَ إمامَ النحاة الإمامُ عبدُ القاهر الجرجاني حيث قال: «وهذا الذي ذكرت من أنَّ تقديم المحدَّثِ عنه يفيدُ التنبيه له قد ذكره صاحبُ الكتاب في المفعول إذا قُدِّم فرُفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب الذي كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره، فشُغل به كقولنا في (ضربت عبدَ الله): عبد الله ضربته...»[5].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص٩٤، وعروس الأفراح ١/ ٤٧٤، وشرح المختصر ١/ ١٧٦، والمطول ص٣٧٣

(٢) المطول ص ٣٧٣

(٣) مغني اللبيب ص٦١٣

(٤) الكتاب ١/ ٨١

(٥) دلائل الإعجاز ص ١٣١

وواضحٌ من قول الجرجاني والقزويني وغيرهم أن الاشتغال عند البلاغيين هو نفسه الذي عند النحويين؛ لذلك غيرُ دقيقٍ ما قاله الدكتور أحمد مطلوب: «إنَّ البلاغيين نظروا إلى الاشتغال من حيث المعنى، وأنه عندهم هو التفسير بعد الإضمار نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْـمُـشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة ٩/ ٦]».[١]

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً ولا توكيداً؛ لأن حذف العامل ينافي التوكيد، وأن التقديم ليس للاختصاص وإنما للعناية والاهتمام، وأن المنصوب قُدِّم للحديث عنه بدرجةٍ أقل من المبتدأ؛ أيْ: لا يرقى إلى درجة العمدة، وفوق المفعول به، إذ هو متحدثٌ عنه من جهة، لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه، ثُمَّ شُغل عنه بالحديث عن المسند إليه، فهو أسلوبٌ على صورة المبتدأ والخبر.[٢] وممَّا سبق يتضح أنَّ الرفعَ أثبتُ وآكدُ من النصب وإن كانت الجملةُ في حال النصب مؤكدةً بالتكرار.

(١) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١

(٢) معاني النحو ٢/ ١١٣-١١٤

المبحث الثاني: الرتبة المحفوظة لفظاً غير المحفوظة نية:

وتشمل هذه الرتبة كل ما كان واجبَ التقدُّمِ في اللفظ، وأصلُه التأخيرُ، وأهمُّ ما تشتمله:

أ. ألفاظ الصدارة

١. ألفاظ الاستفهام.

٢. ألفاظ الشرط.

٣. كم الاستفهامية والخبرية.

٤. مجرور (رب).

ب. تقدم المعمولات الأخرى:

١. تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً، وكذلك تقدم خبر الناسخ على اسمه.

٢. تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا.

٣. المفعول الأول الذي اتصل به ضمير المفعول الثاني.

٤. تقدم المفعول به على الفعل وجوبا.

٥. تقدم المنصوبات على الفعل وجوبا.

المطلب الأول: ألفاظ الصدارة:

هي عبارة عن مجموعة من الألفاظ لا يصح أن تقع إلا في صدر الجملة، فلا يتقدم شيء من الجملة عليها إلا في خلع الأدلة[1]، ومن هذه الألفاظ أدوات الاستفهام والشرط الجازم و(كم) الخبرية والاستفهامية، و(ما) النافية ولام الابتداء...، «ولعل سبب وجوب حفظ أصل التركيب في ألفاظ الصدارة هو المعنى، معنى الشرط والاستفهام والتكثير في (كم) الخبرية؛ لأن من وظائف ألفاظ الصدارة نقل معنى الجملة من معنى إلى آخر كنقل (ليت) الجملة الاسمية إلى التمني، ونقل أدوات الاستفهام الجملة من الخبر إلى الاستخبار»[2]. ولا يجوز تقدم شيءٍ عليها ما عدا أربعة أشياء هي[3]:

أ. حروف العطف: تتقدم على ألفاظ الصدارة ما عدا الهمزة[4].

ب. حروف الجر تتقدم على مجرورها من ألفاظ الصدارة نحو قول الكميت[5]:

بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ... ترى حبَّهُم عاراً عليَّ وتحسِبُ؟

ج. المضاف إلى ما له الصدارة[6]، ويكتسب المضاف هنا حكم الصدارة نحو كتابَ من قرأتَ؟

د. (إنَّ) واسمها تتقدم على لام الابتداء، فتمنع لامُ الابتداء العاملَ السابقَ لـ(إنَّ) من العمل فيها وما في حيِّزها[7] نحو قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[المنافقون ٦٣/ ١]، فلولا اللام لفتحت همزة (إن)، لكن لام الابتداء تفقد صدارتها في منع ما بعدها من العمل فيما قبلها مما هو في حيِّز (إنَّ)[8] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق٨٦/ ٨].

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ١٧٩

(٢) الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ص ١٣٧

(٣) انظر: أصول النحو التطبيقي عند ابن هشام ص ٤٤-٤٥

(٤) مغني اللبيب ص٢١-٢٢

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٦٩

(٦) شرح الكافية ١/ ٢٥٧

(٧) الجنى الداني ص ١٢٨

(٨) الجنى الداني ص ١٣٣

وأهم هذه الألفاظ:

أولاً: ألفاظ الاستفهام: لزوم ألفاظ الاستفهام صدرَ الجملة إنما هو لإفادة معنى الاستفهام فيها. يقول ابن يعيش: «إن الاستفهام له صدر الكلام من قِبلِ أنه حرفٌ دخل على جملةٍ تامَّةٍ خبريةٍ، فنقلَها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدِّماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت (ما) النافية كذلك حيث دخلت على جملة إيجابية، فنقلَتْ معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة النفي، كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: ضربتُ أزيداً؟ هكذا مثَّل صاحب الكتاب[1]، والجيِّدُ أن تقول: زيداً أضربتَ؟ فتقدِّم المعمول على الهمزة؛ لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام»[2]. وتقديم ألفاظ الاستفهام يظل داخل دائرة الأصل في معنى التقديم الذي هو الاهتمام والعناية، وقد جاءت العناية والاهتمام بتقديمه من:

١. جهة كونه طلباً، والطلب مما يهمُّ السامع، ويعنيه. يقول السكاكيُّ: «وإذ قد عرفت أنَّ هذه الكلمات للاستفهام، وعرفت أنَّ الاستفهام طلب، وليس يخفى أن الطلب إنما يكون لِمَا يهمُّك ويعنيك شأنُه، لا لِمَا وجودُه وعدمُه عندك بمنزلةٍ، وقد سبق أن كون الشيء مُهِمَّاً جهةٌ مستدعيةٌ لتقديمه في الكلام»[3].

٢. دفعِه ما يمكن أن يُشوِّشَ ذهنَ السامع، أو يوهمه. قال الرضي: «وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممَّا يُغيِّرُ معنى الكلام مرتبةُ التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبني الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغييرِ، أو مغيِّرٌ لِمَا سيجيءُ بعدَه مِن الكلام، فيتشوَّشُ لذلك ذهنُهُ»[4].

---

(١) يريد الزمخشري لا سيبويه.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٥٥

(٣) مفتاح العلوم ص ٤٢٧

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٥٧

٣. الإيجاز الذي تفيده أدوات الاستفهام التي صارت كحروف المعاني[١] في نيابتها عن أفعال تؤدي معانيها، فـ(متى) إيجاز لقولك: أستفهم عن الزمن، و(أين) إيجاز لقولك: أستفهم عن المكان، وهكذا بقية أدوات الاستفهام، وحالها كحال (أحد). يقول ابن جني: «فإذا قلت هل عندك أحدٌ؟ أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر أو سعيد أو صالح؟ فتطيل، ثم تُقصر إقصار المعترف الكليل، وهذا وغيره أظهر أمراً وأبدى صفحة وعنواناً، فجميع ما مضى وما نحن بسبيلِه مما أحضرناه، أو نبهنا عليه، فتركناه شاهدٌ بإيثار القوم قوّةَ إيجازهم وحذف فضول كلامهم»[٢].

٤. ولعلَّ التشويق إلى المتأخر مما يفيده الاستفهام، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المبهمة ذلك أنها تقرع الأسماع أولاً بقوةٍ لِمَا فيها من إبهام، مما يجعل النفس في حيرة من أمرها فيه وتشوق إلى معرفته، وبناء على ذلك فإن المستفهم عنه لا بد أن يكون من الفخامة والتهويل بمكانٍ ما، مدحاً أو قدحاً. وسيأتي تفصيل أنواعه في الفصل الخامس (ضوابط الإنشاء).

مسائل هذا القسم:

١. تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً: وذلك لإفادة - إلى جانب المعاني التي سبق ذكرها- معانيَ أخرى ترتبط بسياقها كالتفخيم والتعظيم[٣] في نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ﴾[القارعة ١٠١/ ١-٢]، لكون الموضع من مواضع التعظيم والتفخيم.

٢. تقديم المفعول المطلق على الفعل وجوباً نحو قوله تعالى﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء ٢٦/ ٢٢٧].

٣. تقديم المفعول به على فعله وجوباً نحو: من زرت؟

٤. تقديم الظرف وشبهه على الفعل وجوباً نحو قوله تعالى:﴿ فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[الرحمن ٥٥/ ١٣].

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٥

(٢) الخصائص ١/ ٨٢

(٣) الخصائص ٣/ ٥٤، وشرح الكافية ٢/ ٧٣ و١٩٤

٥. تقديم الحال على الفعل وجوباً نحو: كيف جئت؟
٦. تقدم خبر الفعل الناقص على فعله وجوباً نحو: كيف كان حالُك؟

ثانياً: (كم) الاستفهامية والخبرية:

- كم الاستفهامية: سبق الحديث عن الاستفهام وتصدُّرِ أدواته، ومن بينها (كم)[1].
- كم الخبرية: حالها حال أسماء الاستفهام في التصدر وتأدية المعاني، وتختلف عنها بأنها كناية عن عددٍ مبهمٍ[2]، ففيها وفي سابقتها إبهامٌ يليه إيضاحٌ، وفي ذلك من التشويق والتفخيم ما سبق أن بيَّناه.

ثالثاً: مجرور (ربَّ) أو ما ينوب عنها الواقع:

١. مفعولاً به نحو قول الفرزدق[3]:

وأطلسَ عسَّالٍ وما كانَ صاحباً دعوتُ بناري موهِناً فأتاني

لتركيز لعناية والاهتمام على تربية الفائدة، أو على البيان الذي يقيِّدُ حدودَ فعل الفاعل، كما يفيد من خلال (ربَّ) التقليلَ.

٢. ظرفاً نحو قول ابن نباتة[4]:

يــا ربّ ليــلٍ بتُّ فيــهِ منعَّمـاً برشيــقةٍ تَعْيــا بــرِدْفٍ مـثـقـلِ

لتركيز العناية والاهتمام على الزمان أو المكان الذي يتبع له الفعل، إضافة للتقليل الذي يستفاد من (ربّ).

رابعاً: ألفاظ الشرط: الشرطُ له مقوماتٌ أساسيَّةٌ، أهمُّها:

١. **الإبهام**: قال سيبويه: «فـ(إن) أبداً مبهمةٌ»[5]. وقال المبرد: «إذا قلتَ: إن تأتني آتِك، فأنت لا تدري أيقع منك إتيان أم لا»[6]. وقال ابن يعيش: «فإن قيل: ولِمَ

---

(١) انظر: ص ١١٣
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٧ و١٦٨
(٣) ديوان الفرزدق ٢/ ٣٢٩
(٤) معاهد التنصيص ٤/ ١٧٥
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠
(٦) المقتضب ٢/ ٥٦، والبرهان ٢/ ٢٦٠، وأسلوب الشرط ص٣٣

جُوزِيَ بـ(متى)، ولم يُـجازَ بـ(إذا)، وما الفصلُ بينَهما؟ قيل: قد تقدَّمَ أنَّ (إذا) للزمانِ الـمُعيَّنِ وهو الآتي، و(متى) لِزمانٍ مُبهمٍ؛ فلذلك جُوزِيَ بـ(متى)، ولم يُـجازَ بـ(إذا)»[1].

٢. **التعليق**: تعليق تحقيق جواب الشرط على تحقق فعل الشرط، ففعل الشرط سابق؛ لأنه سبب، وجواب الشرط متأخر؛ لأنه مسبَّبٌ، لكنَّ الرغبة في الجواب سبب لوقوع فعل الشرط، ولا بد أن يسبق السببُ المسبَّبَ، توضيح ذلك أن قولك (إن يدرسْ خالِدٌ ينجحْ) مرتَّبٌ في النَّفْسِ كالآتي: الرغبة في النجاح ـ تدفع وتسبب ←— الدراسة ←— التي هي سبب ←— النجاح.

٣. **العمل**: وهو جزم الشرط والجواب لفظاً أو محلاً، ويجوز إهمال عملها في الجواب إن كان مضارعاً، وكان الشرط ماضياً نحو قول زهير[2]:

وإن أتـــاه خليــل يــوم مســألة   يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

وسيبويه يرى أن جملة (يقول) مقدمةٌ رتبةً، وإن كانت متأخرة لفظاً، والتقدير: يقول ... إن أتاه خليل.[3]

٤. **الاستقبال**: لا بد أن يكون الشرط مستقبلاً في المعنى[4]، وإن كان ماضي اللفظ؛ لذلك كان الأصل فيه أن يكون مضارعاً؛ لأن الإنسان لا يشترط على ما مضى وتحقق، بل على ما يمكن أن يتحقَّقَ، والجوابُ يشترط فيه ذلك لكونه معلقاً على الشرط، إذ هو من سببه، ولا يمكن تعليقُ حصولِ مسبَّبٍ متحقِّقٍ في الماضي على سببٍ يمكن أن يحصلَ في المستقبل؛ لذلك لا يصح أن يكون الشرطُ ماضياً معنىً[5]. يقول السكاكيُّ: «ولامتناع الجزم بتحقُّق المعلَّق بها في تحقُّقِه من شبهة قلما يترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي الـمُؤذنِ بالتحقُّق نظراً إلى

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٦

(٢) ديوانه ص١٥٣، والكتاب ٣/ ٦٦

(٣) الكتاب ٣/ ٦٦-٦٨، ومغني اللبيب ص٥٠٥، والمبرد يرى أنه على حذف الفاء الرابطة مع صدر الجملة الاسمية التي هي جواب الشرط، والتقدير: إن أتاه خليل فهو يقول.

(٤) الخصائص ٣/ ٣٣١، ومفتاح العلوم ص ٣٤٦

(٥) أسلوب الشرط ص ٢٣٧

لفظه لغير نكتةٍ»[1]. ومن هذه النكت[2]:

أ. توخي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل:

- إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه، كقولك عند انعقاد أسباب الشراء: إن اشترينا كذا كانَ كذا وكذا.
- وإمَّا لكون المعنى مما شأنه الوقوع والتحقق، نحو قولك: إن متُّ آلَتْ أموالي إلى أولادي.

ب. إظهار الرغبة أو التفاؤل في وقوعه نحو قولك: إن ظفرتَ بحسنِ العاقبةِ فهو المرامُ.

ج. التعريض نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر ٣٩/ ٦٥].

٥. **عدم التحقق**: وهذا أصل في الشرط؛ لذلك لا يصح أن يكون الشرط جملة اسميةً، ولا ماضياً معنىً لثبوت تحققه. يقول عبد القاهر: «والقول الجامع لهذه المسائل أن الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود لِمَا تقدَّم من أن موضوع المجازاة بـ(إن) التي هي أم الباب أصله على أن يكون الفعل المجازى به مما يترجح بين أن يوجد وألا يوجد[3]، فأما ما كان واجب الوجود فلا يجوز (إن) ولا الأسماء الجازمة فيه»[4]. لكنها قد تخرج على هذا الأصل، فتدخل على المجزوم بثبوته لأغراض، منها[5]:

أ. تنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى علمه، نحو قولك لمتكبرٍ: إن كنتَ مِن ترابٍ فلا تتكبَّرْ، وقولِك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذِه.

---

(١) مفتاح العلوم ص ٣٤٦

(٢) مفتاح العلوم ص ٣٥٢، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٢، والمطول ص٣٢٧-٣٢٨، وعلوم البلاغة ص ١٣٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٩٨-١٩٩

(٣) انظر قول المبرد في الإبهام في الصفحة السابقة.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١١٩

(٥) مفتاح العلوم ٣٤٦-٣٤٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٨١، والمطول ص٣٢٠-٣٢٢، وعلوم البلاغة ص١٣٥-١٣٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٩٥-١٩٧

ب. التَّجاهُلُ عند استدعاء المقام ذلك نحو قولك: إن تفتحِ المدرسةُ أبوابَها أساعِدِ الطُّلَّابَ فيها.

ت. التوبيخُ نحو قوله تعالى:﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إن كُنتُمْ قَوْماً مُّسْرِفِينَ﴾[الزخرف ٤٣/ ٥]. على قراءة الكسر[١].

ث. تغليبُ غيرِ الـمُتَّصِفِ بالشرط على الـمُتَّصِفِ به نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج ٢٢/ ٥].

ج. إجراءُ الكلام على اعتقاد المخاطب، كأن يكون المخاطبُ غيرَ جازم بوقوع الشرط، والمتكلِّمُ يجزم بوقوعه، نحو قولك لمن يُكذِّبُك وأنت صادقٌ: إن صدقتُ فقُلْ لي: ماذا تفعلُ؟

ويلاحظ أن هذه الأغراض لا يكون الفعل معها إلا ماضياً.

٦. **الغرض المعنوي الذي يؤديه الشرط عموما هو:**

أ. **إفادة العموم وترك التفصيل** إلى الإجمال مع الاحتراز عن التطويل. يقول الرضي: «فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد (إن)؛ لأنه نوع عموم أيضاً»[٢]. ويقول السكاكي: «... والمطلوب بهذه المعمات تركُ تفصيلٍ على إجمالٍ، مع الاحتراز عن تطويلٍ: إما غير واف بالحصر، أو ممل، ألا تراك في قولك: مَن يأتِني أكرمْه، كيف تستغني عن التفصيلِ والتطويلِ في قولك: إن يأتِني زيدٌ أكرمْه، وإن يأتِني عمرٌو أكرمْه، وإن يأتِني خالدٌ أكرمْه، على عدد تعذُّرِ استيعابِه معَ قيامِ الإملالِ»[٣].

ب. **الإيجاز والاختصار**: يقول ابن جني: «وكذلك الشرط في قولك: مَن يقمْ أقمْ معَه، فقد كفاك ذلك مِن ذكرِ جميعِ الناس، ولولا هو لاحتجْتَ أن تقول: إن يقُمْ زيدٌ أو عمرٌو أو جعفرٌ أو قاسِمٌ ونحو ذلك، ثَمَّ تقفُ حسيراً مبهوراً،

---

(١) الحجة ٦/ ١٣٨

(٢) شرح الكافية ٤/ ٩٠-٩١

(٣) مفتاح العلوم ص ٣٥١

ولـمّا تجدْ إلى غرضِك سبيلاً»[١]. وقال عبد المتعال الصعيديُّ: «ومن الناحية البلاغية ينظر إلى دلالةِ أدواتِ الشرطِ على تعليق الجزاء بالشرط في أخصرِ عبارةٍ، فتكون نظيرَ حروفِ العطفِ»[٢]. فقولُك: مَن يدرسْ ينجحْ، أصلُه: شخصٌ عاقلٌ يدرسُ، ثُمَّ ضمِّن معنى الشرط، فاختصر بـ(من)، وكذلك بقية أدوات الشرط؛ ذلك أنها صارت كحروف المعاني في تأديةِ معانٍ تؤديها كلماتٌ كثيرةٌ وكلامٌ طويلٌ.

أما أدوات الشرط فهي:[٣]

١. إن: هي أم الباب والأصل في أدوات الشرط؛ لأنها حرف، «والحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم»[٤]، ولأن الشرط بها يعمُّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً؛ لذلك اختصت بما لم تختص به أدوات الشرط الأخرى.[٥]، وتدخل على ما يترجح بين أن يقع وألا يقع[٦]، لكنها لا تدخل هي وأخواتها الجازمات على ما كان واجب الوجود[٧]؛ لذلك قيل: الجازمُ غيرُ جازمٍ؛ أيْ: غيرُ متحقّقٍ، وهذا أصلٌ فيها؛ لذلك قال سيبويه: «... ولو قلتَ: آتيكَ إن احمرَّ البسرُ، كان قبيحاً»[٨]. وتختصُّ بالمستقبل، وتجيءُ في غيره قياساً مطَّرداً في موضعين[٩]:

- أن يكون فعل الشرط (كان) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[البقرة ٢/ ٢٣].

---

(١) الخصائص ١/ ٨٢، وانظر: شرح الكافية ٤/ ٩١

(٢) بغية الإيضاح ١/ ١٨٦، وأسلوب الشرط ص ٢٢٠

(٣) مفتاح العلوم ص ٣٥٠-٣٥١

(٤) نتائج الفكر ص ٢٠٧

(٥) انظر ما تنفرد به (إن) الشرطية في الكتاب ٣/ ٦٣، وشرح الكافية ٤/ ٨٦-٨٧ و٩٢، والأشباه والنظائر ٢/ ١١٤

(٦) دلائل الإعجاز ص ٨٢

(٧) انظر: دلائل الإعجاز ص ٨٢، ومفتاح العلوم ص ٣٤٦

(٨) الكتاب ٣/ ٦٠

(٩) علوم البلاغة ص ١٣٧

- أن يُؤتى بها لوصل الكلام وتوكيده بعد واو الحال، نحو قولك: زيدٌ - وإن كان غنياً- بخيلٌ، أو زيدٌ بخيلٌ وإن كان غنياً، وذلك لبطلان الشرط؛ لاجتماعه مع نقيضه.

٢. إذما: حرف شرط جازم منقول بـ (ما) من الدلالة على المضي إلى الدلالة على الاستقبال[١].
٣. من: لتعميم أولي العلم.
٤. ما: لتعميم الأشياء، وذهب ابن مالك إلى أنها قد تكون للزمان.
٥. مهما: لتعميم الأشياء، وهي أعمُّ من (ما).
٦. متى: لتعميم الأوقات في الاستقبال، و(متى ما) أعمُّ منها منفردة وآكد.
٧. أيَّانَ: لتعميم الأوقات العظيمة في الاستقبال.
٨. حيثما: لتعميم المكان في المستقبل.
٩. أنَّى: لتعميم الأحوال الراجحة إلى الشرط.
١٠. أينما: لتعميم المكان.
١١. كيفما: للحال.
١٢. أيّ: لتعميم ما يضاف إليه من ذوي العلم وغيرهم.

وقد أشبعت هذه الأدوات بحثاً وتفصيلاً في كتب النحو ولا سيما الكتب التي اختصت بالحديث عن الأدوات.

ألفاظ الشرط غير الجازمة:

١. لو: للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء؛ لذلك قيل: هي حرف امتناع لامتناع[٢]، ولغلبة دخولها على الماضي لم تجزم، وأجازه بعضُ العلماء في الشعر[٣]. فإن دخلت على المضارع كان ذلك لنكتةٍ، ومن هذه النكت[٤]:

---

(١) مفتاح العلوم ص ٣٥٠، ومغني اللبيب ص١٢٠

(٢) مغني اللبيب ص٣٣٧ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٤

(٣) مغني اللبيب ص٣٥٧

(٤) علوم البلاغة ص ١٣٨-١٣٩، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٠٠-٢٠١

أ. الاستمرار في الماضي حيناً فحيناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات ٤٩/ ٧].

ب. تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمَّن لا خلافَ في وقوع أخباره، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام ٦/ ٣٠]. ولم يتم التعبير عن هذا المستقبل بصيغة الماضي بعد تنزيله منزلته لأمرين:

- صدور الأخبار عمَّن لا خلاف في وقوع أخباره.
- استحضار الصورة عند المخاطب على حد ﴿وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[فاطر ٣٥/ ٩].

٢. لولا: تدخل على جملتين اسميةٍ ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى[١]، نحو قول عدي بن الرِّقاع[٢]:

لولا الحَياءُ وأنّ رأسيَ قد عَسا فيه المَشِيبُ لزُرْتُ أُمَّ القاسِمِ

٣. لوما: وهي بمنزلة (لَولا)، قال الشاعر[٣]:

لوما الإصاخةُ للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاءُ

٤. إذا: ظرف مضمَّن معنى الشرط[٤]، «تجيء للوقت المعلوم المحدد الذي يقع يقيناً، ولا شك في تحقيق وقوعه» كما قال سيبويه[٥]. وقال عبد القاهر: «... وبـ(إذا) فيما عُلِمَ أنه كائنٌ»[٦]. وقال السكاكي: «و(إذا) للشرط في الاستقبال... والأصل فيها القطع بوقوع الشرط»[٧]. وقد تستخدم في الشرط المشكوك في ثبوته لأغراض، منها[٨]:

(١) مغني اللبيب ص٣٥٩

(٢) مغني اللبيب ص٢٢٩

(٣) مغني اللبيب ص٣٦٤

(٤) الارتشاف ٣/ ١٤٠٨

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠

(٦) دلائل الإعجاز ص ٨٢

(٧) مفتاح العلوم ٣٤٧

(٨) أسلوب الشرط ص ٢٣٣، وعلوم البلاغة ص ١٣٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٩٧

أ. الإشارة إلى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مشكوكا فيه، نحو قولك: إذا كثُرَ الغيثُ أخصبَ النَّاسُ.

ب. تنزيلُ المخاطب منزلة الجازم الذي لا شكَّ عنده، نحو: إذا أحسنتَ إلى الآخرين ملكْتَ قلوبَهم.

ج. تغليب الجازم على غير الجازم، نحو إذا كنتُم على ثقةٍ بالنَّصرِ فلا تهِنُوا.

د. تغليب المتَّصف بالشرط على غير المتصف به، نحو قولك: إذا لم تسافروا فسيحدثُ كذا وكذا.

هـ. عدم شكِّ المخاطب، نحو قولك: إذا أشرقَتِ الشَّمسُ جئتُكَ.

٥. لـمَّا: ظرفٌ لِمَا مضى من الزمان[١]، يقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتُهما لوجود الأولى، وهي مضافةٌ إلى ما بعدها، ولا يليها إلَّا ماضٍ لفظاً ومعنىً أو معنىً[٢].

٦. كلَّما عند بعضهم[٣]: وهي منصوبةٌ على الظرفية باتّفاق، وناصبُها الفعلُ الذي هو جوابٌ في المعنى[٤].

الرتبة النحوية لأسلوب الشرط:

ما يهمُّنا هنا هو الرتبةُ النَّحويَّةُ، فمعلومٌ أنَّ رتبة الأركان في أسلوب الشرط على النحو الآتي: أداة شرط، ثمَّ فعل شرط، ثم جواب شرط، وهذه الرتبة ثابتةٌ ومحفوظةٌ مع حروف الشرط، ومع أسماء الشرط (من، ما، مهما، أيّ) إن وقعت مبتدأً. أمَّا أسماء الشرط الأخرى فتحتاجُ إلى بيانٍ وضبطٍ، وهذه الألفاظُ هي:

---

(١)هذا قول ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني، ومذهب سيبويه أنها حرف وجود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب . انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤، والأصول ٢/ ١٥٧ و٣/ ١٧٩، وكتاب الشعر ١/ ٧٠، وشرح الكافية ٣/ ٢٣٠، والارتشاف ٤/ ١٨٩٦-١٨٩٧، ومغني اللبيب ص٣٦٩

(٢) أعني المضارع المجزوم بـ(لم).

(٣)انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢١٧

(٤) مغني اللبيب ص٣٦٦، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص٢١٨

أولاً: رتبة أسماء الجازمة:

- من، ما، مهما، أيّ: إن وقعت مفعولاً به أو نائبا للمصدر فهي معمولٌ لفعل الشرط مقدمٌ وجوباً بدليل قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء ١٧/ ١١٠].
- متى، أيان، حيثما، أينما، أنَّى: العاملُ فيها هو فعلُ الشَّرطِ[١].

فإن قيلَ: كيف تكونُ هذه الألفاظُ معمولةً لفعل الشرط، وهي عاملةٌ فيه الجزمَ، ولا يكون الشي عاملاً ومعمولاً لشيءٍ واحد؟ قلنا: إن الذي عمل الجزم في فعل الشرط ليس هذه الأدوات، وإنَّما (إن) الشرطية مقدرة، وما هذه الألفاظ إلا نائبةٌ عنها في الدّلالة على معانٍ مخصوصةٍ، ولضربٍ مِنَ الاختصارِ، يقول الرضي: «فإنَّهم سلكوا طريقَ الاختصارِ بتضمينِ هذه الكلماتِ العامَّةِ معنى (إن) إذ كانَ يطولُ عليهم الكلام لو قالوا...»[٢]، وحال هذه الألفاظ كحال المنادى، فإن ناصبه فعل مضمر بعد الأداة[٣]، وحال (ربَّ) إذا حذفت ونابت عنها الواو أو غيرها نحو قول امرئ القيس[٤]:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَه ... عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

يقول الورَّاقُ: «واعلمْ أنَّ هذه الأسماءَ التي استُعملت في باب الجزاءِ إنَّما يجزم ما بعدها بتقدير (إن)، ولكن حُذِفَ لفظُ (إن) اختصاراً واستدلالاً بالمعنى؛ لأنَّ الأصل أن تعملَ الأفعالُ والحروفُ، فأمَّا الأسماء فليس أصلُها أن تعملَ؛ لذلك وجب تقديرُ (إن)»[٥]. وقال ابن الأنباري: «... لا نسلِّمُ أنَّ الفعل بعد (أياً ما) و(أينما) مجزومٌ بـ(أياً ما) و(أينما)، وإنما هو مجزوم بـ(إن)، و(أياً ما، وأينما) نابا عن لفظ (إن)، وإن لم يعملا شيئاً»[٦].

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٦٨ ، ومغني اللبيب ص١٣٠

(٢) شرح الكافية ٤/ ٩١

(٣) هذا مذهب جمهور النحاة. انظر: الارتشاف ٤/ ٢١٧٩

(٤) مغني اللبيب ص٤٧٣

(٥) العلل في النحو ص ٢٨٠

(٦) الإنصاف ص٤٨ وثمة وجهان آخران ذكرهما ابن الأنباري.

وإذا عرفنا ذلك، وعرفنا أن رتبة المعمول تكون بعد العامل، حكمنا بأنَّه لا يصحُّ أن تأتي بعده أبداً؛ لأنَّ لها حقَّ الصدارةِ، فرتبتُها في اللفظ محفوظةٌ لا يُتصرفُ فيها بتقديم أو تأخيرٍ، لكنَّها في النيّةِ غيرُ محفوظةٍ، إذ مكانُها بعد العامل، فهي إذاً محفوظةٌ لفظاً غيرُ محفوظة نيةً. وبناءً على هذا فإن جملة فعل الشرط بعدها ليست مجرورةً بالإضافةِ كما ذهب بعضُهم[(١)]، بل وقعت في ابتداء الكلام نيةً لا لفظاً على حدِّ: زيداً أكرمتُ، واليومَ سافرتُ، فهي إذاً مستأنفة لِمَا يأتي:

١. أن هذه الألفاظ لا تضاف إلى ما بعدها البتة، ولم ترد عن العرب إضافتها إلا في حالة خلع الأدلة الذي لا يمتُّ لما نحن فيه بصلة[(٢)].
٢. أنَّ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً، والجملة الواقعة مضافا إليه فرعٌ عنه، وإذا كانت هذه الألفاظ لا تضاف إلى المفرد البتة وهو الأصل، كانت إضافتها إلى الجملة -وهو فرع- أولى بالمنع.
٣. أنَّ إضافة هذه الألفاظ إلى ما بعدها يناقض أصلاً قائلاً: إنَّ المضاف إليه لا يعملُ فيما قبل المضاف بَلْهَ المضافِ نفسِه، وإذا كان المضاف إليه كذلك فمن باب أولى ألا يعملَ في المضاف.
٤. أن هذه الألفاظ-كما سبق- معمولةٌ لفعل الشرط[(٣)]، فهي إذاً معمولٌ له مقدَّمٌ وجوباً؛ لأن لها حق الصدارة، وهي- وإن تقدمت لفظاً- متأخرةٌ رتبةً، إذ إن الأصل في تركيب الجملة أن يأتي العامل ثم المعمول، ولا يمكن أن تكون هذه الألفاظ مضافة لِمَا هو عامل فيها، يقول الرضي: «فأداة الشرط متقدمةٌ على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرةٌ عنه تأخر الفضلات عن العُمَد»[(٤)].

---

(١) انظر مثلا: إعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور قباوة ص٢٠٢ و٢٢٠، وأغلب من كتب في الجمل بعده معتلٌّ بالنقل عنه تصريحا أو تطبيقا. انظر مثلا: دراسات نحوية للدكتورة منى الياس ص ١٢١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل للدكتور شوقي المعري ص١١٤. وقد تسرب هذا الخطأ إلى كتاب القواعد للصف الثالث الثانوي ص ٨١

(٢)خلع الأدلة هو تجريد أعلام المعاني في العربية من المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها ، أو تجريدها من بعض معانيها، وإرادة معان أخر لها . انظر الخصائص ٢/ ١٧٩ وما بعدها.

(٣)انظر: المقتضب ٢/ ٦٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٩-٨٧١، ومغني اللبيب ص١٣٠ وقد أفاض ابن الحاجب بالأدلة.

(٤)شرح الكافية ١/ ٦٧

٥. أنَّ هذه الألفاظ تجزم فعل الشرط عند بعض النحاة، فكيف تجرُّه بالإضافة؟ أيجتمع عملان مختلفان تماما في عامل واحد؟ ذلك مما لا يقرُّه عقل أو يقبله منطق؛ إذ لا يمكن أن يجتمع الجزم والجرُّ معاً في عامل واحد في تركيب واحد.

٦. أنَّ المضاف إليه وظيفته التعريف أو التخصيص... وذلك بعد مبهم لا يؤدي معنى إلا به، وهذه الألفاظ - وإن كانت مبهمة- ليست كذلك، إذ إنَّها دالة على زمان بنفسها دونما حاجةٍ إلى مضافٍ إليه بعدها يكسبها ذلك، ألا ترى أنَّها تقع خبرا في نحو قولك: متى السفرُ[1]؟

٧. لو سلَّمْنا بقولهم: إنَّ هذه الألفاظَ مضافةٌ إلى ما بعدها، لأبطلَ قولَهم وتسليمَنا به ورودُ (ما) الزائدة الكافَّةِ عن الإضافة بعدها أحياناً[2] نحو قول متمم بن نويرة[3]:

وأَنِّي متى مـا أَدعُ باسْمِكَ لا تُجِبْ وكُنْتَ جدِيـراً أَنْ تُجِيبَ وَتُسْمِعَـا

فـ(ما) هذه زائدةٌ كافَّـةٌ عن الإضافة؛ أيْ: مانعةٌ ما قبلها مِن الإضافة إلى ما بعدها، وذهب بعض العلماء إلى أن (ما) هذه عوضٌ عن الإضافة؛ لأنها قد قُصِدَ بها الجزمُ قطعاً لها عن الإضافة[4]، و(ما) هذه شرطٌ لشرطيةِ (حيثُ)[5].

٨. أنَّ الأسماء المضافة في الأصل إذا ما وردت اسماً لشرط جازم كُفَّت عن الإضافة، وذلك مثل (حيثُ) التي هي واجبة الإضافة إلى الجملة في غير الشرط، وكذلك (إذا) إذا جزمت في الضرورة. يقول ابن هشام: «... لأنَّ (إذا) عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله:

---

(١)متى: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بخبر مقدم محذوف، وذهب أبو بكر ابن السراج فيما نسب إليه إلى أنَّها هي الخبر، وفي كتاب الأصول خلاف ذلك. انظر: الأصول ١/ ٦٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١١

(٢) مغني اللبيب ص٤١٠

(٣) المفضليات ص٢٦٧

(٤)الجنى الداني ص٣٣٣-٣٣٤ و٣٣٦

(٥)انظر: المقتضب ٢/ ٤٧-٤٨و ٥٤ و ٣/ ٢٩

استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ»[1]

وإذا كانت (حيث وإذا) ممتنعتي الإضافةِ إلى ما بعدَهما شرطيتين، كانت هذه الألفاظُ – وهي لا تضاف البتة – أولى بالمنع من الإضافة إلى ما بعدها.

٩. أنَّه لا يجتمع البناء والإضافة كما لا يجتمع التنوين والإضافة[2]، واستُثني من ذلك بعض المبنيات مثل (إذا، إذ، لـمـَّا، لدن)؛ لأنَّها متوغلة في البناء والإضافة، وهذه الألفاظ مبنية، والبناء يتنافى مع الإضافة كما سبق؛ لذلك أكسبَ المضافُ إليه المبنيُّ البناءَ للمضافِ المعربِ نحو قول النابغة الذبياني[3]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا فقلتُ: ألـمـَّا تصحُ والشَّيبُ وازعُ

أنَّه يُشترطُ في الجملةِ الفعليةِ الواقعةِ مضافاً إليه أن يكون فعلُها ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فحسب، وفعلُ الشرطِ هنا دالٌّ على الاستقبالِ، والماضي والمستقبل مُتنافيانِ، وما ورد منها دالّاً على المستقبل فهو من باب إنزال المستقبل المتيقن من تحقُّقِه منزلةَ الماضي المتحقق تأكيداً على تحقُّقِه، وأنَّه واقعٌ لا محالةَ نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾[الكهف ١٨/ ٤٧]، قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعاً﴾[المعارج ٧٠/ ٤٣]. فتسييرُ الجبالِ وخروجُ الناس من قبورهم لـمَّا يقعا، ولكن لـمَّا كانا لا يُشكُّ بوقوعهما أنزلهما منزلة الماضي الواقع، ومثلهما قول سواد بن قارب[4]:

وكن لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيـلاً عن سـوادِ بنِ قاربِ

١٠. أنَّ الإضافة خاصَّةٌ بظروف الزمان، و(حيث) من ظروف المكان، وتخرجُ بهذا (أنـَّى) و(أينما)؛ لأنَّهما للمكان. قال الدسوقيُّ: «ولا يُضاف مِن أسماء المكان للجُملِ إلَّا (حيث)، فإضافتُها خلافُ الأصل، فلو لزم جريانُ الحكمِ الذي في أسماء الزمان في أسماء المكان لكانت كلُّها مضافةً للجمل»[5].

---

(١) مغني اللبيب ص١٣١

(٢)العلل في النحو ص ١٩٧ و٢٧٠ . ونظير ذلك المنادى، ألا تراه يبنى عندما لا يضاف ويعرب إذا أضيف.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٠

(٤)شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والارتشاف ٤/ ١٨٢٨

(٥)فتح القريب المجيب ٤/ ١٩ الشاهد (٧٧٥).

١١. أقوال العلماء، وسأكتفي بأربعةٍ منهم، يمثِّلون مختلف العصور. قال المبرِّد: «ولا يكون الجزاءُ في (إذ) ولا في (حيثُ) بغير (ما)؛ لأنَّهما ظرفانِ يُضافان إلى الأفعال، وإذا زِدتَ على كلِّ واحدٍ مِنهما (ما) منعتا الإضافة، فعمِلَتا»[١]. وقال ابن بابشاذ: «...وليست (أين) و(أنَّى) و(متى) بمضافاتٍ، بل هي مفردات؛ فلذلك جُوزِيَ بها بـ(ما) وبغيرها»[٢]. وقال أبو حيانَ: «ولا يُضاف ما عَمِلَ فيه عاملٌ ظاهرٌ كـ(متى)»[٣]. وقال أيضا: «... وفي موضع جرٍّ فباتِّفاقٍ أن يكونَ مضافاً إليها أسماءُ الزَّمانِ غيرُ الشرطية التي لا تجزِمُ»[٤]؛ أيْ: إنَّ أدوات الشرطِ الزمانية التي تجزمُ لا تُضافُ، وما عداها من أسماء الزمان يُضاف، شرطيةً كانت أم غيرَ شرطية. وقال الدكتور محمد خير الحلواني: «ويجب أن ننتبه إلى أن بعض أسماء الزمان تقع شرطاً مثلَ (إذا)، وبعضها الآخر يقعُ شرطاً واستفهاماً مثل: (متى وأيّان)، وما كان شرطاً أو استفهاماً من الظروف لا يُضاف إلى الجمل»[٥].

ثانياً: **رتبة أسماء الشرط غير الجازمة:**

- لـمَّا: وهي كما سبق ظرف زمان يعمل فيه جوابه نحو: لـمَّا درس خالدٌ نجح.
- إذا: اختلف في العامل فيها، فذهب الأكثرون وجمهور النحاة[٦] إلى أنه الفعل الثاني، وذهب المحققون إلى أنه الفعل الأول، فهي كـ(متى)، ولكلٍّ حججُه. و(إذا) المتضمنة معنى الشرط على رأي الفريقين معمول مقدمٌ في اللفظ، ورتبته التأخير بعد العامل فيه، لكنها لـمَّا كانت متضمنة معنى الشرط ظلت محتفظة بتقدمها على عاملها، فرتبتها معه محفوظة لفظا، غير

(١)المقتضب ٢/ ٤٧-٤٨، ٥٤ و ٣/ ٢٩

(٢)شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٧

(٣) الارتشاف ٤/ ١٨٢٧ (رجب عثمان) و ٢/ ٥٢١ (نماس). وقد ورد في مطبوعتي الارتشاف: «ولا يضاف فأعمل فيه عامل ظاهر كـ(متى)». وهو تحريف من المحققين، والصواب ما أثبتُّ.

(٤)الارتشاف ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦ (نماس).

(٥)المختار من أبواب النحو ص٩٣

(٦) الارتشاف ٣/ ١٤١١

محفوظة نيةً، ويترجَّح عندي أنَّ العامل فيها هو الفعلُ الثاني لأسبابٍ، منها[1]:

١. أن (إذا) ظرفية ملازمة للإضافة، بخلاف (متى) فإنها لا تضاف البتة، إلا في خلع الأدلة كما سبق بيانه.
٢. أن (إذا) تجيء للوقت المعلوم كما يقول سيبويه بخلاف (متى)، فإنها تجيء للمبهم وللعموم.
٣. أن (متى) مفيدة بنفسها، بخلاف (إذا)، فإنها لا تفيد من دون إضافة تكشف إبهامها[2]؛ لذلك صحَّ أن نقول: متى السفرُ، ولم يصح: إذا السفرُ.
٤. أن (متى) مشتركة بين الشرط والاستفهام، وما كان كذلك تمتنع إضافته، بخلاف (إذا)، فإنها لا تكون إلا ظرفيةً. يقول الدكتور محمد خير الحلواني: «ويجب أن ننتبه إلى أن بعض أسماء الزمان تقع شرطاً مثل (إذا)، وبعضها الآخر يقع شرطاً واستفهاماً، مثل (متى وأيّان)، وما كان شرطاً أو استفهاماً من الظروف لا يُضاف إلى الجمل»[3].

ويترتب إعراب جملة الفعل الأول - على رأي من يرى أنه العامل فيها- مثل ما ترتب في (متى) وأخواتها، وأما على رأي جمهور النحاة فيترتب إعرابٌ لجوابها ولجواب (لـمَّا) مخالفٌ لِمَا هو معروفٌ مِن كونِه جواباً للشَّرطِ[4]؛ لِيُصبحَ إعرابُها **مستأنفة** للآتي:

١. أن (إذا) معمولٌ للفعل نجحت في قولنا: إذا درست نجحت، وهذا المعمولُ -وإن احتفظ برتبة التقدم لفظاً لتشرُّبه معنى الشرط الذي له الصدارة- متأخرٌ في النية، فهو على حدّ قولنا: زيداً ضربت، وتقديم المعمول على عامله مع بقائه معمولاً له، لا يغيّر في إعراب الجملة، يقولُ أبو عليّ الفارسيُّ في قول محمَّد بن السّري:

مِنَ النَّفرِ اللَّائـي الذيـنَ إذا هـمُ ... يُهابُ اللِّئامُ حلقةَ البابِ قعقعوا

---

(١) انظر ما سبق أن بيناه في معاني (إذا) وغيرها ص١٠٤-١٠٥

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٠٨

(٣)المختار من أبواب النحو ص٩٣

(٤) انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ٩٦ وما بعدها.

: «فـ(قعقعوا) – وإن كان مؤخَّراً في اللَّفظ– مقدَّمٌ في التقديرِ»[1]. إضافة إلى أن العامل فيها كثيرا ما تقدم عليها، وهذا التقدُّم يدلُّ على الأصل فيها وعلى عدم عراقتها في باب الشرط[2]، من ذلك قول العرجي:

ويـــرى اللئيـــمُ غنيمةً في مالِه   سبَّ الكريمِ إذا الكريمُ أجابَه[3]

فإن قيل: فلِمَ كثر تقديم هذه الأدوات على عاملها كثرة تفوق تقدم عاملها عليها ؟

قلتُ: الجوابُ على ذلك من وجوهٍ:

أحدُها: أنه جاءَ مِنَ الشَّواهد القرآنية والشعرية الصحيحة الكثير الذي تأخَّرت فيه هذه الأدواتُ على عاملِها، بل هي أكثرُ من أن تحصى[4].

وثانيها: أنَّ العربَ تقدِّمُ ما تهتمُّ به، وهذه الأدواتُ كثر تقديمُها على عاملها؛ للاهتمام بها أكثر من الاهتمام بعاملها، فكلُّ تركيبٍ من هذه التراكيبِ تقدَّمَت فيه (إذا) إنَّما هو للاهتمام بالزَّمنِ الذي وقعَت فيه هذه الأفعالُ لا بالأفعال التي وقعت في هذه الأزمان.

وثالثها: أن سببَ هذا التَّقدُّم أن ما بعد هذه الأدوات سببٌ في حصول العامل فيها، ومن البدهي أن يسبق السببُ المسببَ، لا أن يقع المسبَّبُ أولا ثُمَّ سببُه، وحالُ السبب والمسبب كحال المعاني التي تترتَّبُ في الفكرِ، وتكون سببا للألفاظ في الذكر، فإن قيل: إن النجاح في هذه الجمل هو سبب الدراسة؛ لأنه هو الذي دفع نحوها، والسبب يسبق المسبب، قلتُ: ليس الأمر كذلك، فالنجاح ليس سابقا الدراسةَ، ولا يمكن أن يكون كذلك، بل الرغبة فيه هي التي وجدت قبل الدراسة، ودفعت نحوها، لا النجاح نفسه، ويمكن توضيحها بالمعادلة الآتية:

الرغبة في النجاح ←—— الدراسة ←—— النجاح

ورابعها: أن الشرط له الصدارة، وهذه الأدوات متضمنة معنى الشرط، فاكتسبت من الشرط شبه الصدارة لا الصدارة، فكثر تقديمها لذلك.

---

(١) كتاب الشعر ص ٤٠٦ - ٤٠٧

(٢) شرح الكافية ٤/ ٩٦

(٣) ديوان العرجي ص٢٤

(٤) انظر: نظرية النحو القرآني، فقد جمع مؤلفه أحمد مكي الأنصاري شواهد كثيرة.

٢. أن إنعام النظر في تعريف الجملة الابتدائية يجعلنا نجزم باستئنافية هذه الجملة، وإليك تعريفها[٥]. هي التي تقع في ابتداء الكلام نية ولفظاً نحو: جاء زيدٌ راكضاً، أو نية لا لفظا نحو: راكضاً جاء زيدٌ. ومعنى (نية ولفظاً) عدم تقدُّم المعمول على عامله، ومعنى (نية لا لفظاً) تقدم المعمول على عامله دون أن يؤثر في إعراب الجملة كما هو واضح في المثال الثاني، و(إذا) في هذا التركيب (إذا درست نجحت) لا تخرج عن هذه القاعدة، فالعامل في(إذا) وقع في ابتداء الكلام نية لا لفظاً، وهذا متممٌ للسابق.

٣. أن العاملَ في (إذا) -كما سبق- هو الفعلُ الثاني، فهي معمولة له، والمعمول ينتظم في العامل؛ أيْ: يكونُ جزءاً منه أو كالجزء، وإعرابُ هذه الجملة - أعني نجحت من التركيب السالف- جوابا للشرط يجعل العاملَ تابعا في الإعراب لجزء منه، وذلك باطلٌ عقلاً، فـ(إذا) تتبع الفعل الذي يعمل فيها، وتنتظم فيه. ولتقريب ذلك سأوضحه بمثال حسيٍّ، الجملة كلٌّ متكاملٌ كجسد الإنسان، فيه مركزٌ يحرِّكُ هذه الأعضاءَ التي تتبع له، و(إذا ولـمَّا وكلَّما) والمعمولات كلها في الجملة بمنزلة الأعضاء في الجسد كاليد مثلا، فهل تتبع اليدُ للجسدِ أم يتبع الجسدُ لها. إنَّ اليد ستكون تابعة للجسد الذي يحركها كيفما شاء، ويؤثر فيها، لا العكس.

فإن قيل: قد يقع الشيء عاملا ومعمولا في الوقت نفسه، فلا يكون ما ذهبتم إليه دليلاً على بطلان ما هو شائعٌ فيها، كأسماء المشتقات والمصدر وأدوات الشرط الجازمة التي تفيد الظرفية.

قلتُ: نعم ما ذُكر من وقوع المشتقاتِ والمصادرِ عاملةً ومعمولةً صحيحٌ، لكنَّ الفرق بينها وبين (إذا) وأخواتها أنَّ المشتقات والمصادر تكون معمولةً لعاملٍ، وعاملةً في معمولٍ غير العامل الذي عَمِلَ فيها، فهي معمولةٌ لشيءٍ، عاملةٌ في شيءٍ آخرَ غيرِه، فقولُك: جاء الرجلُ المجتهدُ غلامُه، يكون فيه (المجتهدُ) عاملا ومعمولا في الوقت نفسه، معمولٌ للفعل (جاء)، وعامل في الاسم (غلامه)، بخلاف (إذا)، فبان بذلك الفرقُ بينهما. أمَّا أدوات الشرط الظرفية الجازمة فقد سبق القول فيها آنفاً.

(٥)انظر: المفصل في إعراب الجمل ص٢٣

٤. أن الأصل فيها الظرفيةُ، ومعنى الشرط عارضٌ لها، وليس أصيلا فيها، ثم إن هذا المعنى العارض لم يمكّنها من أخذ حكمه؛ لأنها تفتقد لثلاثة من أصوله هي: الإبهام، والعمل، وعدم التحقق، وما الشرط الذي فيها إلّا توقفُ حصول الثاني على الأول في المستقبل، وهذا لا يقتصِرُ على باب الشرط، بل في كثير من التراكيب غير الشرطية كالموصول والظرف والجار والمجرور وغير ذلك، نحو قول الشاعر[1]:

بعشـرتِكَ الكـرامَ تُعَدَّ منهـم فـلا تُرَيَـنْ لغيـرهمُ ألـوفـا

ألا ترى أن عدَّك من الكرام مسبَّبٌ عن عشرتهم؟ فهل نحكم لهذا بالشرط أيضاً؟ ومن ذلك قولك: يومَ تأتيني أكرمُك، وحين تأتيني أكرمُك، وعندما تأتيني أكرمُك.... وغيرها كثيرٌ، ففي هذه التراكيب الفعلُ الثاني مسبَّبٌ عن الأول ومتوقفٌ حصولُه عليه في المستقبل، فهل يعطى حكم الشرط؟

٥. أن (إذا) مضافةٌ إلى ما بعدها[2]- والمضافُ إليه بتقدير المصدر[3]- والمضافُ والمضافُ إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وبناءً على ذلك فليس ثمَّةَ فعلٌ للشرط؛ لتكون هذه الجملة (نجحت) جواباً للشرط، فهذا مخالفٌ لشرط الشرطِ في وجودِ فعلٍ للشرط، أفيُمكن أن تكون هناك جملةٌ للشرط دونَ فعلٍ للشرطِ[4]؟

إن التركيب (إذا درست نجحت) يختلف من حيث الصناعةُ عن (إنْ درست نجحت)، ففي الأخير ثمة جملتان الأُولى الشرطُ - وهي استئنافية كما سبق بيانه- والثانيةُ الجوابُ، أمَّا في التركيب الأول فليس ثمة جملة للشرط، فـ(إذا) مضافة إلى ما بعدها، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وبذلك بان الفرقُ بينها.

---

(١)شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٠

(٢)الكتاب ٣/ ٦٠ و٤/ ٢٣٢

(٣)انظر: المقتضب ٣/ ١٧٦، والأصول ٢/ ١١، والإيضاح في علل النحو ص١١٣ و١١٦، والعلل في النحو ص٢٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩١ ، والبحر ١/ ٧٨

(٤)ولا ينتقض هذا بلولا ولوما فالحديثُ عنهما قسم منه مضى، وقسم آخر آتٍ إن شاء الله.

٦. أن (إذا) – بإجماع النحاة فيما رجعتُ إليه – ظرفُ زمانٍ متضمنٌ معنى الشرط، فكيف تكون هذه الجملة جواباً لأداةٍ لا مكانَ لها فيما وُضعت فيه؛ أيْ: في الشرط؟ كيف تكون الجملة جوابا للشرط، وليس ثمة أداةٌ للشرط؟ نعم هي متضمنةٌ معنى الشرط، وههنا أربعةُ أسئلة:

- ما التضمين؟
- وما الذي يكتسبه المتضمن بالتضمين؟
- وهل هذا التضمنُ كافٍ لأن تُعطى (إذا) حكم الشرط؟
- إذا كانت (إذا ولـمّا) متضمنة معنى الشرط فأُعطيت حكمه، فلِمَ اختصت بأخذ هذا الحكم دون غيرها ممّا يتضمنُ معنى الشرط – وهو كثير على ما سترى – ولم يأخذ حكمه ؟

يقول ابن هشام: «قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه، ويسمَّى ذلك تضميناً»[١]، هذه هي قاعدة التضمين، وأمثلتها كثيرة، من ذلك (ما) الحجازية لـمَّا تضمَّنت معنى (ليس) أخذت حكمها، وكذلك الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ) وأخواتها، لـمَّا شابهت الفعل أخذت حكمَه، وأدوات الشرط الجازمة لـمَّا تضمنت معنى (إنْ) الشرطية أمِّ الباب أخذت حكمها، وغيرُ ذلك كثيرٌ ، ولكن ما الذي اكتسبته هذه الأشياء، وأخذته في التضمين والحمل؟ أتحولت عن أصلها، وأُعربت إعرابَ ما تضمنته؟ أم أنها بقيت على حالها؟ أيْ: أأصبحت (ما) فعلاً؛ لتضمُّنِها معنى ليس أم بقيت حرفاً، وأخذت منه العملَ فحسب؟ وهل أصبحت (إنَّ) وأخواتها أفعالاً؛ لمشابهتها الفعلَ أم أنَّها أخذت منه العملَ فحسب؟ وهل أصبحت (متى وأيَّان وحيثما وأينما وأنَّى) أحرفاً لتضمُّنها معنى حرف الشرط (إنْ) أم أخذت منها العملَ فحسب؟

لقد أخذت هذه الأشياء بالتضمين والحملِ العملَ ممَّا تضمَّنته وحُملت عليه، وبقيت على أصلها، وبهذا يتبين لنا أن القاعدة التي ذكرها ابن هشام – وكلُّ قاعدةٍ كذلك – لا تُؤخذُ على إطلاقها، فليس في العربية شيءٌ مطلقٌ، فكثيرٌ ممَّا يتضمَّنُ معنى لفظٍ آخر لا يُعطى حكمه، وذلك راجعٌ إلى قوة الشبه وضعفه. يقول ابن يعيش: «وليس كلُّ شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر، ولكنَّ الشبه إذا قويَ

---

(١)مغني اللبيب ص٨٩٧

أوجبَ الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلَّما كان الشبهُ أخصَّ كان أقوى، وكلما كان أعمَّ كان أضعفَ»[1]. ويقول ابن هشام: «وليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو بمعناه»[2]، ويقول المرادي: «وإنما لم يجزم بها لمخالفتها (إن) الشرطية...»[3]، ويقول سيبويه: «وسألته -أيْ: الخليلَ- عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلتَ: أتذكر إذ تقول. فـ(إذا) فيما تستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسرُ، كان حسنا، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ البسر، كان قبيحا، فـ(إن) أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، و(إذا) توصل بالفعل»[4].

إذاً لضعفِ الشبه بين هذه الأدوات والشرط لم تأخذ حكم الشرط، ولو كان شبهُها به قوياً لأخذت حكمه، فبطلت بذلك شرطيتُها، ومن ثَمَّ امتنعَ أن يكون لها جوابٌ مِن حيثُ الصِّناعةُ النحويةُ.

وأمّا ما يتضمن معنى الشرط ولم يأخذ حكمه فكثيرٌ، من ذلك لفظُ (كلّ) والاسم الموصول، ولقوة الشبه بينه وبين الشرط كثيرا ما يلتبس باسم الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[النحل ١٦/ ٥٣]، والفاءُ تلزم في جواب الموصول في كلِّ ما وجب أن تقترن به في جواب الشرط؛ لذلك عدَّها سيبويه رابطةً لتضمُّن الموصول معنى الشرط. يقول: «الذي يأتيني فله درهمٌ، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبرِ الجزاء...ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة ٢/ ٢٧٤]»[5]. بل إنَّ الموصول وردَ جازماً لتضمُّنه معنى الشرط في قول الشاعر[6]:

خـالي لأنت ومن جريرٌ خالُهُ ينلِ العـلاء ويكرمِ الأخـوالا

---

(١)شرح المفصل ١/ ٥٨

(٢)مغني اللبيب ص٨٨٩

(٣)الجنى الداني ص ٣٦٧

(٤)الكتاب ٣/ ٦٠

(٥)الكتاب ١/ ١٣٩ - ١٤٠ و٣/ ١٠٢-١٠٣

(٦)شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٧

وقول الآخر[١]:

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما تُصبْه على رغمٍ عواقبُ ما صنع

ومن ذلك لفظ (كل) يقول سيبويه: «ومن ذلك قوله: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ، وكل رجلٍ جاء فله درهمان؛ لأنَّ معنى الحديثِ الجزاءُ»[٢]، ومن ذلك (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحمته﴾[الكهف ١٨/ ١٦]، وقول الشاعر[٣]:

فيا ربِّ إذ صيَّرت ليلى هي المنى فزني بعينيها كما زنتها ليا

وظروف الزمان عموما نحو قولك: حينَ تدرسُ تنجحُ، وعندما تدرسُ تنجحُ، ويوم تدرسُ تنجحُ، وكذلك الجارُّ والمجرورُ نحو قول الشاعر[٤]:

بعشرتِكَ الكرامَ تُعَدَّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ ألوفا

أليس المعنى: إن تُعاشرِ الكِرامَ تعدّ منهم، وغيرُ ذلك مما يتضمن معنى الشرط كثيرٌ. فكلُّ هذه التراكيب فيها معنى الشرط، فلِمَ لم تُعطَ حكمه كـ(إذا) مادام شبهُها جميعها لم يقوَ لدرجةٍ تمكِّنُها مِن أخْذِ حكم الشرط؟

فإن قيل: (إذا) ظرفُ زمانٍ، و(متى وأيَّان) كذلك فلِمَ أعطيت (متى وأيَّان) حكم الشرط وعمله دون (إذا)؟

قلتُ: جواب ذلك ما قاله ابن يعيش: «فإن قيل: ولِمَ جوزي بـ(متى)، ولم يجازَ بـ(إذا)؟ وما الفصل بينهما؟ قيل: قد تقدَّمَ أنَّ (إذا) للزمان المعيَّنِ وهو الآتي، و(متى) لزمان مبهم؛ فلذلك جوزي بـ(متى)، ولم يُجازَ بـ(إذا)»[٥]. وقال الرضي: «وإنما وجبَ إبهامُ كلماتِ الشرطِ؛ لأنَّها كلها تجزمُ لتضمُّنِها معنى (إن) التي هي للإبهام، فلا تُستعملُ في الأمر المتيَّقنِ منه المقطوعِ به»[٦].

---

(١)البحر ١/ ١٢٦

(٢)الكتاب ١/ ١٣٩-١٤٠ و٣/ ١٠٣

(٣)اللسان (زين).

(٤)شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٠

(٥)شرح المفصل ٤/ ١٠٦

(٦) شرح الكافية ٤/ ٩٠

٧. أن الأصل في الشرط أن يكون لمستقبلٍ مبهم لا يُرجى تحققُه، بخلاف (إذا)، فإنَّها للوقت المعلوم، ولِمَا رُجِّح أو تُيُقِّن وجودُه؛ ولذلك لـمَّا كان انشقاقُ السماء واقعاً لا محالة استُخدمت (إذا) في الحديث عن قيام الساعة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[الانشقاق ٨٤/ ١]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[الزلزلة ٩٩/ ١]، و﴿إِذَا جَاء نَصْرُ الله وَالْفَتْحُ، ورَأَيتَ النَّاسَ يَدْخُلُوْنَ فِي دِيْنِ الله أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ..﴾ [النصر ١١٠/ ١-٣]، وقد تحقق النصر والفتح، ولو استخدمت (إن) مكان (إذا) في هذه الآيات الكريمة لاختل الكون اختلالا عظيماً، إذ لا يكون باستخدامها يقينٌ بانشقاق السماء وزلـزلة الأرض - أي قيام الساعة - ولا كان نصرُ النبي صلى الله عليه وسلم وفتحُ مكة، يقول ابن يعيش: «ألا ترى إلى قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[التكوير ٨١/ ١]، و﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[الانشقاق ٨٤/ ١]، لو وضع مكان (إذا) (إن) فقيل: إنِ الشمس كورت، وإنِ السماء انشقت، لم يحسُن؛ لأنَّك تجعل ما هو متيقنُ الوجود مشكوكاً فيه»[١]. وكذلك (لـمَّا)، فهي لا تدخل إلا على متحقق الوقوع، فكيف يمكن أن يُشترط على ما ثبت مضيُّه، وشرطُ الشرطِ الاستقبالُ؟

٨. أن سيبويه جزم باستئناف جواب الشرط الجازم[٢] في نحو قولهم: إن قام زيدٌ أقومُ، وقول زهير[٣]:

وإن أتـاه خليـلٌ يـومَ مسـغبةٍ   يقولُ لا غـائبٌ مـالي ولا حرمُ

لعدم العمل في الجواب، وإذا كان هذا في الشرط الجازم لعدم عمله فهو أولى فيما لا يعمل مطلقاً، ولا ينتقض هذا بعمل (إذا) في قول الشاعر[٤]:

استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى   وإذا تصبْك خصاصةٌ فتحمَّلِ

لأنه ضرورة لا يلتفت إليها[٥]، ولا يعوَّلُ عليها؛ لأنها تبيحُ ما لا يُباحُ.

---

(١)شرح المفصل ٤/ ١٠٦

(٢)الكتاب ٣/ ٦٦- ٦٨، ومغني اللبيب ص٥٠٥

(٣)ديوانه ص١٥٣، والكتاب ٣/ ٦٦

(٤) مغني اللبيب ص١٢٨

(٥)الكتاب ٣/ ٦١- ٦٢

٩. أنَّ النّحاة الأوائل عندما صرحوا بجوابها ربما قصدوا جوابَها من حيث المعنى لا من حيث الإعراب، يقول ابن هشام في (كلَّما): «... وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى»[(١)]. بل إن ابن الحاجب قد صرَّح بأنَّ (إذا) هذه غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب[(٢)].

١٠. أن ثمة أساليب لا يصح فيها إلَّا تقديمُ العامل في (إذا) نحو: ما لك؟ وما لهم؟ فهذه الأساليب تلزم الحالُ بعدها نحو: مالك مورقاً. واعتبارُ (إذا) شرطيةً فيها يخلُّ بشرط الحال؛ ولذلك لا بدَّ من تقدير العامل في (إذا) مقدماً عليها -وإن تأخَّر لفظاً- لوقوعه حالاً، ولمنع الإخلال بشرط الحال، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ الله اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ [التوبة ٩/ ٣٨]، فجملة (اثَّـاقلتم) هي الواقعة حالا لا جملة الشرط، والتقدير: ما لكم اثَّـاقلتم حين قيل لكم: انفروا ...؟ ومثل ذلك يقال فـي قوله تعـالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾[الكهف ١٨/ ١٧]، فـ(إذا) ظرف زمان متضمنٌ معنى الشرط متعلقٌ بـ (تزاور) مقدَّمٌ لفظا، مؤخَّرٌ رتبة، وجملة (تزاور) حالية، والتقدير: وترى الشمس تزاور عن كهفهم ذات اليمين إذا طلعت، وتقرضهم ذات الشمال إذا غربت. ثمَّ إنَّ مقارنةً بسيطةً بين (إذا) و(لـمَّا) و(إنْ) الشرطية أمِّ باب الشرط تُظهر الفرق الواسع بينهما:

---

(١)مغني اللبيب ص٢٦٦

(٢)مغني اللبيب ص١٣٣

إذا ولـمَّا	(إنْ) الشرطية
لِمَا رُجِّح أو تُيُقن وجوده؛ لذلك كثر مجيء الماضي بعدها؛ لدلالته على الوقوع والحصول قطعاً، وأمَّا (لـمَّا) فإنها لا تدخل إلا على المتحقق؛ لذلك جعلها سيبويه للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.	لِمَا يشك بوقوعه في المستقبل؛ ولذلك كثر مجيء المضارع بعدها حتى عدَّ أصلا، وذلك لاحتمال الشك في وقوعه.
لا تعمل مطلقا إلا في الضرورة ، والضرورة لا يلتفت إليها، ولا يعول عليها ؛ لأنها تبيح ما لا يباح.	تعمل، وهو الأصل؛ لأنها حرف مختصٌّ.
أسماء مضافة إلى ما بعدها، ومن ثَمَّ فليس ثمة فعل للشرط؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة.	حرف لا يضاف، وبعده جملتان، الأولى جملة الشرط- وهي استئنافية - والثانية جواب للشرط.
أسماء، والأصل فيها أن تكون معمولة.	حرف لا يتأثر بالعوامل، ويؤثر في غيره.
(لـمَّا) لا تدخل إلا على الماضي	يشترط فيها الاستقبال
الزمان المعين	الزمان المبهم

وهذا الفرقُ الواضحُ بينَهما يُؤيد ما ذهبْنا إليه.

المطلب الثاني: تقدم المعمولات الأخرى:

أولاً: تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً: ويكون ذلك في ستة مواضع[1]:

١. أن يكون مستحقاً للصدارة كأسماء الاستفهام و(كم) نحو قوله تعالى: ﴿مَا الحَاقَّةُ﴾ [الحاقة ٦٩/ ٢]، كم مالك؟ وقد سبق أن بينا ما يفيده الاستفهام.

٢. أن يكون الخبرُ شبهَ جملةٍ، والمبتدأُ نكرةً محضةً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[ق ٥٠/ ٣٥]، وقولك: على زيدٍ دينٌ، وذلك تجنبا للّبس بين الخبر والصفة، فالظرف والمجرور ينبهان على أن المسند خبر لا صفة، ويخصصان الخبر بالمبتدأ[2]، قال ابن القيم: «فإن قلتَ: فمِن أين امتنع تقديم هذا المبتدأ في اللفظ فلا تقول: امرأةٌ في الدار، ودينٌ على زيدٍ. قلتُ: لأنَّ النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق الوهم إلى أن الجار والمجرور وصف لها، لا خبر عنها، إذ ليس مِن عادتِها الإخبارُ عنها إلَّا بعدَ الوصف لها، فيبقى الذِّهنُ متطلِّعاً إلى وُرودِ الخبرِ عليهِ، وقد سبق إلى سمعِه، ولكن لم يتيقن أنه الخبر، بل يجوز أن يكون وصفاً، فلا تحصل به الفائدة، بل يبقى في ألِمِ الانتظارِ للخبرِ والترقُّبِ له، فإذا قدَّمتَ الجارَّ والمجرورَ عليها استحال أن يكون وصفا لها؛ لأنه لا يتقدم موصوفه، فذهب وهمه إلى أن الاسم المجرور المقدم هو الخبر، والحديث عن النكرة وهو محط الفائدة»[3]. وفي هذا القول أيضاً نلحظ أنَّ ابن القيم يرى الفائدة في المبتدأ لا في الخبر، ويؤكد ذلك بقوله: «إذا قلتَ: على زيدٍ دينٌ، فإنك تجدُ هذا الكلام في قوَّةِ قولِكَ: زيدٌ مِدْيانٌ أو مَدينٌ، فمحطُّ الفائدة هو الدَّينُ، وهو المستفاد مِن الإخبار، فلا تنحبس في قيود الأوضاع، وتقول (على زيدٍ) جارٌّ ومجرورٌ، فكيف يكون مبتدأً، فأنت تراه هو المخبرَ عنه في الحقيقة، وليس المقصودُ الإخبارَ عنِ الدَّينِ، بل عن زيدٍ بأنَّه مِديانٌ... فهذا القدرُ هو الذي حسَّنَ الإخبار عنِ النكرةِ هاهنا، فإنها ليست خبرا في الحقيقة، وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢١٢ وما بعدها.

(٢) قال القزويني في الإيضاح في علوم البلاغة ص٨٧: «وأمَّا تقديمه فإمَّا لتخصيصه بالمسند إليه كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون ١٠٩/ ٦]».

(٣) بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٧

المتقدمة، فهذا حقيقة الكلام»[١]. لكن النحاة وأصحاب المعاني يرون أن الخبر هو محط الفائدة، وأن الفائدة هنا تكمن في معرفة مَن عليه الدين لا معرفة الدين نفسه، إذ الكلام يكون موجها لمن يجهل الخبر ويعرف المبتدأ، لا لغيره.[٢]

٣. أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى الخبر نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد ٤٧/ ٢٤]، فلو قدم المبتدأ هنا لعاد الضمير إلى متأخر في اللفظ والرتبة، وذلك ممتنع في غير المواضع التي سبق أن بيناها، والتي يتحقق فيها غرض الإيضاح بعد الإبهام، إضافة إلى أن الخبر هنا هو موضع العناية والاهتمام، ولشدة الاهتمام به منع من التأخير، فليس المهم معرفة الأقفال بل معرفة ما يقفل، وكذا قولهم: في ساحة الحرب أبطالها، فالمهم هنا المكان الذي يتواجد فيه الأبطال، وفيه أيضاً تشويق إلى معرفة المبتدأ.

٤. أن يكون الخبر محصورا في المبتدأ بـ(إلا) نحو قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ﴾ [المائدة ٥/ ٩٩] إذا كان المخاطب شاكا بما يلقى عليه أو منكرا له. يقول عبد القاهر: «وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا، وإن هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ ويشكُّ فيه»[٣]، أو محصوراً بـ(إنما) نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْـمُبِينُ﴾[التغابن ٦٤/ ١٢] إذا كان المخاطب عالماً بما يلقى عليه. يقول عبد القاهر: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لِمَا يُنزَّل هذه المنزلة»[٤].

٥. في أسلوب المدح والذم إن أعرب المخصوص مبتدأ[٥].

٦. في لغة (أكلوني البراغيثُ) إن أعرب الاسم الظاهر مبتدأ[٦].

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٧

(٢) نهاية الإيجاز ص ٢٩٩ و ٣١٣

(٣) دلائل الإعجاز ص٣٣٢

(٤) دلائل الإعجاز ص ٣٣٠ و٣٥١

(٥) انظر النعت المقطوع في الفصل الرابع.

(٦)وقد رد هذا الرأي أستاذنا العلامة الدكتور محمد أحمد الدالي في بحث أفرده لهذه اللغة. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦/ج٣/ ص٤١٠

وفي هذين الأخيرين أجاز بعضهم أن يعرب المتأخِّرُ مبتدأً، لإظهار المدحِ أو الذَّم، ويكون الكلامُ موجهاً لِمَن جهل الأفعال المقدمة على المبتدأ ههنا؛ لكون الخبرِ قد اشتُرِط فيه أن يكون مجهولاً، إضافة إلى أن هذا الإعراب يجعل هذين التركيبين من الإسناد الاسمي لإفادة الثبات والدوام، ومما يساعد على ذلك أن أفعال المدح والذم جامدة، فهي ثابتة، فتتوافق بذلك مع دلالة الأسماء عموماً، ومع دلالة الجملة الاسمية. إضافةً إلى ذلك فإنَّ فيه نوعاً من الإيضاحِ بعدَ الإبهام[1]، فالرجل في قولك (نعم الرجل زيد) معرفةٌ عامَّةٌ غيرُ مخصصة، كما أنه معرفٌ بأل الجنسية، والمخصوص (زيد) أكثر تعريفا، وبالتلو فهو أكثر توضيحاً، وقد سبق أنَّ بيّنا ما فيه من الفخامة والتشويق، وكذلك الحال بالنسبة إلى لغة (أكلوني البراغيثُ).

ثانياً: تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً: وذلك في المواضع الآتية[2]:

١. أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فيؤخر الفاعل كيلا يتصل بالفاعل المتقدم لفظا ورتبة ضمير يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة ٥/ ١١٩]، والعناية الكبيرة بالمفعول دفعت إلى إلحاق ما يمنع تأخيره، والتنبيهُ من خلال المخالفة، والتشويقُ إلى المتأخر. وقد ورد خلاف ذلك في بعض الشواهد الشعرية نحو قول الشاعرِ[3]:

جـزى ربُّـه عنِّـي عديَّ بنَ حـاتم   جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ

وقد عدَّ أبو علي وابن جني تقدم المفعول على الفاعل قسماً قائماً برأسه لكثرته، يقول ابن جني: «...وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطَّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا عليٍّ إلى أن قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا»[4].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥٢

(٢)شرح الكافية ١/ ١٩٦

(٣) الخصائص ١/ ٢٩٤

(٤) الخصائص ١/ ٢٩٥

٢. أن يكون الفاعل محصوراً[1] بـ(إلَّا) نحو ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾[آل عمران ٣/ ٧]، أو (إنَّما) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر ٣٥/ ٢٨]. ومن هذا الباب أن يكون المفعول اسماً ظاهراً، والفاعل ضميرا منفصلاً محصوراً نحو ما ضربَ زيداً إلا أنا[2].

٣. أن يكون المفعول ضميراً والفاعلُ اسماً ظاهراً نحو: أكرمني زيدٌ. وتفيد هذه الصورةُ الإيجازَ في المفعول، والخفة اللفظية فيه، فالضميرُ أخفُّ من الاسم الظاهر لفظاً، والاهتمامَ به، والتنبيهَ من خلال مخالفة الرتبة، والتشويقَ إلى الفاعل، ولو لم يقصد إلى ذلك لجاء الفاعل في موضعه، فكل تأخير فيما أصله التقديم - أزعم - فيه تشويقٌ[3].

٤. أن يظهر الإعرابُ في المفعول، ويخفى في الفاعل، فيقدم ما يظهر فيه الإعراب حرصاً على إفهام المخاطب، نحو أَعجَبَ زيداً ما كرِهَ عمرٌو[4].

ثالثاً: تقديم المفعول به على فعله وجوباً: يتقدَّمُ المفعولُ به على الفعل وجوباً في موضعين[5]:

١. أن يكون من ألفاظ الصدارة نحو ﴿وَمَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْـمُهْتَدِ﴾[الإسراء ١٧/ ٩٧]، وقوله: ﴿وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾[غافر ٤٠/ ٨١]، وقول زهير[6]:

رأيْتُ المَنْايا خَبْطَ عَشْواءَ مَنْ تُصِبْ ... تُمِتْهُ، ومَنْ تُخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَـهـرَمِ

وقد سبق بيان ما في ألفاظ الصدارة من أغراض في التقديم.

---

(١) سبق أن ذكرنا ما تفيده (إنما) و (إلا)، وسيأتي تفصيل معانيهما على نحو موسع في الفصل الخاص بالقصر.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ و٣٣٧-٣٣٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٨

(٣) ثمة محاولة لحصر أغراض تقديم المفعول ضميرا على الفاعل في القرآن. انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٦٤٠-٦٥٢ و٦٩٨-٧٠٢

(٤) نتائج الفكر ص ١٣٤

(٥) أوضح المسالك ٢/ ١٣٣

(٦) ديوانه ص٢٩

٢. أن يكون عامله واقعا في جواب (أمَّا) نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى ٩٣/ ٩]. بغرض إصلاح اللفظ وتحسينه وتوكيده[١]. إضافة إلى أن هذه الصورة تفيد الإيجاز من خلال (أمَّا) التي نابت عن أداة شرط وفعله ومتعلقه، فهي بمعنى: مهما يكن من شيء. نقل ابن هشام عن الزمخشري أنه قال: «فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدتَ توكيد ذلك، وأنَّه لا محالة ذاهبٌ، وأنَّه بصدد الذهاب، وأنَّه منه عزيمة، قلتَ: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ؛ ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهبٌ، وهذا التفسيرُ مدلٌّ بفائدتين: بيانِ كونه توكيداً، وأنَّه في معنى الشرط»[٢].

رابعاً: تقدم المفعول الثاني على الأول وجوباً:

يبدو لي أن شدة العناية والاهتمام بالمفعول الأول دفعت إلى تقديمه على نحوٍ لا يمكنُ معه التأخيرُ حسب الأصل، وكذلك التنبيهُ من خلال مخالفةِ أصلِ التركيبِ، والتَّشويقُ إلى المتأخِّر، إذ في نقلِهِ إلى موضعٍ آخرَ ما يبعثُ في النَّفسِ الحيرةَ والتساؤلَ عن سبب ذلك، والحرص على تحقيق هذه الأغراض جعلهم يستخدمون أساليب لإيجاب تقدمه ولمنع تأخره البتة، منها[٣]:

١. جعْلُ ضمير المفعول الثاني يتصل بالمفعول الأول نحو المثل:[٤] أعطِ القوسَ باريَها؛ لأنه لو تقدم لعاد الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وذلك ممنوع في غير المواضع التي سبق ذكرها.
٢. جعْلُ الفعل محصورا في المفعول الأول نحو ما ظننت ناجحا إلا زيداً، وما كسوت ثوباً إلا زيداً، إنما ظننت ناجحاً زيداً، إنما كسوت ثوباً زيداً. وسيأتي تفصيل ما فيه في موضعه.
٣. جعْلُ المفعول الثاني ضميرا، والأول اسماً ظاهرا نحو قولك: الكتاب أعطيته

(١) مغني اللبيب ص٨٢
(٢) مغني اللبيب ص٨٢
(٣) النحو والصرف ص ١٢٢
(٤) مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٩

زيداً. قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾[الأنعام ٦/ ٨٣] وفي هذه الصورة ما سبق ذكره هنا، وما سبق ذكره في أسلوب الاشتغال.

خامساً: تقدم الظرف وشبهه على عامله وجوباً:

١. إذا دخل على ما له الصدارةُ.
٢. إذا وقع عاملُه في جواب (أمَّا) نحو قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحى٩٣/ ١١].

وقد سبق بيان ما في الموضعين من أغراض.

سادساً: تقدم خبر الفعل الناقص على اسمه وجوباً:

يتقدم خبر الفعل الناقص على اسمه وجوبا في موضعين: [١]:

١. أن يتصل بالاسم ضمير يعود إلى الخبر نحو: كان في ساحةِ الحربِ أبطالُها.
٢. أن يخشى التباسُ الخبر بالصفة نحو كان في القاعةِ طالبٌ، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل ٧٣/ ٢٠].

سابعاً: تقدم خبر الحرف المشبَّهِ على اسمه وجوباً:

يتقدم خبر الحرف المشبه بالفعل على اسمه وجوبا في المواضع الآتية[٢]:

أ. إذا اتصل بالاسم ضمير الخبر نحو: إنَّ في ساحةِ الحربِ أبطالـَها.
ب. إذا دخلت لام الابتداء على اسم الحرف المشبَّهِ وجَبَ تأخيرُهُ؛ كيلا يتوالى مؤكِّدانِ نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾[آل عمران ٣/ ١٣].
ج. إذا خيفَ التباسُ الخبرِ بالصفة نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾[المزمل٧٣/ ١٢].

وقد سبق أن بيَّنا الأغراضَ التي يُؤدّيها هذا التركيبُ، ويُضاف إليها المعنى الذي يؤديه الحرف المشبَّهُ بالفعل من نحو التوكيد والتشبيه والتمني والترجي...، والتوكيدُ الذي تفيده اللام المزحلقة إن دخلت عليه. وتفيد (إنَّ) خاصةً معاني أخر ذكرها الإمام عبد القاهر، أهمها:

---

(١)شرح الكافية ٤/ ٢٠٤

(٢)المقتضب ٤/ ١٠٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٢

١. الربط بما قبلها والائتلاف معه والاتحاد به. قال عبد القاهر: «وذلك أنه هَلْ شيءٌ أبْيَنُ في الفائِدة وأدلُّ على أنْ ليس سواءً دخولُها وأنْ لا تدخل من أنك ترى الجملةَ إذا هيَ دخلتْ ترتبطُ بما قبلها، وتأتلفُ معه، وتَتَّحدُ به، حتى كأنَّ الكلامين قد أُفرغا إفراغاً واحداً، وكأنَّ أحدَهما قد سُبِك في الآخَرِ؟ هذه هي الصورةُ، حتى إذا جئتَ إلى (إنَّ)، فأسقطتَها، رأيتَ الثاني منهما قد نَبا عن الأوَّل، وتجافى معناه عن معناه، ورأيتَه لا يتصلُ به، ولا يكونُ منه بسبيلٍ حتى تجيءَ بالفاء... ثم لا ترى الفاءَ تعيدُ الجملتين إلى ما كانتا عليه مِنَ الألفةِ، ولا تردُّ عليك الذي كنت تجد بـ(إنَّ) من المعنى»[١]. لكن هذا المعنى لا يطَّردُ في كل المواضع، بل في بعضها دون بعضها الآخر، وذلك إذا كان الكلامُ يُصحِّحُ بما قبله ويَحتج له، ويبيّن وجه الفائدة فيه[٢].

٢. تحسين ضمير الشأن وتسويغ دخوله على الشرط. يقول عبد القاهر: «ومن خصائِصِها أنك ترى لضميرِ الأمرِ والشأنِ معها منَ الحُسْنِ واللطفِ ما لا تراه إذا هي لم تدخلْ عليه، بل تراه لا يصلحُ حيثُ صَلَحَ إلاّ بها. فإن قلتَ: أو ليسَ قد جاء ضميرُ الأمر مبتدأً به مُعَرًّى منَ العوامِلِ في قولِهِ تعالى:﴿ قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ﴾[الإخلاص١١٢/ ١]، قيل: وإنْ جاء هاهُنا، فإنه لا يكادُ يوجدُ مع الجملة مِنَ الشرط والجزاء، بل تراهُ لا يجيءُ إلاّ بـ(إنّ)».[٣]

٣. تهيئة النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ في كونه محدثا عنه. يقول عبد القاهر: «ومما تصنَعُه (إنَّ) في الكلام أنَّك تَراها تُهيِّءُ النكرةَ، وتصلِحُها لأن يكون لها حكمُ المبتدأ؛ أعني أن تكونَ مُحدَّثاً عنها بحديثٍ من بعدِها. ومثالُ ذلك قوله:

إنَّ شِــــواءً ونَشْــوَةً　　　وخبَبَ البازلِ الأُمونِ

قد تَرى حسنَها وصحَّة المعنى معها ثم إنّك إن جئتَ بها من غيرِ (إنَّ) فقلتَ: شِواءٌ ونشوةٌ وخببُ البازلِ الأمون ...لم يكن كلاماً. فإنْ كانتِ النكرةُ موصوفةً، وكانتْ لذلك تصلُحُ أن يُبتدأ بها، فإنك تَراها مع (إنَّ) أحسنَ، وترى المعنى حينئذٍ أَولى بالصِّحَّة وأمْكَنَ. أفلا ترى إلى قوله:

---

(١) دلائل الإعجاز ص٣١٦

(٢)دلائل الإعجاز ص٣٢٣

(٣)دلائل الإعجاز ص٣١٧-٣١٨

إنَّ دَهْراً يَلُفُّ شَمْلي بسُعْدى لَزَمــانٌ يَـهُـمُّ بالإِحْســانِ

ليس بخفيٍّ – وإن كانَ يستقيمُ أن تقولَ: دهرٌ يلفُّ شملي بِسُعْدَى دهرٌ صالحٌ – أنْ ليس الحالان على سواءٍ وكذلك ليس يَخْفى أنك لو عَمدتَ إلى قوله:

إنَّ أَمْـــــراً فـــــادِحــاً عَــن جَــوابــي شَـغَـلَـكْ

فأسقطتَ منه (إنّ) لعَدمْتَ منه الحُسْنَ والطّلاوةَ والتمكُّنَ الذي أنت واجَدهُ الآن، ووجدتَ ضعفاً وفتُوراً»[١].

٤. الإغناء عن الخبر في نحو: إنَّ مالاً، وإنَّ ولداً، وإنَّ عدداً[٢]. قال عبد القاهر: «فقد أراك في هذا كلِّه أن الخَبَرَ محذوفٌ . وقد ترى حُسْنَ الكلامِ وصحته مع حذفِه وتركِ النطق به. ثم إنَّك إن عمدتَ إلى(إنَّ)، فأسقطْتَها وجدتَ الذي كان حَسُنَ من حذفِ الخبر لا يحسُنُ أو لا يسوغُ»[٣].

٥. تصدرها جواب سائلٍ يكون منه ظنٌّ في المسؤولِ عنه على خلافِ ما أنتَ تُجيبُه به[٤]، وإنَّما ذلك لكونها للتوكيد الذي يفيد دفعَ الظنِّ في المذكور خلافَ المقصودِ، يقول عبد القاهر: «واعلمْ أنها قد تدخلُ للدَّلالة على أن الظنَّ قد كان منك أيُّها المتكلمُ في الذي كان إنه لا يكونُ. وذلك قولُك للشيء هو بمرأًى من المخاطَبِ ومسمع :إنه كان من الأمرِ ما ترى، وكان مني إلى فلانٍ إحسانٌ ومعروفٌ، ثم إنه جعلَ جزائي ما رأيتَ. فتجعلُك كأنك تَرُدُّ على نفسِك ظنَّك الذي ظننتَ، وتبيِّنُ الخطأ الذي توهَّمت»[٥]؛ «ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن، ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه»[٦].وقد ذكر ذلك أبو العباس في ردِّه على الفيلسوف الكندي، ومما يقوي ذلك تصدر جواب القسم بها إذا كان جملة اسمية[٧].

---

(١)دلائل الإعجاز ص٣٢٠-٣٢١

(٢)دلائل الإعجاز ص٣٢١

(٣)دلائل الإعجاز ص٣٢٢

(٤)دلائل الإعجاز ص٣٢٦

(٥)دلائل الإعجاز ص٣٢٧

(٦)دلائل الإعجاز ص٣٢٥

(٧)دلائل الإعجاز ص٣٢٣-٣٢٤، والمفصل في إعراب الجمل ص٨٩

٦. التهكم: يقول عبد القاهر: «ومن لطيفِ مواقِعها أنْ يُدَّعى على المخاطَبِ ظنٌّ لم يظنَّه، ولكنْ يرادُ التهكُّمُ به، وأنْ يُقال: إنّ حالَك والذي صنعتَ يقتضي أن تكونَ قد ظَنَنْتَ ذلكَ . ومثالُ ذلكَ قولُ الأوَّل:

جـاءَ شقيقٌ عـارضاً رُمْحَهُ   إنَّ بَني عمِّك فيهِمْ رمــاحْ

يقولُ: إنَّ مجيئَه هكذا مُدلاًّ بنفسِه وبشجاعتِه قد وَضَع رمحَه عرضاً. دليلٌ على إعجابٍ شديدٍ، وعلى اعتقادٍ منه أنه لا يقومُ له أحدٌ، حتى كأنْ ليس مع أحدٍ منَّا رمحٌ يدفعهُ به، وكأنا كلَّنا عُزْلٌ»[1].

(١)دلائل الإعجاز ص٣٢٦

المبحث الثالث: الرتبة المحفوظة نيةً غير المحفوظة لفظاً

وهذه هي التي يتصف التركيب معها بالحرية ومرونة الحركة، وتشمل كل أحكام الجواز في التقديم والتأخير، وضوابط أحوالها يمكن تبيانها بالآتي:

١. التقديم في الإثبات يفيد غالبا الاختصاص والحصر إلى جانب العناية والاهتمام والتنبيه والتشويق وتحسين الإيقاع الموسيقي، وجعلَ ابنُ الأثير قسماً منه لمراعاة نظم الكلام وآخر للمعاني، وليس كذلك دائماً؛ لأنه لا ينفصل أحدُهما عن الآخر. يقول ابن الأثير: «فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ فكتقديم المفعول على الفعلِ...، وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل، فمن ذلك تقديم المفعول على الفعلِ كقولك: زيداً ضَرَبتُ، وضَربتُ زيداً، فإنَّ في قولك (زيداً ضربت) تخصيصاً به بالضرب دون غيرهِ، وذلك بخلاف قولك: ضربت زيداً؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أيِّ مفعولٍ شئتِ، بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما، وإذا أخَّرته لزم الاختصاصُ للمفعول ...، وهكذا يجري الحكم في تقديم الظرفِ كقولك: إنَّ إليَّ مصيرَ هذا الأمرِ، وقولك: إنَّ مصيرَ هذا الأمرِ إليَّ، فإنَّ تقديم الظرف دلَّ على أن مصير الأمر ليس إلَّا إليك، وذلك بخلاف قولك: إن مصيرَ هذا الأمر إليَّ، إذ يحتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك، فيقال: إلى زيدٍ أو عمروٍ أو غيرهما، وكذلك يجري الأمر في الحال والاستثناء. وقال علماء البيان –ومنهم الزمخشري رحمه الله– إن تقديم هذه الصور المذكورة إنما هو للاختصاصِ، وليس كذلكَ. والذي عندي فيه أن يستعمل على وجهين: أحدهما الاختصاصُ، والآخرُ مراعاةُ نظم الكلامِ، وذاك أن يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديمِ، وإذا أخَّر المقدَّمَ ذهب ذلك الحسنُ، وهذا الوجهُ أبلغُ وأوكدُ من الاختصاص»[١]. وقال السيوطي: «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً»[٢].

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١

(٢)الإتقان ص ٥٢٤

٢. التقديم في النفي: حيث يفيد نفي وقوع الفعل على المفعول. يقول عبد القاهر: «فإذا قلتَ: ما ضربت زيداً، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضربٌ منك على زيد، ولم تَعْرِض في أمرٍ غيرِه لنفيٍ ولا إثباتٍ، وتركته مبهماً محتملاً. وإذا قلتَ: ما زيداً ضربتُ، فقدَّمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسانٍ، وظُنَّ أن ذلك الإنسانَ زيدٌ، فنفيتَ أن يكونَ إيَّاهُ ... وحكمُ الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكمُ المنصوب، فإذا قلتَ: ما أمرتُك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيءٍ آخر، وإذا قلتَ: ما بهذا أمرتك، كنت قد أمرته بشيءٍ غيره»[1].

٣. التقديم في الاستفهام نحو أزيداً ضربت؟ أراكباً جئتَ؟ للإنكار أو للإقرار في المفعول أو الحال... يقول عبد القاهر: «واعلمْ أنَّ حالَ المفعولِ فيما ذكرنا كحالِ الفاعلِ؛ أعني تقديمَ اسمِ المفعول يَقْتضي أن يكونَ الإنكارُ في طريق الإحالة والمنع من أن يكونَ بمثابةِ أن يُوقَعَ به مثلُ ذلك الفعل. فإذا قلتَ: أزيداً تضربُ؟ كنتَ قد أنكرتَ أن يكونَ زيدٌ بمثابة أن يُضرَبَ، أو بموضع أن يُجترأ عليه، ويُستجازَ ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدَّم (غير) في قولهِ تعالى:﴿ قُلْ أَغَيْرَ الله أَتَّخِذُ وليّاً ﴾[الأنعام ٦/ ١٤]، وقولهِ عزّ وَجَلَ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذابُ الله أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعةُ أَغَيْرَ الله تَدْعُون ﴾[الأنعام ٦/ ٤٠]، وكان له من الحُسن والمزيَّة والفخامة ما علمُ أنه لا يكونُ لو أُخِّرَ، فقيلَ: قل أتتَّخذُ غيرَ الله ولياً؟ وأتدعون غير الله؟ وذلك لأنه حصل بالتقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟ وأَيرضى عاقلٌ من نفسهِ أن يفعلَ ذلك؟ وأيكونُ جهلٌ أجهلَ وعمًى أعمى من ذلك؟ ولا يكونُ شيءٌ مِن ذلك إذا قيلَ: أأتَّخذ غيرَ الله ولياً؟ وذلك لأنَّه حينئذٍ يتناولُ الفعلَ أن يكونَ فقط، ولا يزيدُ على ذلك...»[2].

ويمكن تقسيم هذه الرتبة أربعة أقسام:

١- تقديم العمد على العمد أو على عاملها. ٢- تقديم الفضل على العمد.

٣- تقديم الفضل على الفضل. ٤- تقديم الفضل على عاملها.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٦-١٢٧

(٢)دلائل الإعجاز ص ١٢١-١٢٢

المطلب الأول: تقديم العُمَد على العُمَد أو على عاملها.

ومسائل هذا القسم خمسٌ هي:

أولاً: تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً:

يجوز في غير مواضع الوجوب تقديم الخبر على المبتدأ؛ لتأدية غرض معنوي يوحي به السياق، ويراعى فيه حال المخاطب كقولك لمن ينتظر نتيجة أخيه: ناجحٌ أخوك، ومن هذه الأغراض[1]:

١. الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى:﴿لَهُ الْـمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾[التغابن ٦٤/ ١]، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾[الأنعام ٦/ ٥٩]. يقول ابن الأثير: «فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ ... وتقديم الخبر على المبتدأ... كقولك: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ، فقولك (قائمٌ زيدٌ) قد أثبتَّ له القيام دون غيره، وقولك: زيدٌ قائمٌ، أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه، بأن تقول: ضاربٌ أو جالسٌ أو غير ذلك»[2].

٢. الافتخار نحو قولهم: تميميٌّ أنا.

٣. التشويق إلى معرفة المبتدأ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اللفظ مبهما أو مجملا نحو قول الشاعر[3]:

ثلاثةٌ تُشرِقُ الدُّنيا ببهجتِها ... شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمر

٤. تعجيل المسرة والتفاؤل أو المساءة والتشاؤم نحو ناجحٌ أخوك، راسبٌ ابنُك.

٥. التعجب والتشويق والتنبيه نحو قوله تعالى:﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[البقرة ٢/ ٨]. قال ابن عاشور: «وقوله: (ومن الناس) خبر مقدم لا محالة...، وقد كثر تقديم الخبر في مثل هذا التركيب؛ لأن في تقديمه تنبيهاً للسامع على عجيب ما سيُذكر، وتشويقاً لمعرفة ما يتمُّ به الإخبار، ولو أُخِّر لكان موقعُه زائداً لحصول العلم بأنَّ ما ذكَرَهُ المتكلِّمُ لا يقعُ

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٧-٨٨، وعروس الأفراح ١/ ٤٦٥-٤٦٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٠٤-٢٠٦

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٠

(٣)مفتاح العلوم ص ٣٢٤

إلا من إنسان...، وقد قيل: إنَّ موقع (من الناس) مُؤذنٌ بالتعجب، وإن أصل الخبر إفادةُ أنَّ فاعل هذا الفعلِ من الناس؛ لئلا يظنَّهُ المخاطَبُ من غير الناس؛ لشناعة الفعل، وهذا بعيد عن القصد؛ لأنه لو كان كما قال لم يكن للتقديم فائدةٌ، بل كان تأخيرُه أولى حتى يتقرر الأمر الذي يُوهِمُ أنَّ المبتدأ ليس (من الناس)... فذِكْرُ (من الناس) ونحوه في مثل هذا واردٌ على أصل الإخبار، وتقديم الخبر هنا للتشويق إلى استعلام المبتدأ، وليس فيه إفادةُ تخصيصٍ»[1].

٦. الدعاء والتحقير نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾[الفتح ٤٨/ ٦]. قال ابن عاشور: «وجملة (عليهم دائرة السوء) دعاءٌ عليهم وتحقيرٌ؛ ولذلك فُصلت. والدعاء من الله على خلقه تكوينٌ وتقديرٌ مشوبٌ بإهانة؛ لأنه لا يُعجزُه شيءٌ، فلا يحتاج إلى تمني ما يريده»[2].

والأغراض كثيرة جداً لا يمكن حصرها؛ لأنها مرتبطةٌ بالسياق الذي ترِدُ فيه، وقد حاول بعض الباحثين حصرها في القرآن الكريم، فكانت ثلاثة وثلاثين غرضاً لتقدُّمِ الخبرِ شبهِ الجملة، وأحدَ عشرَ غرضاً لتقدُّمِهِ مُفرداً[3].

ثانياً: تقدم خبر الفعل الناقص عليه جوازاً:

يجوز تقدم الخبر على فعله نحو: ناجحاً كان أحمدُ، وهذه تفيد أن السامع في حال ترقُّبٍ ولهفةٍ لسماعِ الخبر؛ ولذلك قُدِّم مراعاةً لحاله، واهتماماً بالخبر، وتنبيهاً عليه، وتعجيلاً للمسرة أو المساءة، وقد يكون تقديم خبره للقصر المفيدِ تأكيدَ المشابهة بين طرفي التشبيه[4] نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾ [النساء ٤/ ٩٤].

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وبلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٢٩٠

(٢) التحرير والتنوير ١١/ ١٤، وبلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٢٩٤

(٣) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٢٥٣-٣٥٥

(٤) تفسير أبي السعود ٢/ ٢١٨، وبلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٦٤٠

ثالثاً: تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه جوازا:

لخبر الفعل الناقص من التقديم والتأخير ما لخبر المبتدأ[1]، فيجوز أن يتقدم على الاسم نحو قوله تعالى:﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْـمُؤْمِنِينَ﴾[الروم ٣٠/ ٤٧]، وقوله تعالى:﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ﴾[الحشر ٥٩/ ١٧]. فقد قدَّمَ الخبر (حقاً) للاهتمام والعناية، وللاختصاص، ولبيان التزام الله بنصر المؤمنين، وللتشويق إلى الاسم، وفي ذلك طمأنةٌ للمخاطب ودفعٌ لِمَا قد يُساوره من شك وغيره[2]، وكذلك قدَّم الخبر (عاقبتهما) على الاسم للاهتمام والعناية والتخصيص والتشويق إلى الاسم[3]، أما نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[الأنعام ٦/ ٣٥] فمن باب التنازع الذي سبق الحديث عنه. أما قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِمَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4][التوبة ٩/ ١١٧]، وقول أبي فراس[5]:

تكادتضيءالنارُبين جوانحي ... إذا هي أذكتها الصبابةُ والفكرُ

فليست (قلوب فريق) و(النار) فيهما فاعلين، بل هما اسمان لـ(كاد)، ولا يصح أن يكونا من باب التنازع، لأن خبر (كاد) وأخواتها جميعا ما عدا (عسى) لا بد أن يكون جملةً فعليةً، فعلُها مضارعٌ، فاعلُهُ ضميرٌ[6]؛ لأنّها موضوعةٌ لأن تدُلَّ على شدَّةِ قربِ الفعلِ من الوقوعِ، وعلى أنه قد شارفَ الوجودَ[7].

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٨٦

(٢) قال أبو حيان في البحر ٨/ ٣٩٨ : «في قوله تعالى تبشير للرسول وأمته بالنصر والظفر، إذ أخبر أن المؤمنين بأولئك المؤمنين نصروا، وفي لفظ (حقاً) مبالغة في التحتم وتكريم للمؤمنين، وإظهار لفضيلة سابقة الإيمان، حيث جعلهم مستحقين النصر والظفر. والظاهر أن (حَقّاً) خبر (كان)، و(نَصْرُ الْمُؤْمِنينَ) الاسم، وأُخِّر لكون ما تعلق به فاصلة للاهتمام بالجزاء ، إذ هو محط الفائدة».

(٣) حاول بعض الباحثين حصر أغراض تقديم خبر كان على اسمها في القرآن الكريم، فكانت ما يقرب من ستة عشر غرضاً. انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم. ٢/ ٤٦٠-٤٧٩ و٥٠٤-٥١٣

(٤) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ص ٥٢٤

(٥) ديوان أبي فراس ص ١٥٧

(٦) مغني اللبيب ص٧٥٣

(٧) دلائل الإعجاز ص ٢٧٥

رابعاً: الأحرف (ما، لا، لات، إن) المشبهة بـ(ليس):

لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها ما عدا (ما)، فقد أُجيزَ أن يتقدم خبرها على اسمها ظرفاً أو جارا ومجرورا نحو قولك: ما في القاعة أحدٌ. وقيل: الأفضل إبطال عملها[1].

خامساً: تقدم خبر الأحرف المشبَّهةِ بالفعل على اسمها:

لا يتقدم خبر (إن) على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً﴾[المزمل ٧٣/ ١٢]، وقوله تعالى: ﴿يُقَلِّبُ الله اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي الْأَبْصَارِ﴾ [النور ٢٤/ ٤٤]. يقول ابن الأثير: «فأما القسم الذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ... تقديم الظرف... وهكذا يجري الحكم في تقديم الظرفِ كقولك: إنَّ إليَّ مصيرَ هذا الأمرِ، وقولِك: إنَّ مصيرَ هذا الأمر إليَّ، فإنَّ تقديمَ الظرفِ دلَّ على أن مصيرَ الأمرِ ليس إلَّا إليكَ، وذلك بخلاف قولك: إنَّ مصيرَ هذا الأمرِ إليَّ، إذ يحتملُ إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك، فيقال: إلى زيدٍ أو عمروٍ أو غيرهما»[2].

إضافة إلى المعاني الأخرى:

١. الاهتمام والعناية بالظرف أو شبهه والتنبيه عليه، فهو الذي يجهله المخاطب، والتشويق إلى الاسم الذي نقل من موضعه إلى موضع متأخر.
٢. التوكيد أو التشبيه أو التمني أو الترجّي والاستدراك التي تؤديها الحروف المشبه بالفعل.
٣. التوكيد الذي تفيده اللام المزحلقة إن دخلت على الاسم.
٤. المعنى الذي يفيده السياق، وقد حاول بعض الباحثين حصر المعاني في هذه الصورة في القرآن الكريم، فكانت سبعة عشر معنىً[3].

---

(١) النحو والصرف ص ٧٩

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١

(٣) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٥٢٥-٥٤٦ و٥٦٨-٥٧٦

وقد يكون التقديم لطول الخبر واشتماله على تفاصيل كثيرة، فتقديمه يفيد -مع ما سبق ذكره- حصره بين الحرف المشبه واسمه، وفي ذلك دفع لِمَا قد يتوهم - إن تأخَّرَ - أنَّ بعض التفاصيل ليست منه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ الله مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْـمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١٦٣].

المطلب الثاني: تقديم الفُضَل على العُمَد

ومسائله تكون في تقدم المنصوبات الفضلة على العمد، ويفيد تقديمُها تركيز العناية والاهتمام بالفعل أولاً، ثم بهيئة الفاعل وحاله، أو بمفسر الإبهام أو ...، ثم بالمسند إليه، إضافةً إلى التنبيه من خلال مخالفة الرتبة، وكأنَّ السامع لا صبر عنده حتى ينتظر الحالَ أو المفسر أو المستثنى أو...، فيُقدَّم تعجيلاً له بهذه الأشياء، وكذلك يفيد التشويق إلى ما أُخِّرَ من خلال تأخيره، والتمكينِ له؛ ليقع في النفوس موقعاً يناسبُه؛ لأن النفس بعد إخفائِه عنها تطلبُهُ، وتتلهف للوصول إليه، ومعلومٌ أن الآتيَ بعد الطلب أعزُّ مِن الـمُنساق بلا تعب

١. تقدم المفعول المطلق[1] على الفاعل نحو قوله تعالى:﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾[الفجر ٨٩/ ٢٥-٢٦]. تتدرج العناية والاهتمام وفق ترتيب عناصر التركيب، فالفعل أولا ثم المفعول المطلق ثم الفاعل.

٢. تقدم المفعول به على الفاعل جوازاً [2]: تتدرج العناية والاهتمام بالفعل أولاً، ثم بمَن وقع عليه فعلُ الفاعلِ، أو ما يسميه أصحاب المعاني البيانَ التقييديَّ، ثُمَّ بمَن أُسنِدَ إليه الفعلُ، إضافةً إلى أنَّ في مخالفة الرتبة تنبيهاً على المقدَّمِ، وتشويقاً إلى الفاعل، ثُمَّ إنَّ في كل موضعٍ معنى خاصاً يدلُّ عليه السياقُ. من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْـمَوْتُ﴾ [البقرة ٢/ ١٨٠، والمائدة ٥/ ١٠٦]، وقول جرير[3]:

جاء الخلافةَ أو كانتْ له قدراً ... كما أتى ربَّه موسى على قدر

٣. تقدم المفعول به على نائب الفاعل عند تعدد المفاعيل نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾[الليل ٩٢/ ١٧]. فقد نابَ المفعولُ الأوَّلُ عند بناء الفعل للمفعول، وقُدِّمَ المفعولُ الثاني عليه؛ لإيجازه في صورة ضمير، فيكون أخفَّ من نائب الفاعل، ولرعاية الفاصلة القرآنية من جانب آخر[4].

---

(١) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٧١٧ وقد ذكر أن التقديم في هاتين الآيتين يفيد مجموعة من الأغراض أهمها التنكيل والوعيد ورعاية النظم والفاصلة.

(٢) الكتاب ١/ ٢٠٣

(٣) مغني اللبيب ص٨٩

(٤) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٦٥٥، وقد حاول صاحب هذا الكتاب حصر أغراض

٤. تقدم الظرف والجار والمجرور على المسند إليه نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[محمد ٤٧/ ١٢]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَداً﴾[مريم ١٩/ ٩٢]، وقوله تعالى:﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[الملك ٦٧/ ٤]، وفي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة ٢/ ٢١٦]، وفي هذا إشارة واضحة إلى العناية والاهتمام بالظرف أو بالمجرور، وشدة الحرص عليه دفعت إلى تقديمه، لأن النفس تقدم ما هو أهم، وكذلك يظهر من خلاله التنبيه عليهما وعلى ما أُخِّر، وذلك من خلال التصرف بالرتبة، إلى جانب التشويق للمتأخر، والمعاني الأخرى التي يفيدها السياق وحرفُ الجر.

٥. تقدم المفعول معه نحو: جاء والطيالسةَ البردُ[١].

٦. تقدم الحال[٢] نحو: جاء راكباً زيدٌ.

٧. تقدم التمييز نحو: طاب نفساً زيدٌ[٣].

٨. تقدُّم المستثنى على المستثنى منه نحو: جاء إلَّا زيداً الطلابُ، وقال الكميت:[٤]

ومـا لـي إلا آلَ أحـمـدَ شيـعةٌ ... ومـا لـي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ

ويفيد التقديم في المواضع الثلاثة الأخيرة ما يفيده في غيرها من العناية والاهتمام والتنبيه والتشويق وغير ذلك.

٩. تقدم معمول خبر الفعل الناقص: يتقدم معمول الخبر للعناية والاهتمام به عموما، وللتشويق إلى الخبر، وللفت انتباه السامع، وللتخصيص[٥]، وله ثلاث أحوال:

تقديم المفعول به اسما ظاهرا على الفاعل في القرآن نفسه ٢/ ٦٢٨-٦٣٩ و٦٥٢-٦٥٧ و٦٦٣-٦٦٤

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٣

(٣) النحو والصرف ص ١٨٢

(٤) أوضح المسالك ٢/ ٢٣١

(٥) المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١، وانظر محاولة لحصر تلك الأغراض في القرآن الكريم في: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٥٤٦-٥٦٨ و٥٧٦-٥٨٣

١٠. تقدُّمُ المفعولِ على فعله الواقع خبرا للفعل الناقص، وذلك للعناية والاهتمام وللتنبيه والاختصاص نحو قوله تعالى:﴿ أَهَؤُلَاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سبأ ٣٤/ ٤٠]، وقوله تعالى ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف ٧/ ١٧٧]، وقوله تعالى﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾[التوبة ٩/ ٦٥]، وقوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[هود ١١/ ٨]. وقد سبق الحديث عنها.

١١. تقدُّمُ معمولِ الخبرِ على اسمِ الفعلِ النَّاقصِ: وقد اشتُرِط أن يكون ظرفا أو جار ومجرورا نحو: كان في البيتِ زيدٌ جالساً[١]، ومنعَهُ البصريون إن كان غير ذلك، وقدَّروا ضميرَ الشأن نحو: كانت زيداً الحمَّى تأخذ[٢]. وقد سبق بيان ما يؤديه ضميرُ الشأن من الإيضاحِ بعد الإبهام وما يتبعُ ذلك من تفخيمٍ وتشويقٍ.

١٢. تقدُّمُ معمولِ الخبرِ على خبرِ الفعلِ النَّاقصِ، وذلك للعنايةً والاهتمام والتخصيص[٣]والتنبيه والتشويق إلى الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾[المائدة ٥/ ١١٧]، وقوله تعالى﴿وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾[فصلت ٤١/ ١٥]، وقوله تعالى ﴿وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[السجدة ٣٢/ ٢٤]، وقوله تعالى ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٨٨/ ٢٢]، وقوله﴿وَلَـكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[البقرة ٢/ ٥٧، والأعراف ٧/ ١٦٠، والتوبة ٩/ ٧٠، والنحل ١٦/ ٣٣ و١١٨، والعنكبوت ٢٩/ ٤٠، والروم ٣٠/ ٩]. وبعض تلك الآيات يفيد التأخير فيها رعاية الفاصلة القرآنية مع الأغراض الأخرى دون الاقتصار عليها وحدها[٤].

---

(١)مغني اللبيب ص٩٠٩، وقد سبق بيان ما في هذه الصورة من أغراض في تقدم خبر الحرف المشبه بالفعل عليه، مع لحظ الفرق بين هذا وذاك من خلال الفرق بين معنى الحرف الناسخ والفعل الناقص.

(٢) الأصول ١/ ٨٦، والخصائص ٢/ ٣٩٣

(٣) انظر: المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١

(٤) انظر محاولة لحصر أغراض تقديم معمول خبر الفعل الناقص في القرآن الكريم في: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٤٧٩-٥٠٤ و٥١٣-٥٢٣

١٣. تقدُّم معمول خبر الحرف الناسخ: يتقدم معمول الخبر للعناية والاهتمام به عموما، وللتشويق إلى الخبر، وللفت انتباه السامع، وللتخصيص[١]، وله حالتانِ:

١٤. تقدُّمُ معمولِ خبرِ الحرفِ النَّاسخِ على الخبرِ: يجوزُ أن يتقدم معمول خبر الحرف المشبَّهِ بالفعل على خبره، اسما كانَ أو شبه جملة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لله وَإِنَّـا إِلَيْهِ رَاجِعونَ﴾[البقرة ٢/ ١٥٦]، وقولك: إني لزيداً مكرمٌ[٢].

١٥. تقدُّمُ معمولِ خبرِ الحرفِ النَّاسخِ على اسمهِ: يجوز أن يتقدم معمول خبر الحرف المشبَّهِ بالفعل على اسمه إذا كان ظرفا أو جاراً ومجروراً نحو: إنَّ في الدار زيداً جالسٌ. قال الشاعر[٣]:

فــلا تلحَني فيـهــا فإنَّ بحبِّـهـــا أخاك مصابُ القلبِ جمٌّ بلابلُه

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١، وانظر محاولة لحصر تلك الأغراض في القرآن الكريم في: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٥٤٦-٥٦٨ و٥٧٦-٥٨٣

(٢) الأصول ٢/ ٢٣٤، والنحو والصرف ص ٩٥

(٣)مغني اللبيب ص٩٠٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٩

المطلب الثالث: تقديم الفضل على عاملها جوازا

وأهم مسائله[1]:

١. تقدُّمُ المفعول المطلق على فعله جوازاً: يجوز تقدم المفعول المطلق على فعله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف ٧/ ١٠، والمؤمنون ٢٣/ ٧٨، والسجدة ٣٢/ ٩، والملك ٦٧/ ٢٣]، ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة ٦٩/ ٤١]، فالتقديم في هذه الآيات يفيد توكيدَ قلةِ الإيمانِ والشكرِ والمبالغةَ في ذلك، وهذا ما دفع بعضَهم إلى تفسير القلة بالعدم[2]، إضافة إلى الإيجاز من خلال حذف المصدر وإنابة صفته عنه، والتنبيهِ عليه والاهتمام به، وأما نحو قوله تعالى ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم ١٩/ ٩] فيفيد الاهتمام بالتشبيه والتنبيه والتوكيد[3].

٢. تقديم المفعول به على الفعل جوازاً: يجوز أن يتقدم المفعول به على الفعل لغرض بلاغي يقصده المتكلم، ويوحي به السياق نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[البقرة ٢/ ٨٧]، ويكثر تقدُّمُه إذا كان ضميرا منفصلا نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة١/ ٥]؛ لأغراض كثيرة كالاختصاص في هذه الآية، فالعبادة والاستعانة مقصورتان على الله تعالى وبه؛ ولذلك قدّمهما، ولو أُخِّرا لاحتمل أن تكونا عليه وعلى غيره[4]، وذهب ابنُ الأثير إلى أن التقديمَ هنا لمراعاةِ حسن النظم السجعيِّ[5]. لكن لا يمكن أن يكون التقديم في القرآن لمجرد مراعاة ذلك، بل يؤدي مع ما ذُكِرَ معانيَ أُخر كالاختصاص والتنبيه على شأن المقدَّمِ والعناية والاهتمام به، والتشويق إلى المتأخر. إضافة إلى مراعاة حال المخاطبِ، حيث يقتضي ترتيب كلمات هذه الآية أن أهمَّ شيءٍ أوّلاً هو معرفةُ

---

(١) تقديم معمول الخبر يندرج – على ما قسمت – في هذا القسم، وفي قسم تقديم الفضل على العمد، لكن اقتصرنا على ضبطها في القسم الثاني تجنبا للتكرار.

(٢) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٧١٩

(٣) بلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٧٢١

(٤)لمسات بيانية ص ٤٠ وما بعدها.

(٥) المثل السائر ٢/ ٢١، ثمة محاولة لحصر أغراض تقديم المفعول به على الفعل في القرآن الكريم. انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٥٨٨-٦٢٧ و٦٥٨-٦٦٢

المعبودِ والمستعانِ به، ثُمَّ معرفةُ الفعلِ الذي هو العبادةُ والاستعانةُ، ثُمَّ القيامُ بالفعلِ الذي هو الفاعلُ. فمن غير المعقول أن يعبدَ الإنسانُ شيئاً يجهلُهُ، أو يجهلُ طريقةَ عبادتِه، ولو أنه قال: نعبدُكَ، لكان مُبيِّناً للعبادة أولاً، ثُمَّ القيام بها، وبعد ذلك معرفة المعبود، وهذا فاسدٌ عقلاً؛ لأنَّ الإنسانَ لا يعبدُ ما يجهلُ. والله أعلم.

٣. تقديم الظرف والمجرور على العامل فيهما: لإفادة الاختصاص أو التنبيه أو التشويق كل ذلك ضمن دائرة العناية والاهتمام، وقد يكون رعاية لنظم الكلام[(١)]. ومن صورهما تقدمهما:

أ. على الفعل العامل فيهما نحو قوله تعالى:﴿ وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الأمُورُ﴾[البقرة ٢/ ٢١٠].

ب. على الاسم المشتق نحو قوله تعالى:﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً﴾[الفرقان ٢٥/ ٤٥].

ت. على المصدر نحو قوله تعالى:﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾[يونس ١٠/ ٢].

ث. على الفعل المنفي بـ(ما) نحو قول عبد الله بن رواحة[(٢)]:

ونحنُ عن فضلِكَ ما استغنينا

ج. وعلى (إنَّ) معمولاً لخبرها في نحو أمَّا اليومَ فإنِّي مسافرٌ[(٣)].

وثمة مواضعُ أخرى يتقدَّمانِ فيهما سبقَ بيانُها، من ذلك تقدُّمُهما صلةً لـ(أل)، وخبرين للناسخ، ومعمولين للمضاف إليه.

(١) المثل السائر ٢/ ٢٠-٢١

(٢) مغني اللبيب ص٩١٠

(٣) مغني اللبيب ص٩١٠

٤. تقدُّمُ المفعولِ لأجله على فعله جوازاً: يجوز تقدم المفعول لأجله على العامل فيه نحو قول الكميت[١]:

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ... ولا لعباً مني، أذو الشيبِ يلعبُ؟

وقوله تعالى﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاء وَالصَّيْفِ* فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾[قريش١٠٦/ ١-٣]. والعناية والاهتمام هنا تتركز على علة وقوع الفعل، ويفيد في البيت وقوع الفعل من المتكلم مع نفي علة وقوعه عنه، وإثباته مع علته لغيره، وحاله في ذلك حال المعمولات الأخرى[٢].

٥. تقديم الحال على الفعل جوازاً[٣]: يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها إذا كان الفعل متصرفا، وليس ثمة مانع من التقديم نحو قوله تعالى: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾[القمر ٥٤/ ٧]، وقولك: راكبا جاء زيد[٤]. وتتقدم وجوبا إذا كانت مستحقة للصدارة نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[الغاشية ٨٨/ ١٧]، ويمتنع تقديمها إذا كان العامل فعلا جامدا، أو اسمَ فعلٍ، أو مصدراً، أو اسمَ تفضيلٍ، أو مضمناً معنى فعلٍ كاسم الإشارة والاستفهام...، أو مقترناً بما له الصدارةُ كإنَّ ولام القسم ولام الابتداء...

(١) مغني اللبيب ص٢٠

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ص ١٢٦

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٧

(٤) الإنصاف ص٨٣٠

المطلب الرابع: تقديم الفضل على الفضل جوازا

ومسائله كثيرة لا يمكن حصرها، والمتكلم يرتبها في كلامه تبعا لترتبها في نفسه، وهذا الترتيب يكون حسب درجة الأهمية فيها بالنسبة للمتكلم والسامع، تأمَّلْ قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء ٤/ ٦٩] تجدْ أن الترتيب جاء وفق علو المنازل. وكذلك قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة ٢/ ٧]، فقد جاء الترتيب حسب الأهمية. كذلك فإن في الترتيب تنبيها للسامع، وتشويقا للمتأخر، وقد حاول الزركشي والسيوطي وضع بعض الضوابط لذلك في القرآن الكريم، ومنها[1]:

أ. التعظيم نحو: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم﴾ [النساء ٤/ ٦٩].

ب. التشريف نحو ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل١٦/ ٨].

ت. المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[الرعد ١٣/ ١٢، والروم ٣٠/ ٢٤].

ث. السبق نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات ٥١/ ٥٦].

ج. السببية نحو قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[الجاثية ٤٥/ ٧]، فالإفك سبب للإثم.

ح. التدلي من الأعلى إلى الأدنى نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ﴾[النساء ٤/ ٦٩].

خ. كونه أعجبَ وأدلَّ على القدرة نحو قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ [الأنبياء ٢١/ ٧٩]. قال الزمخشري: «قدَّم الجبال على الطير؛ لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدلُّ على القدرة، وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جمادٌ، والطيرُ حيوانٌ إلَّا أنه غيرُ ناطقٍ»[2].

---

(١) البرهان ٣/ ٢٣٩-٢٧٤، والإتقان ص ٤٤٦-٤٥١، والتعبير القرآني ص ٥١ وما بعدها.

(٢) الكشاف ٣/ ٩٧، والإتقان ص ٤٥٠-٤٥١، ونص الإتقان فيه سقط مخل، فقد ورد «الطير

وغير ذلك من الضوابط التي لا تخص الفضلات فحسب، بل تعمها وغيرها، ومن مسائل هذا القسم مثلاً:

١. تقديم المفعول الثاني على الأول[١] نحو قوله تعالى:﴿وَءَاتَى الْـمَـالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْـمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ﴾[البقرة ٢/ ١٧٧]. قال أبو حيان: «و(ذَوِي الْقُرْبَى) وما بعده من المعطوفات هو المفعول الأول على مذهب الجمهور، و(الْمَالَ) هو المفعول الثاني، ولما كان المقصود الأعظم هو إيتاء المال على حبه قدّم المفعول الثاني اعتناء به لهذا المعنى»[٢]. وهذه التقديم بين أن المال أحبُّ إلى المرء من ذوي القربى، ولشغفه واهتمامه به قُدِّم عليهم.

٢. تقديم الحال على المفعول به نحو: ضربتُ مجردةً هنداً[٣].

٣. تقديم الحال على صاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [سبأ ٣٤/ ٢٨][٤].

٤. تقدم التمييز على المفضل عليه ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء ٤/ ١٢٥]، وقد يتأخر، وأصله التقديم، ولا يمنع تأخيرُه عملَه مقدماً[٥] نحـو ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ الله صِبْغَةً﴾ [البقرة ٢/ ١٣٨]، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾[الكهف ١٨/ ٣٤].

حيوان ناطق».

(١) ثمة محاولة لحصر أغراض تقدمه في القرآن. انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٢/ ٦٦٥-٦٩٧

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٣٦

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٣

(٤)انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن ٢/ ٧٠٥-٧٠٦

(٥) الكتاب ١/ ٢٠٣

المبحث الرابع: الرتبة المشوهة أو الرتبة الملبسة:

وأكثر ما تكون الرتبة ملبسةً عند الفصل بالمفرد، وهو رديءٌ غالباً، ومن التعقيد اللفظي بمكانٍ، وحقيقته عدم ترتيب الألفاظ في الذكر وفق ترتيب المعاني في الفكر، وإنما بتكلُّفٍ مقصودٍ على نحوٍ يُفسدُ نظم الكلام، ويجعله مُلبساً لِمَا فيه مِنَ التَّداخُلِ والتقديم والتأخير حتى يبدو وكأنه لوحةٌ مشوهةٌ مفسَدةٌ؛ ولو تُرِكتِ النفسُ تسترسل على سجيتِها لَمَا عرض للتركيب مثلُ هذا التعقيدِ الذي يُشبه الإلغازَ[١]، ولَمَا احتاج إلى إعادة ترتيبِ أوضاعِ مفرداته، وهندسةِ بنائها، والعدولِ إلى الأصل ولو كان فيه ثقلٌ حتى يبينَ معناه ويتَّضِحَ[٢]. يقول عبد القاهر معلقاً على قول الفرزدق[٣]:

وما مثلُهُ في الناس إلا مملَّكا   أبو أمِّه حيٌّ أبوه يقاربُه

«فانظر: أيتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئا من حروفه، أو صادفت وحشيا غريبا أو سوقيا ضعيفا، أم ليس إلَّا لأنه لم يرتِّبِ الألفاظ في الذكر على موجب ترتُّبِ المعاني في الفكر، فكدّ وكدّر، ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة، ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها»[٤]. وقال العتابي: «الألفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدّمت منها مؤخّراً، أو أخَّرت منها مقدّما أفسدتَ الصورة وغيّرتْ المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد، أو يدٌ إلى موضع رجل، لتحوّلت الخلقة، وتغيّرت الحلية»[٥]. ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

---

(١) يقول ابن الأثير: «فإذا ترك مؤلِّفُ الكلام نفسَه تجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال لم يعرض له شيءٌ من هذا التعقيد، ألا ترى أن المقصود من الكلام معدومٌ في هذا الضرب المشار إليه، إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد». المثل السائر ٢/ ٢٨

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠/ ١٢٢

(٣) للفرزدق وليس في ديوانه، والخصائص ١/ ١٤٦ و٣٢٩ و٢/ ٣٩٣

(٤) أسرار البلاغة ص ٢٠ –٢١

(٥) الصناعتين ص١٦٧

(٦) الخصائص ١/ ٣٣٠ و٢/ ٢٩٠، والمثل السائر ٢/ ١٦٨

فقـد-والشكُّ-بيّـنَ لـي-عنـاءٌ　　بـوشـكِ فـراقهـم صُـرَدٌ يصيـحُ

فقد اعترض بين (قد) والفعل (بيّن) بالمبتدأ (الشك)، كما فصل بين المبتدأ والخبر (عناء) بالفعل (بيّنَ)، كما فصل بين الفعل (بيّن) وفاعله (صرد). يقول ابن الأثير: «فإن في هذا البيت ما أذكره لك... فجاء معنى البيت كما تراه كأنَّه صورة مشوهة قد نُقِلَتْ أعضاؤها إلى مكان بعض»[١]. ومثله قول الآخر[٢]:

نظرتُ وشخصي مطلعَ الشمسِ ظلُّه　　إلى الغرب حتَّى ظلُّه الشمسَ قد عقلْ

- فصلَ بين الفعل ومفعوله (نظرت مطلع) بالمبتدأ (شخصي).
- فصلَ بين المبتدأ والخبر (شخصي ظلُّه إلى الغرب) بـ(مطلع الشمس).

وهذا الفصل بين المتلازمات بالأجنبي مما يفسد المعاني، ويورثها اختلالا واضطراباً. وغيرُ بعيد قولُ الفرزدق[٣]:

إلى ملكٍ مـــا أمـــُّه من محـــارب　　أبوه، ولا كانت كليبٌ تصاهرُه[٤]

وقوله[٥]:

ومـا مثلُـهُ فـي النـــاس إلا مملَّـكـا　　أبـــو أمِّـــه حـــيٌّ أبـــوه يقـــاربُه[٦]

---

(١)المثل السائر ٢/ ١٦٨

(٢) الخصائص ٢/ ٤٠٠، والمثل السائر ٢/ ١٦٩

(٣) ديوان الفرزدق١/ ٢٥٠، و الخصائص ٢/ ٣٩٤

(٤)أبوه مبتدأ، ما: نافية، أمه مبتدأ، من محارب: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، وجملة ما أمه من محارب خبر المبتدأ (أبوه)، وجملة (أبوه ما أمه من محارب) في محل جر صفة للملك.

(٥) للفرزدق وليس في ديوانه، والخصائص ١/ ١٤٦ و٣٢٩ و٢/ ٣٩٣

(٦)ما: نافية لا عمل لها. مثله: مبتدأ خبره (في الناس). حيٌّ: بدل مرفوع. إلا: حرف استثناء. مملكا: مستثنى منصوب. أبو أمه: مبتدأ ومضاف إليه. أبوه: خبر. وجملة (يقاربه) في محل رفع صفة لـ(حي). وترتيب البيت: ما مثله في الناس حي يقاربه أبو أمه أبوه إلا مملكا.

وقول آخر[1]:

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بهجتِها   كأنَّ قفراً رسومَها قلمَا

يقول ابن الأثير معلقاً على المعاضلة في البيت الأخير: «وهذا البيت المشار إليه من أقبحها؛ لأن معانيه قد تداخلت، وركب بعضها بعضاً»[2].

ويلحق بهذه الرتبة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد نحو قراءة[3] ﴿قَتْلَ أَوْلاَدَهمْ شُرَكَآئهمْ﴾[الأنعام ٦/ ١٣٧]، وقراءة[4] ﴿مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِه﴾[إبراهيم ١٤/ ٤٧]، وخرَّجه السكاكي على الحذف[5].

(١) الخصائص ١/ ٣٣٠ و٢/ ٣٩٣، والإنصاف ص٤٣١

(٢) المثل السائر ٢/ ٢٧

(٣) الحجة ٣/ ٤٠٩

(٤) البحر المحيط ٥/ ٤٢٧ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٥) مفتاح العلوم ص ٢٠٥

المبحث الخامس: الفصل بالأجنبي.

ويقصد بالأجنبي أن يكون الفاصل واقعا بين متلازمين من عناصر الجملة، وهو على ثلاثة أشكال:

الفصل بالمفرد: وقد سبق الحديث عنه في الرتبة المشوهة أو الملبسة.

الفصل بشبه الجملة (الظرف والجار والمجرور).

الفصل بالجملة (الاعتراض بالجملة).

المطلب الأول: الفصل بالظرف والجار والمجرور

اتَّسع العرب في الظرف والمجرور أكثر من اتساعهم في غيرهما[1]، وفصلوا بهما بين أشياء لا يجوز الفصل بينها بغرض تركيز العناية والاهتمام على الظرف أو المجرور، والتنبيه عليهما، وأكثر ما يظهر التنبيه في الفصل بين الحرف ومنصوبه أو مجزومه، وبين ما هما بمنزلة الكلمة الواحدة، وكأن هذا لا يُنطق به إلا إذا كان السامع في غفلة بينة، فيحتاج لفتُ انتباهِه إلى تنبيه بدرجة قوية. من ذلك أنهم فصلوا بهما:

١. الفعلَ الناقص من معموليه نحو: كانَ في الدَّارِ زيدٌ جالساً، أو كانَ عندَك زيدٌ جالساً.

٢. وفعل التعجب من المتعجب منه نحو: ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عندَ الحربِ زيداً.

والحرف الناسخ من منسوخيه نحو قول الشاعر[2]:

فــلا تلحَنــي فيــهــا فإنِّ بحبِّــهــا ... أخــاك مُصــابُ القلبِ جمٌّ بلابلُه

٣. والاستفهام من القول الجاري مجرى الظن نحو قول الشاعر[3]:

أبعــدَ بُعــدٍ تقــولُ الــدَّارَ جامعةً ... شمــلي بهم أم تقولُ البـعدَ محتــوما

٤. والمضاف من المضاف إليه[4]، ويفيد مع العناية والاهتمام التنبيه على شأن المقدم، ذلك أنهما أدخلا بين ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، من ذلك قول الشاعر[5]:

همــا أخوا في الحربِ مَن لا أخــا له ... إذا خــافَ يــومــاً نبــوةً فدعــاهما

---

(١) مغني اللبيب ص٩٠٩، وثمة محاولة لحصر أغراض تقديم الجار والمجرور في القرآن. انظر: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٣/ ٧٣٣-٨٧٩

(٢) مغني اللبيب ص٩٠٩

(٣) مغني اللبيب ص٩٠٩

(٤)انظر الإنصاف ص٤٢٧ مسألة (٦٠) .

(٥) الإنصاف ص٤٣٤

وقول عمرو بن قميئة[1]:

لـمَّا رأت ساتيـدما استعـبـرت　　　لله درُّ الـيـــومَ مَـــن لامَـــهـــا

٥. و(لم) من مجزومها نحو قول الشاعر(٢):

فـذاك ولم - إذا نـحـن امتـريـنـا -　　　تكن في النـاس يـدركك الـمـراءُ

وقول ذي الرمة[3]:

فأضحت مغانيــها قفـاراً رســـومُها　　　كأنْ لم - سوى أهلٍ مِنَ الوحشِ - تؤهل[4]

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله[5]:

ظُننتُ فقـيـراً ذا غِنـى ثُـمَّ نلتُـه　　　فلـم ذا رجــاءٍ ألقَهُ غـيـرَ واهِبِ

---

(١) الإنصاف ص٤٣٢

(٢) مغني اللبيب ص٣٦٦

(٣) ديوانه ٣/ ١٤٦٥، والخصائص ٢/ ٤١٠، ومغني اللبيب ص٣٦٧

(٤)سوى: مستثنى واجب النصب لتقدمه عند الكوفيين، وظرف مكان عند البصريين الذين ذهبوا إلى أنها ملازمة للظرفية.

(٥) مغني اللبيب ص٣٦٧

المطلب الثاني: الفصل بالجملة المعترضة

الجملة المعترضة هي التي تتوسط أجزاء الجملة مستقلةً لتقرر معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها(١). وحدُّ الاعتراض كلُّ كلام أُدخل فيه لفظٌ مفردٌ أو مركبٌ لو سقط لَبقيَ الأولُ على حاله من حيث الصناعة لاً من حيث المعنى؛ لأنَّ له علاقة معنوية بالكلام الذي اعترض بين أجزائه، وليس معمولا له(٢). ولعل الأصل في الاعتراض:

١. أن يكون للتنبيه من خلال قطع استرسال الكلام على نحو يلفت انتباه السامع، ويسترعي اهتمامه.

٢. أن يكون للالتفات؛ ولذلك سمَّى قدامة بن جعفر الاعتراض بالالتفات(٣). قال الزمخشري: «إن الكلام إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ كان ذلك أحسن تطرية، وتجديدا لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»(٤). وقال ابن عاشور: «وفي هذا الانتقال من أسلوب إلى أسلوب، ثم الرجوع إلى الغرض تجديدٌ لنشاط الذهن، وتحريكٌ للإصغاء إلى الكلام، وهو من أساليب كلام العرب في خطبهم وطوالهم، وسمَّاه السكاكي قِرى الأرواحِ، وجعله من آثار كرَمِ العربِ»(٥). ولكن قد يُقصدُ مع هذا الأصلِ أغراضٌ أخرُ موحٍ بها السياقُ وآتٍ ذكرُها، وربما يُقتصَرُ على الغرض الأصل؛ أعني التنبيه دون غيره. ويرى ابن الأثير أن الاعتراض على ضربين(٦):

أ. أن يأتي في الكلام لغير فائدة، ويكون دخوله فيه كخروجه منه نحو قول النابغة الذبياني(٧):

---

(١) انظر تعريفها في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٨٥، والمفصل في إعراب الجمل ص٦٠

(٢) الخصائص ١/ ٣٣٥ و٣٤١، والمثل السائر ٢/ ١٦٣، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥٨، وهمع الهمع ١/ ٢٤٧

(٣) البرهان ٣/ ٥٦

(٤) الكشاف ١/ ٢٩

(٥) التحرير والتنوير ١٨/ ١٠٣-١٠٤

(٦) المثل السائر ٢/ ١٦٣

(٧) المثل السائر ٢/ ١٦٣

يَقُولُ رِجَالٌ يَجْهَلُونَ خَلِيقَتِي   لَعَلَّ زِيَاداً لاَ أَبَالَكَ غَافِلُ

فقوله: (لا أبالك) من الاعتراض الذي لافائدة منه، وليس مؤثراً في البيت حسناً ولا قبحاً، ومثله قول زهير[1]:

سَئِمْتُ تَكاليفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ   ثَمانِينَ حَوْلاً لا أَبالَكَ يَسْأَمِ

وقد وردت هذه اللفظة (لا أبا لك) في موضع آخر، فكان للاعتراض بها فائدة حِسنة، نحو قول أبي تمام[2]:

عِتَابَكِ عَنِّي لاَ أبالَكِ واقْصِدِي

فإنَّه لـمَّا كره عتابها اعترضَ بين الأمر والمعطوف عليه بهذه اللفظة على طريق الذمِّ[3].

وليس الأمر كما ذكر ابن الأثير من أن هذا الضرب من الاعتراض لا يفيد معنى في الكلام، بل هو مفيدٌ التنبيهَ لِمَا فيه من قطع استرسال الكلام، وفيه التفاتٌ من الغائب إلى الخطاب في بيتي النابغة وزهير.

ب. أن يأتي في الكلام لفائدة: وأهم ما يفيده إلى جانب التنبيه[4]:

١. التوضيح نحو قول الشاعر[5]:

واعلَمْ - فعلمُ المرءِ ينفعُه-   أنْ سوف يأتي كلُّ ما قدر

٢. الترحُّم نحو قول أبي ذؤيب[6]:

تريدين كيما تجمعيني وخالدا   وهل يُجمع السيفان-ويحك-في غمد

---

(١) ديوانه ص٢٩، والإيضاح في علوم البلاغة ص٢٦٣

(٢) المثل السائر ٢/ ١٦٨

(٣)انظر: المثل السائر ٢/ ١٦٨

(٤) انظر هذه المعاني في: المثل السائر ٢/ ١٦٤-١٦٧، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥٨-١٦١، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٦٧-٦٨

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥٩، ومغني اللبيب ص٥٢٠

(٦) شرح الكافية ٤/ ٥٦

٣. التوكيد نحو قول الأعشى[١]:

فـإنَّ القريــبَ مَـن يُقـرِّب نفسَـه   -لعمرُ أبـيك الخـير- لا مَن تنسَّـبا

وقول لبيد[٢]:

ألا كلُّ شيءٍ ما خـلا الله باطـلُ   وكـلُّ نعـيـمٍ -لا محـالة- زائـلُ

٤. الدعاء نحو قول الحصين[٣]:

وقلتُ لهم: يا آلَ ذبـيـانَ ما لكمْ   - تفـاقدْتُم - لا تُقدِمون مقدمـا

وقول العرجي[٤]:

على العهد ليـلى كالبري وقـد بدا   لنـا- لا هـداه الله- مـا كانَ سبَّبا

٥. التعظيم نحو قوله تعالى:﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[الواقعة ٥٦/ ٧٥-٧٧]. يقول ابن الأثير: «وفائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هي تعظيم شأن المقسَم به في نفس السامع، ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ اعتراضاً بين الصفة والموصوف، وذلك الأمر بحيث لو عُلِم وُفِّي حقه من التعظيم ...»[٥].

٦. التنزيـه نحـو قولـه تعالى:﴿وَيَجْعَلُـونَ لله الْبَنَـاتِ سُـبْحَانَهُ وَلَهُـم مَّـا يَشْـتَهُونَ﴾[النحل ١٦/ ٥٧].

٧. التمني نحو قول الأعشى[٦]:

كفى بالـذي تولينـه - لو تجنَّبـا-   شفـاءً لسقم بعدهـا عـاد أشـيبا

---

(١) ديوان الأعشى ص٥٧

(٢) ديوان لبيد ص ٢٥٦

(٣) المفضليات ص٦٧

(٤) ديوان العرجي ص١٤٣

(٥) المثل السائر ٢/ ١٦٤

(٦) ديوان الأعشى ص٥٦

وقول ابن الدمينة[1]:

وإنِّي وذاك الهجرَ- لو تعلمينه- كعـازبة عن طفلهـا وهي رائــم

٨. التحقير نحو قول امرئ القيس[2]:

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني- ولم أطلب- قليلٌ من المال
ولكنـَّمـا أسـعـى لمجد مـؤثـل وقد يدرك المجدَ المؤثَّلَ أمـثالـي

٩. التعزِّي عمَّا مضى نحو قول جرير[3]:

ولقد أراني- والجديدُ إلى بلىً- في موكب طُرُفِ الحديث كرام

١٠. التقرير نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾[البقرة ٢/ ٧٢-٧٣]. «وفائدته أن يقرر في نفوس المخاطبين وقلوب السامعين أن تدارؤ بني إسرائيل في قتل تلك النفس لم يكن نافعا لهم في إخفائه وكتمانه؛ لأنَّ الله تعالى مظهرٌ لذلك»[4].

١١. الإعلام نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُواْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ﴾[النحل ١٦/ ١٠١]، وقوله تعالى:﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْـمَصِيرُ﴾[لقمان ٣١/ ١٤]. يقول ابن الأثير: «ألا ترى إلى هذا الاعتراض الذي طبق مفصل البلاغة؟ وفائدته أنَّه لـمَّا أوصى بالوالدين ذكرَ ما تكابدُه الأمُّ من المشاقِّ في حمل الولد وفصاله، إيجابا للتوصية بها وتذكيراً بحقِّها، وإنَّما خصَّها بالذِّكرِ دونَ الأبِ؛ لأنَّها تتكلَّفُ من أمر الولد ما لا يتكلفه»[5].

---

(١) ديوان ابن الدمينة ص٢١

(٢) ديوان امرىء القيس ص٣٩

(٣) المثل السائر ٢/ ١٧٥ (طبعة محمد محيي الدين).

(٤) المثل السائر ٢/ ١٦٥

(٥) المثل السائر ٢/ ١٦٥

١٢. التنبيه على أمر ما، وقد يكون بالنداء نحو قول الفرزدق[١]:

فما تك - يابن عبدالله - فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

أو بأمر فيه غرابةٌ نحو قول ابن ميادة[٢]:

فلا هجرُه يبدو - وفي اليأس راحةٌ - ولا وصلُه يبدو لنا فنكارمُهْ

أو بغير ذلك، فكلُّ اعتراضٍ مفيدٌ للتنبيهِ، ومعاني الاعتراضِ كثيرةٌ ليس لها ضابطٌ إلا السياقُ، «والاعتراضُ إذا كان هكذا كسا الحديثَ لطفاً إن كان غزلاً، وكساه أبَّهةً وجلالاً إن كان مديحاً، وما يجري مجراه من أساليب الكلام، وإن كان هجاءً كساه تأكيداً وإثباتاً»[٣] كما قال ابن الأثير رحمه الله .

مواضع الجملة الاعتراضية:

١. بين الفعل ومرفوعه نحو قول امرىء القيس[٤]:

ألا هل أتاها - والحوادثُ جمةٌ - بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

وقول الشاعر[٥]:

شجاك - أظنُّ - ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

٢. بين اسم الفعل الناقص وخبره كقول عمر بن أبي ربيعة[٦]:

أهذا الذي أطريتِ نعتاً فلم أكن - وعيشِك - أنساه إلى يوم أقبرُ

---

(١) ديوان الفرزدق ١/ ١٩٣

(٢) ديوانه ص ٢٢٥، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥٩

(٣) المثل السائر ٢/ ١٦٦

(٤) ليس في ديوان امرىء القيس. بأن: الباء حرف جر زائد، والمصدر المؤول مجرور لفظا مرفوع محلا على أنَّه فاعل للفعل أتاها، وجملة والحوادث جمة معترضة بينهما.

(٥) مغني اللبيب ص٥٠٦، فقد ألغي عمل الفعل الناسخ (أظن) لاعتراض جملته بين الفعل والفاعل.

(٦) ديوانه ١/ ٢٤٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣١٧

٣. بين اسم الحرف المشبه بالفعل وخبره كقول قطري بن الفجاءة[١]:

ألـم تـر أنَّ الـموت - لا شك - نـازل   ولا بـد من بعث الألـى في الـمقـابر

وقول محمد بن بشير الخارجي[٢]:

لعلـك - والموعـودُ صدقٌ لـقـاؤه -   بـدا لـك في تلـك الـقـلـوص بـداءُ

فجملة والموعود صدق لقاؤه اعتراضية بين اسم لعل وخبرها .

٤. بين المبتدأ والخبر نحو قول همَّام بن مرَّة[٣]:

هـذا - لعمـركم - الصِّغـارُ بعيـنـه   لا أم لـي إن كـان ذاك ولا أب

٥. بين الفعل والمفعول به: نحو قول بشر بن ربيعة الخثعمي[٤]:

تذكرْ - هـداك الله - وقـعَ سيـوفنـا   بـبـاب قديـس والمكـرُّ عسيـرُ

٦. بين الحال وصاحبها نحو قول الحصين[٥]:

وقلتُ لهـم: يـا آلَ ذبيـانَ ما لكمْ   - تفـاقـدتـم - لا تقـدمـون مقـدمـا

٧. بين الفعل وأحد معمولاته غير ما سبق ذكرُه نحو قول الأعشى[٦]:

سأوصي بصيرا - إن دنوتُ من البلى -   وصاة امرئ قاسى الأمور وجـرَّبا

بـأن لا تـبـغَّ الـود مـن متبـاعـد   ولا تـنـأ عـن ذي بغضـة إن تقـرَّبـا

٨. بين المجرور ومتعلقه نحو قول رشيد بن شهاب اليشكري[٧]:

رأيتك لـمَّا أن عـرفت وجوهـنا   صددتَ وطبتَ النفسَ - ياقيس - عن عمرو

---

(١) شعر الخوارج ص٤٧

(٢) الخصائص ١/ ٣٤٠

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٢

(٤) تاج العروس (قدس).

(٥) المفضليات ص٦٧

(٦) ديوان الأعشى ص٥٧

(٧) أوضح المسالك ١/ ١٨١ و٢/ ٣٦١

٩. بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَّوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾[الواقعة ٥٦/ ٧٥-٧٦]، وقول جدّي عمرو بن معد يكرب الزبيدي[١]:

وكـــلُّ أخٍ مـفـــارقُه أخـــوه -لعـمـرُ أبيـك- إلا الفـرقــدان

١٠. بين الصلة والموصول: ولا يكون بغير النداء والقسم كقول الفرزدق[٢]:

تعـشَّ فإن واثقتـني لا تخـونُـني نكنْ مثلَ مَن -يا ذئبُ- يصطحبانِ

وقول كثير[٣]:

وقـد زعمتْ أنّـي تغيَّـرتُ بعدَهـا ومَن ذا الـذي -يـا عـزُّ- لا يتغـيَّـرُ

١١. بين المتعاطفين كقول همَّام بنِ مُرَّةَ[٤]:

هـذا لعمرُكم الصَّغـارُ بعينِـهِ لا أمَّ لي -إن كـانَ ذاك- ولا أبُ

وقول الأعشى[٥]:

فـإنَّ الـقريـــبَ مَن يقرِّبُ نفسَـه -لعمرُ أبيـك الخير- لا من تنسَّبـا

١٢. بين الجار والمجرور: ولا يكون الاعتراض بينهما إلا بفعل قلبي نحو قولك: بعته بـ- أظن -دينارٍ

١٣. بين الشرط وجوابه كقوله تعالى نحو قوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[البقرة ٢/ ٢٤]، وقول طرفة[٦]:

ولـولا ثـلاث هن من عيشة الفتى -وجدِّك- لم أحفل متى قام عوَّدي

---

(١) ديوانه ص١٧٨، والإنصاف ص٢٦٨

(٢) ديوان الفرزدق ٢/ ٣٢٩

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٤٠

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٣

(٥) ديوان الأعشى ص٥٧

(٦) ديوان طرفة ص٣٢

١٤. بين القسم وجوابه كقول النابغة الذبياني[١]:

لعمـري - ومـا عمري عليَّ بهيِّن - لـقـد نطقت بطـلا عليَّ الأقـارع

١٥. بين حرف النفي ومنفيه: كقول إبراهيم بن هرمة[٢]:

ولا - أراهـا - تـزالُ ظـالمـة تُحدِثُ لي نكبة وتنكؤها

وقول تميم بن أبي مقبل[٣]:

فلا - وأبـي دهمـاء - زالت عزيزة على قومهـا مـا دام للزنـد قـادح

وقول الآخر[٤]:

ما - خِلْتُني - زِلْتُ بعْدَكمْ ضَمِناً أَشكـو إليـكـم حُـمُـوَّة الأَلَـمِ

١٦. بين حرف الاستقبال والفعل كقول زهير[٥]:

وما أدري وسوف - إخالُ - أدري أقـومٌ آلُ حـصـنٍ أم نـسـاءُ

١٧. ين الحرف الناصب والفعل المضارع كقول حسان بن ثابت[٦]:

إذن - والله - نـرميَـهـم بحـربٍ تُـشيـبُ الطفلَ من قبل المشيـب

وغير ذلك.

الاعتراض بأكثر من جملة:

يجوز الاعتراض بين أجزاء الكلام بأكثر من جملة مقترنة بحرف عطف أو مجردة منه بغرض التنبيه بقوة، إذ ربما يكون السامع في غفلةٍ، ولا يلفت نظره ويسترعي انتباهه منبِّهٌ واحدٌ، بل يحتاج إلى أكثر من منبِّهٍ حتى يُطمأنَ إلى الاستيلاء على سمعه وانتباهه، ثُمَّ إن الاعتراض بأكثر من جملة هو من باب التنبيه على التنويع في المعاني، فالجمل

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٠

(٢) معاني الفراء ٢/ ٥٧

(٣) ديوان تميم بن أبي مقبل ص٣٥٩ (ذيل الديوان ق١٢).

(٤) اللسان (ضمن).

(٥) ديوانه ص٧٣، ومغني اللبيب ص٥١٣

(٦) ديوانه ١/ ٤٤٦

المعترضة لا تكون بمعنى واحد، بل تستقلُّ كلٌّ منهما بمعنى خاص بها، وتشترك في التنبيه، من ذلك قوله تعـــالـــى:﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وِإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[آل عمران ٣/ ٣٦]. اعتُرِضَ بين المتعاطفين بجملتين: (والله أعلم بما وضعت)، و(وليس الذكر كالأنثى)، وقول العرجي[١]:

فلستُ- وإن ليلى تولَّت بــودِّها — - وأصبح باقي الوصل منها تقضُّبا-
بمثنٍ سوى عرفٍ عليها ومُشمتٍ — وشاةً بها حولـي شُهودا وغيَّـبا

وقال حاتم[٢]:

وما ضرَّ جاراً- يا بنةَ القومِ فاعلمي- — يجـــاورُني ألا يكـــونَ لـــه ســـترُ

وقالت الخنساء[٣]:

لقد صوَّت الناعي بفقد أخي الندى — نداءً- لعمري- لا أبالك- يُسمعُ

الاعتراض المتداخل:

قد تتداخل الجمل الاعتراضية بعضها ببعض، فتقع الجملة اعتراضية بين أجزاء جملة معترضة بين أجزاء جملة أخرى، فيكون التنبيه في داخله تنبيه آخر، من ذلك قوله تعالى:﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[الواقعة ٥٦/ ٧٥-٧٧]، فجملة (لو تعلمون) اعترضت بين الصفة والموصوف (وإنه لقسمٌ عظيمٌ)، وجملة (وإنَّه لقسم عظيم) معترضة بين القسم وجوابه. وقال زهير[٤]:

وما أدري- وسوف-إخالُ-أدري- — أقـــومٌ آلُ حِصـــنٍ أم نِســـاءُ

فاعترض بين الفعل (أدري) والجملة التي سدت مسد مفعوليه (أقوم آل حصن أم نساء) بـ(وسوف- إخال-أدري)، واعترض بين (سوف) و(أدري) بالفعل المضارع (إخال).

(١) ديوان العرجي ص١٤٤

(٢) ديوان حاتم ص ٥١

(٣) ديوان الخنساء ص ٥٤

(٤) ديوانه ص٧٣

الفصل الثاني

الضوابط المعنوية للحذف النحوي

تمهيد: الضوابط العامة للحذف.

المبحث الأول: حذف الحرف.

المبحث الثاني: حذف الاسم.

المبحث الثالث: حذف الفعل.

المبحث الرابع: حذف الجملة والكلام.

إنَّ المتكلم إذا ما نطق بكلامٍ ما، أو كتبه، فإنَّه يقصد من ذلك إفهامَ السامع أو القارئ، والتعبيرَ عما في نفسه، وربما بالصمت أو بحذف جزء من الكلام أو الكلام كلِّه يحقِّقُ ذلك وأغراضاً أخرى لا تتأتَّى مع ذِكْرِ ما حُذِفَ، فيكون الحذفُ عندئذٍ أبلغَ مِنَ الذِّكرِ، ويصيرُ الذكرُ كأنَّه تكرارٌ لموجود وإعادةٌ لمذكور، فيكون عبثاً أو إطناباً يتنزَّهُ عنه البليغُ، ويمجُّه الذوقُ السليمُ؛ لأنَّ المعنى من دونه مفهومٌ معلومٌ. يقول عبد القاهر عنه: «هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيهٌ بالسّحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصّمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ»[1]. وقيل: ربَّ صمتٍ أفصح من الكلام، ورمزٍ آلم من لذع الحسام، وهو نوعان[2]:

١. حذف جائز: وهو تعمُّد إسقاط عنصر إسناديٍّ أو غيره من عناصر بناء النص لغرضٍ، مع سماح النظام النحوي بذكره، ومع دلالة باقي عناصر النص عليه، وإمكان ذكر هذا العنصر في مقام آخر، ولغرض آخر.

٢. حذف واجب: وهو تعمُّدُ إسقاطِ عنصرٍ إسناديٍّ من نصٍّ لا يسمح النظام النحوي بذكره فيه، مع دلالة الأصل التركيبيِّ للنص عليه، وامتناع ذكره في كل الأحوال.

أ. **ضوابط الحذف**: ثمةَ ضوابطُ للحذف تكاد معظمها تكون أصولاً، وأهمها:

أولاً: الضابط الجمالي: يتمثل في زيادة رونق التركيب وصيانته من الثقل والترهل اللذين يُحدثهما ذكرُ المعلومِ لقرينةٍ؛ ولذلك قال عبد القاهر: «فما من اسم أو فعلٍ تجدُه قد حُذِفَ، ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِف في الحال يَنْبغي أن يُحذَفَ فيها إلاَّ وأنتَ تجدُ حذفَه هناك أحسنَ من ذكرِه، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنس مِنَ النطق به»[3]. ويقول أيضاً: «قد ترى تركَ الذِّكر أفصحَ من الذكر، والامتناعَ من أن يبرزَ اللفظُ منَ الضميرِ أحسنَ للتصوير»[4]. وقد سبق تفصيل هذا الضابط في التمهيد.

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٤٦

(٢) هذان التعريفان لصالح الشاعر كتبهما على موقع شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية – منتدى النحو والصرف.

(٣) دلائل الإعجاز ص١٥٢–١٥٣، والبرهان ٣/ ١٠٥

(٤) دلائل الإعجاز ص١٤٦

ويدخل في هذا مراعاة التنغيم ونظم الكلام في الفاصلة القرآنية[١] وموسيقا الشعر أو السجع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى٩٣/ ٣]، وقولهم: من طابت سريرتُه حُمِدت سيرتُه. وهذا الاهتمام برونق العبارة لا يهدف إلى الجمال فحسب، بل إلى خدمة المعنى وصيانته؛ ولذلك قال ابن جني: «فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها، وحَمَوْا حواشيهَا وهذَّبوها، وصقَلوا غُرُوبها وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خِدْمة منهم للمعاني، وتنويهٌ بها وتشريفٌ منها. ونظيرُ ذلك إصلاحُ الوعاءِ وتحصينُه، وتزكيته وتقديسُه، وإنما المَبْغيُّ بذلك منه الاحتياطُ للموعى عليه وجِواره بما يُعَطِّر بَشَره، ولا يَعُرُّ جوهَرَه، كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجِّنه ويَغضُّ منه كُدْرةُ لفظه وسوء العبارة عنه»[٢].

ثانياً: الضابط النفسي: يتمثل في بناء التركيب على نحوٍ يستثارُ فيه فكر المتلقي وخياله في الاستدلال على جزء المعنى الذي لم يُذكر اللفظُ الدالُّ عليه. قال الزركشي: «ومنها – أي من فوائد الحذف- زيادة لذةٍ بسبب استنباط الذهن للمحذوف، وكلَّما كان الشعور بالمحذوف أعسرَ كان الالتذاذ به أشدَّ وأحسنَ»[٣]. ويدخل في هذا الضابط الحذف لطول الكلام؛ لأن في تقصيره دفعا لما قد يصيب السامع من ملل وسآمة، كما في جواب القسم، وفي نحو: الضاربا زيدا، والضاربو زيدا، و﴿وَالْـمُقِيمِي الصَّلَاة﴾ [الحج ٢٢/ ٣٥]، وذلك لاستطالة الموصول[٤]. قال حازم القرطاجني: «إنما يحسُن الحذف مالم يشكل به المعنى، لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف، ويكتفى بدلالة الحال عليه، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفَى بالحال عن ذكرها على الحال»[٥]. وقد سبق تبيان هذا الضابط في التمهيد، ومن الدلالات النفسية للحذف:

١. التنبيه: وهو نوعان:

---

(١) الحذف في القرآن ليس لمجرد رعاية الفاصلة، بل لأغراض أخرى معها.

(٢) الخصائص ١/ ٢١٧

(٣) البرهان ٣/ ١٠٥، ومقدمة تفسير ابن النقيب ص١٤٥

(٤)البرهان ٣/ ١٠٦

(٥) البرهان ٣/ ١٠٥-١٠٦

- لفت انتباه السامع من خلال حذف جزء من الكلام، فإسقاط هذا الجزء لا بد أن يسترعي انتباه السامع؛ لأن ثمة سببا أو غرضاً دفع إلى هذا الإسقاط.
- التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم[1]، وفي ذلك إظهارٌ للهفة وشدة الحرص على المذكور.

٢. الخوف منه أو عليه: ويظهر ذلك في حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه، وسيأتي بيانه.

٣. تعجيل الوصول إلى المذكور: وفي ذلك إظهار للهفة والحرص على الوصول إلى المذكور لـمَا فيه من الأهمية وغيرها، ومن ذلك حذفُ المبتدأ أو جملة القسم أو الفعلَ في أسلوب الإغراء والتحذير.

٤. إرادة الإبهام وما يتبعه من تفخيم وتعظيم: قال الزملكاني: «إن الإبهام يلقي في النفس تشوقاً إلى ما هو المراد، ويعظم لتكثير الموارد الوهمية، ويعلقه الوهم معرضاً عن المذكور بما لم يذكر تعليقاً وهمياً من غير أن يخلّصه لمعنى ذهني أو خارجي، فيرجع الذهن متقاصراً عن إدراكه، عاجزاً عن مرام صيده بشباكه، وآيساً عن اعتلاقه بإشراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه»[2]. وقال الزركشي في فوائد الحذف: «فمنها التفخيم والإعظام لِمَا فيه من الإبهام؛ لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوقه إلى ما هو المراد، فيرجع قاصراً عن إدراكه»[3].

ثالثاً: الضابط المعنوي: يتمثل بأغراض وأسباب يتداخل بعضها ببعض، ومنها:

١. الميل إلى الاختصار والإيجاز: فكل حذف سيقلل من عناصر الجملة ذكراً أو كتابة مع بقاء دلالتها فيها، وإضافة معانٍ جديدة إليها لا تؤديها مع الذكر؛ ولذلك مالت إليه العرب. يقول ابن جنّي: «واعلم أنّ العرب – مع ما ذكرنا – إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد»[4].

---

(١) البرهان ٣/ ١٠٦

(٢) الحل القصدي ص٩٩

(٣) البرهان ٣/ ١٠٤

(٤) الخصائص ١/ ٨٣

٢. الجنوح إلى الخفة: فكلُّ حذفٍ سيؤدي إلى التخفف من بعض عناصر الجملة أو منها. قال ابن جني: «فمعظمه الجُنُوحُ إلى المستخَفّ والعدولُ عن المستثقَل»[١]، وقال أيضاً: «وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا حذفاً يخِلّ بالبقية ويعرّض لها الشُبَه»[٢]. وقال ابن الأنباري: «والحذفُ للتخفيف كثير في كلامهم»[٣]. ولكن «إذا أدى التخفيف إلى فسادٍ عدلَ عنه إلى الأصل، وكان احتمال التثقيل عندهم أسهل»[٤]. وقد كثرت عبارات النحاة في ذلك[٥]، ومنها: طلباً للخفة، أرادوا التخفيف، التماساً للخفة، استخفافا، وغير ذلك.

٣. البيان بعد الإبهام: ويكثر هذا في حذف مفعول المشيئة نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء الله لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[المائدة ٥/ ٤٨]. قال الجرجاني: «إن الشيء إذا أضمر، ثم فُسِّر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار»[٦].

٤. نقْلُ الكلامِ مِنَ الحقيقةِ إلى المجازِ: وأكثر ما يكون في حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله كقوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف ١٢/ ٨٢]. يقول ابن جني في هذه الآية: فيه المعاني الثلاثة: «أمَّا الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله ...، وأمَّا التشبيه فلأنها شُبهت بمن يصح سؤاله لـمَّا كان بها مؤلفا لها، وأمَّا التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر؛ أيْ: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن مِن عادتِه الجوابُ»[٧].

---

(١) الخصائص ١/ ١٦١-١٦٢

(٢) الخصائص ١/ ٨٠

(٣) الإنصاف ص٥٧٦

(٤) شرح المفصل ١٠/ ١٢٢

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١١٧ و٤٦٧

(٦)البرهان ٣/ ٩٠، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١، والعبارة بحرفها في دلائل الإعجاز ص ١٣٢

(٧)الخصائص ٢/ ٤٤٧

٥. غرض المتكلم: إن قصد المتكلم في بعض الأحوال الإبانةَ والتوضيحَ أظهرَ عناصرَ التركيب، وإن قصد الإلغاز أو الإبهام حذف. يقول ابن جني: «وقد حُذِفَ المميِّزُ، وذلك إذا عُلم من الحال حكمٌ ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريتُ ثلاثين، وملكتُ خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك، وأراد الإلغاز، وحَذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحُهُ ويُفسدُه غرضُ المتكلم، وعليه مدارُ الكلام»[1].

٦. صون اللسان عن ذكره تعظيما أو تحقيراً[2]: والتعظيم يكون لله جل جلاله، فلا يذكر الفاعل (الله) مع الكافرين ومَن كان في حكمهم تعظيماً له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾[الذاريات ٥١/ ١٠]، أما التحقير فيكون مع من يكره سماع اسمه كما في قولنا: طُعن عمرُ بن الخطاب، وقُتل الحسينُ. قال ابن يعيش: «وقد لا يذكر[3] الفاعل لدناءته نحو قولك: عُمِل الكنيفُ، وكُنس السوقُ»[4].

٧. إفادة العموم أو تعدد الاحتمال:[5]فكلُّ مذكورٍ يفيد معنى يقيِّدُ الجملة، وكلُّ حذفٍ يجعلها محتملةً له ولغيره، فلو قلتَ: زيدٌ يقرأُ القرآنَ، لتقيَّدَ الفعلُ بالمفعولِ، بخلاف قولك: زيدٌ يقرأُ، مِن دون ذكر المفعول، فإنَّه يفيد مطلقَ القراءة وعمومها أو احتمالها أكثر من أمرٍ.

٨. أمن اللبس ووضوح المعنى: وذلك ضابطٌ مُهمٌّ كثيرا؛ لذلك حرص النحاة عليه، وجعلوه نصب أعينهم في كل ما استنبطوه وقعدوه، ويتجلى أثره في

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٨

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦٩

(٣) الصحيح: ربما لا يذكر؛ لأن (قد) للتوكيد، و(لا) للنفي. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢، والارتشاف ٣/ ١١٦٧

(٤) شرح المفصل ٧/ ٦٩-٧٠

(٥) سبق تبيان هذا على نحو أوسع في المفعول به.

امتناع الحذف عند خشية اللبس، وجوازه عند أمن اللبس. قال المبرد: «هذا باب ما يحذف استخفافا؛ لأنَّ اللبس فيه مأمون»[1]. وقال ابن معطٍ[2]:

فَإِنَّهُ يَجُوْزُ حَذْفُ الْحَرْفِ   إِنْ أَمِنوا الإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ

٩. العلم بالمحذوف: وهذا يكاد يكون أصلاً لكل حذف، فلا يحذف ما كان غير معلوم، مِن ثَمَّ كان استتارُ الضمير واجباً في التكلُّم والخطابِ وجائزاً في الغيبة للعلم به؛ لأنَّه أعرفُ المعارف. وقال المبرّد: «فكلُّ ما كان معلوماً في القول، جارياً عند الناس فحذفُه جائزٌ لعلم المخاطب»[3].

١٠. الجهل بالمحذوف: قد يكون الجهلُ سبباً لعدمِ الذِّكرِ كما في حذفِ الفاعلِ وبناء الفعل للمفعول، نحو: ضُرب زيدٌ؛ ولذلك سمِّي فعلُه بالمبنيِّ للمجهول وعُمِّم المصطلح على بقية الأسباب والأغراض من باب تسمية الكلِّ باسمِ الجزءِ، لكن ليس لهذا السبب وحده يتركُ ذكر الفاعل، بل لأغراض وأسباب أخرى ستأتي في موضعها.

١١. عدم تعلق ذكر المحذوف بغرض معنوي: نحو ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[البقرة ٢/ ١٩٦]. ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الزمر ٣٩/ ٩]. قال ابن جني: «وكذلك قولهم: ضُرِبَ زيدٌ، إنما الغرض منه أن يُعلم أنه منضرب، وليس الغرض أن يعلم من الذي ضربه»[4].

١٢. كثرة الاستعمال: قال سيبويه: «وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ»[5]. وقال ابن الأنباري: «والحذفُ في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثرُ من أن يُحصى»[6]. والسبب في ذلك أن الشيء إذا كثر دورانه في كلامهم كان له ما ليس لغيره. يقول سيبويه: «وغيّروا هذا؛ لأن الشيء

(١) المقتضب ١/ ٢٤٨

(٢) الدرة الألفية ص٢٦

(٣) المقتضب ٣/ ٢٥٤

(٤) المحتسب ١/ ٦٦

(٥) الكتاب ٢/ ١٣٠

(٦) الإنصاف ص٧٣

إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثلُه. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقُ، إذا أردت أقُلْ، وتقول: لا أدرِ، كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول: لم أُبَل، ولا تقول: لم أرَمْ؛ تريدُ: لم أُرامِ. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[1]. وسببُ هذه الإعطاء الرغبةُ في التخفيف. يقول سيبويه: «... ولكنهم قد يضمرونه[2]، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[3].

١٣. شهرة المحذوف في موضع معين: قال أبو حيان: «إن الحرف إذا كان في مكان، وعرف واشتهر في ذلك المكان، جازَ حذفه لشهرة أمره»[4]. والأمرُ لا يقتصر على الحرف، بل يشمل كلَّ كلمة اشتهرت في موضع ما، فالمضاف إليه اشتهر موضعه بعد بعض الألفاظ نحو كلّ وبعض وغير والظروف...؛ ولذلك جاز حذفه. قال الزمخشري: «فإذا حذفت بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانه، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه، وصار مألوفاً ومأنوساً به، لم يبال بإسقاطه عن اللفظ، استغناء بمعرفة السامع. ألا ترى إلى ما يحكى عن رؤبة أنه كان يقول: خيرٍ، لمن قال له: كيف أصبحت؟ فحذف الجارَّ لعلمِ كلِّ أحدٍ بمكانه، وتساوي حالي حذفه وإثباته لشهرة أمره»[5]. وقال الزركشي: «ومنها – أي: من أسباب الحذف– شهرته حتى يكون ذكرُه وعدمُه سواء. قال الزمخشريُّ: وهو نوعٌ من دلالة الحال التي لسانُها أنطقُ من لسان المقال»[6]. ومعظم هذه الأغراض والأسباب تكون مع كل حذفٍ إلى جانب المعاني الأخرى التي يفيدها السياق والمقام والتي سيأتي تفصيلها وبيانها فيما سيأتي.

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٦

(٢) يريد حرف الجر.

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٣

(٤) البحر المحيط ١٠/ ٨٩ وهو ملخص كلام الزمخشري.

(٥) الكشاف ٤/ ٣٤٩

(٦) البرهان ٣/ ١٠٨

رابعاً: الضابط الصناعي: يتمثل في ألا يمنع مانعٌ مِنَ الحذفِ، ومن تلك الموانع[1]:

١. ألَّا يكونَ المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه.
٢. ألَّا يكونَ مؤكَّداً، لِمَا في حذفه من نقضٍ للغرض.
٣. ألَّا يؤدِّيَ حذفُهُ إلى اختصارِ الـمُختصرِ، فلا يُحذف اسمُ الفعل دونَ معمولِه.
٤. ألَّا يكون عاملا ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، واشتهرت تلك المواضع حتى صار ما يكون فيها معلوما مأنوساً؛ ولذلك قال الرضي: «الشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه»[2].
٥. ألَّا يكون عوضاً عن شيءٍ، فلا تحذف (ما) في قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت، ولا كلمة (لا) في قولهم: افعل هذا إمَّا لا.
٦. ألَّا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

وجها الحذف: للحذف وجهان:

١. أن يحذف عنصر من الجملة، أو عناصر، أو الجملة، أو الكلام كله مع إقامة شيء مقامه؛ ليدل عليه، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

زَعَمْتُمْ أنَّ إخوتَكُم قُرَيْشٌ ... لَهُمْ إلفٌ ولَيْسَ لَكُمْ إِلافُ

فقد حذف جملة (كذبتم) المستأنفة بيانياً، وأقام (لهم إلف) مقامه. ومن هذا ما نبَّهَ عليه ابن هشام من حذف جواب الشرط في نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء الله فَإِنَّ أَجَلَ الله لَآتٍ﴾ [العنكبوت ٢٩/ ٥]؛ وذلك لأن جواب الشرط مسبَّبٌ عن الشرط، وأجلُ الله آتٍ، سواء أكان ثمة رجاء أم لم يكن، وإنما الأصل: فليُبادِرْ بالعمل. فإنَّ أجلَ الله لآتٍ[4].

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٩٢- ٧٩٦
(٢) شرح الكافية ٣/ ١٥٥
(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٣٦
(٤) مغني اللبيب ص ٨٥٠- ٨٥١

٢. أن يحذف ما سبق ذكره من دون إقامة شيء يدل عليه، وذلك لدلالة القرينة عليه، والقرائن أدلة على المحذوف، قال ابن جني: «باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ إلّا أن يعترِض هناك من صناعة اللفظ ما يَمنع منه»[١]. وهذه تلك الأدلة[٢] بعضها صناعي وبعضها غير صناعي.

أدلة الحذف: للحذف أدلة صناعية وأخرى غير صناعية.

أولاً: دليل صناعي: هو ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة القوانين والأقيسة النحوية التي يختص بمعرفتها النحاة[٣]، وذلك كقول بعضهم في نحو قراءة الحسن وقنبل[٤] ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة ٧٥/ ١]: إن التقدير: لأنا أقسم؛ لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين[٥].

ثانياً: دليل غير صناعي، وينقسم إلى حالي أو مقالي.

أ. الدليل الحالي: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات أو الظروف أو الملابسات المحيطة بالمتكلم، كالشروع بالفعل نحو قولك لمن سدد سهماً: القرطاسَ؛ أيْ: تصيب[٦]، أو الارتباط بمناسبة معينة كقولك لعائد من الحج: حجاً مبروراً؛ أيْ: حججت. ومنها النبر والتنغيم ومستوى الصوت وصفته وحركات الجسم وغير ذلك. قال ابن جني: «وقد حُذفت الصفة، ودلَّتِ الحالُ عليها، وذلك فيما حكاه صاحبُ الكتاب[٧] من قولهم: سِيْرَ عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليلٌ طويلٌ، وكأن هذا إنما حُذِفَت فيه الصفةُ لـمَّا

---

(١) الخصائص ١/ ٢٨٤

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٧٣، ومغني اللبيب ص ٧٨٩، وانظر هذه الأدلة وغيرها مفصلةً في: اللغة العربية مبناها ومعناها ص ١٩١-٢٤٠، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص١٠٤-١٢٠

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ١٠٩

(٤) المحتسب ٢/ ٣٤١، وانظر معاني الفراء ٣/ ٢٠٧، والبيان ٢/ ٤٧٦

(٥) مغني اللبيب ص٧٨٩، وانظر: الارتشاف ٤/ ١٧٧٨

(٦) الكتاب ١/ ٢٥٧

(٧) الكتاب ١/ ٢٢٠

دلَّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان - والله- رجلا ! فتزيدُ في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكَّنُ في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أيْ: رجلا فاضلا، أو شجاعا، أو كريما، أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكِّنُ الصوتَ بإنسانٍ، وتفخِّمُه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا، أو جوادا، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممتَه ووصفتَه بالضيقِ، قلتَ: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهَك وتقطِّبُه، فيُغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيما، أو لِحَزا، أو مبخَّلا، أو نحو ذلك»[1].

ب. الدليل المقالي: هو ما يعتمد على كلام مذكور كالاستفهام وغيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾[النحل ١٦/ ٣٠]؛ أيْ: أنزل ربنا خيراً.

ثالثا: **دليل عقلي**: هو ما يستدل عليه من المحذوفات بواسطة العقل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْـمَيْتَةُ﴾ [المائدة ٥/ ٣]، وقوله:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء ٤/ ٢٣]، فالفعل (حرِّمت) واحد في الآيتين، لكن المراد في الآية الأولى الأكل، وفي الثانية النكاح.

رابعاً: **دليل العادة والعرف**[2]: وهو أن يستدل على المحذوف من خلالهما، فالمرض له سبب، فإن قيل لرجل: كيف أنت؟ فقال: مريض. عرف من خلال العادة والعرف أن ثمة سؤالاً مقدَّراً عن سبب مرضه، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ سَـــهَرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَوِيـــلُ

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٣٨ و٢٤٠ و٢٤١

(٣)مفتاح العلوم ص ٢٦٦

على أن هذه الضوابط ليست منفصلة بعضها عن بعض، بل متداخلة بعضها ببعض في التركيب الواحد، إضافة إلى أنها ضوابط عامة للحذف، ويبقى وراء كل حذفٍ سرٌّ خاصٌّ به قائمٌ على اختلاف المقامات والأحوال والأغراض.

أنواع الحذف: للحذف خمسة أنواع هي:

أولاً: الاقتطاع: وهو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي[1] نحو: ألا تا بلى فا[2].

وقيل: هو حذف بعض حروف الكلمة، أو ما هو بمثابة الكلمة الواحدة تخفيفاً على مخارج الحروف، أو لداعي السرعة، أو لأجل القافية في الشعر، أو الفاصلة في النثر، أو التتحبب في النداء، أو نحو ذلك من دواعٍ بلاغية[3].

ثانياً: التحريف: ويقع في الحرف والاسم والفعل:

١. تحريف الحرف وتخفيفه: من ذلك:

- قولهم في: سوف أفعل: سَو أفعل وسف أفعل، حذفوا الفاء مرة، وأخرى الواو[4].
- تخفيف إنَّ وأنَّ وكأنَّ ورُبَّ[5] وإمَّا، نحو قوله تعالى﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل ٧٣/ ٢٠]، وقوله تعالى:﴿ الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾[الأعراف٧/ ٩٢]، وقول الشاعر[6]:

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِب القَذالُ فَإِنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفتُ بِهَيْضَلِ

(١) البرهان ٣/ ١١٦

(٢) الخصائص ١/ ٣٠

(٣) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٦

(٤) الإنصاف ص٢٨٦ و٦٤٦ و٦٤٧

(٥) الإنصاف ص٢٨٦

(٦)الإنصاف ص٢٨٥، وشرح الكافية ٤/ ٢٨٧

وقال النمر بن تولب[١]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيفٍ وإنْ مِنْ خَرِيـفٍ فَلَـنْ يَعْدَما

مذهب صاحب الكتاب[٢] أنه أراد: وإمّا من خريف، وقد خولف فيه[٣].

٢. تحرف الاسم: يأتي على ضربين: أحدهما قياسيّ ، والآخر مسموع غير قياسيّ [٤]:

الأول: ما غيَّره النسب أو التصغير أو التكسير قياساً، فالنسبُ إلى حنيفة: حنفيٌّ، وتصغيرُ فرزدق فُرَيزد أو فُرَيزق، وتكسيرُ عندليب عنادِلُ.

الثاني: على أضرب، ومنه:

ما غيَّره النسب على غير قياسٍ كقولهم في النسب إلى خراسان: خُرسيّ، وفي بني عبيدة: عُبديّ.

ما جاء في غير النسب نحو كلمة سيار من قول الشاعر[٥]:

وسـائلةٍ بثعلبة بـن سَيـْر وقد علِقـتْ بثعلبةَ العَلُـوقُ

وكلمة المنازل من قول لبيد[٦]:

دَرَس الـمنَـا بمُتالع فأبـانِ ....

وكلمة سبائب الكتان من قول علقمة[٧]:

كأنَّ إبريقَهم ظَبْي على شَرَفٍ مفَدَّم بسَبا الكَتَّان ملثوم

٣. تحريف الفعل: من ذلك ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتلِّ، وهو قولهم في ظلَلْتُ: ظَلْتُ في نحو قوله تعالى:﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة

---

(١)ديوانه ص١١٩

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٧

(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٠-٤٤١

(٤) الخصائص ٢/ ٤٣٦-٤٣٨

(٥) الخصائص ٢/ ٤٣٧

(٦) ديوانه ص١٣٨، والخصائص ٢/ ٤٣٧

(٧)الخصائص ٢/ ٤٣٧

٥٦/ ٦٥]، وفي مسَسْتُ: مَسْتُ، وفي أحسَسْتُ: أحسْتُ، قال أبو زبيد الطائي[١]:

خَلاَ أنَّ العِتاقَ من المطايا أحَسْنَ بِهِ فهنّ إليه شُوسُ

وهذا مشبه بـ خفْتُ وأردْتُ. وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْتُ ظَنْتُ. وهذا كلُّه لا يُقاس عليه، لا تقول في شممْت: شَمْت، ولا شِمْت، ولا في أقضَضْتُ: أقضَتُ[٢].

ثالثاً: الاكتفاء:

وهو أن يقتضي المقام ذِكْرَ شيئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلازُمٌ وارتباط، فَيُكْتَفَى بأَحَدِهما عن الآخر لنكتةٍ بلاغيّة، ويختصُّ غالباً بالارتباط العطفي[٣]. ويجب أن يتبع حذفَ المعطوفِ العاطفُ إذ لم يسمع من دونه[٤]، من ذلك قوله تعالى:﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[النحل ١٦/ ٨١]؛ أيْ: والبردَ[٥]. قال أبو ذؤيب[٦]:

دعاني إليها القلبُ إنّي لأَمرِهِ سميعٌ فما أدري أَرُشْدٌ طِلابُها

أيْ: أرشدٌ طلابُها أم غيٌّ. وقد يكون الحذف في غير العطف؛ لدلالة العقل والسياق عليه نحو قول النمر بن تولب[٧]:

فإنَّ المنيّةَ مَنْ يَخْشَهَا فسوفَ تُصادِفُهُ أيْنَمَا

أَيْ: أَينما يذهبْ تُصادفْهُ.

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٣٧

(٢) الخصائص ٢/ ٤٣٨

(٣) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٨

(٤)مغني اللبيب ص ٦٤، وغنية الأريب ص ٢٩٥

(٥)قالوا: وخُصَّ الحرُّ بالذكْرِ لَأنَّ المخاطَبين الَأوَّلِيَن كانوا عَرباً، وبلادُهُمْ حارَّة، والوقاية من الحرّ هي الأهم لدى معظمهم. انظر: معاني الفراء ٢/ ١١٢، والبيان ١/ ٣٢٣، ومغني اللبيب ص٨٢٠، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٩

(٦)من الطويل لأبي ذؤيب في ديوانه ص٣٠ ب٥، وديوان الهذليين ١/ ٧١، وشرح أشعارهم ١/ ٤٣

(٧) ديوانه ص١١٦ ق٤١/ ب٥، وتأويل مشكل القرآن ص٢٣٧، وأدب الكاتب ص٢١٤

رابعاً: الاحتباك:

الاحتباك هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابلُه؛ لدلالة الآخر عليه[1] كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ [النمل ٢٧/ ١٢]؛ أي ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ تَدْخُلْ غَيْرَ بيضاء، وأَخْرِجْهَا ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾. حذفت (غير بيضاء) من الصدر؛ لدلالة كلمة (بيضاء) في العجز عليها، كما حذفت كلمة (أخرج) من العجز؛ لدلالة كلمة (أدخل) في الصدر عليها.

وقال أبو صخر الهذلي[2]:

وإنِّي لَتَعروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ الْعُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

أيْ: وإني لتعروني لِذِكراك هِزَّةٌ وانتفاضةٌ كهِزَّةِ العُصفورِ وانتفاضتُهُ[3].

سادساً: الاختزال:

الاختزال: هو كلُّ حذف في الكلام لا يدخل في أيِّ نوع مما سبقَ ذكرُهُ، وهو يَشمل حذف الاسم، والفعل، والحرف، وحذف الجملة والكلام، ويمكن ضبطها بأربعة مباحث.

---

(١) التعريفات ص١٠، والخزانة ٣/ ٢٥٧-٢٥٨، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٥٤

(٢) الإنصاف ص٢٥١، وشرح الكافية ٢/ ٤٥

(٣) خزانة الأدب ٣/ ٢٥٨

المبحث الأول: حذف الحرف

وهو قسمان: حذفُ أحرفٍ مستقلةٍ ظاهريًّاً عن الكلمات، وحذفُ أحرفِ الكلمةِ الواحدة أو ما هو بمنزلتِها.

المطلب الأول: حذف الأحرف المستقلة ظاهريا عن الكلمات، ومنه:

١. حذف همزة الاستفهام[١]:

يكثر ذلك قبل (أم) المعادلة تخفيفا وللعلم بها وشهرتها في هذا الموضع، ودلالة (أم) عليها، فلا يقع قبل (أم) المعادلة غير همزة الاستفهام نحو[٢]:

فوالله مَـــا أدري وإنْ كنتُ داريـاً   بسبعٍ رميـــنَ الـجمرَ أمْ بِثَمَـــانِ

وتحذف بقلة في غير ذلك عند أمن اللبس ودلالة السياق أو نبرة الصوت عليها نحو قول الكميت[٣]:

طَرَبْتُ ومَا شَوْقاً إلى البيضِ أطْرَبُ   ولا لَعِباً مِني، وذُو الشَّيب يلعبُ؟

٢. حذف (أن) الناصبة: وحذفها على ثلاثة أحوال:

- مطّردٌ إضمارُ (أن) جوازا أو وجوبا في عشرة مواضع معروفة، بعد واو المعية وفاء السببية...[٤].
- شاذٌّ في غيرها نحو: خُذِ اللصَّ قبلَ يأخذَكَ[٥]، ومُرْهُ يحفرَها[٦].
- قليلٌ في نحو: تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ مِن أن تراه[٧]، وخرَّج بعضُهم[٨] عليه قول الشاعر:

---

(١)مغني اللبيب ص١٩-٢٠

(٢) شرح الكافية ٤/ ٤٠٤

(٣) الخصائص ٢/ ٢٨١

(٤)انظر: الكتاب ٣/ ٢٨-٤١، المقتضب ٢/ ٦-٧، الارتشاف١٦٥٦-١٦٩٠، شرح التسهيل ٤/ ٢٢ وما بعدها.

(٥)مجمع الأمثال ١/ ٦٢٩، والبحر ١/ ٤٥٦ ، والمصادر السالفة .

(٦)انظر: الكتاب ٣/ ٩٩، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٠، والبحر ١/ ٤٥٦، والمصادر السالفة .

(٧) مجمع الأمثال ١/ ٣٤٢ و٣/ ٦١٥

(٨) مغني اللبيب ص٣٦٤ . أي لولا أن ينازعني.

أَلا زَعَمَتْ أَسْمــاءُ أَن لا أُحِبُّها   فقلتُ بَلى لـولا يُنازِعني شغْلـي

وقول طرفة[1]:

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِيْ أَحْضُرَ الْوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

- وفي خبر عسى نحو عسينا نفعل كذا[2]؛ أيْ: أن نفعلَ.
- أجاز ثعلب: حقَّ لزيدٍ يقوم[3]؛ أيْ: أن يقومَ.

واشتهار وقوع (أن) في هذه المواضع على نحوٍ لا يجهله أحدٌ هو الذي سوَّغ الحذفَ، إضافةً إلى الإيجاز والتخفيف، قال أبو حيان: «إنَّ الحرفَ إذا كان في مكانٍ، وعُرِفَ واشتُهِرَ في ذلك المكان، جاز حذفه لشهرة أمره... فجاز حذفه استغناء بمعرفة السامع»[4].

٣. حذف الجار: وهو:

أ. قياسي قبل (أنْ) و(أنَّ) لكثرة الاستعمال وللتخفيف[5] وإفادة التعميم[6] ولاستطالتهما بصلتهما[7]، وهو مشروط بأمن اللبس[8]، من ذلك قوله تعالى:﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحجرات ٤٩/ ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة ٥/ ٨٤]. والشائع أن المصدر في هذه الحال في موضع جر بحرف الجر المحذوف عند الخليل، وفي موضع نصب عند سيبويه[9]، لكنه مخالف لقول سيبويه في

(١)من الطويل لطرفة في ديوانه ص٣١ ق١/ ب٥٤، والكتاب ٣/ ٩٩ و١٠٠، والمقتضب ٢/ ٨٥

(٢) الأصول ٢/ ١٦٣

(٣) مجالس ثعلب ١/ ٣١٧

(٤) البحر المحيط ١٠/ ٨٩ وهو ملخص كلام الزمخشري.

(٥) الكتاب ٢/ ١٦٣

(٦) البرهان ٣/ ١١٣

(٧) شرح الكافية ٤/ ١٣٧

(٨) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥١

(٩)انظر: إملاء ما من به الرحمن ص ٩٧، وغنية الأريب ص ٥٨

الكتاب: «وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون ٢٣/ ٥٢] فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدة وأنا ربكم فاتقون. وقال: ونظيرها ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش ١٠٦/ ١]؛ لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من (أنْ) فهو نصبٌ، إضافة إلى أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصبا. هذا قول الخليل»[١].

ب. سماعي جائز في الشعر والنثر[٢] نحو: شكرتُه وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ [يس ٣٦/ ٣٩]؛ أيْ: قدَّرنا له، وقوله ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ [الأعراف ٧/ ٤٥، وهود ١١/ ١٩، وإبراهيم ١٤/ ٣]؛ أيْ: يبغون لها.[٣] وذهب الرضي إلى أن معناهما مع اللام ومن دونها واحدٌ، حيث قال: «والذي أرى الحكمُ بتعدِّي مثل هذا الفعل مطلقا، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتعدِّي واللُّزومُ بحسب المعنى، وهو بلا لام متعدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي إذاً زائدة»[٤]. وذكر بعضُ المحقِّقين أن (مكَّنه) أبلغُ من (مكَّن له)[٥].

صحيحٌ أن الفعل من دون اللام أوجز منه مع اللام، لكن ليس بأكثر دلالة منه على المعاني، فزيادة المبنى تدل على زيادة في المعنى، وإقرار الرضي وغيره بأن اللام مع هذه الأفعال زائدةٌ يفيد أنه مع اللام أوكدُ منه مجرداً منها؛ لأن الحرف الزائد يفيد التوكيد، وما يؤكد هذا ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف ٧/ ٦٢]: «يقال: نصحتُه ونصحتُ له، وفي زيادة اللام مبالغةٌ ودلالةٌ على إمحاضِ النصيحة، وأنها وقعت خالصة

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧، والمقتضب ٢/ ٣٥-٣٦ و٣٤٢

(٢) مغني البيب ص٦٨١، النحو والصرف ص١٢٠

(٣) غنية الأريب ص ٣٣١

(٤) شرح الكافية ٤/ ١٣٦

(٥) روح المعاني ٧/ ٩٤

للمنصوح له مقصوداً بها جانبه لا غيرُ»[١]. ومن كلام الزمخشري يُفهم أنَّ اللام مع زيادتها تفيد الاختصاص، وهذا ما صرَّح به الآلوسي بقوله: «قيل: وجيء باللام هنا؛ ليدلَّ الكلامُ على أن الغرضَ ليس غير النصح، وليس النصحُ لغيرهم؛ بمعنى أن نفعه يعود عليهم لا عليه... وهذا مبنيٌّ على أن اللام للاختصاص لا زائدة ...»[٢].

ج. لازمٌ حذف حرف الجر إن كان الفعل المتعدي به «مختصاً بنوعٍ من المفاعيل كاختصاص (دخلت) بالتعدي إلى الأمكنة، وأمَّا إلى غيرها فبـ(في) نحو دخلت في الأمر»[٣]. ومن ذلك ما قاله سيبويه في قول المتلمس[٤]:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

يريد على حَبِّ العراق[٥].

د. سماعي خاص بالشعر نحو قول ساعدة بن جؤية[٦]:

لَـدْنٌ بِهَزِّ الكَـفِّ يَـعْسِـلُ مَـتْـنُـه فيه كمـا عَسَلَ الطريــقَ الثَّعْلَبُ

وقول جرير[٧]:

تَـمُـرُّونَ الـديـارَ ولـم تَعُوجُوا كـلامُـكُـمُ عـلـيَّ إذاً حَـــرامُ

قال الرضي: «والأولى في مثله أن يقال: ضمِّن اللازم معنى المتعدي؛ أيْ: تجوزون الديار»[٨].

---

(١) الكشاف ٢/ ٨٨

(٢) روح المعاني ٨/ ١٥٢

(٣) شرح الكافية ٤/ ١٣٦

(٤) ديوانه ص٩٥

(٥) الكتاب ١/ ٣٨

(٦) الكتاب ١/ ٣٥-٣٦ و٢١٤، ونوادر أبي زيد ص١٥

(٧) مغني اللبيب ص٦١٦

(٨) شرح الكافية ٤/ ١٣٨

هـ. تحذف (من) ومجرورها بعد اسم التفضيل نحو قول المؤذن: الله أكبر؛ «لأنه أبلغ من قولك: الله أكبر من كلّ كبير[أ] وذلك لإفادة العموم في التفضيل وتعدد الاحتمالات، فهو إذن أبلغ ... وهذا التعميم هو السبب في ترك المفضول في صيغة التفضيل؛ بمعنى أن عبارة (الله أكبر) هي عبارة مستمرة دوماً مهما جاء ما بعدها. ولـمّا كان أقصى ما يمكن أن يكون كبيراً هو المتخيَّل أو المعروف إجمالاً فالعبارة مطلقة «فهو أكبر من القدرة على معرفته؛ لأن كلّ محدود له معرفةٌ محدّدةٌ، والله تعالى أكبرُ مِن أن تحيطَ معرفةٌ... فإذا تخيّلت السموات والأفلاك، قلتَ: بلِ الله أكبرُ، وإذا أردت توهّمه أو تصوَّرَه أو تخيّله، قلتَ: الله أكبرُ، وإذا أردت معرفة ما كان قبل الخلق، قلتَ: الله أكبرُ. إذاً فالصيغةُ متروكٌ آخرُها؛ لأنّها مطلقةٌ غيرُ متضمنةٍ لحدودٍ»[١].

وقد يحذف حرف الجر مع بقاء عمله لشهرته التي تقوم مقام الذكر نحو قول رؤبة[٢]: خيرٍ. عافاك الله، ردّاً على من سأله: كيف أصبحت؟ ونحو قولهم: كم كتابٍ عندي[٣]؛ أيْ: مِن كتابٍ، وذلك لدلالة الشهرة وتضمُّن التمييز معنى (مِن)، وفي القسم نحو: الله لأفعلنّ[٤]؛ أيْ: والله. للدلالة السابقة ولوجود ما يدلُّ على القسم، وقال الفرزدق[٥]:

إِذَا قِيْلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ   أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

٤. حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط.

---

(١) الحل القصدي ص١٠٥

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٨٥ و ٢/ ٢٨١، والكشاف ٤/ ٣٥٠، والبرهان ٣/ ١٠٨

(٣) انظر : الكتاب ٢/ ١٦٠ ، والمقتضب ٣/ ٥٦ ، والأصول ١/ ٣١٥ ، والارتشاف ٤/ ١٧٥٧

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من دون عوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دون عوض نحو همزة الاستفهام وهاء التنبيه . انظر : الكتاب ٢/ ١٦٠ - ١٦١، والمقتضب ٢/ ٣٣٦و٣٢١-٣٢٤و٣٣١، والأصول١/ ٤٣١-٤٣٣، والإنصاف ص٣٩٣ (مسألة ٥٧).

(٥) من الطويل للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠

يؤتى بالفاء لربط الجواب بالشرط[1] ودفع توهم انفصالهما، ولإفادة الإتباع، والإيذانِ بأنَّ ما بعدها مسبَّبٌ عمَّا قبلها[2]؛ ولذلك امتنع حذفها؛ لأن في حذفها إسقاطاً لهذه الأغراض، ولبساً في المعنى، فلو حذفت في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلأنفُسِكُمْ﴾ [البقرة ٢/ ٢٧٢]، لتُوُهِّم عدمُ ارتباط الجزاء بالشرط، ولدخَلَ الجزاءُ الذي حُذِفَ صدرُهُ في حيِّز الشرط، وبقي الشرطُ دون جزاءٍ، ولاختلفَ الكلامُ والقصدُ، فيصير: وما تُنفقوا من خيرٍ لأنفسكم، وكذلك قولك: إذا استعنتَ فبالله، لو حذفتَ الفاء الرابطة منه لصارَ: إذا استعنت بالله[3]. لكنَّها إن ظلَّتْ محافظةً على هذه الأغراضِ، وأُمِنَ اللَّبسُ، جاز حذفُها إيجازاً وتخفيفاً، وذلك على ضربين:

أ. حذف قياسي مع المبتدأ على رأي المبرد في نحو إن قام زيدٌ أقومُ[4]، والتقدير: فأنا أقوم.

ب. سماعي خاص بالشعر، ويؤدي الإيجاز والتخفيف[5]، من ذلك قول الشاعر[6]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

٥. حذف (قد):

ثمة مواضع تدل على الحال، ويُعبَّر عنها بالماضي مقرونا بـ(قد) ظاهرةً أو مقدرة، قال القزويني: «والسبب في أن جاز الأمران فيه -إذا كان مثبتاً- دلالتُه على حصولِ صفةٍ غير ثابتة لكونه فعلاً، وعدمُ دلالته على المقارنة لكونه ماضيا،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١٤

(٢)انظر: شرح المفصل ٩/ ٢

(٣)معاني النحو ٤/ ٩٠-٩١

(٤) مغني اللبيب ص٥٠٥ و٥٥٢، وقد فصل ابن مالك أحوال حذف الفاء مع المبتدأ في شواهد التوضيح ١٣٣-١٣٦

(٥) قال ابن جني: «... حذفت أيضا اختصارا وهي مرادة، وذلك نحو ما أنشده سيبويه: من يفعل الحسنات الله يشكرها... أراد فالله يشكرها وحذف الفاء تخفيفاً». سر الصناعة ١/ ٢٦٤-٢٦٥

(٦) من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ١/ ٥١٦، والكتاب ٣/ ٦٤-٦٥ و١١٤، ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٢/ ٧٢، ونوادر أبي زيد ص٣١، ولكعب بن مالك في ديوانه ص٢٢٠ ق٦٩/ ب١

ولهذا اشتُرط أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً حتى تقرِّبه إلى الحال، فيصبح وقوعه حالا»[1]. فإن أدى الفعل هذه الدلالة استُغني عن (قد)، وكان ثمة عدولٌ في الفعل من الماضي إلى الحال بنفسه ومن دون واسطة لدلالة المقام عليه، فالمقام مقام حال، ودلالة الحال متمكنة من سمع السامع وذهنه، فلم يحتج إلى (قد)، فإن ذكرت كانت كالتأكيد، وكانت دلالة الحال غير متمكنة في نفس المتلقي؛ ولذلك يؤتى بها. وأهم مواضع تقديرها:

أ. قبل الماضي الواقع حالاً عند البصريين والفراء[2] حتى تقرِّب الماضي من الحال، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ﴾[النساء ٤/ ٩٠].

ب. قبل الماضي الواقع خبرا لكان وأخواتها[3] نحو قول زفر بن الحارث[4]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا

والسبب في ذلك أن (كان) وأخواتها تفيد اتصاف اسمها بخبرها في الماضي، فاستغنت عن أن يكون الخبر ماضياً، ولو جاء الخبرُ ماضياً لَمَا كان ثمة حاجة إليها، قال السيوطي: «... (كان) وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ... واشتراط (قد)؛ لأنها تقرب الماضي من الحال...»[5]. لكنها تدلُّ أحيانا على اتّصاف اسمها بخبرها في الحال، أو تدلّ على استمرار هذا الاتّصاف نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ الله غَفُوراً

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٤، وانظر: دلائل الإعجاز ٢٠٩-٢١٠

(٢) ذهب البصريون والفراء إلى أن الماضي لايكون حالا إلا على تقدير قد، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يقع، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقع حالا إذا كانت معه قد ظاهرة أو مقدرة . انظر: معاني الفراء ١/ ٢٤، والمقتضب ٤/ ١٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٦، والإنصاف ص٢٥٢-٢٥٨ (مسألة ٣٢)، وشرح المفصل ٢/ ٦٦-٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٤٥ ، وغنية الأريب ص ٣٢١ و ٣٠ ح٢

(٣)قال الفراء في معانيه ١/ ٢٨٢ : فإذا رأيت فَعَل بعد كان ففيها قد مضمرةً إلا أن يكون مع (كان) جحدٌ، فلا تضمر فيها قد مع جحد؛ لأنها توكيد والجحد لا يؤكد. وانظر: الارتشاف ٣/ ١١٦٧

(٤)شرح الحماسة ص١٥٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٤ و٢/ ٨٠

(٥) همع الهمع ١/ ٣٦١

رَّحِيماً﴾ [النساء ٤/ ٩٦]؛ لذلك تحتاج إلى (قد) حتى تقرِّب الماضي إلى الحال، أمّا الاستمرار فلا يكون معها، بل مع المضارع.

في جوابٍ القسم عند طول الكلام أو الضرورة نحو قول امرئ القيس[١]:

حَلَفْتُ لَـهَـا بِالله حَلْـفَـةَ فَـاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِ

أجاز بعضهم حذفها في خبر (إن) نحو إن زيداً لقامَ؛ أيْ: لقد قامَ[٢].

٦. حذف (كي):

أجاز ذلك السيرافيُّ[٣] في نحو جئت لتكرمني، وقدر الجمهور المحذوف (أن)؛ لأنها أم الباب[٤].

٧. حذفُ لامِ الأمرِ:[٥]

قال سيبويه: «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرةً، كأنهم شبَّهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمرةً»[٦]، نحو قول الشاعرِ[٧]:

مُـحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كُـلُّ نَفْسٍ إذا مـا خِفْتَ مِنْ شَـيْءٍ تَـبَـالاَ

وذهب بعضهم إلى أنها محذوفة في نحـو: قل له يفعلْ، وجعل منه قوله تعـالى:﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾[إبراهيم ١٤/ ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[الإسراء ١٧/ ٥٣]. وفي هذا أقوال، منها[٨]:

---

(١)ديوانه ص٣٢ ق٢/ ب٢٣

(٢) مغني اللبيب ص٨٣٣، وغنية الأريب ص ٣٢٢

(٣)انظر رأيه في: الجنى الداني ص١١٥

(٤) مغني اللبيب ص٨٣٦، وغنية الأريب ص ٣٢٧

(٥) سيأتي الحديث عنها على نحو موسع في الفصل الخامس.

(٦) الكتاب ٣/ ٨

(٧) الكتاب ٣/ ٨ وحاشيته، ومعاني الأخفش ١/ ٨٢، والمقتضب ٢/ ١٣٢، والأصول ٢/ ١٧٥

(٨)انظر: الكتاب ٣/ ٩٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٧، وللزجاج ٣/ ١٣٢-١٣٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٩، والكشاف ٢/ ٤٠٩، والبيان ٢/ ٥٩، وإملاء ما منَّ به الرحمن ص٣٢٠-٣٢١،

أ. أنَّ هذا الحذفَ للام الأمر مُطَّردٌ، وقد نسبه أبو البقاء إلى الأخفش وقوّاه، ونسبه أبو حيان إلى الكسائي والزجاج وجماعة، وأجازه الزمخشري وابن مالك[1].

ب. أن الفعل الثاني جواب لشرط مقدر، وقد نسبه أبو البقاء وأبو حيان إلى المبرد.

ت. أنه جواب للطلب، وقد نسبه أبو حيان إلى الأخفش والمازني.

وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة تخفيفاً، فـ (اضرب) أصله: لِتضربْ، ثُمَّ حُذِفت لامُ الأمرِ، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ المضارعة تفريقاً بينه وبين المضارع غيرِ المجزوم عند الوقف عليه، ثُمَّ احتيج إلى همزة وصلٍ لمنع البدء بساكن[2].

إنَّ في حذف لام الأمر إسقاطاً للأمر الذي تحمله مع بقاء العمل ورائحة الطلب، وتخفيفاً، يقول ابن الأنباري:» والحذفُ للتخفيف كثيرٌ في كلامهم؛ ولهذا يذهبون إلى أنَّه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلباً للتخفيف«[3].

٨. حذف لام التوطئة[4]:

وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف

والبحر ٦/ ٤٣٧، ومغني اللبيب ص٨٤٠، والبرهان ٣/ ٢٥١-٢٥٢ . وقد خرجها سيبويه على حذف (أن).

(١) ذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٦٩-١٥٧٠ إلى أن حذف لام الأمر وبقاء عملها على ثلاثة أضرب:

أ. كثير مطرد: وهو حذفها بعد أمر بقولٍ كما في هذه الآيات.

ب. وقليل جائز في الاختيار: وهو حذفها بعد قولٍ غيرِ أمرٍ نحو قول الراجز:

قُلْتُ لِبوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا   تِيْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

ت. وقليل مخصوص بالاضطرار: وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمرٍ ولا بخلافِهِ كما في البيت المذكور.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٨ وحاشيته.

(٣) الإنصاف ص٥٧٦

(٤)انظر: الكتاب ٣/ ٦٦، وشرح الكافية ٤/ ٣١٥ و٤٦٢، والارتشاف ٣/ ١٧٨٦، ومغني اللبيب ص٨٣٨

٧/ ٢٣]. قال ابن عصفور: «وهذه اللام الداخلة على أداة الشرط عند البصريين زائدةٌ للتأكيد، وموطئةٌ لدخول اللام على الجواب، ودالةٌ على القسم إذا حُذف»[١]. وقد تحذف اكتفاءً بِنِيَّتِها عن لفظِها[٢]، وذلك لكثرة ورود لام التوطئة قبل أداة الشرط وشهرة ذلك، والكثرةُ والشهرةُ نوعانِ من دلالة الحال التي لسانُها أنطقُ من لسان المقالِ كما قال الزمخشري[٣]، ولظهور معاني هذه اللام لدى السامع وعلمه بها، فإن لم تظهر له امتنع حذفها.

٩. حذف لام الجواب: تحذف في مواضع عدة أهمُّها[٤]:

أ. حذفُ لامِ جوابِ الواقعة في جواب (لو) و(لولا)، نحو ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً﴾ [الواقعة ٥٦/ ٧٠]؛ للإيجاز ولشهرتها في هذا الموضع[٥]. قال ابن عاشور: «وحذفت اللام التي شأنها أن تدخل على جواب (لو) الماضي المثبت؛ لأنها لام زائدة لا تفيد إلا التوكيد، فكان حذفها إيجازاً في الكلام»[٦]. وقد فرَّق ابن الأثير بين المقترن باللام والمتجرد منها بقوله: «ومما يجري هذا المجرى ورودُ لام التوكيد في الكلامِ ولا يجيءُ ذلك إلَّا لضربٍ مِن المبالغةِ، وفائدتُه أنه إذا عبَّرَ عن أمرٍ يعزُّ وجودُه، أو فعلٍ يكثُرُ وقوعُه، جيءَ باللام تحقيقاً لذلك...؛ فلذلك قُرِنَ بلام التأكيد زيادةً في تحقيقِ أمرِهِ وتقريرِه إيجاده»[٧].

ب. وحذفُ لام (لقد) يحسُنُ مع طول الكلام[٨] نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس ٩١/ ٩][٩]، وذلك لدفع ما قد يصيب السامعَ من ملل وسآمة.

---

(١) خزانة الأدب ١١/ ٣٣٩

(٢) خزانة الأدب ١١/ ٣٣٧

(٣) البرهان ٣/ ١٠٨

(٤) مغني اللبيب ص ٨٤٥

(٥) البحر المحيط ١٠/ ٨٩ وهو ملخص كلام الزمخشري.

(٦) التحرير والتنوير ٢٧/ ٣٢٤

(٧) المثل السائر ٢/ ٣٦-٣٧

(٨) المقتضب ٢/ ٣٣٦

(٩)انظر: كتاب الشعر ص٥٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤١

ت. وحذفُ لام (لأفعلنَّ) يختصُّ بالضرورةِ، كقول عامر بن الطفيل(١):

وَقَـتـِيْــلِ مُـرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فَـإِنَّـهُ   فِـرْغٌ وَإِنَّ أَخَـاكُـمُ لَـمْ يَـثْـأَرِ

١٠. حذف (لا) النافية:

أ. للجنس نحو ما حكاه الأخفشُ[٢]: لا رجلَ وامرأةَ، وأصلُه: ولا امرأةَ، ومثله: لا حولَ ولا قوةَ، لكن حُذِفَت (لا)، وبقي البناءُ للتركيب[٣]، والذي سوَّغَ الحذف هو العطف الذي أغنى عن تكرار (لا).

ب. النافية المهملة: يطَّرِدُ حذفُها في جواب القسم مع أفعال المضارع الدالة على الاستمرار نحو قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف ١٢/ ٨٥]، وقول امرئ القيس[٤]:

فَقُلْتُ يَـمِيـْنُ اللهِ أَبْـرَحُ قَـاعِدَاً   وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

قال السكاكيُّ: «وتدخل على المضارع فتنفيه استقبالياً، وتحذف منه على السعة في جواب القسم»[٥]. وجاز حذفها؛ لأن هذه الأفعال ملازمة للنفي، وللعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مرادا لجيء باللام والنون، بخلاف المؤكد بها؛ لأنه يلتبس حينئذ بالمثبت[٦]، قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم جاز حذف (لا)...؟ قيل: لدلالة الحال عليه؛ لأنه لو كان إيجابا لم يخلُ من (إنَّ) أو اللام، فلمَّا خلا منهما دل على أنه نفي؛ فلهذا جاز حذفها»[٧]. ويفيد حذفُها الإيجازَ

---

(١)لعامر بن الطفيل في ديوانه ص٥٦ ق١٧/ ب٦

(٢)انظر حكاية الأخفش في شرح الكافية ٢/ ١٧٦، والارتشاف ٣/ ١٢١١ وحاشيته، ونصه فيه: وحكى الأخفش أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف فتقول: لا رجل وامرأة، على نية لا، وهي لغة ضعيفة. وأشير إلى أن واو العطف قد سقطت من المثال المحكي في مطبوعة الارتشاف.

(٣) مغني اللبيب ص٨٣٤، وغنية الأريب ص ٣٢٣

(٤)ديوانه ص٣٢ ق٢/ ب٢٢، والكتاب ٣/ ٥٠٣-٥٠٤

(٥) مفتاح العلوم ص١٨٩

(٦) همع الهمع ٢/ ٤٠٣

(٧)أسرار العربية ص٢٥٢

والتخفيفَ[١] وتعددَ الاحتمال بين أن يكون المستقبل هو المراد، فتقدر (لا)، وبين أن يكون الحال هو المراد، فتقدر (ما)، وإنما حكم بأن المحذوفة من المضارع (لا) دون (ما)؛ لأنها أكثرُ استعمالاً في نفي المضارع من (ما).

ويقلّ حذفُها مع الماضي الواقع جوابا للقسم نحو قول أمية بن عائذ الهذلي[٢]:

فَـإِنْ شِئْتِ آلَيْـتُ بَيْـنَ الْمَقَـا ... مِ وَالـرُّكْـنِ وَالْـحَجَرِ الأَسْوَدِ
نَسِيْـتُكِ مَـا دَامَ عَقْلِـيْ مَعِـيْ ... أَمُـدُّ بِـهِ أَمَـدَ السَّـرْمَـدِ

قال الرضي: «وحُذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم أكثر استعمالاً منه»[٣]. وإنما كان المضارع أكثر استعمالا من الماضي؛ لدلالته على الحال أو الاستقبال بنفسه بخلاف الزمن الماضي، فإنه لا يقع جوابا للقسم؛ ولذلك يحتاج الماضي إلى تقدير (قد) حتى تقرِّبَه من الحاضر.

وسمع حذفها من دون أن تسبق بقسمٍ[٤] نحو قول النمر بن تولب[٥]:

وَقَوْلِيْ إِذَا مَا أَطْلَقُوْا عَنْ بَعِيْرِهِمْ ... يُلاقُوْنَهُ حَتَّـى يَؤُوْبَ الْـمُنَخَّلُ

لدلالة السياق عليها.

١١. حذف (ما) المصدرية: نحو قول الشاعر[٦]:

بِـآيَـةِ تُقْدِمُـوْنَ الْخَيْـلَ شُعْثَاً ... كَـأَنَّ عَلَـى سَنَـابِكِهَا مُدَاهَـا

أجاز ذلك ابن جني[٧]، وقد ردَّهُ ابنُ هشام، وجعلَ (آية) مضافةً إلى الجملة[٨].

١٢. حذف (ما) النافية: من جواب القسم، أجاز ذلك ابن معطٍ في ألفيته حيث

(١) شرح الكافية ٤/ ٣١٥
(٢)شرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩٣
(٣) شرح الكافية ٤/ ٣١٥
(٤)انظر: كتاب الشعر ص٥٦، وشرح المفصل ٧/ ١٠٩، والمقرب ١/ ٩٤
(٥)ديوانه ص٩٩ ق٣٤/ ب١٤
(٦)الكتاب ٣/ ١١٨، ومعاني الأخفش ١/ ٩٣، وشرح المفصل ٣/ ١٨
(٧)المنصف ٢/ ١٠٣
(٨) مغني اللبيب ص٨٣٦، وغنية الأريب ص ٣٢٧

قال[1]:

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلا ... أَوْ مَا كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلا
فَـإِنَّهُ يَـجُـوْزُ حَذْفُ الْـحَرْفِ ... إِنْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ عِندَ الْحَذْفِ

وقال ابن مالك في قول الشاعر[2]:

فَوَالله مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيْـلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلا مُتَقَـارِبِ

أصله ما ما نلتُم[3]. وقـدَّر ابن منظـور والرازي المحـذوفَ في قوله تعــالـى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف ١٢/ ٨٥](ما) أيضاً[4]. ويبدو أن لا مانع من تقدير المحذوف (ما) إذا كان المرادُ الحالَ، أما إن كان المرادُ الاستقبالَ فتقدَّر (لا).

١٣. حذف حرف العطف: سيأتي الحديث عنه مفصلاً في فصل الإتباع والقطع.

١٤. حذف واو الحال نحو: قول المسيب[5]:

نَصَفَ النهـارُ الـمـاءُ غـامِرُهُ ... ورَفـيـقـُهُ بالـغيـبِ لا يـدْري

ويبدو لي أن الواو تفيد الجمع المؤكد[6] عندما تدخل على الجملة الحالية، وكأنها لا تقال إلا لمن ظنَّ أن ثمة انفصالاً بينهما، وعند عدم الظنِّ بذلك

---

(١)الدرة الألفية ص ٢٦. وانظر: شرح المفصل ٧/ ١٠٩، وضرائر الشعر ص١٥٦ وحاشيته، والارتشاف ٤/ ١٧٨١، ومغني اللبيب ص٨٣٥

(٢)لعبدالله بن رواحة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، والخزانة ١٠/ ٩٤، ولحسان في شرح التسهيل ١/ ٢٣٥، وليس في ديوانيهما.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٦، وقدر (ما) في شرح التسهيل١/ ٢٣٥ بالموصولية.

(٤) اللسان ومختار الصحاح (فتأ).

(٥) للمسيب في أدب الكاتب ص٣٥٩، والصحاح ٤/ ١٤٣٣(نصف)، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢، واللسان (نصف)، وللأعشى في البغدادي ٧/ ٨٨-٩٠، والخزانة ٣/ ٢٣٣-٢٣٦، وليس في ديوانه بطبعتيه(طبعة محمد حسين وطبعة محمد قاسم)، وبلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٦٤٢، ودلائل الإعجاز ص٢٠٣

(٦)لأنها لا تخرج عن أصلها في إفادة مطلق الجمع، وأما التوكيد فقد سبق أن أوردنا قول ابن القيم في إفادتها التوكيد والتحقيق عند حذف العطف بين الصفات.

يُستغنى عن الواو، فقولك: جاء زيدٌ وكتابُه بيدِهِ، يقالُ في مقامِ الظنِّ بانفصالِ الجملتين، بخلاف: جاء زيدٌ كتابُه بيده، الذي يقال عند العلم باتصالهما. قال صاحب الطراز: «فإن الواو إذا كانت محذوفة فهي في حكم التكملة والتتمة لما قبلها... وإذا كانت موجودة كانت في حكم الاستقلال بنفسها»[1].

وكان عبد القاهر أكثر تفصيلاً حيث قال: «فاعلمْ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ حالاً، ثم امتنعتْ منَ الواو فذاك لأَجْلِ أنَّك عمَدتَ إلى الفعل الواقع في صدرِها، فضممتَه إلى الفعلِ الأَول في إِثباتٍ واحدٍ، وكلُّ جملة جاءَتْ حالاً، ثم اقتضَتِ الواو فذاكَ لأنكَ مستأنِفٌ بها خبراً، وغيرُ قاصدٍ إلى أن تضمَّها إلى الفعلِ الأوَّل في الإثبات»[2]،«...وإذا قلتَ: جاءني وغلامُه يسعى بَيْنَ يديه، ورأيتُ زيداً وسيفُه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأتَ، فأثبتَّ المجيءَ والرؤيةَ، ثم استأنفتَ خبراً، وابتدأتَ إثباتاً ثانياً لسعيِ الغلام بينَ يديه ولكونِ السيفِ على كتِفِه. ولـمَّا كان المعنى على استئنافِ الإثبات احتيجَ إلى ما يربطُ الجملةَ الثانية بالأُولى، فجيءَ بالواو كما جيءَ بها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وعمرٌو ذاهبٌ، والعلمُ حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ. وتسميتُنا لها واوَ الحالِ لا يُخرجُها عن أنْ تكونَ مُجتلبةً لضمِّ جملةٍ إلى جملة»[3].

ثم بيَّن عبدُ القاهر حالَ الجملة الاسمية مع واو الحال ومن دونها بقوله: «... والأصل أن لا تجيءَ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ حالاً إلَّا مع الواو، وأمَّا الذي جاءَ من ذلك فسبيلُهُ سبيلُ الشيءِ يَخْرُج عن أصله وقياسِه والظاهِر فيه بضربٍ منَ التَّأويل ونوعٍ مِنَ التشبيه، فقولُهم: كلمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، إنما حَسُن بغيرِ واو من أجلِ أنَّ المعنى كلمتُه مُشافِهاً له، وكذلك قولُهم: رجعَ عَودُه على بَدْئه، إنما جاءَ الرفعُ فيه والابتداءُ من غيرِ واو؛ لأن المعنى: رجعَ ذاهباً في طريقِه الذي جاءَ فيه، وأمَّا قولُه: وجدتُه حاضراه: الجودُ والكرمُ،

---

(١) الطراز ٢/ ١١١، ومعاني النحو ٢/ ٢٥٧

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢١٣

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢١٤

فلأَنَّ تقديمَ الخبر الذي هو (حاضراه) يَجْعَلُه كأنَّه قالَ: وجدتُه حاضراً عنده الجودُ والكرم»[1].

وقال ابنُ عاشور في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف ٧/ ٤]: «وعُلّل حذف واو الحال بدفع استثقال توالي حرفين من نوع واحد»[2].

١٥. حذف حرف النداء:

لا يحذف من أحرف النداء إلَّا (يا)؛ لأنها أم باب أدوات النداء، وحذفها يكون للتخفيف وكثرة الاستعمال[3] ودلالة السياق عليها، إضافة للأغراض الخاصة التي يفيدها السياق، من ذلك قوله تعالى:﴿رَبِّ اجْعَلْ هَـَذَا بَلَداً آمِناً﴾ [البقرة ٢/ ١٢٦]. قال الكرماني: «وكثر حذف (يا) في القرآن من الرب تنزيها وتعظيماً؛ لأن في النداء طرفاً من الأمر»[4]، وقال بعضهم: «إنّ حذف أداة النداء لَهُ دلالةٌ في نفس البليغ، وهي أنّ المنَادى هو في أقرب منازل القرب من المنادِي حتّى لَمْ يحتج إلى ذكر أداة نداءٍ لَهُ لشدّةِ قُربِهِ، وهذا يليق بمقام دُعاءِ الرّبّ جلّ وعلا، فإذا قال الداعي: يَارب، فهو يعبرّ بذكر أداة النداء عن شِدَّةِ حاجة نفسه لـِمَا يدعو به، أو يعبِّرُ عن ألمه أو استغاثته أو ضيقِ صدره أو نحو ذلك منَ المعاني؛ لذلك وجدتُ في القرآن أنّ كلّ نداءٍ فيه دعاءٌ للربّ قد حُذِفَتْ منه أداة النداء، باستثناء نِدَاءَيْنِ نَادَاهُما الرسُول محمّد ﷺ، فقد ذكر فيهما أداةَ النداء (يا) تعبيراً عن حالة نفسه الحزينة من أجل قومه الذين اتّخذوا القرْآن مهجوراً بعد أن بلّغهم ما أُنْزِل عليه منه، وأسْمَعَهُمْ آياتِهِ، وأعادَهَا عليهم مَراتٍ؛ ليفهموا دلالاتها، فأصرُّوا على كُفْرهم وعنَادِهم حتَّى رأى أنَّهُمْ لا يُؤْمِنُون مَهْمَا ذكَّرَهُمْ، وأقنعهم، وحذَّرَهُمْ، وأَنْذَرَهُمْ. فالأوَّلُ...:﴿وَقَالَ الرَّسُولُ

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢١٨-٢١٩

(٢)التحرير والتنوير ٨/ ٢٢

(٣) الإتقان ص٥٤٦

(٤) الإتقان ص٥٤٦

يارَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُواْ هَاذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٣٠]، فذكَر الرسولُ حرف النداء (يا) مع أنَّه يُنَادِي ربَّهُ الذي هو أقرب إليه من حبل الوريد؛ ليعبّر بمدّ صوته بأداة النداء عن حزنه منْ أجل قومه، وتلَهُّفِهِ لاستجابتهم، وحِرْصِه على نجاتِهِمْ من عذاب ربّهم في جهنم دار عذاب الكافرين يوم الدين. والثاني...:﴿وَقِيلِهِ يارَبِّ إِنَّ هؤلاء قَوْمٌ لاَّ يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف ٤٣/ ٨٨]»[1].

واختص لفظ الجلالة (الله) بجواز حذف حرف النداء والتعويض عنه بالميم المشدد، فتصير اللهمَّ. وقد يكون الحذف لغير ذلك كما في قوله تعالى: ﴿يُوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[يوسف ١٢/ ٢٩]، فضيق المقام والرغبة في إنهاء الحديث وعدم إطالته وراء حذف حرف النداء[2]، وشذَّ حذف (يا) قبل اسمي الجنس والإشارة[3] نحو قول المتنبي[4]:

هَذِيْ بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٢٤٢

(٢) الحذف البلاغي ص ١٠٥

(٣)انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٥٨ و٢٦٠-٢٦١، والأصول ١/ ٣٢٩، وأمالي ابن الشجري١/ ٤٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦-٣٨٧، وشرح الكافية ١/ ٤٢٦، والارتشاف ٤/ ٢١٨٠

(٤)في ديوانه ٢/ ١٩٣ ق١٢٩/ ب١، وشرح المفصل ٢/ ١٦

المطلب الثاني: حذف الأحرف من الكلمة الواحدة أو ما هو بمنزلتها

يحذف حرف من الكلمة أو ما هو بمنزلتها، وذلك للتخفيف على مخارج الحروف[1]، ولفت انتباه السامع، وقد تصحبها أغراض أخر غير التخفيف كالتحبب والعجز وداعي السرعة، وربما ضرورة الشعر، أو السجع في النثر، ومنه:

١. حذف إحدى التاءين من أول المضارع تخفيفاً نحو قوله تعالى:﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام ٦/ ١٥٢]. فمذهب الكوفيين أن المحذوف هو تاءُ المضارعة أو التاءُ الأصلية عند البصريين[2]، ويؤيد البصريين:

أ. أنه إذا دار الأمرُ بينَ كون المحذوفِ أوّلاً أو ثانياً فكونُه ثانياً أولى[3].

ب. أن التاء الثانية لا تُفيد معنى بنفسها، بل تفيد مع بقية حروف الفعل معنىً، وهو المصدر المفهوم من الفعل، والتاء الأولى تفيد وحدها معنىً، وهو المضارعة، وفي حذف ما جاء لمعنى إسقاطٌ لذلك المعنى، وذلك خلاف الحكمة[4].

٢. حذف التاء من (استطاع) على غير قياس نحو قوله تعالى﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ [الكهف ١٨/ ٨٢]. بعد قوله تعالى:﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْراً﴾ [الكهف ١٨/ ٧٨]. يرى د. فاضل السامرائي أن سبب عدم الحذف في الآية الثانية كونُ المقامِ مقامَ شرحٍ وإيضاحٍ وتبيينٍ، فلم يحذف من الفعل، بينما حُذفت التاء من الفعلِ في الآية الأخرى؛ لأن المقام مقام مفارقة، فلم يتكلم بعدها بكلمة، وفارقه[5]. ويرى بعضهم أن سبب الحذف هو قلة صبر موسى، فناسبه تقليل حروف الفعل[6].

---

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٦

(٢) انظر: الكتاب٤/ ٤٧٦-٢٧٧، والخصائص١/ ٣٩٨، والمحتسب٢/ ١١١و١٢٠-١٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٢ و٥١٩-٥٢٠ و٣/ ١٨٠، والإنصاف ص٦٤٨ (مسألة ٩٣)، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٢٠٣

(٣) مغني اللبيب ص ٨٠٨

(٤) الإنصاف ص٦٤٨ (مسألة ٩٣).

(٥) بلاغة الكلمة ص ١٩

(٦) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٧

٣. حذف النون من مضارع الفعل (كان) نحو قوله تعالى﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً﴾ [مريم ١٩/ ٢٠]. للتخفيف والتنبيه. فالأصل هو (لم أكُنْ)، فَحُذِفَت النُّونُ تخفيفاً ولكثرة الاستعمال، وربّما لأغراضٍ أخرى كضيق المقام عن إطالة الكلام.

٤. حذف آخر المنادى في الترخيم للتخفيف والتحبب نحو قول المثقب[1]:

أَفَـاطُم قَبْـلَ بَيْنك مَتِّعيني ومَنْعُكِ ماسَأَلْتكِ أَنْ تَبيني

وقراءة بعضهم[2] ﴿يا مَالِ﴾ [الزخرف ٤٣/ ٧٧]؛ أيْ: يا مالكُ، والحذفُ هنا للتَّخفيفِ ولشدَّةِ ما هم فيه من العجز عن إتمام الكلمة[3]. يقول أحد الباحثين: «... الغرض الأوَّلُ من أغراض الترخيم هو التخفيف الذي تتطلبه كثرةُ الاستعمال، أو تقتضيه الضرورة، أو يستدعيه المقام. وقد يكون الغرضُ من الترخيم - إلى جانب التخفيف - الرغبةَ في الإيجاز والاختصار، أو الميل إلى تنويع الكلام وتلوينه، أو تحليته وتحسينه، أو القصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة للإفضاء إلى المقصود، فالمقصود في النداء هو المنادى له. فقُصِدَ بترخيم المنادى سرعةُ الفراغ منه؛ للوصولِ إلى المقصودِ من الكلام. وقد يكون الغرضُ مِنَ الترخيم الإيناسَ بالتغيير، فالمنادى يتغيَّرُ بالنداء، والترخيمُ تغييرٌ، والتغييرُ يؤنسُ بالتغيير؛ ولذا خصَّ الآخر الذي هو محلُّ التغيير بذلك»[4].

٥. حذف ياء المتكلم نحو قولك: يا أبتِ، ومنه قوله تعالى﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر ٥٤/ ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠]. ونُذُرِ؛ أيْ: ونُذُرِي، فَحُذِفَتْ ياء المتكلم؛ للتخفيف ولمراعاة التناظر في الفواصل.

٦. حذف آخر الكلمة للتخفيف ولمراعـاة التناسب في الفواصل نحو قوله تعـالى﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر ٨٩/ ١-٤]. وقوله تعالى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُواْ الصَّخْرَ بِالْوَادِ * وَفِرْعَوْنَ ذِي

(١) الخصائص ٣/ ١٦٧

(٢)المحتسب ٢/ ٢٥٧

(٣) البرهان ٣/ ١١٨

(٤)الترخيم في العربية ص٨

الأَوْتَادِ﴾ [الفجر ٨٩/ ٩-١٠]. فـ(يَسْرِ) أصْلُها يَسْرِي، فَحُذِفَ آخر حرف فيها لمراعاة الفاصلة، و(الْوَادِ) أصْلُها: بالوادي، فَحُذِفَتِ الياء للتخفيف ومراعاة الفاصلة[1].

٧. حذف النون وغيرها من (ايمن الله)، نحو: ايم الله لأفعلنَّ الخيرَ، وقد تحذفُ حروفُها كلُّها عدا الميم نحو: مُ [2] إيجازاً واختصاراً وتخفيفاً؛ لدلالةِ جواب القسم عليها.

٨. حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة دفعاً للبس وتفريقاً بينها وبين الموصولية.

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٤٧-٤٨

(٢) الإنصاف ص٤٠٨

المبحث الثاني: حذف الاسم

يحذف الاسم في العربية جوازا ووجوباً، سواءٌ أكان مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا أم غير ذلك.

المطلب الأول: حذف المرفوعات

١. **حذف المبتدأ**[1]:

بيّنَ إمام النحاة سيبويه حذف المتكلم للمبتدأ اعتماداً على القرائنِ الحالية المصاحبة للكلام والمرتبطة بحاسة من الحواس الخمس حيث قال: «وذلك أنَّك رأيتَ صورةَ شخصٍ، فصار آيةً لك على معرفةِ الشخص، فقلتَ: عبدُ الله وربِّي، كأنَّك قلتَ: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سمعتَ صوتاً، فعرفتَ صاحبَ الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلتَ: زيدٌ وربِّي، أو مسستَ جسداً، أو شممتَ ريحا، فقلتَ: زيدٌ، أو المسكُ، أو ذُقْتَ طعاما، فقلت: العسلُ. ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجل، فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبدُ الله، كأنّ رجلا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلانٌ والله»[2]. وقال السكاكيُّ: «أمَّا الحالة التي تقتضي طيَّ ذكر المسند إليه فهي إذا كان السامِعُ مُستحضِراً له، عارفاً منك القصدَ إليه عند ذكر المسند...»[3].

أولاً: حذف المبتدأ وجوباً: يحذف المبتدأ وجوباً في المواضع الآتية:

أ. أن يكون الخبر صريحاً في القسم نحو: في ذمتي لأفعلنَّ المعروفَ. وتفيد هذه الصورةُ أنَّ المخاطبَ عالمٌ بأنَّ المحذوفَ لفظٌ من ألفاظِ القسمِ، والتخفيفَ والإيجاز بالحذف، والرغبة في تعجيل الوصول إلى الجواب.

ب. أن يخبر عنه بمصدرٍ يدلُّ على فعله، وينوب عنه نحو قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف ١٢/ ١٨ و٨٣]. ويرى بعضهم أن الغرض في مثل هذا الحذف هو «تكثير الفائدة باحتمال أمرين عند الحذف...؛ أيْ: فأمري صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٨ و٢٨٩ و٢/ ١٣٠ و١٨٢، والأصول ١/ ٦٠، والخصائص ٢/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٠، وشرح المفصل ١/ ٩٤، وشرح الكافية ١/ ٢٧٢، والارتشاف ٣/ ١٠٨٦، والبرهان ٣/ ٢٠٧-٢١٠

(٢) الكتاب ٢/ ١٣٠

(٣) مفتاح العلوم ص٢٦٦

جميلٌ أجملُ وأليقُ بي»[١]. والذي يبدو لي أنَّ فيه عدولاً من النصبِ إلى الرفع، فقد كان عوضاً عن فعله المحذوف، فـ: صبراً جميلاً، أصلُه: اصبرْ صبراً جميلاً، لكنَّه لـمَّا أراد المبالغة في ذلك عدلَ مِنَ الفعلية المستقبلية التي لا تفيد جزماً بوقوع الفِعل إلى الاسمية؛ لإفادة ثبوت تحقُّقِه، وفي ذلك طمأنينةٌ للمتكلم؛ إذ فيه تحقُّقُ ما يصبو إليه مِنَ المخاطب. قال الزمخشري في قوله تعالى:﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة ٢/ ٥٨]: «... والأصل النصبُ؛ بمعنى: حطَّ عنا ذنوبنا حطة، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات»[٢].

ت. بعد المصدر النائب عن فعله نحو سقياً لك. والتقدير: الدعاء لك[٣]، وحُذِفَ إيجازاً واختصاراً؛ لأنَّ لفظ المبتدأ (الدعاء) هو الغرض من المصدر النائب عن فعله.

ث. بعد (لاسيما) نحو أحب العربيةَ لا سيما النحوُ. والتقدير: لا سيَّ الذي هو النحو، والعلم به دفع إلى حذفه والتخفف منه، إذ في إظهاره ثقلٌ كبيرٌ، وكذلك الاستعمالُ، فإنَّه لم يرِدْ إلَّا على تركه.

ج. بعد (أيّهُم) الموصولية، قال سيبويه: «وجاز إسقاط (هو) في أيّهم كما كان (لا عليك) تخفيفاً»[٤].

ح. في القطع والاستئناف: فالعرب «يبدؤون بذكر الرجل، ويقدِّمون بعضَ أمره، ثم يدَعُون الكلامَ الأولَ، ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبرٍ مِن غير مبتدأٍ»[٥]، ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

---

(١) علوم البلاغة ص ٩١

(٢) الكشاف ١/ ١١٢

(٣)انظر: الكتاب ١/ ٣١٢-٣١٣، والكامل١/ ٥٢، وكتاب الشعر ١/ ٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٨ و٤٣٣، وشرح الكافية ١/ ٣٠٧-٣٠٨

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٠

(٥) دلائل الإعجاز ص ١٤٧، وانظر: الأصول ١/ ٦٨

(٦)الكتاب ١/ ٢٨١، والخصائص ١/ ٢٩٦ و٣/ ٢٢٦، ودلائل الإعجاز ص١٤٦

اعْتَـادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَـى عَـوَائِدُهُ وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ
رَبْـعٌ قَـوَاءٌ أَذَاعَ الْـمُعْصِـرَاتُ بِـهِ وَكُـلُّ حَيْـرَانَ سَـارٍ مَـاؤُهُ خَضِلُ

ويدخل في القطع والاستئناف حذف المبتدأ في:

- بدل التفصيل نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ [آل عمران ٣/ ١٣].
- وأسلوبَ المدح والذم، إن أعرب المخصوص بالمدح أو الذم خبراً نحو نعم الطالبُ زيدٌ.
- والنعت المقطوع إلى الرفع نحو مررتُ بزيدٍ الناجحُ.

وفي هذين الأخيرين لم يرِدِ الاستعمال فيهما إلا على ترك المبتدأ[1] قصداً لإنشاء المدح أو الذم أو الترحم. وقد سبق بيان ما فيهما في الفصل الأول. قال السبكي: «وهذا السبب[2] يدخل في جميع المواضع التي ذكر النحاة وجوب حذف المبتدأ فيها»[3]. وهو ما يفهم من كلام السكاكي أيضاً[4].

ثانياً: حذف المبتدأ جوازاً: يجوز حذف المبتدأ في المواضع الآتية:

أ. إذا كان الخبر خاصا بالمبتدأ وغير محتمل لغيره حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْـمُتَعَالِ﴾ [الرعد ١٣/ ٩]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج ٨٥/ ١٦]، أو ادعاءً ومبالغة نحو قول الخنساء في رثاء أخيها صخر[5]:

صلبُ النَّحيـزةِ وَهَّـابٌ إذَا منعُـوا وفي الحروبِ جريءُ الصّدْرِ مِهصَارُ

ب. في بعض الأساليب المستعملة بكثرة نحو قولهم: هل لك في ذلك؟ أو من له في ذلك؟ والحذفُ هنا لكثرة الاستعمال[6]، وما كثر استعمالُه خُفِّفَ.

---

(١) مفتاح العلوم ص ٢٦٦، وعلوم البلاغة ص ٩٠

(٢) يريد: كون الاستعمال واردا على تركه أو ترك نظائره.

(٣) عروس الأفراح ١/ ٢٧٠

(٤) مفتاح العلوم ص ٣٠٥-٣٠٦

(٥) ديوان الخنساء ص ٢٥

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٩

ت. إذا كان المبتدأ بعض ما قبله المجرور بـ(مِن) أو (في)[1] نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن ٧٢/ ١١]، وقول الراجز حكيم بن معية[2]:

لَـوْ قُلْتَ مَـا فـي قَوْمِهَـا لَمْ تِيْثَمِ   يَـفْضُـلُهَـا فِـي حَسَبٍ وَمَيْـسَمِ

أيْ: مَا فِي قَوْمِهَا أحَدٌ يَفْضُلُها.

ث. بعد القول: نحو قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف ١٨/ ٢٢]. وقد حذف المبتدأ لظهوره بدلالة القرائن، فذكرُهُ يكاد يكون عبثاً في الظاهر لا في الحقيقة، وإلا فلا عبث في ذكره على الحقيقة؛ لأنه الركن الأعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً[3].

ج. بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَئاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء ٤/ ٩٢].

ح. في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما هيه * نارٌ حاميةٌ﴾ [القارعة ١٠١/ ١٠-١١].

ولعلَّ الرغبة - في هذه الصور الثلاث- في تعجيل الوصول إلى الخبر هي الغرضُ من هذا الحذف، والتعجُّل ينمُّ على شوقٍ وتلهُّف لمعرفةِ ما يُسأل عنه أو يُجاب به، ممَّا دفع إلى حذف ما يعترضُ طريق الوصول إلى الخبر؛ ولذلك غالباً ما جاء الخبرُ وحده، وقد يكون حذفُه لضيق المقام عن إطالة الكلام لتضجُّرٍ أو سآمة على حدِّ قول الشاعر[4]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ   سَـهَـرٌ دَائِـمٌ وَحُـزْنٌ طَـوِيـلُ

أو نتيجة الخوف من فوات فرصة سانحة، نحو قول منتظرِ القطارَ: قطارٌ، أو لتأتِّي الإنكار عند الحاجة نحو قولك في شخص ما: حقيرٌ، ظالمٌ، جلادٌ، أو لإيهام العدول إلى الاعتماد على الدليل العقلي عند الحذف دون الدليل اللفظي عند الذكر كما في البيت السابق، أو لاختبار تنبه السامع إلى المبتدأ عند قيام القرينة نحو قولك: محرِّرُ القدس؛

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٥ . وسيأتي بيانه في حذف الموصوف.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٥، وشرح الكافية ٢/ ٢٣٥

(٣) المطول ص ٢١١، وعلوم البلاغة ص ٩٠

(٤) مفتاح العلوم ص ٢٦٦

أيْ: صلاحُ الدين، وقولك: كيدُهن عظيمٌ؛ أيْ: النساءُ، أو لإشعار أن في تركه تطهيراً له عن اللسان، أو تطهير اللسان عنه نحو قولك: رسولُ الرحمة؛ أي: محمَّدٌ، وقولك: ملعونٌ مطرودٌ؛ أيْ: إبليسُ، أو لأن الاستعمال لم يرد إلا على تركه، أو الاحتراز عن العبث بذكره بناء على الظاهر كما سبق[1].

٢. حذف الخبر[2]:

يقول د.عيسى العاكوب: «يذهب البلاغيون إلى أن ترك المسند عند قيام القرينة عليه يحقق ثلاث مزايا على قدرٍ كبير من الأهمية، هي: إيجازُ العبارة وامتلاؤها، تصفيتُها وصونُها من الترهُّلِ والتَّمدُّدِ، إثارةُ الحسِّ والفكر اللذين يأخذان في تعرُّفِ جزءِ المعنى الذي لم يُذكر لفظٌ دالٌّ عليه»[3].

أولاً: حذف الخبر وجوباً: يحذف وجوباً في المواضع الآتية:

أ. أن يكون الخبر كونا عاما، والخبر شبه جملة نحو: زيدٌ في الدار؛ أيْ: كائنٌ في الدار، وذلك لدلالة الخبر على مطلق الوجود، وهو مفهوم معلوم لدى السامع، ولا فائدة جديدة في ذكره، وما كان كذلك كان ذكره عبثاً في الظاهر، وكذلك لكثرة الاستعمال[4]، ولكون الاستعمال لم يرد إلا على تركه.

ب. أن يكون الخبر كوناً عامَّاً، والمبتدأ بعد (لولا) نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾[البقرة ٢/ ٢٥١]، وذلك لعدم ورود الاستعمال إلا على تركه لدلالة (لولا) التي تفيد امتناع الجواب لوجود الاسم بعدها عليه دلالةً مطلقة، وقيامِ القرينة مقام ذكره، فحُذف احترازاً من العبث بذكره، ذلك أن ليس ثمة فائدة في هذا الذكر، وما دام كذلك فذكره يكاد يكون

---

(١) انظر أغراض حذف المبتدأ في: دلائل الإعجاز ص ١٤٧-١٥٢، ومفتاح العلوم ص ٢٦٥-٢٦٧، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٩-٩٠، وعروس الأفراح ١/ ٢٦٥-٢٧٠، والمطول ص٢١١-٢١٢، والأطول ١/ ٢٨٤-٢٨٨، وعلوم البلاغة ص ٩٠-٩٢، والمفصل في علوم البلاغة ص ٩٧-١٠١

(٢)انظر: الأصول ١/ ٦٨، والخصائص ١/ ٣٩٣ و٢/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦١-٦٦، والارتشاف ٣/ ١٠٨٨، والبرهان ٣/ ٢١٠-٢١٤

(٣) المفصل في علوم البلاغة ص ١٨٩

(٤) الكتاب ٢/ ١٢٩

ضرباً من العبث في الظاهر؛ ولذلك استُغني عنه[1].

ت. أن يكون المبتدأ صريحا في القسم نحو قول النابغة[2]:

لَعَمْري، وما عَمْري عليَّ بِهَيِّنٍ   لقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عليَّ الأَقارِعُ

وذلك لدلالة المبتدأ على أن الخبر حينئذ لفظ من ألفاظ القسم، ولقيام القرينة مقام ذكره، فذكره لا فائدة جديدة فيه، وما لا فائدة فيه يحذف احترازاً من العبث بذكره، وما دام الذكر وعدمه سواء في الدلالة يحذف تخفيفا وإيجازا، للعلم به وشهرته في هذا الموضع، ولأن الاستعمال لم يرد إلا على تركه، من جانب آخر فإن الرغبة في تعجيل الوصول إلى جواب القسم دفعت إلى حذف ما يمكن أن يؤخِّر الوصول إليه، وهو الخبر. قال الرضي: «قوله: (لعمرك لأفعلن)، ضابطه: كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم، نحو: لعمرك ...، فإن تعينه للقسم دالٌّ على تعين الخبر المحذوف؛ أيْ: لعمرك ما أقسم به، وجواب القسم سادٌّ مسدَّ الخبر المحذوف ...؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله»[3].

ث. أن يعطف على المبتدأ بواو هي نصٌّ في المعية نحو: كلُّ عالمٍ وعلمُه؛ أيْ: مقترنانِ أو مصطحبانِ، فدلالةُ الواو على معنى المصاحبة سوَّغت حذف الخبر تخفيفاً وإيجازاً واختصاراً ما دام معلوماً. قال الجرجانيُّ: «... لأن الواو فيها بمعنى (مع)... وقوله: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، وهي إذا كانت بمعنى (مع) لم يكن في معطوفِها الانقطاعُ، وأن يكون الكلامُ في حكمِ جملتَينِ. ألا ترى أن قولهم: لو تُرِكَتِ النّاقةُ وفصيلَها لرضعَها، لا يكون بمنزلة أن تقول: لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها، فتجعل الكلام جملتين، وكذا لا يمكنك أن تقول: كل رجل كذا وضيعته كذا، فتفرق الخبر عنهما كما يجوز في قولك: زيدٌ وعمرٌو كريمان، أن تقول: زيدٌ كريمٌ، وعمرٌو كريمٌ»[4].

---

(١) من نحو المباني إلى نحو المعاني ص ١٠٧

(٢) الكتاب ٢/ ٧٠

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٨٤

(٤) أسرار البلاغة ص ١٩٥-١٩٦

أن تسدَّ الحالُ مسدَّ الخبر نحو قوله ﷺ: «أقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ»[1]. ويرى بعض الباحثين أن هذه الصورة تفيد قصر المبتدأ على حالة واحدة دون غيرها؛ ولذلك صارت هذه الحال ركناً أساسياً في الجملة، سادة مسد عمدة في التركيب، فكانت حالاً في اللفظ خبراً في المعنى[2]؛ ولذلك جمعت بعض خصائص العمدة وبعض خصائص الفضلة، فنزلت منهما منزلة بين المنزلتين. وسبق أن بيّنا في مواضع حذف المبتدأ وجوباً أنَّ كلَّ ما حذف وجوبا كان القصد منه اتباع الاستعمال الوارد إلى جانب أغراض أخرى[3].

ثانياً: حذف الخبر جوازاً: يحذف الخبر جوازاً في المواضع الآتية:

أ. في جواب الاستفهام نحو ماذا بيدك؟ فتقول: كتابٌ، أيْ: بيدي كتابٌ، أو الشرط نحو قولهم: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فشرٌّ، أيْ: إن كانَ في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان في عملهم شرٌّ فجزاؤهم شرٌّ. فهو لا يخرج عما سبق، ويضاف إليها معنىً آخر هو الاختصار والإيجاز، والاحتراز من العبث بذكره في الظاهر، والرغبةُ في تعجيل الوصول إلى المبتدأ، لما اكتنفه من شوق لمعرفة ما يسأل عنه أو يجاب به.

ب. بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا زيدٌ؛ أيْ: موجودٌ، فحذف اختصاراً واحترازاً من العبث بذكره في الظاهر[4]، وللعلم به لكونه كوناً عاماً لم يرد الاستعمال إلا على تركه. قال التفتازاني: «... فحذف لما مرَّ، مع اتباع الاستعمال الوارد؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على مطلق الوجود، فإذا أُريد فعل خاص مثل قائم أو قاعد أو راكب فلابد من الذكر»[5].

---

(١) صحيح مسلم برقم (١١١١).

(٢) من نحو المباني إلى نحو المعاني ص ١٠٨-١٠٩

(٣) مفتاح العلوم ص ٣٠٥-٣٠٦، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٠

(٤) مفتاح العلوم ص ٣٠٦

(٥) المطول ص ٣٠٣

ت. أن يدل ما قبله عليه نحو قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا﴾ [الرعد ١٣/ ٣٥]؛ أيْ: وظلُّها دائمٌ. فحذف الخبر اختصاراً واحترازاً من العبث بذكره في الظاهر لا في الحقيقة(١).

ث. أن يكون في المقام ضيقٌ عن إطالة الكلام بسبب تضجر وسآمة، أو خوف فوات فرصة سانحة، أو ضرورة وزن أو سجع، إلى جانب قصد الاختصار، نحو قول الشاعر(٢):

نحْنُ بما عِنْدَنا وأَنتَ بما ... عِنْدَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

٣. حذف الفاعل:

الأصل في الفعل أن يكون مبنيا للمعلوم، ولكن قد يبنى للمفعول لتأدية أغراض لا تتأتّى إلا به، ولعلَّ بناءه للمفعول مع المفعول أو المصدر أو الظرف أو المجرور عنه جاءت رغبةً في تركيز الفعل على هذه الأشياء؛ لأنها الأهمُّ في الجملة، ولم يكن ثمة طريقٌ أقصر من الإسناد إليها، فإن أُريدَ تقريبُ المفعول به والحفاظ عليه وُضع في مكان العمدة كيلا يمكن التخلي عنه، وإن أُريد تأكيد الفعل توكيداً قوياً؛ كيلا يكون ثمة مناصٌ من حذفه أو تجرؤٌ على حذفه أُنيبَ المصدرُ، وإن قُصِدَ المحافظة والعناية بالزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل أُنيب الظرفُ، وإن أُنيب الجارُّ كان المعنى المقصودُ حينئذٍ هو معنى حرف الجر.

والنحاة يرون أن المفعول به هو الأولى بالنيابة، والبصريون يعدون إنابة غير المفعول مع وجوده شاذة، والكوفيون يجيزونه، ومذهبهم أرعى للمعنى. وربما رجح البصريون نيابة المفعول على المصدر وعلى الظرف لدلالة الفعل على المصدر والظرف، فتكون إنابتهما مع وجود المفعول كالزيادة التي لا حاجة إليها. وهذا الضابط المعنوي تردُ معه أغراضٌ ومعانٍ أخرى يوحي بها السياق، عدَّها ابن هشام تطفلاً على صناعة البيان، حيث قال: «... وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو

---

(١) مفتاح العلوم ص ٣٠٦

(٢)لقيس بن الخطيم في ديوانه ص١٧٣ ق١٩/ ب٣، والكتاب ١/ ٧٥، ولمرَّار الأسدي في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٣، ولدرهم ابن زيد الأنصاري في الإنصاف ص٩٥

للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنَّه تطفلٌ منهم على صناعة البيان»[1].
وقد نظم أبو حيان بعض هذه الأغراض بقوله[2]:

وحذفُه للخوف والإيهام	والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار	والسجع والوفاق والإيثار

وهذه الأغراض نوعان: لفظيةٌ ومعنويةٌ[3]،

أ. الأغراض اللفظية لحذف الفاعل: ثلاثةٌ هي:

١. المحافظةُ على الوزن في الشعر نحو قول الأعشى[4]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رَجُلاً	غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

٢. المحافظةُ على التصريع أو القوافي نحو قول لبيد(٥):

مَا المَالُ والأهلُونَ إلا وَدَائِعُ	ولا بُدَّ يَوماً أن تُردَّ الودائعُ

٣. المحافظةُ على السجع نحو قولهم: مَن طابت سريرتُه حُمِدت سيرتُه.

ب. الأغراض المعنوية لحذف الفاعل: كثيرةٌ لا ضابطَ لها إلا السياقُ، ومنها إلى جانب الإيجاز والاختصار والتخفيف:

- الجهلُ به وهو سببٌ لا غرضٌ، من ذلك قولنا: رُوي عن رسول الله – أنه قال كذا وكذا. لجهلنا برواة الحديث.
- العلمُ به: نحو قولك: مات زيدٌ، والأصلُ: أمات اللهُ زيداً، لكن لـمَّا كان الفاعل معلوماً لدى الناس جميعاً، ولا أحدَ يشك به، حُذِفَ للعلم به استغناءً وإيجازاً واختصاراً. وهذا النوع يسميه اللسانيون المجهول الصرفي.
- الإيهامُ خوفاً عليه أو منه نحو قولك: قُتِلَ زيدٌ. إذا كان القاتل قريباً لك، وأردتَ أن تستره، أو ظالماً مُتسلِّطاً تخشى أن يطولك ظلمُه.

---

(١) مغني اللبيب ص ٨٥٣

(٢) الارتشاف ص ١٣٢٥

(٣) انظر: المبني للمجهول في القرآن الكريم ص ٢٢-٢٥

(٤) أوضح المسالك ٢/ ١٣٦

(٥)ديوانه ص١٧٠

- التعظيمُ: وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الفاعلُ (اللهَ)، والمفعولُ الكفارَ، نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات ٥١/ ١٠].
- التحقيرُ: وأكثر ما يكون معَ مَن يُكره سماع اسمه، نحو: قُتل أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطاب. والفعل (أتى) لم يأتِ في القرآن الكريم مبنيا للمجهول إلا أفاد الذمَّ والتحقيرَ، ومبنياً للمعلوم إلا أفاد المدح والتعظيم.
- عدم تعلُّق الغرض بذكره نحو قوله تعالى:﴿ هَـٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف ١٢/ ٦٥].
- زيادة الترغيب أو الترهيب: كثيرٌ من الآيات التي صوَّرت الغيبيات جاءت أفعالها مبنية للمجهول نحو ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾ [الفجر ٨٩/ ٢١]، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة ٩٩/ ١]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة ٢/ ٢٤، وآل عمران ٣/ ١٣١]، ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران ٣/ ١٣٣]، ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقاً قَالُواْ﴾ [البقرة ٣/ ٢٥]؛ لأن فاعلها هو الله جل جلاله، فلمَّا كان معلوماً لدى الناس جميعا حذفت الكلمة إيجازاً واختصاراً، وفي آيات الوعيد نوعٌ من التهويل لإثارة الخوف في قلوب الناس، وفي آيات الوعد نوعٌ من زيادة الترغيب، ولتذهب النفس في تخيلها وتصوُّرِها تلك المشاهدَ كلَّ مذهب.
- إفادة تعدد الاحتمال نحو قولك: سيُعاقبُ المذنبون. وغير ذلك من معانٍ مرتبطة بالسياق.

٤. حذف أحد معمولي (ليس) لدلالة ما قبلها عليه، نحو قبضت عشرةً ليس غير، أو ليس إلَّا. قال سيبويه: «باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلّا، كأنه قال: ليس إلّا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب وما يعني»[1]. قال الرضي: «ويجوز أن يقال: حسُنَ حذفُ خبر (ليس) ههنا وإن كان قليلا في غير هذا الموضع؛ لكثرة استعماله في الاستثناء، والنصبُ على إضمارِ اسم (ليس)»[2]. إلى جانب ذلك فإن هذا الأسلوب يفيد معنى القصر على حدّ قولهم: زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٤-٣٤٥، وانظر: المقتضب ٤/ ٤٢٩، ومغني اللبيب ص ٨٣١ و٨٤٤

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٣٤

(٣) مفتاح العلوم ص٤٠٠

٥. حذف اسم (لات): يحذف وجوباً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص ٣٨/ ٣]. بغرض الإيجاز والاختصار والتخفيف، وذلك لدلالة الخبر عليه، إذ هما من لفظ واحد، بل إن الاسم أعرف من الخبر؛ ولذلك حذف الأعرف جرياً على أصل من أصول الحذف، وهو حذف ما كان معلوماً معروفاً، وتقديره في الآية: ولات الحينُ حينَ مناصٍ.

٦. حذف خبر الحرف المشبه بالفعل: يحذف إذا كان كونا عاما، ويبقى متعلقُه نحو: إنَّ في السماءِ لخبراً، وقد يحذف هو ومتعلقه نحو قول الأعشى[1]:

إنّ مَحـلاً وإنّ مُـرْتَـحَـلاً وإنّ فـي السَّفرِ إذْ مضَوْا مَهَـلا

قال التفتازاني معلقاً على هذا البيت: «... فحذف المسند ... لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين؛ أعني العقل، مع اتباع الاستعمال الوارد لاطراد الحذف في نحو: إنَّ مالاً وإنَّ ولداً...»[2].

ويحذف حذف خبر (ليت) في قولهم: ليت شعري؛ لأنه كون عام لم يرد الاستعمال إلا على تركه، وللتخفيف للعلم به، قال سيبويه: «وقالوا: ليت شعري، في هذا الموضع، استخفافاً؛ لأنه كثر في كلامهم ... وصار كالمثل»[3]. لكن هذا على جعْلِ شِعْري بمعنى أشعرُ أو عِلْمي، أمَّا إن أُريدَ به مَشعوري فجملةُ الاستفهام بعدها في موضع خبرِ (ليت)، ولا حذف فيه[4]. قال سيبويه: «ومثل ذلك: ليت شعري أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ، وليت شعري هل رأيته؟ فهذا في موضع خبر ليت، فإنما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو؟ وأيُّهم أبوك؟ لِمَا احتجتَ إليه من المعاني»[5].

---

(١) ديوانه ص٢٣٣ ق٣٥/ ب١

(٢) المطول ص ٣٠٤

(٣) الكتاب ٤/ ٤٤

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٧٨، ومغني اللبيب ص ٥٠٨ ، والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط.

(٥) الكتاب ١/ ٢٣٦، والأصول ١/ ٤٠٥

ثالثاً: حذف المنصوبات.

١. حذف المفعول المطلق: قال ابن جني: «ولم أعلم المصدر حذف في موضع. وذلك أن الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز»[١]؛ «لأن الحذف للاختصار، والتأكيد للتطويل»[٢].

٢. حذف المفعول به[٣]: وهو نوعان:

أ. **النوع الأول: أن يُحذف ولا يُنوى**: وذلك عندما «يتعلق[٤] بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة ٢/ ٢٥٨]، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر ٣٩/ ٩]، ﴿وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ﴾[الأعراف ٧/ ٣١]...إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف...»[٥]. وقال عبد القاهر: «اعلم أَنَ أغراضَ الناس تختلفُ في ذِكْرِ الأفعالِ المتعدِّية، فَهُمْ يذكرونها تارةً، ومُرادُهم أنْ يقتصروا على إثباتِ المعاني التي اشتقَّت منها لفاعلين من غير أن يتعرَّضُوا لذكرِ المفعولين. فإذا كان الأمرُ كذلك كان الفعلُ المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثالُ ذلك قولُ الناس: فلانٌ يَحُلُّ ويَعقِد، ويأمرُ وَينهَى، ويَضُرُّ وَيَنْفَعُ، وكقولهم: هُوَ يُعْطي ويُجْزِلْ ويَقْري ويُضيفُ، المعنى في جميع ذلك على إثباتِ المعنى في

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٩

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٧٤

(٣)انظر: كتاب الشعر فهرسه ص٦٧٠، والخصائص ٢/ ٣٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٦، وشرح المفصل ٢/ ٣٩، وشرح الكافية ١/ ٣٤٣-٣٤٤، والارتشاف ٣/ ١٤٨١-١٤٨٢، والبرهان ٣/ ٢٣٣-٢٤٩

(٤) أي: الغرض والقصد.

(٥) مغني اللبيب ص ٧٩٧-٧٩٨

نفسهِ للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرَّض لحديث المفعولِ حتى كأنك قلتَ: صار إليه الحَلُّ والعَقْد، وصار بحيث يكون مِنه حَلٌّ وعَقْد وأَمْر ونَهْيٌ وضُرٌّ ونَفْع، وعلى هذا القياس»[1].

ويكثر من هذا النوع حذفه بعد العلم المنفي ونحوه[2] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَـكِن لاَّ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١٣]، وقوله:﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة ٥٦/ ٨٥].

ب. **النوع الثاني: أن يحذف وهو منويٌّ**: وذلك عند تعليق الفعل وتقييده به. قال ابن هشام: «وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو﴿لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا﴾ [آل عمران ٣/ ١٣٠] ... وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف... وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٤١]، ﴿وَكُـلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء ٤/ ٩٥]، و:

.... وما شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُستَبَاحِ»[3]

والغرض من هذا الحذف بيَّنه عبد القاهر بقوله: «وهو أن يكون للفعل مفعولٌ مقصودٌ، قصدُه معلومٌ إلَّا أنه يحذف من اللفظ؛ لدليل الحال عليه... إلا أنك تطّرحه، وتتناساه، وتدعه يلزم ضمير النفس لغرضٍ...، وذلك الغرض أن تتوفر العنايةُ على إثبات الفعل للفاعل، وتخلُصَ له، وتنصرفَ بجملتها وكما هي إليه»[4]. ومن هذا النوع:

- حذفه بعد فعل الإرادة والمشيئة بغرض الإيضاح بعد الإبهام ليكون أوقع في النفس. قال الزمخشري: «ولقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد)، لا يكادون يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب»[5]. وقال ابن عرب

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٥٤

(٢) مغني اللبيب ص٨٢٩

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٨-٧٩٩

(٤) دلائل الإعجاز ص ١٥٥-١٥٦

(٥)الكشاف ١/ ٧٤

شاه[١]: ولا ينبغي أن يُخصَّ ذلك في الشرط، وينبغي أن يستثنى فعلُ المشيئةِ الذي يكون تعلُّقُه بمفعولِه غريباً للزومِ ذكرِه حينئذٍ كقول الخريمي[٢]:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِيْ دَمَاً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

قال أبو حيان: «تتبعت القرآن وكلام العرب، فلم أجد حذف مفعول (شاء) الواقع بعد (لو) إلاَّ من جنس جوابها، نحو ﴿وَلَوْ شَآءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام ٦/ ٣٥]؛ أيْ: لو شاء الله جمْعهم على الهدى لجمعهم عليه»[٣].

- حذفه إذا كان ضميراً منصوباً عائداً على صلة أو صفة لا خبر، وذلك بغرض الإيجاز والاختصار والتخفيف ودفع الملل والسآمة لطول الموصول مع ذكره، ولكونه ضمير غائب معلوماً، قال ابن الأنباري: «فإن قيل: فلِمَ حذف في قوله تعالى:﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٤١]؟ قيل: لأنَّ العائد ضمير المنصوب المتصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفُه، وإنما جاز حذفُه؛ لأنه صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فلمَّا صارت هذه الأشياءُ بمنزلةِ الشَّيءِ الواحد طلبوا لها التخفيف...»[٤]. وقال الرضي: «... وجواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة، لكون اتصالها بالموصل أشد، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد ... ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: جاءني رجل ضربت؛ لأنها مع الموصوف جزء الجملة، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمةٍ أولى»[٥]. وممَّا حذف منه ضمير الصفة قول جرير[٦]:

---

(١)الأطول ١/ ٥١٨-٥١٩، والمطول ص٣٦٦

(٢)ديوانه ص٤٣ ق٢٩/ ب٢١، والإيضاح في علوم البلاغة ص٨٩

(٣) اللباب ١٧/ ١١٧

(٤) أسرار العربية ص٣٣٤-٣٣٥

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٤٠

(٦)ديوانه ص١١٠ ق٤٤/ ب١٦، والكتاب ١/ ٨٧ و١٣٠

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

- حذفُه في فواصل الآيات نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى ٩٣/ ٣] للإيجاز والاختصار وللعلم به لدلالة ما قبله عليه إضافة إلى رعاية التناظر والتنغيم في الفاصلة[١]. وعلى هذا يمكن تخريج جواز حذف مفعولي أعطى[٢] نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل ٩٢/ ٥]، أو أولهما نحو قوله تعالى: ﴿ قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ... حتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة ٩/ ٢٩]، أو ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى ٩٣/ ٥].
- حذفُه في مواضع أخرى لأغراض يوحي بها السياق إلى جانب الأغراض العامة التي يفيدها كل حذف، فمن ذلك التحقير كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة ٥٨/ ٢١]، أي الكافرين، واستهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها: ما رَأَى مِنِّى، وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ؛ أي: العَوْرَةَ[٣]. أو غير ذلك من المعاني والاعتبارات المناسبة للحذف.

ج. **النوع الثالث: ألا يُراد الفاعلُ والمفعولُ**: وذلك عندما «يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ»[٤]. وأما ذكر المفعول فقد سبق أن بينه ابن هشام في النوع الثاني، كما بينه السكاكي بقوله[٥]: «وأما الحالة المقتضية لإثباته فعراء المقام عما ذكر، أو القصد على زيادة تقريره وبسط الكلام بذكره، أو الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا *وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس ٩١/ ١-٢]، وما شاكل ذلك من الجهات المعتبرة في باب الإثبات».

---

(١) البرهان ٣/ ١٠٧

(٢) مغني اللبيب ص٨٣٠

(٣) أوضح المسالك ٢/ ١٨٤

(٤) مغني اللبيب ص ٧٩٧

(٥) مفتاح العلوم ص٣٣٦، وقد فصلنا ذلك في فصل ضوابط التعريف والتنكير.

٣. حذف الحال[١]:

قال ابن جني: «وحذف الحال لا يحسُن، وذلك أن الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقُه طريقُ التوكيد غيرُ لائقٍ به الحذف؛ لأنه ضِدّ الغرض ونقيضه ... فأمَّا ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة ٢/ ١٨٥]، أي فمن شهده صحيحا بالغا، فطريقُه أنَّه لَمَّا دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[٢]. ويطرد حذف الحال إذا كانت:

أ. كونا عاماً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [النحل ١٦/ ٥٣]، والكون العام لم يرد الاستعمال إلا على تركه؛ لأنه معلوم مفهوم من السياق، فيحذف للإيجاز والاختصار والتخفيف.

ب. أو قولاً أغنى عنه المقول نحو قوله تعالى: ﴿ وَالمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلاَمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾[الرعد ١٣/ ٢٣-٢٤]، أي قائلين: سلام...، والغرض من الحذف هنا الإيجاز والاختصار والتخفيف والبعد عن إطالة الكلام دفعاً للملل والسآمة[٣]، لكون المقول مغنيا عن ذكر القول، إضافة إلى أن فيه رغبة في تعجيل الوصول إلى المقول إظهاراً للهفةِ وشدة الحرص عليه، وذكر القول قد يقف حاجزا دون هذا التعجيل؛ لذلك حذف.

ت. أو مصدراً لفعل محذوف نحو قولنا: جاء زيد ركضاً، في أحد قولي المبرد، حيث ذهب إلى أن المصدر منصوب بفعل محذوف تقديره: يركض ركضا، وجملة (يركض) حالية[٤]. وفيه ما في سابقه من الأغراض لدلالة المصدر على جملة الحال المحذوفة.

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٨، وشرح الكافية ٢/ ٥٢، والبرهان ٣/ ٢٤٩-٢٥٠

(٢) الخصائص ٢/ ٢٧٨-٢٧٩، وانظر: شرح الكافية ٢/ ٥٢

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٤٢

(٤)المقضب ٣/ ٢٣٤ و٢٦٨-٢٦٩ و٤/ ٣١٢

٤. حذف التمييز:

يجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه. قال ابن جني: «وقد حذف المميز، وذلك إذا عُلم من الحال حكمٌ ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك، وأراد الإلغاز، وحَذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام»[١]. وأبرز هذه المواضع التي يجوز حذف التمييز فيها:

- بعد (كم) إذا دل عليه معنى الكلام نحو كم صمت؟ أي كم يوماً صمتَ.
- بعد الأعداد نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر ٧٤/ ٣٠]، أي ملكاً.
- في باب نعم وبئس، وجعله سيبويه شذوذاً[٢]، من ذلك قوله ﷺ: من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت[٣]؛ أيْ فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصةً[٤].
- في الإلغاز كما قال ابن جني.

٥. حذف المستثنى نحو قولهم: قبضت عشر ليس إلا، أي ليس المقبوض إلا عشرةً. وقد سبق بيانه.

٦. حذف خبر الفعل الناقص: يحذف إذا كان كونا عاما، ويبقى متعلقُه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج ٢٢/ ٥٥].

٧. حذف خبر (لا) النافية العاملة عمل (ليس)؛ لكونه كوناً عاماً لم يرد الاستعمال إلا على تركه، ولوضوح معناه وظهوره، من ذلك قول سعد بن مالك[٥]:

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٨

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٦

(٣) المعجم الأوسط برقم (٤٥٢٥ و ٧٧٦٥ و٨٢٧٢)، والمعجم الكبير برقم (٦٨١٧ و٦٨١٨ و٦٨٢٠).

(٤) مغني اللبيب ص ٨٣١، وغنية الأريب ص ٣١٧

(٥)انظر: الكتاب ١/ ٨٥، والمقتضب ٤/ ٣٦٠

مَـنْ صَـــدَّ عَـنْ نِـيـْرَانِهَا   فَـأَنَـاابْـنُ قَـيْـسٍ لابَـرَاحُ

٨. حذف اسم لا النافية للجنس نحو قولك: لا عليكَ. قال سيبويه: «وإنما أضمروا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني أنه: لا بأسَ عليكَ، ولا ضرَّ عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير (عليك)»[1].

(١) الكتاب ١/ ٢٢٤ و٢/ ٢٩٥

المطلب الثالث: حذف المجرورات والتوابع

(التركيب الإضافي والوصفي والموصولي)

أولاً: عناصر التركيب الإضافي:

١. حذف المضاف[١]:

يكثر[٢] حذفه، مرفوعاً كان أو منصوبا أو مجرورا، ويحل المضاف إليه محله، قال الزمخشري: «وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعلمُ فيه قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف ١٢/ ٨٢]؛ لأنه لا يلبس أن المسؤولَ أهلُها، لا هي، ولا يقال: رأيت هنداً، يعنون غلام هندٍ»[٣]. وقد يحذف اسمان مضافان نحو قوله تعالى ﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ [طه ٩٦/ ٢٠]، أي من أثر حافر فرس الرسول.[٤] بل قد تحذف ثلاثة مضافات نحو قوله تعالى ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم ٥٣/ ٩]، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين[٥]. والغرض من هذا الحذفِ هو الاختصارُ، وإفادةُ التعميم وتعدُّدُ الاحتمال في بعض التراكيب، أو نقْلُ الكلامِ من الحقيقةِ إلى المجازِ[٦]، يقول ابن جني في﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف ١٢/ ٨٢]: «أمَّا الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله ...، وأمَّا التشبيه فلأنها شُبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها مؤلفا لها، وأمَّا التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا

---

(١)أدرجنا حذف المضاف مع المجرورات لقربه من المضاف إليه، ولعدم انتظام إدراجه في واحدٍ من الأقسام. وانظر: الكتاب ٣/ ٢٦٩، وتأويل مشكل القرآن ص٢٣١، وكتاب الشعر ص٣٣٣ وما بعدها، وانظر فهرسه ص٦٦٩، والخصائص ٢/ ٣٦٢-٣٦٣، وأمالي ابن الشجري فهرسه ٣/ ٥٤٢، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٨، والبرهان ٣/ ٢١٧-٢٢٣

(٢)قال ابن جني: «وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفاً على ألْفِ موضِع، وذلك أنه على حذفِ المضافِ...». الخصائص ١/ ١٩٢

(٣)شرح المفصل ٣/ ٢٣

(٤) انظر: البرهان ٣/ ٢٢٣-٢٢٤، ومغني اللبيب ص٨١٤، وغنية الأريب ص ٢٨٦

(٥) الكشاف ٤/ ٣١٧، ومغني اللبيب ص ٨١٥، وغنية الأريب ص ٢٨٧

(٦) انظر: البرهان ٣/ ١٤٦

لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت منَ مِن عادتِه الجوابُ»[1].

٢. **حذف المضاف إليه[2]: يكثر:**

- في ياء المتكلم المضاف إليها المنادى نحو يا أبتِ، وقوله تعالى:﴿رَبِّ اجْعَلْ هَـذَا بَلَداً آمِناً﴾ [البقرة ٢/ ١٢٦]، وقد سبق بيان ما فيه.
- وبعد الغايات نحو قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم ٣٠/ ٤]، وذلك للاختصار والإيجاز ولشهرة وقوع المضاف إليه بعدها وعلم المخاطب به[3]، ولتركيز العناية والاهتمام على ما بقي، ومعنى الغاية أَن الكلمة حذفت منها الإِضافة، وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف[4]، قال الرضي: «وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غاياتٍ؛ لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية، لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه، وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غايةً لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسم: كل، وبعض، مقطوعي الإضافة غايتين، لحصول العوض عن المضاف إليه»[5].
- وبعد ما لازم الإضافة نحو كل وبعض وغير وأي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة ٢/ ١٤٨]، وذلك لشهرة وقوع المضاف إليه بعد هذه الألفاظ وعلم المخاطب به.

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٤٧

(٢) انظر: كتاب الشعر فهرسه ص٦٦٩، والخصائص ٢/ ٣٦٣-٣٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٠ و٣/ ٢٠٣، والارتشاف ٤/ ١٨٢٣ وحواشيه، والبرهان ٣/ ٢٢٣ ، وغنية الأريب ص٢٧٤ ح٨ و ص ٢٨٥

(٣) اللسان (بعد).

(٤) اللسان (بعد).

(٥) شرح الكافية ٣/ ١٦٩

ثانيا: عناصر التركيب التبعيّ

١. حذف الموصوف[1]:

قال ابن فلاح: «هو على خلاف القياس؛ لأنَّ المقصود من الوصف إيضاحُ الموصوف أو مدحه أو ذمه، والحذف ينافيه ويورث اللَّبس، ولأنَّ عاملَه ربما لا يمكن دخوله على الصفة في نحو مررتُ برجلٍ قامَ أبوه، ومع هذا فقد جاءَ حذفُه إذا ظهر أمرُهُ»[2]. لكنَّ حذفه مشروط بثلاثة أمور[3]:

أ. كون الصفة خاصة بجنس الموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف، تقولُ: رأيتُ كاتباً، ولا تقولُ: رأيتُ طويلاً؛ لأنَّ الكتابةَ خاصةٌ بجنس الإنسان، بخلاف الطول[4].

ب. أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي، لتعلق غرض السياق مدحاً أو ذماً ... بها نحو قوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص ٣٨/ ٥٢].

ج. ألا تكون الصفةُ جملةً. قال ابن جني: «ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملةً نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهُه حسن. ألا تراك لو قلتَ: مررت بقامَ أخوه، أو لقيتُ وجهُه حسنٌ، لم يحسن»[5].

ويكثر حذف الموصوف إذا كان بعضَ ما قبله المجرور بـ(من) أو (في)، وذلك لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فيكون كأنه مذكور[6]. نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً﴾ [الجن ٧٢/ ١١].

---

(١) يقال في الموصوف ما قد قيل في المضاف من عدم اندراجه تحت أي قسم من الأقسام.

(٢) غنية الأريب ص ٢٩٠

(٣) البرهان ٣/ ١٥٤

(٤) مغني اللبيب ص ٨٥٦، وغنية الأريب ص ٣٦٥-٣٦٦

(٥) الخصائص ٢/ ٣٦٦

(٦) شرح الكافية ٢/ ٣٢٥-٣٢٦

وسببُ حذف الموصوف الرغبةُ في التخفيف والاختصار والإيجاز لعلم المخاطب بالموصوف[1]، وفي تعجيل الوصول إلى الصفة، وتعلُّقُ الغرض بالصفة لا به.

٢. **حذف الصفة**[2]:

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ [الكهف ١٨/ ٧٩]؛ أي ملكٌ ظالمٌ يأخذ كل سفينة صالحة. وقال عبيد بن الأبرص الأسدي[3]:

مِنْ قَولِهِ قَولٌ، وَمِنْ فِعْلِهِ فِعْلٌ، وَمِنْ نَائِلِهِ نَائِلُ

يعني: من قوله قول فصل وفعله فعل جميل ونائله نائل جزل.

قال الزركشي: «وأكثر ما يرد - أي حذف الصفة - في النكرات، وكأن التنكير حينئذٍ علمٌ عليه.... كقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش ١٠٦/ ٤]؛ أيْ من جوع شديد وخوف عظيم»[4].

وقد يكتفى بدلالة السياق أو الحال أو نبرة الصوت أو حركات الوجه والجسد على الصفة، فيستغنى عنها تجنباً لِمَا قد يوقع المتكلم في حيص بيص، فقولنا مثلاً: عندنا ضابطٌ يصادر بعض ممتلكات المواطنين، يفهم منه أنَّ المقصود ضابطٌ ظالمٌ أو غيرُ أمين أو ذو سلطة قوية. وربما تحذف الصفة صوناً للسان عن ذكرها وترفعاً من المتكلم عنها، من ذلك قولك مثلاً: أبو لهب رجل يعبد الأصنام، أي مشرك أو وثني. قال ابن جني: «وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب[5] من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٦، وشرح الكافية ٢/ ٣٢٤

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧٢، والبرهان ٣/ ٢٢٦-٢٢٧، ومغني اللبيب ص ٨١٨

(٣) ديوانه ص ١٠٠

(٤) البرهان ٣/ ١٥٥

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٠

والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمةَ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحاً، أو جواداً، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممتَه ووصفتَه بالضيقِ، قلتَ: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهك، وتقطِّبُه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لِئيماً، أو لحِزاً، أو مبخَّلاً، أو نحو ذلك. فعلى هذا وما يجرى مجراه تُحذف الصفة، فأمَّا إن عَرِيَت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنَّ حذفَها لا يجوز»[1].

٣. **حذف المؤكد وبقاء توكيده**[2]: أجازه الخليل وسيبويه، ومنعه الأخفش وآخرون[3]، وقال السمين الحلبي: الصحيح المنعُ[4]؛ لنقض الغرض من التوكيد، فالتوكيد إطالة وإطناب، والحذف إيجاز واختصار.

٤. **حذف المبدل منه**[5]: **نحو**: لا إله إلا اللهُ. فـ(الله) بدل من ضمير الخبر المحذوف[6].

٥. **حذف المعطوف**[7]: وقد مرَّ في الاكتفاء.

٦. **حذف المعطوف عليه**[8]: أُجيزَ بشرطِ أن يكون حرف العطف الواو أو

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١، والنص بحرفه سلخه ابن الأثير دونما تصريح. انظر: المثل السائر ٢/ ٨٢-٨٣

(٢) مغني اللبيب ص٨٢٢

(٣)انظر: الكتاب٢/ ٦٠، والخصائص١/ ٢٨٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٩، والارتشاف٤/ ١٩٥٣، ومغني اللبيب ص٧٩٣

(٤) الدر المصون ٢/ ١٢١-١٢٢

(٥)انظر: البرهان ٣/ ٢٢٩، ومغني اللبيب ص٨٢١

(٦) مغني اللبيب ص٨٢٢، وغنية الأريب ص ٣٠١

(٧) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٠١٦ وما بعدها، والبرهان ٣/ ٢٢٧-٢٢٨

(٨) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٣، والارتشاف ٤/ ٢٠١٦، والبرهان ٣/ ٢٢٨-٢٢٩

الفاء[1]، وندر أن يكون (أو)[2]، وأن يكون مدلولاً عليه من سياق الكلام، فيحذف إيجازاً واختصاراً وتجنباً لإطالة الكلام، تقول: أَضَرَبْتَ زيداً؟ فيجب نعم وعمراً، والتقدير: ضربته وعمراً. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة ٢/ ٦٠].

ويحذف مع (إن) و (لو) الوصليتين، نحو قوله تعالى:﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء ١٧/ ٨٨]. قال أبو السعود: «وقد حذف المعطوف عليه حذفا مطرداً لدلالة المعطوف عليه[3] دلالة واضحةً، فإن الإتيان بمثله حيث انتفى عند التظاهر، فلأن ينتفي عند عدمه أولى، وعلى هذه النكتة يدور ما في (إن) و(لو) الوصليتين من التأكيد... ومحله النصب على الحالية حسبما عطف عليه؛ أي لا يأتون بمثله على كل حال مفروض ولو في هذه الحال المنافية لعدم الإتيان به فضلا عن غيرها»[4].

ثالثاً: **حذف الموصول الاسمي**[5]: منع ذلك البصريون، وأجازه الكوفيون والأخفش، وتبعهم ابن مالك مشترطا كونه معطوفا على موصول آخر[6]؛ لأن العطف يغني عن التكرار، إضافة إلى شرط أمن اللبس نحو قول حسان[7]:

أَمَنْ يَهْجُوْ رَسُوْلَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وقوله[8]:

مَا الَّذِيْ دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمُ ... وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣٩٧

(٢) نحو: فهل لك أو من والد لك قبلنا. البحر ١/ ٦٣٩

(٣) عليه: جار ومجرور متعلقان بدلالة.

(٤)تفسير أبي السعود ٥/ ١٩٤

(٥) البرهان ٣/ ٢٢٩-٢٣٠، ومغني اللبيب ص ٨١٥، وغنية الأريب ص ٢٨٨

(٦)في شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٣

(٧)لحسان في ديوانه ١/ ١٨ ق١/ ب٢٦، والمقتضب ٢/ ١٣٧، والأصول ٢/ ١٧٧

(٨)لحسان في شواهد التوضيح ص٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣١٤

المبحث الثالث: حذف الفعل

المطلب الأول: حذف الفعل التام

وله مواضع كثيرة، أهمها[1]:

أولاً: مع المفعول المطلق[2]:

١. المصدر المبين للنوع أو العدد: يجوز حذف الفعل العامل فيه إن دل عليه الكلام نحو جوابك: دورتين. وذلك لمن سألك: هل دُرتَ الملعبَ؟ وفيه إيجازٌ واختصارٌ لدلالة القرينة اللفظية عليه، ورغبةٌ في تعجيل الوصول إلى الجواب نظرا لما يتضمنه السؤال من تفخيم وتشويق.

٢. المصدر المؤكد: الأصل ألا يحذف الفعل العامل فيه؛ لأن المصدر جيء به لتوكيد معنى العامل وتقوية حكمه وتقرير المراد منه، والحذفُ منافٍ لذلك، لكن مع ذلك حُذِفَ، وامتنع ذكرُه؛ لأن المصدر ناب عنه، أو كان عوضا عنه، والعوض والمعوض لا يجتمعان؛ ولذلك سماه النحاة بالمصدر النائب عن فعله، وهو نوعان:

النوع الأول: مصادر الأفعال الميتة: لم يرد الاستعمال إلا على ترك هذه الأفعال، نحو ويل وويح ورويد وبله وويب وويس...، قال كعب بن مالك[3]:

تَذَرُ الجَماجِمَ ضَاحياً هاماتُها   بَلْهَ الأَكُفّ كأنّها لم تُخْلَقِ

النوع الثاني: مصادر الأفعال المستعملة: وتحذف لدلالة المصدر عليها، إذ هو من لفظها ومغنٍ عنها، وللتخفيفِ ومنعِ إطالة التكرار بالتكرار، وهي قسمان أيضا: خبر وإنشاء.

أ. مصادر نائبة عن أفعال إنشائية طلبية، وذلك كأنْ تدلَّ على:

- دعاءٍ نحو سقياً لك، سحقاً للعدوِّ.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٠

(٢)أغلب ما أثبتُّه هنا عن النحو والصرف ص ١٤٥-١٤٨، وانظر: الكتاب ١/ ٣١١-٣٢٧

(٣) شرح الكافية ٣/ ٩٤، ومغني اللبيب ص١٥٦

- أمرٍ أو نهيٍ، وكثيرا ما يكون في مقام النصح[1]. وذلك نحو قولك: صمتاً لا كلاماً، وقول قطري بن الفجاءة[2]:

فَصَبْـراً فِي مَـجَـالِ المَوتِ صَبْراً   فَـمَـا نَـيـلُ الـخُـلودِ بِمُسْتَطَاعِ

- أو تقعَ بعد استفهامٍ توبيخيٍّ أو تعجبيٍّ نحو قولك: أإهمالاً وقد اقترب الامتحان؟ وقال سحيم:

أشوقاً ولمَّا يمضِ لي غيرُ ليلةٍ؟   فكيفَ إذا خَبَّ المطيُّ بنا عشراً؟

ب. مصادر نائبة عن أفعال خبرية، وهي أنواع:

- مصادر مسموعة دلت القرائن على أفعالها المحذوفة نحو قولك: سمعا وطاعة يا مولاي، وحبا وكرامة يا أستاذي، وسبحان الله، ومعاذ الله.
- مصادر جاءت لتفصِّل عاقبة جملة قبلها نحو قوله تعالى: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد ٤٧/ ٤].
- مصادر مؤكدة لنفسها أو لغيرها نحو قولك: إنَّ العلم نافعٌ حقاً، وإنَّ الجهل ضارٌّ يقيناً.
- مصادر يراد منها التشبيه نحو: له زئيرٌ زئيرَ الأسد.

ثانياً: مع المفعول به، وهو كثير جدا فيه وفي الأساليب التابعة له.

١. **في الاختصاص**: يحذف الفعل وجوبا في صور الاختصاص جميعها، والذي اقتضى حذفه هو الدلالة على تخصيص هذا المنصوب بحكم ضمير قبله[3]، وقد سبق أن فصلنا الأغراض التي يؤديها هذا الأسلوب.
٢. **في الإغراء**: يحذف الفعل جوازا في الإفراد نحو الاجتهاد، ووجوبا في العطف والتكرار نحو الاجتهاد الاجتهاد، والاجتهاد والتفوقَ. وفائدة

---

(١)التكرير بين المثير والتأثير ص١٢٢

(٢) شعر الخوارج ص٤٣

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٢٦

الحذف «التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم»[١].

٣. **في التحذير**: وهو كالإغراء في حذف الفعل، لكن الفعل مع الضمير (إياك) واجب الحذف. وحذف الفعل فيهما يفيد دفْعَ إطالة الكلام[٢]، والرغبةَ في تعجيل الوصول إلى المحذر منه أو المغرى به، وإظهار اللهفة وشدة الحرص عليهما، وذكْرُ الفعل قد يقف حائلا دون تحقيق هذه الأغراض، وأما حذف الفعل مع (إياك) فلكثرة الاستعمال حتى صارت كأنها بدل من الفعل[٣]. وقال الرضي: «وإنما وجب الحذف... لأن القصد... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق»[٤]. وسيأتي بيان هذين الأسلوبين وما يؤديانه من أغراض في ضوابط التعريف والتنكير.

٤. **في الاشتغال**: وقد سبق القول فيه في الرتبة النحوية.

٥. **في النعت المقطوع**: في المدح أو الذم أو الترحم نحو قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد ١١١/ ٤] بإضمار أذم. وقولهم: الحمدُ لله أهلَ الحمد، بإضمار أمدحُ[٥]، وقولهم: مررت به المسكينَ، بإضمار أرحم، وسيأتي بيان هذا في النعت المقطوع[٦].

٦. **في الأمثال أو ما جرى مجراها**: قال سيبويه: «هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زعماتك؛

---

(١) الإتقان ص٥٣٤

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٥

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٤-٢٧٥

(٤) شرح الكافية ١/ ٤٨٣

(٥) مغني اللبيب ص ٨٢٨، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٤

(٦) سيأتي في ضوابط الإتباع والقطع.

أي: ولا أتوهم زعماتك. ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة[(١)]، وذَكَرَ الديارَ والمنازلَ:

ديــارَ مــيَّــةَ إذا مــيٌّ مســاعــفةٌ ولا يُرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: أذكرُ ديارَ مية، ولكنه لا يذكر (أذكرُ) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولِمَا كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمراً، فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً.

ومن ذلك قولهم: كلَّ شيءٍ ولا هذا، و كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ؛ أي ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأجري مجرى: ولا زعماتك. ومن العرب من يقول: كلاهما وتمراً، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً، وكلُّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ، كأنَّه قال: كلُّ شيء أممٌ، ولا شتيمةَ حرٍّ، وتَركَ ذكْرَ الفعل بعد (لا) لِمَا ذكرتُ لك، ولأنه يستدل بقوله (كل شيء) أنه ينهاه»[(٢)]. وقال أيضاً: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ﴾ [النساء ٤/ ١٧١]، ووراءَكَ أوسعَ لك، وحسبُك خيراً لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيراً لك وأوسعَ لك؛ لأنك حين قلتَ: انته، فأنت تريدُ أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك، وادخل فيما هو خير لك»[(٣)]. وقد يحذف الفعل لكونه نتيجة

---

(١) ديوانه ١/ ٢٣

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٠-٢٨١

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣

لفعل قبله، نحو قول الشاعر[١]:

إذا تغنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هيَّجَنِي ولـو تَغرَّبـتُ عنهـا أمَّ عمَّـارِ

أي: تذكرتُ أمَّ عمار؛ لأنَّ الهيجان سبَّبَ التذكرَ. وثمة مواضع كثيرة لا حصر لها ذكر سيبويه طائفة منها غير قليلة حذف فيها الفعل لكثرة الاستعمال[٢].

ثالثاً: في النداء: قال سيبويه: «اعلم أن النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره»[٣]. وبين سبب الحذف بقوله: «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها، لأنك إذا قلتَ: يا فلان، علم أنك تريدُهُ»[٤].

رابعاً: في جواب الاستفهام[٥]: نحو قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾ [الزخرف ٤٣/ ٨٧]. وذلك لدلالة القرينة اللفظية عليه، وفي حذفه إيجازٌ واختصارٌ ورغبةٌ في تعجيل الوصول إلى الجواب، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن الأدلة.

خامساً: في جواب النفي: وفيه ما في سابقه، ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيٌ قُلْتُ: بَلْ أعْظَمُ الْوَجْدِ

سادساً: في الصلة: نحو قولهم: لا أكلِّمُه ما أنَّ حراءَ مكانَه، وما أنَّ في السماء نجماً؛ أي ما ثبت أنَّ، وقد حذف الفعل لكونه مفهوما من السياق، ولدفع إطالة الصلة، وسيأتي بيانه.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٦، والارتشاف ص ١٤٧٣

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٣-٢٩٧ و٢/ ٢٩٣-٢٩٤

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٢

(٤) الكتاب ١/ ٢٩١

(٥) مغني اللبيب ص٨٢٧

(٦) أوضح المسالك ٢/ ٩٢

سابعاً: حذف فعل القول: وهو كثير جدا حتى قال فيه أبو علي: «حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج»[1]. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد ١٣/ ٢٣-٢٤]؛ أيْ يقولون: سلامٌ عليكم، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾[آل عمران ٣/ ١٠٦]. وسبب الحذف كثرة الاستعمال ودلالة السياق والرغبة في الإيجاز والاختصار، وتعجيل الوصول إلى المقول والبعد عن إطالة الكلام[2].

ثامناً: في أسلوب الشرط: نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْـمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة ٩/ ٦]، وقوله ﷺ: لو أنَّ فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها[3]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ٨٤/ ١]. والذي سهل حذفَه أن أدوات الشرط لا تدخل إلا على فعل. لكنَّ جعْلَ المحذوف بعد (إذا) فعلاً فيه نظرٌ، ذلك أنَّ (إذا) على نوعين:

أ. ظرفية خالية من معنى الشرط وخالصة للظرفية، فهذه تُضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية كبقية الظروف، ولا يجوزُ تقديرُ فعلٍ بعدها؛ لأنَّ في تقديره إخراجاً للجملة عن أصلها ونقلا لها من الثبوت والدوام إلى التجدُّد والحدوث[4]، وبالتلو فيه إخلالٌ بشرط التقدير، من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[5]:

ونحنُ فوارِسُ الـهيجَا إذا مَا ... رَئِيسُ الْقَوْمِ أجـمعَ للْهِرُوبِ

وقول جرير:

تشُدُّ فـلا تُكذِّبُ يـومَ زحفٍ ... إذا الغَمَراتُ زَعْزَعْتِ العُقابا

---

(١) مغني اللبيب ص ٨٢٧

(٢) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٤٢

(٣) صحيح البخاري برقم (٣٢٨٨ و٤٠٥٣ و٦٤٠٦)، وصحيح مسلم برقم (٤٥٠٥ و ٤٥٠٦).

(٤) حالها في ذلك كحال الفاعل الذي امتنع من التقدم على الفعل كيلا تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية وتتغير دلالتها.

(٥) ديوانه ١/ ١١٧

ب. ظرفية متضمنة معنى الشرط، فهذه محلُّ خلاف في إعراب الاسم الذي يليها، أهو مبتدأٌ وما بعده خبرٌ له أم فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه المذكورُ ؟ .

إنَّ الشائع أنَّ مذهب البصريين في إعراب هذا الاسم أنَّه فاعلٌ لفعل محذوفٍ، وأنَّ مذهبَ الأخفش والكوفيين فيه أنَّه مبتدأ ، ويرجح عندي ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون للآتي:

١. أن التحقيق يُظهر أن مذهب البصريين بخلاف الشائع عنهم، فقد بين سيبويه أن الابتداء بعد (إذا) قبيح لا ممتنع، حيث قال: «ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شئ من سببه نصباً فى القياس (إذَا) و(حَيْثُ)، تقول إذا عبدَ الله تلَقْاه فأكرمه»[1].

بل إن سيبويه نفسه قد صرح في موضعين من كتابه بأنه مرفوع بالابتداء[2]، وكذلك ابن السراج في كتابه الأصول[3]، وابن جني في الخصائص[4]، ولعل هذا قول النحاة الأوائل جميعاً، وأنهم أوجبوا كون الاسم فاعلا بعد (إن) الشرطية لا بعد (إذا)، فتوهم المتأخرون الذين نقلوا عنهم أنَّ الاسم بعد (إذا) فاعلٌ، وتوالى النقل على هذا الوهم إلى يومنا هذا، كما يُظهِرُ التحقيقُ أنَّ الأخفش قد أجاز في الاسم بعد (إنْ) الشرطية الابتداءَ[5]، وهذا لا شكَّ في فساده، وهذا موضع الطعن الذي رماه النحاة به لا بعد (إذا).

٢. أن إعراب الاسم بعدها مبتدأ يجعل (إذا) داخلة على جملة اسمية، والجملة الاسمية تُفيد الثبات والدوام، والثباتُ والدوامُ عقلاً يدلانِ على اليقين،

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٦

(٢)كتاب سيبويه ١/ ٨٢ و١٠٧ وحاشيته.

(٣)الأصول ٢/ ١٢ قال ابن السراج: «ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره كقولك : أتيتكَ زمنَ زيدٌ أميرٌ، كما تقول : إذا زيد أميرٌ».

(٤)الخصائص ١/ ١٠٤-١٠٥

(٥)معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٤

و(إذا) لِمَا رُجِّح أو تُيُقن وجودُه[1]، وبذلك يتحققُ التناسبُ بين اليقين الذي تفيده (إذا) واليقينِ الذي يفيده الثباتُ في الجملة الاسمية. وفي إعرابه فاعلا لفعل محذوف تكون الجملة التي تلي (إذا) فعلية، والجملة الفعلية تفيد التجدُّدَ والحدوث، والتجدُّد أكثرُ قرباً بالشك منه بالتحقيق؛ لأنَّه في تغيُّرٍ دائم، وما كان متجدداً ومتغيراً غيرَ ثابتٍ على حالٍ لا يُمكن أن يكون من باب اليقين، فإن أُعرب فاعلا كان ثمَّة تناقضٌ بين اليقين الذي تفيده (إذا) وبين الشك الذي تفيده الجملة الفعلية، وهذا خلاف حكمة لغة العرب ودقتها.

٣. أنَّ (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط[2]، وليس بشرطٍ حتى يُقدَّرَ فعلٌ محذوفٌ، وإعرابُ الاسم بعدها مبتدأً لا يُجردها من معنى الشرط، بل هو باقٍ فيها ومستفادٌ من الخبر الذي يجب أن يكون فعلاً، وما التقديرُ إلا تكلفٌ وتعسفٌ؛ لأنه صناعةٌ محضة لا يقتضيها المعنى، بل إنَّ التقديرَ يكاد يُذهب معنى الشرط منها.

٤. أنَّ شرط التقدير ألا يؤدي إلى خلل في معنى التركيب[3]؛ لأن الحفاظ على صحة المعنى أصل عام، وأيُّ خللٍ أعظمُ من تقدير فعل بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق ٨٤/ ١] إذا انشقت السماء انشقت؟

٥. ورود الشواهد الصريحة باسميَّةِ الجملةِ بعد (إذا) كقول أوس بن حجر[4]:

فَأَمْهَلَهُ حتَّى إذا أنْ كَأَنَّه ... مُعاطي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

فلا يمكن هنا تقديرُ فعل، والجملة (كأنه معاطي يد) لا يمكن إلا أن تكون اسميَّةً.

٦. كثرة الشواهد التي جاء فيها الاسم بعد (إذا)، فقد بلغ عدد الشواهد التي

(١) الكتاب ٣/ ٦٠، ودلائل الإعجاز ص ٨٢، ومفتاح العلوم ٣٤٧

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤٠٨

(٣) انظر: ضوابط الفكر النحوي ٢/ ٥٠٤ -٥٠٦

(٤) مغني اللبيب ص ٥١. و(أن) في البيت زائدة.

جُمعت من (٢٨) كتاباً أكثر من (٦٠٠) شاهدٍ[١]، والآيات الكريمة كثيرة جداً أيضاً، أفكلُّ هذا الاطِّرادِ في الشواهدِ لا يسوِّغ وقوع المبتدأ بعدها ؟

المطلب الثاني: حذف الفعل الناقص (كان)

لكون (كان) أم الباب اختصت من بين أخواتها بأمور كثيرة، منها جواز حذفها الذي له أربع صور[٢]:

١. حذفها وحدها مع بقاء اسمها وخبرها، ويعوض عنها بـ(ما)، ويكثر ذلك بعد (أن) المصدرية، وذلك للتخفيف وكثرة الاستعمال حتى صارت كالأمثال في مثل قولهم: أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتَ[٣]، وقول العباس بن مرداس[٤]:

أبـا خُـراشـةَ أمّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ ... فـإنَّ قَـوْمِـيَ لـم تَـأْكُلْهُم الضَّبُعُ

٢. حذفها مع اسمها وبقاء خبرها لدلالة ما قبلها عليهما، ويكثر ذلك بعد (إن) و(لو) الوصليتين، نحو قول النابغة[٥]:

حَـدِبَـتْ عَلَـيَّ بُطُونُ ضَبَّة كُلُّهَا ... إنْ ظَـالِمـاً فِيْـهِمْ وَإِنْ مَظْـلُـوْمَـاً

وقول الشاعر[٦]:

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذُو بَغْيٍ وَلَو مَلِكَاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنها السَّهْلُ والجَبَلُ

٣. حذفها مع خبرها وبقاء اسمها، وذلك لدلالة ما قبلها عليهما، نحو: الناسُ مجزيون بأعمالهم إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فشرٌّ[٧].

---

(١) انظر: نظرية النحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري.

(٢) النحو والصرف ص ٧٧-٧٨

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣، والأصول ٢/ ٢٥٤، والخصائص ٢/ ٢٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٩٢ و٢/ ١١٤ و١١٦، والإنصاف ص٧١، وشرح المفصل ٢/ ٩٩، والارتشاف ٣/ ١١٩١

(٤) للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٠٦، والكتاب ١/ ٢٩٣

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٢. وقد سبق بيان ما في هذا الأسلوب من معان في (حذف المعطوف عليه).

(٦) مغني اللبيب ص٣٥٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٢

(٧) الكتاب ١/ ٢٥٨

٤. حذفها مع اسمها وخبرها، ويكثر ذلك بعد (إن) الشرطية، مع التعويض عنها بـ(ما) نحو قولهم: افعلْ هذا إمَّا لا؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره، قال سيبويه: «زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام»[1]. أو من دون عوض نحو قول رؤبة[2]:

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ: يا سَلْمَى وإنْ ... كانَ فَقِيراً مُعْدَماً؟ قَالَتْ: وإنْ

أي: وإن كان فقيرا معدما قبلت الزواج به، وقد حذف الكلام بجملته لدلالة ما قبله عليه.

(١) الكتاب ١/ ٢٩٤-٢٩٥ و ٢/ ١٢٩

(٢) ديوانه ص١٨٦ ق٩٣/ ب٥ و٦

المبحث الرابع: حذف الجملة والكلام

المطلب الأول: حذف الجملة

١. حذف جملة الصلة:

يجوز اختصاراً وإيجازاً لدلالة صلة أخرى مذكورة عليها بشرط أن تكون المذكورة صالحة لواحد دون غيره[١] نحو قول الشاعر[٢]:

وَعِنْدَ الَّذِيْ وَالَّلاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ فَلا يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

فـ(عدنك) صلة صالحة لـ(اللات) دون (الذي) لعدم المطابقة في الرابط، وإن كانت دليلاً لفظيا على صلة (الذي)[٣]، ويجوز حذفها لقرينة معنوية يوضحها المقام كما في الفخر أو التعظيم أو التحقير[٤]، نحو قول عبيد بن الأبرص[٥]:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

وأجاز ابن مالك حذفها عند قصد الإبهام، فقال[٦]:

وحذفَها في قصدِ الإبهامِ استبحْ وحيثُ دونَها المرادُ متَّضِحْ

من ذلك قول العجاج[٧]:

بَعْدَ اللَّتَيَا وَاللَّتَيَا وَالَّتِيْ إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

«أيْ: بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها

---

(١) النحو الوافي ١/ ٣٥٤

(٢)شرح التسهيل ١/ ٢٣٣، والارتشاف ٢/ ١٠٤٣، والمساعد ١/ ١٧٧

(٣) النحو الوافي ١/ ٣٥٤

(٤) النحو الوافي ١/ ٣٥٤

(٥)ديوانه ص١٣٧

(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٧

(٧)ديوانه ١/ ٤٢٠ ق٢٢/ ب٥٣، والكتاب ٢/ ٣٤٧ و٣٨٨، ونوادر أبي زيد ص١٢٢، والمقتضب ٢/ ٢٨٨، وكتاب الشعر ص٤٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤ و٣٥

بلغت من الشدةِ مبلغاً تقاصرت العبارةُ عن كُنْهِهِ»[1]. وذكر بعضهم أن هذا الضرب من الموصولات لتعظيم الأمر وتفخيمه[2].

٢. **حذف جملة القسم:**

تحذف جملة القسم كثيراً وجوبا مع غير الباء من حروف القسم، ويبقى متعلقها نحو قوله تعالى ﴿قَالُواْ تَاللهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأَرْضِ﴾ [يوسف ١٢/ ٧٣]، وقد تحذف ومتعلقها، ويدل عليها بـ:

أ. لقد نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَآلُواْ إِنَّ اللهَ هُوَ الْـمُسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة ٥/ ١٧].

ب. لئن نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران ٣/ ١٥٨].

ت. اللام ونون التوكيد في المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلكِن يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل ١٦/ ٩٣].

ث. عدم اقتران جواب الشرط بالفاء نحو قول الشنفرى[3]:

فإنْ تَبْتَئِسْ بالشَّنْفَـرَى أمُّ قَسْطَـلِ ... لَمَا اغْتبَطَتْ بالشَّنْفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ
فإن يَكُ مِنْ جِـنٍّ لأَبْـرَحُ طـارِقاً ... وإن يَكُ إنساً مَاكَهَا الإنْسُ تَفْعَلُ

وحذفها إنما كان لكثرة الاستعمال، أو لكون الاستعمال لم يرد إلى على تركها مع غير الباء، إضافة إلى أن في حذفها إيجازا واختصارا وتخفيفاً ورغبة في تعجيل الوصول إلى الجواب؛ لأنه محطُّ الفائدة.

٣. **حذف جواب القسم: تحذف جملة جواب القسم وجوبا في مواضع، وذلك**[4]:

- إذا تقدم على القسم ما يغني عن الجواب نحو زيد ناجحٌ والله.
- أو اكتنفه ما يغني عن الجواب؛ أي إذا وقع القسم معترضا نحَو زيد - والله - ناجح.

(١) معجم القواعد العربية ص٥٠١

(٢) مغني اللبيب ص٨١٦، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٥

(٣) ديوانه ص٦١

(٤)انظر: شرح الكافية ٤/ ٣١٦، والبرهان ٣/ ٢٦٢-٢٦٤

- أو تقدم الشرطُ على القسم نحو إن تدرس – والله – فأنت ناجحٌ.

والقسم في هذين الموضعين يخلص للاعتراض لإفادة معنى التنبيه والتوكيد.

وقد جاء حذفه في غير ذلك تخفيفاً ودفعاً لاستطالة الكلام نحو قوله تعالى: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً﴾[النازعات ٧٩/ ١]، وقوله تعالى: ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْـمَجِيدِ﴾[ق ٥٠/ ١]، وقوله تعالى:﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[ص ٣٨/ ١]، وتقديره على التوالي: لتبعثنَّ، ليهلكنَّ، إنه لمعجز[١].

٤. **حذف الجملة قبل الفاء الفصيحة:**

قال التفتازاني: «إنها تفصح عن المحذوف، وتفيد بيان سببيته كالتي تذكر بعد الأوامر والنواهي بيانا لسبب الطلب، لكن كمال حسنها وفصاحتها أن تكون مبنية على التقدير منبئة عن المحذوف، وتختلف العبارة في تقدير المحذوف، فتارة أمراً، وتارة نهياً، وتارة شرطا كما في قوله تعالى: ﴿ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ [الروم ٣٠/ ٥٦]، وتارة معطوفا عليه كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [البقرة ٢/ ٦٠]، وقد يصار إلى تقدير القول كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان ٢٥/ ١٩]، وأشهر أمثلة الفصيحة قوله:

قَالُوْا: خُرَاسَانُ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ... ثُمَّ الْقَفُوْلُ ، فَقَدْ جِئْنِا خُرَاسَانَا[٢]

ولا تسمى فصيحة إن لم يحذف المعطوف عليه، بل إن كان سببا للمعطوف تُسمَّ فاء التسبيب، وإلا تُسمَّ فاء التعقيب، وإن كان محذوفا ولم يكن سببا لا تُسمَّ فصيحة أيضا، بل تسمى تفريعية، والأصح أن لا فرق بين الفصيحة والتفريعية، ثم التفريع قد يكون تفريع السبب على المسبب، وتفريع اللازم على الملزوم أيضا، وإن كان المعطوف شرطا لا تسمى فصيحة أيضا، بل تسمى جزائية سواء حذف المعطوف عليه أم لم يحذف»[٣].

---

(١) الكشاف ٤/ ٥٤، ومغني اللبيب ص٨٤٧، وغنية الأريب ص ٣٤٨

(٢)من البسيط للعباس بن الأحنف في ديوانه ص٢٧٩، ق٥٦٣/ ب١، ودلائل الإعجاز ص٩٠

(٣)انظر: تحفة الغريب للدماميني ٢٥٥/ أ، وغنية الأريب ص ٢٩٩

٥. **حذف جملة الشرط**

أ. **حذفها مع الأداة** يطرد في أسلوب الطلب نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾ [الحج ٢٢/ ٢٧]، والتقدير: إن تؤذن يأتوك، وحذفتا إيجازاً واختصاراً ودفعاً لطول الكلام.

ب. **حذفها من دون الأداة**: كثير لدلالة ما قبل الأداة عليه، فذكرها لا يعدو أن يكون تكراراً لمفهوم بيِّنٍ سبق ذكرُه؛ لذلك يحذف إيجازا واختصاراً، ويطرد حذفها:

ج. **في نحو (وإلا)** نحو قول الأحوص[1]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

د. **مع (إن) و(لو)** الوصليتين نحو قوله ﷺ: التمس ولو خاتماً من حديد[2]. وقد مرَّ ذلك وغيره في حذف الفعل الناقص.

٦. **حذف جملة جواب الشرط: واجبٌ:**

- إذا تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل على الجواب نحو أنت ظالم إن فعلت، وهو - إن فعل - ظالم. إضافة إلى أن في اعتراضه بين متلازمين تنبيهاً للسامع.
- إذا تقدم القسم على الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم ١٤/ ٧] للإيجاز والاختصار؛ لأن جواب القسم دل عليه وأغنى عنه.
- في غير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر ١٠٢/ ٥]؛ أي: لارتدعتم[3]. وذلك للعلم به وللإيجاز والابتعاد عن استطالة الكلام. قال الخليلُ: «إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبرِ

---

(١) ديوانه ص١٨٩-١٩١، ق١٤٤/ ب٨ و١٠ و١٣

(٢) صحيح البخاري برقم (٤٨٤٢). وللحديث روايات أخرى.

(٣) مغني اللبيب ص ٨٤٩، وغنية الأريب ص ٣٥٤

الجوابَ[1]، لعلم المخبَر لأيِّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلامُ»[2]. قال الفراء: «والعربُ تحذف جواب الشيء -إذا كان معلوماً- إرادةَ الإيجاز»[3].

٧. **حذف جملة السؤال في الاستئناف البياني**: لدلالة ما بعده عليها؛ لأنه يحرك السامع ليسأله[4]:

- **عن سبب مطلق** نحو قول الشاعر[5]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

(فسهر دائم) جواب لسؤال عن سبب علته مطلقا، وتقديره: ما سبب كونك عليلاً؟ بقرينة العقل والعادة؛ لأنَّ العلة لا بدَّ أن يكون لها سببٌ.

- **أو عن سبب خاص** نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي. إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف ١٢/ ٥٣]، وكأنه قيل: ما سبب عدم براءتك ونزاهتك؟ ويكثر هذا الحذف:

- **في أسلوب الحوار**، نحو قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا جَاءتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ. قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النمل ٢٧/ ٤٢]، فجملة (قالت) مستأنفة بيانياً؛ لأنَّها جواب سؤال تقديره: فماذا قالت لهم؟

- **عند إعادة اسم** ما استؤنف عنه الحديث، نحو قولك: أكرمت زيداً. زيدٌ قمينٌ بالإكرام. والتقدير: لمَ أكرمت زيداً.

- **عند ذكر صفة** ما استؤنف عنه الكلام دون اسمه، نحو قولك: أكرمت زيداً. صديقك المخلص قمينٌ بالإكرام. والتقدير هنا كالتقدير في سابقه، ويرى البلاغيون أن هذا النوع أبلغ من إعادة الاسم لبيانه السبب الموجب للحكم.

---

(١) يريد جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾[الزمر ٣٩/ ٧٣] وأمثاله.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٣، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٦٣

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٦٣

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٣٦، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٢٤

(٥) مفتاح العلوم ص ٢٦٦

وقد يحذف السؤال وجوابه المستأنف من دون إقامة شيءٍ مقامه كما في أسلوب المدح أو الذم إذا حذف المخصوص وأعرب خبرا لمبتدأ محذوف، نحو قوله تعالى:﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ. نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص ٣٨/ ٣٠]، والتقدير: هو سليمان، ولكون المخصوص قد دلَّ عليه ما قبله حذف إيجازاً واختصاراً ومنعاً للتكرار وإطالة الكلام، وإن كان مقامُ المدح هنا يتطلبُ الإطنابَ، ولا تناقض هنا؛ لأن معنى الجملة الاسمية (هو سليمان) مفهوم مدلول عليه بما قبله، وتم تكثيف الكلام بمعان كثيرة وألفاظ قليلة، وذلك ذروة سنام البلاغة.

وقد يقام مقام الاستئناف ما يدل عليه، نحو قول الشاعر[(١)]:

زَعَمْتُمْ أنَّ إخوتَكُم قُرَيْشٌ لَهُمْ إلفٌ ولَيْسَ لَكُمْ إِلافُ

فقد حذف (كذبتم)، وأقام (لهم إلف) مقامه، والتقدير: زعمتم أن إخوتكم قريش. كذبتم؛ أيْ: لماذا كذبتم؟ لهم إلفٌ، وليس لكم إلافٌ.

٨. **حذف جملة الخبر:**

يجوز أن تحذف جملة الخبر إذا دلَّ عليها دليل، ومن الملاحظ أنَّه يكثر حذفها بعد (كأن) المخففة كقول عبيد بن الأبرص[(٢)]:

فَقُلْ للَّذِي يَبْغِي خِلافَ الذي مَضَى تهيَّأْ لأُخرَى مِثْلِها فَكَأَنْ قَدِ

وقول النابغة الذبياني[(٣)]:

أَفِدَ التَّرحُلُ غيرَ أنَّ رِكَابَنَا لـمَّا تَزَلْ برِحَالِنَا وَكَأَنْ قَد

كما حذفت الجملة الواقعة خبرا لحرف ناسخ نحو قول الراجز[(٤)]:

لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّي. إذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

أيْ: إني لا أقدِرُ على ذلك، فحُذِفَ خبرُ إنَّ، وجملةُ (أهلك) مستأنفة.

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٣٦

(٢) ديوانه ص٥٧

(٣) مغني اللبيب ص٢٢٧

(٤) الإنصاف ص١٧٩، ومغني اللبيب ص٣١

وتحذف الجملة الواقعة خبرا لفعل ناقص إن دلَّ عليها السياقُ نحو قوله ﷺ: من تأنَّـى أصابَ أو كاد، ومن عَجِلَ أخطأ أو كاد[1]؛ أيْ: كادَ يصيبُ، وكادَ يخطئُ.

وتحذف (كان) مع اسمها وخبرها الجملة، ويعوَّضُ عنها بـ(ما) الزائدة بعد (إن) الشرطية ، كقولهم: افعل هذا إمَّـا لا؛ أيْ: افعل هذا إن كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ.

وثمة خلاف في تقدير الخبر إذا كان كونا عامّا، فقد قدَّره بعضهم مفردا، وقدَّره بعضُهم جملةً، فقولُك: زيدٌ في البيتِ؛ تقديره: مستقرٌّ، وقدَّره بعضُهم: استقرَّ. يقولُ ابنُ مالك[2]:

وأخبـرُوا بِظَـرفٍ اوبحـرفِ جـرْ ... نـاوينَ معنـى كـائـنٍ أو استقـرْ

وتقديره بالمفرد أولى؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا لا جملة، وإن قدرناه جملةً لزمنا تأويلُها بالمفرد، ولأنَّ المفرد صُرِّح به في بعض الشواهد كقول الشاعر[3]:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُوْنِ كَائِنُ

٩. **حذف جملة المضاف إليه بعد (إذ)**: والتعويض عنها بتنوين الجر، وذلك إذا دلَّ عليها السياق، ولكون (إذ) ملازمة للإضافة، حذفت الجملة بعدها إيجازاً واختصاراً وتخفيفاً لعلم السامع بها[4]، ولشهرتها في هذا الموضع. من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ﴾ [الزلزلة ٩٩/ ٦].

---

(١) المعجم الأوسط برقم (٣٢٢٠)، والمعجم الكبير برقم (٨٥٨).

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٩

(٣) مغني اللبيب ص ٥٨٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١١

(٤) مغني اللبيب ص١١٨

المطلب الثاني: حذف الكلام بجملته[1]

يحذف الكلام بجملته، وذلك بعد:

١. **بعد حرف الجواب**: نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾ [الأعراف ٧/ ١٧٢]؛ أي: بلى أنت ربُّنا. وذلك لدلالة ما قبله عليه، فذكره تكرار لا فائدة فيه؛ ذلك أن المخاطب عرفه من خلال السؤال، فلا يحتاج إليه، بل يحتاج إلى جوابه؛ ولذلك يحذف إيجازاً واختصاراً، وتجنباً لإطالة الكلام للمحافظة على التشويق الذي يحدثه السؤال، والابتعاد عن ذكر ما يمكن أن يؤدي إلى الملل، فالإطالة في التكرار لا بد أن تؤدي إليه.

٢. **بعد حرف النداء**: نحو قوله تعالى: ﴿ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [النساء ٤/ ٧٣]. ذهب بعض النحاة إلى أن (يا) في مثل هذا الموضع لمجرد التنبيه لا للنداء[2]، وذهب آخرون إلى أنها للنداء، والمنادى محذوف[3]، وضعِّفَ بوجهين:

أحدهما: أن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة، بأسرها، وذلك إخلالٌ.

والثاني: أن المنادى معتمدُ المقصِد، فإذا حذف تناقض المراد[4].

٣. **بعد (إن) الشرطية**: نحو قول رؤبة[5]:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ... كَـانَ فَـقِـيْـرَاً مُعْدِمَاً قَالَتْ وَإِنْ

وقد سبق بيان أن هذا الحذف لدلالة ما قبله عليه ولكثرة استعماله.

٤. **في قولِهم: افعل هذا إمَّا لا**؛ أي إن كنتُ لا تفعلُ غيرَهُ، وقد مرَّ الكلامُ عليه.

---

(١) البرهان ٣/ ٢٦٤-٢٦٦

(٢) الخصائص ٢/ ١٩٦ و٣٧٦

(٣) مغني اللبيب ص٤٨٨، والجنى الداني ص٣٥٧

(٤) الجنى الداني ص ٣٥٧

(٥)ديوانه ص١٨٦ ق٩٣/ ب٥ و٦

الفصلُ الثّالِثُ

الضَّوابطُ النَّحويَّةُ
للتَّعْرِيْفِ والتَّنْكِيرِ في ضوءِ علمِ المعاني

تمهيد

المبحث الأول: ضوابط تعريف المرفوعات وتنكيرها.

المبحث الثاني: ضوابط تعريف معمولات النواسخ وتنكيرها.

المبحث الثالث: ضوابط تعريف المنصوبات وتنكيرها.

المبحث الرابع: ضوابط تعريف المجرورات والتوابع وتنكيرها.

من الظواهر شديدة التشعب والانتشار في كل مباحث علم النحو ظاهرتا التعريف والتنكير، وما انتشارهما وتوزعهما في كل مبحث من مباحثه إلا لأهميتهما وتوقف كثير من الأحكام عليهما، لكن هذا التشعب والانتشار جعل حدّهما بحدود واضحة أمراً فيه من الصعوبة ما فيه؛ ولذلك قال ابن مالك: «من تعرَّضَ لحدِّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه»[١]، ومن ثَمَّ حاول النحاة حصر المعارف في باب مستقل، وبيان أن ما خالفها نكرةٌ مستهدين في ذلك بمقولة: المحصور بالعدِّ يستغني عن الحد.

ومما قاله سيبويه في حدِّ النكرة «وإنما كان نكرة لأنه من أمةٍ كلُّها له مثلُ اسمِهِ»[٢]، وفي حدِّ المعرفة «وإنما صار معرفةً؛ لأنه اسمٌ وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته»[٣]، وفي حدِّ اسم الإشارة «وإنما صارت معرفة؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته»[٤]، وفي حدِّ المعرف بأل «وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته»[٥]، وفي المضاف إلى ضمير نحو أخوك «وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيفت إليها؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته»[٦]، وعلل المبرد هذه الحدود بقوله: «لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصاً، وإذا كان منكورا كان شائعاً في نوعه»[٧].

مما سبق يلاحظ أن الاسم كلما ازداد خصوصاً كان أعرف، وكلما ازداد شيوعاً كان أنكر، فالخصوص والشيوع هما المقياس الذي حدَّ به النحاة المعرفة والنكرة، وحكموا على الكلمات بالتعريف أو التنكير. قال ابن مالك: «ما كان شائعا في جنسه كحيوانٍ، أو في نوعه كإنسانٍ، فهو نكرة، وما ليس شائعاً فهو معرفة ما لم يكن مقدرَ الشياع»[٨].

---

(١)همع الهوامع ١/ ١٨٥

(٢)الكتاب ١/ ٤٢٢

(٣)الكتاب ٢/ ٥

(٤)الكتاب ٢/ ٥

(٥) الكتاب ٢/ ٥

(٦)الكتاب ٢/ ٥

(٧)المقتضب ٣/ ٣٢

(٨)شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢

وثمة اعتبار آخر في الحكم بيَّنه الفاكهي في حدوده حيث قال: «فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد»[1]، وقال في حدِّ المعرفة: «فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال»[2].

إذاً ثمة أمران يحكم بهما على الأسماء بالتنكير هما الشيوع وصلاحية التعدد، وأمران يحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وكلما زاد أحدهما كان الاسم أكثر تنكيرا أو تعريفاً. وهذه الضوابط عامة في الحكم على الأسماء، لكن الباحث إذا ما أراد التبصر بكل أحكام التعريف والتنكير لزمه قراءة مباحث النحو كلها لمعرفتها والاطلاع عليها لاختلاف شرائطها من باب لآخر، ولا يكفيه قراءة ما عقده النحاة في صدور كتبهم من باب التعريف والتنكير، ذلك أن بعض المعمولات لا يجوز أن يأتي إلا معرفة، وبعضها الآخر لا يجوز أن يأتي إلا نكرة، وإن جاء مخالفا لذلك أُوِّلَ بوجهٍ من الوجوه، ويظل تعريف الكلمات وتنكيرها عند أصحاب المعاني مرتبطاً بالمقام الذي يتطلَّبُ مِنَ المتكلمِ أن ينطِقَ هذه الكلمة أو تلك معرَّفةً أو منكَّرةً لغرضٍ يريدُ أن يوصلَه لمخاطَبِهِ حسب معرفتِهِ أو جهلِهِ به من دون تعرُّضٍ للأصلِ في التعريف أو التنكير في أغلب مباحثهم.

فالفيصل في ذلك ما يريده المتكلم من التعبير عما في نفسه وإيصاله إلى مخاطبه أولاً، وحال المخاطب أو المتلقي في تلقي رسالة المتكلم ثانياً. يقول عبد القاهر: «فإذا قلتَ: رجلٌ جاءني، لم يصلح حتى تريدَ أن تعلمه أن الذي جاءك رجلٌ لا امرأةٌ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آتٍ...، وكذلك إن قلتَ: رجلٌ طويلٌ جاءني، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصيرٌ، أو نزلته منزلةَ من ظنَّ ذلك»[3]. وقال أيضاً: «اعلم أنك إذا قلتَ: زيدٌ منطلقٌ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً، وإذا قلتَ: زيدٌ المنطلقُ، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيدٍ وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك (زيد منطلقٌ) فعلاً لم يعلم السامع

(١) الحدود في النحو ص١٢٢

(٢) الحدود في النحو ص ١٣٥

(٣)دلائل الإعجاز ص١٤٣

من أصلِه أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو (زيد المنطلق) فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيدٍ فأفدته ذلك»[1].

فالمتكلم إذاً يعبِّرُ عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدَّر أنَّ مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكَّر، وإن علم أو قدَّر علمه به عرَّف، ومن ثَمَّ قيل: لكل مقامٍ مقال. فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أدَّى كلامُه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرَّفا أو منكَّرا، وكان كلامُه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه، فقد يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكَّر يعلمه السامع؛ ولذلك لا يعيره اهتماما كبيرا لمعرفته إياه، فيقول لمن يعلم أن زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإن كان المقام يفترض أن يقول: زيدٌ المنطلقُ، أو المنطلقُ زيدٌ، والعكس كذلك.

الأصل والفرع في التنكير والتعريف بين النحو وعلم المعاني.

يرى النحاة أنَّ التنكيرَ في الاسم أصلٌ؛ لأنَّ:

أ. الاسم يكون نكرةً، ثُمَّ يُعرَّف، فالنكرة سابقة للمعرفة، قال سيبويه: «... والنكرة قبل المعرفة»[2]، وقال: «... كما أن النكرة هي أشدُّ تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثمَّ تُعرَّف»[3].

ب. الاسم النكرة لا يحتاج إلى أداة تعرِّفُه، فلمَّا احتاجت إليها المعرفةُ دلَّت على أنَّ الأصلَ هو التنكيرُ، لعدم احتياجه إلى ما يعرِّفه «فالنكرة هي الأصل؛ لأن التعريف طارىء على التنكير»[4]. وقال ابن يعيش: «واعلم أن النكرة هي الأصل، والتعريف حادثٌ؛ لأن الاسم نكرةٌ في أول أمره مبهمٌ في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولك رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس، ثم يحدث عهد المخاطب لواحد بعينه، فتقول: الرجل، فيكون مقصورا على واحد بعينه،

---

(١) دلائل الإعجاز ص١٧٨

(٢) الكتاب ١/ ٢٤

(٣) الكتاب ٣/ ٢٤١

(٤) أسرار العربية ص ٣٠٢، وشرح المفصل ٥/ ٨٥ و٨٨، والارتشاف ٢/ ٩٠٧

فالنكرة سابقة؛ لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته وضعه الواضع للفصل بين الأجناس، فلا تجد معرفة إلا وأصلها النكرة إلا اسم الله تعالى؛ لأنه لا شريك له سبحانه وتعالى، فالتعريف ثان أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس».[1]

أمَّا أصحاب المعاني فيُفهم من عبارتهم أنهم لا ينكرون ذلك[2]، وإن كانوا يرون أن التنكير والتعريف كلٌّ منهما جاء في التركيب لغرض لم يكن ليتحقق لو كان على غير ما كانت عليه حاله من تنكير وتعريف.

والنكرة إنما كانت أصلاً لا يحتاجُ أداةَ تعريفٍ لدلالتها على معين من حيثُ ذاتُه لا من حيثُ هو معيَّنٌ؛ أي: ليس في لفظ النكرة ما يشير إلى أنَّ السامع يعرفُه، فليس في اللفظ دلالةٌ على ملاحظةِ التعيُّن، أمَّا المعرفةُ فتدلُّ على معيَّنٍ من حيثُ ذاتُه ومن حيثُ تعيُّنه؛ أي: يُفهم منها ذاتُ المعيَّنِ وكونُه معلوماً للسامع، فالنكرةُ إذاً تدلُّ على أمر بسيطٍ هو ذات المعين، والمعرفةُ تدلُّ على مركَّبٍ: ذاتِ المعيَّن، وتعيُّنِه. والتعيينُ في المعرفة يكونُ إمَّا باللفظ نفسِه كما في الأعلام حيثُ انتقلت دلالتُها من الدلالة على ذات المعين إلى ذات العَلَم مع تعريفِه وتحديده، وإمَّا بقرينةٍ خارجيةٍ كما في بعض المعارفِ كالمعرف بأل وبالإضافة وغيرهما[3].

لكن ربما اعترض معترض بأن كثيراً من الكلمات الدالة على التعريف ليس لها أصل منكر كالاسم الموصول و(أمس) وأسماء الإشارة[4]، وبأن الفرع يغلب على الأصل في تراكيب لغوية كثيرة[5].

ويجاب عن الاعتراض الأول بأن كل معرفة لها أصل منكر؛ لأن الشيء يكون في أول أمره مجهولا ثم يعرَّف، فاسمُ الإشارة في أصله نكرة، لكنه لَمَّا دلَّ على محددٍ عُرِّف،

---

(١)شرح المفصل ٥/ ٨٥

(٢)انظر: مفتاح العلوم ص ٢٦٩، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٠٥

(٣)انظر: علوم البلاغة ص ١١٢

(٤) انظر: التعريف والتنكير في النحو العربي ص ٥٥-٥٦

(٥)انظر: الخصائص ١/ ٣٠٠- ٣١٢

فالحكم على الكلمات بأصالة التعريف والتنكير إنما هو عائد إلى دلالة الكلمات على المعاني، فليس كل النكرات تعرف بأدوات تعريف أو بألفاظ، بل يتعرف بعضها -إن لم تكن جميعها- بدلالتها على المعنى، إذاً بعض الكلمات معرَّفة لفظاً، وبعضها معرَّفة معنىً، وبعضها معرَّفة لفظاً ومعنى، ثم إن كانت بعض الكلمات كما اعتُرض فلا يبطل هذا الاعتراضُ ذلك الأصلَ، فكثير من الأحكام يحمل فيها على الفروع أو على حكمِ بعضِها لاطِّراد الباب، ألا ترى أنه لما استثقلت الهمزة في مضارع (أكرم) وبابه حُذفت، وحملت عليها بقية أحرف المضارعة لهذا الغرض. وبعضها يأتي للمح الأصل، فقد جاء (استحوذ) و(يؤكرم)؛ لِلَمْح الأصل، فكذلك ههنا.

وعن الاعتراض الثاني بما قاله ابن جني: «...العرب إذا شبَّهت شيئا بشيء، فحملته على حكمه، عادت أيضا، فحملت الآخرَ على حكم صاحبه تثبيتاً لهما، وتتميماً لمعنى الشبه بينهما».[1]

(١) الخصائص ١/ ٣٠٨

المبحث الأول: ضوابط تعريف المرفوعات وتنكيرها

المطلب الأول: ضوابط تعريف مرفوعات الجملة الاسمية وتنكيرها

- المبتدأ.
- الخبر.
- ضوابط معرفة المبتدأ من الخبر.

ضوابط تعريف المبتدأ وتنكيره

القسم الأول: تعريف المبتدأ

الأصلُ في المبتدأ عند النحويين وأصحاب المعاني أن يكون معرفة[1]؛ لأن الإسناد أو الحكم على مجهول لا فائدة فيه، قال القزويني: «وأمَّا تعريفه فلتكون الفائدةُ أتمَّ؛ لأنَّ احتمال تحقق الحكم متى كان أبعدَ كانت الفائدةُ في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقربَ كانت أضعفَ»[2]. لكنَّ النحاة لم يفصِّلوا في أنواع المعارف التي تقع مبتدأً تجنباً للتكرار، ولأنَّ الحكم الإعرابي مع المعارف جميعها واحد، أمَّا أصحاب المعاني فراحوا يفصلون أغراض كلِّ نوع من تلك المعارف على حدة، وهذا يتوافق ومنهجَهم في دراسة المعاني، وإن كان ما جاؤوا به مرتبطاً بالسياق، ومن ثَمَّ لا يصلح أن يكون ضابطاً مطَّرداً كالضابط النحوي. ويمكن تفصيلها بالآتي:

أولاً: مجيء المبتدأ ضميراً:

أ. **لمناسبته مقام الخطاب،** وضمائره: أنت، أنتما، أنتم، أنتنَّ. والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معيَّنٍ، لكنه قد يكون لغيره لتأدية أغراض بلاغية أخرى كإنزال غير المشاهد منزلة المشاهد لبيان حضوره في القلب وكمال العناية والاهتمام به، أو ليعمَّ كل من يُمكن خطابه على سبيل البدل لا على طريق التناوب[3]. وكثيراً ما يأتي ضمير الخطاب في موضع الاتهام نحو

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٨-٣٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٢٢ و ٤/ ١٢٧، والأصول ١/ ٥٩، والمطول ص٢١٤، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٣-٢٧٤ (وفيه تحريف)، ومواهب الفتاح ١/ ١٩٦، والأطول ١/ ٢٩٣

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص٤١

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٢، وعلوم البلاغة ص ١١٣

قوله تعالى:﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ ﴾ [النحل ١٦/ ٥٨]، وقول الشاعر[١]:

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمتَّ بـي مَن كـان فيك يلومُ

وقول ربيعة الرقي[٢]:

أأنت الذي في غير جرم شتمتني؟ فقال: متى ذا؟ قال: ذا عامُ أوَّلُ

ب. **لمناسبة مقام التكلم**، وضمائره: أنا، نحن. وكثيراً ما يكون للافتخار نحو قوله صلى الله عليه وسلم: أنا النبيُّ لا كذب، أنا ابن عبد المطَّلب[٣]، وقول الشاعر[٤]:

أنـــا ابـن جَـلا وطـلاع الثـنــايا مـتـى أضـع العمـامة تعرفونـي

وقول عبيد بن الأبرص[٥]:

نـحـن الألـى فـاجـمــع جـمـو عــك ثُــمَّ وجـهـهـم إلـيــنـــا

وقول طرفة[٦]:

نــحــن فــي المشتـاة ندعو الجفلى لا تـرى الآدِبُ فـيـنـــا يـنـتـقـرْ

وقد يكون في مقام الوعد والضمان، كقولك للرجل: أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر؛ لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان، فهو من أحوج شيء إلى التوكيد.[٧]

وقد يكون من باب مجاراة الخصم وتسليم بعض مقدماته لتنقطع حجته[٨]

(١)ديوان ابن الدمينة ص ٤٢

(٢) شعر ربيعة الرقي ص٨٦

(٣) صحيح البخاري ٣/ ١٠٥١ و١٠٥٤ برقم (٢٧٠٩ و٢٧١٩) وغير ذلك.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٠٧

(٥) ديوانه ص١٣٧

(٦) ديوانه ص٦٥، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٨، والديوان ص ٥٥

(٧) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٧

(٨) علوم البلاغة ص ١٥٣

نحو قوله تعالى: ﴿ إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَـكِنَّ اللّهَ يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [إبراهيم ١٤/ ١١].

ج. **لمناسبة مقام الغيبة، وضمائره**: هو، هي، هما، هم، هنَّ . ولا بدَّ من تقدم مَن يعود إليه لفظاً نحو قوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾[البقرة٢/ ٢١٦]، أو معنًى لدلالة لفظ عليه نحو قوله تعالى: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[المائدة٥/ ٨]، وقوله: ﴿ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ﴾[النور٢٤/ ٢٨]، أو حكماً كما في باب ربَّ وضمير الشأن نحو قولك: رُبَّه فتىً مجد[1]، وقوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص١١٢/ ١]. وقد يكون للمدح نحو قول المعذل الليثي:[2]

هـمُ يفـرشـون اللِّبدَ كـلَّ طِـمـرَّة ... وأجـرد سـباح يـبـذُّ المغـالـيا

وقول عمرة الخثعمية:[3]

هما يلبسـان المجـدَ أحسنَ لِبسة ... شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

وقول الأخنس بن شهاب التغلبي:[4]

هم يضربون الكبش يبرق بيضُهُ ... عـلـى وجهه من الدمـاء سبـائبُ

ويفيد مجيء المبتدأ ضميراً إلى جانب ما سبق ذكره أحدَ المعاني الآتية[5] أو غيرها مما يوحي به السياق:

١. الرد على المنكر حصولَ الفعل من الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[آل عمران ٣/ ٧٥ و٧٨].

---

(١) علوم البلاغة ص ١١٣

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٨

(٣)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٨

(٤)الإيضاح في علوم البلاغة ص٦٨

(٥)انظر: دلائل الإعجاز ص ١٣٣-١٣٥، وانظر أغراضا أخر في: بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٣/ ٨٨٤-٨٩٤

٢. تكذيب مدّع مخادع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآؤُوكُمْ قَالُوَاْ آمَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ﴾ [المائدة ٥/ ٦١].

٣. إبطال الشيء الذي يثبت القياس بطلانه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان ٢٥/ ٣].

٤. نفي شكٍّ مرتاب في حصول الفعل من الفاعل، نحو أن تقول للرجل: كأنك لا تعلم ما صنع فلانٌ، ولم يبلغك، فتقول: أنا أعلم ولكن أداريه.

٥. ما كان خبراً على خلاف العادة، كأن تقول: ألا تعجب من فلان، يدَّعي العظيم وهو يعيى باليسير، ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شيء.

٦. قطع الوعد والضمان، كقولك لصاحب حاجة أو دين: أنا أكفيك هذا الأمر، أنا أضمن لك حقك.

٧. المدح والفخر نحو قولك: أنت تعطي الجزيل، وأنا أعطي الجزيل.

د. **ضمير الشأن**: يُبتدأُ به بغرض الإيضاح بعد الإبهام، فالإبهام يجعل النفس في تشوُّقٍ لكشفه؛ لأنها قد فُطِرت على حب اكتشاف المجهول، وهذا ما يجعل ما يوضِّحُ ذلك المبهمَ في درجةٍ من العظمة وعلو الشأن؛ لأنَّ النفسَ تبحثُ عنه وتحاول اكتشافه، فهو هدفها وغايتها، فلمَّا كان كذلك كان لا بد أن يكون من العظمة وعلو الشأن ما يؤهله لأن يقع في ذلك الموقع. قال الرضي: «... والقصدُ بهذا الإبهام ثم التفسيرِ تعظيمُ الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة عظيما يُعتنى به، فلا يُقالُ: هو الذباب يطيرُ»[١]. وقال عبد القاهر: «... إنَّ الشيء إذا أُضمِرَ ثمَّ فُسِّر كان ذلك أفخمَ له من أن يُذكر من غير تقدُّمة إضمارٍ»[٢].

ثانياً: مجيء المبتدأ علماً:

يؤتى بالمبتدأ علَماً لإحضاره في ذهن السامع باسمه الخاص ليمتاز ممَّا عداه نحو قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ﴾[الفتح ٤٨/ ٢٩]، وقول المتنخل الهذلي[٣]:

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٤٦٥

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٢

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٢

أبـــو مـــالـكٍ قـــاصـرٌ فـقـرَهُ   عـلـــى نـفسـه ومُـشيـعٌ غنـــاه

لكن قد يفيد السياق الذي يأتي فيه العلم مبتدأً أغراضاً أُخر، منها[١]:

١. التعظيم إذا كان الاسم أو اللقب يُشعرُ بذلك نحو قولك: صلاح الدين حرر القدس. وقول ابن الرومي[٢]:

قالوا: أبو الصقر من شيبان، قلتُ لهمْ   كـلا لعمـــري ولكـن منه شيبـانُ

٢. الإهانة إذا كان العلم أو اللقب يُشعر بذلك نحو قولك: أبو لهب مخلدٌ في النار.

٣. التلذذ بذكره، ويكثر ذلك في حديث الأحبة كقول جميل[٣]:

بالله يــا ظـبـيـــات القـــاع قلن لنا   ليـلاي منكـنَّ أم ليلـى من البشـر

ولذلك يكرر العاشقون أسماء محبوباتهم؛ لأن النفس مولعة بذكر من تهوى وما تهوى، والإنسان مولع بتكرار ذكر من يحب، والمحبوب لا يقتِصِرُ على الحبيبةِ، بل قد يكون المحبوب ولداً أو أباً أو أخاً أو صديقاً أو بلداً أو أمراً يعلق به الفؤاد.[٤]

٤. التبرك به إذا كان مما يجوز فيه ذلك نحو قولك: الله يرزقنا ويحفظنا، ومحمد يشفع لنا بإذن ربِّه.

٥. التفاؤل وذلك في الأسماء التي تشعر بذلك نحو سعدٌ جاءنا، وسلامٌ قدِم إلينا.

---

(١)انظر: مفتاح العلوم ص ٢٧٢-٢٧٣، والإيضاح في علوم البلاغة ص ص٤٢-٤٣، والمطول ص٢١٥-٢١٧، وشرح المختصر ١/٦٨-٧١، وحاشية الدسوقي ١/٥٦٢-٥٧٩، وعروس الأفراح ١/٢٧٦-٢٧٨، ومواهب الفتاح ١/١٩٨-٢٠٢، والأطول ١/٢٩٦-٣٠١، جواهر البلاغة ص ١٠٨، وعلوم البلاغة ص ١١٤، وعلم المعاني ص ١٢٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٠٨

(٢) مغني اللبيب ص١٦٠

(٣) الإنصاف ص٤٨٢

(٤) البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني ص ١٢٧

٦. التشاؤم وذلك في الأسماء التي تشعرُ بذلك نحو: حربٌ قادمٌ، وشارون ما يزالُ على قيد الحياة. يقول بكري شيخ أمين: «هذا التفاؤل أو التشاؤم يكون من إيحاءات اسم العلم ذاته، فمن كان اسمه سروراً فليس وقعه على الأذن كمن اسمه حرب، إذ الأول يوحي في رأي بعض الناس بالتفاؤل ويوحي الثاني بالتشاؤم»[١]. أو لاعتبار آخر مناسب كما قال القزويني[٢].

ثالثاً: مجيء المبتدأ اسم إشارة:

الأصل في مجيء اسم الإشارة مبتدأً عدم علم المتكلم من أحوال المشار إليه شيئاً غير ما أشار به إليه، ولكن قد يدل السياق الذي يأتي فيه على أغراضٍ أُخر[٣]، منها[٤]:

١. تمييزه أكمل تمييز، والعناية به أتم عناية ليكون أدلَّ على حضور كماله في ذهن السامع نحو قوله تعالى:﴿هَذَا خَلْقُ اللهِ﴾ [لقمان ٣١/ ١١]، ﴿وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود ١١/ ٧٣]، وقول الحطيئة[٥]:

أولئك قومٌ إن بنَوا أحسنوا البنى　　　وإنعاهدواأوفواوإنعقدواشدوا

٢. التعريض بغباوة السامع بجعل الأشياء لا تتميز لديه إلا بالإشارة الحسية، نحو قول الفرزدق يهجو جريراً[٦]:

---

(١) البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني ص ١٢٩

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص٤٣

(٣)يقول بكري شيخ أمين: «الخلاصة: اسم الإشارة يستوحي ظلالًا من سياق الكلام، فيتلوَّن بلونه، ويكون للتعظيم أو للتحقير مع أنه في حقيقته واحد». البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني ص ١٣٠

(٤)انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٥-٢٧٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٤-٤٦، والمطول ص ٢٢٢-٢٢٤، وشرح المختصر ١/ ٧٤-٧٧، وحاشية الدسوقي ١/ ٥٩٤-٦٠٣، وعلوم البلاغة ص ١١٥، وعروس الأفراح ١/ ٢٨٢-٢٨٤، ومواهب الفتاح ١/ ٢٠٧-٢١٢، والأطول ١/ ٣٠٩-٣١٣ جواهر البلاغة ص ١٠٨-١٠٩، وعلم المعاني ص١٢٩، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٠-١١٣

(٥)ديوانه ص٦٥، والخصائص ٣/ ٢٩٨

(٦)الإيضاح في علوم البلاغة ص٤٥

أولئك آبائي فجئني بمثلهم	إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

٣. تعظيمه بالبعد، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢/ ٢]، وقوله: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف ١٢/ ٣٢].
٤. تعظيمه بالقرب نحو قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[الأنبياء ٢١/ ٥٠]، ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل ١٦/ ١٠٣].
٥. تحقيره بالبعد نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون ١٠٧/ ٢].
٦. تحقيره بالقرب نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء ٢١/ ٣٦]، وقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً ﴾ [الفرقان ٢٥/ ٤١].
٧. التنبيه على استحقاقه ما بعده بسبب ما اتصف به قبله نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [لقمان ٣١/ ٥]، وقوله:﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدونَ﴾ [الرعد ١٣/ ٥]، ومنه قول حاتم الطائي[١]:

ولله صعلوكٌ يساور همَّه	ويمضي على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات، لا يرى الخمص ترحة	ولا شبعةً، إن نالها عدَّ مغنما
إذا ما رأى يوماً مكارم أعرضت	تيمم كبراهنَّ ثُمَّت صمما
ترى رمحه ونبله ومجنَّه	وذا شطب عضب الضريبة مخذما
فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه	وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمَّما

٨. بيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط مسافة أو منزلة، نحو هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ.
أو لاعتبار آخر كما قال القزويني[٢].

(١)ديوانه ص ٨٢
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٦

رابعاً: مجيء المبتدأ معرفا بـ (أل):

يؤتى بالمبتدأ معرَّفا بـ(أل) لإفادة أحد المعاني التي تؤديها اللام، ذلك أنها تكون عهدية، أو جنسية، وضمن هذين النوعين تندرج أقسام أخر تكفلت كتب البلاغة بتفصيلها[1]، وقد سبق أن ذكرنا بعض الأغراض[2] التي تؤديها في مبحث الفاعل، و لا بأس من إيراد قول الجرجاني هنا، يقول: «اللام موضوعة للدلالة على تعيُّن المسمَّى، كما أن التنوين موضوع للدلالة على عدم تعينه، وأمَّا كونه جنساً أو استغراق جنس أو عهداً فإنما يستفاد من قرائن الأحوال، فإذا لم تكن القرينة لم تخرج اللام عن دلالتها على تعيُّن المسمى».[3] ومن أغراض مجيء المبتدأ معرفاً بـ(أل)[4]:

١. الدلالة على معهود بين المتكلم والمخاطب نحو قوله تعالى: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور / ٣٥].
٢. الدلالة على جنس المبتدأ نحو قوله تعالى﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[الكهف ١٨/ ٤٦]: وقولك: الذهب خير من الفضة، والرجل أقوى من المرأة، وقول زهير[5]:

وما الحربُ إلا ما علمتم وذقتمُ وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ

---

(١) انظر الحاشية الآتية.

(٢)انظر: مفتاح العلوم ص ٢٧٨-٢٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٧-٤٩، والمطول ص٢٢٤-٢٣٣، وشرح المختصر ١/ ٧٧-٨١، وحاشية الدسوقي ١/ ٦٠٤-٦٢٧، وعروس الأفراح ١/ ٢٨٥-٣٠٦، ومواهب الفتاح ١/ ٢١٢-٢٢٢، والأطول ١/ ٣١٤-٣٢٨، جواهر البلاغة ص١١١-١١٣، وعلوم البلاغة ص ١١٨، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٨-١٢٢

(٣) الإشارات والتنبيهات ص٤٠، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٨، وقد سبق ذكر قوله في مبحث الفاعل.

(٤) انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٧، وعروس الأفراح ١/ ٢٨٥، والمطول ص٢٢٤، وشرح المختصر ص٧٧-٨١، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٦٠٤، والأطول ١/ ٣١٤، ومواهب الفتاح ١/ ٢١٢، وجواهر البلاغة ص ١١١-١١٢، وعلوم البلاغة ص ١١٨، وعلم المعاني ص١٣١، والمفصل في علوم البلاغة ص١١٨-١٢٢

(٥) ديوانه ص١٨، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٧

وقول المعري[1]:

والـخـلُّ كالمـاء يبدي لي ضمائره   مع الصفـاء ويـخفيهـا مع الكدر

٣. الدلالة على الشمول والاستغراق نحو الحديث: المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه[2]، والحديث: الـمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلاَ يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلاَ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ[3].

خامساً: مجيء المبتدأ اسماً موصولاً:

يؤتى بالاسم الموصول -كما سبق أن قلتُ- لوصف المعارف بالجمل؛ لذلك فكل اسم موصول (الذي والتي ومثناهما وجمعهما) وقع مبتدأ هو في الأصل صفة لمبتدأ حُذف فنابَ عنه، ووقوعه في هذا الموقع يؤدي أغراضاً بلاغية ترتبط بسياقاتها، ومنها[4]:

١. عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو: الذي كان معنا أمس رجلٌ عالمٌ.

٢. زيادة التقرير نحو قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَانُواْ هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾[الأعراف ٧/ ٩٢]. وقال الشاعر:

ومن ينفقِ الساعاتِ في جمع ماله   مـخـافةفـقـرفالذي فعلَ الفـقـرُ

٣. استهجان التصريح بالاسم نحو قول الفقهاء: الذي يخرج من أحد السبيلين ناقضُ الوضوء.

٤. تشويق المخاطب لمعرفة الخبر نحو قول المعري[5]:

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٧

(٢) صحيح البخاري (٢٣١٠ و ٦٥٥١).

(٣)صحيح مسلم برقم (٣٩٢٥).

(٤)انظر: مفتاح العلوم ص ٢٧٣-٢٧٥، والإيضاح في علوم البلاغة ص ص٤٣-٤٤، والمطول ص٢١٧-٢٢٢، وشرح المختصر ١/ ٧١-٧٣، وحاشية الدسوقي ١/ ٥٧٩-٥٩٤، وعلوم البلاغة ص ١١٦، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٩-٢٨٢، ومواهب الفتاح ١/ ٢٠٢-٢٠٧، والأطول ١/ ٣٠٢-٣٠٩، جواهر البلاغة ص١١٠، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٣-١١٨

(٥)مفتاح العلوم ص٢٧٥

والذي حـارت البـرية فيه حيَوان مستحدثٌ من جماد

٥. الحث على التعظيم نحو قولك: الذي علمك وأدبك قد وصل، وقولك: الذي يلتزم تعاليم دينه يستحق الإجلال.

٦. الحث على الترحم والمواساة نحو: الذي سُبِيَ أولادُه ونهب طريفُه وتلاده يستحق المعونة.

٧. الإيماء والإشارة إلى نوع الخبر من مدح أو ذم أو عقاب أو غير ذلك، فيدرك السامع من فاتحة الكلام خاتمته وما يومىء إليه المتكلم من مقاصد نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام ٦/ ٤٩].

٨. تنبيه المخاطب على خطئه نحو قولك: الذي يؤيدك في كل شيء ربَّما يُريدك أن تزِلَّ.

٩. إفادة العموم الذي يفيده اسم الشرط، وذلك إذا تضمن الموصول معنى الشرط نحو قولك: الذي يأتيني فله مكافأة[١].

١٠. التفخيم والتهويل كالمثل: وراء الأكمة ما وراءها[٢]. قال الدماميني في قوله تعالى: «﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[الرعد ١٣/ ٣٣]:»... لِمَ عدل عن الاسم الصريح إلى الموصول؟ وجوابه أن ذلك لقصد التفخيم بواسطة الإبهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق أن القيام كائنٌ، وأنهم عارفون به، محققون منه ما تندهش له الألباب».[٣]

ويلحق بالاسم الموصولِ المصدر المؤول؛ لأنهما من باب واحد، يؤتى بالمبتدأ مصدراً مؤولا نحو قوله تعالى:﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة ٢/ ١٨٤] للدلالة على الحدث وعلى المستقبل في الجملة الاسمية من خلال دلالة (أنْ) التي تخلِّص المضارع له، كما تكتسب الجملة في هذا التركيب دلالتين: الأولى: التجدد والحدوث من خلال دلالة الفعل المضارع، والثانية: الثبوت لكون

---

(١)انظر: الكتاب ١/ ١٣٩، والمقتضب٣/ ١٩٥، والمفصل في إعراب الجمل ص١٧٧-١٨٠

(٢)وروي: إن وراء الأكمة ما وراءها.

(٣)المزج ١/ ٢٣، والدماميني النحوي ص ٦٣

الجملة اسمية خبرها مفرد؛ ولذلك قلما جاء خبر المصدر المؤول الواقع مبتدأً جملةً، وهذه الدلالة ربما لا تؤديها أشكال المبتدأ الأخرى، فلكل مبنى معنى منبثق عنه. قال ابن القيم: «في دخول (أن) على الفعل دون الاكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد:

أحدها: أن المصدر قد يكون فيما مضى وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل عليه، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن (أن) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين من الإشكال، وتخليص له من شوائب الإجمال، بيانُه أنك إذا قلتَ: كرهت خروجك وأعجبني قدومك، احتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضا أنك تريدُ أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلتَ: أعجبني أن قدمت، كانت (أن) على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان»[1].

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ٩٩-١٠٠ عن نتائج الفكر ص ١٢٦

القسم الثاني: مجيء المبتدأ نكرة[1]

لا يجوز أن يقع المبتدأ نكرة؛ لأنه مخبرٌ عنه أو مسندٌ إليه أو محكومٌ عليه، والخبر حكمٌ عليه، فلمَّا كانت النكرة عامةً وشاملة كانت غير مفيدة، ومن ثَمَّ لا يمكن الحكم عليها، فإن كانت مفيدة لمعنى آخر غير معناها العام جاز الابتداء بها، قال ابن السراج: «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به».[2] وهي تكون مفيدة إذا كانت:

١. مسبوقة باستفهام نحو ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللهِ﴾ [النمل ٢٧/ ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤]، ونحو: أكتابٌ معك؟، والتنكير هنا غرضه الدلالة على العموم والشمول أو على فرد يصدق عليه اسم الجنس، والدليل على ذلك أمران:

- أنَّك لو عرَّفتَ النكرة لدلَّتْ على معيَّنٍ، وصار التقدير: آلإله مع الله؟، وهذا التركيب يدل على أن ثمة إلهاً واحداً مستفهماً عن مشاركته اللهَ في ألوهيته، وهذا غير مراد إطلاقاً، بل المراد جنس الإله عموماً، فهو جل جلاله لا شريك له البتة.
- أنك لو أبدلت الهمزة بلا النافية للجنس، فقلتَ: لا إلهَ مع الله، لأدت المعنى نفسه تقريباً، و(لا) هذه تنفي جنس اسمها نصَّاً، وما يقوِّي استدلالنا بهذا أنَّ الاستفهام في الآية جاء إنكارياً، و(لا) نافيةٌ للجنس، والنفيُ أو الجحدُ إنكارٌ. والله أعلم.

٢. أو مسبوقة بنفي لإفادة العموم والشمول[3]؛ لأن النكرة في سياق الإثبات لا عموم لها.[4] وشمول المفرد المنفي أكثر من شمول المثنى والجمع الداخلة عليهما أداة النفي، لأن المفرد إنما يتناول كل واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة، ودليل صحة ذلك قولك: لا

---

(١)انظر حالاته مفصلة في: شرح الكافية ١/ ٢٣٠-٢٣٤، ومغني اللبيب ص٦٠٨-٦١٥، والنحو الوافي ١/ ٤٤١ وما بعدها، وحاشية محيي الدين على ابن عقيل ١/ ٢١٦-٢١٨

(٢)الأصول ١/ ٥٩

(٣) اللباب في علوم الكتاب ١٨/ ١٧٤

(٤)مواهب الفتاح ١/ ٣٥٣

رجالٌ في الدار، إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، وعدمُ صحة قولك: لا رجلَ في الدار، إذا كان فيها واحد أو اثنان من هذا الجنس.[1]

٣. أو اسماً لشرطٍ جازم، (من، ما، مهما، أيّ)، وإنما جاز الابتداء بها لأربعةٍ:
أولها: إفادتها العمومَ والشمولَ، فهي بمنزلة النكرة المنفية، والأصل في الشرط انتفاء تحققه؛ ولذلك قالوا: إنَّ (إنْ) لعدم التحقق، وقالوا أيضاً: الجازم غير جازم، وغير الجازم جازم.
وثانيها: أنها عاملة في فعل الشرط وجوابه، فهي إذاً بمنزلة النكرة العاملة رفعاً أو نصباً أو جراً، وما يؤكد ذلك أن أسماء الشرط لا يقع أحد منها مبتدأً إلا إذا كان عاملاً الجزمَ.
وثالثها: أن (من) الشرطية بتقدير نكرة موصوفة؛ أيْ: شخصٌ عاقلٌ، ثُمَّ ضُمِّنت معنى الشرط، فانعقدت السببيَّةُ والمسبَّبيَّةُ[2].
ورابعها: أنها عاقدة للسببية والمسببية، فكأنها مقيدة بالعقد بينهما.

٤. أو اسمَ استفهام لإفادته العمومَ والشمولَ لجميع ما تستخدم له الأداة كالعاقل وغير العاقل، وفي استخدامه إيجازٌ واختصارٌ في الكلام، ذلك أنَّ (ما) الاستفهامية أقيمت مقامَ همزة الاستفهام و(شيء غير عاقل)، وكذلك قامت (من) مقام همزة الاستفهام و(شخص عاقل)، وهكذا بقية أدوات الاستفهام[3].
قال تعالى: ﴿ما القارعة﴾ [القارعة١٠١/ ٢]،﴿ما الحاقة﴾[الحاقة ٦٩/ ٢]، ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ﴾[آل عمران ٣/ ١٣٥].

٥. أو (ما) التعجبية، لكونها بمعنى النكرة الموصوفة، فهي بمنزلة (شيء عظيم)، ولكونها أفادت معنى التعجب، وفيها إلى جانب ذلك إبهام وعموم[4]. قال ابن الدمينة[5]:

فما أعلم الواشين بالسر بيننا ... ونحن كلانـا للمودة كاتم

(١) علوم البلاغة ص ١٢٠، وعروس الأفراح ١/ ٣٠٢

(٢) انظر: رسالة المباحث المرضية في خبر (من) الشرطية ص ٣٨ وما بعدها.

(٣) أسرار العربية ص٣٣٩

(٤) الأصول ١/ ٩٩، وأسرار العربية ص١١٩

(٥) ديوانه ص٢١

٦. أو مخبراً عنها بشبه جملة متقدمة عليها ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق ٥٠/ ٣٥]، وذلك لمنع التباس الخبر بالصفة، ولتخصص الخبر حينئذ بالمبتدأ وعدم تجاوزه إلى غيره. وقال ابن جني: «ومن ذلك أيضاً قولُهم لك مالٌ، وعليك دَيْنٌ. فالمال والدين هنا مبتدآن، وما قبلهما خبرٌ عنهما، إلا أنك لو رُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز لقُبْحِ الابتداء بالنكرة في الواجب. فلمَّا جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ، وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلا عليهم، ومُصْلِحا لما فسد عندهم، وإنّما كان تأخُّره مستحسَنا من قِبلِ أنه لَمَّا تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة؛ فلذلك صلح بهِ اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ. فأمَّا مَن رفع الاسم في نحو هذا بالظرفيّة فقد كفي مؤونة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده»[١]. والمبتدأ قد يكون مراداً به أحدُ المعاني الآتية والتي جاءت من كونه صفة لموصوف محذوف أو من صفة له حُذفت لدلالة السياق عليها:

أ. النوعية نحو قولهم: لكل مقام مقال، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾ [البقرة ٢/ ٧]. قال الزمخشري: معنى التنكير أن على أبصارهم نوعاً من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله، ولهم من بين الآلام العظام نوع عظيم لا يعلم كنهه إلا الله.[٢]
ومن ذلك قول الشاعر:

لكلِّ داءٍ دواءٌ يُستطبُّ به ... إلا الحماقة أعيت من يداويها

ب. التعظيم نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[البقرة ٢/ ١٧٩]؛ أي: حياةٌ عظيمةٌ، ومثله قول ابن أبي السمط[٣]:

له حاجبٌ عن كلِّ أمر يشينه ... وليس له عن طالب العرف حاجب

---

(١) الخصائص ١/ ٣١٧

(٢) الكشاف ١/ ٥٤

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص٥٠

أيْ: له حاجب عظيم يمنعه من كل قبيح. وقوله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[البقرة ٢/ ١٧٩] يحتمل النوعية والتعظيم.[١]

ت. التحقير كقول الشاعر:

ولله مني جانبٌ لا أضيعه ... وللهو مني والخلاعة جانب

فتنكير الجانب الأول للتعظيم والثاني للتحقير.

ث. التقليل نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْـمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة ٩/ ٧٢]؛ أيْ: رضوانٌ قليلٌ من الله أكبرُ من الجنات والمساكن في جنات عدن.

ج. التكثير نحو قول الشاعر[٢]:

وفي السماء نجومٌ لا عداد لها ... وليس يكسف إلا الشمس والقمر

وقال العكوك أو بكر بن النطاح:[٣]

له هممٌ لا منتهى لكبارها ... وهمتُهُ الصُّغرى أجلُّ مِنَ الدَّهرِ

٧. أو موصوفة لفظياً بمفرد نحو عدو عاقل خير من صديق جاهل، وهالكٌ معذور خيرٌ من ناجٍ فرور أو بجملة نحو قليلٌ يدوم خيرٌ من كثيرٍ ينقطعُ، أو معنوياً كما في الأسماء المصغرة نحو طويلبٌ نبغ في العلم أمَّا الموصوف بمفرد فهو من باب ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ [يوسف ١٢/ ٢، وطه ٢٠/ ١١٣]، وأما الموصوف بجملة فيفيد إلى جانب ذلك دلالة الجملة على الثبات أو التجدد، وأما معنويا فلظهور معنى الصفة، فذكرها زيادة لا حاجة إليها لدلالة السياق عليها، فإن ذُكرت كانت كالتوكيد.

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص٥١

(٢) ديوان الإمام الشافعي ص٦٦

(٣)الإيضاح في علوم البلاغة ص٨٨

٨. أو دالة على دعاء[١] نحو سحقٌ للأعداء.

٩. أو دالة على تعجب نحو قول الشاعر[٢]:

عجـبٌ لتلك قضيـةٌ وإقــامتـي   فيكم على تلك القضية أعجب

١٠. أو دالة على مدح أو ذم أو ترحم أو بشارة أو وعيد. قال سيبويه: «هذا بابٌ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك[٣]، ولبيك، وخيرٌ بين يديك، وويلٌ لك، وويحٌ لك، وويسٌ لك، وويلةٌ لك، وعولةٌ لك، وخيرٌ له، وشرٌّ له، ولعنة الله على الظالمين، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنَّ (حسبك) فيها معنى النهي، وكما أنَّ (رحمةُ اللهِ عليه) فيه معنى: رحمَه اللهُ، فهذا المعنى فيها»[٤].

---

(١) قال ابن القيم في بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٦ : «... إن النحاة قالوا: إذا كان في النكرة معنى الدعاء مثل سلام لك وويل له جاز الابتداء بها؛ لأن الدعاء معنى من معاني الكلام، فقد تخصصت النكرة بنوع من التخصيص، فجاز الابتداء بها، وهذا كلام لا حقيقة تحته، فإن الخبر أيضا نوع من أنواع الكلام، ومع هذا فلا تكون جهة الخبر مسوغة للابتداء بالنكرة، فكيف تكون جهة الدعاء مسوغة للابتداء بها، وأما الفرق بين كون الدعاء نوعا والخبر نوعا والطلب نوعا، وهلا يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصح الإخبار عنها، فإن المانع من الإخبار عنها ما فيها من الشياع والإبهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها، ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا».

وأما الفرق بين كون الدعاء نوعا والخبر نوعا والطلب نوعا وهلا يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصلح الإخبار عنها فإن المانع من الإخبار عنها ما فيها من الشياع والإبهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبري إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبرا

(٢) الكتاب ١/ ٣١٩

(٣) يرى ابن القيم في بدائع الفوائد ٢/ ٢٨٠ أن المبتدأ (سلام) موصوفة بصفة تقديرها: سلام مني عليك.

(٤) الكتاب ١/ ٣٣٠

١١. أو واقعة في سياق تفضيل نحو قول عمر: تمرة خيرٌ من جرادة. قال ابن القيم: «فإن التفضيل نوع من التخصيص بالعموم إذ ليس المراد واحدة غير معينة من هذا الجنس بل المراد أن هذا الجنس خير من هذا الجنس وأتى بالتاء الدالة على الوحدة إيذانا بأن هذا التفضيل ثابت لكل فرد من أفراد الجنس. ومنه تأويل سيبويه في قوله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوْفٌ﴾ [محمد ٤٧/ ٢١]، فإنه قدره: طاعة أمثل وقول معروف أشبه وأجدر بكم، وهذا أحسن من قول بعضهم: إن المسوغ للإبتداء بها هاهنا العطف عليها لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الإبتداء به»[١].

١٢. أو واقعة في سياق تفصيل بعد إجمال، وفي ذلك من الفخامة والتشويق ما سبق أن ذكرناه، من ذلك قولك: اقسم الثياب بين هؤلاء، فثوب لزيد، وثوب لعمر، وثوب لبكر. قال ابن القيم: «فإن النكرة هاهنا تخصصت وتعينت وزال إبهامها وشياعها في جنس الثياب بل تخصصت بتلك الثياب المعيَّنةِ فكأنك قلتَ: ثوبٌ منها لزيد، وثوبٌ منها لعمرو، وهذا تقييدٌ وتخصيصٌ»[٢].

١٣. أو عاملة عمل الفعل لشبهها به فتكسب نوعاً من التخصيص، وهذا التخصيص يتم سواء أكان العمل رفعاً أم نصباً نحو: أمرٌ بمعروفٍ صدقة[٣]، أم جراً وهي النكرة المضافة، التي يُقيّد إطلاقها، ويُضيَّق شمولها بالمضاف إليه، فتفيد الاختصار وتأدية معنى حرف الجر المقدر، فتكون أخصر طريق للمتكلم لإحضارها في ذهن السامع، قال جعفر بن علبة:[٤]

هوايَ مع الركب اليماني مُصعدٌ ... جنيبٌ وجثماني بمكَّة موصدُ

وربما كانت الإضافة للإغناء عن تفصيلٍ متعذر أو متعسر بسبب الكثرة كقول الحارث بن وعلة:[٥]

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٨

(٢) بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٨

(٣) الجار والمجرور بمنزلة المنصوب، ولذلك ينصب الاسم إن حذف الجار.

(٤)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٩

(٥)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٩

قومـي همُ قتلـوا أميـمَ أخي فـإذا رميـت يُصيبُني سهمـي

وقول مروان بن أبي حفصة:[١]

بنـو مطر يـومَ اللِّقـاء كأنـهـم أسودٌ لـها في غيل خفَّان أشبُلُ

أو لتضمُّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه كقولك: عبدي حضر، فتعظِّمُ شأنك، أو لشأن المضاف كقولك: عبد الخليفة حضر الحفلَ، فتعظِّمُ شأن العبد، أو لشأن غيرهما كقولك: وزير السلطان عند فلان، فتعظِّم شأن فلان، أو تحقيراً نحو ولد الحجَّام حضر، أو للخروج من تبعية تقديم بعضٍ على بعضٍ كقولك: أساتذة قسم اللغة العربية كُرِّموا، ومعاونو الرئيس حضروا، فتفصيل أسمائهم قد يوقعك في ما لا مخرجَ لك منه دون ويلات، وهذا يطرد فيما لهم عليك أمرٌ وسطوةٌ أو عند أصحاب السلطة والقرار، أو لاعتبار آخر مناسب كما قال القزويني.[٢] وقد يحذف المضاف إليه لفظا لدلالة السياق عليه نحو قوله تعالى:﴿كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[الأنبياء٢١/ ٩٣]؛ أي: كلُّ الناس، وقول الشنفرى[٣]:

وكـلُّ أبـيٌّ بـاسلٌ غـيـرَ أنَّنـي إذا عَرضت أولى الطرائدِ أبسلُ

والغرض من ذلك التخفيف وزيادة الاختصار. ويدخل في هذا أيضاً (مثلك، غيرك) اللذان سبق بيانهما.

١٤. أو واقعة في صدر جملة حالية مسبوقة بواو الحال أو مجردة منها، نحو أقبل زيد وكتابٌ بيده. وذلك لكون الحال تبين هيئة صاحبها، وصاحب الحال معرفة، فلما بيَّنت حالَ المعرفة ارتبطت بها فاكتسبت نوعا من التعريف، ولعلَّ الغرض الذي تؤديه النكرة في هذا الموضع هو العموم وعدم ربط دلالة النكرة بنوع أو جنس معين.

١٥. أو مجرورة بـ (من) الزائدة نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [فاطر ٣٥/ ٣]، وهذه تفيد الاستغراقَ والتوكيد إلى جانب ما تفيده النكرة المنفية.

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٩

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٩

(٣)ديوانه ص٥٦

١٦. أو واقعة بعد ما يغلب دخوله على المبتدأ أو يختص كلام الابتداء ولولا وإذا الفجائية. أمّا لام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة ٢/ ٢٢١] فلكونها مؤكدة لمضمون الجملة، ومحددة للمبتدأ الذي يحكم عليه بالخبر، ومادامت النكرة قد تحددت فإنها تكون مفيدة لدلالتها على شيء بعينه.

١٧. أو معطوفة على ما يصح الابتداء به نحو جندي والقائد يتحدثان؛ لأن ما يصح فيه الابتداء لابد أنه يدل على فائدة ما، فاتباع النكرة لها بالعطف أو اتباعها النكرةَ يجعل النكرة مرتبطة بما هو مفيد، فتكتسب بذلك نوعا من التخصيص.

١٨. أو دالة على التنويع والتقسيم نحو قول النمر بن تولب[١]:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرّ

وذهب ابن الحاجب في أحد قوليه إلى أن (يوم) في مثل ذلك موصوفٌ بصفةٍ محذوفةٍ هي التي سوَّغت الابتداء بالنكرة، تقديرها: فيومٌ من الأيام المتقدِّمةِ علينا، ويومٌ منها لنا[٢].

١٩. أو دالة على جنس نحو رجل أقوى من امرأة. لإفادة الدلالة على العموم والشمول على كل فرد يصدق عليه اسم الجنس. فإن أخبر عنه بفعل أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل. قال القزويني: «فإن بني الفعل على منكَّرٍ أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعلِ كقولك: رجلٌ جاءني؛ أي: لا امرأةٌ ولا رجلانِ، وذلك لأنَّ أصلَ النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقعُ القصدُ بها تارةً إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطبُ بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آتٍ، ولم يدرِ جنسه أرجلٌ هو أو امرأة، أو اعتقد أنَّه امرأة، وتارة إلى الواحد فقط، كما إذا عرف أن قد أتاك مَن هو من جنسِ الرِّجال، ولم يدرِ أرجلٌ هو أو رجلان، أو اعتقد أنه رجلان».[٣] وجاء في معترك الأقران «أن يكون

(١) الكتاب ١/ ٨٦

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٠

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص٥٩

المسند إليه نكرة مثبتاً نحو: رجلٌ جاءني، فيفيد التخصيص إما بالجنس؛ أيْ: لا امرأة، أو الوحدة؛ أيْ: لا رجلان».[1]، وذهب الرازي إلى أنه يفيد التخصيص بالجنس فحسب[2].

٢٠. أن تجر بـ (ربَّ) أو ما ينوب عنها؛ لتتوافق مع ما تدل عليه (ربَّ) من التقليل.

قال ابن القيم: «وقول من قال: إن الابتداء بالنكرة إنما امتنع حيث لا يفيد نحو رجل في الدنيا، ورجل مات، ونحو ذلك، فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاء أو في قوة الكلام آخر، وغير ذلك من الضوابط المذكورة، وهذه طريقة إمام النحو سيبويه، فإنه في كتابه لم يجعل للابتداء بها ضابطا ولا حصره بعدد، بل جعل مناط الصحة الفائدة، وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه، وكل من تكلف ضابطا فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه، فإما أن يتمحل لردها إلى ذلك الضابط، وإما أن يفردها بضوابط أخرى حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطا، وربما زاد غيره عليها، وكلُّ هذا تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، واسترحت من (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ) وبابه... اسمع الآن قاعدة جامعة في هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شيء منه: أصل المبتدأ أن يكون معرفة، أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا معرفة مقدما عليه بهذه الشروط الأربعة؛ لأنه إذا تقدم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه، وكأن المبتدأ المؤخَّر خبرٌ عنه»[3].

قال الرضي نقلا عن ابن الدهان: «إذا حصلت الفائدةُ فأخبرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكمُ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»[4]. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد، وهو

---

(١) معترك الأقران ١/ ١٨٧، وقد أفدته عن معاني النحو ١/ ١٤٧

(٢) نهاية الإيجاز ص ٣١٣

(٣) بدائع الفوائد ٢/ ٣٧٦-٣٧٧

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٣١

عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً، فقلتَ: زيد قائم، عد لغوا، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه[1].

منع وقوع المبتدأ جملة:

لا يجوز أن يقع المبتدأ جملة؛ لأنها إذا أوِّلت بالاسم أولت باسم نكرة مشتق؛ ولذلك جاز أن تقع صفة وخبرا وحالاً.[2]

ب. ضوابط الخبر

الخبر: هو الجزءُ الـمُتِمُّ الفائدة في الجملة الاسمية، قال ابن مالك[3]:

والـخبـرُ الجزءُ الـمُتِمُّ الفائدةْ كـ اللهُ برٌّ، والأيـادي شاهدةْ

والنحاة وأصحاب المعاني يرون أن الأصل فيه التنكير؛ لأنه حكمٌ[4]، وإن كان أصحاب المعاني يبينون أنه ينكر ويعرف تبعاً للغرض الذي يقصده المتكلم، فالتنكير يأتي لغرض، والتعريف يأتي لغرض أيضاً، مع إقرارهم أنه في كثير من المواضع التي يرد فيها نكرة يرد لا لغرض غير الإخبار[5]، ومن أغراض تنكيره:[6]

١. إرادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك: زيدٌ كاتبٌ.
٢. التنبيه على ارتفاع شأنه وتعظيمه نحو قوله تعالى:﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢/ ٢]؛ أيْ: هدىً لا يكتنه كنهه.
٣. إرادة كمال اتصاف المبتدأ بالخبر نحو: القعقاع رجلٌ؛ أيْ: كاملُ الرُّجولةِ.

---

(١)شرح الكافية ١/ ٢٣١

(٢)أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٦٤

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٣١، والأطول ١/ ٢٩٣

(٥) نحو المعاني ص ٩٩

(٦)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥، وعروس الأفراح ١/ ٤٥٩، وعلوم البلاغة ص ١٢٧-١٢٨، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٠٣

٤. الدلالة على واحد يصدق عليه اسم الجنس كقولك: هذا رجلٌ؛ أيْ: لا امرأةٌ، وتلك امرأةٌ؛ أيْ: لا رجل.
٥. التحقير كقولك: خالدٌ رجلٌ لا يُعبأ به.
٦. التقليل كقولك: الحاصل لي من هذا المال شيءٌ[١]؛ أيْ: شيء قليلٌ.
٧. عدم التعيين كقولك: زيدٌ كاتبٌ، والمرادُ الإطلاق وعدم تعيينه بنوع من أنواع الكتابة.
٨. إرادة النوع كقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾ [ص ٣٨/ ٤٩]. قال الزمخشري: «أيْ هذا نوعٌ من الذكر، وهو القرآن».[٢]
٩. إرادة الإفراد كقولك: هذا رجلٌ؛ أيْ: رجلٌ واحدٌ.

على أن هذه الأغراض مرتبطة بسياقاتها، وبعضها جاء من صفة محذوفة أو من موصوف محذوف، فالسياق وأصل الجملة هو الضابط الأمكن للمعاني التي تكتنفه.

قال القزويني: «وأمَّا تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتمَّ»[٣]؛ لأن المعنى كلما ازداد خصوصاً ازداد تماماً وكمالاً.

وبيان ذلك أن الخبر إذا كان نكرة موصوفة كان ذلك من باب ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [يوسف ١٢/ ٢، وطه ٢٠/ ١١٣]؛ أعني أن الفائدة تكمن في الصفة.

وأما تخصيصه بالإضافة فللاختصار وتأدية معنى حرف الجر المقدر، أو لتعذر التفصيل وغير ذلك مما سبق ذكره.

مجيء الخبر معرفة: يأتي الخبر معرفة ضمن الضوابط الآتية:

أولاً: مجيء الخبر ضميراً:

يؤتى بالمبتدأ والخبر ضميرين من صيغة واحدة للدلالة على ثبات الحال وعدم تغيرها نحو قولك: أنت أنت؛ أيْ: أنت لم تزل على الحال التي كنتَ عليها، ولم تتبدل؛ أيْ: حالُك الآنَ كحالِك فيما مضى[٤]، وأمَّا إن كانا مختلفين نحو قولك: أنت هو، أنت

---

(١) مواهب الفتاح ١/ ٣٥٢
(٢) الكشاف ٤/ ٧٥
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥، ومواهب الفتاح ١/ ٣٥٣
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٩

أنا، أنا أنت، وقول ابن رشيق[1]:

فقال لي: البدرُ، فقلتُ: أنت هو فقال لي: الشمسُ، فقلتُ: أنتَ هي

فلإظهار قوة الصلة والمحبة حتى كأنهما متحدان، فضمير الغائب عائد على اسم مذكور قبله، فالإضمار يؤدي غرض الاختصار، ثم إن في خروج الهاء من أقصى الحلق بياناً وتأكيداً على أن منزلة المحبوب هي الأعماق، وفي ذلك من الإقناع والتأثير أكثر مما لو كان اسما ظاهراً.

وأمَّا نحو قولك: المنطلقُ أنت فإنه كقولك: المنطلق زيدٌ، قال الجرجاني: «... وذاك أن معنى الحبيب أنت أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال: الحبيب أنت إلا أنه غيرك، فهذا كما ترى فرق لطيف، ونكتة شريفة. ولو حاولت أن تفيدها بقولك: أنت الحبيب، حاولت ما لا يصح»[2].

ثانياً: مجيء الخبر علماً:[3]

يؤتى بالخبر علماً بقصد تعيينه عند المخاطب باسمه الخاص كيلا يذهب الوهم إلى غيره كقولك: أخوك زيد. قال القزويني: «... وإن عُرِفَ أنَّ له أخاً في الجملة، وأردتَ أن تعيِّنَه عنده، قلتَ: أخوك زيد. أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً...».[4] وقال أيضاً: «وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينِه واسمِه، وعرف أنه كان من إنسانٍ انطلاقٌ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق، فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد، قلتَ: المنطلق زيد. وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينِه واسمِه، وهو يعرف معنى جنس المنطلق، وأردت أن تعرفه أن

---

(١)قبل البيت:

نهاني الحبيب عـن حـبي لـه قلت: نعم إني إليك أنتهي
فقال لي: مثلي كثيرٌ، قلتُ: مَن مثلُك؟ قل لي فلعلي أنتهي
فقال لي: البدر....

(٢)دلائل الإعجاز ص١٩٠

(٣) علوم البلاغة ص ١٢٢، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥، وعروس الأفراح ١/ ٤٦٠

(٤)الإيضاح في علوم البلاغة ص٨٥

زيداً متصف به، فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلتَ: المنطلق زيد». [1]

ثالثاً: مجيء الخبر معرَّفا بأل [2]:

يؤتى بالخبر اسما معرَّفاً بـ(أل) لأغراض، أهمها:

أ. أن يقصر المبتدأ على الخبر على سبيل الحقيقة نحو محمد الرئيس في البلد، إذا لم يكن هناك رئيس غيره.

ب. أن يقصر على سبيل المبالغة وعدم الاعتداد بما سواه، كما تقول: عليٌّ الشجاعُ؛ أي الكامل في الشجاعة، فقد أخرجت الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لا توجد إلا فيه؛ لأنك لا تعتد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال.

ت. أن يقصر على سبيل الحقيقة، لكن ليس باعتبار ذاته بل باعتبار القيد بظرف أو حال كما تقول هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً، فالمقصود هو الوفاء في هذا الوقت لا مطلقا، ونحوه هو الشجاع حين يحجم الأبطال، قال الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا ... ة إما مخاضا وإما عشارا

وفي كل هذه الأحوال يمتنع العطف بالواو ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف فلا يقال محمد الأمير وعمرو، ولا إبراهيم الشجاع فخالد. وربما لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء ترثي صخراً: [3]

إذا قبحَ البكاءُ على قتيلٍ ... رأيتُ بكاءَك الحسنَ الجميلا

ويمكن أن يضبط بالآتي:

١. إذا كان الخبر معرَّفاً بأل والمبتدأ جامداً فغالباً ما يفيد التعريفُ القصرَ والاختصاصَ حقيقة أو ادعاءً [4] نحو: زيدٌ المنطلق، ولعلَّ منه قوله تعالى:﴿ وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[البقرة ٢/ ٢٤]. قال الزمخشري: «...

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٥، وعروس الأفراح ١/ ٤٦١

(٢)عن علوم البلاغة ص١٢٢-١٢٣، وانظر: الأطول ١/ ٤١، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٠١-٢٠٣

(٣)علوم البلاغة ص١٢٣

(٤) دلائل الإعجاز ص١٩٠ وما بعدها، ونهاية الإيجاز ص ٤٢-٤٣

معناه أنها نارٌ ممتازة عن غيرها من النيران بأنها لا تتقد إلا بالناس والحجارة»[1].

٢. إذا كان حال المبتدأ والخبر كحالهما في الموضع السابق، وفَصلَ بينهما ضميرُ الفصل فغالباً ما يفيد ذلك كمال الصفة في الخبر وقصرها عليه حقيقة أو ادعاء وتوكيدها نحو قولك: خالدٌ هو القائد. قال عبد القاهر: «ثم إنهم إذا أرادوا توكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزأين، فقالوا: زيدٌ هو المنطلق». [2] وقال أيضاً: «واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع؛ تريدُ أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيه»[3]. وقال الرازي: «وإذا قلتَ: زيد المنطلقُ، أو زيدٌ هو المنطلق، فاللام في الخبر تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساوياً أو أخصَّ منه».[4]

٣. إذا كان المبتدأ ضمير مخاطبٍ والخبر معرفا بأل فغالباً ما يفيد إلى جانب الاختصاص كمالَ الصفة واستحقاقَه إياها ادعاءً نحو قولك: أنت الشجاع[5]، فإن كان ضمير متكلم أو غائب فغالبا ما يفيد ذلك حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾[البقرة ٢/ ١٦٠] وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد ٥٧/ ٣]، وقول الأعشى[6]:

هو الواهبُ المئةَ المصطفا ... ةَ إمـا مخاضاً وإمَّا عشارا

وربما قصد في هذا الموضع الدلالة على الكمال دون القصر نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[البقرة ٢/ ١٣٧]، ﴿هُوَ الْحَيُّ ﴾[غافر ٤٠/ ٦٥].

٤. قد يقصد من تعريف الخبر بأل تقريره للمبتدأ وإثباته له حتى يبدو وكأنه حالة

(١) الكشاف ١/ ٨٤

(٢) دلائل الإعجاز ص١٧٨

(٣) دلائل الإعجاز ص١٧٩

(٤) نهاية الإيجاز ص ٤٢-٤٣

(٥) دلائل الإعجاز ص١٩٦ وما بعدها.

(٦) دلائل الإعجاز ص١٨٠

ظاهرة متعارفة، نحو قول حسان[1]:

وإنَّ سنام المجد من آل هاشم   بنو بنت مخزومٍ ووالدك العبدُ

قال عبد القاهر: «ولو قال: ووالدك عبدٌ لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة»[2].

رابعاً: مجيء الخبر اسماً موصولاً:

يؤتى بالخبر اسما موصولا (الذي أو التي ومثناهما وجمعهما) بغرض وصف المعارف بالجمل، أما إذا كان الموصول (من) أو (ما) فغالبا ما يفيد الإجمال وعدم الإيضاح ليترك النفس في تشوق لمعرفته، ذلك «أن (الذي) أخص من (من) و(ما) لطبيعة اشتراكهما في أكثر من معنى، ومعنى أخص أنها أكثر تحديدا ووضوحا من ذينك، فهي على هذا أعرف منهما لتحديد معناها ووضوحه».[3] قال تعالى:﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[يوسف١٢/ ٣٢]، ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾[يس ٣٦/ ٥٢]، ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب ٣٣/ ٢٢].

خامساً: مجيء الخبر جملة:

الجملة عند النحاة بحكم النكرة، وقد سبق أن ناقشت هذا في مبحث نائب الفاعل، فلن أذكره هنا تجنباً للتكرار. أمَّا الغرض الذي يفيده مجيء الخبر جملةً فهو ما تفيدُه الجملة من دلالة على الـمُضيِّ أو الثبوت أو التجدد وللتقوي أو للسببية...، يقول السبكي: «كون المسند جملة إما للتقوي ... نحو أنا قمت... وإما أن يؤتى بالجملة لكون المسند سببيا... مثل: زيد أبوه قائم»[4].

ج. ضوابط معرفة المبتدأ من الخبر:

إذا فقدت القرينة المعيِّنة لأحدهما فلا يخرج الأمر عن ثلاث أحوال[5]:

إحداها: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون

---

(١)ديوانه ١/ ٣٩٨

(٢) دلائل الإعجاز ص١٨٢

(٣)معاني النحو ١/ ١٢٧

(٤) عروس الأفراح ١/ ٤٦٣، وانظر: المطول ص٣٠٨ وما بعدها.

(٥) مغني اللبيب ص٥٨٨

الآخر فالمعلوم هو المبتدأُ، والمجهولُ هو الخبرُ، وقد سبق تبيان ذلك.

الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لأحدهما مسوغٌ جُعل مبتدأً، وإن كان لكل منهما مسوغ خاص جاز أن يكون كل منهما مبتدأ أو خبراً، وذلك عائد عندئذٍ إلى حال المخاطب. قال الرضي: «فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً، فقلتَ: زيدٌ قائمٌ، عُدَّ لغواً، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما مِنَ الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه»[1].

الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتكون المعرفة هي الاسمَ، والنكرةُ هي الخبرَ. وقد يعكس ذلك في باب كان ضرورةً أو للقلب نحو قول حسان[2]:

كأَنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رأس ... يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

قال ابن جني: «لا قلب. ثم قال: لسنا ندفع أنَّ جعْلَ اسمِ كان نكرةً وخبرِها معرفةً قبيحٌ، وإنما جاءت منه أبيات شاذة، لكن من وراء ذلك ما أذكره، وهو أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته. ألا تراك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فتجد معناه: فإذا الأسد، ولا فرق بينهما. وذلك أنك في الموضعين لا تريدُ أسداً واحداً معيناً، وإنما تريدُ واحداً من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا النصب والرفع جوازاً قريباً كأنه قيل: وما كان صلاتهم إلا هذا الجنس من الفعل[3]، ولا يكون مثل قولك: كان قائم أخاك؛ لأنه ليس في قائم معنى الجنسية»[4].

---

(١)شرح الكافية ١/ ٢٣١

(٢)ديوانه ١/ ١٧، والكتاب ١/ ٤٩

(٣) كلامه على الآية ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً ...﴾ [الأنفال٨/ ٣٥].

(٤) روح المعاني ٩/ ٢٠٤

المطلب الثاني: ضوابط تعريف مرفوعات الجملة الفعلية وتنكيرها

الفاعل.

نائب الفاعل

أ. ضوابط تعريف الفاعل وتنكيره:

لم يضع النحاة ضوابط محددةً لتعريف الفاعل وتنكيره، بل لم يلتفتوا إلى ذلك إلا نادرا، وذلك في حديثهم عن مجيء الفاعل ضميراً متصلاً أو منفصلاً أو مستتراً، كما أن أصحاب المعاني لم يخصصوا لذلك حديثا، بل جاء كلامهم على أغراض تعريفه وتنكيره في خلال حديثهم عن المسند إليه، وأقول: يجوز أن يأتيَ الفاعل معرفة أو نكرة، أما المعرفة فإن الإسناد إليها أو الحكم عليها لا إشكالَ فيه؛ لأنَّه الأصل الذي يتحقق فيه غرض الكلام أو لأنه حكمٌ على معلوم، وأمَّا التنكيرُ ففيه إشكالُ الإسنادِ إلى مبهمٍ، وعُلِّلَ بأنه لمَّا جاء الحكم أولاً، واطمأنَّ السامعُ إليه، وعرفَه، وتمكَّنَ من نفسِه لم يعد ثمة خوفٌ إلى مَن سيصلُ هذا الحكمُ ؟. والحقُّ أن هذا تعليلٌ عامٌّ يفصِّلُ معانيَه وأغراضَه الدقيقةَ الكامنةَ فيه سياقُ التركيب ومناسبتُه، ويمكن ضبطها بالآتي:

القسم الأول: تعريف الفاعل

الأصل في الفاعل أن يأتي معرَّفاً؛ لأنه مسند إليه أو محكومٌ عليه، والأصلُ في الحكم أن يكون على معرَّف معلوم لا على منكَّرٍ مجهول، ويعرَّف الفاعل لأغراض يحددها السياق، ويمكن ضبطها بالآتي:

أولا: إيراد الفاعل ضميراً في إحدى المقامات الآتية:

١. مقام التكلم: يكون المتكلم فيه متحدثا عن نفسه، وضمائرُه:

أ. **أنا**: مع المضارع المتكلم المفرد، واستتاره واجب، لا يجوز إظهاره؛ لأن المقام يدل عليه، ولأن المتكلم يتكلم على نفسه؛ ولذلك صار ذكره توكيدا في نحو ﴿لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة ٥٨/ ٢١]، ويجوز إظهاره إذا كان محصورا، نحو قول عمرو بن معد يكرب: [١]

قدعلمتْ سلمى وجاراتُها ما قطَّرَ الفارسَ إلا أنا

(١)ديوانه ص١٦٧، والكتاب ٢/ ٣٥٣، ومغني اللبيب ص٤٠٧

ب. **نحن**: مع المضارع المتكلم المجموع، واستتاره واجب أيضا، ويؤتى به لأغراض أهمها:

- الافتخار والتعظيم في مقام الفخر وذكر الصفات.
- إنزال الواحد منزلة الجمع لتعظيمه نحو قوله تعالى:﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[البقرة ٢/ ١٤٤]، أو لتجنب الاتهام والنقد في مجال تقرير الأحكام نحو قولك: ونرى أن رأي ابن الحاج في التقديم والتأخير صحيحاً.

- نا: ضمير رفع لا يتصل إلا بالماضي، وهو يطابق (نحن) في الدلالة على المعاني، ويخالفه بكونه مع الماضي. ومن دلالته على الافتخار قول عمرو بن كلثوم:[1]

تركنا الخيلَ عاكفةً عليها   مقلدةً أعنتـهـا سفــونـا

وقد ينزَّل الواحد منزلة الجمع لتعظيمه نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[القدر ٩٧/ ١]، أو للتذكير نحو قوله تعالى:﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر ١٠٨/ ١]، أو لتجنب الاتهام وإبعاد سهام النقد عن المتكلم، وهذا غالباً ما يكون في تقرير الأحكام العلمية نحو قولك: وقد رأينا أن ليس كل تقديم مرجعُه إلى الاهتمام والعناية.

ت. **التاء المتحركة المضمومة**: وهو كسابقه لكنه يطابق (أنا).

٢. **مقام الخطاب**: الأصل فيه أن يخاطب المتكلم شخصاً ماثلا أمامه، وقد يخرج عنه[2]، وضمائره معروفة وخاصة بفعل الأمر، والمضارع المخاطب المذكر (تدرس)، والمقترن بلام الطلب (لِتدرُسْ)، وهذا الأخير شاذ[3]. والتاء المتحركة بفتح أو كسر مع الماضي.

(١) معلقة عمرو بن كلثوم ص٦٠

(٢) سيذكر في مبحث المبتدأ.

(٣)المقتضب ٢/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٣١٣ -٣١٤، والإنصاف ص٥٢٥، وشرح الكافية ٤/ ٨٥ و١٢٤، وتذكرة النحاة ص٦٦٦، والبحر ٩/ ٣٦١، والخزانة ٩/ ١٤ و١٠٦

٣. **مقام الغيبة**: يكون المتكلم فيه متحدثا عما تقدم ذكره من ذهن السامع، وربما كان عما تأخر بغرض الإيضاح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال، وفي هذا من الفخامة والتشويق ما لا يخفى إذ يكون للنفس تطلعٌ إلى معرفته، وللقلوب تعلقٌ بإيضاحه، وفي هذا تعظيمٌ لشأنه. قال صاحب الطراز: «إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب»[١]. وقال الجرجانيُّ: «إن الشيء إذا أضمر ثم فُسِّر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار»[٢]. وقد قيل: الآتي بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب. وذلك في موضعين:

- في المدح والذم[٣] نحو نعم رجلاً زيد، و﴿ إِنَّهَا سَاءتْ مُسْتَقَرّاً وَمُقَاماً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٦٦].
- في باب التنازع[٤] على مذهب الكوفيين، نحو : جاء وأكرمت زيدا، وأكرم وأنعم بزيد. وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في بابه.

ثانياً: إيراد الفاعل علماً:

يؤتى بالفاعل علماً ليمتاز باسمه الخاص ممَّا عداه، وهذا هو الأصلُ الذي وُضعت من أجله الأسماء، من ذلك قوله تعالى:﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة ٢/ ١٢٧]، وقوله:﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾[هود ١١/ ٤٢]، لكن قد يقصد المتكلم مع الأصل معنىً آخر يحدده السياق، ومن ذلك[٥]:

---

(١)الطراز ٢/ ٧٨

(٢)دلائل الإعجاز ص ١٣٢، والعبارة بحرفها في البرهان ٣/ ٩٠، وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١

(٣)انظر: مغني اللبيب ص٦٣٥

(٤) سيأتي الحديث عنه في باب التنازع.

(٥)انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٢، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٢، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٦، والمطول ص٢١٥، شرح المختصر ص٦٨-٧١، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٥٦٢-٥٧٩، والأطول ١/ ٢٩٦، ومواهب الفتاح ١/ ١٩٨، وجواهر البلاغة ص ١٠٨، وعلوم البلاغة ص١١٤، وعلم المعاني (بكري شيخ أمين) ص١٢٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٠٨-١١٠

١. التبرُّكُ به إذا كان ممّا يجوز به ذلك، نحو الأدعية المأثورة: سامحه الله، غفر الله له، عوضه الله الجنة.
٢. التلذذ بذكره ولا سيما في حديث الأحبة نحو قول ذي الرمة[1]:

فيا نفسُ ذلِّي بعدَ ميٍّ وسامحي ... فقد سامحتْ ميٌّ وذلَّ قرينُها

٣. التعظيم إذا كان العلم لقبا أو كنية محمودة تشعر بذلك نحو قول الشاعر(٢):

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسَّها من نقب ولا دبر

٤. التحقير والذم والإهانة إذا كان العلم لقباً أو كنية مذمومة تشعر بذلك نحو قول عبد الله بن رواحة:

غداة ثوى أبو جهل صريعاً ... عليه الطيرُ حائمةً تجولُ

وقد يكون مع العلم نفسه نحو قوله تعالى:﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل٧٣/ ١٦].
٥. التفاؤل نحو جاء سرور، حضر سعيدٌ، سيحيا عمر، وقولك للفقراء: سيغنيكم الله، أو سيحضرُ حاتمٌ.
٦. التشاؤم نحو جاء حربٌ، وولَّى سلامٌ.
٧. الكناية عن الصفة التي اشتهر بها العلم كقولك: حضر إلى دمشقَ حاتمٌ. وسيقود الحرب ضد الصهاينة خالدٌ وعنترةُ.
٨. إظهار الانزعاج للتنبيه على غباوة السامع وبلادته وبطء إدراكه، وعلى أنه لا يفهم إلا بصريح العبارة، من ذلك جوابُك: نعم حضر أحمدُ المحاضرةَ، لسائل لك مراراً: هل حضر أحمدُ المحاضرةَ؟.
٩. التسجيل على السامع لقطع سبيل الإنكار عليه أو التملق أو الالتواء في الكلام إن رام ذلك، من ذلك إجابة الشاهد: نعم، ضربَ أحمدُ خالداً، على سؤال القاضي: هل ضربَ أحمدُ خالداً؟.
١٠. إخافة السامع وإذاعة الرعب في قلبه ليعدل عن الخطأ، وذلك في ذكر أحد الأسماء المشهورة بالإنصاف أو بالظلم، نحو سيأتي عمر الفاروق، وسيزور الجامعةَ عبدُ الحميد السراج.

---

(١) ديوان ذي الرمة ٣/ ١٧٩١

(٢)انظر: شرح المفصل ٣/ ٧١، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٢٣، واللسان (نقب، فجر).

ثالثاً: إيراد الفاعل اسماً معرَّفا بأل.

يقول محمد بن علي الجرجاني: «التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعيُّن المسمى، كما أنَّ التنوين موضوعٌ للدلالة على عدم تعيُّنِه، وأمَّا كونُه جنساً أو استغراقَ جنسٍ أو عهداً، فإنما يستفادُ من قرائن الأحوال، فإذا لم تكن قرينة، لم تخرج اللامُ عن دِلالتها على تعيُّن المسمَّى»[1]، ومن الأغراض البلاغية لمجيء الفاعل معرفاً بأل[2]:

١. الإشارة إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[يوسف ١٢/ ١٣]، وقول الشاعر[3]:

ومن طلب العُلومَ بغير كدٍّ ... سيدركُها متى شاب الغرابُ

٢. الدلالة على الشمول والاستغراق نحو قوله تعالى:﴿يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى﴾ [الفجر٨٩/ ٢٣].

٣. الدلالة على فردٍ من أفراد الجنس مبهم غير معين، نحو قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزَّةٌ ... كما انتفض العصفور بلَّله القطْرُ

الدلالة على جنس الفاعل: نحو يغلب الرجلُ المرأةَ، ويفضلُ الذهبُ الفضةَ.

فاعل (نعم، بئس) يجب أن يكون معرفا بأل الجنسية أو مضافاً إلى معرف بها، أو ما الموصوفة أو الضمير المفسر بنكرة أو بما التامة.

رابعاً: إيراد الفاعل اسم إشارة:

الأصل الذي يأتي فيه الفاعل اسم إشارة أن يكون المشار إليه حاضراً، والسامع والمتكلم يجهلان اسمه الخاص أو صفاته ومحدداته الخاصة التي تميزه من سواه، لكن المتكلم علم شيئاً منه فأشار إليه لإحضاره في ذهن السامع، أو لبيان حاله في القرب

---

(١)الإشارات والتنبيهات ص٤٠، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٨

(٢)انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٧، وعروس الأفراح ١/ ٢٨٥، والمطول ص٢٢٤، وشرح المختصر ص٧٧-٨١، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٦٠٤، والأطول ١/ ٣١٤، ومواهب الفتاح ١/ ٢١٢، وجواهر البلاغة ص ١١١-١١٢، وعلوم البلاغة ص ١١٨، وعلم المعاني ص١٣١، والمفصل في علوم البلاغة ص١١٨-١٢٢، من نحو المباني إلى نحو المعاني ص ١٥٥

(٣) المفصل في علوم البلاغة ص١٢٠

أو البعد أو التوسط من خلال دلالة اسم الإشارة على ذلك، لكنه يستخدم لأغراض بلاغية ولطائف لا يمكن أن تنضبط، منها[1]:

١. كمال تمييزه وتعيينه، نحو نجح هذا الطالبُ.
٢. التعريض بغباوة السامع وإظهار أن الأشياء لا تتميز لديه إلا بالإشارة الحسية إليها، نحو قولك: يا أخي مالك؟ يختلف هذا العلمُ عن علوم اللغة الأخرى.
٣. التعظيم أو التحقير أو غير ذلك مما يدل عليه سياق الكلام، نحو: وضعت هذه القمة حلولا لمآسي العرب، لم تتوصل تلك الجلسة إلى اتفاق نهائيٍّ، ساهم ذاك البطلُ في نجاح الحرب، فعل ذلك اللعينُ كذا وكذا.

خامساً: إيراد الفاعل اسماً موصولاً:

معنى الموصول لا يتم بنفسه؛ لذلك يفتقر إلى كلامٍ بعدَهُ تصِلُهُ به؛ ليتم اسماً، فإذا تمَّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة[2]، والصلة يجب أن تكون جملة خبرية معلومة للمخاطب[3]؛ لأن الغرض منها كشف إبهام الاسم الموصول وتعريفه. يقول

---

(١)انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٥، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٤، وعروس الأفراح ١/ ٢٨٢، والمطول ص٢٢٢، شرح المختصر ١/ ٧٤-٧٧، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٥٩٤، والأطول ١/ ٣٠٩، ومواهب الفتاح ١/ ٢٠٧، وجواهر البلاغة ص ١٠٨-١٠٩، وعلوم البلاغة ص١١٥، وعلم المعاني ص١٢٩، والمفصل في علوم البلاغة ص ١١٠-١١٣، من نحو المباني ص ١٥٤

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٥٠

(٣) قال الجرجاني: «... أنك لا تصل (الذي) إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمرٍ قد عرفه له.... فإن قلت: قد يؤتى بعد (الذي) بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حين يكون (الذي) خبراً كقولك: هذا الذي كان عندك بالأمس، وهذا الذي قدِمَ رسولاً من الحضرة. أنت في هذا وشبهه تُعْلِمُ المخاطَبَ أمراً لم يَسبق به علمٌ، وتُفيده في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك لم يكن (الذي) خبراً إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يُفادَ به. فالقول في ذلك: أن الجملة في هذا النحو - وإن كان المخاطبُ لا يعلمها لِعَينِ من أشرت إليه- فإنه لا بدَّ من أن يكون قد علمها على الجملة، وحُدِّث بها، فإنك على كل حالٍ لا تقول: هذا الذي قدم رسولاً، لِمَن لم يعلم أن رسولاً قدِمَ، ولم يبلغْه ذلك في جملةٍ ولا تفصيل، وكذا لا تقولُ: هذا الذي كان عندك أمس، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسان، وذهب عن وهمه، وإنما تقوله لمن ذاك على ذكرٍ منه إلا أنه رأى رجلاً يُقبل من بعيد فلا يَعلمُ أنه ذاك، ويظنه إنساناً غيره». دلائل الإعجاز ص٢٠٠-٢٠١

ابن يعيش: «وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلةً معلومةً عند المخاطب؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بها يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبارُ عنه بعد ذلك...؛ فلذلك لا تقول: جاءني الذي قام، إلّا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن (جاء) خبر و(قام) صلة، وكذلك لا تقول: أقبل الذي أبوه منطلقٌ، إلّا لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله».[1]

إن الفاعل يؤتى به اسما موصولا لأغراض بلاغية كثيرة. يقول أحمد الهاشمي: «اعلم أن التعريف بالموصولية مبحثٌ دقيق المسلك، غريب النزعةِ، يُوقفك على دقائقَ من البلاغةِ تؤنسك إذا أنت نظرت إليها بثاقبِ فكرك، وتُثلج صدرك إذا تأملتها بصادقِ رأيك، فأسرارُ ولطائف التعريف بالموصولية لا يمكن ضبطها، واعتبر في كلِّ مقام ما تراه مناسباً»[2]. ومن هذه الأغراض واللطائف:[3]

١. عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، نحو: حاضر بنا من حصل على الدكتوراه، وجلس إلى جانبي الذي كان ذهنه وقاداً.
٢. التهويل والتفخيم تعظيماً أو تحقيراً، وغالباً ما يكون الموصول هنا بين فعلين من لفظ واحد، نحو قوله تعالى:﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه٢٠/ ٧٨]، وقوله تعالى:﴿ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾[النجم ٥٣/ ١٦]، وقوله: ﴿ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم ٥٣/ ٥٤]، وقد يكون الموصول الواقع بين متماثلين للتصبير والتهدئة، نحو قولك لمصاب: اصبر لقد أصابك ما أصاب الكثيرين.
٣. زيادة تقرير غرض الكلام وتأكيده وتثبيته نحو قوله تعالى:﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾ [يوسف ١٢/ ٢٣].
٤. استهجان التصريح باسمه، نحو: ينقض الوضوءَ ما يخرج من أحد السبيلين.

---

(١)شرح المفصل ٣/ ١٥٤، وانظر: دلائل الإعجاز ص١٩٩-٢٠١

(٢)جواهر البلاغة ص ١١١

(٣)انظر: مفتاح العلوم ص٢٧٣، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٣، وعروس الأفراح ١/ ٢٧٦، والمطول ص٢١٧، وشرح المختصر ص٧١-٧٣، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٥٧٩، والأطول ١/ ٣٠٢، ومواهب الفتاح ١/ ٢٠٢، وجواهر البلاغة ص١١٠-١١١، وعلوم البلاغة ص١١٦، وعلم المعاني ص١٣٠، المفصل في علوم البلاغة ص ١١٣-١١٨، من نحو المباني ص ١٥٤

٥. الرغبة في إخفائه وجعله غير معروف خوفاً عليه أو تشويقا لمعرفته أو... ، نحو: أخذ كتابك من ليس معه كتاب، وأخذ من الخزينة من تثق به. فالعرب لها أحياناً غرض في الإلباس كما لها غرض في التبيين كما قال ابن الحاج.[١]

٦. الاختصار لتعذر التفصيل أو تعسُّره نحو قولك: جاء الذين ساعدوك.

يؤتى بالفاعل مصدراً مؤولاً ليضيف إلى الفاعل الزمنَ الذي يدل عليه الحرف المصدري، فإن كان بـ (أنْ) دل على الماضي أو المستقبل[٢]، أو بِـ (ما) دلَّ على الحال، أو بـ (أنَّ) أُكِّدَ، فتقول: يعجبني أن تدرس، فالإعجاب سيكون في المستقبل؛ لأن الفاعل سيكون فيه أيضا، من جانب آخر يُكسب الفعل دلالة جملة الصلة، فإن كان ماضياً أفاد الحدوث في الماضي، وإن كان مضارعا أفاد التجدد والحدوث، وإن كان جملة اسمية أفاد الثبوت والتوكيد بأنَّ، والفاعل هنا الركن الأهم في هذه الجملة. تقول: أعجبني أن درست. فالإعجاب كان في الماضي؛ لأنَّ الفاعلَ المصدرَ المؤولَ كان كذلك. وكذا بقية المصادر. قال المتنبي:[٣]

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً   وحسبُ المنايا أن يكنَّ أمانيا

وقال أيضاً:[٤]

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل   لولا مخاطبتي إياكِ لم ترَني

والمصدر المؤول أعرف من الاسم المعرف بأل؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به[٥]، وما يؤكد هذا أن سيبويه وغيره منعوا وقوعه حالاً لكونه معرفة[٦]، ودالا على الاستقبال، والحال نكرة وغير مستقبلة[٧].

---

(١)شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٧

(٢)انظر: مغني اللبيب ص٤٣ (الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال).

(٣) ديوانه ٤/ ٢٨١

(٤) ديوانه ٤/ ١٨٦

(٥)انظر: مغني اللبيب ص٥٩٠

(٦)الكتاب ١/ ٣٩٠، والبحر ٩/ ٣٥٠

(٧)سبق أن فصلنا القول فيه في المبتدأ.

جدير بالتنبيه أن جميع الأسماء الموصولة عدا (من، ما) الواقعة فاعلا أو غير فاعل هي في الأصل صفة لموصوفٍ معرفةٍ محذوفٍ للعلم به، وقد جيء به لوصف المعارف بالجمل[1]، فمعلوم أن النكرات توصف بالجمل، أما المعارف فلا توصف بها، فلما أريد وصفها بها لم يكن ثمة ما يُتوصل به إلى ذلك غير الموصول. يقول الجرجاني: «... تفسير هذا أنَّك لا تصل (الذي) إلّا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمرٌ قد عرفه له، نحو أن ترى عنده رجلا ينشد شعراً، فتقول له من غد: ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس ينشدك الشعر؟. هذا حكم الجملة بعد (الذي) إذا أنت وصفت به شيئاً، فكان معنى قولهم (إنَّه اجتُلِبَ؛ ليُتوصَّلَ به إلى وصف المعارف بالجمل) أنه إنما جيء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع، وبين ألا يكون الامر كذلك».[2]

القسم الثاني: تنكير الفاعل

أولاً: إيراد الفاعل نكرة محضة:

الأصل في تنكير الفاعل وغيره الجهلُ به وعدمُ معرفتِه أو معرفةِ ما يتعلَّقُ به، نحو مرَّ بنا أمسِ شخصٌ، وسألني طالبٌ عن إعراب كلمة. فإن جهله وعرف أحد متعلقاته قيده به نحو قوله تعالى: [3] ﴿وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْـمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[يس ٣٦/ ٢٠] فالرجل هنا غريب غير معروف، ولم يُعلم من أحواله ومتعلقاته شيءٌ غير السعي؛ لذلك قُيِّدَ بما عُلِم من حاله. ويمكن ضبط مجيئه نكرة بالآتي[4]:

---

(١)انظر: الخصائص ١/ ٣٢١، ودلائل الإعجاز ص١٩٩-٢٠٠

(٢)دلائل الإعجاز ص ٢٠٠

(٣) يرى أصحاب المعاني جميعاً وينقل بعضهم من بعض أن تنكير الفاعل في هذه الآية جاء للدلالة على فردٍ غير معين ممن يصدق عليه اسم الجنس، ولم يتنبهوا إلى أن هذه النكرة جاءت مقيدة بالوصف فخصصت، وأصبحت من واد غير الوادي الذي نحن فيه.

(٤) انظر بعض هذه المعاني في: مفتاح العلوم ص ٢٨٦، والإيضاح في علوم البلاغة ص٤٩-٥١، وعروس الأفراح ١/٣٠٨، والمطول ص٢٣٤، وشرح المختصر للتفتازاني ص ٨٣-٨٥، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٦٣٠-٦٣٩، والأطول ١/ ٣٣٠، ومواهب الفتاح ١/ ٢٢٤-٢٢٩، وجواهر البلاغة ص ١١٥-١١٦، وعلوم البلاغة ص١٢٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٢٥،

١. إذا كان المقام مقام ذمٍّ أفاد التنكير تحقير الفاعل وضآلةَ شأنه وبُعدَه عن أن يعرَّف للمبالغة في الذم، من ذلك قولك: جاء راسب، وذهب كسول، وجاورني غبيٌّ. وقد يكون التحقير في موضع إظهار الضعف والعجز، نحو قولك: يؤذي الإنسان شوكةٌ، وتؤثر في عينه رملةٌ.
٢. إذا كان المقام مقام اتهام نُكِّر الفاعل رغبةً في إخفائه خوفاً عليه، من ذلك قولك: قال لي طالبٌ: إنك غششتَ في الامتحان، وقال لي رجلٌ: إنك لم تُصلِّ الجمعة، وأخبرني موظفٌ أنك اختلست من أموال الخزينة. وهذا النوعُ غالباً ما يكون صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وجازَ حذفُه لأنها خاصة به وهو معروف بها، فالأصلُ في الأول صبيٌّ أو رجلٌ طالبٌ، وفي الثالث رجلٌ موظفٌ، وهذا يطَّرد مع المشتقات دون الجوامد؛ لأن الجوامد توصف ولا يوصف بها.

٣. إذا كان المقام مقامَ مدحٍ أفاد معنى التعظيم؛ بمعنى أنه أعظم من أن يعرَّف ويُعيَّن؛ لأن الجميع يعرفه، ولدفعِ توهمِ السامعِ خلافَ المراد، من ذلك قول أبي العلاء المعري [(١)]:

إذا سئـمـتْ مـهـنَّـدَهُ يميـنٌ   لطــول العهـدِ بـدَّله شمـالا

فقد نكَّر الفاعل، ولم يقل (يمينه)؛ لأن الإضافة تتضمن نسبة السآمة إلى يمين الممدوح، وهذا مخالف لمقتضى حال المدح.[(٢)] ولعل منه قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾ [يونس ١٠/ ٥٧]؛ أي: موعظة عظيمة.
٤. الدلالة على واحد غير معين من أفراد الجنس لإفادة العموم وعدم قصر الدلالة على شخصٍ أو شيءٍ بعينه، نحو قول زهير:[(٣)]

وعلم المعاني ص١٣٤
(١)علوم البلاغة ص١٢٦
(٢)انظر: المفصل في علوم البلاغة ص ١٢٨
(٣)ديوانه ص١٥٣، والكتاب ٣/ ٦٦

وإن أتـاه خليـلٌ يـوم مسغبـةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ولعل منه قوله تعالى:﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[المعارج ٧٠/ ١]. وهو في الأصل صفة موصوف محذوف؛ أي: رجلٌ سائلٌ، فلمّا حلَّ محلَّ جامد دلَّ تلك الدلالة، ولعل (قال قائلٌ) مثله.

٥. إفادة النوع نحو ألم بخالد داءٌ، وأزاله عنه دواءٌ أعطاه إياه الطبيب. ولعلَّ منه قول أبي صخر الهذلي:[1]

وإنـي لتعرونـي لذكراك هزَّةٌ كما انتفض العصفور بلَّلَه القطرُ

٦. التقليل[2] نحو ما أخفَّ حلمَ فلانٍ، تبطره دراهم، وتعبث بِلبِّه أبعاضُ مغانم؛ أي: دراهمُ قليلةٌ.

جدير بالتنبيه أن كثيراً من المعاني السابقة التي تفيدها النكرة جاءت في الأصل من كونها صفة لموصوف محذوف، فقولك: جاء راسبٌ، معناه: طالبٌ راسبٌ، وأتاه خليل، معناه: رجل خليلٌ. وهذا يطرد مع كل مشتق، وبعضها جاء من الصفة المحذوفة، فالتنكير في قوله تعالى:﴿ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ﴾[يونس ١٠/ ٥٧]، أفاد معنى التعظيم من خلال الصفة المحذوفة المفهومة من السياق؛ أي: موعظة عظيمة، ومن قولنا: تبطر المرءَ دراهمُ، معناه: دراهم قليلة.

ثانياً: إيراد الفاعل نكرة مختصة:

١. بالوصف لتقليل أفراد النكرة أو تقليص شمولها أو تضييق معناها، من ذلك قولك: لا ينال المعاليَ إلا رجلٌ دؤوبٌ، ولا يحفظُ الودَّ إلا إنسانٌ مخلصٌ. فليس كلُّ رجلٍ ينالُ المعالي، وليس كلُّ إنسان يحفظ الود.[3] وقد يكون لأغراض أُخر ذكرها أصحاب المعاني[4]:

---

(١)الإنصاف ٢٥٣ و٢٥٧

(٢)الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل أن الأول والثالث متصلان بالحال والشأن كعلو المرتبة وسمو القدر، والثاني والرابع متصلان بالكميات والمقادير كالمعدودات والمكيلات والموزونات. انظر: علوم البلاغة ص ١٢٧، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٢٧-١٢٨

(٣)انظر: النحو والصرف ص ٢٧٣ بتصرف.

(٤) انظر: المفصل في علوم البلاغة ص ١٢٥-١٢٦، وشرح المختصر ١/ ٨٤

أ. كالدلالة على فرد غير معين يصدق عليه اسم الجنس، ويستشهد أصحاب المعاني على ذلك بقوله تعالى:﴿وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[يس ٣٦/ ٢٠].[١]، فالرجل خُصِّص بما ظهر مِن أحواله، ثم إنه لـمَّا كان التركيز على المقول لا على القائل لم يكن الفاعل موضعَ اهتمام أو فيه كبير فائدة، وإنما ذُكِرَ أقصى المدينة؛ للدلالة على الجهد والمشقة، وقيل: لبيان أن خبرهم وبلاغهم قد وصل أطراف المدينة[٢]، ثم إنَّ في (يسعى) نوعاً من التأكيد للمجيء؛ لذلك لا أرى أن التنكير هنا يراد منه الدلالة على فرد غير معين يصدق عليه اسم الجنس كما قال أصحاب المعاني جميعاً؛ لأن ذلك قد وقع ومضى، ولعلَّ هذه الدلالةَ تكونُ فيما لم يقع بعدُ.

ب. أو تحقير الفاعل وبيان ضآلة شأنه وبعده عن أن يعرَّف نحو قول حسان[٣]:

لقد خاب قومٌ غاب عنهمْ نبيُّهم　　　وقد سُرَّ من يسري إليهمْ ويغتدي

ولعلَّ منه قوله تعالى:﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء ٢١/ ٤٦]؛ أي: نفحةٌ يسيرةٌ من عذاب ربك.[٤]

٢. بالإضافة: للاختصار[٥] رغبة في إحضاره في الذهن، ولتأدية غرض معنوي

---

(١) قال ابن عادل الدمشقي في اللباب ١٦/ ١٩٠: في تنكير الرجل مع أنه كان معروفاً معلوماً عند الله فائدتان:

الأولى: أن يكون تعظيماً لشأنه؛ أيْ: رجل كامل في الرجولية.

الثانية: أن يكون مفيداً ليظهر من جانب المرسلين أمر رجل من الرجال لا معرفة لهم به، فلا يقال: إنهم تواطؤوا. ومثلَ ذلك قال صاحبُ روح البيان٧/ ٢٩٩:» (رَجُلٌ) فيه إشارة إلى رجولية الجائي وجلادته، وتنكيره لتعظيم شأنه لا لكونه رجلاً منكوراً غير معلوم، فإنه رجل معلوم عند الله تعالى...». وكلام ابن عادل بحرفه في تفسير الرازي مفاتيح الغيب ٢٦/ ٥٤-٥٥

(٢)اللباب في علوم الكتاب١٦/ ١٩٠

(٣)ديوان حسان ص ١/ ٤٦٤

(٤) مفتاح العلوم ص٢٨٨، وعلوم البلاغة ص ١٢٨-١٢٩، وذهب بعضهم إلى أن التنكير يفيد التقليل، وما يؤكد ذلك أن (نفحة) مصدر مرة، وكذلك فإنَّ النَّفحَ هو المسُّ الخفيفُ. انظر: مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٧٦

(٥) فقولك (جاء صديقي أو غلامي) لا شكَّ أنه أخصر من قولك: جاء الصديق أو الغلام الذي هو لي.

يؤديه حرف الجر المقدر (اللام، في، من) فاللام تفيد الملكية، و(من) الجزئيةَ، و(في) الظرفيةَ[1]، فقولُك: أعجبني قلمُ زيدٍ، وثوب حرير، وقراءة الصباح، معناه قلم لزيد، وثوب من حرير، وقراءة في الصباح. هذا فيما يتعلق بالإضافة إلى الاسم الظاهر، أما الإضافة إلى الضمير فلا تكون إلا على تقدير اللام وحدها دون غيرها، نحو أفادني كتابك؛ أيْ: كتابٌ لك. خالدٌ وقف بجانبي صديقُه؛ أيْ: صديقٌ له. لكن التخصيص بالإضافة قد يفيد معانيَ أُخرَ، منها[2]:

- إخفاؤه على السامع خوفاً عليه، ومن ذلك قول مراسلي الإذاعات: أخبرتنا مصادرنا أو نقلت مصادرنا ...
- الإغناء عن تفصيل متعذر أو متعسِّر، نحو قول مغترب لمغترب قريب له: يسلِّم عليك أهل البلد. وقولِك: أجمعَ أهلُ العلمِ على كذا وكذا.
- تعظيم المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما، نحو زارني معاونُ الوزير، حصل أخي على مرتبة الشرف.
- تحقير المضاف أو المضاف إليه أو غيرهما، نحو قدم أخو اللص. قال الحماسيُّ:[3]

لو كنت من مازن لـم تستبح إبلـي ... بنو اللقيـطة من ذهل بن شيبـانا

- الخروج من تَبِعةِ تقديم بعضٍ على بعضٍ، نحو حضر أساتذة النحو، هرب أمراء الحرب، اجتمع رؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة.
- يأتي الفاعل (ذو) و(ذوو) ليُتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس(٤)، نحو قول ابن زيد الأسلمي:(٥)

---

(١)انظر: المقتضب ٤/ ١٤٣، والأصول ٢/ ٥، والارتشاف ٤/ ١٧٧٩-١٨٠٠

(٢) انظر: مفتاح العلوم ص٢٨٠، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٤٩ وعروس الأفراح ١/ ٣٠٦، والمطول ص٢٣٣، وشرح المختصر ١/ ٨٢، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/ ٦٢٨، والأطول ١/ ٣٢٨، ومواهب الفتاح ١/ ٢٢٢، جواهر البلاغة ص ١١٣-١١٤، وعلوم البلاغة ص١٢١، وعلم المعاني ص١٣٣، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٢٢-١٢٥

(٣) شرح الكافية ٣/ ٣٤٣

(٤)انظر: دلائل الإعجاز ص ١٩٩

(٥)انظر: أوضح المسالك ١/ ٣١٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٣٥

سَقَاهاذوو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّما وقد كَـرَبَـت أعنــاقُها أن تَقَطَّـعـا

والفاعل هنا أيضا في الأصل صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ. على أن ما سبق ذكره من معان مرتبطٌ بسياقاتها، فالسياق هو الضابط الأمكن، ولا يمكن حصر السياقات، ومن ثَمَّ لا يمكن ضبطها تماما؛ لأن المعاني متسعة متجددة وغير متناهية وغير محدودة.

ب- ضوابط نائب الفاعل

الأصلُ في الفعل أن يكون مبنياً للمعلوم، وقد يُبنى للمجهول لتعلُّق الغرض بغير الفاعل، فالغرض الذي يمكن أن يعد أصلا لبناء الفعل للمجهول هو تعلق الغرض بما ينوب، وإيضاح ذلك أنَّ ما ينوب عن الفاعل لَمَّا كان الأهمَّ في هذه الجملة، وكان ثَمَّةَ رغبةٌ في المحافظة عليه والاهتمام به نُقِل من الفضلة التي هي موضع حذف وتغيير و... إلى محلٍّ ما لا يجوز حذفُه مطلقاً، وذلك للمحافظة عليه، وتحصينه مما قد يصيبه من حذف وغيره، ونظراً لهذا الانتقال غير السهل من الفضلة إلى العمدة كان لا بد من وزن يناسب ثقل هذا الانتقال والتغيير، فاختير له وزنُ (فُعِلَ) الذي ثقُلَ نتيجة الانتقال من الضم إلى الكسر، ولغرابته ولكونه أقلَّ استعمالا. قال الرضي: «وإنما اختير هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه أقلَّ استعمالاً...، وإنَّما غُيِّر الثلاثي إلى وزن (فُعِلَ) دون سائر الأوزان لكونه غريباً في الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقومُ به»[(١)]. ويشترط فيما ينوب عن الفاعل الفائدةُ المتجددة[(٢)]، وكونُه من ضروريات الفعل من حيث المعنى[(٣)]؛ لأن الفاعل من ضروريات الفعل، وما يتحقق فيه هذان الشرطان أربعةُ أشياء:[(٤)]

١. **المفعول به:**

لم يتعرض النحاة ولا أصحاب المعاني لتعريف المفعول به النائب عن الفاعل

---

(١) شرح الكافية ٤/ ١٢٩، وقريبٌ من هذا ما قاله ابن جني في الخصائص ١/ ١٧٤

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٢٠

(٣) شرح الكافية ١/ ٢١٨

(٤)انظرها في: المقتضب ٤/ ٥٠، والأصول ١/ ٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٦، وشرح الكافية ١/ ٢١٨، والارتشاف ٣/ ١٣٢٧

وتنكيره، ما خلا بعض الشذرات في حديثهم عن إنابة المفعول الثاني، لكن استقراء الشواهد والأمثلة التي استشهدوا بها أو مثلوا أو التي لم تكن كذلك يمكن أن يستخلص منها أنه يأتي معرفة ونكرة، والأكثر فيه أن يكون معرفة، وينبغي أن يكون ذلك أصلاً؛ لأنه بِنيابتِهِ عن الفاعل أصبح بمنزلته؛ أي: انتقل من الفضلة إلى العمدة، والعمدةُ فاعلا أو مبتدأً الأصلُ فيها التعريفُ؛ لأنها محكومٌ عليها، والحكم لا يكون على مجهول، فالأصل في نائب الفاعل إذاً أن يكون معرفةً، ويأتي نكرة لأغراض سبق أن أشرت إلى بعضها في مبحث الفاعل، ويمكن ضبطه بالآتي:

- الأفعال الناصبة لمفعول واحد إن بُنْيَتْ للمجهول ناب هذا المفعول عن الفاعل، قال تعالى: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾[الذاريات ٥١/ ١٠]. وبناءُ الفعل للمفعول مقصود من المتكلم؛ لأن غرضه لم يكن متعلقاً بالفاعل ولا بالفعل ولا بغيرهما، وإنما بهذا المفعول، فلمَّا كان غرضه متعلقا به كان محطَّ عنايته واهتمامه، ولمَّا كان كذلك كان ثمة رغبة في المحافظة عليه، ولم يكن ثمة سبيلٌ لذلك أفضلُ من إنابته عن الفاعل الجزءِ الأساسي الذي لا تقوم الجملة الفعلية من دونه، وإحلاله محله ليصبح جزءاً لا يصحُّ الاستغناء عنه، من جهة أخرى فإنَّ هذا المفعول، الأصلُ فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه حلَّ محلَّ ما أصلُه كذلك، فلمَّا كان كذلك كان كإياه تعريفاً أو تنكيراً في تأدية الأغراض المعنوية.
- الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين إن بُنْيَتْ للمفعول تعين إنابة المفعول الأول[1]؛ لأن أصله مبتدأ وهو أشبه بالفاعل، وأصل المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة، لأنه محكومٌ عليه، فإن ناب عن الفاعل كان كذلك. من ذلك قولك: ظُنَّ زيدٌ ناجحاً. والغرض هنا تعلق الغرض به، وإظهار العناية والاهتمام بمن هو فاعل في المفعول الثاني معنىً، ولم يكن ثمة سبيل لتحقيق ذلك أحسنَ من إنابته عن الفاعل، فإنابته عنه كشفٌ بل تأكيدٌ على فاعليته، فلا شك أن نسبة النجاح في الجملة السابقة إلى زيد، والمنسوب إليه أو المسند إليه فاعلٌ لفظاً ومعنىً كالفاعل في الجملة الفعلية أو معنىً فحسب كالمبتدأ، من جهة أخرى فإن كون أصله

(١)الارتشاف ٣/ ١٣٢٩، والسبب في ذلك أن المفعول الثاني قد يأتي جملة، وهي لا تصلح للنيابةِ عن الفاعل والإسنادِ إليها في هذا الموضع.

مبتدأ يؤكد ذلك، ذلك أن المبتدأ فاعل من حيث المعنى في الخبر، أليس (زيدٌ ناجحٌ) بمعنى (نجح زيد) في المعنى العام؛ أي: في الحكم على زيدٍ بالنجاح، أو إسناده إليه.

وأجاز بعضُهم نيابة المفعول الثاني بشرط ألا يكون نكرة[1] نحو ظُنَّ قائمٌ زيداً. والغرض من إنابته نقْلُهُ من الفضلة إلى العمدة للمحافظة عليه؛ ليصير جزءاً لا يصح الكلام من دونه، ولإظهار العناية والاهتمام به؛ لذلك غالباً ما يُقدَّم على المفعول الأول، وهو أيضاً إن كان نكرة أفاد مع ذلك العمومَ في الحكم.

- الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل إن بُنْيَتْ للمفعول أنيب المفعول الأول؛ لأن أصله مبتدأ، والمبتدأ أصله أن يكون معرَّفةً، وأجاز بعضهم إنابة الثاني أو الثالث إن أمن اللبس[2]، ولم يُسمع عن العرب إلا إنابة الأول[3].
- الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً إن بُنِيَتْ للمفعول حسُنَ إنابة المفعول الأول؛ لأنه فاعل في المعنى[4]، والفاعل كما قلنا الأصل فيه التعريف، من ذلك قولك: مُنِح المجدُّ مكافأةً، والغرض المعنوي الذي تؤديه المعرفة هنا رهين بنوع المعرفة، وبالسياق الذي ترد فيه. ويجوز عند الجمهور إنابة الثاني إن أُمِن اللبسُ[5] نحو: مُنِحَ مكافأةٌ المجدَّ، وأُعطي درهمٌ زيداً، ولعلَّ الغرض المعنويّ هنا هو إفادةُ العمومِ وعدم قصره على نوع معين.
- الجملة المحكية[6] بعد (قيل) و(يقال) عند من أجاز ذلك نحو قـــوله تعـــالى:

---

(١)انظر: الارتشاف ٣/ ١٣٣٠ .قال الرضي: «... هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع لم يأتِ إلا بقيام أول مفعولي (علمت) لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه». شرح الكافية ١/ ٢١٨

(٢)الارتشاف ٣/ ١٣٣١

(٣)شرح الكافية ١/ ٢١٨

(٤) الارتشاف ٣/ ١٣٢٨

(٥) الكتاب ١/ ٤٢، والمقتضب ٤/ ٥١، والارتشاف ٣/ ١٣٢٩

(٦) شرح الكافية ١/ ٢١٦، والارتشاف ٣/ ١٣٢٨

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة ٢/ ١١]، ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة ٥٨/ ١١]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ﴾ [البقرة ٢/ ٢٠٦]، ﴿وَقِيلَ: الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر ٣٩/ ٧٥]. وكثير من النحاة يرى أن الجمل نكرات[١]، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم وحدَهُ دونَ الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحةُ تأويلِها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنَّها نكرة، والحقُّ ما ذكرتُ . قال الرضي: «والحقُّ أنَّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملةٌ ليست اسماً، وإنَّما جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصِحُّ تأويلُها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ ذهبَ أبوه : قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه».[٢] والغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو دلالة الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية كانت أو إنشائية.

والمفعول به النائب عن الفاعل يأتي ضميرا في مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة نحو قوله صلى الله عليه وسلَّمَ: أُعطيتُ خمساً لم يُعطهن أحدٌ قبلي نُصرتُ بالرعب مسيرةَ شهر... وأعطيتُ الشفاعةَ... وبُعثتُ إلى الناس عامة[٣]، وقوله تعالى: ﴿ هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف ١٢/ ٦٥]، وقوله ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[البقرة ٢/ ١٩٦]، وعلماً لاستحضاره في ذهن السامع وتمييزه من غيره نحو ضُرِبَ زيدٌ أو تعظيمه أو تحقيره أو التبرك به أو التلذذ بذكره أو...، ومعرفا بأل للدلالة على معهود خارجي صريحا أو كناية أو علميا أو للدلالة على الحقيقة ماهية أو جنسا أو استغراقاً، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[البقرة ٢/ ٢١٦و ٢٤٦]، وقوله:﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء ٤/ ٢٨]، واسم إشارة لتميزه أكمل تمييز أو لبيان موقعه أو منزلته

(١) مغني اللبيب ص٧٦٩، وانظر: إيضاح علل النحو ص١١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢ - ٥٤ و١٤١، والأشباه والنظائر ١/ ٩٠-٩١

(٢) شرح الكافية ١/ ٣٠٧

(٣) صحيح البخاري برقم (٣٢٨).

نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[الزخرف ٤٣/ ٣١]، واسما موصولا لعدم العلم بغير الصلة أو لاستهجان التصريح به أو للتفخيم والتهويل أو للتحقير أو للتعظيم نحو قول حسان[1]:

لقد خـاب قـومٌ غاب عنهمْ نبيهم وقد سُرَّ من يسري إليـهمْ ويغتدي

ونكرة مختصة بالإضافة لإفادة الاختصار والتعظيم قوله تعالى: ﴿ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [البقرة٢/ ١١٤، والنور ٢٤/ ٣٦]، أو التحقير نحو قوله تعالى﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[المائدة ٥/ ٦٤]، أو مختصة بالوصف لتقييد إطلاق النكرة وتضييق شمولها نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ﴾ [محمد ٤٧/ ٢٠]، أو نكرة محضة بغرض تكثير المسند إليه نحو﴿كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام ٦/ ٣٤، وفاطر ٣٥/ ٤]؛ أي رسل كثر.[2] أو الدلالة على التعميم والتهويل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾[البقرة ٢/ ٤٨]، أو الدلالة على فرد غير معين يصدق عليه اسم الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ﴾ [محمد ٤٧/ ٢٠]، وغير ذلك من الأغراض التي يدل عليها السياق والتي سبق في مبحث الفاعل أن أشرنا إلى بعضها.

٢. المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل إذا حُذف، ذلك أنَّه لـمَّا خِيفَ ألَّا يلتفتَ السامعُ إلى الحدثِ الذي يدلُّ عليه الفِعلُ، وينشغلَ عنه بغيره، نُقِلَ المصدرُ من نصب الفضلة وخفتها إلى رفع العمدة وثقلها بقصد توكيد المصدر الذي تضمنه الفعل، فيكون حينئذ في حصن حصين من الحذف وغيره؛ لأنه أصبح في موضع ليس للحذف فيه مجال، وهو ينوب عن الفاعل بشرطين:

أ. أن يكون متصرفاً غير ملازم النصب على المصدرية؛ لأن غير المتصرف لا يمكن أن يكون فيه ما سبق أن قلتُه آنفاً.

---

(١)ديوان حسان ١/ ٤٦٤

(٢) يبدو لي أنه لو عرف (رسل) لكان التكذيب لكل الرسل، والتكذيب ربما لم يكن لهم جميعا، بل لبعضهم. والتكثير قد يكون جاء من صيغة جمع الكثرة (فُعُل)، ومن التنكير الذي يفيد العموم. ويلاحظ أن كثيراً من المعاني جاءت من صفة محذوفة لا من التنكير، وهذا كثير فيما يذكره أصحاب المعاني.

ب. أن يكون مختصاً :

- بالوصف: وإنما شُرِطَ الوصفُ بغرض تقييد المصدر، فمصدر الفعل مطلق غير مقيد إلا بالزمن الذي يُعد قيداً غير مكين، والمصدر إن ظل مطلقا غير مقيد لم يكن ثمة فائدة منه؛ لأن المصدر العام دل عليه الفعل، والفائدة تكمن في هذا المصدر العام إذا قُيِّد بوصف خاصٍّ يُضيق إطلاقَه ويُقلِّصُ شموله، فيكون كـ ﴿ أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ [يوسف ١٢/ ٢]، وطه ٢٠/ ١١٣]، فالغرض الذي تؤديه إنابة المصدر الموصوف إذاً هو التوكيدُ المقيد[1].
- بالإضافة: لتقييد إطلاق المصدر، وتوكيده مع التشبيه، والملكية، والاختصار فقولك: سير سيرُ الصالحينَ، أصله بعد بناء الفعل للمفعول: سيرَ سيرٌ مثلُ سيرِ الصالحين. فالعناية والاهتمام بسيرٍ مشابهٍ لسير الصالحين؛ لذلك أناب ما اهتم به عن الفاعل، ولكن لَّمَّا عُلِمَ المصدرُ وكثُر ذكرُه خيف مما قد يصيب السامع من الملل والسآمة فحُذِف، وأمَّا التشبيه فمستفادٌ من الصفة المحذوفة (مثل)، وأمَّا الملكية فجاءت من تضمُّن المضاف إليه معنى حرف الجر (اللام)، وأمَّا الاختصار فقد كان من خلال الاستغناء عن المصدر النائب في الأصل (سيرٌ)، ثمَّ الاستغناء عن صفته (مثلُ)، فحلَّ المضاف إليه الذي هو (سير الصالحين) محلَّه، فنابَ عن الفاعل.، وأمَّا التقييد والتوكيد فقد سبق بيانهما آنفاً. إذاً فإنابة المصدر المختص بالإضافة غاية في الإيجاز والبلاغة؛ إذ يؤدي سبعة معانٍ بكلمتين.
- ببيان العدد: والعدد المحدد معرفة، والمعرفة تحقق الفائدة، وإنما اختصت النكرة به؛ لأن الفعل لـمَّا كان دالاً على مصدرٍ مطلق تعلق الغرض ببيان تكرر المصدر وتقييد ذلك التكرر، والأهم فيه الرغبة في المحافظة على تكرار حدوث المصدر والاهتمام والعناية به؛ ولذلك نُقلِ من الفضلة إلى مكان الفاعل حيث يمنع حذفه، ويكسب درجة التعريف؛ لأنه يُصبح محكوماً عليه أو مسنداً إليه الحكم، وفيه أيضا توكيد لمصدر الفعل بأكثر من توكيد فلمَّا أُريدَ الاختصارُ نابَ عن ذلك التَّكرارِ عددُهُ.

---

(١)انظر: المقتضب ٤/ ٥٣

٣. الظرف:

لأنَّ الزمنَ ممَّا يدلُّ عليه الفعلُ، فلمَّا كان الغرض متعلقا بالظرف، وكان محط العناية والاهتمام، بل لـمَّا كان أهمَّ ركنٍ مقصودٍ في ذلك الكلام، وخِيفَ انشغالُ ذهنِ السامع عنه بالفعلِ أو الفاعل، حُذِفَ الفاعلُ الذي يُشكِّلُ حاجزاً قد يشغلُ السامِعَ عنِ الظَّرفِ، وأُنيبَ عنه الظَّرفُ؛ ليُصبحَ محلَّ الفاعل، ويأخذ ما له من أحكام تجعله في مأمن من الحذف وغيره. ويشترط لنيابته عن الفاعل شرطان:

أ. أن يكون متصرفا غير ملازم الظرفيةَ أو شبهها؛ لأن ما لازمها لا يصلح فيه ما سبق أن قلناه آنفاً.

ب. أن يكون:

- مختصاً بالوصف: لأن الزمان أو المكان مطلقان وواسعان وغير محدودين، والظرف بنيابته عن الفاعل يصبح محكوماً عليه، والحكم ينبغي أن يكون على معلوم، فالوصف يضيق سعته، ويقيد إطلاقه، والغرض منه توكيد الزمن الذي يدل عليه الفعل، فالاهتمام في هذا التركيب منصبٌّ على الزمان، فلمَّا خيف انصراف ذهن السامع عنه أُكد بزمن آخر، ولم يعد ثمة ما ينشغل به ذهن السامع؛ لأنه كما تعلم لا يكون إلا مع الفعل اللازم، لكن لَمَّا كان زمن الفعل مطلقاً، لم يكن ثمة فائدة في ظرف عام منكَّر؛ ولذلك قُيِّد بوصف خاصٍّ، فصار كـ ﴿أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [يوسف ١٢/ ٢، وطه ٢٠/ ١١٣].
- أو مختصاً بالإضافة: لتأدية ما سبق مضافا إليها معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه.
- أو مختصاً بالعلمية: نحو صِيمَ رمضانُ، والغرض منه حينئذ توكيد الزمان الذي تضمنه الفعل، وتفصيله وتحديده، فهو يفيد التبيين والتفصيل في الزمن بعد الإبهام والإجمال، إضافة إلى العناية والاهتمام وتركيز ذهن السامع عليه؛ لأنه لم يعد ثمَّة معمولٌ غيره في الجملة حيث حذف كل ما يصلح للنيابة لتحقيق هذا الغرض.

٤. المجرور:

وهو لا ينوب عن الفاعل إلا مع الفعل اللازم، وينوب عنه إذا كانت العناية والاهتمام

به دون غيره، وكان الغرض من الكلام متعلقا بالمجرور، وكانت فائدة الكلام منوطة به، لـمَّا كان ذلك كله خيف انشغال ذهن السامع عنه، فنُقل من محلِّ الفضلة الذي ربما لا ينال من السامع ما يقصد منه وما يراد له، لـمَّا كان ذلك نُقل إلى مكان الفاعل، وأنيب عنه؛ ليتحقق ما أريد؛ ويبعد ما لا يراد؛ ولذلك اشترط لنيابته ثلاثة شروط:

١. ألا يلزم الجار طريقة واحدة في العمل؛ لأن ما لزم طريقة واحدة يدلُّ على معنى ثابتٍ، ولا يصلح لتحمُّل ما سبق أن ذكرته آنفاً.
٢. ألا يدل على التعليل؛ لأن ما دل على التعليل قُيِّد به، والفاعل لا يدل عليه، فلا يصلح لِما سبق أن قلناه آنفاً.
٣. أن يكون:
٤. مختصاً بالوصف: لأن النكرة عامة، والمجرور لـمَّا نقل لينوب عن الفاعل أصبح محكوماً عليه، والحكم لا يكون على مجهول؛ لذلك قيِّد بالوصف، إضافةً إلى أن غرض الكلام تعلَّقَ به مقيداً، والفائدة تحققت بتقييده، دون أن يعني هذا أن لا قيمة للمجرور، بل كمنَتِ الفائدةُ فيه وفي وصفه، فكان من باب ﴿ أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ [يوسف ١٢/ ٢، وطه ٢٠/ ١١٣].
٥. أو مختصاً بالإضافة: لتأدية معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه إلى جانب ما سبق أن قلناه آنفاً.
٦. أو مختصا بالعلمية ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾ [الفجر ٨٩/ ٢٣]؛ للدلالة على العلم نفسه، وجعله محط تركيز ذهن السامع وعنايته واهتمامه؛ لتعلق غرض الكلام به، ولأنه المقصود من الجملة التي هو آتٍ فيها.

ومما سبق يتبين لنا أن الأولى بالنيابة عن الفاعل ليس المفعول به ولا المصدر ولا الظرف ولا الجار، وإنما ما يقتضيه المعنى، فإن أريد تقريب المفعول به والحفاظ عليه وُضع في مكان العمدة؛ كيلا يمكن التخلي عنه، وإن أريد تأكيد الفعل توكيداً قوياً؛ كيلا يكون ثمة مناصٌ من حذفه أو تجرؤٌ على حذفه أنيب المصدر، وإن قصد المحافظة والعناية بالزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل أُنيب الظرفُ، وإن أُنيب الجارُّ كان المعنى المقصودُ حينئذٍ هو معنى حرف الجر. هذا هو الضابط المعنويُّ، وإن كان النحاة يرون أن المفعول به هو الأولى بالنيابة[1]،

(١)انظر: المقتضب ٤/ ٥١

والبصريون يعدون إنابة غير المفعول مع وجوده شاذة، والكوفيون يجيزونه، ومذهبهم أرعى للمعنى. وربما رجَّح البصريون نيابة المفعول على المصدر وعلى الظرف لدلالة الفعل على المصدر والظرف، فتكون إنابتهما مع وجود المفعول كالزيادة التي لا حاجة إليها.

قال الرضي: «... وكل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذنُ اختياره»[1]. وقال صاحب دليل السالك: «ولو قيل بإنابة ما له أهميةٌ في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً، كأن يقال: ضُرِبَ ضَرْبٌ أليمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى؛ وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أُنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور»[2].

(١)شرح الكافية ١/ ٢٢١

(٢)دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٥١

المبحث الثاني: ضوابط تعريف النواسخ وتنكيرها

المطلب الأول ضوابط تعريف معمولات الأفعال الناسخة وما يعمل عملها وتنكيرها

١. اسم كان وخبرها:

لم يخصَّ النحاة معمولي كان وأخواتها بحديث عن أحكامهما في التعريف والتنكير، بل أشاروا إلى أن اسمها يُعطى أحكام الفاعل؛ لأنه يُرفع تشبيهاً به، فلا يتقدم عليه، ولا يستغنى عنه، كما أن أصحاب المعاني لم يفردوهما بحديث، بل جاء حديثهم عن الأغراض التي تؤديها في خلال حديثهم عن المسند والمسند إليه.

إنَّ الأصل في المبتدأ - وكذلك الفاعل- كما قلنا أن يكون معرَّفاً؛ لأنه مسندٌ إليه أو محكومٌ عليه، ولكنه قد يأتي نكرة، وقد بيناه في مبحث الفاعل.

وأمَّا الخبر فيُعطى أحكام خبر المبتدأ في مجيئه مفرداً أو جملة أو شبه جملة، ويتميز منه بالنصب؛ لأنه شبيهٌ بالمفعول به. وقد سبق أن الخبر الأصل فيه أن يكون نكرة؛ لأنه مسندٌ أو حكمٌ، ولكنه قد يأتي معرفة، وقد سبق أن فصلنا ذلك، لكن ما هو جدير بالذكر والتنبيه أن الاسم والخبر قد يأتيان على خلاف الأصل، فيأتي الاسم نكرة، والخبر معرفة، نحو قول القطامي[1]:

قِفي قبلَ التَّفرُّقِ يا ضباعا ولا يكُ موقفٌ منك الوداعا

وقول حسان[2]:

كَـأَنَّ سَبِيْـئَةً مِـنْ بَـيْـتِ رَأْسٍ يَكُـوْنُ مِـزَاجَهَـا عَسَـلٌ وَمَـاءُ

وللعلماء في ذلك أقوالٌ، منها أنَّه على القلب، وهو مذهب أصحاب المعاني[3]، ومنها أنه ضرورة شعرية، قاله بعض النحاة.[4]

٢. الأحرف العاملة عمل (ليس).

أ. (ما) الحجازية:

لم يشترط النحاة في اسمها أو خبرها تعريفاً أو تنكيراً، واسمها وخبرها

---

(١) مغني اللبيب ص٥٩١

(٢) ديوانه ١/ ١٧، والكتاب ١/ ٤٩

(٣) انظر: مفتاح العلوم ص٣١١، والإيضاح في علوم البلاغة ص٧٢

(٤) مغني اللبيب ص٥٩١ و٩١١، وسبق آنفا ذكر قول لابن جني فيه.

لهما ما للمبتدأ والخبر من تعريف وتنكير؛ لأنهما أصلٌ لهما، قال تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَراً﴾[يوسف ١٢/ ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[المجادلة ٥٨/ ٢]، وقال يزيد بن معاوية[١]:

وعيشِك ما هـذا خضـاباً عرفتُه فلا تكُ بالبهتـانِ والـزُّورِ متْهِمي

ب. (لا) الحجازية:

اشترط النحاة أن يكون اسمها وخبرها نكرتين لإفادة العموم والشمول، فالنكرة في سياق النفي تعم، ولا عموم لها في سياق الإثبات، قال الشاعر[٢]:

تعزَّ فلا شـيءٌ علـى الأرض باقيـا ولا وزرٌ مـمـَّا قضـى الله واقـيـا

فإن عرِّفا أهملت وكررت، وأجاز ابن جني وابن الشجري مجيء اسمها معرفة[٣] كقول النابغة الجعدي[٤]:

وحلَّـت سواد القلب لا أنـا باغيـا سـواها ولا فـي حبهـا متراخيا

وقول المتنبي[٥]:

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المـالُ باقيا

قال سيبويه: «واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا، فأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِي

فإنه جعله نكرة، كأنه قال لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِينَ. ومثل ذلك لا بصرةَ لكم، وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَـكِـدْنَ ولا أُمَـيَّـةَ بـالـبـلادِ

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلتُ: فكيف يكون هذا وإنما

(١) ديوانه ص٦٣

(٢) مغني اللبيب ص٣١٥ و٣١٦

(٣) مغني اللبيب ص٣١٦

(٤) مغني اللبيب ص٣١٦

(٥) ديوانه ٤/ ٢٨٣، ومغني اللبيب ص٣١٦

أراد عليّاً رضي الله عنه؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسُن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، وأنه قد غيِّب عنها. فإن قلتَ: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي، فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيِّب عنها»[1].

ت. (لات):

لم يشترط النحاة في اسمها وخبرها التعريف والتنكير، لكن تقديرهم لاسمها لم يكن إلا معرَّفا بأل، وأما خبرها فنكرة مضافة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص ٣٨/ ٣]، وقول الشاعر[2]:

ندمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ والبغيُ مرتعُ مُبتغيه وخيمُ

ث. (إن) النافية:

لم يتعرض النحاة لتعريف اسمها وخبرها إلا قليلاً، فقد نقل الرضي عن الأندلسي قوله: «النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطا واحدا، وهو كون معمولها نكرة، اسما كان أو خبرا»[3]. قال ابن عقيل: «ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة»[4]. وقال الأشموني: «وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين»[5]. لكن يمكن القول من خلال الشواهد التي وردت فيها (إنْ) عاملةً بأن اسمها يأتي نكرة ومعرفة، والأصل فيه التعريف؛ لأن أصله مبتدأ، وخبرها الأصل فيه التنكير؛ لأنه مسندٌ أو حكمٌ، ومِن ذلك قولهم: إن أحدٌ خيراً

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٩٦-١٩٧

(٣)شرح الكافية٢/ ١٩٦

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣١٩

(٥) شرح الأشموني ١/ ٤٨٣

من أحدٍ إلا بالعافية، وممَّا ورد فيه الاسم ضميراً قولُ أعرابيٍّ: إنَّ قائماً؛ يريدُ: إنْ أنا قائماً، وقولُ الشاعرِ[1]:

إن هـو مسـتـوليـاً علـى أحـدٍ   إلا علـى أضـعـف الخبيثـين

ومعرَّفاً بأل قول الشاعر[2]:

إنِ المرءُ ميتاً بانقِضاءِ حياتِهِ   ولكن بأنْ يُبغَى عليهِ فيُخذلا

واسماً موصولاً نحو قراءة سعيد بن جبير[3]﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ الله عِبَاداً أَمْثَالكُمْ﴾ [الأعراف٧/ ١٩٤].

٣. اسم كاد وخبرها

لم يتعرض النحاة ولا أصحاب المعاني لأحكام معمولي كاد وأخواتها في التعريف والتنكير، أمّا الخبر فحكمه معروف لا يحتاج إلى مزيد تفصيل، ولا يتعلق به تعريف ولا تنكير؛ لأنه لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن) المصدرية الناصبة، والخبر حينئذ الجملة، ولا تعريف فيها ولا تنكير كما سبق أن بيَّنَّا، وأمَّا إن اقترن بها فالخبرُ المصدرُ المؤول، وهو معرفة من دون تقدير اسم مضاف قبله أو مضاف إليه بعده، وقد سبق أن بينا دلالة ذلك أيضاً.

وأمَّا اسمها فله ما لاسم كان وما للفاعل من أحكام في التعريف والتنكير، فالأصل فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه محكومٌ عليه أو مسندٌ إليه، فقد يأتي ضميراً في مقام الغيبة أو الخطاب أو التكلم، قال تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾[البقرة ٢/ ٧١]، وقال تعالى:﴿وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً ﴾ [الإسراء ١٧/ ٧٤]، وقد يأتي علما نحو قول البرج التميمي[4]:

وماذا عسى الحجَّاجُ يبلغ جهدُهُ   إذا نحـن جـاوزنـا حفيـر زيـادِ

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٩٦

(٢)الجنى الداني ص٢٠٩

(٣)المحتسب ١/ ٢٧٠

(٤)أوضح المسالك ١/ ٣٠٨

ومعرفا بأل نحو قول هدبة بن الخشرم[1]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ

واسماً موصولاً نحو قول أمية ابن أبي الصلت[2]:

يُوشك مَن فرَّ من منيته ... في بعض غِرَّاته يُوافقُها

ونكرة مضافة نحو قول ابن زيد الأسلمي[3]:

سقاها ذوو الأحلام سجْلاً على الظما ... وقد كربتْ أعناقُها أن تقطَّعا

---

(١)الكتاب ٣/ ١٥٩

(٢)الكتاب ٣/ ١٦١

(٣)شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٥

المطلب الثاني: تعريف معمولات الأحرف الناسخة وتنكيرها

أولاً: ضوابط تعريف اسم إن وخبرها وتنكيرهما:

لم يتعرض النحاة لتعريف معمولي إنَّ وأخواتها وتنكيرهما منفردين، لانطباق أحكام المبتدأ والخبر عليهما، فذكرهما تكرار لا حاجة إليه، ولكن جاء في سياق حديثهم عن أحكامهما إشارات إليهما، وكذلك أصحاب المعاني جاء حديثهم عن تعريفهما وتنكيرهما في خلال حديثهم عن المسند والمسند إليه من دون فصلٍ - كعادتهم - بين مواقع المسند والمسند إليه، ويمكن ضبطهما بالآتي:

١. **اسم إن وأخواتها:**

الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن أصله مبتدأ، والمبتدأ الأصل فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه مسندٌ إليه أو محكومٌ عليه، ويرى بعض الباحثين أنه يصحّ فى أسماء النواسخ أن تكون فى أصلها معارف أو نكرات[1]. ويمكن ضبطه بالآتي:

أ. **مجيئه ضميراً:**

- في مقام الغيبة وهو كثير، إنه، لكنه، ليته...
- في مقام التكلم: إننا، إنَّا، لكني، ليني...نحو قوله تعالى﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر١٠٨/ ١].
- في مقام الخطاب: إنك، لكنك، ليتك...
- ضمير شأنٍ نحو قول الأخطل[2]:

إنَّ من يدخل الكنيسة يوماً　　　يلقَ فيـها جـآذراً وظـبـاء

وهو واجب أن يكون كذلك مع أن وكأن المخففتين نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل ٧٣/ ٢٠]، وقوله: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس١٠/ ٣٥]. وقد سبق أن أشرنا إلى أن ضمير الشأن يفيد الإيضاح بعد الإبهام.

ب. **واسم علم** نحو إنَّ زيدا ناجح، ﴿إِنَّ الله لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة٢/ ٢٦].

---

(١) النحو الوافي ١/ ٤٤١ و٤٩٥

(٢)شرح الكافية ١/ ٢٧١

ت. وموصولاً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة٢/ ٦].

ث. ومعرَّفاً بأل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ﴾ [آل عمران٣/ ١٩].

ج. واسم إشارة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء ١٧/ ٩].

ح. ونكرة موصوفة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ [الأنفال ٨/ ٥].

خ. ونكرة مضافة نحو قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة ٩/ ١٠٣]. وقولهم: إنَّ في ساحة الحرب أبطالها.

أمَّا خبر الأحرف المشبهة بالفعل فحاله كحال خبر المبتدأ في التعريف والتنكير وما يؤديانه من أغراض معنوية، أمَّا الأغراض والمعاني التي تؤديها الصور السالفة للتراكيب فهي المعاني والأغراض نفسها التي تؤديها أشكال المبتدأ مضافا إليها معاني الأحرف المشبهة بالفعل.

٢. **لا النافية للجنس:**

يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، فإن كان أحدهما معرفة أهملت ولم تعمل، وعلة ذلك أنها تفيد نفي جنس اسمها نصاً؛ أيْ: على سبيل الاستغراق، ولا يتأتَّى ذلك إلا مع النكرة المفردة؛ ولذلك بُني اسمها؛ لأنَّه مُتضمِّنٌ معنى (مِن) التي تفيدُ استغراق الجنس[1].

ويأتي اسمها نكرة موصوفة نحو: لا طالبَ كسولَ في القاعة، أو مضافة نحو: لا رجلَ سوءٍ بيننا، أو شبيها بالمضاف نحو: لا طالعاً جبلاً.

(١)انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٥

المبحث الثالث: ضوابط تعريف المنصوبات وتنكيرها.

المطلب الأول: تعريف المفاعيل وتنكيرها.

المفعول المطلق.

المفعول به.

التراكيب التابعة له.

الاشتغال.

التنازع.

الإغراء والتحذير.

الاختصاص.

المفعول فيه.

المفعول لأجله.

المفعول معه.

النداء.

المطلب الثاني: تعريف المنصوبات المشبه بالمفعول وتنكيرها.

الحال.

التمييز.

الاستثناء

المطلب الأول: تعريف المفاعيل وتنكيرها.

١. ضوابط تعريف المفعول المطلق وتنكيره:

لم يتعرض النحاة لأحكام المفعول المطلق في التعريف والتنكير، ولكن اسمه (مطلق) يدل على أن الأصل فيه أن يكون غير مقيد، وهذا يناسبه التنكير، فإن قُيِّدَ أو كان غيرَ مصدر أعرب نائباً عن المصدر، وقد جاء معرفا بأل نحو قول مضرس بن الحارث المزني:[1]

ولو تعلمينَ العلمَ أيقنتِ أنَّني ... وربِّ الهدايا الـمُشعراتِ صدوقُ

وقال ابن جني: «أجاز أبو الحسن: ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيداً، ودُفِعَ الدَّفعُ الذي تعرِفُ إلى محمَّدٍ ديناراً، وقُتِلَ القتلُ يومَ الجمعة أخاك»[2].

فهذا دليل على جواز مجيئه معرفا بأل، وقد مر في مبحث نائب الفاعل أنه يختص بالوصف نحو: كتبت كتابة ممتعة، أو بالإضافة أو بالعدد، وسيأتي بيان ذلك كله، أما ما ينوب عن المصدر فقد يكون نكرة مختصة بالوصف أو بالإضافة، وقد يكون معرفة، وهي تفيد معاني لا يفيدها المصدر وحده، فدونك بيانا لها ولمعانيها التي تؤديها:

أ. صفة المصدر نحو سرتُ كثيراً. وذلك لإفادة تعدد الاحتمال، فقد يكون سيراً كثيراً، أو زمناً كثيراً، إلى جانب الإيجاز بالحذف.

ب. الضمير في مقام الغيبة بغرض الإيجاز والتوكيد من خلال التكرار، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾[المائدة ٥/ ١١٦]، وقول الشاعر:

فلا أصرم الخلان حتى يصارموا ... وحتى يسيروا سيرةً لا أسيرُها

وهذا الضمير مختلف فيه أهو نكرة أم معرفة؟ فهو عند سيبويه نكرةٌ. ورُدَّ بأنَّ الضمير الراجع إلى النكرة معرفةٌ بدليل وقوعه مبتدأً نحو: ضربت رجلاً وهو

---

(١)التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩ قال أبو حيان: «فقد اختصَّ المصدر بالتعريف، والفعل لا يدلُّ إلا على مصدرٍ مُبهم، والمختصُّ لا يؤكَّدُ به المبهمُ؛ لأنَّه ليس في معناه، ولا يُتصوَّرُ أن تكونَ (أل) في الأبيات جنسية؛ لأنَّ الجنس لا يمكن وقوعه، وإنما أريد ... بالعلم الذي يتوصل به إلى صدقه. ولكون المصدرِ المخصصِ المعرَّفِ لا يجوزُ أن يقعَ تأكيداً للفعل منع النحاة: ضربته أن أضربه».

(٢)الخصائص ١/ ٣٩٧

راكب[1]، ولو كان نكرة لصحَّ وصفُه، والجوابُ أنَّ الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربته، وإلا فنكرة نحو: أرجلٌ ضربته أم امرأةٌ، ذكره الرضي[2].

ت. اسم الإشارة السابق لمصدر الفعل، وذلك لإحضار المصدر في ذهن السامع بكمال تمييزه وتعيينه، نحو بذلت من الجهد ذلك البذلَ العظيم حتى وصلت إلى ما طمحت إليه.

ث. ما دلَّ على نوع من المصدر لتمييزه من غيره، نحو قول الأعشى:[3]

غَرّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُها تَمْشِي الهُوَيْنَى كما يَمْشِي الوَجِي الوَجِلُ

ج. ما دل على هيئة المصدر نحو مشى خالدٌ مشية الأسد، ودرس أحمد دراسة الصالحين.

ح. ألفاظ التبعيض والعموم (كل، جميع، عامة، بعض...) للدلالة على التبعيض أو الكلية في المصدر، نحو قول الشاعر[4]:

وقد يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيـنِ بعدما يَظُنَّـانِ كلَّ الظَّـنِّ أَنْ لا تَلاقِيـا

خ. مـا دلَّ عـلى عـدد المصـدر نحـو قولـه تعـالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[النـور٢٤/ ٤]، وذلـك بغـرض تحديـد إطـلاق المصـدر، وتحويـل المصـدر إلى تمييـز، والتمييـز يكشـف إبهـام العـدد، ففيـه إذاً إيضـاح بعـد إبهـام، وسـيأتي بيـان هـذا بمزيـد تفصيـل في مبحـث التمييـز.

د. ما دلَّ على آلة المصدر نحو ضربت الكسول سوطاً، للإيجاز والاختصار، إذ الأصل: ضربت الكسول ضربةً بسوطٍ[5]، فحذف المصدر، ثم حذف الخافض، فنابت الآلة.

---

(١) يمكن ردُّ هذا الاستدلال بكون الضمير مُصدَّراً بواو الحال، والنكرة يجوز الابتداء بها بعدها.

(٢)شرح الكافية ٣/ ٢٣٥

(٣)المقاصد النحوية ٢/ ٧٦٠

(٤)الخصائص ٢/ ٤٤٨

(٥)الخصائص ١/ ٣٨٤

ذ. مرادف المصدر نحو ضحكت تبسماً. وذلك بغرض إضافة معنى جديد دقيق تتمايز به المترادفات، وفي هذا إثراء للجملة بالمعاني. يقول د. فاضل السامرائي: «والقاعدة أنَّه ما اختلف فيه لفظ الفعل عن لفظ المفعول المطلق فالمراد زيادة المعنى بجمع معنيين أو أكثر ما وسعت اللغةُ، واتَّسعَ المقامُ»[١].

ر. مشارك المصدر في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل٧٣/ ٨]. قال الزمخشري: «فإن قلتَ: كيف قيل: (تَبْتِيلاً) مكان تبتلا؟ قلتُ: لأن معنى تبتل بتل نفسه، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل»[٢]. وقال ابن القيم: «ومصدر تبتَّلَ إليه تبتُّلٌ كالتعلُّم والتفهُّم، ولكن جاء على التفعيل مصدر فعَّل لسرٍّ لطيفٍ. فإن في هذا الفعل إيذاناً بالتدريج والتكلف، والتعمُّل والتكثُّر والمبالغة، فأتى بالفعل الدال على أحدهما، وبالمصدر الدال على الآخر، فكأنه قيل: بتِّلْ نفسَك إلى الله تبتيلاً، وتبتَّل إليه تبتُّلا، ففُهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن، وهو من حسن الاختصار والإيجاز»[٣].

ز. (أيّ) الاستفهامية والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء ٢٦/ ٢٢٧]. وقد بيَّنت ما فيهما في مبحث ألفاظ الصدارة.

المصدر النائب عن فعله: لم يتكلم النحاة ولا أصحاب المعاني على التعريف والتنكير فيه، وبيانه قد ذكرته في مبحث الحذف.

٢. ضوابط تعريف المفعول به وتنكيره

سبق أن بيَّنْتُ أحكامه في التعريف والتنكير في مبحث نائب الفاعل.

أ. مفعول الفعل الناصب لمفعول واحد نحو قرأ خالد الكتاب. لم يتحدث النحاة عن تعريفه أو تنكيره، ولعلَّ الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنه «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمرا، وبلغت البلد»[٤]. فوقوع الفعل يفترض أن يكون على معلوم لا على مجهولٍ، ولا يمنع هذا من مجيئه نكرة لأغراض يقصدها المتكلم، ويوحي بها السياق.

---

(١)معاني النحو ٢/ ١٤٢

(٢) الكشاف ٤/ ٤٨١

(٣) التفسير القيِّم ص ٥٠١-٥-٢، وقد أفدْته عن معاني النحو ٢/ ١٤١

(٤)شرح المفصل ١/ ١٢٤

ب. مفعولا ظن وأخواتها كانا قبل دخول ظن أو أحد أخواتها مبتدأ وخبرا؛ لذلك فأحكامهما في التعريف والتنكير هي أحكام التعريف نفسُها في المبتدأ والخبر، وإن كان طلب الحكم للتعريف هنا أخف من طلبه ثمة؛ لأنهما قد صُدِّرا بفعلٍ هنا.

ت. مفعولا أعطى وأخواتها، وقد سبق أن أشرت إليهما في مبحث نائب الفاعل.

٣. التراكيب التابعة للمفعول به:

أولاً: التعريف والتنكير في التنازع:

وهو أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر عنهما معمولٌ مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى نحو جاء وأكرمت موسى، ولم يتحدث النحاة ولا أصحاب المعاني عن تعريفه وتنكيره، لكن أحد المعمولين معرفة قطعاً؛ لأنه مضمر، والثاني له من أحكام التعريف والتنكير بحسب إعرابه فاعلاً أو مفعولاً.

وقد اختلف النحاة فيه، فالبصريون يرون إعمال الثاني لقربه، وفي هذا إضمارٌ في الأول قبل الذكر، وهو يدخل في باب الإيضاح بعد الإبهام الذي يجعل النفس في تشوق لكشف ما أُبهم عليها، وقال الجرجانيُّ: «إن الشيء إذا أضمر، ثم فسِّرَ كان أفخم ممّا إذا لم يتقدَّم إضمارٌ»[(١)].

وقال صاحب الطراز: «إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب»[(٢)]. وقيل: الآتي بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب.

لكن سيبويه ينتصر للمعنى على اللفظ، ويردُّ من الوجوه الإعرابية ما يمكن أن يؤدي إلى فساد المعنى وإن كان هذا الذي ذهب إليه مخالفا مذهبه، من ذلك أنه ذهب في التنازع إلى أن الثاني أولى بالمعمول من الأول لقرب جواره ولصحة المعنى حيث قال: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى»[(٣)]، ثم خالف ذلك حيث قال في قول امرىء القيس:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٢، والعبارة بحرفها في البرهان ٣/ ٩٠، وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١

(٢)الطراز ٢/ ٧٨

(٣)الكتاب ١/ ٧٤، وانظر: المقتضب ٣/ ١١١-١١٢ و٤/ ٧٢-٧٣ و٧٥ و٧٧-٧٨، والارتشاف ٤/ ٢١٣٩

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[1]

«فإنما رفع (قليل)؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملكَ، وجعل القليل كافيا، ولو لم يُرد ذلك، ونصَبَ، فسد المعنى»[2].

أما الكوفيون فيرون إعمال الأول كيلا يعود ضميره على متأخر لفظاً ورتبة، والحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فذكره زيادة لا حاجة إليها؛ لأنه مدلول عليه، والمحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به[3]، فإن ذُكِرَ كان كالتوكيد، وهو لا يذكرُ هنا؛ لأنه لو ذُكِرَ لَمَا كان ثمةَ تنازعٌ.

ثانياً: تعريف المنصوب على الاختصاص وتنكيره

هو نصب الاسم بفعل محذوف وجوبا بعد ضمير متكلم، بغرض بيان المراد منه، وقصر الحكم الذي للضمير عليه، وتخصيص عمومه، وتقليص شموله، وتوكيده، وأضاف بعض الباحثين أنه يفيد لفت انتباه السامع إليه[4]. وقال أبو حيان: «الباعث على الاختصاص فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان»[5]. هذه هي الأغراض العامة التي تؤديها صوره كلها.

والمنصوب على الاختصاص يجب أن يكون معرفة أو نكرة مضافة إلى معرفة، ولا يصح أن يكون نكرة محضة[6] أو مضافة إلى غير العلم والاسم المعرف بأل ولا اسما مبهما كالاسم الموصول واسم الإشارة؛ لأن الضمير لا يبيَّن أو يوضَّح بما هو مبهم، قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إني - هذا - أفعل كذا وكذا، ولكن تقول: إني - زيداً - أفعلُ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تذكر هنا توكيداً وتوضيحاً للمضمر وتذكيراً، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو

---

(١)ديوان امرىء القيس ص ٣٩

(٢)الكتاب ١/ ٧٩

(٣)الخصائص ١/ ٢٨٤ و٢٨٨ و٢٩٣ و٢/ ٣٤٣

(٤)ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٢٦

(٥) الارتشاف ٥/ ٢٢٤٧

(٦) قال ابن النحاس: «ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة، فلا يقال: إنا قوماً نفعلُ كذا؛ لأن النكرة لا تزيل لبساً». الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤، وانظر: الارتشاف ٤/ ٢٢٤٨

أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلتَ: إنَّا – قوماً–...، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبُح –إذ ذكروا الأمر توكيداً لِمَا يُعظِّمون أمرَه – أن يذكروه مبهماً».[1] وثمة معانٍ جزئية إلى جانب المعاني الكلية التي سبق بيانُها تُستفاد من التراكيب، ويمكن ضبطها بالآتي:

١. أن يكون المنصوب على الاختصاص معرَّفاً بأل نحو قولك: نحن الطلابَ أملُ المستقبل. وهذا التركيب يؤدي إلى جانب المعاني التي سبق أن أشرت إليها ما تفيده اللام، وهذه اللام هي لام العهد الكنائي، وهي تفيد الإشارة إلى معهود بين المتكلم والسامع تقدم ذكرُه كناية؛ أيْ: مبهماً، وهو ضمير المتكلم هنا.

٢. أو مضافا إلى معرَّف بأل كالحديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. وهذا التركيب يفيد الاختصار، وتأدية معنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه، ويضاف إلى ذلك أن الإضافة أقصر طريق لتقرير ما يرادُ إيضاحه في ذهن السامع، كما يغني أحياناً عن تفصيل متعذرٍ أو متعسِّرٍ.

٣. أو علماً نحو قولهم: بِنا تميماً يُكشفُ الضبابُ. ويفيد إضافة لما ذُكر إحضارَ العلم باسمه الخاص ليمتاز به مما عداه.

٤. أو مضافاً إلى علم، وهذا يفيد إلى جانب ما سبق أن ذُكر من معانٍ الإغناءَ عن التفصيل، والاختصارَ، وتأدية معنى حرف الجر الذي يتضمنه المضاف إليه، إضافة إلى تقديم ما يناسب الفخر. من ذلك قول الشاعر[2]:

إنَّــا بنـي نَـهْشَـلٍ لا نَنْتَمـي لأَبِ عنْـهُ ولا هُــوَ بالأَبْنـاءِ يَشْـرِيــنَا

قال الإمام المرزوقي: «الفرق بين أن تنصب (بني نهشل) على الاختصاص وبين أن ترفع على الخبرية هو أنه لو جعله خبرا لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم. وإذا نصب أَمِنَ من ذلك، فقال مفتخرا: أنا أذكر من لا يخفي شأنه؛ لأنه يفعل كذا وكذا»[3].

(١)الكتاب ١/ ٣٢٨، ومعاني النحو ٢/ ١٠١

(٢) الأصول ١/ ٣٦٧

(٣)خزانة الأدب ١/ ٤٦٨

٥. أو بـــ(أيُّها) و(أيَّتها) نحو قول الشاعر:[١]

جُـدْ بعفوٍ فإنَّنـي - أيـها العبـ ـدُ - إلـى العفو يا إلـهـي فقيـرُ

والغرض هنا الالتفات والانتقال من المتكلم إلى المخاطب لزيادة التنبيه ولفت انتباه السامع والاستيلاء على اهتمامه وعنايته وزيادة اللذة الناتجة من تجديد الكلام؛ ولذلك قيل: لكل جديدٍ لذةٌ. قال الزمخشري: «إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية وتجديدا لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد»[٢]. وإن كان بعض الباحثين يرى أن المخاطب لا يراد بـ (أي) وما جاء بدلا منه أو وصفا له، بل هو عبارة عمَّا دل عليه ضمير المتكلم السابق[٣].

ثالثاً: تعريف المنصوب على الإغراء وتنكيره:

الإغراء هو نصب الاسم بفعل محذوف تقديره (الزم) أو ما في معناه مما يصلح به المعنى[٤]، والغرض منه تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ؛ ليفعله نحو: الشهادةَ فإنّها الطريق إلى الجنة. فإن خِيف ألا يلتفت إليه السامع، أو ألا يعطيه ما يراد منه من العناية والاهتمام، أو ساوره شكٌّ في صدق ما يُغرى به، أُكِّد توكيداً لفظيا لتقريره، وليكون أمكن في نفسه نحو: الشهادةَ الشهادةَ. فإن كان قد استقرَّ في نفسه، واستولى على اهتمامه وعنايته عُطِف عليه ليملأ ما في نفس المغرى من رغبة في الإكثار من الفعل المحمود نحو: الصدقَ والإخلاصَ فإنهما منجيان[٥]. وهو في كل هذه الصور جملته فعلية، وفعلها المقدر أمرٌ؛ ولذلك إن خُشي شكُّ السامع فيها عدلَ عنها إلى الاسمية؛ ليُأمن على ثبوتها في نفسه واهتمامه. قال الشاعر[٦]:

---

(١)شرح التسهيل ٣/ ٤٣٤

(٢)الكشاف ١/ ٢٩

(٣) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٩

(٤)أوضح المسالك ٤/ ٧٩

(٥)عدَّ بعض النحاة التكرار والعطف كالعوض عن الفعل المحذوف، ولذلك كان حذف الفعل معهما وجوبا لعدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه.

(٦)الخصائص ٣/ ١٠٢

إنَّ قوماً منهم عميرٌ وأشبا ... هُ عمير ومنهم السفاح

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة: السِّلاحُ السِّلاحُ

ولَمَّا كان هذا حالَه كان لا بد أن يكون معرَّفاً ليُغرى به السامع، وإلا فلن يُغريه ما هو مجهولٌ، بل ما هو معلوم لديه، ممكنٌ الحصولُ عليه، وما يؤكِّدُ ذلك أنَّه قد استغنى عن الفعل لقوة تمكنه في نفسه، ولو كان نكرة لَمَا أَمِنَ بقاءه على ما يُراد له من عملٍ ومعنىً بعد حذف الفعل الناصب له.

رابعاً: تعريف المنصوب على التحذير وتنكيره:

التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروهٍ؛ ليجتنبه[١]. ويُقالُ في صوره الثلاثة المشابهة لصور الإغراء ما قد قيل فيها آنفا، ويضاف إليها كثرة إضافة المحذر إلى ضمير الخطاب عند ذكر المحذر منه والمحذر لأجله نحو: ثوبَك والنارَ؛ قصدا للاختصار من جهتين: حذف الفعل، والإضافة إلى الضمير. وقد يكون لأغراض أخرى يحددها السياق، فهو «يصدر التحذير ملوناً بلون الباعث الداعي إليه، فقد يكون مصدره الرحمة والإشفاق، أو التعالي والزهو، أو غيرهما من الحوافز النفسية الموجبة للتحذير، فإذا كان الباعث قوياً كان صداه تكرير اللفظ المنبئ بالخطر، وكثيراً ما يقترن التحذير بالتعليل ليبلغ أثرُه أعماقَ وجدان السامع عن طريق الإقناع، سواءٌ أكان التعليل عقلياً أم خيالياً.

ومن تكرير التحذير قول الشاعر:

إيَّاك إيَّاك أن ترجو امرأً حسنتْ ... أحواله بعد ضرٍّ كان قاساه

فنفسه تيك ما ازدادت وما نقصت ... وذلك الفقر فقرٌ ما تناساه

وذلك التحذير باعثه الإشفاق في مقام النصح، ولكنه يستبطن ألماً في وجدان الشاعر من تجربة مسيئة، نحسٍ وقعُها فيما عرض به من الوصف، وما علَّل به من الحذر»[٢].

وأمَّا التحذيرُ بالضمير (إيَّاك) فإنَّ (إياك) ضمير نصب، والضمير من أعرف المعارف، والمحذر منه في الصور كلها معرفة، إذ لا يكون التحذير مما هو مجهولٌ أو عامٌّ، أمَّا ما تُؤدّيه صورُ التحذير بـ (إياك) من أغراض، فأهمُّها عموما تنبيه المخاطب بأقصر

---

(١)أوضح المسالك ٤/ ٧٥

(٢)التكرير بين المثير والتأثير ص١٢١

الطرق وأكثرها اختصارا؛ لأنها كالعوض عن الفعل؛ لذلك كان حذفه واجباً، ويمكن ضبط المعاني الخاصة التي تؤديها هذه الصور بالآتي:

أ. إيَّاك والمراءَ: يفيد تنبيه المخاطب، والاختصار، وتحذيره من ملازمة المحذر منه؛ لأن الواو للعطف، وهي تفيد مطلق الجمع، فكأن هذه الصورة لا تُقال إلا لِمن كثر أو سيكثر مراؤه أو المحذَّر منه عموما حتى صار كأنه مصاحب له ملازمٌ إياه؛ ولذلك رأى بعض النحاة أن الواو هنا بمعنى (مع). قال الرضي: «ولا يمتنع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى (مع)».[1] بل ذهب ابنُ مالك إلى ما هو أبعد من ذلك إذ أجاز أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه حيث قال: «... وكون ما يليها مفعولاً معه جائزٌ».[2]

ب. إيَّاك أن تماريَ: تفيد هذه الصورة إلى جانب التنبيه والاختصار تحذير المخاطب من أن يقع في المحذر منه في المستقبل؛ ذلك أن (أن) إذا دخلت على المضارع خلَّصته للاستقبال، وهذه الصورة تُقال لَمن يُخشى وقوعُه فيما يحذر منه المتكلم، وذهب الحريري إلى أنها بمعنى التعليل كأنك قلتَ: أحذرك لأجل أن...[3]

ت. إيَّاك من المراء: وتفيد هذه الصورة مع التنبيه والاختصارِ التوكيدَ[4]، وإزالةَ الشك[5]؛ لأن (من) تفيد ذلك.

ث. إيَّاك المراءَ[6]، والأحسن أن تكون بالواو؛ أيْ: إيَّاك والمراءَ، لكن جاءت في الشعر نحو قول الشاعر:[7]

إيَّـــاكَ إيَّـــاكَ الـمِرَاءَ فإنَّهُ ... إلى الشَّرِّ دعّاءٌ ولِلخَيْرِ جالِبُ

---

(١)شرح الكافية ١/ ١٩٨

(٢)التسهيل ص ١٩٣

(٣)التسهيل ص ١٩٣

(٤)الكتاب ١/ ٢٩٩، والمقتضب ٣/ ٣٥، ومعاني النحو ٢/ ٢٨٣

(٥)الأصول ١/ ٢٧٣-٢٧٤، وابن يعيش ٢/ ٧٣، ومعاني النحو ٢/ ٢٨٣

(٦)منع هذه الصورة سيبويه والجمهور، وأجازها بعض النحاة. انظر: الكتاب ١/ ١٤٠-١٤١، والمقتضب ٣/ ٢٣

(٧)انظر البيت في مصادر الحاشية السابقة.

خامساً: تعريف المنصوب على الاشتغال وتنكيره:

لعل الأصل فيه التعريف لجواز نصبه بفعل مقدر، ورفعِه على الابتداء، والمبتدأ الأصل فيه أن يكون معرفةً؛ لأنه مسندٌ إليه أو محكومٌ عليه؛ ولذلك لا يقع إلا معرفة أو نكرة مفيدة كما سبق أن بيّنا[١]، ومن ثَمَّ اعترض ابن الشجري على إجازة أبي علي النصبَ على الاشتغال في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[الحديد ٥٧/ ٢٧] بأنَّ المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء[٢]، كما أجاز النصبَ العكبريُّ[٣] في قوله تعالى:﴿ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف٦١/ ١٢]، وابنُ الناظم[٤] في قول الحماسي[٥]:

فارساً ما غادروه مُلْحِماً   غير زميل ولا نكس وكلْ

وردَّهُ ابنُ هشام بأنَّه منصوبٌ على المدح، وصحَّح قولَ أبي البقاء على احتمال أن يكون أصله: وصفة أخرىً، فهي نكرة موصوفة[٦]، وسيأتي ما فيه من أغراض في الرتبة النحوية.

سادساً: ضوابط تعريف المفعول فيه وتنكيره:

الظرف ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّرَادٍ من اسم وقتٍ أو اسم مكان، أو اسم عَرَضَتْ دلالَتُه على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاه[٧]. ويرى بعضهم أنه «اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما»[٨]؛ لأن تقدير (في) لا يطرد مع المقدار والعدد. ولكن ما الفرق بين ذكر (في) وحذفها في التراكيب المتشابهة، نحو حضر زيد صباحاً، أو في الصباح؟ والجواب على ذلك من وجوه[٩]:

---

(١)سبق تفصيل ذلك في مبحث المبتدأ.

(٢)مغني اللبيب ص ٧٥١-٧٥٢

(٣)إملاء ما منَّ به الرحمن ص٥٠٤ قال أبو البقاء: «وأخرى في موضعها ثلاثة أوجه:أحدها: نصب على تقدير: ويعطيكم أخرى والثاني: هو نصب بتحبون المدلول عليه بـ(تحبونها)، والثالث موضع رفع، أي: وثَمَّ أخرى، أو يكون الخبر (نصر)، أي: هي نصر . غنية الأريب ص١٦١

(٤)شرح ابن الناظم ص٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢٨

(٥)أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨ و٢/ ٨٣ ، ولعلقمة الفحل في ملحق ديوانه ص١٣٣ ق٢٦/ ب١

(٦)مغني اللبيب ص ٧٥٢

(٧)أوضح المسالك ٢/ ٢٣١

(٨)معاني النحو ٢/ ١٥٧

(٩) انظرها في معاني النحو ٢/ ١٥٨- ١٦٢

أ. أن (في) تفيد الحلول في الظرف نصاً، فإن حذفت لم تفده، ولم تؤدِ المعنى المقصود، بل تؤدي معنى مغايراً تماماً، فلو حذفتها من قولك: زيدٌ في المسجد، لفسد المعنى، أو تحول إلى معنى مجازيٍّ، حيث يصير: زيد المسجد.

ب. أن ذكرها يفيد التحديد، وحذفها يفيد تعدد الاحتمال بين الظرفية وغيرها.

ت. أن ذكرها يفيد حلول الحدث في الظرف، وحذفها يفيد اقتران الحدث بالظرف، نحو قولك: عشنا في زمن طيب، وعشنا زمناً طيباً.

ث. أن ذكرها يفيد عدم تعيين الزمن أحياناً، وحذفها يفيده، فقولك (جئتك صباحاً) يفيد حدوث ذلك في صباح يوم معين، ولا يفيد ذلك قولك: جئتك في صباح.

والظرف نوعان:

أ. **الظرف المبهم**: هو ما افتقر إلى غيره لإفادة معنى؛ لأنه لا حدود له، نحو قبل، بعد، حين ...، وفوق، وتحت، ويمين. وثمة عبارات مبهمة وبحكم النكرة، وإن كانت مضافة، كمناط الثريا، ومعْقِد الإزار، ومقْعَد القابلة، ومزجر الكلب، ومنزلة الشغاف...[1].

ب. **الظرف المختص**: وهو ما دلَّ على معنى محدَّدٍ غيرِ مبهمٍ، ومنه بعضُ الظروفِ الدَّالَّةِ على وقْتٍ معلومٍ كـ(سحر) إذا أُريد بها سحرُ يومٍ بعينِهِ، ولا بد أن تكون خالية من (أل) وغير مضافة، فإن لم تدل على وقت معلوم صُرِفَت، وأفادت ما تفيده النكرة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِباً إِلَّآ آلَ لُوطٍ نَّجَّيۡنَاهُم بِسَحَرٍ﴾[القمر ٥٤/ ٣٤].

وكذلك (أمس) فإن مُنعِتَ مِنَ الصرف عند بعض تميم، أو بُنِيَتْ على الكسر عند أهل الحجاز، دلت على وقت معلوم هو اليوم الذي قبل يومك، فإن عرِّفت بأل كانت بحكم النكرة في إفادة العموم؛ ولذلك قال بعضهم: إنها إذا عرِّفت نُكِّرت، وإذا نُكِّرت عرِّفت[2]. فهي إذاً نكرة في اللفظ معرفة من حيث المعنى، وإن تعرفت بأل كانت معرفة في اللفظ نكرة في المعنى. وذهب ابن يعيش إلى أنها معرّفة بالمشاهدة التي أغنت عن العلامة حيث قال: «إن أمس قد حضر وشوهد، فحصلت معرفته بالمشاهدة، فأغنى

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٢

(٢)التعريف والتنكير في النحو العربي ص١٧٦

ذلك عن العلامة»[١]. وذهب بعضهم إلى أنه علم، لكن أكثر النحاة يرون أن سبب بنائه هو تضمنه معنى اللام، وذلك لأمرين:

١. وصفه بما فيه اللام نحو أمسِ الدابر.
٢. أنه معرَّف ومتعين في المعنى لدلالته على وقت مخصوص[٢].

واختصاص الظرف يكون بأحد ثلاثة أشياء: العلَمية، والإضافة، وبيان العدد، نحو رمضان، يوم الجمعة، سبعة أيام. والإضافة قد تكون إلى المفرد أو إلى الجمل، لكن لا يضاف من الأسماء إلى الجمل إلا ظروف الزمان و(حيث) من ظروف المكان، وخُصَّت بذلك لأسباب منها:

أ. أن الفعل يدل على مصدر وزمان، إذاً الزمان أحد ما يدل عليهما الفعل. فإذا أضيفت ظروف الزمان إلى الفعل تحقق التناسبُ بين المضاف والمضاف إليه، وصارت بمنزلة إضافة البعض إلى الكل مثل: خاتم حديد[٣].

ب. أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل، وهو المراد من الإضافة. فقوله تعالى:﴿ قَالَ اللهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة ٥/ ١١٩] إنما جازت الإضافة إلى الجملة؛ لأنَّ المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدرُهُ من حيث كان ذكرُ الفعل يقوم مقام ذكر مصدره، فالتقدير فيه: هذا يومُ نفْع الصادقين صدقُهم. قال أبو حيان: «قياس الفعل ألا يُضاف إليه، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر، فصحت الإضافة»[٤]. فالإضافة في ظاهرها إلى الجملة، ولكنها في الحقيقة إلى المصدر، وذلك لسببين:

١. أن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا، والمضافُ إليه الجملةُ فرعٌ، والفرع يرجع إلى أصله. فقولك: يوم نجحتُ المقصود به: يوم نجاحي.
٢. أن الإضافة في المعنى تكون لتخصيص الظرف، ولا بد من تقدير لام التخصيص، واللام يُتعذر دخولها على الجملة، إذاً لابد من المصدر ليصحَّ دخول هذه اللام.

---

(١)شرح المفصل ٤/ ١٠٧

(٢)التعريف والتنكير في النحو العربي ص١٧٦

(٣)الأصول ٢/ ١١، والعلل في النحو ص ٢٨٥

(٤)البحر ١/ ٤٧، وانظر: الأصول ٢/ ١١- ١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩١- ٣٩٢

ت. أنَّ الزمان عَرَضيٌّ ومتغير، والفعل عرضي بالنسبة للفاعل ومتغير، وبذلك يتحقق التناسب بين المضاف والمضاف إليه. يقول ابن الأنبا ري: «وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لِمَا بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفقا في كونهما عَرَضين، وأنَّ الزمان حركات الفلك، كما أن الفعل حركة الفاعل»[١].

ث. أنَّه – وهو رأي أبي الحسن الأخفش– لـمَّا كانت ظروف الزمان خاصُّها وعامُّها لا يمتنع أن يكون ظرفا يتعدى إليه الفعل بنفسه ودون واسطة، وظروف المكان ما كان منها خاصا لا يتعدى الفعل إليه بنفسه، بل بحرف جر نحو: قمت في الدار، ولا يجوز: قمت الدارَ، على جعل الدار ظرفَ مكان، كما تقول: قمت يومَ الجمعة، أضيفت ظروف الزمان إلى الجمل عوضا عن اختصاص ظروف المكان بما ذكرناه[٢]. فإن قال قائل: هذا الذي ذكرت يسوِّغ إضافة ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية. فبماذا تسوغ إضافتها إلى الجملة الاسمية؟[٣] قلتُ: جاز ذلك لسببين:

- لـمَّـا جاز أن تضاف ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية جاز أن تضاف إلى الاسمية؛ لأن الفعلية مؤلفة من مسند ومسند إليه، والاسمية كذلك، كما أن المبتدأ فاعل في المعنى، فقولك: نجحَ زيدٌ، وزيدٌ نجحَ. زيد فاعل فيهما من حيث المعنى، وإن اختلفت دلالة الجملتين من حيث الثبوت والتجدد. فلما كانتا كذلك حُمِلَت الاسميةُ على الفعلية، فأُضيفت إليها ظروفُ الزمان.
- إذا أضيفت ظروف الزمان إلى الجملة الاسمية استُفيد الزمانُ منها بكون خبرها جملةً فعليةً، أو لفظاً مشتقاً يتضمن الدلالة على الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾[غافر ٤٠/ ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[الذاريات ٥١/ ١٣]، أو بكون مضمونها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: أتيتك زمانَ أبو بكر خليفة أو إذ أبو بكر خليفة أو أوانَ الحجاجُ أمير[٤].

٥. **ضوابط تعريف المفعول لأجله وتنكيره:**

---

(١)الإنصاف ص١٤١

(٢)العلل في النحو ص ٢٨٥

(٣)المقتضب ٣/ ١٧٧، والأصول ٢/ ١٢

(٤)المقتضب ٣/ ١٧٧، والأصول ٢/ ١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩١

وهو مصدر قلبي معلل لما قبله ومتحد معه في الزمن وفي الفاعل[1]. قال ابن الحاجب: «المفعول من أجله يجب أن يكون سببا لما قبله لأمور: أحدها أنه مفعول من أجله الفعل باتفاق، وهو معنى السبب، ومنها أنهم اتفقوا على أنه جواب لسؤال سائل: لمَ فعلت؟ وهو سؤال عن السبب. ومنها أن من جملته: قعدت عن الحرب جبناً، وأقدمت على الحرب شجاعة، وذلك لا يستقيم أن يكون الأول فيه سبباً للثاني»[2]. وله صور:

أ. أن يكون نكرة، فينصب، ويؤدي غرض التعليل المطلق غير المقيد نحو زرتك رغبة في علمك، وقد يجر للتأكيد على التعليل، ولتأدية معنى حرف الجر، فلكل حرف تعليل معنىً خاص لا يؤديه حرف آخر، كما لا يتأتّى هذا المعنى مع نزعه[3]، قال الشاعر[4]:

مَن أمَّكم لرغبةٍ فيكم جُبِر ... ومَن تكونوا ناصرِيه ينتصرْ

ب. وذهب ابن الحاجب إلى أن المعنى واحد عند ذكر حرف الجر وعدمه، حيث قال: «فإن قيل: نحن نقطع بأن قولك: قعدتُ عنِ الحربِ للجبن؛ بمعنى قولِك: قعدتُ عنِ الحربِ جبناً، فوجب أن يكون (جئتُك لإكرامي لك) كذلك، وإذا ثبت أنَّ مجيءَ اللام وحذفَها على حدٍّ سواءٍ في المعنى، فقولك: جئت لإكرامك هي لامُ الجرِّ دخلت على الفعل بتأويل (أن)، و(أن) مع الفعل بتأويل المصدر، فصار المعنى: جئت لإكرامي لك، وقد ثبت أن الثاني فيه سبب للأول، فليكن كذلك؛ لأنه فرعه، فالجوابُ أنَّه لا يستقيمُ ذلك في قولك: جئتك لتكرمني؛ لأنَّه واجبٌ أن يكونَ المعنى على الاستقبال. ألا ترى أنَّ لام (كي) و(أن) المقدرة مخلصة الفعل للاستقبال. وإذا وجب أن يكون مستقبلاً استحالَ أن يكون سبباً لماضٍ، إذ لا يستقيم أن يكون الإكرام الواقع في المستقبل سببا للمجيء الواقع في الماضي، وهذا أيضاً دليلٌ على وجوب (أن) ما قبل (كي) سبب لما بعدها، لا بالعكس»[5].

ت. أن يكون نكرة مضافة منصوبة، فتؤدي الاختصارَ إلى جانب ما سبق ذكره،

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٣، وشرح الكافية ١/ ٥٠٧

(٢)أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٣

(٣) معاني النحو ٢/ ١٩٩ و٢٠٢ (هو مثل ثوب من حرير).

(٤)أوضح المسالك ٢/ ٢٢٩

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٣-٧٥٤

وذلك لكون الإضافة أخصر طريق لذلك، كما يستفاد منها تأدية معنى حرف الجر المقدَّر، قال تعالى:﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ وَتَثْبِيتاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ﴾ [البقرة ٢/ ٢٦٦]، ويجوز جره نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾[البقرة٢/ ٧٥] للتنصيص على التعليل.

ث. أن يكون معرفا بأل، فيكثر جره بحرف دال على التعليل نحو ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن ٥٥/ ١٠]، ويقلُّ نصبُه نحو قول الشاعر[1]:

لا أقعدُ الجبنَ عنِ الهيجاءِ ولـو توالـتْ زمـرُ الأعداءِ

ج. والغرضُ الذي تؤدِّيه هذه الصورة راجع إلى دلالة (أل) نفسها، عهديةً كانت أم جنسيةً، ولعلَّ الغرض الذي تفيدُه هنا هو الاستغراق والشمول.

ح. أن يكون مصدرا مؤولا لتخليص التَّعليلِ للمُستقبلِ، ذلك أن (أن) تُخلِّصُ المضارعَ له[2]، قال تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء ٤/ ١٧٦]، وقال عمرو بن كلثوم[3]:

نزلتُم منزلَ الأضيـافِ مـنَّـا فأعجلْنا القِرى أن تشتمونا

وهو عند البصريين – وتبعهم الزمخشري وأبو البقاء– على تقدير مضاف محذوف؛ أيْ: كراهة أن تضلوا، أو كراهة أن تشتمونا، وعند الكوفيين – وتبعهم الزجاج وابن كيسان– بتقدير حرف جر محذوف مع حرف النفي؛ أيْ: لئلا تضلوا، ولئلا تشتمونا.[4]

---

(١)أوضح المسالك ٢/ ٢٢٨

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٥٤، ومغني اللبيب ص٤٣

(٣)معلقة عمرو بن كلثوم ص١٠٩، ومغني اللبيب ص٥٥

(٤)معاني الفراء ١/ ٢٩٧، والزجاج ٢/ ١١١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٤، والكشاف ١/ ٤٦١، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٤، والبيان ١/ ٢٨١، وإملاء ما منّ به الرحمن ص١٨٤، البحر ٤/ ١٥٢

٦. ضوابط تعريف المفعول معه وتنكيره:

لم يتعرض النحاة ولا أصحاب المعاني لقضية تعريف المفعول معه وتنكيره، ولكن يمكن الحكم بأنه يأتي معرفة؛ لأن النكرة عامة ومجهولة، والمصاحبة لا تكون إلا مع معروف معلوم، من جهة أخرى فإن استقراء الشواهد والأمثلة التي استشهد بها النحاة يدل على أنه يأتي معرفة أو نكرة مختصة، وغالبا ما تكون مختصة بالإضافة نحو وصلت وشروق الشمس. وقد يأتي علماً نحو قولك: جئت وزيداً إلى المدرسة، ومالك وزيداً ؟ ومعرفاً بأل نحو سرتُ والجبلَ، ونكرة مضافة نحو قول الشاعر[1]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكانَ الكليتَينِ مِن الطِّحال

والغرض العام الذي يؤديه هو المصاحبة والمعية، فإن كان معرَّفاً بأل أفاد مع ذلك دلالة (أل)، وإن كان علماً دل على أن المصاحبة كانت مع شخص بعينه كيلا يُظن أنها كانت مع أكثر من شخص، وإن كان نكرة مختصة بالإضافة أفادت الاختصار ومعنى حرف الجر الذي تضمنه المضاف إليه.

٧. ضوابط تعريف النداء وتنكيره:

يعدُّ النحاةُ المنادى مِنَ المعارف؛ لدلالته على محددٍ؛ لذلك يمتنع دخول أداة النداء على المعرف بـ(أل) مباشرة لامتناع اجتماع تعريفين في كلمة واحدة، قال سيبويه: «وزعم الخليل -رحمه الله- أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى: يا أيُّها الفاسقُ، ويا أيُّها الرجلُ، وصار معرفةً؛ لأنَّك أشرت إليه، وقصدتَ قصدَهُ، واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألف ولام؛ لأنَّك إنَّما قصدتَ قصدَ شيءٍ بعينِهِ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما... ومما يدلك على أنَّ (يا فاسقُ) معرفةٌ قولُك: يا خباث، ويا لكاع، ويا فساق؛ تريدُ: يا فاسقةُ، ويا خبيثةُ، ويا لكعاء، فصار هذا اسماً لهذا، كما صارت جعار اسماً للضبع، وكما صارت حذام ورقاش اسما للمرأة، وأبو الحارث اسما للأسد. ويدلك على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءتني خَباثِ ولكاع، ولا لكع ولا فسق، فإنما اختُص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفةٌ، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة، ولو كان شيءٌ من هذا نكرة لم يكن مجروراً؛ لأنها لا تجر في النكرة.

---

(١)الكتاب ١/ ٢٩٨

ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو يا نَومانُ، ويا هَناه، ويا فُلُ.

ويقوِّي ذلك كله أن يونس زعم أنَّه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ. وممَّا يقوِّي أنَّه معرفةٌ تركُ التنوين فيه؛ لأنَّه ليس اسمٌ يُشبه الأصواتَ، فيكونَ معرفةً إلا لم ينوَّن، ويُنوَّن إذا كان نكرةً. ألا ترى أنَّهم قالوا: هذا عمرويهِ وعمرويهٌ[1] آخرُ.

وقال الخليل -رحمه الله- إذا أردت النكرة، فوصفتَ أو لم تصفْ، فهذه منصوبةٌ؛ لأن التنوين لحقها فطالتْ، فجُعلت بمنزلة المضاف لَّما طالَ نُصب ورُدَّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بـ قبلُ وبعدُ.

وزعموا أنَّ بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً، فيقول: ابدأْ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرةً. فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا، فإذا طالَ وأضيفَ شبَّهه بهما مضافينِ إذا كان مضافاً؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أنَّ (قبلُ) و(بعدُ) قد يكونان في موضع نصب وجر، ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف»[2]. فإن اعتُرِضَ بنداء العلم نحو يا زيدُ، ونداء لفظ الجلالة، قيل: جاز نحو (يا زيد) لأحد وجهين:

أحدهما: أن تعريف العلمية قد زال منه، وحدثَ فيه تعريفُ النِّداءِ والقَصدِ، فلم يجتمع فيه تعريفان.

وثانيهما: أن امتناع اجتماع علامتي تعريف في كلمة إنما يكون إذا كانتا لفظيتين كـ(يا) مع الألف واللام، والعلمية ليست بعلامة لفظية[3].

وامتنع نداء المعرف بأل مباشرة، واستعين لذلك بـ(أيُّها، أيَّتها) للتوكيد، فكأنه كرر التنبيه مرتين، تنبيه بـ (يا)، وتنبيه بالهاء. قال سيبويه: «وأمّا الألف والهاء اللتانِ لحقتا (أيّ) توكيداً، فكأنَّك كرَّرت (يا) مرَّتينِ إذا قلت: يا أيُّها، وصار الاسم بينهما كما صار

---

(١)في الكتاب ٢/ ١٩٩: عمرويهٍ، بتنوين الجر.

(٢)الكتاب ٢/ ١٩٧-١٩٩

(٣)أسرار العربية ص٢١١

(هو) بين (ها) و(ذا) إذا قلتَ: ها هو ذا»[1]. وأمَّا نداء لفظ الجلالة (يا أللهُ) فإنما جاز لوجوه:

أولها: أن (أل) عوضٌ عن حرف الهمزة الذي سقط من الكلمة؛ إذ إن أصلها (إله) بدليل قطع الهمزة عند ندائه.

وثانيها: كثرة استعماله وخفته على الألسنة؛ ولذلك جاز فيه ما لم يجز في غيره[2].

وثالثها: أن (أل) صار جزءاً أو كالجزء من الكلمة بدليل ملازمته وعدم حذفه؛ ولذلك دخلت (يا) عليه.

أنواع المنادى:[3]

١. المنادى العلم نحو قوله تعالى:﴿ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[مريم ١٩/ ١٢]. ويقصد من هذا إلى جانب التنبيه نداء الشخص باسمه الخاص ليمتاز مما عداه. وقد بني لمشابهته كاف الخطاب من حيث الخطاب والتعريف والإفراد[4].
٢. النكرة المقصودة: وهي النكرة المحددة المعيَّنة، فلمَّا كانت دلالتها محددة صارت معرفةً بالنداء، وقد بُنِيَتْ كسابقها، وسبق بيان ما فيها في قول سيبويه آنف الذكر.
٣. النكرة غير المقصودة: وهي النكرة غير المحددة، ويراد منها التنبيه والدلالة على العموم والشمول.
٤. المنادى المضاف: وهو يؤدي غرض الاختصار. وقال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرةَ حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام»[5].
٥. المنادى الشبيه بالمضاف: وهو المشتق العامل، وهو يؤدي إلى جانب التنبيه:

أ. دلالة المشتق نفسها، فإن كان اسم فاعل أفاد تنبيه من قام بالفعل، أو اسم

(١)الكتاب ٢/ ١٩٧

(٢) أسرار العربية ص٢١١-٢١٣

(٣)معاني النداء المجازية ستأتي في الفصل الخامس (ضوابط الإنشاء).

(٤)الإنصاف ص٣٢٤

(٥)الكتاب ٢/ ١٨٢

مفعول أفاد تنبيه من وقع عليه الفعل، أو صفة مشبهة أفاد تنبيه ومناداة من اتصف بصفة لازمة.

ب. الدلالة على الحال أو المستقبل؛ لأن المشتق لا يعمل إلا إذا كان دالا على حال أو استقبال[١]. وقد روي أن أبا حنيفة راح يذم النحو في مجلس حتى دخل نحوي، فألقى عليه سؤالاً، على أيهما يقام الحد: أنا قاتلٌ زيداً، وأنا قاتل زيدٍ؟ فقال أبو حنيفة: على الجميع، فقال النحوي: أخطأت، إنما يقام على: أنا قاتل زيدٍ؛ لأنه قد وقع في الماضي، ولا يقام على: أنا قاتل زيداً؛ لأنه لَمَّا يقع القتلُ.

٦. نداء الندبة: وهي توجع نحو واحرَّ قلباه، أو تفجُّع نحو وازيداه، وأداته (وا) أو (يا). وتلحق آخره ألف الندبة للتمكين من مدِّ الصوت ورفعه والترنم به فلإفصاح عن عظم الهول وفداحة المصاب، وجعل المندوب بين صوتين مديدين، وتلحقه عند الوقف هاء السكت للمحافظة على الألف وتبيانها[٢].

ولا يجوز أن يكون المتفجع عليه نكرةً كرجل، ولا مبهماً كـ(أيّ) واسم الإشارة والموصول إلا ما كانت صِلتُه مشهورةً، فيندب نحو: وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه، فإنه بمنزلة: وَاعَبْدَ المُطَّلِباه[٣]. وشرطه عند النحويين والبلاغيين أمران: المعرفة والشهرة، ولا يشترط ذلك في المتوجع منه نحو وامصيبتاه، إذ إنها ليست بمعروفة[٤]. قال الرضي: «فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهوراً، سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة»[٥]. «والمشهور، علماً كان أو لا. فلو كان علماً غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف، فلا يقال: وا هذاه. وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة؛ لأنه إذا كان المندوب مشهوراً لا يلام النادب في الندبة عليه، ولو لم يكن علماً، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته، تقول يا ضارباً زيداه، إذا كان زيدٌ رجلا عظيماً، وقد ضربه المتفجع عليه، واشتهر به»[٦].

---

(١)أوضح المسالك ٣/ ٢١٧

(٢) أساليب الطلب ص٢٨٥

(٣)أوضح المسالك ٤/ ٥٣

(٤)شرح الكافية ١/ ٤٢١، ومفتاح العلوم ص١٦١

(٥)شرح الكافية ١/ ٤٢١

(٦)شرح الكافية ١/ ٤٢١

وأجاز الكوفيون ندبة النكرة والموصول؛ لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو واراكباه. والاسم الموصول معرفة بصلته؛ لذلك جازت ندبتهما كما جازت ندبة العلم[1]. ومنع ذلك البصريون، وحجتهم «أن الاسم النكرة مبهم لا يخصُّ واحداً بعينه، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب ليساعد في تفجعه، فيحصل التأسي بذلك، فيخف ما به من المصيبة، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة. وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدةٌ وجب أن تكون غير جائزة، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضا مبهمةٌ، فأشبهت النكرة، فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة»[2].

(١)الإنصاف ص٣٦٢-٣٦٤ (مسألة ٥١).

(٢)الإنصاف ص٣٦٣

المطلب الثاني: المنصوبات المشبهة بالمفعول

١. ضوابط تعريف الحال وتنكيره:

الحال وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً﴾[القصص٢٨/ ٢١]، ﴿لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾[يونس١٠/ ٩٩]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا﴾[النمل٢٧/ ١٩]، ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[النساء ٤/ ٧٩]،[١] وقول الشاعر[٢]:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي ... وهَلْ بِدارَةَ -يا لَلّنّاسِ- مِنْ عارِ

والأصلُ في صاحب الحال التعريفُ[٣]، ويقع نكرة بمسوغٍ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ كيلا تلتبس الحال بالصفة نحو قول كثير[٤]:

لَمِيَّةَ موحِشاً طَلَلُ ... يلوحُ كأنه خِلَلُ

أو يكون مخصوصاً إمَّا بوَصْفٍ كقراءة بعضهم[٥]﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقاً﴾[البقرة ٢/ ٨٩]، وقول الشاعر[٦]:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاُسْتَجَبْتَ لَهُ ... فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

أو بإضافةٍ نحو ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[فصلت٤١/ ١٠]، أو بمعمولٍ نحو: عجبت مِنْ ضَرْبٍ أَخُوكَ شَدِيداً، أو مسبوقاً بنفي نحو ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[الحجر ١٥/ ٤]، أو نهي نحو قول ابن مالك[٧]:

لا يبغِ امرؤٌ على امرئ مستسهلاً

---

(١)شرح شذور الذهب ص٢٤٥-٢٤٦

(٢)الكتاب ٢/ ٧٩، والخصائص ٢/ ٢٦٨ و٣/ ٦٠

(٣)أوضح المسالك ٢/ ٣٠٨-٣١٨ وأغلب الكلام عنه.

(٤)ملحق ديوانه ص٥٠٦ و٥٣٦ ، والكتاب ٢/ ١٢٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧

(٥)البحر المحيط ١/ ٤٧١ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٦)أوضح المسالك ٢/ ٣١٢

(٧)أوضح المسالك ٢/ ٣١٤

وقول قطري بن الفجاءة[1]:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإِجْحَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ

أو استفهام كقوله[2]:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبعادِها الأَمَلا

وأجاز عيسى بن عمر والخليل وسيبويه أن يكون نكرة محضة نحو قوله صلى الله عليه وسلم: وَصَلّى وَرَاءهُ رِجَالٌ قِيَاماً. قال سيبويه: «وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالا[3]، ولم يجعله وصفا. ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا (فيها رجلٌ قائماً)، وهو قول الخليل»[4].

أما الحال فنكرة؛ لأن صاحبها معرفة، فلو عرِّفت لالتبست بالصفة، ومما يدل على ذلك أنها لا يجوز أن تنوب عن الفاعل في ما لم يسمَّ فاعله؛ لأنه قد يُضمر فيكون معرفة[5]، وقد تأتي معرفة مؤولة بالنكرة، نحو:

أ. جاؤوا الجَمَّاء الغفير، أرسلها العراك، ادخلوا الأول فالأول.

ب. طلبته جهدك وطاقتك.

ت. جاء زيدٌ وحده، رجع عودَه على بدئه.

ث. مررت به الشريف، عند الفراء وغيره[6].

---

(١)أوضح المسالك ٢/ ٣١٤

(٢)أوضح المسالك ٢/ ٣١٥

(٣)الكوفيون يعربون ذلك خبراً للتقريب. انظر: معاني الفراء ١/ ١٢-١٣، والزجاج ٣/ ٥٢، والأصول ١/ ١٢٥-١٢٦ و١٥٢، والارتشاف ٣/ ١١٤٨ و١٥٨٥، والبحر ٦/ ١٨٤

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٢ و٢/ ٥٢ و١١٢ و١٢٢ و١٢٦ و٣٣٨

(٥)أسرار العربية ص١٨٣

(٦)معاني القرآن ١/ ١٩٦ : نصبت الزهرة على الفعل: متعناهم به زهرة في الحياة وزينة فيها، وزهرة وإن كانت معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريفَ الكريم . قال مكي مفسرا قوله: يعني تنصبه على الحال على تقدير زيادة الألف واللام. غنية الأريب ص٨٧

والمصادر جاءت أحوالاً بقلة في المعارف نحو أرسلها العراك، وبكثرة في النكرات نحو جاء زيدٌ ركضاً. قال ابن مالك(١):

وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَـالاً يَقَعْ   بِكَثْـرَةٍ كَـ بَغْتَةً زَيْـدٌ طَلَعْ

وإنما جاز ذلك؛ لأنها مصادر أُقيمت مقام الحال، أو أنها يراد بها النكرة؛ إذ التقدير: أرسلها تعترك، وادخلوا مترتبين، وطلبته تجتهد، و(تجتهد) و (تعترك) جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنك قلتَ: أرسلها معتركة، وطلبته مجتهداً، إلا أنه أضمر وجعل المصدر دليلا عليه.(٢)

فإن قيل: لماذا اختصت الحال بالتنكير مع أنها تبين هيئة صاحبها أو تؤكد...، وكيف يمكن التبيين بالنكرة وهي مجهول؟ ألم يمنع سيبويه في الاختصاص تبيين الضمير وإيضاحه بالنكرة؟ فلِمَ منعت هناك، وأوجبت هنا؟

إنَّ صاحب الحال لما كان واجباً أن يكون معرفةً أو نكرة مختصة وجب تنكير الحال لمنع التباسها بالصفة، فلو عرِّفت لالتبست بالصفة التي تدل على اللزوم بخلاف الحال فإنها منتقلة غير لازمة؛ وإنما كانت منتقلة؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، والهيئة غير لازمة بل متحولة متغيرة، والتغيير والانتقال لا يناسبهما ما هو معروفٌ محدد، بل ما هو مُنكرٌ غير محدد، ليُسرِ تغير هذا، وعسرِ تغير ذاك؛ لذلك أجاز النحاة مررتُ بزيدٍ الطويلِ، دون: مررتُ بزيدٍ طويلا؛ لأن الطولَ ليس مما يصح فيه الانتقال. قال ابن السراج:«والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز أن تكون خلقةً، لا يجوز أن تقول: جاءني زيدٌ أحمر ولا أحول، ولا جاءني عمرو طويلاً، فإن قلتَ: متطاولا أو متحاولاً جاز؛ لأن ذلك شيء يفعله، وليس بخلقة».(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٣١

(٢)أسرار العربية ص ١٨٣

(٣) الأصول ١/ ٢٥٨-٢٥٩، وابن يعيش ٢/ ٥٥، ومعاني النحو ٢/ ٢٤١

يضافُ إلى ذلك أن (مررتُ بزيدٍ المتفوقِ) له مقامٌ غير مقام (مررتُ بزيدٍ متفوقاً)، ذلك أن المقام في الجملة الأولى يفترض وجود أكثر من واحد ممن تسموا بزيد، فلما أردت تمييزه من غيره وصفْتَهُ[1]، وأما المعنى في الجملة الثانية أنك مررت بزيد حال كونه متفوقا، فالحال زيادة في الفائدة والخبر، ولا يدل على أن ثمة أكثرَ من واحد ممن تسموا بهذا الاسم. قال المبرد: «فإن قلتَ: جاءني زيدٌ ماشياً، لم يكن نعتاً؛ لأنك لو قلت: جاءني زيدٌ الماشي، لكان معناه المعروف بالمشي، وكان جارياً على زيدٍ؛ لأنه تحليةٌ له وتبيينُ أنه زيدٌ المعروف بهذه السِّمةِ؛ ليُفصَلَ ممَّن اسمُه مثلُ اسمِه بهذا الوصف. فإن قلت: جاءني زيد ماشياً، لم ترد أنه يُعرف بأنه ماشٍ، ولكن خبَّرت بأنَّ مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدلُلْ كلامُك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدَها».[2]

وقال ابن السراج: «والفرق بين الحال والصفة أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه، ألا ترى أنك إذا قلتَ: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمُهُ زيدٌ، وهو غير قائم، ففصلت بـــ(القائم) بينه وبين مَن له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائما، وإن لم يكن أحد اسمُه الفرزدقُ غيرَه، فقولك (قائما) إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا».[3]

٢. ضوابط تعريف التمييز وتنكيره:

هو اسم نكرة[4] يذكر تفسيرا لمبهم قبله يصلح لأشياء كثيرة لو لا ذكره[5]. فالتمييز إذاً بكل أشكاله وتراكيبه -كما يدل تعريفه- يؤدِّي غرض الإيضاح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال. ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه، وهو: كيف يكون التفسير والإيضاح بالنكرة، مع أن سيبويه وغيره منعوا ذلك في أسلوب الاختصاص ؟ ولِمَ ردَّ الجمهورُ

---

(١) انظر مبحث الصفة ص٣٥٤.

(٢)المقتضب ٤/ ٣٠٠

(٣)الأصول ١/ ٢٥٩، والمقتضب ٢/ ١٦٦، ومعاني النحو ٢/ ٢٤٠

(٤) الكتاب ١/ ٢٠٥، والأصول ١/ ٢٢٣

(٥)شرح الكافية ١/ ١٨٨ و٢/ ٥٣

قولَ الكوفيين وابن الطراوة بجواز مجيئه معرفةً[١] نحو قول راشد بن شهاب اليشكري:

رأيـتُـك لـمَّـا أن عـرفـت وجـوهنـا ... صددت وطبت النفسَ يا قيس عن عمرو

بأنه معرف لفظا منكر معنى ؟[٢].

أمَّا الاختصاص فقد سبق الكلام عليه مفصلاً فلا داعيَ لتكريره هنا، وأمَّا التمييز فهذا تفصيله وبيانه. فهو نوعان:

١. مبينٌ إبهام جملة وهو ما يسمى بتمييز النسبة أو التمييز الملحوظ.
٢. مبينٌ إبهام مفرد، وهو ما يسمى تمييز الذات أو التمييز الملفوظ.

أما تمييز النسبة نحو قوله تعالى:﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [مريم ١٩/ ٤]. ففيه حذف للخفة[٣]، وتصويرٌ من خلال الاستعارة التي جاءت من التحويل، «وتسييرُ الكلام طريقَ ما يُسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لِمَا هو من سببه، فيُرفع به ما يُسندُ إليه، ويؤتى بالذي الفعلُ له في المعنى منصوباً بعده، مبيِّناً أن ذلك الإسناد وتلك النسبةَ إلى الأوَّلِ إنَّما كانا من أجل هذا الثاني، ولِمَا بينه وبينه من الاتصال والمناسبة... وذلك أنَّا نعلم أنَّ (اشتعل) للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ... وإن أُسند إلى ما أُسند إليه. يُبيِّنُ أن الشرف كان لأن سُلِك فيه هذا المسلك، وتُوُخِّي به هذا المذهب، أن تدع هذا الطريقَ فيه، وتأخذ اللفظ نفسه، فتسنده إلى الشيب صريحا، فتقول: اشتعلَ شيبُ الرأس أو الشيبُ في الرأس، ثمَّ تنظر هل تجد ذلك الحسنَ وتلك الفخامة، وهل ترى تلك الروعة التي كنت تراها»[٤].

---

(١)انظر قولهم في: الكتاب ١/ ٢٠٥ و٢١١ وحاشيته، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، وكشف المشكلات ٢/ ٨٥٤، والبيان ٢/ ١٥٥، والبحر ٧/ ٤٠٠، ومغني اللبيب ص٧٢٠، وغنية الأريب ص٨٧

(٢)انظر رد الجمهور لقول الفراء والكوفيين في: الكتاب ١/ ٢٠٣، والمقتضب ٣/ ٥٢ و٥٦، والأصول ١/ ٣١٧ و٢/ ٢٣٠، وشرح المفصل ٢/ ٧٠، والارتشاف ٤/ ١٦٣٣

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٨٠ : «وذلك قولك: امتلأت ماءً، وتفقأتُ شحمًا... وإنها أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحذف هذا استخفافاً». وقد ردَّ ذلك ابن الحاجب بأن (من) على هذا التقدير سببية لا بيانية. انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٤-٧٠٥

(٤)دلائل الإعجاز ص ١٠٠-١٠١

وإنما كانت هذه الفخامة وذلك الحسن لإفادة التركيب إلى جانب معناه الذي هو أصلٌ فيه العمومَ والشمولَ والاستغراق، وهذا كله تناسبه النكرة لدلالتها على العموم والشمول لا المعرفة ولا النكرة المضافة، من هنا كان سبب منع مجيء التمييز معرفة أو نكرة مختصة. فمعنى الجملة في الأصل- أعني (اشتعل شيب الرأس)- أن ثمة شيبا في الرأس قد اشتعل؛ أي: وجد. وأمَّا معنى الجملة بعد التحويل- أعني ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم ١٩/ ٤]- فهو أنَّ الرأسَ كلَّه قدِ اشتعل؛ أيْ: قد امتلأ شيبا حتى ابيضَّ. قال عبد القاهر: «...فإن السبب أن يفيد مع لمعانِ الشيب في الرأس الذي هو أصلُ المعنى الشمولَ، وأنه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، وأنه قد استغرقه، وعمَّ جملته حتى لم يبقَ من السواد شيءٌ، أو لم يبقَ منه إلا ما لا يُعتدُّ به. وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيبُ الرأس أو الشيبُ في الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة. ووِزانُ هذا أنك تقول: اشتعل البيت نارا، فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استولت عليه، وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: اشتعلت النار في البيت، فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانبا منه، فأمَّا الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة»[(١)].

يُضاف إلى ما سبق أن في الجملة تعريفَ الفاعل بالألف واللام وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة. يقول عبد القاهر: «واعلم أن في الآية الأولى شيئاً آخر من جنس النظم، وهو تعريف الرأس بالألف واللام، وإفادة معنى الإضافة من غير إضافة، وهو أحد ما أوجبَ المزيَّة. ولو قيل: واشتعل رأسي، فصُرِّح بالإضافة لذهب بعضُ الحسن».[(٢)]

وما كان في التمييز المحول عن الفاعل يكون أيضاً في التمييز المحول عن مفعول. قال عبد القاهر: «ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل:﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ٥٤/ ١٢] التفجير للعيون في المعنى وأُوقع على الأرض في اللفظ كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثلُ الذي حصل هناك،

(١)دلائل الإعجاز ص ١٠١

(٢)دلائل الإعجاز ص ١٠٢

وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت[1] عيونا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها، ولو أجري اللفظ على ظاهره، فقيل: وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض، لم يُفِد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتبجس من أماكن منها».[2]

وكذلك التمييز المحول عن مبتدأ نحو قوله تعالى:﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[الكهف ١٨/ ٣٤]، فإن الأصل فيه: مالي أكثر من مالك، ونفري أعزُّ من نفرك، وهذا التحويل يؤدي الأغراض التي سبق أن ذكرتها من الشمول والاستغراق والإيضاح والإبهام، وكل هذه الأغراض لا يؤديها التركيب قبل تحويله، وليس فيه من الجمال والروعة وقوة التأثير قبل التحويل مثلُ ما فيه بعده.

ثم إن في تحويل الفاعل أو المفعول أو المبتدأ المعرف أو المضاف إلى نكرة منصوبة على التمييز إجمالا أو إبهاماً متبوعاً بتفصيلٍ وإيضاح، وفي ذلك كما سبق أن قلنا تشويقٌ للنفس لكشف المبهم ومعرفته؛ لأنها مفطورة على حب اكتشاف المجهول، إذ فيه حلاوة ولذة ليست فيما هو واضح مقرر، وقد قيل: الآتي بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب. وقال الجرجانيُّ: «إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار»[3]. وقال صاحب الطراز: «إن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب»[4]. وقال الرضي: «... وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ليكون أوقع في النفس؛ لأنه يشوِّق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وأيضاً إذا فسَّرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمُه مما يُخلُّ بهذا المعنى، فلمَّا كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً لم يستقم».[5]

---

(١)جاء خبر كان في هذا التركيب وما بعده من كلام عبد القاهر فعلا ماضيا مجردا من قد، ولعل الأولى أن تؤخر (قد) التي سبقت (كان) إلى خبرها، والكوفيون يوجبون تقدير قد في هذا الموضع. غنية الأريب ٣/ ٣٢٨

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٢، وقال الزمخشري: «﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون تتفجر ، وهو أبلغ من قولك : وفجرنا عيون الأرض، ونظيره في النظم ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾». الكشاف ٤/ ٤٣٤ (طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ).

(٣)دلائل الإعجاز ص ، والبرهان ٣/ ٩٠، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١/ ٢١١

(٤)الطراز ٢/ ٧٨

(٥)شرح الكافية ١/ ٢٤٢-٢٤٣

تمييز الأعداد:

أما تمييز الأعداد فيفيد الإيضاح بعد الإبهام أو التفصيل بعد الإجمال، فقولك: (عندي خمسون) العدد فيه محدود، لكنه مجهول مبهم مجمل، فهو محتمل لكل شيء، فإذا جاء التمييز أزال عنه إبهامه وفصل إجماله، وفي ذلك من التشويق للنفس لكشف المبهم ما لا يخفى، كما أن فيه اختصاراً وتخفيفاً، قال سيبويه: «ومثل ذلك ...قولهم: عشرون درهماً، إنما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يغيِّر العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك ما لم يُحتج إليه»[1].

أ. تمييز الأعداد المفردة مجرور بالإضافة، ويجوز أن يأتي نكرة محضة، أو مختصة بالإضافة وهو المئة والألف إذا سبقا بعدد مفرد، أو معرَّفاً بأل، فتقول: في القاعة خمسة طلابٍ، أو خمسمئة طالبة، أو خمسة آلاف طالب، أو خمسة الطلاب. ففي المثال الأول يفيد التنكير في التمييز العموم والشمول دون تخصيص أو تحديد بطلابٍ معينين، كما يفيد أن ثمة أكثر من خمسة طلاب، لكن من حضر منهم خمسة فحسب، وأمَّا تعريفه بـ(أل) فيفيد قصر العدد على خمسة دون احتماله لأكثر من ذلك؛ أيْ: أن عدد الطلاب بتمامه هو خمسة طلاب لا يتعداهم.

ب. تمييز الأعداد المركبة والمعطوفة نكرة منصوبة، وهو يفيد الإيضاح بعد الإبهام، وقد يفيد معنى التوكيد، وذلك إذا سبق ذكره كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ﴾[التوبة ٩/ ٣٦]. فالتمييز هنا ليس لكشف الإبهام بل للتوكيد. والعدد المركب نفسه يفيد الاختصار والتخفيف. يقول سيبويه: «... فإذا زدتَ على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يُجعلُ مع الأول اسما واحداً استخفافاً، ويكون في موضع اسمٍ منونٍ، وذلك قولك: أحد عشر درهماً...»[2].

تمييز المقادير:

أما تمييز المقادير ففيه جواز الإضافة إلى النكرة والجر بـ(من)، والنصب، نحو عندي

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٣

(٢)الكتاب ١/ ٢٠٦

رطلُ برتقالاً، أو رطل برتقالٍ، أو رطلٌ من برتقالٍ، ولا شك أن تغير المباني لابد أن سيؤدي إلى تغيُّر المعاني، فما المعاني التي ترتَّبَتْ على تغيُّر المباني؟

فالإضافة تكون عندما يكون المقصودُ في التركيبِ الآلاتِ. فقولك (عندي رطلُ برتقالٍ) يدل على أنَّ عندك الآلة التي هي الرطلُ نفسُه لا البرتقالُ. قال السيوطي: والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير، لا يجوز إلَّا إضافتها... وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى (من).[1]

وأما جره بـ(من) ففيه توكيدٌ للتمييز وإزالة للشك عنه. قال سيبويه «هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير.... فتُدخلُ (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيداً»[2] وقال ابن السراج: «... حسبك بزيد رجلاً... حسبك به من رجلٍ... فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز... وكذلك إذا قلتَ: كم ضربت رجلاً، وكم ضربت من رجلٍ، جاز ذلك؛ لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها... فدخول (من) قد أزال الشكَّ».[3]

وأمَّا نصبه فعندما يكون المقصودُ من الكلام التمييزَ. قال الرضي: «فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير».[4]

٣. ضوابط تعريف الاستثناء وتنكيره:

هو إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها[5]. وقد اقتصر حديث النحاة فيه على أركانه وأنواعه دونما حديث عن تعريف أو تنكير. أما أصحاب المعاني فتحدثوا عن القصر بـ(إلا) و(إنما) وسياق كل منهما، وقد مر بيان ذلك في مبحث الرتبة.

---

(١)معاني النحو ٢/ ٢٧٨-٢٧٩

(٢)الكتاب ١/ ٢٩٩، والمقتضب ٣/ ٣٥، ومعاني النحو ٢/ ٢٨٣

(٣)الأصول ١/ ٢٧٣-٢٧٤، وابن يعيش ٢/ ٧٣، ومعاني النحو ٢/ ٢٨٣

(٤)شرح الكافية ١/ ٢٣٥، ومعاني النحو ٢/ ٢٧٨

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٧

المبحث الرابع: ضوابع تعريف المجرورات والتوابع ومتفرقات أخرى وتنكيرها

المطلب الأول: ضوابط تعريف المجرورات وتنكيرها

أولاً: المجرور بالحرف: وهو ثلاثة أقسام:

١. **المجرور بحرف جر أصلي:** لعل الأصل فيه أن يكون معرفة؛ ولذلك جاز أن ينوب عن الفاعل.

- مجرور الأحرف التي تضمر بعدها (أن) الناصبة مصدرٌ مؤولٌ، وهو معرفة، بدليل أنه لا يوصف، ولا يوصف به، فهو كالضمير.
- المجرور بالتاء لفظ الله، وروري تالرحمن وتربِّ الكعبة[1]، ومجرورها أعرف المعارف. قال تعالى: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء ٢١/ ٥٧].

٢. **المجرور بحرف زائد:** مجرور (منَ) الزائدة اشترط فيه التنكير المسبوق بنفي أو شبهه لإفادة الاستغراق والشمول إلى جانب التوكيد والتنصيص الذي تفيده (من).

٣. **المجرور بحرف شبيه بالزائد:**

أ. (ربَّ): اشترط النحاة في مجرورها أن يكون نكرةً موصوفةً لإفادة التقليل، وقد جاء نكرة مشتقة مضافة إلى معمولها إضافة لفظية لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، نحو قول جرير[2]:

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَو كَانَ يَطْلُبُكُم ... لاَقَى مُبَاعَدَةً منكُم وحِرمَانَا

وقد يكون مجرورها ضميراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز كقول الشاعر[3]:

رُبَّــه فتيــةً دعــوتُ إلـى مــا ... يُــورثُ الـمجـدَ دائباً فأجـابوا

وهذا على حدِّ: نعم رجلاً زيدٌ؛ أعني الإيضاح بعد الإبهام، وما فيه من تشويقٍ.

---

(١)الإنصاف ص ٣٩٧، أوضح المسالك ٣/ ٢١

(٢)مغني اللبيب ص٦٦٤

(٣)مغني اللبيب ص٦٣٨

ب. **مجرور (لعل)**: في لغة عقيل محله الرفع على الابتداء[1]، والمبتدأ سبق أن بيَّنا أنه يجب أن يكون معرفة أو نكرة مفيدة.

ثانياً: المجرور بالاسم وهو المضاف إليه:

المضاف إليه يجوز أن يكون نكرة، ويجوز أن يكون معرفة، ولعل الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن الإضافة نسبة بين شيئين يتعرف فيها الأول أو يتخصص، فالمعرفة توضح النكرة التي تضاف إليها، والنكرة تخصصها، إلى جانب تأديتها غرضاً معنويا تؤديه أحرف الجر التي يتضمنها، من ثَمَّ سميت بالإضافة المعنوية، كما تؤدي غرض الاختصار والإيجاز.

أما الإضافة اللفظية فلا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصاً، وليست على معنى حرف من حروف الجر. ويقع المضاف إليه ضميراً نحو كتابي مفيدٌ، وهو شرط في التوكيد المعنوي وبدل الاشتمال والبعض من كل، واسماً معرفاً بـ(أل) نحو مدير المدرسة في إدارتها، ونكرةً مضافةً إلى معرَّف بـ(أل) نحو ابن أخت القوم منهم، واسمَ شرطٍ نحو: كتابَ مَن تقرأْ تستفدْ، واسمَ استفهامٍ نحو: كتابَ مَن أخذتَ؟ وعلماً نحو: كتابُ زيدٍ مفيدٌ، وموصولاً هو في الأصلِ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ نحو قول عوف بن ملحم الشيباني في عبد الله بن طاهر أمير خراسانَ:[2]

يـا بـنَ الـذي دانَ لهُ المشرِقانِ ... وألـبسَ الأمـنَ بـه الـمغربانِ

واسم إشارة نحو وقفت عند دار ذلك الرجل. والعلم إن أضيف كان نكرة[3] نحو قول الشاعر[4]:

علاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِـي الشَّفْرَتَيْـنِ يَمَـانِي

وقال الرضي: «إذا وقع اشتراك اتفاقي، فحينئذٍ، إمَّا أن تضيف العلم أو تعرفه باللام نحو الوليد بن اليزيد..»[5]. وقال: «وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه... نحو: زيد الخيل، وأنمار الشاء، ومضر الحمراء»[6].

---

(١)الجنى الداني ص٥٨٢-٥٨٤، وأجاز الرضي أن تكون حرفا مشبها بالفعل، واسمها ضمير الشأن، والاسم بعدها مجرور بلام محذوفة، والتقدير: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب. شرح الكافية ٤/ ٣٧٤

(٢)معاهد التنصيص١/ ٣٦٩

(٣)مغني اللبيب ص٧٥

(٤)مغني اللبيب ص٧٥

(٥)شرح الكافية ١/ ٣٦٨

(٦)شرح الكافية ٣/ ٢٥٧

ثالثاً: المجرور بالتبعية: وسيأتي الحديث عنه.

المطلب الثاني: ضوابط التعريف والتنكير في التوابع

أولاً: ضوابط تعريف النعت وتنكيره:

أ. **النعت:** تابعٌ يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو في سببيه[1]، وقبل أن أشرع في بيان معانيه أشير إلى مسألتينِ مهمتينِ فيه، هما:

- أنَّ الأصل ألا توصف المعارف؛ لأنها وضعت للدلالة على شخص بعينه، لكن لَّما كثر الاشتراك في المعرفة أشبهت النكرة من هذا الوجه، فجاز توضيحها بالنعت، أمَّا النكرة فالأصل فيها أن تنعت؛ لأنّها مجهولة؛ ولذلك تحتاج إلى أن تخصص[2].
- أنَّ حقَّ النعت أن يكون تعريفه أنقص من تعريف المنعوت، فلا يجوز نعت الاسم بالأخص منه، فلا يجوز مثلا وصفُ المعرف بـ(أل) باسم الإشارة؛ لأنَّ اسم الإشارة أخص منه، ويجوز عكسه؛ أعني وصف اسم الإشارة بالمعرف بـ(أل) نحو مررتُ بهذا الظريفِ[3]، كما امتنع الوصف بالضمير والعلم لكونهما أخص من بقية المعارف[4]، وهكذا دواليك.

ب. **الأغراض المعنوية التي يفيدها النعت كثيرة، أهمُّها**[5]:

١. التوضيح: وهو إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المنعوت المعرفة، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

---

(١)شرح التسهيل ٣/ ٣٠٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٨٣ ، همع الهوامع ٣/ ١١٧

(٢) العلل في النحو ص ٢٣٤

(٣) قال ابن هشام: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مررت بهذا الرجل، كونَ الرجل نعتاً. مغني اللبيب ص٥١

(٤) العلل في النحو ص ٢٣٥-٢٣٦، وانظر: الكتاب ٢/ ٦-٨

(٥) شرح المفصل ٣/ ٤٧- ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٦، والارتشاف ٤/ ١٩٠٧، وهمع الهوامع ٣/ ١١٧، علوم البلاغة ص ١٣١، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٢٩، والتوابع في الجملة العربية ص٢٥

٢. التخصيص: وهو تقليل أفراد النكرة وتضييق معناها وتقليص شمولها؛ أي: نقلها من الدلالة على العموم والشمول إلى نوع أخص. جاء في شرح ابن يعيش: «والغرض بالنعت تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة».[١]
٣. الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.
٤. المدح نحو سبحان الله العظيم، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة ١/ ٢].
٥. الترحم نحو أَعِنْ جارَكَ الضَّعيفَ، ولَطَفَ اللهُ بعبادِهِ الضُّعفاءِ.
٦. التوكيد نحو قوله تعالى:﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة ٢/ ١٩٦]﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة ٦٩/ ١٣]، وقولهم: أمسِ الدابرُ كان يوما جميلاً.
٧. التفصيل نحو قولك: مررتُ برجلين: عربيٍّ وأعجميٍّ، وقول ابن ميادة[٢]:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ ... على رَبعينِ: مسلوبٍ وبَالِ

٨. الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه نحو قول أوس بن حجر[٣]:

الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظنَّ ... كأنْ قد رأى وقد سمعا

٩. بيان المقصود وتفسيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام ٦/ ٣٨]. قال الزمخشري: كان قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ﴾ دالاً على معنى الاستغراق ... فإن قلتَ: هلا قيل: وما من دابة ولا طائر إلا أمم أمثالكم ؟ وما معنى زيادة قوله ﴿فِي الأَرْضِ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ قلتُ: معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة[٤]. ومما يفيد التعميم قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً وَلاَ يَقْطَعُونَ وَادِياً إِلاَّ كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة ٩/ ١٢١].
١٠. الإبهام بغرض التهويل نحو قولك: قرأت كتاباً ما.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٧
(٢) الكتاب ١/ ٤٣١، والمقتضب ٤/ ٢٩١، ومغني اللبيب ص٤٦٥
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص٥١
(٤) الكشاف ٢/ ١٨

ت. المطابقة في التعريف والتنكير:

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب مطابقة النعتِ المنعوتَ في التعريف والتنكير، قال سيبويه: «واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة»[1]. وقال أبو حيان: «والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب»[2]. وفي ذلك يقول ابن مالك[3]:

وليعطَ في التعريف والتنكير ما ... لِمَا تلا، كـ امرر بقومٍ كُرَما

وخالف بعض النحاة، فأجاز الأخفش[4] نعت النكرة المختصة بالمعرفة، وشاهده على ذلك قوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يِقُومَانُ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة ٥/ ١٠٧] حيث جعل (الأوليان) صفة لـ(آخران) التي وصفت بجملة (يقومان)، وجعلها جمهور النحاة بدلا لا نعتا، كما أجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف لا يوصف به إلَّا ذلك الموصوفُ، في قول النابغة الذبياني:

فبتُّ كأني ساورتْني ضئيلةٌ ... من الرّقش في أنيابها السمُّ ناقعُ

حيث جعل (ناقع) صفة للسم[5]، كما أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة نحو قول الأحوص[6]:

لابنِ اللَّعينِ الذي يُخبا الدخانُ له ... وللمـُغنّي رسولِ الزُّورِ قوَّادِ

حيث جعل (قواد) صفة للمغني، وردَّ بأنه بدل لا نعت[7].

وقد جاء وصف النكرة بالمشتق المضاف إلى معموله ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة ٥/ ٩٥]، وجاز ذلك لكون الإضافة لفظية لا تكسب المضاف تعريفا ولا تنكيراً، والغرض منها التخفيف، كما جاء وصف المعرفة بالنكرة المضافة إلى معرفة نحو قوله

---

(١) الكتاب ٢/ ٦

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٠٩ . وانظر: الأصول ٢/ ٤١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢

(٤)معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٠، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٧، والارتشاف ٤/ ١٩٠٨

(٥) انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٠٩، والمساعد ٢/ ٤٠٢

(٦) الكامل ٢/ ٨١٨

(٧) انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٠٩، والمساعد ٢/ ٤٠٢

تعالى:﴿الْحَمْدُ للهِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة ١/ ١-٢]. وثمة كلمات ينعت بها لأغراض معينة، منها:

١. الاسم الموصول يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل، ومعنى الموصول أنه لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تمَّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة[١]، والصلة يجب أن تكون جملة خبرية معلومة للمخاطب؛ لأن الغرض منها كشف إبهام الاسم الموصول وتعريفه. وقد سبق بيان هذا كله بمزيد من التفصيل.

٢. اسم الإشارة بغرض تمييزه أكمل تمييز نحو زرت صديقي هذا، ونحو قول طرفة[٢]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللَّذات هل أنتَ مُخلدي

٣. ذو: يستخدم بغرض الوصف بأسماء الأجناس نحو مررت برجل ذي خلق عظيم. يقول عبد القاهر الجرجاني: «... كما أنك تقول: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فتتوصَّل بـ(ذي) إلى أن تُبين الرجلَ من غيره بالمال، ولولا (ذو) لم يتأتَّ لك ذلك، إذ لا تستطيع أن تقول: برجلٍ مالٍ»[٣].

٤. (ما) المبهمة بقصد التهويل نحو مررت برجلٍ ما. وإنما جاز وصف النكرة بها لكون النكرة مبهمة، و(ما) مبهمة أيضاً، فدخل الإبهام على الإبهام، فصار معرفةً، على حدِّ ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين ٩٥/ ٨]، حيث صار نفي النفي إيجاباً.

٥. أيّ الكمالية: وهي نكرة بدليل أنها لا توصف بها المعرفة، وأنها تنتصب بعدها على الحال، والحال نكرة، من ذلك قولك مررت بزيدٍ أيَّ رجلٍ، أمَّا إن سبقت بنكرة فهي صفة لها نحو مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ. قال سيبويه: «ومن النعت أيضاً (مررت برجلٍ أيِّما رجلٍ)، فـ(أيّما) نعتٌ للرجل في كماله وبذِّه غيرَه، كأنه قال:

(١) شرح المفصل ٣/ ١٥٠

(٢)ديوانه ص ٣١

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٩٩

مررت برجلٍ كاملٍ».[1] وإلى جانب الكمالِ يفيد الوصفُ بها التفخيمَ والتهويلَ في الإحاطة لوصفه. قال ابن القيم: «... وإنما دخله التفخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة لوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه بجهل كنهه...»[2].

ونظير وصف النكرة بـ(أيّ) وصف المعرفة بـ(كل، جدّ، حقّ) للمبالغة في الكمال[3] والتوكيد[4] نحو: مررتُ بالرَّجُلِ كلِّ الرَّجلِ، أو جدِّ الرَّجُلِ، أو حقِّ الرَّجُلِ. قال ابن يعيش: «جاؤوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف»[5]. وكذلك الألفاظ «حسبك وكافيك وهمك وناهيك وشرعك وهدك وغيرك ومثلك»[6] المضافات إلى معرفة الواقعات صفاتٍ لنكرة.

٦. العلم يُوصَف ولا يوصف به[7].

٧. والضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقا[8].

ث. النعت المقطوع:

ذكر النحاة أنه قد يكون معرفة، وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعاً لها، وربما لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة وقبلها معرفة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها نحو قول النابغة[9]:

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٢، وشرح المفصل ٣/ ٤٨

(٢) بدائع الفوائد ١/ ١٦٥

(٣) قال سيبويه: «ومثل لك قولك: هذا العالمُ حقُّ العالِمِ، وهذا العالمُ كلُّ العالِمِ، إنّما أرادا أنّه مستحقٌّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، فإنّما يريد معنى: هذا عالِمٌ جِداً، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم، فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجلٌ كلُّ رجلٍ، وهذا عالِمٌ حقُّ عالِمٍ، وهذا عالِمٌ جِدُّ عالمٍ». الكتاب ٢/ ١٢-١٣

(٤) الكتاب ٢/ ١٣

(٥) شرح المفصل ٣/ ٤٨

(٦) الكتاب ١/ ٤٢٢-٤٢٣

(٧) شرح المفصل ٣/ ٥٧

(٨) شرح المفصل ٣/ ٥٦، وشرح الكافية ٢/ ٣١٠، والارتشاف ٤/ ١٩٣١

(٩) الكتاب ٢/ ٧١

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها وجوهَ قرودٍ يبتغي من يخادعُ

وقال خالد الأزهري: «إذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الإتباع لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا[1] كان معرفة فإنه غنيٌّ عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطعُ عن المتبوع»[2]. وقد قطع في قول أبي الدرداء: نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئةٍ[3].

فمن النصين السابقين يتبين أنه يأتي نكرة، ويأتي معرفة، وهو يقطع في معرض المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت بزيدٍ الكريم ، وأعرضت عن عمرٍو البخيلُ، وأعنت أخي الضعيفُ، وذلك لأغراض سبق تفصيلها وبيانها في مبحث الإتباع والقطع.

ج. **مجيء النعت جملة: ويشترط في ذلك:**

١. أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية. قال القزويني: «واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطها أن تكون خبريةً؛ لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله. وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقُّق الوصف للموصوف؛ لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئا من شيء بما لايعرفه له محالٌ، فما لا يكون عنده محققا للموصوف يمتنع أن يجعله وصفا له، بحكم عكس النقيض، ومضمون الجمل الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل، فلا يقع شيء منها صفة لشيء. والتعليل الأول أعمُّ؛ لأن الجملة الإنشائية ربما لا تكون طلبية»[4].

٢. أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، ويطابقه، ويكون ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾[البقرة ٢/ ٢٨١]، أو مستتراً نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾[مريم

---

(١)انظر قرار مجمع اللغة وبحثا للشيخ عطية الصوالحي عن هذا التركيب في كتاب الألفاظ والأساليب ١/ ١٢٣-١٢٨

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٧، وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٨-٣١٩

(٣) إعراب الحديث للعكبري ص٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٩

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٢، وانظر: مفتاح العلوم ص ٢٨٣

١٩/ ٥-٦]، أو مقدراً نحو: الذهب كنز القليل يغني والكثير يطغي؛ أيْ: الكثيرُ مِنه والقليلُ منه. قال الشاعر[١]:

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها وجوهَ قرودٍ يبتغي من يخادعُ

وما الدَّهرُ إلا تارتانِ فمِنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

والتقدير: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها، وأخرى أبتغي فيها العيش. ويكثر حذفه إذا كان هاء في محل نصب مفعول به[٢] كقول جرير[٣]:

أبحتَ حمى تهامة بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

أيْ: وما شيءٌ حميته.

والأصل في الضمير الرابط أن يكون بصيغة الغائب، ولكن يجوز أن يكون بصيغة المخاطب أو المتكلم إذا كان الموصوف خبرا لمخاطب أو متكلم نحو: أنت طالبٌ تدرسُ كثيراً. قال الشاعر[٤]:

وأنتَ امرؤٌ تعدو على كلِّ غرةٍ فتخطئُ فيها مرةً وتصيبُ

فأعاد الضمير بصيغة المخاطب مراعاة للفظ المبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يدرس، يعدو. والمتكلم في نحو قولك : أنا طالبٌ أحبُّ العلم، وقول امرئ القيس[٥] :

جالت لتصرعني فقلتُ لها: اقصري إنِّي امرؤٌ صرعي عليك حرامُ

فأعاد الضمير بصيغة المتكلم مراعاة للفظ للمبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يحبُّ، وصرعه عليك حرام.

٣. أن يكون المنعوت نكرة في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾[البقرة ٢/ ٢٨١]، أو أن يكون نكرة في المعنى دون اللفظ، وهو المعرفَ بـ(أل) الجنسية، نحو قول الشاعر[٦]:

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٥

(٢)انظر: الكتاب ١/ ٨٧-٨٨، والبحر المحيط ٨/ ٢١٩

(٣) مغني اللبيب ص٨٢٩

(٤) تاج العروس (مرأ).

(٥) مغني اللبيب ص٨٩٢

(٦)الكتاب ٣/ ٢٤، ودلائل الإعجاز ص٢٠٦

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني   فمضيتُ ثُمَّت قلتُ: لا يعنيني

يقول عبد القاهر عن الاسم الموصول (الذي): «إنه اجتُلب ليُتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل»[1] ويقول: «فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن توصف المعرفة بالجملة، ولِمَ لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها في قولك: مررتُ برجل أبوه منطلقٌ، ورأيتُ إنساناً تُقادُ الجنائب بين يديه، وقالوا: إن السبب في امتناع ذلك أن الجمل نكرات كلَّها، بدلالة أنها تُستفاد، وإنما يستفاد المجهولُ دون المعلوم، قالوا: فلمَّا كانت كذلك كانت وفْقَ النكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفةُ إذ لم تكن وفْقاً لها»[2].

ولا توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة تؤول بنكرة، والمعنى الذي يضيفه الوصف بالجملة هو دلالة الجملة نفسها، اسميةً كانت أو فعلية.

وكثيرٌ من النحاة يرى أن الجمل نكرات[3]، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم وحدَهُ دونَ الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحةُ تأويلِها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنَّها نكرة، والحقُّ ما ذكرتُ . قال الرضي: «والحقُّ أنَّ الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملةٌ ليست اسماً، وإنَّما جاز نعتُ النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصِحُّ تأويلُها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ ذهبَ أبوه : قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه»[4] والغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو دلالة الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية كانت أو إنشائية.

---

(١)دلائل الإعجاز ص ٢٠٠

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٩٩-٢٠٠

(٣) مغني اللبيب ص٧٦٩، وانظر: الإيضاح في علل النحو ص١١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٢ - ٥٤ و١٤١، والأشباه والنظائر ١/ ٩٠-٩١

(٤) شرح الكافية ١/ ٣٠٧

ثانياً: ضوابط تعريف التوكيد وتنكيره:

التوكيد: تابعٌ لاسمٍ قبلَه يسمَّى المؤكدَ، والغرضُ منه إثباتُ الخبر عن المخبر عنه[١].

أ. المؤكَّد:

الأصل في المؤكد توكيداً معنويا أن يكون معرفة؛ لأنَّ أعيانها ثابتةٌ[٢]. ويكون ضميراً نحو: قمتم أنتم أنفسكم[٣]، وعلماً نحو جاء زيدٌ نفسُهُ، ومعرفاً بأل نحو قول حسان بن ثابت[٤]:

نحاربُ مَن عادى مِن النَّاسِ كلهمْ ... جـميعاً وإن كان الحبيب المصافيا

ومعرفاً بالإضافة نحو قول حسان[٥]:

وقد ضاربت فيه بنو الأوس كلُّهم ... وكـان لـهـا ذكـرٌ هنـاك رفـيـعٌ

أمَّا **توكيد النكرة** فللنُّحاةِ فيه مذاهبُ[٦]:

١. البصريون ما عدا الأخفش منعوا توكيد النكرة توكيداً معنوياً منعاً مطلقاً، وذلك لكون التوكيد يدل على التخصيص والتعيين، والنكرة تدل على الشيوع والعموم، فهما إذاً متضادان؛ ولذلك يمتنع التوكيد. وقال الوراق: «لم يجز أن تؤكد النكرة؛ لأنه ليس لها عين ثابتةٌ كالمعارف»[٧].
٢. بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة توكيداً معنوياً جوازاً مطلقاً مستشهدين على ذلك ببعض ما ورد عن العرب من شواهد، منها قول الراجز[٨]:

يـا ليتنـي كنت صبيـا مرضعـا ... تـحملنـي الـذلفـاء حـولا أكتعا

---

(١) العلل في النحو ص٢٤٠

(٢) العلل في النحو ص ٢٤٠

(٣) غنية الأريب ص٧٦

(٤) ديوانه ١/ ٩٤

(٥) ديوانه ١/ ٣٣٧

(٦) انظر: الإنصاف ص٤٥١ (مسألة ٦٣)، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٦

(٧) العلل في النحو ص ٢٤٠

(٨) شرح الكافية ٢/ ٣٧٣

٣. أجاز بعض النحاة توكيد النكرة إذا أفاد نحو صمتُ شهراً كلَّه، ومنعه إذا لم يُفِد نحو صمتُ زمناً كلَّه. والنكرة هنا تكون مفيدةً بشرطين[١]:

٤. أن تكون مؤقتةً ودالةً على زمن محدد بابتداء وانتهاء معينين نحو يوم، أسبوع، شهر، عام.

٥. أن يكون التوكيد بلفظ من ألفاظ العموم والإحاطة نحو قول عبد الله بن مسلم الهذلي[٢]:

لـكنَّـهُ شـاقَـهُ أنْ قِيـلَ: ذا رجـبٌ ... يـا ليـت عدَّةَ حـولٍ كلـه رجـبُ

ب. التوكيد: وهو نوعان: توكيد معنوي، وتوكيد لفظي.

١. **التوكيد المعنوي**: ألفاظه الأصلية معرَّفة بالإضافة إلى الضمير، وأجاز ابن مالك الاستغناء بالظاهر عن الضمير نحو قول كثيِّر عزة[٣]:

كم قد ذكرتُك لو أُجزى بذكرِكُمُ ... يا أشبه النـاس كل النـاس بالقمرِ

كما أُجيزَتْ نيابة (أل) عن الضمير في الألفاظ التي يقصد بها العموم نحو ضرب زيدٌ البطنُ والظهرُ واليدُ والرجلُ، ومطرنا السهلُ والجبلُ والزرعُ والضرعُ[٤].

وهذه الألفاظ نوعان:

أ. ألفاظ التوكيد الأصلية:

- (نفس وعين): التوكيد بهما يفيد رفع المجاز عن الذات، فهما لإثبات حقيقة المؤكد[٥].
- كلا، كلتا، كل، جميع، عامَّة: التوكيد بها يفيد الإحاطة والشمول بالمؤكد.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٧٣

(٢)الإنصاف ص٤٥١

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٢

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٩، ويجوز في هذه الألفاظ البدل أيضاً.

(٥) التوابع في الجملة العربية ص ٧٢

ب. ألفاظ التوكيد الملحقة: أجمع جمعاء جُمَع، أكتع كتعاء كُتَع، أبصع بصعاء بُصَع، وهذه الألفاظ معرفة بالعلمية على جنس الإحاطة والشمول عند بعض النحاة، أو بالإضافة عند آخرين، وقد حذف المضاف إليه لفظا لا نية بغرض التخفيف على حدِّ ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾[الأنبياء ٢١/ ٩٣]. قال سيبويه: «وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة، فأجمع ههنا بمنزلة كلهم» [١].

٢. **التوكيد اللفظي**: لم يشترط النحاة ولا أصحاب المعاني فيه تعريفاً أو تنكيراً، لكنه يأتي نكرة ومعرفة[٢]. فمن ذلك توكيد الضمير المتصل أو المستتر بضمير منفصل نحو قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[البقرة٢/ ٣٥، الأعراف٧/ ١٩]، وقوله﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة ٥٨/ ٢١]، وقول الشاعر[٣]:

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتن من الطحال

وقول علي بن أبي طالب[٤]:

تيمَّمْتُ همْدانَ الذين همُ همُ ... إذا ناب أمرٌ جُنَّتي وسهامي

ومن مجيئه نكرة قول الأعشى[٥]:

أُبيح لهم حبُّ الحياة فأدبروا ... مَرْجاةُ نفسِ المرءِ ما في غدٍ غدِ

قال الرضي: «ويستثنى من الحكم المذكور، أعني منع تأكيد النكرات، شيءٌ واحد، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه، كقوله عليه الصلاة والسلام: فنكاحُها باطلٌ باطلٌ باطلٌ. ومثله قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾[الفجر٨٩/ ٢١]...وأما تكرير المنكر في نحو قولك: قرأت الكتاب سورة سورة، وقوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠٣ و٢٢٤، والعلل في النحو ص ٢٤١

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٠١

(٣)الكتاب ١/ ٢٩٨

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٠١

(٥)شرح التسهيل ٣/ ٣٠١

﴿وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[الفجر٨٩/ ٢٢]، فليس في الحقيقة تأكيدا، إذ ليس الثاني لتقرير ما سبق، بل هو لتكرير المعنى؛ لأن الثاني غير الأول معنى، والمعنى: جميع السور، وصفوفا مختلفة»[١]. وقال ابن عاشور في آية [الفجر ٢١]: «ولعل تأكيده هنا لأن هذه الآية أول آية ذكر فيها دَكُّ الجبال، وإذ قد كان أمراً خارقاً للعادة كان المقام مقتضياً تحقيق وقوعه حقيقةً دون مجاز ولا مبالغة، فأكد مرتين هنا، ولم يؤكد نظيره في قوله: ﴿وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾[الحاقة ٦٩/ ١٤]. فـ(دكّا) الأول مقصودٌ به رفع احتمال المجاز عن دُكّتا الدك؛ أي: هو دَكٌّ حقيقيٌّ، و(دَكا) الثاني منصوباً على التوكيد اللفظي لـ(دكا) الأول لزيادة تحقيق إرادة مدلول الدك الحقيقي؛ لأن دك الأرض العظيمة أمر عجيبٌ، فلغرابته اقتضى إثباتُه زيادةَ تحقيق لمعناه الحقيقي»[٢].

٣. **الأغراض المعنوية للتوكيد:**

يؤتى بالتوكيد لأغراض بلاغية يوحي بها السياق، وأهمها[٣]:

أ. تمكين معناه وتقريره وتحقيق مفهومه عند الإحساس بغفلة السامع أو ضعف انتباهه لِمَا يريده المتكلم نحو: جاء زيدٌ زيدٌ. فمتى تكرَّر تمكَّنَ، فثبت، فتقرَّر[٤].

ب. دفع توهم ظن السامع إرادة المجاز نحو جاء زيدٌ نفسه أو عينُه. يقول ابن يعيش في هذين المعنيين: «يقولون: قام زيدٌ، وجاز أن يكون الفاعل غلامَه أو ولدَه، وقام القوم، ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطبق[٥] عليه اسم القوم، وإذا كان كذلك، وقلتَ: قام

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٧٢-٣٧٣

(٢)التحرير والتنوير ٣٠/ ٣٣٦

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص٥٣، وشرح المفصل ٣/ ٤٠ وما بعدها، وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٩ و ٢٩١، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٣٠-١٣١، وعلوم البلاغة ص ١٣٠-١٣١، والتكرير بين المثير والتأثير ص١١٧ وما بعدها.

(٤) البرهان ٣/ ١٠

(٥) في شرح المفصل: ينطلق، ولعل الصواب ما أثبتُّ.

زيد، فربما تتوهم من السامع غفلةً عن اسم المخبر عنه أو ذهابا عن مراده، فيحمله على المجاز، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: جاءني زيدٌ زيدٌ، وكذلك النفس والعين إذا قلتَ: جاءني زيدٌ نفسُه، أو عينُه، فيزيل التوكيد ظنَّ المخاطب من إرادة المجاز، ويؤمن غفلة المخاطب». [1]

ت. دفع توهم السهو نحو جاء أحمدُ أحمدُ، وقدِم الأميرُ نفسُهُ.

ث. دفع توهم عدم الشمول وتوهم أن المتكلم وضع العام موضع الخاص نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْـمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[ص ٣٨/ ٧٣]، فلو لم يؤكد لتوهم السامع أن يكون بعض الملائكة قد امتنع من السجود.

ثالثاً: ضوابط تعريف البدل وتنكيره:

البدل تابع مقصودٌ بالحكم بلا واسطة[2]. فالبدل إذاً هو الذي يُقصدُ بالحديث، وإنَّما يُذكر المبدلُ منه لنحوٍ من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وبيانٍ لا يكون في الإفراد، فالبدلُ يفيد أمراً زائداً هو تقرير المبدل منه في ذهن السامع، فهو كالتفسير بعد الإبهام، فالمبدلُ منه عام يبينه البدل، وفي ذلك من التشويق ما فيه. قال الرضي: «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولا ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس... مع زيادة التعريف»[3]

أمَّا صوره فهي[4]:

١. إبدال المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى:﴿الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * الله الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾[إبراهيم ١٤/ ١-٢]. والمعنى الذيَ يفيده الإبدال هنا هو الإيضاح والتبيين.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٤٠-٤١

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٧٩

(٣)شرح الكافية ٢/ ٣٨٠-٣٨١

(٤)الأصول ٢/ ٤٦

٢. إبدال النكرة المحضة من النكرة المحضة نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً *حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾[النبأ ٧٨/ ٣١-٣٢].

٣. إبدال النكرة المضافة من النكرة الموصوفة نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى ٤٢/ ٥٢-٥٣].

٤. إبدال النكرة المضافة من المعرفة نحو قوله تعالى:﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الُمستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾[الفاتحة ١/ ٦-٧]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق ٩٦/ ١٥-١٦].

٥. إبدال المعرفة من النكرة الموصوفة نحو مررت برجلٍ صالح زيدٍ.

٦. إبدال النكرة المضافة من النكرة المحضة نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[البقرة ٢/ ١٨٤].

٧. إبدال المعرفة من النكرة المحضة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات ٣٧/ ٦]. والمعنى الذي يفيده هنا هو تخصيص المعرفة للعموم والشيوع الذي تدل عليه النكرة[1].

٨. إبدال النكرة المحضة من المعرفة نحو قول الأحوص[2]:

لابنِ اللَّعينِ الَّذي يُخبى الدُّخَانُ لهُ ... وللمغنِّي رسولِ الزُّورِ قوَّادِ

٩. إبدال الاسم الظاهر من الضمير المتصل نحو قول الشاعر[3]:

ذريـنـي إنَّ أمـرك لـن يُطـاعـا ... ومـاألفيـتـني حلـمـي مُضـاعـا

وقول النابغة الجعدي[4]:

بلغنا السمـاء مـجـدُنا وسنـاؤنا ... وإنَّـا لنـرجـو فـوق ذلك مظهرا

ومن الضمير المستتر كقول الشاعر[5]:

---

(١)شرح الكافية ٢/ ٣٨١

(٢)الكامل ٢/ ٨١٨

(٣)الكتاب ١/ ١٥٦

(٤)دلائل الإعجاز ص٢١، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٦

(٥)مغني اللبيب ص٣٦٣ و٣٦٤

وبالصريمة منهم منزل خلقٌ   عافٍ تغيَّرَ إلا النؤيُ والوتدُ

وتبدل الجملة من الجملة إذا أفادت التخصيص والتفصيل بعد التعميم كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦/ ١٣٢-١٣٣]، وأجاز بعض النحاة إبدال الجملة من المفرد[١]، ومنعه الجمهور؛ لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الجمل[٢]. قال الفرزدق[٣]:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً   وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أمَّا **الأغراض الخاصة** التي تؤديها أنواعه فهي:

١. بدلُ كلٍّ مِن كلٍّ نحو: جاء زيدٌ أخوك، يفيد زيادة التقرير لتكرُّره من حيث المعنى، ومتى تكرَّر فقد تقرَّر[٤]، كما أنه يضيفُ معنى جديدا على المبدل منه لا يتحقق لو انفرد أحدهما عن الآخر، فقد أفاد هنا أخوة المبدل منه للمخاطب، وقد يفيد الإحاطة والشمول نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[المائدة ٥/ ١١٤]. قال الرضي: «تقول في بدل الكل: إن الفائدة في ذكرهما معا: أحد ثلاثه أشياء بالاستقراء، إما كون الأول أشهر والثاني متصفا بصفة، نحو: بزيد رجل صالح، أو كون أولهما متصفا بصفة والثاني أشهر نحو: بالعالم زيد، وبرجلٍ صالحٍ زيد، وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتأثيرا في النفس، ليس للإتيان بالمفسر أولا، وذلك نحو: برجل زيد، فإن الفائدة الحاصلة من رجل، تحصل من زيد، مع زيادة التعريف، لكن الغرض: ما ذكرنا، ولا يجوز العكس نحو: بزيد رجل»[٥].

---

(١) منهم ابن جني والزمخشري وابن مالك.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٩-٣٤٠، والارتشاف ٤/ ١٩٧٢، وأوضح المسالك ٣/ ٤٠٨

(٣) مغني اللبيب ص٢٧٣ و٥٥٦

(٤) البرهان ٣/ ١٠، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٣٢، وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٤

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٨٠-٣٨١

٢. بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ نحو: كُسرَ زيدٌ يدُهُ، يفيد التفصيل بعد الإجمال في المبدل منه، فالمبدل منه زيد يحتمل أن يكون الكسر قد أصاب جسمه كله، ثم فصل ذلك الإجمال وحدده. يقول أحمد مصطفى المراغي: «وأمَّا في بدل البعض فلأن المتكلم لـمَّا أتى بالمبدل منه أولاً ثم أتى بالبدل ثانياً كان كالمنبِّه على التجوز والإجمال في المبدل منه، فيؤثر في النفس تأثيراً لا يوجد عند الاقتصار على الثاني»[١].

٣. بدل الاشتمال نحو أعجبني عمرُ عدلُهُ، يفيد تفصيل ما يتعلق به وليس جزءاً منه مما أُجمِلَ في المبدل منه. يقول أحمد مصطفى المراغي: «وأمَّا في بدل الاشتمال فلأن البدل تشعرُ به النفس في الجملة قبل ذكره، وتتشوق لشيءٍ يطلبه الكلام السابق، فإذا ذُكِر صار متكرِّرا»[٢]. وقال الرضي: «والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيانُ بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام لِمَا فيه من التأثير في النفس»[٣].

٤. بدل التفصيل نحو الحديث الشريف «بُني الإسلامُ على خمسٍ: شهادةِ أن لا إله إلا الله، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاة، وصومِ رمضان، وحجِ البيت»[٤]، فهو يفيد التفصيلَ بعد الإجمال، إلى جانب ما يفيده القطعُ من تنبيهٍ وتجديدٍ للكلام وتكثيرٍ للجمل.

رابعاً: ضوابط تعريف عطف البيان وتنكيره:

هو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، أو تخصيصه إن كان نكرة[٥]. وهو يخالف النعت بأنّه جامد، والنعت مشتقٌّ أَوْ مُؤَوّلٌ بمشتق[٦]. وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيداً أبَا عمروٍ ولقيت أخاكَ بكراً[٧]. ومنه ما يقع بعد (أَيْ) التفسيرية نحو قطعت

---

(١) علوم البلاغة ص ١٣٢

(٢) علوم البلاغة ص ١٣٢

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٨٣

(٤) صحيح البخاري برقم (٨).

(٥)أوضح المسالك ٣/ ٣٤٦، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٤٦٣

(٦)الأصول ٢/ ٤٥

(٧)الأصول ٢/ ٤٥

بالمدية؛ أي: بالسكين. وللنحاة في تعريفه وتنكيره مذاهب:

١. جمهور النحاة لا يجيزه في غير المعارف. وهو أوضح من متبوعه وأعرف؛ لأنه إنما جيء به للبيان.

٢. بعض النحاة رأى أنه يختص بالعلم سواء أكان اسماً أم لقباً أم كنيةً نحو قول الراجز[١]:

أقسم بالله أبو حفص عمرْ ما مسَّها من نقبٍ ولا دبرْ

٣. مذهب الأخفش والكوفيين والفارسي وابن مالك[٢] جواز مجيئه نكرة تابعاً لنكرة، قال ابن مالك[٣]:

فقد يكونان معرَّفينِ كما يكونان منكَّرينِ

٤. أجاز الزمخشري والرضي[٤] تخالفهما تعريفاً وتنكيرا، مستدلا على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لله مَثْنَى وَفُرَادَى﴾[سبأ ٣٤/ ٤٦]، وبقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران ٣/ ٩٧] حيث جعل (أن تقوموا) عطف بيان على واحدة[٥]، و(مقام إبراهيم) على (آيات بينات)[٦]. وقد ردَّ أبو حيان وابن هشام رأيه[٧].

أمَّا الأغراض التي يؤديها فأهمها[٨]:

أ. الإيضاح والتفسير للمتبوع باسمٍ مختصٍ به نحو قول الراجز السالف.

ب. الإيضاح والمدح نحو قوله تعالى ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِّلنَّاسِ﴾[المائدة ٥/ ٩٧].

---

(١)شرح الكافية ٢/ ٣٨١ و٣٩٤ و٣٩٥

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣

(٣)شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٠

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٨٤

(٥)الكشاف ٣/ ٤٤٨، ومغني اللبيب ص٧٤٨

(٦)الكشاف ١/ ٢٩٦، ومغني اللبيب ص٧٤٨

(٧)البحر ٨/ ٥٦٠، والارتشاف ٤/ ١٩٤٣، ومغني اللبيب ص٧٤٨

(٨) انظر: علوم البلاغة ص ١٣٢، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٣٢-١٣٣

ت. التخصيص في النكرة عند من أجازه فيها.

لكن لا بد من التنبيه على أمرين:

١. اشترط بعض النحاة في عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه، وأجاز سيبويه أن يكون المضاف إلى معرف بأل عطفَ بيان من اسم الإشارة في قولهم: يا هذا ذا الجمة، مع أن اسم الإشارة أوضح منه[١].

٢. قيل: يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كلٍّ من كلٍّ إلا إن امتنع الاستغناء[٢].

خامساً: ضوابط تعريف العطف وتنكيره.

لم يشترط فيه النحاة ولا أصحاب المعاني التعريف والتنكير، وقد جاءت بعض الشذرات في العطف على الضمير، والفصل والوصل.

(١) الكتاب ٢/ ١٨٩-١٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٩

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٣٤٩

المطلب الثالث: متفرقات

أولاً: تعريف العدد[١]:

١. الأعداد المفردة ومئة وألف: تعرف بإدخال أل التعريف على المعدود نحو ثلاثة الطلاب، وذلك لعدم جواز إضافة المعرف بأل إلى المجرد منها.
٢. الأعداد المركبة: تعرف بإدخال أل على الجزء الأول نحو الخمسة عشر كتاباً.
٣. الأعداد المتعاطفة: تعرف بإدخال أل على المعطوف والمعطوف عليه، وذلك لتحقيق التناسب بينهما.

ثانياً: تعريف معمول الصفة المشبهة وتنكيره:

قال سيبويه: «وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام، أو نكرةً لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، ولا اسم هو في معناه»[٢].

ثالثاً: تعريف اسم التفضيل وتنكيره:

قال سيبويه: «ولا يعمل إلا في نكرة كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحداً»[٣]. قال السيرافي في حاشيته: «إن قال قائل: لمَ لا يكون (أفضل) وبابه إلا نكرة، وخالف باب الصفة المشبهة؟ فالجواب أن (أفضل)حين منع التثنية والجمع بحلوله محل الفعل لسبب دلالته على المصدر والزيادة، منع التعريف وغيره، كما لا يكون الفعل معرَّفاً ولا مثنى ولا مجموعاً».

رابعاً: تعريف أسماء الأفعال وتنكيرها: وهي ثلاثة أقسام[٤]:

١. ما استعمل معرفة بدليل تجردها من التنوين: نحو بلْه وآمين.
٢. ما استعمل نكرة بدليل ملازمة التنوين له نحو إيهاً، وويهاً، وواهاً.
٣. ما استعمل بوجهين، نكرة إن نون، ومعرفة إن تجرد منه، نحو صه ومه وإيه ...

---

(١)الكتاب ١/ ٢٠٦-٢٠٨

(٢)الكتاب ١/ ١٩٤

(٣)الكتاب ١/ ٢٠٣، وانظر كلامه ص٢٠٢ و٢٠٤ و٢٠٥-٢٠٧ و٢١٠-٢١١

(٤)معجم أسماء الأفعال ص٢٦

الفصل الرابع

الضوابط المعنوية للإتباع والقطع والاستئناف

تمهيد

المبحث الأول: ضوابط الإتباع.

المبحث الثاني: ضوابط القطع والاستئناف في الجمل.

المبحث الثالث: الوصل والفصل في غير التوابع.

الكلامُ أنفاسٌ تنسابُ من الروح، تتواصلُ أحياناً، وتتقطَّعُ أحياناً أُخرى، ولا يمكن استمرارها دون انقطاع، كما لا يمكن انقطاعها دون استمرار ما دام الإنسان حياً يتكلَّمُ، وهذه الأنفاس تتجلَّى بألفاظٍ وتراكيبَ، فإن تلا بعضها بعضا في القصد والإعراب كانت تابعةً لما قبلها، وإن انفصلت عنها واستؤنفت كانت منقطعة عنها؛ ولذلك كان للوقف أثرٌ كبيرٌ في التبعية والقطع وما يترتب عليهما من معانٍ، فقولك مثلاً (مررتُ بحاتمٍ. الكريم) بانقطاع النفَسِ بالوقف على حاتمٍ، سيكون مختلفاً عن قولك (مررت بحاتمِ الكريم)، ومثل ذلك الوقف على (قولهم) من قوله تعالى:﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[يس٣٦/ ٧٦]، والوقف على (معكم) من قوله تعالى:﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[البقرة ٢/ ١٤]، ولو وصلتَ لفسد المعنى.

والمعنى اللغوي للإتباع ليس بعيدا عمَّا قلناه، قال ابن فارس: «(تَبِعَ) التَّاءُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ لَا يَشِذُّ عَنْهُ مِنَ الْبَابِ شَيْءٌ، وَهُوَ التُّلُوُّ وَالْقَفْوُ. يُقَالُ تَبِعْتُ فُلَانًا إِذَا تَلَوْتَه، وَاتَّبَعْتَهُ وَأَتْبَعْتُهُ إِذَا لَحِقْتَهُ، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ»[1]. وهذا الإتباع يكون في المفردات والجمل، وكذلك خلافه الذي يبدو في القطع والفصل والاستئناف؛ لذلك سيكون الكلام في هذا الفصل على ضوابط الإتباع والوصل وضوابط القطع والفصل.

(١)مقاييس اللغة ١/ ٣٦٢

المبحث الأول: ضوابط الإتباع والقطع في التوابع

المطلب الأول: ضوابط الإتباع والقطع في التوابع من حيث الإعراب

أولاً: ضوابط إتباع النعت وقطعه: ثمة ضوابط تحدد متى يكون الإتباع، ومتى يكون القطع، وأهمها:

أ. إذا كان المنعوت نكرة[1] والنعت واحداً وجب إتباعه؛ لأن النكرة تحتاج إليه، فإن تعددت النعوت وجب إتباع ما يحتاج إلى تخصيصه؛ أعني أنَّ النعتَ العامَّ لا بدَّ مِن إتباعِهِ؛ ليتخصَّصَ عمومُهُ بالإتباعِ، وأما ما لا يحتاج إلى تخصيصٍ فيجوز فيه الإتباع والقطع لتأدية أغراضٍ آتٍ ذكرها.

ب. إذا كان المنعوت معرفة، وكان النعت واحدا أو متعدداً فالأصل فيه وفيها الإتباع، ويجب ذلك إذا لم يعرف إلا به أو بها بمجموعها، وذلك لتنزيلها منة منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكاتِبِ، إذا كان هذا المَوْصُوفُ يُشَارِكه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخر تاجرٌ فقيهٌ، والآخر فقيهٌ كاتبٌ[2]، فإن لم يحتج إليه المنعوت جاز قطعه لتأدية أغراض يقصدها المتكلم، فإن توافق قصده وما يؤديه القطع من أغراض كان مراعيا مقتضى الحال والمقام، وإن قطع دون أن يقصدها أداها كلامه وكان غير مراعٍ إياهما.

وضابط القطع أن يكون النعت في معرض المدح أو الذم أو الترحم، فإن كان مجرورا جاز قطعه إلى الرفع أو النصب، وإن كان منصوبا جاز قطعه إلى الرفع أو النصب، وإن كان مرفوعاً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب أيضا[3]، وذلك نحو قولك: مررت بزيدٍ الكريم، وأعرضت عن عمرٍو البخيلُ، وأعنت أخي الضعيفُ، والأغراض التي يفيدها قطعه قسمان: عامة وخاصة، أمَّا العامَّةُ فأهمها:

---

(١) انظر: ص٣٥٤.

(٢) انظر: نتائج الفكر ص ١٨٥- ١٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٦

(٣)انظر: الارتشاف ٤/ ١٩٢٦

- لفت انتباه السامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة.
- زيادة المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللفظي، فلمَّا علم أنَّ هذه الصفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن التباسه بشخص آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السامع لما قطعها المتكلم.
- الإطناب في المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أنَّ تكثيرَ الجملِ يُناسبُ ذلك، ولو أُتبعت الصفة لكانت

الجمل أقل فيؤدي إلى قلة معاني المدح أو الذم، فقطعها يزيد المدح مدحا والذم ذما والترحم ترحماً[1].

- تجديد المدح أو الذم أو الترحم . قال السهيلي: «وفائدة القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جددوا الكلامَ؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجدد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد اللفظ كان أبلغَ».[2]

أما الأغراض الخاصة المستفادة من القطع فحسب نوع القطع رفعا أو نصبا أو إتباعاً، إذ لكلٍّ معنىً مختلفٌ عن الآخر.

- أما الإتباع فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها غالبا للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.
- وأما الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف فلبيان أن ما مدح به الموصوف أو ذم ثابت له متأصل فيه كأنه طبع من طباعه ذلك أن الجملة الاسمية تفيد الثبات والدوام. قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: «وقراءة الرفع أمكن في

(١) قال ابن جني في المحتسب ٢/ ١٩٨: «فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً، فكان أبلغ منه إذا ألزم شرجاً واحداً». وقال أبو علي: «إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً». البرهان ٢/ ٤٤٦

(٢)نتائج الفكر ص ١٨٦، وقد نقله بحرفه ابن القيم دونما تصريح في بدائع الفوائد ١/ ١٩٧. قال السهيلي: «وقد رأيت هذا المعنى للفراء، فاستحسنته». وانظر: معاني الفراء ١/ ١٠٦

المعنى... لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمدَ مستقر لله تعالى...»[١].

- وأما النصب فيفيد أن ثمة طرفين:

الأول: المادح أو الذام أو المترحِّم وهو فاعل أمدح أو أذم أو أترحم، فيكون المدح أو الذم أو الترحم من الخارج؛ لأنَّ فيه تخصيصاً وتقييداً بشخص المتكلم وبزمن الفعل المضارع المقدَّر، قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: «... ومن نصب فلا بدَّ من عاملٍ تقديره: أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث».[٢] ومن ثَمَّ فارتباط المدح أو الذم أو الترحم بذلك ربما يجعله أقل مما ينبغي أن يكون، ذلك أن أفعال الأشخاص وأزمانهم - مهما كانت أو طالت - تظل محدودة، من جهة أخرى فإن صدور المدح أو الذم من شخص بعينه ربما يكون مرتبطا بموقف الشخص من الممدوح أو المذموم؛ ولذلك فإن المدح أو الذم قد يكون المتكلَّمُ عليه مستحقا لأحدهما، وربما لا يكون، فكثيرٌ من الأشخاص يُمدحَون بما ليسوا أهلاً له أو بما لا يستحقونه، وإنما ذلك نفاقا أو رهبةً أو طمعاً أو ...، أما في حال الرفع فإن المدحَ من الداخل، وفي الرفع عموم في المدح أو الذم أو الترحم وإطلاق لهما من غير ما تقييد بشخص أو زمن.

والثاني: طرف ممدوح، والمدح هنا ليس ثابتا له كثباته في سابقه، فمدحه هنا متكرر متجدد، لكنه غير متأصل فيه وملازمٍ له، ذلك أن الجملة هنا فعلية، وهي تفيد التجدد والحدوث. والمدح أو الذم أو الترحمَ في الرفع أبلغ منه في الإتباع والنصب، ذلك أن الجملة الاسمية آكد وأثبت من الفعلية. وبهذا بانَ بطلانُ قول بعض الباحثين فيه: إنَّ هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخُّصٌ في العلامة الإعرابية[٣].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٤، ما قاله أبو حيان لم يأت في باب النعت، بل في الكلام على قراءة (الحمد لله) بالرفع والنصب، ووجه استشهادنا بقوله في باب النعت إنما هو للتدليل على ما تفيده الجملة الاسمية من معانٍ.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٤

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ٢٩٨

ثانياً: ضوابط إتباع البدل وقطعه: ثمة ضوابط لإتباع البدل وقطعه، أهمها:

١. يتبع بدل التفصيل عندما يكون المبدل منه بحاجة إلى توضيح؛ لجهل السامع به، أو لدفع توهمه بغيره، أو احتماله غيرَه.

٢. يقطع بدل التفصيل خاصة عندما يكون السامع على علم بهذا التفصيل، فيستغني عن الإتباع، لابتداء كلام جديد تتحقق معه أغراض ومعانٍ لا تكون مع الإتباع، من تنبيه وتجديد للكلام وتكثير الجمل وغير ذلك من معانٍ ذكرناها في قطع النعت. ومن ذلك قوله تعالى:﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران ٣/ ١٣].

ثالثاً: ضوابط إتباع الاسم المعطوف وقطعه من حيث الإعراب:

يكاد يكون من باب النعت المقطوع؛ لأنه من تعدد النعوت لكن مع حرف عطف، ويفيد ما يفيده إلى جانب دفع الملل الذي قد يصيب السامع بسبب الإطالة الناتجة عن تعددت المتعاطفات؛ لذلك ذكره النحاة معه، لكن يتميز منه بمجيئه مع الواو التي هي نصٌّ في القطع[١]. فنعت النكرة المقطوع الأكثر أن يكون بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف[٢]، وذلك نحو[٣]:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ ... وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

وقد يقطع من دونها نحو قول أبي الدرداء: نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئةٍ[٤]. أما المعرفة فيجوز قطعها مع الواو ومن دونها أيضاً[٥]، نحو قوله تعالى:﴿لَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْـمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْـمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣

(٣)الكتاب ١/ ٣٩٩ و٢/ ٦٦

(٤) مسند الإمام أحمد برقم (٢١٥٢٥) ٣٥/ ٤١٣، والرواية فيه (ذي مال وذي هيئة)، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٩

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣

الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْـمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١٧٧]، وقوله: ﴿لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْـمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْـمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْـمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْـمُؤْمِنُونَ بالله وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً﴾ [النساء ٤/ ١٦٢][1]. وقد اجتمع مع الواو ومن دونها في قول الخِرْنِق[2]:

لاَ يَبْعَدنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْـجُزرِ
النَّازِلُين بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأزرِ
الخالِطِين نَحِيتَهمْ بِنُضَارِهم ... وذوي الغِنى منهم بذي الفَقْرِ
الضَّارِبِينَ لَدَى أَعِنتهم ... والطَّاعِنِينَ وخيلُهُم تَجري

يقول البغدادي: «فقولها (والطيبون) نعت مقطوع بالواو من قومي للمدح والتعظيم بجعله خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم الطيبون. وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت– وهو قومي– لقطع (النازلين) قبله لما ذكرنا أيضاً بجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح ونحوهما. والعرب إذا رجعت عن شيء لم تعد إليه»[3].

ويلحق بهذا القطعِ العطفُ على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، وذلك للتنبيه من خلال المخالفة، لكنه لا يفيد ما يفيده القطع من تجديد وإطناب، ومن ذلك قول ضابىء البرجمي[4]:

ومَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدينة رَحلُه ... فَإنِّي وَقَيَّارٌ بَهَا لَغَرِيبُ

---

(١)قال سيبويه معلقاً على الآيتين السابقتين: فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما المؤمنون فمحمولٌ على الابتداء ... ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً، كما ابتدأتَ في قوله: (والمؤتون الزكاةَ). الكتاب ٢/ ٦٣–٦٤

(٢) الكتاب ٢/ ٦٤

(٣) خزانة الأدب ٥/ ٤١

(٤)الكتاب ١/ ٧٥، والأصول ١/ ٢٥٧

المطلب الثاني: إتباع الاسم المعطوف من حيث ذكر حرف العطف وتركه.

وفيه مسائل كثيرة، أهمها:

أولاً: ذكر حرف العطف والوصل بين المفردات والجمل:

يعطف بين الجمل والمفردات بحرف من حروف العطف إذا كان المقصودُ من المذكور هو التبعيةَ بعطف النسق؛ أي:

- ارتباط المعطوف بسبب من المعطوف عليه أو بمناسبة بينهما. يقول عبد القاهر: «... وذلك أَنّا لا نقولُ: زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو قاعدٌ، حتى يكونَ عمرٌو بسبب من زيدٍ، وحتى يكونا كالنَّظيرينِ والشريكَيْنِ، وبحيث إذا عرفَ السامُع حالَ الأَوَّل عناه أن يعرفَ حالَ الثّاني، يدلُّكَ على ذلكَ أَنَّكَ إنْ جئتَ فعطفتَ على الأَوَّل شيئاً ليس منه بسببٍ، ولا هُوَ مما يُذْكَرُ بذكرِه، ويتَّصِلُ حديثُه بحديثِه، لم يستقْم. فلو قلتَ: خرجتُ اليومَ من داري، ثم قلتَ: وأَحْسَنَ الذي يقولُ بيت كذا، قلتَ ما يُضْحَكُ منه»[1].
- وكون المعنى في المعطوف مضامًّا له في المعطوف عليه ومرتبطاً به. يقول عبد القاهر: «واعلمْ أنه كما يجبُ أن يكونَ المحدَّثُ عنه في إحدى الجملتين بسببٍ من المحدَّثِ عنه في الأخرى، كذلكَ ينبغي أنْ يكونَ الخبرُ عن الثاني مما يَجْرِي مَجْرى الشبيهِ والنظيرِ أو النَّقيضِ للخبر عن الأولِ، فلو قلتَ: زيدٌ طويلُ القامة وعمرٌو شاعرٌ، كان خُلْفاً؛ لأنه لا مُشاكلَةَ ولا تعلُّق بينَ طولِ القامةِ وبين الشعرِ، وإنما الواجبُ أن يقالَ: زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ، وزيدٌ طويلُ القامة وعمرٌو قصيرٌ. وجملةُ الأمرِ أنها لا تجيءُ حتى يكونَ المَعْنى في هذِهِ الجملة لَفْقاً للمعنى في الأخرى ومُضَامًّاً له مثل أن زيداً وعمراً إذا كانا أَخوَيْن أو نظيرين أو مُشتبكَي الأحوالِ على الجملة، كانتِ الحالُ التي يكونُ عليها أحدُهما من قيام أو قعودٍ أو ما شاكَلَ ذَلكَ مضمومةً في النَّفسِ إلى الحالِ التي عليها الآخَرُ من غَير شَكٍ، وكذا السبيلُ أبداً، والمعاني في ذلك كالأَشخاصِ، فإنما قلتَ مثلاً: العلمُ حسنُ والجهلُ قبيحٌ؛ لأنَّ كونَ العلم حَسَناً مضمومٌ في العقولِ إلى كونِ الجهلِ

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٤-٢٢٥

قبيحاً»[1]. وهذا السبب أو التضام هو ما يعرف عند البلاغيين بالجامع أو الجهة الجامعة، وقد قسمه السكاكي إلى ثلاثة أقسام: عقلي، وخيالي ووهمي[2]، وزاد بعضهم الجامع النفسي.

١. **الجامع العقلي**: هو أن يكون بينهما اتحاد في تصوُّرٍ مثل الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو تماثل هناك، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو يضايف كالذي بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، أو السفل والعلو، والأقل والأكثر، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن، وأن العقل سلطان مطاع.

٢. **الجامع الوهمي**: هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين ... أو تضاد كالسواد والبياض والهمس والجهارة ... أو شبه تضاد كالذي بين نحو السماء والأرض والسهل والجبل والأول والثاني، فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايقين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن.

٣. **الجامع الخيالي**: هو أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدية على ذلك، فإن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدى إليه، ويتكرر لديه؛ ولذلك لـمَّا لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا، فكم من صور تتعانق في الخيال وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال وهي في غيره نار على علم.

٤. **الجامع النفسي**: هو أن تتنزل الألفاظ على تداعي المعاني في النفس[3].

وهذه التبعية لها أحرفها الخاصة التي تؤدي معانيَ مختلفةً أشبعها النحاةُ بحثاً؛ ولذلك لن نكرِّر أقوالهم هنا، بل نذكر بعضها موجزة لربطها بأسلوب القصر، وأهمُّها:

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٥ -٢٢٦

(٢) مفتاح العلوم ص٣٦٢-٣٦٣، وثلاثة التعاريف عنه.

(٣) في البلاغة القرآنية، أسرار الفصل والوصل ص ٦٨- ٦٩

١. **بل**: حرف عطف يفيد الإضراب عمَّا قبله، وإثبات الحكم لما بعده[١]، ويكون المقصور عليه بعدها[٢]، وهذا الإثبات هو قصرٌ للصفة على الموصوف نحو قولك: ما أحمد بمغفلٍ بل زيدٌ، وللموصوف على الصفة نحو قولك: ما أحمد شاعرٌ بل كاتبٌ.
٢. **لا**: حرف عطف يفيد إثبات الحكم لِمَا قبلها ونفيَه عمَّا بعدها[٣]، ويكون المقصور عليه قبلها[٤]، فمن قصر الصفة على الموصوف نحو قولك: زيدٌ شاعرٌ لا عمرو، ومن قصر الموصوف على الصفة نحو قولك: زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ.
٣. **لكن**: حرف عطف يفيد الاستدراك عمَّا قبله[٥]، ويأتي المقصور عليه بعده[٦]، سواء أكان قصر صفة على موصوف نحو قولك: ما أحمد ناجحاً لكن خالدٌ، أم قصر موصوف على صفة نحو قولك: ما أحمد ناجحاً لكن راسبٌ.

أمَّا بقية أحرف العطف فلا يهمُّنا منها هنا إلا الواو؛ لكونها الأصلَ في أحرف العطف وأمَّ الباب، ومفيدةً التشريكَ في الحكم والجمعَ بين المتعاطفين، وهو ما تفيده الأحرف الأخرى إلى جانب معانيها الخاصة من ترتيب أو تعقيب...، ولكون اللبس بغيرها يقع في كثير من المواضع، فتحتاج إلى ذوق رفيع يكشفها؛ لذلك قال عبد القاهر: «واعلمْ أنه إنما يَعْرِضُ الإشكالُ في الواوِ دونَ غيرِها مِنْ حروفِ العطفِ، وذاك لأَن تلكَ تفيدُ مع الإشراكِ معانَي ... وليس للواو معنًى سوى الإشراكِ في الحكمِ الذي يَقْتَضيهِ الإعرابُ الذي أَتبعْتَ فيه الثانيَ الأولَ. فإذا قلتَ جاءني زيدٌ وعمروٌ، لم تُفِدْ بالواو شيئاً أكثرَ من إشراكِ عمرٍو في المجيء الذي أثبتَّه لزيدٍ والجمْعِ بينهُ وبينَه، ولا يُتَصوَّرُ إشراكٌ بينَ شيئين

(١) قال ابن هشام: «وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدَّمَها أمر أو إيجاب كـ اضرب زيدا بل عمرا، وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو». انظر: مغني اللبيب ص١٥٢

(٢) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٣٣

(٣) مغني اللبيب ص ٣١٨

(٤) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٣٣

(٥)مغني اللبيب ص ٣٨٥

(٦) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٣٣

حتَّى يكونَ هناك معنًى يقعُ ذلك الإِشراكُ فيه. وإذا كانَ ذلك كذلكَ، ولم يكن مَعَنا في قولنا (زيدٌ قائمٌ، وعمرٌو قاعدٌ) معنًى تزعمُ أن الواو أشركتْ بَينَ هاتين الجُملَتين فيه، ثَبَتَ إشكالُ المسألة»(١).

أ. **ذكر واو العطف:** تذكر الواو لأغراض كثيرة، منها:

١. **لتناقض الصفات:** وذلك لدفع توهم عدم اجتماعهن في الموصوف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[الحديد ٥٧/ ٣]. قال السهيلي: «كان دخول الواو صرفاً لوهم المخاطب قبل التفكر والنظر، وعن توهم المحال، واجتماع الأضداد من المحال؛ لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه لهذه الحكمة الظاهرة»(٢). ويقول د. محمد الصامل: «الجواب... أن كون هذه الصفات متضادة، فالأول ضد الآخر، والظاهر ضد الباطن، والموصوف بها ذات واحدة، فمجيء الواو لتدل على أنه تعالى جامع لهذه الصفات مع اختلاف معانيها، ولرفع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة...»(٣).

وقال تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً ﴾ [التحريم ٦٦/ ٥]. قال الزمخشري: «فإن قلتَ: لم أخليت الصفات كلها عن العاطف، ووسط بين الثيبات والأبكار؟ قلتُ: لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بد من الواو»(٤).

وحال الجمل كحال المفردات في ذلك. يقول عبد القاهر: «واعلمْ أنَّه إذا كان المخَبرُ عنه في الجملتين واحداً كقولنا: هو يقولُ ويفعلُ، ويَضُرُّ ويَنْفَعَ، ويُسيءُ ويُحْسِنُ، ويأمُرُ ويَنْهى، ويَحُلُّ ويعْقِد، ويأخُذُ ويُعْطي، ويَبيعُ

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٤

(٢) نتائج الفكر ص ١٨٧، وقد نقل كلامه ابن القيم في بدائع الفوائد ١/ ١٩٨

(٣) قضية الفصل والوصل ص ٥٩

(٤) الكشاف ٤/ ٤٣٠

وَيَشْتَرِي، ويأكُلُ ويشرَبُ، وأشباه ذلك، ازدادَ معنى الجمعِ في الواو قوةً وظهوراً، وكان الأمْرُ حينئذٍ صريحاً. وذلكَ أَنَّك إذا قلتَ: هو يَضُرُّ وينفعُ، كنتَ قد أفدتَ بالواو أنكَ أوجبتَ له الفعلينِ جميعاً، وجعلتَه يفعلُهما معاً»[1].

٢. **لإفادة الجمع بينها**: وذلك لكون الواو تفيد الجمع والتشريك، والكلام يوجه لشخصٍ مشككٍ ظنَّ عدم الجمع، فقولك: زيدٌ شاعرٌ وكاتب، تقصد به أنه قد جمع الشعر والكتابة. فإن قيل: ما ذكرته هنا يناقض قول بعضهم: إنَّ حذف الواو يكون لإفادة الجمع، قلتُ: لا تناقض بين القولين، فقولك: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ، يفيد أن زيداً جمع الشعر والكتابة، وهذا القول ملقى على شخص لا يشك بذلك، أما قولك: زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ، فيفيد الجمع إذا كان ملقى على شخص مشكك يظن عدم جمعه إياهما، إضافة إلى أن حذف حرف العطف يكون أحياناً باعتبار الذات، وذكره يكون باعتبار تعدد الصفات. يقول ابن القيم: «فإن الواو إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول كنت مخيرا في العطف وتركه، فإن عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث كان في كل منهما ضمير هو الأول، فعلى الوجه الأول تقول: زيد فقيه شاعر كاتب، وعلى الثاني: فقيه وشاعر وكاتب، كأنك عطفت بالواو الكتابةَ على الشعر، وحيث لم تعطف أتبعت الثاني الأول؛ لأنه هو هو من حيث اتحد الحامل للصفات»[2]. وقال صاحب الطراز: «ويجوز عطف بعضها على بعض باعتبار المعاني الدالة عليها، فلهذا تقول: مررت بزيد الكريم والعاقل والعالم ... كأنك قلتَ: مررت بشخص اجتمع فيه الكرم والعقل والعلم، فقد اجتمع في الصفة دلالتها على ذات الموصوف، ودلالتها على معنى في الذات، فلأجل تلك

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٦

(٢) بدائع الفوائد ١/ ١٩٧

المعاني التي تدل عليها جاز فيها العطف»[1]. ويقول د.محمد الصامل: «مر بنا أن صفات الذات الواحدة ... تأتي مفصولة دون عاطف ... ويمكن أن ترد موصولة بعاطف ... فالفصل بين الصفات إذا كان المراد التنبيهَ على اجتماع تلك الصفات في الذات، وفي حال الوصل يكون الغرض التنبيه على تميز كل صفة في تلك الذات، وكأنها في ذات مستقلة، لقوة الموصوف في تلك الصفة»[2].

٣. **لإفادة التوكيد والتحقيق**: قال ابن القيم: «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات، هو عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقرُّ به، ويعجَبُ من اجتماع هذه الصفات في رجلٍ، فإذا قلتَ: زيدٌ عالمٌ وكان ذهنه استبعد ذلك، قلتَ: وجواد؛ أيْ: وهو مع ذلك جواد، فإذا قدَّرتَ استبعادَهُ لذلك قلتَ: وشجاع؛ أيْ: وهو مع ذلك شجاعٌ، وغنيٌّ، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل من دونه تدرأ به توهم الإنكار»[3].

٤. **للإشارة إلى كمال الموصوف في كل صفة من الصفات**: ذكر ذلك الزمخشري[4] في قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْـمُنفِقِينَ وَالْـمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ﴾ [آل عمران ٣/ ١٧]. ويبدو لي أن إدخال الواو هنا لإفادة الاستقلالية والتعدد، ولو حذفت الواو لوجب اجتماع كل هذه الصفات جميعاً في شخص واحد، وليس ذلك شرطاً مع وجود الواو،

(١) الطراز ٢/ ٣٣-٣٤، وقضية الفصل والوصل ص ٥٥

(٢) قضية الفصل والوصل ص ٥٤ عن التحرير والتنوير ٣/ ١٨٥ بتصرف. يقول ابن عاشور: «... فإذا عُطفت فقد نُزلت كل صفة منزلة ذات مستقلة، وما ذلك إلاّ لقوة الموصوف في تلك الصفة، حتى كأنّ الواحد صار عدداً، كقولهم واحدٌ كألْف».

(٣) بدائع الفوائد ١/ ١٩٨

(٤) الكشاف ١/ ٢٦٣، والتحرير والتنوير ٣/ ١٨٥، والفصل والوصل في القرآن الكريم ص ٦٥-٦٦

فقد تجتمع، وربما لا تجتمع. وقال ابن القيم في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[الحديد ٥٧/ ٣]: «... لما كانت هذه الألفاظ دالة على معان متباينة، وأن الكمال في الاتصاف بها على تباينها أتى بحرف العطف الدال على التغاير بين المعطوفات إيذانا بأن هذه المعاني مع تباينها ثابتة للموصوف بها»[١].

٥. **لدفع توهم التكرار وإفادة معنى الانفصال والتغاير**: ذلك أن «دخول العاطف يؤذن بأنَّ كلَّ صفةٍ مستقلةٌ»[٢]. فقولك مررت بزيدٍ وزيدٍ، وزيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ، يدل على أن الثاني غير الأول ومتميز منه. قال ابن الأثير: «... لأن واو العطف تؤذن بانفراد المعطوف عن المعطوف عليه، وإذا حذفت في مثل هذا الموضع صار المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة»[٣]. وقال الشريف الجرجاني: «أداة العطف إن توسطت بين الذوات اقتضت تغايراً بالذات، وإن توسطت بين الصفات اقتضت تغايرا في المفهوم»[٤]. وقال صاحب الطراز: «فمتى وُجِدَت في الكلامِ فإنَّها تُؤذِنُ بالتَّغايُرِ بينَ الجملتَينِ؛ لأنَّ الواوَ تقتضي الـمُغايرة، ومتى كانت محذوفة فإنها تدل على البلاغة بالإيجاز»[٥].

٦. **لإفادة قطع الصفات عن الموصوف**: وذلك لإفادة ما يفيده النعت المقطوع من معانٍ، وقد سبق بيانها. فالواو هنا تكون نصاً في القطع[٦]؛ أي: حرف استئناف لا حرف عطف.

---

(١) بدائع الفوائد ١/ ١٩٨

(٢) قاله الزمخشري وأبو البقاء. انظر: البرهان ٢/ ٤٤٦

(٣) المثل السائر ٢/ ٩١، وانظر: نتائج الفكر ص ١٨٦

(٤) في البلاغة القرآنية، أسرار الوصل والفصل ص ٤٩ عن حاشة الشريف الجرجاني على الكشاف ١/ ١٣٣

(٥)الطراز ٢/ ١١٠

(٦) شرح الكافية ٢/ ٣٢٢

٧. **لكون المنعوت جمعاً** والنعوت مختلفة المعنى[١] نحو قولك: مررت برجالٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ، وقول الشاعر[٢]:

بَكيْتُ ومَا بُكـا رَجُلٍ حَزِيـنٍ عَلَى رَبْعَيْـنِ مَسْلُـوبٍ وَبَـالٍ

وإذا كان الاسم مثنى مفسرا باسمين ثانيهما معطوف على الأول كما في البيت، وفي قولنا: مررت برجلين: كاتب وشاعر، كان توشيعاً، وهو من مباحث الإطناب عند البلاغيين[٣].

٨. **لدفع توهم الإضراب**: فلو حذفت الواو لأفادت معنى الإضراب، وسيأتي بيان ذلك. قال عبد القاهر: «... وذلكَ أَنَّك إذا قلتَ: هو يَضُرُّ وينفعُ، كنتَ قد أفدتَ بالواو أنكَ أوجبتَ له الفعلينِ جميعاً، وجعلَته يفعلُهما معاً. ولو قلتَ: يَضرُّ ينفعُ، من غير واو، لم يجبْ ذلك، بل قد يجوزُ أن يكونَ قولُكَ (ينفعُ) رجوعاً عن قولك (يضرُّ) وإبطالاً له»[٤].

٩. **لكمال الانقطاع بين جملتين**: يوهم حذفُ حرف العطف والفصل بينهما خلافَ المراد، وذلك كأن يسألك شخص ما: هل النحو صعبٌ؟ فتجيب: لا، ووفقك الله؛ لأن في حذف حرف العطف قلبا للكلام من الدعاء له إلى الدعاء عليه، إذ يصير: لا وفقك الله، وهذا غير مراد. وهذا الإيهام مع حذف حرف العطف يكون مع النفي، أما إذا كان الجواب بالإثبات كأن يكون بـ(نعم) أو (بلى) فيجوز العطف وتركه لزوال السبب، وهو إيهام السامع خلاف المقصود، ولوضوح المعنى وأمن اللبس، وذلك نحو: نعم بارك الله فيك، أو نعم وبارك الله فيك[٥].

١٠. **للتناسب بين الجملتين** خبرا وإنشاء، وليس ثمة ما يمنع العطف، وهو ما يعرف عند البلاغيين بالوصل للتوسط بين الكمالين، ومن ذلك

(١) أوضح المسالك ٣/ ٣١٣

(٢) الكتاب ١/ ٤٣١

(٣) انظر: المفصل في علوم البلاغة ص ٣٣١

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٢٦

(٥) الفصل والوصل في القرآن الكريم ص٨١

قوله تعالى: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء ١٧/ ٨١]، وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار١٣-١٤]، وقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور ٥٢/ ١٩].

ب. **حذف حرف العطف:** يحذف حرف العطف اختصارا وإيجازاً[١] في مواضع[٢]، وذلك:

أولاً: للتركيب والعدول عن الإعراب: لتأدية معانٍ لا تتأتى مع الإعراب، وذلك:

أ. **في الحال:** نحو زرت الحي بيت بيت؛ أي بيتاً فبيتاً[٣]. قال السكاكي: «وكذا جاري بيت بيت، لتضمن العجز إما معنى اللام أو معنى على عند أصحابنا، والأولى عندي أن يضمن معنى حرف غير عاملٍ فيه كفاءِ العطفِ لسرٍّ»[٤]. ويبدو لي أن في حذف حرف العطف نوعا من العموم والكُلية أكثر من الذكر، فقولك: زرت الحي بيت بيت، معناه: زرت بيوت الحي جميعها، من غير دلالة على تعقيب، ولو قلتَ: بيتاً فبيتاً، لكان قولك مفيدا أن الزيارة قد كانت لبيت واحدٍ ثم لبيت آخر مختلف عنه، فكأنه قال: بيتاً فبيتاً آخر مختلفا عنه[٥]، وليس ثمة ما يدل على أنه زار بيوت الحي جميعها، بل إن العبارة تكاد تفيد ما يفيده البدل، والدليل على أن الثاني مختلف عن الأول أنك لو قلتَ: مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ، لكان الثاني قطعا غير الأول، إذ لا يعطف الشيء على نفسه، إضافة إلى أن قولهم (هو جاري بيتَ بيتَ) يفيد معنى الملاصقة[٦]، ولو أُظهر الحرف فقيل: هو جاري بيتا فبيتاً، لكان مفيداً التعقيبَ لا الملاصقةَ.

---

(١) الأصول ٢/ ١٤٠

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٠ و٢/ ٢٨٠، وضرائر الشعر ص١٦١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٠، ونتائج الفكر ص٢٠٧-٢٠٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٩، وغنية الأريب ص ٣١٨

(٣) انظر: الأصول ٢/ ١٤٠

(٤) مفتاح العلوم ص ١٣٢، ويرى السهيلي أن هذا ليس على إضمار حرف العطف، بل للإشارة بها إلى ما بعدها. انظر: نتائج الفكر ص ٢٠٧

(٥) قال السهيلي: «لو قلت: قرأت ألفاً وباء، لأشعرت بانقضاء المقروء، حيث عطفت الباء على الألف دونها بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين...». نتائج الفكر ص ٢٠٧

(٦) شرح الكافية ٣/ ١٤٢-١٤٣

ب. **في الظروف المركبة** نحو صباح مساء[1] وبين بين. ويفيد مع الإيجازِ والاختصارِ العمومَ في الأوقات، ولو قيل: صباحاً ومساءً، لكان الوقت مخصوصا بهذين الوقتين دون غيرهما ودون إفادة العموم في جميع الأوقات، قال سيبويه في باب ما يكون المصدر ظرفا لسعة الكلام والاختصار: «ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباح مساء، إنما معناه صباحاً ومساءً، وليس يريد بقوله (صباحاً ومساءً) صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها»[2]. وأما (بين بين) فلإفادة معنى التوسط بأوجز عبارة. هذا إضافة إلى المعاني التي سبق ذكرها آنفاً.

ج. **في الأعداد المركبة** نحو خمسة عشر؛ أي: خمسة وعشر[3]. للإيجاز، والتخفيف اللفظي[4]، فقولك: خمسةٌ وعشرٌ -لا شك- أثقل نطقا وأكثر حروفا من قولك: خمسةَ عشرَ. قال سيبويه: «وأمّا خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً. وإنَّما أصل خمسة عشر: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد»[5]. وثمة فروق بين التركيب والعطف[6]:

١. أن قولك (خمسةَ عشرَ كتاباً) أوجز وأخصر وأخف من قولك (خمسةٌ وعشرةُ كتبٍ) من وجوه: أولها أن العطف اشتمل على علامتي تأنيث في صدره وعجزه، وحرف عطف، ولم يشتمل التركيب إلا علامة تأنيث في صدره. وثانيهما: أن تمييز المركب مفردٌ، وتمييز العطف جمعٌ، والمفرد أخف من الجمع وإن كانت حروفه أكثر، كما أن تمييز المركب منصوب، وتمييز المعطوف مجرور، والكسر لا شك أثقل من الفتح بدرجات كثيرة.

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ١٤٠

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٧ و ٢/ ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٠٧، والأصول ٢/ ١٤٠

(٤) من خلال حذف حرف العطف وحذف تاء التأنيث من عشر، فلو أفردت لعادت التاء.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٧-٢٩٨

(٦) انظر: معاني النحو ٣/ ٢٣٥

٢. أن التركيب يفيد أن جميع ما تضمنه (خمسة عشر كتاباً) كتبٌ ليس غير، وأما العطف في (خمسةٌ وعشرةُ كتبٍ) بتنوين خمسة، فيحتمل أكثر من معنى، إذ يظل الصدر مبهما دونما تمييز، مما يجعله محتملا لأن يكون تمييزه هو نفسه تمييز عجزه، وحذف اختصاراً لدلالة الثاني عليه، ولأن يكون غيره، وأما من دون تنوين خمسة فيصير على حدِّ: بينَ ذراعَي وجبهةِ الأسدِ[١].

٣. أن التركيب في نحو أعطيت زيدا خمسةَ عشرَ كتاباً، يفيدُ أن الخمسة عشر كتاباً قد تكون قد أعطيت بدفعة واحدة أو أكثر، وأما العطف نحو أعطيت زيدا خمسةً وعشرةَ كتبٍ، فلا يحتمل إلا أن يكون على دفعة واحدة، أو أن يكون كل عدد على دفعة مستقلة، ولا يحتمل أكثر من ذلك.

ثانياً: حذف الواو لإفادة معنى الإضراب في المفردات أو الجمل، وذلك إذا كان مستوى الصوت في الثاني أعلى من الأول، وثمة فاصل صوتي بينهما، ولو ذكرت الواو لأفادت معنى الجمع بينهما، من ذلك ما حكى أبو زيد: أكلت خبزاً لحماً تمراً[٢]، وما حكى أبو الأخفش: أعطه درهما درهمين ثلاثة[٣]؛ ولذلك خرجها بعضهم[٤] على البدل لا على إضمار العطف. قال عبد القاهر: «ولو قلتَ : يَضرُّ ينفعُ، من غير واو، لم يجبْ ذلك، بل قد يجوزُ أن يكونَ قولُكَ (ينفعُ) رجوعاً عن قولك (يضرُّ) وإبطالاً له»[٥]. ويرى السهيلي غير ذلك حيث قال: «وما مثلوا به من قولهم: اضرب زيدا عمرا خالدا، ليس كما ظنوه من إضمار الواو، ولو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورينَ، وإنما المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم، ومنه قولهم: بوبت الكتاب بابا باباً، وقسمت المال درهما درهماً، ليس على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر الأمر في درهمين

---

(١) جزء من بيت نسب للفرزدق وليس في ديوانه. وهو في الكتاب ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩

(٢) الخصائص ٢/ ٢٨٠، والمساعد ٢/ ٤٣٤

(٣) خرِّجت حكايته على إضمار أو. انظر: معاني الأخفش ٢/ ٥٥٢، ومغني اللبيب ص٨٣١

(٤) مغني اللبيب ص٨٣١، وغنية الأريب ص٣١٨

(٥) دلائل الإعجاز ص ٢٢٦

وبابين»[1]. وما قيل في المفردات يقال في الجمل أيضا نحو قولك: هو يضر ينفع[2].

ثالثاً: حذف الواو لإفادة معنى الإضراب أيضا في الصفات، وذلك إذا كان مستوى الصوت في الثاني أعلى من الأول، وثمة فاصل صوتي بينهما نحو قولك: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ ناثرٌ.

رابعاً: حذف الواو لإفادة معنى الجمع في الصفات: وتقال لشخص لا يشك بجمعها، فحذف الواو يشير إلى تلازم الصفات حتى لكأنها شيء واحدٌ أحاط بالموصوف[3]، وذلك إذا كان مستوى الصوت واحدا في نطق المتعاطفات جميعاً؛ ولذلك لا يحتاج إلى رابط؛ فاللبس مأمون. قال صاحب الطراز: «فأما الصفات فالأكثر أنه لا يعطف بعضها على بعض كقولك: مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل، وإنما قلَّ العطفُ؛ لأن الصفة جارية مجرى الموصوف، ولهذا فإنه يمتنع عطفها على موصوفها، فلا يجوز أن تقول: جاءني زيد والكريم، على أن الكريم هو زيد، لاستحالة عطف الشيء على نفسه»[4]. قال ابن الأثير: «لأن واو العطف تؤذن بانفراد المعطوف عن المعطوف عليه، وإذا حذفت في مثل هذا الموضع صار المعطوف والمعطوف عليه جملة واحدة»[5].

خامساً: حذف الواو لإفادة معنى السخرية والإنكار، وذلك إذا كان مستوى الصوت في الأول أعلى منه في الثاني. فإذا قلتَ لشخص يجادل وينكر: زيدٌ شاعرٌ ناثرٌ، فيجيبُك ساخراً ومنكراً: زيد شاعرٌ، كاتبٌ، ناثرٌ. فقولك يفيد أن زيداً قد جمع هذه الصفات، وقوله يفيد السخرية والإنكار، مع ملاحظة أن في كلامه فواصل صوتية بين الصفات.

سادساً: حذف الواو لعدم وجود معنى التبعية بالعطف. قال السبكي: «الأصل في المفرد فصله مما قبله؛ لأن ما قبله إما عاملٌ فيه، مثل: زيدٌ قائمٌ، فلا يعطف المعمول على عامله، أو معمولٌ، فلا يعطف العامل على معموله، أو كلاهما معمول، والفعل يطلبهما طلبا واحداً، فلا يمكن عطفه؛ لأنه يلزم قطع العامل عن الثاني، مثل علمت زيدا قائما،

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٠٧-٢٠٨

(٢) انظر قول الجرجاني في الصفحة السابقة.

(٣) الحذف البلاغي ص ١٠٥

(٤) الطراز ٢/ ٣٣- ٣٤

(٥) المثل السائر ٢/ ٩١

ونحو ذلك»[1] ويدخل في هذا ما سماه البلاغيون الفصل لكمال الاتصال، وذلك إذا كانت الجملة الثانية[2]:

١. مبدلةً من الأولى، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت أكثر تفصيلاً وتوضيحاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء ٢٦/ ١٣٢-١٣٣]. يقول السكاكي: «وأما الحالة المقتضية للإبدال فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده، أو كغير الوافي، والمقامُ مقام اعتناءٍ بشأنه، إما لكونه مطلوباً في نفسه، أو لكونه غريباً، أو فظيعاً أو عجيباً أو لطيفاً، أو غير ذلك مما له جهةُ استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد على المراد؛ ليظهر بمجموع القصدين إليه في الأول والثاني- أعني المبدل منه والبدل- مزيدُ الاعتناء بالشأن»[3].

٢. أو كاشفةً خفاءً وغموضاً في الجملة الأولى، مع تطلُّب المقام للإيضاح والبيان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾[طه٢٠/ ١٢٠]. يقول السكاكي: «وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة له»[4]. وهذا النوع يفيد الإيضاح بعد الإبهام الذي سبق بيان ما فيه مراراً.

٣. أو مؤكدة أو بمنزلة المؤكدة للجملة الثانية لفظياً أو معنويا نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً﴾[الشرح / ٩٤٥]، وقوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾[الطارق ٨٦/ ١٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَـذَا بَشَراً إِنْ هَـذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف١٢/ ٣١]. فإثبات ملكيته تأكيد لنفي بشريته. وفوائد التأكيد أو التكرير لفظياً أو معنوياً كثيرة، منها[5]:

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١/ ٥٤٣

(٢) مفتاح العلوم ص٣٦٠، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٢١

(٣) مفتاح العلوم ص٣٦١

(٤) مفتاح العلوم ص٣٦١

(٥) انظر: البرهان ٣/ ١١ وما بعدها، والمفصل في علوم البلاغة ص ٣٣٣- ٣٣٥

- لتأكيد وتقرير المعنى في النفس، وقد قيل: الكلام إذا تكرَّر تقرَّر[1].
- وصل الكلام في الإطالة: ذلك أن الكلام إذا طال وخشي تناسي الأول، أعيد تطرية له وتجديدا لعهده[2]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل ١٦/ ١١٩].
- زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمُل تلقي الكلام بالقبول[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر ٤٠/ ٣٨-٣٩].
- إثارة الاهتمام: فالمتكلم يكرر ما يثير اهتماماً عنده، لينقله إلى نفوس مخاطَبيه، والتكرار عموماً هدفه الإثارة والتقرير، «ويرجع أثر التكرار إلى أنه يزيد الشيء المكرر تميُّزاً من غيره، فالأشخاص الذين يقع عليهم نظري كثيراً يزدادون وضوحاً في إدراكي، وتصبح صورهم بمثابة الصبغة القوية التي تستأثر بذاكرتي، وكذلك الأقوال أو الأحكام التي تتوافر في سمعي تكون أكثر وروداً على لساني أو خلال تفكيري من الأقوال والأحكام العابرة»[4]. «هذه حقيقة لا مراء فيها، فليس أثر دقة على مسمار كأثر دقتين، ولا رشفة ماء على قلب صادٍ كرشفتين»[5]. وغير ذلك من معان أخرى يوحي بها السياق[6]. ويلحق بهذا النوع:

---

(١) البرهان ٣/ ١٠

(٢) البرهان ٣/ ١٤

(٣) البرهان ٣/ ١٣- ١٤

(٤)التكرير بين المثير والتأثير ص١٣٦

(٥)التكرير بين المثير والتأثير ص١٣٦

(٦) انظر: البرهان ٣/ ١٠-٢٩، ومن أسرار الجملة الاستئنافية ص ١٣١-١٣٤. وقد ألف الكرماني كتاباً أسماه: أسرار التكرار في القرآن، وألف ابن الزبير الغرناطي كتاباً أسماه: ملاك التأويل، والكتابان مطبوعان.

٤. التذييلُ: وهو تعقيب الكلام بجملة تشتمل على معناه للتوكيد[1]، نحو قوله تعالى: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [الإسراء ١٧/ ٨١]، وقول الشاعر[2]:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ

وقول النابغة[3]:

ولَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ. أَيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟

٥. والإيغال في بعض مواضعه: «وهو هو إضافة أخيرة تأتي في الكلام بعد انتهاء المقصود منه، لكنَّها ذَاتُ فائدة ما»[4]. وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس ٣٦/ ٢٠-٢١]، وقول الأعشى:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيَفْلِقَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا. وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

والحق أن ما ذكره أصحاب المعاني في (كمال الاتصال) لا يعدو أن يكون افتراضاً للعدم، إذ لا وجه للحديث عن حرف عطف بين هذه المواضع التي ذكروها؛ لأن هذه المواضع لم يقصد فيها التبعية بعطف النسق، وإنما التبعية بغير ذلك لتأدية معانٍ وأغراض لا تتأتَّى مع العطف، ولو كان مقصوداً لألغي من التوابع التوكيدُ والبدلُ. فالبدلُ تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة، والمقصود بالواسطة هو حرف العطف، والتوكيد تابع يذكر لتقوية حكم قبله من غير حرف عطف.

---

(١) خزانة الأدب ٤/ ١٣٨-١٣٩

(٢) شرح الكافية ٤/ ١٥٦

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٥٦

(٤) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ٢/ ٧٦

المبحث الثاني: ضوابط القطع والاستئناف في الجمل

المطلب الأول: الاستئناف النحوي:

الاستئناف النحوي هو عدم تعلُّقِ الجملة نحوياً لا معنوياً بما قبلها تعلُّق إتباع أو إخبار أو وصف أو حال أو صلة[1]؛ أي: أنه يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة وانقطاعها عما قبلها إعرابيا؛ لأداء معنى نحوي جديد هو الاستئناف[2]. وله مصطلحات أخرى، فسيبويه أطلق عليه الابتداء والقطع[3]، والكسائي يطلق عليه مصطلح القطع والمخالفة، والفراء يطلق عليه الاستئناف[4]. وهو نوعان: اسئناف بالحروف، واستئناف من دون حروف.

القسم الأول: الاستئناف بالحروف:

أ. **مفهومه:**

حروف الاستئناف هي في الأصل أحرف عطف تفيد معنى التبعية بالعطف، ولكن يعدل عنه لتأدية معنى جديد هو معنى الاستئناف، أو لأن العطف بها يؤدي إلى خلاف المراد والمقصود.

ب. **أسباب الاستئناف:**

١. **فساد المعنى عند العطف**: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة٩/ ٤٠]، فلو عطف (كلمة الله) على (كلمة الذين كفَروا) لفسد المعنى، إذ إن كلمة الله هي العليا من دون جعْلٍ لها كذلك، والعطف يجعلها مجعولةً هي العليا، وهذا يفيد أنها لم تكن كذلك، وهذا باطلٌ.

٢. **اختلاف الجملتين من حيث الخبر والإنشاء**، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾ [البقرة ٢/ ٢٨٢]. فالبلاغيون منعوا العطف بينهما إلا في بعض مواضع كمال الانقطاع نحو: لا، وغفر الله لك، وكذلك الكثير

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة جزء ٦٥/ ص١١٤

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٦٥/ ١١٤

(٣) الكتاب ١/ ٦١

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٧، ومجلة مجمع اللغة العربية ٦٥/ ١١٤

من النحويين. قال ابن هشام: «ويجب عندي أن يحمل على ذلك مثل ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر ١٠٨/ ١-٢]، ونحو: ائتني فإني أكرمك، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس»[1].

٣. **اختلاف الجملتين من حيث الاسمية والفعلية:** ذكر ابن هشام أن «عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقا: وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل: قام زيد، وعمرا أكرمته: إن نصب عمرو أرجح، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقا: حكي عن ابن جني أنه قال في قوله:

عاضَها اللهُ غلاماً بعدَما ... شابَتِ الأصداغُ والضّرسُ نَقِد

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ[2]. ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة إلا إن قال: أقدِّرُ الواو للاستئناف.

والثالثُ: لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة[3]، وبنى عليه منع كون الفاء في (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفةً. وأضعف الثلاثة القول الثاني»[4].

ولعلَّ سببَ المنعِ هو دلالةُ كلٍّ من الجملتين، فالاسمية تدل على الثبات والدوام، والفعلية تدل على التجدد والحدوث، والثبات يفيد اليقين، والتجدد يفيد الظن، وعطف الظن على اليقين أو العكس غير مناسب، والأولى فيه التناسب والتوافق كيلا يلتبس على السامع اجتماع النقيضين في أمر واحد، لكن يجوز ذلك إن أمن اللبس ووضُح المعنى، وهذا يكاد يماثل إدخال حرف العطف بين الصفات المتناقضة على نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد ٥٧/ ٣]. أما قول النحويين في

(١) مغني اللبيب ص ٢٢١

(٢)عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني قوله: (والضرِسْ نقِد)؛ أي ونقِد الضِرس. انظر: الخصائص ٢/ ٧١

(٣)قال ابن جني: «يجوز مع الواو لقوتها وتصرُّفِها». انظر: سر الصناعة ١/ ٢٦٣

(٤) مغني اللبيب ص ٦٣٠-٦٣١

باب الاشتغال فلأن خبر الجملة الاسمية جملة فعلية تفيد التجدد والحدوث، فيتحقق التناسب بين المتعاطفتين، ولا إشكال عندئذٍ. أما اختصاص الواو من دون غيرها فلأنها الأصل في أحرف العطف، وتفيد جمع المعطوف والمعطوف عليه في شخص واحد وإن كانا متناقضين؛ لأنها في أصلها لمطلق الجمع.

ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية إذا كان حرف العطف (أم) نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْـمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْـمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة ٥٦/ ٦٩].

ت. أحرف الاستئناف: كثيرة، أهمها:

١. **الواو**: تكون حرف استئناف[١] إذا لم يقصد بها التشريك بين ما بعدها وما قبلها معنوياً أو نحوياً، أو أدَّى العطفُ إلى فسادٍ في المعنى[٢]، وذلك نحو: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ [البقرة ٢/ ٢٨٢]، وقول الشاعر[٣]:

لـى الـحَكَم الـمأْتيِّ يوماً إذا قَضَى ... قَـضيْـتَه أن لا يَـجـورَ. ويَقْصِدُ

فلو كانت للعطف لانتصب (يعلمكم) و (يقصد)، أو لعطف الخبر على الإنشاء، ولأدخل القصد في النفي مما يوقعه في تناقض[٤]. ومن هذا البابِ الواوُ الدَّالَّةُ على قطع النعت كما مرَّ آنفاً. ومنه أيضاً نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[ص ٣٨/ ٥٥]؛ للخروج من كلام إلى كلام آخر غيره.

---

(١) مغني اللبيب ص٤٧٠

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦

(٤) قال ابن هشام: «وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكا في النفي، فيلزم التناقض». مغني اللبيب٤٧٠

وذهب الرضي إلى أنَّ الواو في قطع المعطوفات اعتراضية حيث قال: «والواو في النعت المقطوع، اعتراضية، نصبته أو رفعته»[١]. والصحيح أنها استئنافية؛ لأن العرب إذا قطعت الشيء لم تعد إليه[٢]. بل إنَّ بعض الباحثين أنكر أنْ تكون الواو للاستئناف مطلقاً[٣]، بدعوى أنَّه لم يجدها في كتب المتقدمين كسيبويه وابن جنيٍّ وابن يعيش.

ولا يخفى ما في هذا الرأي من التكلُّفِ؛ لأنَّ أحرف العطف وغيرها من روابط تكون أحرف ابتداء واستئناف عندما تخرج من معناها الوظيفي الذي هو العطف إلى معنى نحوي جديد هو الاستئناف[٤]، وهذا ما يجعلها تتطلب مزيداً من إعمال الفكر لفهم الأساليب وإدراك المعاني التي يتضمنها التركيب للاحتكام إليها؛ ولذلك أشار ابن هشام إلى ضرورة ذلك بقوله: «ومن الاستفهام ما يخفى»، ثم قدَّمَ طائفة من الشواهد على ذلك[٥].

إضافة إلى أنَّ سيبويه قد صرح بها في أكثر من موضع من كتابه[٦]، منها قوله: «ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنَّما هي واوُ الابتداء[٧]». وقوله: «هذا باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أنْ). فالحروف التي تشرك الواو والفاء و(ثُمَّ) و(أو)، ... فجاءت منقطعة من الأول ... وتقول: أريد أن تأتيني فتشتمني، لم يرد الشتيمة،

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٣

(٢) يقول البغدادي معلقا على بيت الخرنق: «فقولها (والطيبون) نعت مقطوع بالواو من قومي للمدح والتعظيم بجعله خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الطيبون. وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت- وهو قومي- لقطع (النازلين) قبله لما ذكرنا أيضاً بجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح ونحوهما. والعرب إذا رجعت عن شيء لم تعد إليه». الخزانة ٥/ ٤١

(٣) انظر بحثا بعنوان: ليس في اللغة واوٌ للاستئناف، في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٦٤/ ٢٠٨- ٢١٥

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ٦٥/ ١١٨

(٥) مغني اللبيب ص٥٠١، والحاشية السابقة.

(٦) الكتاب ١/ ٦١ و٩٠ و٣/ ٥٦

(٧) الكتاب ١/ ٩٠

ولكنه قال: كلما أردت إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمِن ثَمَّ نقطع من (أنْ). قال رؤبة: يريدُ أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ؛ أيْ: فإذا هو يعجمه»[1]. وهذا نص صريح في بيان بعض أحرف الاستئناف. وقال المرادي: «من أقسام الواو: واو الاستئناف، ويقال: واو الابتداء. وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها، في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية»[2]. وقال السمين الحلبي: «لأنَّ النحْويين وأهلَ البيان نَصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليلِ أنَّ الشعراءَ يأتُونَ بها في أوائلِ أشعارهم من غير تقدُّم شيء يكون ما بعدَها معطوفاً عليه، والأشعارُ مشحونةٌ بذلك، ويُسَمُّونَها واوَ الاستئنافِ»[3].

ومن شواهد النحاة على ذلك قولهم: دعني ولا أعودُ. قال الرضي[4]: «وقد يستأنف بعد الواو، من غير معنى الجمعية، كقولك: دعني ولا أعودُ؛ أي: وأنا لا أعود على كلِّ حالٍ»[5].

٢. **الفاء**: تكون حرف استئناف عندما لا يقصد إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها، وأكثر ما تكون كذلك إذا وقعت بين جملتين غير متناسبتين من حيث الاسمية والفعلية أو من حيث الخبر والإنشاء[6]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر ١٠٨/ ١-٢]. قال سيبويه: «وذلك قوله: إنَّه عندنا فيحدِّثُنا، وسوف آتيه فأحدِّثُه، ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل، فلا يكون فيه إلا الرفع. وقال عز

(١) الكتاب ٣/ ٥٢ - ٥٣

(٢) الجنى الداني ص ١٦٣

(٣) الدر المصون ٣/ ١٨٤، ومن أسرار الجملة الاستئنافية ص ٢٤٨

(٤) شرح الكافية ٤/ ٧٣

(٥) قال ابن هشام: «وكذلك قولهم دعني ولا أعود لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه وهذا باطل لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب». مغني اللبيب ص ٤٧٠

(٦) مغني اللبيب ص ٢٢١

وجل: ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [البقرة٢/ ١٠٢]، فارتفعت؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على: كفروا فيتعلمون، ومثله ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[البقرة ٢/ ١١٧]،كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون»[1]. ومما يستشهد به النحاة[2] على كون الفاء استئنافية قول جميل[3]:

أَلم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ ... وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ ؟

وقول الحطيئة[4]:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وطَويلٌ سُلَّمُهْ ... إذا ارْتَقى فيه الذي لا يَعْلَمُهْ

زلَّتْ به إلى الحَضِيضِ قَدَمُهْ ... يُريدُ أَن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ

ومنه قول علي رضي الله عنه: «لا يخرج لكم من أمري رضى فترضونه، ولا سخط فتجتمعون عليه» [5]. قال الرضي فيه: «إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفاً على الفعل الأول، جاز هذا المعنى، فيكون المراد: ما تأتينا، فأنت تحدِّثنا بما يحدِّثُ به الجاهل بحالنا»[6].

جدير بالذكر أن الأصل في أحرف العطف التي ينتصب المضارع بعدها بأن المضمرة أن يكون ما بعدها مستأنفاً. قال الرضي: «وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوبا، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام، كـ (إذا)

---

(١)الكتاب ٣/ ٣٨-٣٩

(٢)انظر: شرح الكافية ٤/ ٦٦، أوضح المسالك ٤/ ١٨٥، ومغني اللبيب ص ٢٢٢، ومصدر تخريج البيتين.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٧

(٤) الكتاب ٣/ ٥٣

(٥) شرح الكافية ٤/ ٧٠

(٦) شرح الكافية ٤/ ٧٠-٧١

المفاجأة، ومعنياهما أيضا متقاربان؛ ولذلك تقعان في جواب الشرط»[1].
وكذلك الأفعال المعطوفة على مضارع منصوب، فإنه يجوز فيها الإتباع فتنصب، والرفع فتقطع. وهذا معنى قول سيبويه أيضاً: «هذا باب اشتراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أن)[2]. أما في ابتداء الكلام فلا تقع الفاء. قال ابن الأنباري: «إن الفاء لا يفتتح بها الكلام»[3].

٣. **بل**: تكون حرف إضراب وابتداء إذا وليتها جملة، قال سيبويه: «وأمَّا (بل) فلترك شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره»[4]. ومعنى الإضراب إمَّا الإبطال نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء ٢١/ ٢٦]، وإمَّا الانتقال من غرض إلى آخر[5] نحو قوله تعالى﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[الأعلى ٨٧/ ١٤-١٦].

٤. **حتى**: تكون حرف ابتداء واستئناف، والجملة بعدها مستأنفة[6] إذا دخلت على[7]:

   أ. **جملة اسمية**: وفائدتها[8] إمَّا التحقير نحو قول الفرزدق[9]:

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ... كأنَّ أباها نَـهْشَلٌ أو مُـجاشِعُ

(١) شرح الكافية ٤/ ٦٦
(٢) الكتاب ٣/ ٥٢- ٥٣ ، وقد ذكرنا جزءا من قوله في الواو.
(٣) غنية الأريب ص ٣٤٨
(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٣
(٥) مغني اللبيب ص ١٥١-١٥٢
(٦) مغني اللبيب ص ٥٠٦
(٧) مغني اللبيب ١٧٣-١٨٤
(٨) شرح الكافية ٤/ ٢٧٨
(٩) الكتاب ٣/ ١٨

وإمَّا التعظيم نحو قول جرير[1]:

فَمَا زَالَـتِ القَتْـلَـى تَـمُجُّ دِمَاءَهَا   بِدِجْـلَةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَلُ

ب. **أو جملة فعلية فعلها مضارع**، نحو قول حسان[2]:

يُغْشَوْنَ حَتّـى مـاتَـهِـرُّ كـلابُـهم   لايَسْـأَلُونَعَـنِالسَّـوادِالـمُقْبِـلِ

- أو فعلية فعلها ماضٍ، نحو قول كثير[3]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا   وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

- أو أداة شرط، نحو قول السموأل:

أعـاذلَ قـد أطلـتِ اللّـومَ حتّـى   لـوَ انّـي مُـنْـتَـهٍ لـقـد انتـهيـتُ

قال سيبويه: «... وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء ... ويدلك على (حتى) أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك، كما تقول: فإذا إنه يفعل ذاك، ومثل ذلك قول حسان... ومثل ذلك: مَرِضَ حتى يمرُّ به الطائرُ فيرحمُه، وسرتُ حتى يعلمُ الله أني كالٌ، والفعل ههنا منقطع من الأول»[4].

٥. **أم**: تكون منقطعة تفيد معنى الإضراب[5]، ويكون ما بعدها مستأنفاً قائما بنفسه غير متعلق بما قبله تعلق إتباع[6] إذا كانت مسبوقة[7]:

- بكلام خبري محض نحو قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة ٣٢/ ٢-٣].

(١)شرح الكافية ٤/ ٢٧٨، ومغني اللبيب ص ١٧٣ و٥٠٦

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٨٨، ومغني اللبيب ص ١٧٤

(٣) مغني اللبيب ٥٤٦

(٤) الكتاب ٣/ ١٨-١٩

(٥)مغني اللبيب ص ٦٦

(٦) شرح المفصل ٨/ ٩٨

(٧) شرح المفصل ٨/ ٩٨، ومغني اللبيب ص ٦٥

- أو بهمزة لغير استفهام كالنفي والإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف ٧/ ١٩٥].
- أو باستفهام بغير الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد ١٣/ ١٦].

٦. **أو**: ذكر ابن هشام أن سيبويه أجاز أن تكون (أو) للإضراب بمعنى (بل) بشرطين: تقدُّم نفي أو نهي، وإعادة العامل: نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو. وذهب الكوفيون وأبو علي وابن جني وابن برهان إلى أنها تأتي للإضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير[(١)]:

ماذا ترى في عيالٍ قدْ برمتُ بهمْ ... لَمْ تُحْصَ عِدّتُهُمْ إلاّ بِعَدّادِ
كَانُوا ثَمانِينَ أوْ زَادوا ثَمانِيَةً ... لَوْلا رَجاؤكَ قَدْ قَتّلْتُ أوْلادِي

ومن هذا الباب أيضا نحو قول زياد الأعجم[(٢)]:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ ... كَسَرْتُ كعوبَها أو تستقيما

قال سيبويه: «معناه إلاّ أن، وإن شئتَ رفعتَ في الأمرِ على الابتداءِ؛ لأنّه لا سبيلَ إلى الإشراك»[(٣)].

قال الرضي: «وقد يستأنف بعد الواو ... وبعد (أو) من غير معنى (إلى) أو (إلّا)، كما تقول: أنا أسافر، أو أقيم، حكمت أولا بالسفر، ثم بدا لك، فقلتَ: أو أقيم؛ أي: أو أنا أقيم؛ أي: بل أنا أقيم»[(٤)].

٧. **لكن**: تكون حرف ابتداء واستدراك، إذا قصد بها ترك كلام واستئناف كلام جديد مخالف للأول، وتكون كذلك إذا دخلت على جملة أو سبقت بالواو[(٥)]. قال سيبويه: «ولو ابتَدأتَ كلاماً، فقلتَ: ما مررتُ برجلٍ،

---

(١) مغني اللبيب ص ٩١
(٢) الكتاب ٣/ ٤٨
(٣) الكتاب ٣/ ٤٩
(٤) شرح الكافية ٤/ ٧٣
(٥) شرح المفصل ٨/ ١٠٦، ومغني اللبيب ص ٣٨٥

ولكنْ حِمارٌ؛ تريدُ: ولكنْ هو حمارٌ، كان عربيًّا، أو بلْ حمارٌ، أو لا بل حمارٌ، كان كذلك، كأنّه قال: ولكنِ الذي مررتُ به حمارٌ»[1].

٨. **ثُمَّ**: تكون حرف ابتداء إذا تم الكلام قبلها[2]، ولم يقصد إشراك ما بعدها في حكم ما قبلها. قال سيبويه: «فإذا انقضى الكلام، ثم جئت بـ(ثم)، فإن شئت جزمت، وإن شئت رفعت ... قال الله تعالى: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدُبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران ٣/ ١١١]»[3]. وذهب بعض النحاة[4] إلى أنها تكون حرف ابتداء إذا عطفت جملة فعلية على اسمية أو العكس نحو قول الشنفرى[5]:

إذا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُها ثُمَّ إنّها ... تَثُوبُ فتَأْتي منْ تُحَيْتٍ ومِنْ عَلُ

وإن أدى العطف بها إلى فساد في المعنى قطع ما بعدها عما قبلها واستؤنف، وكانت حرف ابتداء واستئناف، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت ٢٩/ ١٩]. وذلك «لأن إعادة الخلق لم تقع بعد، فيقرروا برؤيتها. ويؤيد الاستئنافَ فيه قوله تعالى على عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت ٢٩/ ٢٠]»[6].

٩. **إذن**: تكون حرفا ناصبا إذا تصدرت في أول الكلام، فنصبها ما بعدها دليل على انقطاع الكلام واستئنافه. قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً قولك إن تأتني إذن آتِك؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)، وليس هذا

---

(١) الكتاب ١/ ٤٤٠

(٢) قال المالقي: «(ثم) ترد حرف ابتداء إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر، وإما ابتداء كلام». رصف المباني ٢٥٠، وانظر مذهب الكوفيين والبصريين في ذلك في: الخصائص ٢/ ٤٥٧-٤٥٨، والإنصاف ص٤٧٨

(٣) الكتاب ٣/ ٨٩-٩٠

(٤) المفصل في إعراب الجمل ص٣٣

(٥) ديوانه ص ٦٢

(٦) مغني اللبيب ص ٥٠٣

كقول ابن عنمة الضبي:

ارْدُدْ حِــمـارَك لا تُنْـزَعْ سَوِيَّتُه   إذَنْ يُــرَدَّ وَقَيْــدُ العَيْــرِ مَكْروبُ

من قبل أن هذا منقطعٌ من الكلام الأول، وليس معتمداً على ما قبله؛ لأن ما قبله مستغنٍ»[1].

١٠. **بعد (إذ) و(إذا) الفجائيتين**: تكون الجملة بعدهما مستأنفة[2] ما لم تسبق بأداة شرط، وأكثر ما تكون (إذ) للمفاجأة إذا سبقت بـ(بينا) أو (بينما)، نحو قول الشاعر[3]:

اسْتَقْـدِرِ الله خَيْـراً وَارْضَيَـنَّ بِــهِ   فَبَيْنَمَـا العُسْـرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيـرُ

١١. **(إذ) التعليلية** ما لم تقع بين متلازمين، وذلك نحو قول الشنفرى[4]:

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِيْ إلى الزّادِ لمْ أكُنْ   بأَعْجَلِهِمْ؛ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

أيْ: لأن أجشع القوم أعجل. ومن ذلك أيضا قول جرير[5]:

حَـيِّ الـمَنازِلَ؛ إذْ لا نَبْتَغِـي بَدَلاً   بالـدَّارِ دَاراً ولا الجِيـرانِ جِيـرانا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤

(٢)انظر: الكتاب ٣/ ٥٣، وشرح الكافية ٤/ ٦٦

(٣)الكتاب ٣/ ٥٢٨، ومغني اللبيب ص ١١٥

(٤) ديوانه ص ٥٦

(٥) المقاصد النحوية ٣/ ١٢٩١

القسم الثاني: الاستئناف من دون حروف:

إذا تم الكلام، وابتدىء بكلام جديد مستقل منقطع عما قبله وموفٍ بالمراد وغير مخل بالمعنى، أو كان للكلام السابقِ حكمٌ، وأنت لا تريدُ أن تشرك الثاني فيه، كانت الجمل التي تليه منقطعةً مستأنفة[1]، وذلك نحو جملة (ختم) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ * خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾ [البقرة ٢/ ٦-٧]. وهو نوعان[2]:

١. **القطع والاستئناف احتياطاً**: وذلك عند خشية وقوع اللبس بسبب العطف، فتقطع الجملة دفعا لهذا اللبس، وذلك عندما تكون هناك ثلاث جمل، الثالثة منهن معطوفة على الأولى، لكن اقترانها بحرف العطف قد يوهم أنها معطوفة على الثانية، وفي عطفها عليها فسادٌ في المعنى، وذلك نحو قول الشاعر[3]:

وتَظنُّ سلمى أَنَّني أَبْغِي بِهَا ... بَدَلاً. أَرَاهَا في الضَّلالِ تَهِيمُ

قطعت جملة (أراها) من العطف على جملة (أظن)؛ كيلا يوهم الظاهرُ السامعَ ويلبس عليه أنها معطوفة على جملة (أبغي)؛ لأن ذلك ليس مراداً[4].

٢. **القطع والاستئناف وجوباً**: وذلك عند فساد المعنى مع العطف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١٤-١٥]. فلو عطفت جملة ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لفسد المعنى من حيث صيرورة ما كان إخبارا من عند الله جزءا من كلام الكفار والمشركين.

لكن من الاستئناف ما يخفى[5]، مما يجعله يحتاج إلى مزيدٍ من إعمال الفكر لإدراك المعنى، ولو أخذ به على ظاهره لأدى إلى فساد في المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ. إِنَّ الْعِزَّةَ لله جَمِيعاً﴾ [يونس ١٠/ ٦٥]، وقوله:

---

(١) مفتاح العلوم ص٣٦٠، مغني اللبيب ص ٥٠٠، والمفصل في إعراب الجمل ص٢٣ و٢٦

(٢) مفتاح العلوم ص٣٧٠

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٢٤

(٤) مفتاح العلوم ص٣٧٠، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٢٤

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٥٠١ وما بعدها.

﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ. إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس ٣٦/ ٧٦]، وقوله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظاً مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ * لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْـمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات ٣٧/ ٦-٨].

وهو من حيث الحاجة إلى التقدير نوعان[١]:

أ. ما يحتاج إلى تقدير جزء محذوف عند الاستئناف، كما في أسلوب المدح والذم والنعت المقطوع، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، والحمد لله الحميدُ.

ب. ما لا يحتاج إلى تقدير، لكونه جملة تامة، ويشمل معظم الجمل المستأنفة، نحو قولك: مات زيدٌ. رحمه الله[٢].

أما أسبابه فكثيرة، منها:

١. عدمُ وجود الرابط المعنوي أو ما يسميه البلاغيون انعدام المناسبة أو الجامع، نحو السماء صافية. جاء القطار[٣].

٢. إفادةُ معنى التعليل نحو قوله تعالى:﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ. إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة ٩/ ١٠٣]؛ أي: لأن صلاتك سكن لهم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران ٣/ ١١٨].قال الزمخشري: «الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين»[٤]. والتعليل إطناب حسن مفيد ذو أثر في نفوس المتلقين له؛ لأنه زيادة في الكلام عن أصل المعنى الذي يقصد التعبير عنه؛ لبيان علته أو سببه، أو الدليل على صحته أو نفعه وفائدته المتمثلة بثلاثة أمور:

- الإقناع بصحة الكلام أو بفائدة العمل بمقتضاه.

---

(١) مغني اللبيب ص ٥٠٣

(٢)انظر: مغني اللبيب ص ٥٠١-٥٠٤

(٣) مغني اللبيب ص ٥٠٠

(٤) مغني اللبيب ص ٥٠٤

- توليد الدافع الذاتي للعمل بمقتضاه.
- زيادة تقرير مضمون الكلام بذكر علته؛ لأن النفوس أكثر استعدادا لتقبل الأخبار المعللة من المجردة[١].

٣. كونُه جوابا له، كما في جواب النداء والاستفهام، وهو المقصود، وما النداء إلا تنبيه عليه. قال الرضي: «النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له»[٢].

٤. فسادُ المعنى في العطف، أو لكون الجملتين منفصلتين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ. إِنَّ الْعِزَّةَ لله جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس ١٠/ ٦٥]. فجملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لله جَمِيعاً﴾ مستأنفة، وليست من قولهم، ولو عطفت لكانت من قولهم، وَفي ذلك تناقض كبير، إذ كيف يعترف الكفار بأن العزة لله جميعاً من دونهم؟!

٥. عدمُ قصد العطف: وقد ذكرنا قسما منها، وهو ما يسميه البلاغيون الفصل لكمال الاتصال.

٦. عدمُ صلاحية الجمل للعطف لعدم توافقهما من حيث الاسمية والفعلية، أو من حيث الخبر والإنشاء نحو قولك: مات زيد. رحمه الله؛ لأن في إدخال حرف العطف قلباً للجملة من الدعاء إلى الإخبار بوقوع الرحمة يقيناً. وهذا ما يعرف عند البلاغيين بالفصل لكمال الانقطاع، ومما استشهدوا به قولُ الأخطل[٣]:

وَقَالَ رَائِدُهم أرْسُوا. نُزَاوِلُهَا ... فحَتْفُ كلِّ امرِئٍ يجري بمقدارِ

وهذا عند النحاة جواب طلب لم يجزم، وأجاز سيبويه أن تكون جملة المرفوع حالية أو مستأنفة، حيث قال: «وتقول: ذرْهُ يقلْ ذاك، وذرْه يقولُ ذاك، فالرفع من وجهين: فأحدُهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلاً ذاك»[٤].

(١) من أسرار الجمل الاستئنافية ص ٦٠ بتصرف يسير.

(٢) شرح الكافية ١/ ٤٠٧

(٣) الكتاب ٣/ ٩٦، وشرح الكافية ٤/ ١١٩، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٢٠

(٤) الكتاب ٣/ ٩٨ وما بعدها.

وأما **مواضعه** فكثيرة جدا لا حصر لها، ومنها[1]:

١. الجمل المفتتح بها الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر ١٠٨/ ١].

٢. الجمل المنقطعة عما قبلها انقطاع عمل وتعلق، نحو مات زيدٌ. رحمه الله. وقد مر بيان أن القطع يكون احتياطاً ووجوباً.

٣. جملة النداء ما لم تقع بين متلازمين، وجملة جوابه، نحو قول عنترة(٢):

يَا دَارَ عَبْـلَةَ فِي الْـجَواءِ تَكَلَّمِـي   وَعِمِي صَباحاًدَارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

٤. جملة جواب الاستفهام الظاهر نحو قوله تعالى: ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات ٣٧/ ٥٣].

٥. الجملة بعد أدوات الشرط الجازمة الظرفية: نحو متى تسافر أصحبك[3].

٦. جملة جواب الشرط غير الجازم: نحو: إذا درست نجحت، وقد سبق أن فصلنا القول فيها[4].

٧. في بداية تفصيل مجمل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَباً﴾ [الكهف ١٨/ ٨٣ - ٨٤]. ويدخلُ في هذا الباب بدلُ التفصيل إذا قطع ورُفِع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران ٣/ ١٣]، وقال الإمام الشافعي[5]:

---

(١) انظر: المفصل في إعراب الجمل ص٢٧-٥٩، فقد حصرناها بأكثر من أربعين موضعاً.

(٢) ديوانه ص١٨٣، والكتاب ٢/ ٢٦٩

(٣)وقد سبق الكلام عليها في الرتبة النحوية.

(٤)في الرتبة النحوية.

(٥) ديوان الإمام الشافعي ص١٤٣

أخي لن تنالَ العلمَ إلا بستةٍ　　　سأنبيك عن تفصيلها ببيان
ذكاءٌ وحرصٌ واجتهادٌ وبُلْغةٌ　　　وصحبةُ أستاذٍ وطولُ زمان

فمفردات البيت الثاني بدل تفصيل من ستة مجرور، ثم استأنف للتنبيه، ورفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف وجوبا.

٨. في النعت المقطوع: فجملته مستأنفة سواء أكانت مقطوعة بالواو أم من دونها، وقد مرَّا.

٩. جملة الفعل القلبي الملغى عن العمل لتأخره نحو قول الشاعر:

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُر　　　هبكم من لظى الحرب اضطرام

١٠. جواب الطلب المرفوع: وقد سبق بيانه وقول سيبويه فيه[1].

(١) الحاشية ١ في الصفحة ٤١٠.

المطلب الثاني: الاسئناف البياني

وهو ما كان جواب سؤال مقدر[1]، ويسميه البلاغيون شبه كمال الاتصال، وقد بيَّنه وأغراضَه السكاكيُّ بقوله: «أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال، فتنزل ذلك منزلة الواقع، ويطلب بهذا الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السابق لذلك، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه لجهاتٍ لطيفةٍ، إمَّا لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد على تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف»[2]. وقد سبق سيبويه البلاغيين في تبيانه حيث قال: «وأمَّا الذي يجيء مبتدأً فقولُ الشاعر، وهو مهلهل:

ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً ... أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ

كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر، قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام. وقد يكون: مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنه قيل له: من هو أو من عبد الله ؟ فقال: أخوك. وقال الفرزدق:

وَرِثتُ أَبي أَخْلاقَه عاجِلَ القِرَى ... وعَبْطَ المَهارِي كُومُها وشَبوبُهَا

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كومها وشبوبها. وتقول: مررت برجل الأسد شدة، كأنك قلتَ: مررتُ برجلٍ كاملٍ؛ لأنك أردت أن ترفع شأنه، وإن شئت استأنفت، كأنه قيل له: ما هو؟»[3].

وقد عدَّ سيبويه جملة المخصوص بالمدح أو الذم من الاستئناف البياني، إذ جعلها جوابا لسؤال مقدر، حيث قال: «وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه، كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قال: عبد الله، فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل»[4].

---

(١)دلائل الإعجاز ص ٢٣٥ و٢٣٧-٢٤٢

(٢) مفتاح العلوم ص٣٦٠-٣٦١

(٣) الكتاب ٢/ ١٦-١٧

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٧

على أن كل استئناف بياني هو استئناف نحوي، والعكس ليس كذلك[1]؛ لأن الاستئناف البياني يقوم على عنصرين مهمين لا يتحققان في الاستئناف النحوي، وهما:

١. سؤال مقدر.

٢. وفعل مأخوذ من السؤال المقدر.

وقد سبق أن بينا جهتي وقوعِ السؤالِ، والحذفَ فيه في الفصل السابق.

(١) مجلة مجمع اللغة ٦٥/ ١٢٩، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٤١

المبحث الثالث: الوصل والفصل في غير التوابع

المطلب الأول: فصل جواب الشرط ووصله بالفاء

١. الفصل: كل ما يصلح أن يكون فعلا للشرط يمتنع اقترانه بالفاء الرابطة.

٢. الوصل: كل ما لا يصلح أن يكون فعلا للشرط يجب اقترانه بالفاء، يقول ابن مالك رحمه الله[١]:

واقرن بـ(فا) حتماً جواباً لو جُعل   شـرطاً لـ(إن) أو غيرِها لم ينجعل

ذلك أنه لما كان الجواب جملة اسمية أو طلبية أو... استحال أن تُجزم لفظا أو محلا ؛ لأنَّه ليس للجازم تأثير فيها ؛ ولذلك أدخلوا الفاء لتكون ناقلةً لعمل الجزم في محل هذه الجملة[٢] ومسوغةً له. ولكن لماذا الفاء دون غيرها من أحرف العطف؟

والجواب عن ذلك أنه لما كان جواب الشرط مسبَّبا عن فعل الشرط، ومتوقفا حدوثُه عليه، ومترتبا من حيث الحدوث بعده، ارتبط به ارتباطا قويا ومباشرا؛ ولذلك أدخلوا الفاء في جوابه ليتصل ما بعدها بما قبلها، ولو لم تدخل عليه لاعتقد انقطاعه مما قبله وعدم تعلقه به. وكانت أولى من غيرها؛ لأن الأصل فيها التعقيب والسببية، فتجعل حدوث جواب الشرط عقب حدوث فعل الشرط مباشرة، وليس كذلك الواو؛ لأنَّها تفيد الجمع بين شيئين: السببِ والمسبَّبِ، وهما ليسا كذلك، فالسبب سابق للمسبَّب، ولا يكون لفظها دالا على أن الجواب يستحق وقوع الشرط. ولم تستعمل (ثُمَّ)؛ لأنَّها تفيد التراخي في الزمن، مما يجعل المشروط له يعتقد تراخي الجواب عن وقوع فعله فيهمله، ولا يحرص عليه[٣]. قال عبد القاهر موازناً بين الفاء الرابطة وواو الحال: «وتسميتُنا لها واوَ الحال لا يُخرجُها عن أنْ تكونَ مُجتلبةً لضمِّ جملةٍ إلى جملة. ونظيرُها في هذا الفاءُ في جوابِ الشرطِ، نحوُ: إن تأتِني فأنتَ مُكْرَمٌ. فإنها - وإنْ لم تكن عاطفةً - فإن ذلك لا يُخرجُها مِنْ أن تكونَ بمنزلة العاطفة في أنها جاءتْ لتربِطَ جملةً ليس مِنْ شأنِها أن ترتبِطَ بنفسِها... ونزِّلِ الجملةَ في نحوِ: جاءني زيدٌ يسرعُ، وقد عَلَوْتُ قُتودَ

---

(١)شرح ابن عقيل ٢/ ٣٧٥

(٢)محلها الجزم بدليل جزم المضارع بالعطف على محلها في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف ٧/ ١٨٦] على قراءة الجزم. انظر القراءة في الحجة ٤/ ١٠٩.

(٣)انظر: العلل في النحو ص٢٨١، والمفصل في إعراب الجمل ص٢٥٧-٢٥٨

الرَحْل يسفعني يوم، منزلةَ الجزاءِ الذي يستغني عنِ الفاء؛ لأنَّ من شأنِه أن يرتبطَ بالشَّرط مِنْ غيرِ رابطٍ، وهو قولُك: إن تُعطني أَشْكُرْك. ونزِّلِ الجملةَ في: جاءني زيدٌ وهو راكبٌ، منزلةَ الجزاءِ الذي ليس من شأنِه أن يرتبطَ بنفسهِ، ويحتاجُ إلى الفاء كالجملة في نحوِ: إنْ تأتني فأنت مُكْرَمٌ؛ قياساً سَويّاً وموازنةً صحيحة»[1]. وأهم مالا يصلح أن يكون فعلاً للشرط[2]:

١. **الجملة الطلبية**: نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[آل عمران ٣/ ٣١]، وقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾[الإسراء ١٧/ ٢٣]، وقوله: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾[الكهف ١٨/ ٢٩]، وقولك:إن كنت تريدُ التفوق فصبراً في مجال القراءة والدراسة صبراً.

٢. **الجملة الاسمية** نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[الأعراف٧/ ١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة ٢/ ٣٨].

٣. **الفعل الجامد**: وأهمها: نعم، بئس، ساء، ليس، خلا، عدا، حاشا، فعلا التعجب ما أفعله، وأفعل به، عسى. نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[البقرة ٢/ ٢٧١]، قوله تعالى: ﴿ إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً * فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ﴾[الكهف ١٨/ ٣٩-٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاء قِرِيناً﴾[النساء ٤/ ٣٨].

٤. **ما النافية**، مهملة أو عاملة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[المائدة ٥/ ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف ٧/ ١٣٢].

٥. **قـد**: نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[يوسف١٢/ ٧٧]، قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[المائدة ٥/ ١١٦].

---

(١) دلائل الإعجاز ص٢١٤-٢١٥

(٢)الكتاب ٣/ ٦٣، والأصول ٢/ ١٥٢، والمفصل في إعراب الجمل ص٢٥١-٢٥٥

٦. **لـن**: نحـو قولـه تعـالى: ﴿ وَمَـن يُضْلِـلْ فَلَن تَجِـدَ لَـهُ وَلِيّـاً مُّرْشِـداً﴾[الكهف ١٨/ ١٧]، وقولــه تعــالى: ﴿وَمَــن يَنقَلِــبْ عَــلَىَ عَقِبَيْــهِ فَلَــن يَــضُرَّ اللهَ شَـيْئاً﴾[آل عمـران ٣/ ١٤٤]، وقولـه تعـالى: ﴿ وَمَـا يَفْعَلُـواْ مِـنْ خَـيْرٍ فَلَـن يُكْفَـرُوْهُ﴾[آل عمـران ٣/ ١١٥].

٧. **التسويف**: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ﴾[التوبة ٩/ ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيهِ جَمِيعاً﴾[النساء ٤/ ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾[الفتح ٤٨/ ١٠] ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتَغَاء مَرْضَاتِ اللهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾[النساء ٤/ ١١٤].

٨. **أداة الشرط**: لأن الشرطَ لا يدخل على الشرط ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة ٢/ ٣٨]، وقوله: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾[طه ٢٠/ ١٢٣].

٩. **الاستفهام**: كقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَن يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الملك ٦٧/ ٢٨]، وقوله: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاء مَّعِينٍ﴾[الملك ٦٧/ ٣٠]، وقوله تعــالى: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةً مِّن رَّبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ اللهِ إِنْ عَصَيْتُهُ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾[هود ١١/ ٦٣].

١٠. **كأنما**: قال تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾[المائدة ٥/ ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بالله فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاء فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[الحج ٢٢/ ٣١].

١١. **ربَّ أو ما ينوب عنها**: قال بشر بن أبي خازم[١]:

فـإن أهلِكْ عميـرَ فـرُبَّ زحـفٍ ... يُـشـبَّـه نقعُـه عــدواً ضـبـابـا

---

(١) اللسان (رهو).

وقال ربيعة بن مقروم الضبي[1]:

فإن أهلك فذي حنق لظاه علَيَّ تكاد تلتهب التهابا[2]

وقد تغني إذا الفجائية عن الفاء الرابطة بشرط أن تكون جملة الجواب اسمية غير دالة على طلب، ولا مسبوقة بنفي ولا بناسخ، نحو قول تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[الروم ٣٠/ ٣٦]. يقول ابن مالك[3]:

وتخلفُ الفاءَ (إذا) المفاجأة كـإن تـجـدْ إذا لـنـا مكافأة

ولم أقف على اجتماع الفاء الرابطة وإذا الفجائية في جواب شرط جازم في كلام يحتج به، قرآناً كان أو شعراً أو كلاماً فصيحاً. والله أعلم.

(١)شرح الكافية ٤/ ٢٩٧

(٢)الفاء رابطة، ذي: اسم مجرور بربَّ لفظا، وعلامة جره الياء، مرفوع محلا على أنَّه مبتدأ. لظاه: مبتدأ، وجملة تكاد خبر لظاه، وجملة لظاه تلتهب خبر ذي.

(٣)شرح ابن عقيل ٢/ ٣٧٦

المطلب الثاني: وصل جملة الحال بالواو وفصلها عنها

يقول القزويني: «ومما يتصل بهذا الباب -يريد الوصل والفصل- القولُ في الجملة إذا وقعت حالا منتقلة، فإنها تجيء تارة بالواو، وتارة بغير الواو، فنقول: أصلُ الحال المنتقلة أن تكون بغير واوٍ لوجوهٍ:

الأول: أنَّ إعرابها ليس بتبع، وما ليس إعرابه بتبعٍ لا يدخله الواو، وهذه الواو -وإن كانت تسمى واو الحال- فإن أصلَها العطفُ.

الثاني: أن الحال في المعنى حكمٌ على ذي الحال كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيء آخر، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها، فإن الركوب مثلاً في قولنا (جاء زيدٌ راكباً) محكومٌ به على زيد، لكن لا بالأصالة، بل بالتبعية بأن وصل بالمجيء، وجعل قيداً له بخلافه في قولنا: زيد راكبٌ.

الثالث: أنها في الحقيقة وصفٌ لذي الحال، فلا يدخلها الواو كالنعت، فثبت أن أصلها أن تكون بغير واوٍ، لكن خولف الأصل فيها إذا كانت جملةً؛ لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه، وكل واحد من الضمير والواو صالحٌ للربط، والأصلُ الضميرُ بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت»[1].

أما أحوال واو الحال فواجبة وجائزة وممتنعة. قال عبد القاهر: «وإذْ قَدْ عَرَفْتَ هذا فاعلمْ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ حالاً، ثم امتنعتْ منَ الواو، فذاك لأَجْلِ أنَّك عمَدتَ إلى الفعلِ الواقعِ في صدرِها فضممتَه إلى الفعلِ الأَول في إثباتٍ واحدٍ. وكلُّ جملة جاءَتْ حالاً، ثم اقتضِت الواو، فذاكَ لأنكَ مستأنِفٌ بها خبراً وغيرُ قاصدٍ إلى أن تضمَّها إلى الفعلِ الأوّل في الإثبات»[2].

أولاً: الواو واجبة[3] في المواضع الآتية:

١. في الجملة الاسمية الخالية من ضمير رابط يربطها بصاحب الحال لفظا وتقديرا؛

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٠

(٢)دلائل الإعجاز ص ٢١٣

(٣)سبق في فصل الحذف بيان أغراض حذف واو الحال وذكرها.

«لئلا تصير منقطعةً عنه، غيرَ مرتبطةٍ به»[1]، نحو قوله تعالى:﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذاً لَّخَاسِرُونَ﴾[يوسف ١٢/ ١٤]، وقولك: جئت والشمسُ طالعةٌ.

٢. قبل قد الداخلة على مضارع مثبت، نحو قوله تعالى: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾[الصف٦١/ ٥].

٣. أن تكون مصدرة بضمير صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء ٤/ ٤٣]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾[الكهف ١٨/ ٣٥]. قال عبد القاهر: «... المعنى في قولك: جاءني زيدٌ وهو يسرعُ، على استئنافِ إثباتٍ للسرعة، ولم يكنْ ذلك في: جاءني زيدٌ يُسْرِعُ. وذلك أنك إذا أعدْتَ ذكرَ زيدٍ، فجئتَ بضميرِه المنفصلِ المرفوع، كانَ بمنزِلةِ أَنْ تُعيدَ اسمَه صريحاً، فتقولُ: جاءني زيدٌ وزيدٌ يسرعُ، في أنَّك لا تجدُ سبيلاً إلى أنْ تُدْخِلَ (يسرعُ) في صلةِ المجيءِ وتضمَّه إليه في الإثبات، وذلك أنَّ إعادتَكَ ذكرَ زيدٍ لا تَكونُ حتى تقصدَ استئنافَ الخبرِ عنه، بأنه يسرعُ، وحتى تبتدىءَ إثباتاً للسُّرعَة؛ لأنك إنْ لم تَفْعلْ ذلك تركتَ المبتدأ الذي هو ضميرُ زيدٍ أو اسمُهُ الظاهرُ بِمَضِيْعة، وجعلتَه لَغواً في البَيْن، وجرى مَجرى أن تقول: جاءني زيدٌ، وعمرٌو يسرع أمامه، ثم تزعمُ أنك لم تستأنفْ كلاماً، ولم تبتدىءْ للسُّرعة إثباتاً، وأنَّ حالَ (يُسرع) هاهُنا حالُه إذا قلتَ: جاءني زيدٌ يسرعُ، فجعلتَ السرعةَ له، ولم تذكرْ عَمراً، وذلك محالٌ»[2]. وقال القزويني: «إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجب الواو كقولك: جاء زيد وهو يسرع، أو وهو مسرع. ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير، بأن يقال: جاءني زيد يسرع أو مسرعا، فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال، فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط، فتجب الواو»[3].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٠

(٢)دلائل الإعجاز ص٢١٥-٢١٦

(٣)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٦

٤. إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها ماضٍ مثبتٌ متصرفٌ خالٍ من الضمير العائد فلابد من الواو مع (قد)[١]، نحو قولك: وصلت وقد طلعت الشمس، وقول امرئ القيس[٢]:

دخلتُ وقد نضتْ لنوم ثيابَها　　　لدى الستر إلا لبسةَ المتفضل

وقول ذي الرمة[٣]:

ودويةٍ مثلِ السماءِ اعتسفتُها　　　وقد صبغَ الليلُ الحصى بسوادِ

٥. إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها ماض منفي خال من الضمير العائد فلابد من الواو دون (قد) نحو قولك: وصلتُ وما طلعتِ الشمسُ. قالت ليلى الأخيلية[٤]:

قتيل بني عوف فيا لهفتا له　　　وما كنتُ إياهم عليه أحاذرُ

ثانياً: الواو ممتنعة، تمتنع واو الحال في المواضع التالية:

١. إذا كانت جملة الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة ٢/ ٢]، وقولك : إنَّه النصر لا يشكُّ فيه أحد، هو الحقُّ لا شكَّ فيه.

٢. إذا كانت جملة الحال بعد حرف العطف (أو)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[الأعراف ٧/ ٣]، وقول أبي المقدام:

دعون بأصوات الهديل كأنَّما　　　شربن حُميَّاً أو بهنَّ جنونُ[٥]

٣. إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها ماض متلوٌّ بـ(أو)، نحو: أحب الطفل أساءَ أو أحسنَ، للمجتهدِ أجرٌ أصابَ أو أخطأ. قال الشاعر:

كنْ للخليلِ نصيراً جارَ أو عدلا　　　ولا تشحَّ عليهِ جادَ أو بخلا

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٤

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٣

(٣) ديوانه ٢/ ٦٨٥

(٤) ديوانها ص٦٦

(٥) جملة (بهن جنون) معطوفة على (كأنما شربن) في محل نصب.

٤. إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لا) ومسبوقة باستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بالله وَمَا جَاءنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾[المائدة ٥/ ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[النمل ٢٧/ ٢٠].

٥. قبل أفعال الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكونُ[١]؛ لأنَّها تكتفي بالضمير الرابط، ولأنَّها إذا دخلت عليها (ما) المصدرية كانت الحال مفردة، نحو قولك: جاء الطلاب خلا زيداً، وأُكرموا جميعاً عدا خالداً، حضر الناجحون ليس زيداً، ولا يكون زيداً.

٦. إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارعٌ مثبتٌ مجردٌ من (قد)، ولم يتقدم عليه معمول له، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر ٧٤/ ٦]، ويكثر هذا بعد الفعل الماضي التام نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾[يوسف ١٢/ ١٦]. قال القزويني: «لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفةٍ غيرِ ثابتةٍ، مقارنٍ لِمَا جُعلت قيداً له، والمضارع المثبت كذلك. أما دلالته على حصولِ صفةٍ غير ثابتةٍ فلأنه فعلٌ مثبتٌ، والفعلُ المثبتُ يدل على التجدد وعدم الثبوت... وأما دلالته على المقارنة فلكونه مضارعاً، فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، ولهذا امتنع نحو جاء زيد ويتكلم عمرو»[٢].

فإن اقترنت بالواو نحو قول عنترة[٣]:

علقتها عرضاً وأقتلُ قومَها ... زعماً لعمرُ أبيك ليس بمزعم

وقول عبدالله بن همام السلولي[٤]:

فلمَّا خشيتُ أظافيره ... نجوتُ، وأرهنُهُم مالكا

---

(١)تمتنع واو الحال مع (ليس) التي تتضمن معنى الاستثناء، وتجوز معها إن كانت خالية منه على ما بينت. و(حاشا) سيبويه لا يرى فيها إلا الحرفية، وذهب بعضهم إلى أنَّها تكون فعلا، وقد عقد ابن الأنبا ري لذلك مسألة في الإنصاف ص٢٧٨ (المسألة ٣٧).

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣١

(٣)ديوانه ص١٨٧، وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٦

(٤)دلائل الإعجاز ص٢٠٥

وقولهم: قمت وأصكُّ وجهه، ففيها وجهان:

أ. الواو حالية، وجملة المضارع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية حالية[1].

وفي ذلك يقول ابن مالك رحمه الله[2]:

وذاتُ بـدء بمضارع ثبت	حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انوِ مبتدا	له المضارعَ اجعلنَّ مسـندا

فالجمل (أقتل، أرهنهم، أصك) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أقتل، وأنا أرهنهم، وأنا أصك، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

ب. الواو حرف عطف، والفعل المضارع بعدها حكاية حال ماضية، كما في قول شمر بن عمرو الحنفي[3]:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني	فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

فكما أن (أمرُّ) هنا بمعنى مررتُ، كذلك يكون (أقتل، أرهنهم، أصك) بمعنى: قتلتُ ورهنتُ وصككتُ. والدليل على ذلك أن الفاء تجيء مكان الواو في مثل هذا كما في الخبر المروي: فانتهيت إليه، فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنَّـى هو من البيت، فقلتُ: أبا رافع ! فقال: من هذا؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهشٌ. فكما عطف المضارع (أضربه) بالفاء على ماض؛ لأنَّه في المعنى ماضٍ كذلك يكون (أقتل، أرهنهم، أصك) معطوفاً على (علقتها ونجوت وقمت). قاله عبد القاهر[4].

---

(١)المقتضب ٢/ ٦٥-٦٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٥٦

(٢)شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥٦

(٣)دلائل الإعجاز ص ٢٠٦

(٤)دلائل الإعجاز ص ٢٠٥ - ٢٠٦

٧. إذا كانت جملة الحــــال فعلية فعلها ماض تالٍ لـ(إلا)[١]، نحو قوله تــعـــالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[الحجر١٥/ ١١]، وقــولـــه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنبياء ٢١/ ٢-٣]، وشذ ظهورها في قول زهير[٢]:

نِعْمَ امْـرَءاً هَـرِمٌ لَـمْ تَعْـرُ نَـائِـبَـةٌ ... إلّا وَكَـــانَ لِـمُـرْتَاعٍ بَـهـا وَزَرَا

فإن كان الماضي مسبوقا بـ(قد) جازت الواو كقول الشاعر[٣]:

يُـحْـشَـرُ النَّـــاسُ لاَ بَنِيــنَ ولاَ آ ... بَـــاءَ إلّا وَقَـــدْ عَـنَـتْـهُمْ شـــؤُونُ

وندر مجيئه مع قد دون الواو[٤] كقول الشاعر[٥]:

متى يأتِ هذا الموتُ لا تُلفَ حاجةٌ ... لنفسي إلا قد قضيتُ قضاءها

وقد يأتي مضارعاً لحكاية الحال الماضية[٦] نحو قول المرار الحنظلي العدوي[٧]:

وما أصـــاحب من قوم فأذكرهم ... إلا يـزيـــدُهم حـبَّـاً إلــيَّ هُـمُ

أراد: إلا زادهم، وقال الراعي[٨]:

ما إن أتيتُ أبا خُبيبٍ وافـداً ... إلا أريــــدُ لـبـيـعتــي تبـديـــلا

أي: إلا أردت .... .

---

(١) بلغ عدد الآيات على هذا الأسلوب خمسا وعشرين آية. انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/ ١٤٣، شرح الكافية ٢/ ١٣٨

(٢) شرح شذور الذهب ص١٥١

(٣) أوضح المسالك ٢/ ١١

(٤) الارتشاف ٢/ ٣٦٩

(٥) خزانة الأدب ٧/ ٣٥

(٦) قال ابن جني: «... فإنما حَكَى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا بالمضارع نحو قولك: زيد يتحدّث ويقرأ، أي هو في حال تحدّث وقراءة». الخصائص ٣/ ٣٣٢

(٧) مغني اللبيب ص١٩٥

(٨) ديوانه ص١٣٥ وروايته فيه: ما زرت آل أبي حبيب طائعا ... يوما أريد لبيعتي تبديلا

ثالثاً: واو الحال جائزة: فيما عدا المواضع التي تجب فيها أو تمتنع. يقول ابن مالك رحمه الله[1]:

وجملة الحال سوى ما قُدِّما ... بواوٍ أو بمضمرٍ أو بهما

فقد ذكر في هذا البيت ما يجوز أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما معا ليدخل في ذلك الجملة الاسمية: مثبتة أو منفية، والمضارع المنفي، والماضي: المثبت والمنفي. و للتوضيح تجوز واو الحال إذا كانت الحالُ:

١. جملةً اسميةً اشتملت على الضمير الرابط، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[البقرة٢/ ٣٦]، وقول العرب: كلمته فوه إلى فيَّ، ورجع فلانٌ عودُه على بدئه[2]، وقول الشنفرى[3]:

وتشربُ أسآري القطا الكدرُ بعدما ... سرتْ قرباً أحناؤها تتصلصلُ

واقتران الجملة الاسمية المشتملة على الضمير الرابط بواو الحال أكثر من تجردها؛ لأنَّها أدلُّ على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها[4]. قال عبد القاهر: «... القياس والأصل أن لا تجيءَ جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ حالاً إلاّ مع الواو. وأما الذي جاءَ من ذلك فسبيلُهُ سبيلُ الشيءِ يَخْرُج عن أصله وقياسِه والظاهِرِ فيه بضربٍ منَ التَّأويل ونوعٍ منَ التشبيه. فقولُهم: كلمته فُوهُ إلى فيَّ، إنما حَسُن بغيرِ واو من أجلِ أنَّ المعنى: كلمتُه مُشافِهاً له. وكذلك قولُهم: رجعَ عَودُه على بَدْئه، إنما جاءَ الرفعُ فيه والابتداءُ من غيرِ واوٍ؛ لأن المعنى: رجعَ ذاهباً في طريقه الذي جاءَ فيه. وأما قولُه: وجدتُه حاضراه الجودُ والكرمُ، فلأَنَّ تقديمَ الخبر الذي هو (حاضراه) يَجْعَلُه كأنه قال: وجدتُه حاضراً عنده الجودُ والكرم. وليس الحَمْلُ

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥٧

(٢)قال سيبويه: وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيَّ، كأنَّه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي: كلمته وهذه حاله... . الكتاب١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦، شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥ وفيه: «وزعم الزمخشري أن ذلك نادر»، وشرح المفصل ٢/ ٦٦ وفيه: «إلا ما شذّ من قولهم:كلمته فوه إلى فيَّ». قال ابن يعيش: «فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيحٍ لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضمير في فوه، وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريبٌ».

(٣)ديوانه ص٦٠

(٤)ابن يعيش ٢/ ٦٩

على المعنى وتنزيل الشيءِ منزلةَ غيرِه بعزيزٍ في كلامِهم»[1]. وقال القزويني: «وإن كانت الجملة اسميةً فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران، ومجيء الواو أولى، أما الأول ...، وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة، فتحسن زيادةُ رابطٍ ليتأكدَ الربطُ»[2].

قال عبد القاهر: «وممّا يَنبغي أن يُراعى في هذا الباب أنَّكَ ترى الجملةَ قد جاءتْ حالاً بغيرِ واوٍ، ويَحْسُن ذلك. ثم تنظُر فترى ذلك إنما حَسُنَ من أجلِ حَرْفٍ دخلَ عليها، مثالُهُ قولُ الفرزدق:

فَقُلْتَ: عَسى أنْ تُبْصِرِيني كأنَّما ... بَنِيَّ حَواليَّ الأُسودُ الحَوارِدُ

قولُه: (كأنما بنيَّ...) إلى آخرهِ في موضعِ الحال من غَيْرِ شُبْهة. ولو أنك تَرَكْتَ (كأن)، فقلتَ: عسى أن تبصريني بنَّي حواليَّ كالأَسود، رأيَته لا يحسُن حُسْنَه الأولَ، ورأيتَ الكلامَ يقتضي الواو كقولكَ: عسى أن تُبصريني وبَنَّي حواليَّ كالأسود الحواردِ. وشبيهٌ بهذا أنك ترى الجُملة قد جاءتْ حالاً بِعقبِ مُفْردٍ فَلَطُفَ مكانُها. ولو أنك أردتَ أن تجعلَها حالاً من غيرِ أن يَتقدَّمَها ذلك المفردُ، لم يحسُنْ. مثالُ ذلك قولُ ابنِ الرومي:

واللهُ يُبقيكَ لنا سالِماً ... بُرْداكَ تَبْجيلٌ وتَعْظيمُ

فقولُه (بُرْداك تبجيلٌ) في مَوْضِع حالٍ ثانية، ولو أنَّك أسقطتَ (سالماً) من البيت، فقلتَ: واللهُ يُبقيكَ برداكَ تبجيلٌ، لم يكن شيئاً»[3].

٢. جملةً اسميةً تاليةً لـ (إلّا) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء ٢٦/ ٢٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر ١٥/ ٤].

٣. جملةً مصدرةً بـ(لا) النافية للجنس نحو قول الشاعر[4]:

يحشر الناس لا بنين ولا آباء ... إلا وقد عنتهم شؤون

(١)دلائل الإعجاز ص٢١٨-٢١٩

(٢)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٥-١٣٦

(٣)دلائل الإعجاز ص ٢١١-٢١٢

(٤)أوضح المسالك ٢/ ١١

وقول عبد الله بن الزبير الأسدي[1]:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدن ولا أمــيةَ في البلاد

أو النافية المهملة كقول الشنفرى[2]:

نصبت له وجهي ولا كنَّ دونه ... ولا سترَ إلا الأتحميُّ المرعبلُ

٤. جملةً مصدرةً بها النافية عاملة أو مهملة نحو قول الشاعر[3]:

وأشربُ الماءَ ما بي نحوَهُ عطشٌ ... إلا لأنَّ عُيونهْ سـيل واديـها

وقول عنترة[4]:

فرأيتنا ما بيننا مِن حاجـزٍ ... إلا المجنُّ ونصلُ أبيضَ مفصل

٥. جملةً فعليةً فعلُها جامدٌ، و(ليس) خاصة، واقترانها بالواو أكثر من تجردها. قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ❁لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[الواقعة ٥٦/ ١-٢]، وقال: ﴿ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ﴾[البقرة ٢/ ٢٦٧]، وقول الشاعر[5]:

زعمتني شيخاً ولستُ بشيخ ... إنَّمـا الشيخُ مَن يدبُّ دبيــبا

قال عبد القاهر: «وممَّا يجيءُ بالواو في الأكثرِ الأَشْيَعِ، ثم يَأتي في مواضعَ بغيرِ الواو، فَيَلْطُف مكانهُ، ويدلُّ على البلاغةِ الجملةُ قد دخلَها (ليس). تقول: أتاني وليس عليه ثوبٌ، ورأيتُه وليس معه غيرُه. فهذا هوَ المعروفُ المستعمَلُ، ثم قد جاءَ بغيرِ الواو، فكانَ من الحُسْن على ما تَرى وهو قولُ الأعرابي:

لَنا فتًى وحبَّذا الأَفْتَاءُ ... تعرفُـهُ الأَرْســانُ والــدِّلاءُ

إذا جَرىَ في كـفِّـهِ الـرِّشــاءُ ... خَلَّى القَليـبَ ليسَ فيـهِ المـاءُ»[6]

---

(١)الأصول١/ ٣٨٣، وشرح الكافية ٢/ ١٦٦

(٢)ديوانه ص٦٤

(٣)الخصائص ١/ ١٢٨ و٢/ ١٨

(٤)ديوانه ص٢٥٨

(٥)أوضح المسالك ٢/ ٣٨

(٦)دلائل الإعجاز ص ٢١٠

٦. جملةً فعليةً فعلُها ماضٍ مثبتٌ متصرفٌ اشتمل على الرابط جاز أن تقترن جملة الحال بالواو أو بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة[1]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[الشعراء ٢٦/ ١١١]، وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بالله وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً﴾[البقرة٢/ ٢٨]، وقوله: ﴿هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[يوسف ١٢/ ٦٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء ٤/ ٩٠]؛ أي: قد رُدَّت، قد حصرت. وقول الشاعر[2]:

يمشُون قد كسرُوا الجفونَ إلى الوغى   متبسِّمـيـنَ وفيـهـمُ استبشـارُ

وجازا معاً؛ الواو وقد، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً﴾[طه ٢٠/ ١٢٥]، وقول الشاعر[3]:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما   وقد كربـتْ أعنـاقُـها أن تقطعـا

٧. جملةً فعليةً فعلها ماضٍ منفيٌّ اشتمل الضميرَ الرابطَ نحو: جاء زيد وما قام أبوه، وجاء زيد ما قام أبوه. قال أبو الأسود الدؤلي[4]:

يصيب وما يدري ويخطي وما درى   وكيـف يـكـون النـوكُ إلا كذلك

---

(١)ذهب البصريون والفراء من الكوفيين إلى أن الماضي لا يقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، لأن الحال لِمَا أنت فيه، والماضي لِمَا مضى فلا يقع في معنى الحال ، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز ذلك ، ورأى أبو حيان أن وقوع الماضي حالا كثر كثرة توجب القياس . وعقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف انتصر فيها لرأي البصريين. انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣- ١٢٤، شرح المفصل ٢/ ٦٦-٦٧، والإنصاف ص٢٥٢-٢٥٨ (المسألة ٣٢)، البحر المحيط ٣/ ٣١٧، و٦/ ٣٥٥، و٧/ ٤٩٣، و٨/ ٤٢٣، وهمع الهمع ٤/ ٤٥، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥ (بولاق).

(٢)دلائل الإعجاز ص٢١٠

(٣)شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٥

(٤)دلائل الإعجاز ص٢٠٨

٨. جملةً فعليةً فعلها مضارع منفي بـ(ما، لم، لـمَّـا)[١]، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[آل عمران ٣/ ١٤٢]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ﴾[التوبة ٩/ ١٦]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾[البقرة ٢/ ٢١٤]، وقوله: ﴿فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[آل عمران ٣/ ١٧٤]، وقول الشاعر[٢]:

عَهدتك مـا تصـبو وفيك شبيبة فمالكَ بعد الشيب صبَّـاً متيما ؟

وقول أبي الأسود الدؤلي[٣]:

يصيبُ ومايدري ويخطي ومادرى وكيـفَ يكــونُ النوكُ إلا كذلك

وقول الكميت[٤]:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً منِّـي وذو الشيـبِ يلعبُ

وقول مالك بن رفيع[٥]:

أقادوا من دمــي وتـــوعَّـدُونـي وكنتُ وما ينهنـهُـنـي الوعيــدُ

---

(١)ثمة من ذهب إلى أن الواو ممتنعة مع المضارع المنفي بها. انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٥٨ حاشية الشيخ محيى الدين، والنحو والصرف ص١٧٤ . والصحيح خلافه. قال الجرجاني: «وليس مجيء الفعل المضارع حالاً على هذا الوجه بعزيزٍ في الكلام. ألا تراك تقول: جعلت أمشي وما أدري أين أضع رجلي، وجعل يقول ولا يدري، وقال أبو الأسود يصيب وما يدري، وهو شائع كثير». دلائل الإعجاز ص٢٠٨، والارتشاف ٢/ ٣٦٨ . ولهذا أكثرت من الشواهد التي اقترنت بالواو.

(٢)أوضح المسالك ٢/ ٣٥٤

(٣)دلائل الإعجاز ص ٢٠٨

(٤)الخصائص ٢/ ٢٨١

(٥)دلائل الإعجاز ص٢٠٨

قال القزويني: «أما المنفي بـ(لـمَّا) فلأنها للاستغراق، وأما المنفي بغيرها فلأنه لَمَّا دلَّ على انتفاء متقدمٍ، وكان الأصل استمرار ذلك حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه بخلاف المثبت، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد. وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سببٍ، بخلاف استمرار الوجود»[1].

٩. جملةً فعليةً فعلها مضارع منفيٌّ بـ(لا) ومسبوقٌ بفعل متصرف[2]، نحو قول زفر بن الحارث:

عشيَّـة أُجرى بالصعيد ولا أرى ... من القـومِ إلا من علـيَّ ومــالـيا

وقول معن بن أوس[3]:

يُحاولُ رغمـي لا يـحــاول غيره ... وكالموت عندي أن يحُلَّ به الرغمُ

قال القزويني: «وإن كان الفعل مضارعا منفياً، فيجوز فيه الأمران من غير ترجيحٍ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدمِ دلالته على الحصول لكونه منفياً»[4].

---

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٥

(٢)ذهب بعض النحاة إلى وجوب تجرد المضارع المنفي بـ(لا) من واو. ولعل الصحيح ما ذهبنا إليه في رقم (٤) في امتناع الواو قبل المضارع المنفي بـ(لا) إذا كان مسبوقا باستفهام، وفي رقم (٩) في جوازها إذا سبقت بفعل متصرف. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٢، وقولَ الجرجاني في حاشية الصفحة السابقة.

(٣)خزانة الأدب ٧/ ٢٦٢

(٤)الإيضاح في علوم البلاغة ص١٣٢

الفصل الخامس

ضوابط الإنشاء بين النحو والمعاني

تمهيد

المبحث الأول: الإنشاء الطلبي بين النحاة وأصحاب المعاني.

المبحث الثاني: الإنشاء غير الطلبي بين النحاة وأصحاب المعاني.

المبحث الثالث: الضوابط النحوية للإنشاء في ضوء علم المعاني.

الأسلوب في العربية نوعان[1]:

١. **خبري**: ما احتمل الصدق أو الكذب؛ لأن له نسبة خارجية تتمثل بواقعٍ متحدثٍ عنه[2]، وما دام كذلك فحصولُ معناه لا يتوقف على النطق به. وله أغراض:

أ. فائدة الخبر: إعلام المخاطب حكما تتضمنه الجملة الخبرية، وهو يجهله، نحو: زيد ناجح، نجح أخوك.

ب. لازم الفائدة: إعلام المخاطب العالم بالحكم الذي تتضمنه الجملة الخبرية بأن المتكلم عالم بالحكم، نحو قولك لمن حقق تفوقاً ما: قد حققتَ تفوقا عظيماً.

٢. **إنشائي**: ما لا يحتمل الصدق أو الكذب؛ لأنه ليس له نسبة خارجية؛ أيْ: ليس له واقعٌ متحدَّثٌ عنه، وإنما يبتدئه المتكلم، وينشيء معناه بلفظ من عنده؛ ولذلك يتوقف معناه على النطق به. والأسلوب الإنشائي نوعان:

- **إنشائي طلبي**: هو ما يستلزم مطلوبا غير حاصل عند الطلب[3]، ويشمل: الأمر، النهي، الاستفهام، الدعاء، النداء، التحضيض، العرض، التمني، الترجي. وقد خالف المعتزلة ذلك، فردوا هذه الأساليب إلى معنى الخبر، فالأمر عندهم يفيد كون الآمر مريدا للفعل، فمعناه معنى الخبر، والنهي يفيد أنه كاره له، والسؤال والطلب تجري هذا المجرى[4].

---

(١) ثمة تقسيمات أخرى منها أن الكلام خبر وطلب، ومنها أنه خبر واستخبار وطلب وإنشاء. انظر: البرهان ٢/ ٣١٦

(٢) يرى النظَّام من المعتزلة أن صدق الخبر يكون في مطابقته اعتقاد المخبر، وأن كذبه في عدم مطابقة اعتقاده، دون شرط مطابقة الواقع أو عدمها. وذهب الجاحظ إلى أن الخبر ثلاثة أقسام:

أ. صادق: هو المطابق للواقع حقيقة واعتقاداً.

ب. كاذب: هو غير المطابق للواقع حقيقة أو اعتقاداً.

ت. ما ليس بصادق ولا كاذب: ما طابق الواقع من دون اعتقاد أصلاً.

انظر: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني ص ٥٣-٥٤، والبلاغة عند المعتزلة ص٢٣٥-٢٣٦

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٠٨، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٤٩

(٤) البلاغة عند المعتزلة ص ٢٥١

- **إنشائي غير طلبي**: هو ما لا يستلزم مطلوبا عند الطلب، ويشمل: أفعال المدح والذم، التعجب، القسم، ألفاظ العقود، ربَّ، كم الخبرية، أفعال المقاربة، وقد أهمل البلاغيون هذا القسم إهمالاً شبه تامٍّ؛ لثبوت الأغراض البلاغية أو قلة تجددها، أو لكون معظم صيغه أخباراً نقلت إلى معنى الإنشاء.

ضوابط التمييز بين الخبر والإنشاء:

الضابط الأول: قصد المتكلم: فالكلام يصير خبراً إذا انضمَّ إلى اللفظ قصدُ المتكلم الإخبارَ به، ويصير إنشاءً إذا قَصد المتكلمُ غير الإخبار نحو قولك: غفر الله لزيدٍ، وقوله تعالى:﴿وَالْـمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾[البقرة٢/ ٢٢٨] وقوله:﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة ٢/ ٢٣٣]

الضابط الثاني: عدد النسب: فالإنشاء له نسبتان: كلامية وذهنية، والخبر له ثلاث نسب[1]:

١. نسبة كلامية: هي مؤدى الكلام أو معناه.
٢. نسبة ذهنية: هي التصور الذهني للمتكلم حول تعلق أحد الطرفين بالآخر.
٣. نسبة خارجية: هي تعلق أحد الطرفين بالآخر تعلقاً قائماً في الخارج.

الضابط الثالث: قبول الصدق أو الكذب: وهو ضابط مهم اعتمد عليه العلماء في التمييز بين الأسلوبين، فالخبر ما يقبل الصدق أو الكذب؛ لأنه يحاكي نسبة خارجية متحققة في الواقع أو غير متحققة، والإنشاء ما ليس كذلك؛ لأنه لا يحاكي نسبة خارجية.

الضابط الرابع: إيجاد النسبة الخارجية ومطابقتها: فالخبر يصف النسبة الخارجية، والإنشاء يوجِدُها؛ أي: ينشئُ معنى لم يكن موجوداً. وثمة إشكالان على هذا:

الأول: إشكالية المطابقة الزمنية الناشئة من التباين في زمن الإخبار بين النسبة الإسنادية والنسبة الخارجية في مثل قولنا: ستطلع الشمس غداً، إذ ليس فيه نسبة خارجية للملفوظ لدى التلفظ به، فهو تفاؤل أو توقع للخبر في المستقبل، ومع ذلك فهو خبر. وأجاب الدسوقي عن هذا الإشكال بأن الزمن المعتبر من الأزمنة الثلاثة هو الموافق لِمَا اعتبرته النسبة الكلامية. وأجاب التفتازاني نفسه بأن «الكلام إما أن يكون

(١) المفصل في علوم البلاغة ص ٦٧-٦٨، وانظر: التداولية عند العلماء العرب ص ٧٩

له نسبة خارجية بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجِداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع وهو الإنشاء، أو تكون له نسبةٌ بحيث يُقصد أن لها نسبة خارجية مطابقة أو غير مطابقة وهو الخبر»[1]. إذاً فللخبر والإنشاء كليهما نسبة خارجية، والفرق بين النسبتين أن الإنشاء يوجد نسبته الخارجية، والخبر يصدقها أو يكذبها.

الثاني: أورده الدسوقي حيث قال: إن الإنشاء كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها. وأجاب الدسوقي نفسه عن هذا الإشكال بأن أدخل مفهوم القصد الذي يعد قرينة تمييزية ناجعة، وهو أن يكون لنسبة الخبر خارجٌ تقصدُ مطابقتها له أو تقصد عدم مطابقتها له، وألا يكون لنسبة الإنشاء خارجٌ تُقصد مطابقته أو عدم مطابقته[2].

---

(١) انظر: التداولية عند العلماء العرب ص٦٧

(٢)التداولية عند العلماء العرب ص ٦٧

المبحث الأول: الإنشاء الطلبي بين النحاة وأصحاب المعاني.

المطلب الأول: الأمر والنهي

القسم الأول: الأمر

وهو طلب إيجاد الفعل، نحو قوله تعالى:﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة ٢/ ٤٣] على جهة الاستعلاء، حقيقة أو ادعاءً عند البلاغيين(١)، وحدده النحاة بأنه إن كان من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر، وإن كان العكس فهو دعاء، وعندي التساوي يعد التماساً. وللأمر خمس صيغ:

أ. **فعل الأمر**: هو ما دل على الطلب، وقَبِلَ ياءَ المؤنثة المخاطبة، ومقتضى الأمر الوجوبُ، وزمنه المستقبل(٢)، والامتثال له إما على الفور، وإما على التراخي(٣)، ومقداره يتردد بين المرة الواحدة واستغراق العمر(٤)، وذلك بحسب القرينة، ويخرج الأمر إلى معان أخر يوحي بها السياق، منها(٥):

١. الدعاء: وذلك عند توجه الأمر من الأدنى إلى الأعلى إذا كان ممن يُتوجه بالدعاء إليه(٦)، نحو: ﴿رَّبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ [المؤمنون ٢٣/ ١١٨]، أما إذا لم يكن ممن يتوجه إليه بالدعاء فهو من باب الترجي، نحو قول طالب لأستاذه: أعطني درجة عالية في الامتحان.

٢. الالتماس: وذلك عند تساوي الآمر والمأمور، نحو قولك لصديق لك: أعطني الكتاب.

---

(١)الطراز ٣/ ٢٨١-٢٨٢، ومفتاح العلوم ص٤٢٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٦، ومواهب الفتاح ١/ ٥٠٠، والأطول ١/ ٥٩٥، وعلوم البلاغة ٧٥، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٥١

(٢) وقد خالف الأصوليون والبلاغيون وبعض النحاة النحويين في ذلك. انظر: أساليب الطلب ص ١٠١ وما بعدها.

(٣) مفتاح العلوم ص٤٢٩، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٧، ومواهب الفتاح ١/ ٤٩٩، والأطول ١/ ٥٩٥، وعلوم البلاغة ص٧٥، وأساليب الطلب ص ١٠١-١٠٥

(٤) أساليب الطلب ص١١٠ وما بعدها.

(٥) مفتاح العلوم ص٤٢٨، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٦-١١٧، والأطول ١/ ٥٩٧، ومواهب الفتاح ١/ ٥٠٢، وعلوم البلاغة ص٧٥، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٥٢- ٢٥٦

(٦)الكتاب ١/ ١٤٢

٣. التهديد: وذلك عند توجه الأمر إلى مأمور ليس له فيه خير، ولا للآمر فيه رضى، نحو قوله تعالى: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت ٤١/ ٤٠].
٤. التعجيز أو التحدي: وذلك عند توجه الأمر إلى شخص للقيام بفعل يعجز عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة ٢/ ٢٣].
٥. الإباحة: وذلك عندما يتوجه الأمر إلى رفع الحظر عن ممنوع، نحو قوله تعالى: ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُواْ مَا كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة ٢/ ١٨٧].
٦. التأمل والتفكر: وذلك في سياق الاعتبار والاتعاظ نحو قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْـمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف٧/ ٨٤].
٧. التعجب: وذلك في سياق الدهشة والاستغراب، نحو قوله تعالى: ﴿ انظُرْ كَيفَ يَفْتَرُونَ عَلَى الله الكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْماً مُّبِيناً﴾ [النساء ٤/ ٥٠].
٨. التشفي والشماتة بالخصم، نحو قوله تعالى: ﴿ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران ٣/ ١١٩].
٩. النصح والإرشاد: وذلك في سياق التعليم، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة ٢/ ٢٨٢].
١٠. الإذن والجواز نحو قولك لطارق الباب: ادخل.
١١. التمني: وذلك عند توجه الأمر إلى مستحيل أو متعذر المنال، نحو قول عنترة[(١)]:

يَا دَارَ عَبْلَةَ فِي الْجَواءِ تَكَلَّمِي وَعِمِي صَباحاً دَارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

١٢. الامتنان: وذلك في سياق إظهار الفضل، نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة ٢/ ٥٧].
١٣. التسوية بين أمرين: وذلك عند توهم المخاطب رجحان أحدهما على الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿أَنفِقُواْ طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ [التوبة٩/ ٥٣].
١٤. الدوام والثبات: وذلك عندما يتوجه الأمر إلى شيء حاصل وقت الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بالله وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النسَاء ٤/ ١٣٦].

---

(١) ديوانه ص١٨٣، والكتاب ٢/ ٢٦٩ و٤/ ٢١٣

١٥. التحقير: وذلك في سياق الحط من قدر المخاطب، نحو قول الحطيئة[١]:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنَّك أنتَ الطَّاعِمُ الكاسي

١٦. التكذيب: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[آل عمران ٣/ ٩٣].

١٧. الإذلال: نحو قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة٢/ ٦٥، الأعراف٧/ ١٦٦].

١٨. قد يؤدي الأمر معنى الخبر ليفيد التأكيد والوجوب نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيراً﴾ [التوبة٩/ ٨٢]، معناه: فسيضحكون قليلا ويبكون كثيرا، أخرج على لفظ الأمر للدلالة على أنه حتم واجب لا يكون غيره[٢].

وغير ذلك من معان يوحي بها السياق وقرائن الأحوال.

ب. **المضارع المقترن بلام الأمر**[٣]: لام الأمر حرفٌ جازمٌ يدلُّ على طلبِ حدوثِ الفعلِ، وتقلبُ معنى المضارعِ إلى معنى الطّلبِ في المستقبل كفعلِ الأمرِ، لكنها وضعت للدلالة على أمر المتكلم والغائب[٤]، بينما اختص الأمر بالمخاطب، والبناء للمجهول لا طريق للأمر فيه إلا باللام، متكلماً كان أم مخاطباً أم غائباً[٥].

قال المرادي:» وهي لام الأمر، والأولى أن يقال: لام الطلب، ليشمل: الأمر، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق٦٥/ ٧]، والدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف٤٣/ ٧٧]. قيل: والالتماس، كقولك لمن يساويك: لتفعل، من غير استعلاء ... وهذه اللام التي للطلب كصيغة (افعل) في أنها قد ترد لمعان أخر غير الطلب، كالتهديد نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ

---

(١)ديوانه ص٥٠، والكامل ١/ ٤٧٢ و٢/ ٧٢٠

(٢) البلاغة عند المعتزلة ص ٢٥٢

(٣) سبق أن تحدثنا عنها بعض الحديث في مبحث الحذف.

(٤)أسرار العربية ص ١٥٨ و٢٩٦

(٥) الجنى الداني ص١١٠-١١١

وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت٢٩/ ٦٦]»[١]. وهي تفيد التوكيد عند بعض النحاة[٢]. ويرى بعض المحدثين أن في اللام شيئاً من اللين والتلطف يكاد يقرِّبُها من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة[٣]. ولحظ بعضهم فرقاً بين الأمر بالفعل واللام يتمثل في كون الأمر بالفعل يتم بمادة الفعل مباشرة، بينما يفيد الأمر باللام التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً[٤].

ج. **المصدر النائب عن فعله**: نحو قول قطري بن الفجاءة[٥]:

صبراً في مـجـال الموت صبـراً　　　فمـا نيـلُ الـخلود بمستطاع

وإنابة المصدر عن فعله فيه اختصارٌ وإيجازٌ إلى جانب معنى التوكيد الذي جيء به من أجله، بل إن فيه نوعا من المبالغة. يقول ابن الأثير: «ومن حذف الفعل باب يسمى باب إقامة المصدر مقام الفعل، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيدِ...وأقيم المصدر مقامهِ وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري[٦]». إضافة إلى أن فيه معنى الأمر والإغراء، يقول أحمد بن فارس: «ومن سنن العرب التعويضُ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ... ومن ذلك إقامة المصدر مقام الأمر ... فصار في معنى الأمر والإغراء»[٧]. ويرى د. تمام حسان أن هذا «المصدر في هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من مادته الاشتقاقية بأن الأمر للطلب المحض، وهذا المصدر للإفصاح، فهو قريب الشبه من (نزالِ) و(تراكِ)، وفيه من الحث والحض على العجلة والخفة»[٨]. ويبدو لي أن فيه نوعاً من الرغبة في تعجيل الوصول إلى هذا المصدر، وذكر الفعل ربما يحول دون

(١) الجنى الداني ص١١٠

(٢) اللامات للزجاجي ص ٨٨-٨٩

(٣) نحو الفعل ص ٥٧-٥٩

(٤) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ص ٣٠٢

(٥) شعر الخوارج ص٤٣

(٦)المثل السائر ٢/ ٨٩-٩٠ (طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٧) الصاحبي ص٢٣٦-٢٣٧

(٨) اللغة العربية مبناها ومعناها ص ٢٥٤- ٢٥٥، وانظر: أساليب الطلب ص ١٦٣- ١٦٤

ذلك؛ ولذلك حذف، وناب المصدر منابه، ودلَّ عليه، والتعجيل يكشف عن أمرين: نفس متلهفة للوصول إلى مبتغاها، ومبتغى يحتل في تلك النفس منزلة عظيمة؛ ولذلك تلهفت عليه، والتلهف لا تناسبه الإطالة في الكلام، بل الإيجاز.

د. **اسم فعل الأمر:**

وهي ألفاظ تؤدي معانيَ أفعالها وعملَها من دون أن تقبل علاماتِها، قال ابن مالك[1]:

وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

وهي تفيد السعة في اللغة والتفنن في التعابير والإيجاز والاختصار ونوعاً من المبالغة[2]، إلى جانب كونها آكد وأبلغ من معاني أفعالها[3]، وبعضها يفيد معنى الإغراء نحو قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة ٥/ ١٠٥][4]، وكلُّ ما كانَ منها بمعنى الخبر ففيه معنى التعجُّبِ، نحو هيهاتَ وسرعانَ ووشكانَ وبطآنَ[5]. يقول الرضي: «وأكثرُ أسماءِ الأفعالِ بمعنى الأمرِ، إذِ الأمرُ كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر، ومعاني أسماء الأفعال -أمراً كانتْ أو غيره- أبلغُ وآكدُ من معاني الأفعال التي يُقالُ: إنَّ هذه الأسماء بمعناها ... وأمَّا الظرفُ والجارُّ والمجرورُ فلأنَّ نحو: أمامك ودونك زيداً، بنصب زيد، كان في الأصل: أمامَك زيدٌ، ودونَك زيدٌ، فخذْهُ فقد أمكنك، فاختُصِرَ هذا الكلامُ الطويلُ؛ لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد ...»[6].

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٢٥

(٢) الخصائص ٣/ ٤٥- ٤٧، شرح المفصل ٤/ ٢٥، وشرح الكافية ٣/ ٨٩، ومعجم أسماء الأفعال ص ٢٩-٣١

(٣) شرح الكافية ٣/ ٨٩

(٤)انظر: معاني الفراء ١/ ٣٢٣، والأخفش١/ ٢٨٩، والكشاف١/ ٥٢٧، وكشف المشكلات ١/ ٣٧٤، والبيان ١/ ٣٠٧، وإملاء ما من به الرحمن ص ٢٠٥، والبحر ٤/ ٣٨٨، وغنية الأريب ص٨٠

(٥) شرح الكافية ٣/ ٩٠

(٦) شرح الكافية ٣/ ٨٩

وقد أنكر بعض المحدثين بناء على قول الرضي هذا أن تكون بعض الظروف أسماء أفعال حيث قال: «وهذه الظروف من متعلقات الأفعال. ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تُؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالةً، فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها، وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حين تستعمل الأفعال التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته كما تقول لمن تراه يسدِّد سهماً: القرطاسَ، وكأنك تقول له: ارمِ القرطاسَ ... لأن السهم يوشك أن ينطلق من قوسه، ولا تجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل، ولا تجد لزاماً عليك أن تصرح بالفعل... لأن ملابسات القول وتهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدل على الفعل ويشير إليه، فلا حاجة بك إلى إظهاره»[1]

هـ. **الأمر بصيغة الخبر**: قد يؤدي الخبر معنى الأمر؛ لأنه أبلغ من صريح الأمر، إذ إنه يفيد تأكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه حتى كأنه سورع فيه إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه[2]، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة١/ ٢]، فالمراد الأمر بالشكر والتعليم لكي نشكره - كما يقول القاضي عبد الجبار- وكأنه قال: قولوا: الحمد لله أو احمدوا الله رب العالمين[3]. قال الزمخشري: «وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب إيجاد المأمور به، فيجعل كأنه يوجد فهو يخبر عنه»[4].

وأكثر ما يكون ذلك في الدعاء، قال سيبويه: «واعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاءٌ؛ لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال أمرٌ أو نَهْيٌ، وذلك قولُك: اللهمَّ زيداً فاغفرْ ذنبَه، وزيداً فأَصلحْ شأنَه، وعَمْراً لِيَجْزِه اللهُ خيراً، وتقول: زيداً قَطعَ اللهُ يدَه، وزيداً أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ؛ لأن معناه معنى: زيداً لِيَقطعِ اللهُ

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه ص٢٠٤

(٢) أساليب الطلب ص ٢٠٤

(٣)البلاغة عند المعتزلة ص٢٥٢

(٤) الكشاف ٢/ ٤٧٦ (طبعة دار الكتاب العربي)، والبلاغة عند المعتزلة ص٢٥٢

يده»[1]. قال المبرد: «فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك، فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل، وإنما تسأله»[2].

وقد يكون بأفعال أخرى توحي بالأمر والوجوب، نحو أمرتك، وجب، فرض،﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة ٢/ ١٨٣]، ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾[البقرة ٢/ ٢٢٨]، قال الزركشي: «إن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك، لا أنه خبَّر، وإلا لزم الخلف في الخبر»[3]. قال سيبويه: «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي. فمن تلك الحروف حسبك وكفيك وشرعك وأشباهها، تقول: حسبك ينم الناس، ومثل ذلك: اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه؛ لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ، وليفعل خيراً، وكذلك ما أشبه هذا»[4]. وقد ذكر البلاغيون بعضا من أغراض إخراج الأمر في صورة الخبر، منها[5]:

١. التفاؤل بالوقوع، وأكثر ما يكون في الدعاء، فقولك: غفرَ اللهُ لزيدٍ، جاء بصورة الماضي المتحقق تفاؤلاً بكون الأمر كذلك، وكأنه إخبار عنه.
٢. إظهار الحرص على وقوعه، ويحتمله الدعاء بصيغة الماضي أيضاً.
٣. التأدب أو الاحتراز عن صورة الأمر، نحو قول العبد لمولاه: ينظر المولى إليَّ ساعةً.
٤. حمل المخاطب على المطلوب بألطف أسلوب، فقولك لصديق لك: تساعدني في الطباعة، يحثه بلطف أو إحراج أكثر من قولك له: ساعدني في الطباعة.

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٢

(٢) المقتضب ٢/ ١٣٠

(٣) البرهان ٢/ ٣٢٠

(٤) الكتاب ٣/ ١٠٠

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ص ١١٨، أساليب الطلب ص ٢٠٥-٢٠٦، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٩٠

القسم الثاني: النهي

النهي هو نفي للأمر[1]، أو طلب الكفِّ عن الفعل على سبيل الاستعلاء حقيقة أو ادعاءً، وله صيغة واحدة، هي المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية الجازمة، نحو قوله تعالى:﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء ٤/ ٤٣]. ودلالته على الاستعلاء حقيقة أو مجازا مختلف فيها، والخلاف في الامتثال له وفي مقداره كالخلاف في الأمر[2]. لكن صيغته قد تخرج إلى معان أخر يوحي بها السياق، منها[3]:

١. الدعاء: وذلك عندما يكون النهي موجها من الأدنى إلى الأعلى، نحو قوله تعالى على لسان عباده: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة ٢/ ٢٨٦].

٢. الالتماس: وذلك عندما يكون النهي موجها من شخص إلى آخر مساوٍ له، نحو قولك لأخيكَ: لا تفعلْ خلافَ رضايَ، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه ٢٠/ ٩٤].

٣. التحقير: وذلك عندما يوجه النهي للحط من قدر المخاطب، نحو قول الحطيئة[4]:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها   واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسي

٤. الإرشادُ والنصح: وذلك عن توجه النهي إلى التعليم والنصح، نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة ٥/ ١٠١].

٥. الدوامُ: وذلك عند توجه النهي نحو ما هو مكفوف عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم ١٤/ ٤٢].

---

(١) قال سيبويه: «كما أن لاتضرب نفي لـ(اضرب)». الكتاب ١/ ١٣٦

(٢) الخلاف في دلالة النهي على الاستعلاء كالخلاف في دلالة الأمر عليه.

(٣) مفتاح العلوم ص٤٢٩، ومغني اللبيب ص٣٢٦، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٧، والأطول ١/ ٦٠١، ومواهب الفتاح ١/ ٥١١، وعلوم البلاغة ص٧٩، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٥٧-٢٥٩

(٤) ديوانه ص٥٠، والكامل ١/ ٤٧٢ و٢/ ٧٢٠

٦. بيانُ العاقبةِ: وذلك عند توجه النهي نحو الدعوة إلى التفكير وإدراك الحقائق، نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران ٣/ ١٦٩].

٧. التيئيسُ: وذلك عند توجه النهي نحو قطع الأمل من حصول أمر ما، نحو قوله -تعالى- عن المنافقين: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة ٩/ ٦٦].

٨. التوبيخُ: وذلك عند توجه النهي نحو أمر مذموم، نحو قول أبي الأسود الدؤلي[1]:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

٩. الإيناسُ: وذلك عند توجه النهي نحو الطمأنينة لآخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا﴾ [التوبة٩/ ٤٠].

١٠. التهديدُ: وذلك عند توجه النهي نحو التلويح بسوء العاقبة، نحو قولك لولدك مهدداً: لا تذهبْ إلى مجالسِ السوء والنميمة.

وغير ذلك من معان يدل عليها السياق وقرائن الأحوال. وقد يكون النهي بصيغة الخبر للتأكيد والوجوب[2]، أو لحمل المخاطب على المذكور أبلغَ حمل بألطف وجه[3]، وذلك أبلغ من صريح الأمر والنهي، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ ﴾[البقرة ٢/ ٨٣]. يقول الزمخشري: «(لاَ تَعْبُدُونَ) إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا؛ تريدُ الأمرَ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه»[4].

---

(١)مغني اللبيب ص ٤٧٢

(٢) انظر الكشاف ٣/ ١٦٣

(٣) مفتاح العلوم ص٤٣٦

(٤) الكشاف ١/ ١٢٣

المطلب الثالث: الاستفهام

والاستفهام يكون على ثلاثة أنواع[1]:

١. **ما يختص بالتصديق**: وهو (هل)، والاستفهام يكون عن نسبة، والجواب (نعم) أو (لا)، فإن قلتَ: هل نجح أخوك؟ كنت جاهلاً بمضمون الجملة، واستفهمت عن صحة نسبة المسند (نجح) إلى المسند إليه (أخوك). أمَّا الغرض الذي يفيده فأوضحه السكاكي بقوله: «وإذا تأملت التصديق وجدته راجعاً إلى تفصيل المجمل أيضاً، وهو طلب تعيُّن الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد»[2]. وقد تفيد إلى جانب هذين (حال المخاطب والتفصيل) أغراضاً أخر يوحي بها السياق الذي ترد فيه، من ذلك النفي إذا تلتها (إلا) أو (من) الزائدة نحو قوله تعالى:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾[فاطر ٣٥/ ٣]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾[الأعراف ٧/ ٥٣]. وغير ذلك مما سيأتي ذكره في الهمزة، ومما سبق ذكره[3].

٢. **ما يختص بالتصور**: ويشمل بقية أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، والاستفهام يكون عن مفرد، والجواب يكون حسب معنى أداة الاستفهام، ظرفيةً كانت أو غير ظرفية، فإن قلتَ: متى سافرَ أحمدُ؟ كنت عالماً بمضمون الجملة، جاهلاً بالوقت الذي حدثت فيه، وإن قلتَ: كيف جاء أحمد؟ كنت كذلك من العلم بمضمون الجملة، والجهل بهيئة المسند إليه، وهكذا بقية الأدوات. فـ(من) يستفهم بها عن عاقل، و(ما) و(ماذا) عن غير العاقل، و(متى) و(أيان) عن الزمان، و(أين) عن المكان، و(كيف) عن الحال، و(كم) عن عددٍ مبهمٍ، و(أنَّى) عن الحال حيناً وعن المكان حيناً آخر. و«طلب التصور مرجعه إلى تفصيل المجمل أو إلى تفصيل المفصل بالنسبة»[4]. وقد تفيد معاني أخر يوحي

---

(١) انظر: مفتاح العلوم ص ٤١٨ وما بعدها، ومغني اللبيب ص٢١، وقد سبق أن بينا في فصل الرتبة النحوية سبب صدارة الاستفهام والمعاني التي يفيدها.

(٢)مفتاح العلوم ص ٤١٨

(٣)وقد سبق أن بيَّنا في فصل الرتبة النحوية سبب صدارة الاستفهام والمعاني التي يفيدها.

(٤)مفتاح العلوم ص ٤١٨

بها السياق. قال السكاكي: «واعلم أن هذه الكلمات كثيراً ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعاني بمعونة قرائن الأحوال، فيقال: ما هذا؟ ومن هذا ؟ للاستخفاف والتحقير، ومالي ...؟ للتعجب...»[1].

٣. **ما يكون مرة للتصديق ومرة للتصور، وهو الهمزة:**

أ. تأتي للتصور مع (أم) نحو أزيدٌ عندك أم عمرو، والاستفهام يكون عن مفرد، سواء أكانت للتسوية نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ﴾[المنافقون ٦٣/ ٦] أم لغيرها نحو قوله تعـالى: ﴿أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[الواقعة ٥٦/ ٥٩]. يقول سيبويه: «... وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدَّعٍ أنَّ عنده أحدهما، لأنَّك إذا قلتَ: أيُّهما عندك، وأيَّها لقيت، فأنت مدّعٍ أنّ المسئول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما، إلاَّ أن علمك قد استوى فيهما، لا تدري أيّهما هو»[2].

ب. تأتي للتصديق نحو أنجح أخوك؟ والاستفهام يكون عن نسبة، فالسؤال هنا عن صحة وقوع نسبة المسند (نجح) إلى المسند إليه (أخوك)، وجوابه (نعم) أو (لا).

الخروج عن الاستفهام:

تخرج أدوات الاستفهام إلى معان أخر، وذلك إذا امتنع حملُها على حقيقتها، وما يدلُّ على المعاني الجديدة هو السياقُ والقرائن المصاحبة، ومن تلك المعاني[3]:

---

(١) انظر بقية المعاني التي تؤديها في مفتاح العلوم ص ٤٢٤-٤٢٥

(٢)الكتاب ٣/ ١٦٩. ما الفرق بين قولنا: أقام زيد أو عمرو، وقولنا: أقام زيدٌ أم عمرو؟ الأول تصديق والاستفهام عن نسبة، والمتكلم لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم، فاستفهم عن القيام أَوَقَعَ أم لا، والجواب عن هذا السؤال بـ (نعم) أو (لا). أما الثاني فإنه تصور، والمتكلم عالم بقيام أحدهما، لكنه لا يعرف أيُّهما قام، وجوابه بالتعيين. انظر: الأزهية في علم الحروف ص١٣٤

(٣) مفتاح العلوم ص٤٢٥، ومغني اللبيب ص٢٤- ٢٧، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٢-١١٧، والأطول١/ ٥٩٤، ومواهب الفتاح ١/ ٤٨٨، وعلوم البلاغة ص ٦٨-٧١، والمفصل في علوم البلاغة ص٢٧٠-٢٧٧

١. الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدَّعيه كاذبٌ نحو قوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[ق ٥٠/ ١٥]. فإن دخلت هذه الهمزة على نفي أفادت الإثبات؛ لأن نفي النفي إثبات، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾[التين ٩٥/ ٨].
٢. الإنكار التوبيخي، وهذه تقتضي أن ما بعدها واقعٌ، وأن فاعله ملوم، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[الصافات ٣٧/ ٩٥].
٣. التقرير، ويكون بالفعل نحو قولك: أضربت زيداً ؟ أو بالفاعل نحو أأنت ضربت زيداً ؟ أو بالمفعول نحو أزيداً ضربتَ ؟
٤. التهكم نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء﴾[هود ١١/ ٨٧].
٥. الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾[آل عمران ٣/ ٢٠].
٦. التعجب نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[الفرقان ٢٥/ ٤٥]. وقول الشاعر[1]:

أشوقاولـمـَّا يمضِ لي غيرُ ليلة فكيف إذا خبَّ المطيُ بنا عشرا

٧. الاستبطاء نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾[الحديد ٥٧/ ١٦].
٨. النهي نحو قوله تعالى: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ﴾[التوبة ٩/ ١٣].
٩. النفي نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن ٥٥/ ٦٠].
١٠. التمني نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا﴾ [الأعراف ٧/ ٥٣].
١١. التحقير نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٤١].
١٢. التسوية نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[يس ٢٦/ ١٠].

---

(١)المقاصد النحوية ٣/ ١٠٣٩

١٣. التعظيم نحو قول العرجي[1]:

أَضَاعُوني وَأَيَّ فَتىً أَضَاعُوا؟ لِيَوْمِ كَرِيـهَةٍ وَسَـــدادِ ثَغْــرِ

١٤. التحسر نحو قول أبي البقاء الرندي[2]:

فاسأَلْ بلنسيةَ ما شأنُ مرسيةَ وأينَ شاطِبَةُ أم أينَ جيَّانُ

وأينَ قرطبةُ دارُ العلوم فكم من عالمٍ قد سما فيها له شانُ

وأين حِمص وما تحويه من نُزهٍ ونهرُها العذبُ فيَّاضٌ وملآنُ

١٥. الاستئناس نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه ٢٠/ ١٧].

١٦. التنبيه نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾ [يونس١٠/ ٤٢].

وغير ذلك من معان يوحي بها السياق.

(١)الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣١٧

(٢)المفصل في علوم البلاغة ٢٧٧

المطلب الثالث: أنواع الإنشاء الطلبي الأخرى

أولاً: النداء: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظا أو تقديرا. وحروفه هي[١]:

١. **الهمزة، أيْ**[٢]: لنداء القريب، يقول الزمخشري: «فإذا نودي به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معني به جداً»[٣]. ومن ذلك قول امرئ القيس[٤]:

أَفَـاطِمُ مَهْـلاً بَعْضَ هَـذا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي

وقول الآخر[٥]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى ... بُـكَـاءَ حَـمَـامَـاتٍ لَـهُـنَّ هَـدِيـرُ

وقد تستعمل لنداء البعيد بغرضٍ:

- تنزيل مَن سها وغفل منزلةَ مَن بعُدَ[٦]، نحو قولك: أخالدُ صِلْ أرحامَك، فإنَّ الرحمةَ لا تنزلُ على قاطعِ رحم.
- التنبيه على أنه حاضر في القلب والذهن لا يكاد يغيب عنه[٧] نحو قول ابن حيوس[٨]:

أَسُكَّـانَ نَـعْـمَـانِ الأَرَاكِ تَيَـقَّنُوا ... بـأَنَّـكـمْ فـي رَبْعِ قلبـيَ سـكَّـانُ

وقول الضبيّ في رثاء ابنه[٩]:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٩-٢٣٠

(٢) قال السيوطي: «في معناها أقوال: قيل: للقريب كالهمزة، وعليه المبرد والجزولي، وقيل للبعيد كـ يا، وعليه ابن مالك، وقيل للمتوسط». همع الهوامع ٢/ ٢٧

(٣) الكشاف ١/ ٧٥

(٤) مغني اللبيب ص١٧

(٥) مغني اللبيب ص١٠٦

(٦) الكشاف ١/ ١٢١

(٧) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٦

(٨) الأطول ١/ ٦٠٥

(٩) شواهد التوضيح ص١٣٤، وعلوم البلاغة ص ٨١

أأبيُّ لا تبعد، وليس بخالدٍ حيٌّ، ومن تُصبِ المنونُ بعيدُ

٢. **وا:** حرف نداء مختصٌّ بباب الندبة نحو: وازيداه. والندبة دعاء النائحة الميتَ بأحسن أوصافه وأفعاله[١] على سبيل التفجُّع[٢]. يقول ابن الأنباري: «... وإنما زيدت (وا) أو (يا) في أوله وألفٌ في آخره ليمد بها الصوت، ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف خفية، والوقف عليها يزيدها خفاء، فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف. فإن قيل: فلم وجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروه شاركوه في التفجع، فإذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة»[٣]. وأجاز بعضهم استعمال (وا) في النداء الحقيقي[٤]. وقد تستعمل للتعجب نحو قول الفرزدق[٥]:

فوا عَجَبًا حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأَنّ أَباها نَهْشَلٌ أَو مُجاشِعُ

٣. **يا- أيا- هيا- آ-آيْ:** لنداء البعيد، و(يا) أم الباب والأصل في أدوات النداء؛ ولذلك تنوب عنهن جميعا عند أمن اللبس بالنداء الحقيقي، ويجوز فيها ما لا يجوز فيهن من حذف أو نداء للمعرف بأل، وهي لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً، وقد ينادي بها القريب توكيدا[٦]. قال الزمخشري: «... فقال: و(أيّ) وصلةٌ إلى نداء ما فيه الألف واللام ...وهو اسم مبهم مفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه، فلا بد أن يردفه اسم جنس، أو ما يجري مجراه، يتصف به حتى يصح المقصود بالنداء، فالذي يعمل فيه حرف النداء هو (أي)، والاسم التابع له صفته كقولك: يا زيد الظريفُ، إلا أن (أيها) لا يستقل بنفسه استقلال زيد، فلم ينفك من الصفة، وفي هذا التدرج من الإبهام إلى التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد،

---

(١) اللسان (ندب).

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٣

(٣) أسرار العربية ص٢٢٣

(٤) مغني اللبيب ص ٤٨٢

(٥) الكتاب ٣/ ١٨

(٦) قال ذلك ابن هشام في مغني اللبيب ص٤٨٨

وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين: معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضا مما يستحقه؛ أي: من الإضافة.

فإن قلتَ: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قلتُ: لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة؛ لأن كل ما نادى الله له عباده من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم، وغير ذلك مما أنطق به كتابه أمور عظام وخطوب جسام ومعان عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم عنها غافلون فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ»(١).

وقد ينزل القريبُ منزلة البعيد لأغراض منها(٢) :

١. الإشارة إلى علو منزلة المنادى ورفعة قدره وعظمة شأنه عند المنادي، نحو قول الشاعر(٣):

يا من يُرجَّى للشدائِد كلِّها ... يا مَن إليه المُشتكَى والمَفزَعُ

٢. الإشارة إلى بعده منه وانحطاطه عنده، نحو قول الشاعر(٤):

أيا هذا أتطمعُ في المعالي ... وما يحظى بها إلا الرجال

٣. الإشارة إلى غفلة المنادى، نحو قول الواعظ: يا غَافِلاً وَالمَوْتُ يَطْلُبُهُ(٥).

٤. التنبيه على عظم الأمر وخطره، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة ٥/ ٦٧].

وقد تخرج أدوات النداء عن معاني النداء الحقيقية لتؤدي معاني ثانوية يوحي بها السياق والقرائن، منها(٦):

---

(١) الكشاف ١/ ١٢١-١٢٢

(٢)انظر: علوم البلاغة ص٨٢، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٦

(٣)نفح الطيب ٢/ ١٠٢

(٤) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٧

(٥) أوضح المسالك ٤/ ١٨

(٦)الإيضاح في علوم البلاغة ص١١٨، والأطول١/ ٦٠٥، ومواهب الفتاح١/ ٥١٨، وعلوم البلاغة ص٨٢، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٨

١. الندبة: وأداتها (وا)، وتستعمل في محلها إلا (يا) خاصة عند أمن اللبس لدلالة قرينة الحال عليها[١]، نحو قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز[٢]:

حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا فاصطبـرتَ لـه وَقُمْـتَ فِيـهِ بِأَمْـرِ اللهِ يَـا عُمَرَا

٢. الاستغاثة: وتستعمل في ذلك أيضاً (يا) خاصة، والمستغاث يجر بلام مفتوحة، من ذلك قول سيدنا عمر رضي الله عنه عندما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي: يا لله لِلمسلمين. وقد يكون مع الاستغاثة التهديدُ والوعيد كقول المهلهل[٣]:

يـا لَبَـكْرٍ أَنْشِـروا لـي كُـلَيـْباً يـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الفِـرارُ

قال سيبويه: «فاستغاث بهم لينشرا له كليبا، وهذا منه وعيد وتهدد، وأما قوله (يا لَبكرٍ أين أينَ الفِرارُ) فإنما استغاث بهم لهم؛ أيْ: لِمَ تفرون استطالة عليهم ووعيدا»[٤]. ولكن الرضي ردَّ ذلك حيث قال: «وقولهم: إن هذا لام الاستغاثة، كأنه استغاث بهم لنشر كليب، واستغاث بهم للفرار تكلفٌ، ولا معنى للاستغاثة ههنا، لا حقيقة ولا مجازا»[٥].

٣. التعجب: قال سيبويه: «وأمَّا في التعجب فقوله، هو فرار الأسدي[٦]:

لَـخُطَّـابُ لَيْلَـى يا لَبَرْثُنَ مِنْكُمُ أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ

وقالوا: يا للعجب، ويا للفليقة، كأنهم رأوا أمرا عجبا فقالوا: يا لبرثن؛ أيْ: مثلكم دعى للعظائم، وقالوا: يا للعجب، ويا للماء، لما رأوا عجبا، أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب، أو تعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك. ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي؛ أي: تعالين، فإنه لا يستنكر»[٧].

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٩ و١١

(٢)مغني اللبيب ص ٤٨٦، وأوضح المسالك ٤/ ٩

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٥

(٤) الكتاب ٢/ ٢١٥، وانظر: شرح الكافية ١/ ٣٥٣

(٥) شرح الكافية ١/ ٣٥٣

(٦) الكتاب ٢/ ٢١٧

(٧) الكتاب ٢/ ٢١٧

وقد يكون التعجب في غير ذلك، نحو قوله تعالى على لسان سارة زوج إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَتْ يَاوَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود١١/ ٧٢].

٤. الاستبعاد من مظانّ العلوّ، قال الزمخشري: «فإن قلتَ: فما بال الداعي يقول في جواره: يا ربّ، ويا الله، وهو أقربُ إليه من حبل الوريد، وأسمع به وأبصر؟ قلتُ: هو استقصار منه لنفسه، واستبعاد لها من مظانّ الزُّلفى وما يقربه إلى رضوان الله ومنازل المقربين هضما لنفسه، وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله مع فرط التهالك على استجابة دعوته والإذن لندائه وابتهاله»[١].

٥. التحسر والندم، نحو يا حسرتي، يا حسرتاه، يا حسرتا، يا لهف نفسي، ومن ذلك قوله تعالى على لسان الخاسرين: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٢٧]. وقد يكون مع التحسر التوجع، ويكثر ذلك عند نداء الأطلال[٢].

٦. التمني أو الترجي: نحو قوله تعالى:﴿ياليْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْـمُكْرَمِينَ﴾[يس٣٦/ ٢٦-٢٧]، وقول عنترة[٣]:

يَا دَارَ عَبْلَةَ فِي الْجَواءِ تَكَلَّمِي ... وَعِمِي صَباحاً دَارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

٧. التضجر: نحو قول امرىء القيس[٤]:

أَلاَ أَيُّها اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انجَلِ ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٨. الدلالة على اليأس: نحو قول مالك بن الريب[٥]:

فَيَاصَاحِبَيْ رَحْلِي دَنَا الْمَوْتَ فَانْزِلاَ ... بِرابِيَــةٍ إِنِّــي مُقِيــمٌ لَيَــالِيَــا

(١) الكشاف ١/ ١٢١

(٢) أساليب الطلب ص ٣٠٣

(٣)ديوانه ص١٨٣، والكتاب ٢/ ٢٦٩ و٤/ ٢١٣

(٤)أوضح المسالك ٤/ ٩٣

(٥) الاختيارين ص٦٢٤

٩. التلذذ بذكره، ويكثر في مناداة المحبوبة ويتكرر، من ذلك قول الوليد بن يزيد[١]:

وجدتُ العيشَ يا سلمى مِزاجَ الكأسِ بالكاسِ
لقد زرتُكِ يا سلمى على خوفِ وإيجاسِ
ولا والله يا سلما ي ما بالحبِّ مِن باسِ

١٠. الإغراء: نحو قولك لمن أقبل عليك يتظلم: يا مظلومُ. قال السكاكي: «امتنع توجيه النداء على طلب الإقبال لحصوله، وتوجه على غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة قرينة الحال، وتولد منه الإغراء»[٢].

١١. الاختصاص الذي يفيد التفاخر أو التواضع أو تفسير الضمير وبيانه[٣] نحو قولك: أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نفعل كذا أيُّها القومُ، وقولهم: اللهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ.

١٢. الدعاء، نحو يارب، يا ألله. ذكره ابن فارس، وجعله البلاغيون في معنى الاستغاثة[٤].

ويرى بعضهم أن النداء أحيانا يكون مظهرا من مظاهر الفطرة التلقائية عند الأطفال، حيث يقول: «الّذي أراه أنّ النداءَ بمعنى رفْعِ الصَّوتِ بحرفِ (أ) أو (يا) أو (وا) أو نحوِها، عندَ تحرُّكِ النَّفسِ بأيِّ شُعورٍ داخليٍّ هو من مظاهِر الفطرة التلقائيَّةِ الموجودةِ لدى الأطفال عندَ مطالِبهم وأوجاعِهم وأحزانِهم وفرحِهم وسرورهم وتعجُّبهم وغير ذلك من مشاعر على اختلاف هذه المشاعر التي تتحرَّكُ في نفوسِهم، وعلى تُناقضُها، فهم بالدّافع الفطريِّ يريدونَ التَّعبيرَ عنها بأصواتِهم، وقد يُسْتَدَلُّ على اختلافِ المعاني باختلاف نغمات الأصوات، وما يقترن بها من بكاءٍ أو ضحكٍ أو مظاهر دهشة، أو تلَهُّفٍ لمطلوبٍ يريدونه، أو انزعاجٍ من أمرٍ يكرهونه، أو حركةٍ تدلُّ على ألَمٍ يعانون منه.

---

(١) ديوانه ص٥١

(٢) مفتاح العلوم ص٤١٧

(٣) مفتاح العلوم ص٤٣١، والإيضاح في علوم البلاغة ص١١٨، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٩٠

(٤) انظر: أساليب الطلب ص ٣٠٠

وبقي لهذا المظهر من مظاهر التعبيرات الفطريّة التلقائيّة أثَرٌ في اللّغة، وبدأ المفكّر المعبّر بالكلمة يتصرّف باستخدام أدوات النداء في غير طلب الإجابة لأمْرٍ ما، كحالِ الطفْلِ، إلاَّ أَنَّهُ خَصَّصَ بعض الأدوات لبعض المعاني، وجعلَ القرائن القولية والحالية تدلُّ على مشاعره النفسيَّةِ التي يريد التعبير عنها»[١].

ثانياً: العرض والتحضيض:

العرض طلب الشيء طلباً بلا حثٍّ ولا تأكيد، والتحضيض طلبه معهما[٢]. وأوضح المرادي فرقاً آخر بينهما حيث قال: «التحضيض أشد توكيداً من العرض، والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتنَّك»[٣]. وأداة العرض ألا، وأدوات التحضيض: هلَّا، لولا، لوما، ألَا، ألَّا، وكلهن مختصات بالجملة الفعلية[٤]. من ذلك قولك: ألا تنزل عندنا ضيفاً فنكرمك. وقول عنترة:

هَلاَّ سأَلْتِ الخيلَ يا ابنةَ مالكٍ   إن كنتِ جـاهلةً بمـا لـم تَعْلَمِي؟[٥]

ثالثاً: التمني: وهو طلبُ شيءٍ محبوبٍ لا يُرجى حصولُه؛ لكونه:

١. مستحيلاً نحو قول أبي العتاهية[٦]:

أَلا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً   فأُخبِـرَهُ بمـا فَعَلَ الـمَشِيـبُ

٢. ممكناً غير مطموع فيه؛ لبُعدِ حصوله أو تعذُّر مناله نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ﴾ [القصص٢٨/ ٧٩].

---

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٢٤٦

(٢) مواهب الفتاح ١/ ٥١٤

(٣) الجنى الداني ص٣٨٢-٣٨٣

(٤) مغني اللبيب ص ٩٧

(٥)ديوانه ص٢٠٧

(٦) مفتاح العلوم ص٤١٥، والإيضاح في علوم البلاغة ص١٠٨، ومواهب الفتاح ١/ ٤٦٠، وعلوم البلاغة ص٦٢، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٢٥١، والمفصل في علوم البلاغة ص ٢٧٨

أدوات التمني:

الأصل فيها (ليت)، وقد تخرج من التمني إلى الترجي بغية إبراز المرجوّ الممكن الحصول عليه بصورة المتمنى المستحيل أو المتعذر المنال أو البعيد الحصول للمبالغة في بيانِ بُعْدِ الحصول عليه أو تحقيقه. ومن ذلك قول المتنبي[1]:

فَيا لَيتَ ما بَيْني وبَينَ أحِبّتي ... مِنَ البُعْدِ ما بَيني وبَينَ المَصائِبِ

ولكن ثمة أدوات أخرى قد تخرج من دلالتها الحقيقي ليتمنى بها؛ أي: تستعمل في شيء مستحيل أو متعذر المنال، وهي:

١. **لو**: وذلك للإشعار بعزة المتمنى المطموع فيه لكونه يُبرز بصورة الممتنع؛ لأن (لو) تفيد امتناع جواب الشرط لا متناع فعله[2]، ومن ذلك قول جرير[3]:

ولّـى الشَّبَابُ حَـمِيدَةً أيَّــامُهُ ... لَوْ كَان ذَلِكَ يُشْتَرَى أَوْ يَرْجِعُ

٢. **هل**: وذلك لإبراز المتمنى المستحيل في صورة المستفهم عنه الممكن الحصول إظهاراً لكمال العناية به[4] والتلهُّفِ على الحصول عليه، أو تحقيقه، ومن ذلك قول مجنون ليلى[5]:

أسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ؟ ... لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

٣. **لعلَّ، عسى**: وذلك لإبراز المتمنى البعيد الحصول في صورة القريب المترقب الحصول بغية الإشعار بكمال العناية به والتشوق إلى الحصول عليه[6]، ومن ذلك قوله:

.... لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

---

(١) ديوانه ١/ ١٤٩

(٢) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٧٩

(٣) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ١/ ٢٥٤

(٤) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٧٩

(٥) أوضح المسالك ١/ ١٤٧

(٦) المفصل في علوم البلاغة ص ٢٨٠

رابعاً: الترجي: وهو طلب شيء محبوب ممكنٍ الحصولُ عليه، نحو قوله تعالى :﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه٢٠/ ٤٤]، وقول الشاعر[1]:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءُه فَرَجٌ قَرِيبُ

وأدواته لعلَّ وعسى وحرى واخلولق[2]، وقد تخرج من الرجاء إلى معان أخرى منها الإشفاق، وذلك عندما ترد الصيغة للتوقع، نحو قوله تعالى:﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى ٤٢/ ١٧]، أو التمني كما مرَّ أنفاً.

خامسا: الدعاء: وهو طلب الأدنى من الأعلى، وله ثلاث صيغ سبق بيانها:

١. الأمر، نحو قوله تعالى:﴿ ربَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران ٣/ ١٤٧].

٢. النهي، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة ٢/ ٢٨٦].

٣. جملة الخبر: نحو قول الفاروق: رحم الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي. قال المبرد: «فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيداً، ونحو ذلك فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب؛ وإنما كان كذلك ليعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل، وإنما تسأله»[3].

(١) الكتاب ٣/ ١٥٩

(٢) أوضح المسالك ١/ ٣٠١

(٣) المقتضب ٢/ ١٣٠

المبحث الثاني: الإنشاء غير الطلبي بين النحاة وأصحاب المعاني.

أولاً: التعجب: وهو نوعان:

أ. **تعجب سماعي**: ليس له قاعدة أو حكم محدد، لكن ثمة أساليب تكاد تطرد تفيد التعجب السماعي، منها:

- لله درك، سبحان الله، ما شاء الله، الله أكبر.
- في النداء نحو يا للعجب. وقد مرَّ.
- في الأمر نحو اعجب لزيد. وقد مرَّ.
- في اسم الفعل نحو قول أبي النجم العجلي[1]:

وَاهاً لسَلمى ثُمَّ وَاهاً وَاها ... هي المُنى لو أننَّا نِلْنَاهَا

- في الاستفهام نحو[2]:

أَشوْقاً وَلَمَّا يَمْضِ لي غَيْرُ لَيْلَةٍ ... فَكَيْفَ إِذَا خَبَّ المطِيُّ بِنَا عَشْرَا

- في النفي نحو قول الشاعر[3]:

بَانَتْ لتَحزُننا عَفَارَهْ ... يا جارتا ما أنتِ جارَهْ

ب. **تعجب قياسي**: له صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله، أفعلْ به. وشروطهما وأحوالهما مفصلة في كتب النحو.

ثانياً: المدح والذم: نعم، وبئس: فعلان جامدان يفيدان إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة، نحو نعم الخلق الصدقُ، وبئس العملُ الغدرُ. ويلحق بهذين الفعلين:

- حبَّذا: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، نحو قول جرير[4]:

يا حَبَّذا جَبلُ الرَّيانِ من جَبَلٍ ... وحبَّذا ساكِنُ الرّيان مَنْ كانا

---

(١)مغني اللبيب ص٤٨٣

(٢)المقاصد النحوية ٣/ ١٠٣٩

(٣)شرح الكافية ٢/ ٧٣ و٢٥٨

(٤) أسرار العربية ص١١٨

- لا حبَّذا: فعل ماض جامد لإنشاء الذم، نحو قول زياد بن منقذ[١]:

لا حبَّذا أنتِ يا صَنعاءُ من بلدٍ ولا شُعوبُ هَوًى منِّي ولا نُقُمُ

- ساءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم أيضاً، نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّهَا سَاءتْ مُسْتَقَرّاً وَمُقَاماً﴾ [الفرقان ٢٥/ ٦٦].
- كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ على وزن (فعُلَ) دلَّ على مدح أو ذم، وتضمَّنَ معنى التعجب، نحو ظرُف الرجلُ زيدٌ، وخبُث الطالب خالدٌ. وهذا البناء (فعُل) من أفعال الطباع والسجايا التي تفيد الثبات واللزوم لكونه دالاً على طبعٍ، وتشتق منه الصفة المشبهة التي تفيد الثبات أيضاً، ومما يؤكد إفادته للثبات أيضا كونه بصيغة الماضي المتحقق.

أما الأغراض التي يحققها فمنها المبالغة، قال الأصمعيّ: «الشيء إذا فاق في جِنسِه قيل له: خارِجيّ... وذلك أنه لمَّا خرج عن معهود حاله أُخرِج أيضا عن معهود لفظه؛ ولذلك أيضا إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أُخرِج عن معتاد حاله من التصرف فمُنِعَه، وذلك نعم وبئس وفعل التعجب»[٢]. وكذلك يحقق ثلاثة أغراض أوضحها القزويني بقوله: «ومن الإيضاح بعد الإبهام باب نعم وبئس على أحد القولين، إذ لو لم يقصد الإطناب لقيل: نعم زيدٌ، وبئس عمرو. ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران: أحدهما إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر وهو حذف المبتدأ في الجواب. والثاني إيهام الجمع بين المتنافيين»[٣]. ويبدو لي أن فيه نوعاً من التأكيد من جانبين[٤]:

أولهما: من دلالة الفعل الذي جمد وثبت على صورة واحدة، والثبوت أقرب إلى التأكيد من التجدد.

وثانيهما: من خلال تكرار المبتدأ بلفظ ثانٍ يعمُّه وأمثالَه، فالرجل فاعل (نعم) و(بئس) هو نفسه المبتدأ زيد، لكنه لا يقتصِرُ عليه، بل يعم كل جنسه.

---

(١) خزانة الأدب ٥/ ٢٥٠

(٢) الخصائص ٣/ ٤٦

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ص١٥٢

(٤) سبق ذكرهما في الفصل الأول.

ثــالـثاً: القسم: إنشاء غير طلبي، وله جملتان بمنزلة جملة واحدة: جملة قسم، وجملة جواب.

جملة القسم: وتكون اسمية وفعلية:

أ. **الاسمية**: ولها ضربان:

١. ضربٌ ملازمٌ للقسم(١) مثل: لعمرك وايمن الله ويمين الله... وهو مبتدأ حُذِف خبره وجوبا، نحو قول النابغة(٢):

لعمري وما عمري عليّ بهيِّن   لقد نَطقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارِعُ

وقول امرئ القيس(٣):

فقلتُ: يمينُ الله أبرحُ قاعداً   ولو قطَّعوا رأسي لديكِ وأوصالي

ويحذف المبتدأ إذا كان الخبر صريحاً في القسم كقولك: بحياتي لأفعلنَّ الخير، وعليَّ لأفعلنَّ المعروف، وفي ذمتي لأفعلنَّ المعروف، والتقدير: قسمٌ أو عهدٌ أو ميثاقٌ.

٢. ضربٌ غيرُ ملازم للقسم مثل أمانة الله وعهد الله وحياتك ...

ب. **الفعلية**: أن يستعمل فعلٌ ممَّا يدلُّ على القسم مثل: أقسم، آلى، حلف، نشدتك الله، أستحلفك بالله... نحو قوله تعالى:﴿ وَأَقْسَمُواْ بالله جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[الأنعام ٦/ ١٠٩، والنحل ١٦/ ٣٨، والنور ٢٤/ ٥٣، وفاطر ٣٥/ ٤٢].

وأحرف القسم: الباء والواو والتاء واللام.

الباء: هي الأصل في القسم، ويقسم بها الظاهر والمضمر، كما في الشواهد السابقة ، وما سواها لايَجُرُّ إلا الظاهر نحو قوله تعالى:﴿والمرسلاتِ عرفا﴾ [المرسلات ٧٧/ ١] وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذي نفسُ محمدٍ بيده ....

التاء واللام: خاصَّان بـ(الله) نحو قوله تعالى: ﴿وَتَالله لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء ٢١/ ٥٧] ، وروي تالرحمن وتربِّ الكعبة وتحياتِك. وقال الشاعر(٤):

---

(١) سبق تبيان أغراضه المعنوية في مبحث الحذف.

(٢)الكتاب ٢/ ٧٠

(٣)الكتاب ٣/ ٥٠٤

(٤)الكتاب ٣/ ٤٩٧

للهِ يبقى على الأيام ذو حيد بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ

والقسم من حيث الإنشاء والخبر ضربان:

أ. **قسم السؤال والطلب**: ويسمى القسم الاستعطافي، ولا يكون إلا بالباء، وهو ما كان جوابه متضمناً طلباً من أمر أو نهي أو استفهام[١]، نحو قول مجنون ليلى[٢]:

بدينك هل ضممتَ إليكَ ليلى وهل قبَّلتَ قبلَ الصُّبحِ فاها
وهل مالتْ عليك ذؤابتاها كمثلِ الأُقحوانةِ في نداها

وقول الحطيئة[٣]:

فقال: هيا ربَّاه ضيفٌ ولا قرى بحقِّك لا تحرمه تالليلةَ اللحما

وقول الشاعر العذري[٤]:

باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قلْنَ لنا ليلايَ منكنَّ أم ليلى من البشر

ومن هذا الباب أسلوب نشدتك الله، وعمرتك الله، وقعيدك، ويجاب بأحد ستة أشياء: استفهام أو أمر أو نهي و(أنْ) و(إلا) و(لـمَّا)؛ بمعنى (إلاَّ)[٥]، من ذلك قولك: نشدتُك اللهَ أن تقومَ، ونشدتُك اللهَ قُمْ، ونشدتُكَ اللهَ لا تقُمْ، ومِن كلامِ العربِ: أنشدكَ اللهَ إلَّا فعلتَ، وقال الشاعر[٦]:

عمرَتَك اللهَ إلا ما ذكرتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيَّامَ ذي سلمِ؟

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣١١-٣١٢، والمفصل في إعراب الجمل ص٨٧-٨٨

(٢)شرح الكافية ٤/ ٣٠٨

(٣)ليس في ديوانه، وهو في معجم القواعد العربية ص٥٦٦

(٤)الإنصاف ص٤٨٢

(٥)الارتشاف ٢/ ٤٩٧ وما بعدها .

(٦)الكتاب ١/ ٣٢٣

قال سيبويه معلِّقاً على هذا البيت: «وكأنَّ قوله: عمرَك الله، وقِعْدَك الله، بمنزلة نشْدَك اللهَ، وإن لم يتكلم بـ: نشدك الله».[1] وقال عمر بن أبي ربيعة[2]:

أيُّـها الـمُنكحُ الثُّريَّا سُهيلاً   عمرَك اللهَ كـيفَ يـلتقيـانِ

ب. **قسم الإخبار**: وهو ما كان القصدُ منه تأكيدَ الجواب الذي يأتي جملة اسمية أو فعلية، ولا يعنينا هذا القسم منه؛ لأنه ليس مما نحن في سبيله.

(١)الكتاب ١/ ٣٢٣ . ومثل بيت الأحوص قول العرب: نشدتك الله إلا رحمتني، أي: ما ناشدتك بالله إلا أن ترحمني، أي: لا أسألك بالله إلا رحمتك. فإلا: أداة حصر، ولفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، والمصدر المؤول دون حرف مصدري في محل نصب مفعول به ثان.

(٢) شرح الكافية ١/ ٣١٢

المبحث الثالث: الضوابط النحوية للإنشاء في ضوء علم المعاني

المطلب الأول: ضوابط الإنشاء في المرفوعات

أولاً: المبتدأ: له صور إنشائية سبق الحديث عنها مع ضوابطها المعنوية في مبحث الرتبة النحوية، وأهمها:

- اسم الاستفهام نحو قولك: من عندك؟
- لفظ صريح في القسم نحو قولك: لعمرك لأدرسنَّ.
- ما التعجبية نحو قولك: ما أطيبَ الرُّبا.
- مضاف إلى ماله الصدارة نحو قولك: كتابُ مَن عندَكَ؟
- كم الخبرية نحو قولك: كم كتابٍ عندي.

أما اسم النواسخ فيحتمل الصدق والكذب عند النحاة[1]، فلا يصح أن يكون مما له الصدارة كالاستفهام وغيره.

ثانياً: الإنشاء في خبر المبتدأ: له نوعان، هما المفرد والجملة:

١. **المفرد**: وأبرز صوره:
   - اسم الاستفهام نحو قوله تعالى:﴿ مَا الْقَارِعَةُ﴾[القارعة ١٠١/ ٢].
   - لفظ صريح في القسم نحو: في ذمتي لأدرسنّ[2].
   - كم الخبرية نحو كم ليرةً مالك؟

٢. **الجملة**: ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ جملة الخبر قد تكون خبريةً، وقد تكون إنشائيةً، لا فرق في ذلك بينهما. ولكن ابن الأنباري وبعض الكوفيين منعوا وقوع الجملة الإنشائية خبرا، وذهبوا إلى أنّ ما ورد من الإنشاء خبراً مؤولٌ على حذف القول بزعم أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك. ومنع ثعلب وقوع جملة القسم خبرا، وما ذهبوا إليه، واحتجوا به باطلٌ، ومردودٌ بما يلي:[3]

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٣٧، الأساليب الإنشائية ص٤٣

(٢) سبق بيان ما في هذه الصورة من أغراض معنوية في مبحث الحذف.

(٣)انظر: شرح الكافية ١/ ٢٣٧-٢٣٨ و٤٥٥-٤٥٦ و ٤/ ٣٣٧-٣٣٨، وابن عقيل ١/ ٢٠٣ حاشية الشيخ محمد محيى الدين، والأساليب الإنشائية ص٣٦ وما بعدها، والمفصل في إعراب الجمل ١٧٠-١٧٤

١. أن الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبرَ المبتدأ كما توهموا، بل هو ما يقابل الإنشاء[١]. وشتان ما بين هذا وذاك، إذ إنَّ كلاً منهما في واد.

٢. أن النحويين قد اتفقوا على جواز الرفع في نحو: أمَّا زيدٌ فاضربْـه[٢]، وزيدٌ اضربه. فـ(زيد) في هذين المثالين يجوز أن يكون مبتدأ، والجملة الإنشائية (فاضربه) بعده خبره، والجملة الاسمية جواب أمَّا. قال سيبويه: «وقد يكون فى الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه. ابتدأْتَ عبدَ الله، فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له لتُعرَّفَه باسمه، ثم بَنَيْتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك فى الخبر، ومثل ذلك أمّا زيد فاقتْله»[٣]. قال عبد القاهر: «وقَدْ قالوا : زيدٌ اضرِبْهُ. فأجازوا أن يكونَ مثالُ الأمر في موضعِ الخبرِ؛ لأن المعنى على النَّصب نحوُ: اضرِبْ زيداً»[٤]. وكذلك أجمعوا على جواز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب في قولك: الكتابُ اقرأه، بالرفع على أنه مبتدأ، والجملة خبره، أو بالنصب على الاشتغال، وهو واجب الرفع مع بعض الأنواع الإنشائية. قال الرضي: «أنواع الطلب نحو زيدٌ هل ضربته، وزيدٌ ليتك تضربُه، وألا تضربه، يجب رفع الاسم ...»[٥].

٣. أن عددا من العلماء اشترط لزيادة الفاء في الخبر مجيئه جملة إنشائية، أمرا أو نهيا أو مضارعا مسبوقا بلام الأمر، منهم الأخفش والفراء والزجاج

---

(١) يقول الرضي: «وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا، ففي قولك: زيد عندك، يسمون الظرف خبرا، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ... هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة». شرح الكافية ٢٣٧-٢٣٨

(٢)انظر كتاب سيبويه ١/ ١٣٩ . يقول سيبويه: «اللذين يأتيانك فاضربْهما، تنصبه ... وإن شئت رفعته على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ».

(٣)الكتاب ١/ ١٣٨

(٤)دلائل الإعجاز ص٢١٩

(٥) شرح الكافية ١/ ٤٥٥

والأعلم وابن الحاج وجماعة، ونقل ذلك عن الفارسي وابن جني[1]، ومنهم ابن السراج الذي يقول: «وحقُّ خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه، يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه: صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد اتسعت في كلامها، فقالت: زيدٌ كم مرةً رأيته؟ فاستجازوا هذا لَمَّا كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استُفهم عنه؛ لأنَّ الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب»[2].

٤. ورود السماع كثيراً بالإخبار بالجملة الإنشائية الطلبية لإفادة المعاني التي تفيدها الأنواع الإنشائية، كالتعظيم والتفخيم[3] في نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة ٦٩/ ١-٢]، وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[القارعة ١٠١/ ١-٢]، وقوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾[الواقعة ٥٦/ ٢٧]، وقوله: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾ [الواقعة ٥٦/ ٤١]، وقوله: ﴿قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَباً بِكُمْ﴾[ص٣٨/ ٦٠]. وقول كعب الغنوي[4]:

أخي ما أخي لا فاحِشٌ عندَ بيتِهِ ... ولا ورِعٌ عندَ اللقاءِ هَيُوبُ

وقول الشاعر:[5]

قلبُ مَن عِيلَ صبرُهُ كيف يسلو ... صالياً نارَ لوعةٍ وغرام؟

ومن وقوع الإنشاء غير الطلبي خبراً جملةُ القسم خلافا لثعلب[6]، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[العنكبوت ٢٩/ ٦٩]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾

---

(١) الارتشاف ٢/ ٦٩ (طبعة النماس).

(٢) الأصول ١/ ٧٢

(٣) شرح الكافية ٢/ ٧٣، ١٩٤

(٤) خزانة الأدب ١٠/ ٤٣٥

(٥) قلب: مبتدأ، وجملة (كيف يسلو) خبر له.

(٦) الارتشاف ٢/ ٤٩ (طبعة النماس).

[العنكبوت٢٩/ ٧]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت٢٩/ ٩]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[العنكبوت٢٩/ ٥٨].

وكذلك في أسلوب المدح والذم، نحو: نعم الطالبُ زيدُ. قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة ٢/ ٢٧١]، وقال جرير[1]:

يا حبَّذا جبلُ الريـان من جبل وحبذا ساكن الريـان من كانا

وحـبذا نفحـاتٌ من يمـانية تأتيك من قبل الريـان أحيانا

وقال الحطيئة يهجو أباه[2]:

فنعم الشيخُ أنت لدى المخازي وبئس الشيخُ أنت لدى المعالي

وشواهده أكثر من أن تحصى.

وأسلوب التعجب، نحو: زيدٌ ما أكرمَه ، وخالدٌ أكرمْ به طالباً. قال أعرابيٌّ[3]:

وجـدُّ الفـرزدق أتـعسْ بـهِ ودقَّ خيـاشيـمَـه الجـندلُ

ثالثاً: الإنشاء في الفاعل: له نوعان، هما:

أ. المفرد: لا يكون الفاعل المفرد من ألفاظ الإنشاء أو الصدارة.

ب. الجملة: قد تقع الجملة فاعلا مرادا منها المصدر دونها حرفٍ سابك، واشترط بعضُهم لوقوعها شرطين:

١. أن يكون الفعل قلبيا.

٢. أن تتصدر جملة الفاعل بأداة معلقة، واشترط ابن هشام الاستفهام خاصة؛ «لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ من أن تكون مجوزةً، وكيف تعلق

(١) أسرار العربية ص١١٨

(٢)ديوانه ص٣٣٤

(٣)المقاصد النحوية ١/ ١٧٧ أتعسْ: فعل ماض جامد مبني على الفتح المقدَّر بسبب السكون العارض لصيغة الأمر، وجملته في محل رفع خبر للمبتدأ (جدُّ). الجدُّ: الحظ.

الفعل عما هو منه كالجزء»[1]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم١٤/ ٤٥]، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة ٣٢/ ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [طه٢٠/ ١٢٨]. فجملة (كم أهلكنا) في محل رفع فاعل. وقال المتلمس[2]:

نعامة لـمَّا صـرَّع القومُ رهطه تبـيَّن في أثوابـه كـيف يلـبس[3]

فجملة (كيف يلبس) في محل رفع فاعل. وقال عبدالله بن عجلان النهدي:

ألم يأتِ هنداً كيفما صنعُ قومها بني عامر إذا جاء يسعى نذيرُها

وللعلماء في هذه الجملة قولان[4]:

١. **إجازتها**: وممَّن أجازها مطلقاً هشام وثعلب وجماعة، وبالشرطين السابقين الفراءُ والزمخشري والرضي وغيرهم، وأجازها ابن هشام في المغني على تقدير حذف مضاف إلى الجملة، حيث قال: «وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى. ألا ترى أن المعنى ظهر لي جوابُ أقامَ زيدٌ؛ أيْ: جوابُ قولِ القائلِ ذلك»[5]. فتكون الجملة محكية في الإضافة، وإلا لم تجز الإضافة إلى الجمل مع غير أسماء الزمان.

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٤

(٢) ديوانه ص١١٦

(٣) خزانة الأدب ٧/ ٢٩٠-٢٩١. نعامة: عطف بيان من كلمة (بيهس) في بيت سابق. وذهب البغدادي إلى أن جملة كيف يلبس سادة مسد مفعولي تبين.

(٤)انظر: الكتاب ٣/ ١١٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٧، وللزجاج ٣/ ٨٤-٨٥، والمسائل العضديات ص١٢٩-١٣٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٢، والكشاف ٢/ ٣٤٥، وكشف المشكلات ١/ ٦٠٦-٦٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧، والبيان ٢/ ٤١، وشرح المفصل ٤/ ٢٦-٢٧، وشرح الكافية ٤/ ٢٤٢، وإملاء ما من به الرحمن ص ٢٣ و٣٠٦، والبحر ٦/ ٢٧٤، والارتشاف ٣/ ١٣٢٤، ومغني اللبيب٥٢٤-٥٢٥ و٥٥٩ و٧٥٥، والمفصل في إعراب الجمل ص٢٦١-٢٦٢

(٥) مغني اللبيب ص٥٢٤

٢. **منعها**: وممن منع وقوع الجملة فاعلا الفراءُ في بعض أقواله والعكبري وابن هشام في شذور الذهب. قال ابن هشام في الآية الأولى: «تبين هو؛ أي: التبين. وجملة الاستفهام مفسرة؛ أيْ: الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ مفهومٌ من الكلام».[١] وحجة المانعين أن الجمل نكراتٌ –وقد سبق أن بيَّنَّا بطلان ذلك– والفاعل لا يكون إلا اسما أو ضميرا، والضمير معرفة.

تنبيه: إذا أريد بالجملة الحكاية ومجرد اللفظ فإنَّها تقع فاعلا بلا خلاف بين النحاة في ذلك فيما أعلم. مثال ذلك أن تقول: أعجبني

أقيموا بني أمِّي صـدورَ مطيِّكُم ... فإنـِّي إلـى قـومٍ سواكم لأميـلُ
فقد حُمَّتِ الحاجاتُ والليلُ مقمرٌ ... وشُدَّتْ لطِيَّاتٍ مطـايا وأرحُـلُ[٢]

فالبيتانِ فاعلٌ لـ(أعجبني) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه الضَّمةُ المقدرةُ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية.

ثالثاً: الإنشاء في نائب الفاعل:

أ. **المفرد**: لا يجوز أن يكون لفظاً من ألفاظ الصدارة.

ب. **الجملة**: تنوب الجملة عن الفاعل على المذهب الصحيح، سواءٌ أكانت إنشائية أم خبرية؛ لأنها في الأصل مفعول به، ذلك أن الفاعل لَّما أضمر نابت عنه. قال ابن هشام: «... والصواب أن النائبَ الجملةُ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول»[٣]. ولا تقع إلا بعد القول المبني للمجهول، واسم المفعول المشتق منه، ظاهراً كان أو مقدراً؛ أي: بعد (قيلَ ويُقَال ومَقُول)، وقد سبق أن بينا المعاني التي تؤديها الجملة النائبة عن الفاعل[٤]. أما المواضع التي تقع فيها الجملة نائب فاعلٍ فهي:

---

(١)شذور الذهب ص ١٧٦

(٢)ديوان الشنفرى ص٥٥

(٣) مغني اللبيب ص ٥٢٥، وانظر: شرح الكافية ١/ ٢١٦

(٤)انظر ص ٣٠٨ من هذا الكتاب.

١. بعد (قيل): كقوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١١]، وقول الفرزدق[١]:

إذا قيل: أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ؟ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

٢. بعد (يقال): كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران ٣/ ١٠٦]؛ أيْ: فيقال لهم: أكفرتم... .

٣. بعد (مقول): وكثيرا ما يحذف للعلم به ووضوح معناه، من ذلك قول أعرابيٍّ بُشِّر بمولودة: والله ما هي بنعم المولودة؛ نصرُها بكاء، وبرُّها سرقة؛ أيْ: والله ما هي بمولودةٍ مقولٍ فيها: نِعْمَ المولودةُ. وقال بعض الفصحاء: نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العيرُ؛ أيْ: نعم السَّيرُ على عيرٍ مقولٍ فيها: بئسَ العيرَ. وقال حسان بن ثابت[٢]:

ألستُ بنعمَ الـجارُ يُؤلِـف بيــتَه أخا قلةٍ أو معدمَ الـمـال مصرما

أي: ألستُ بجارٍ مقولٍ فيه: نعمَ الجارُ. وقال العجاج[٣]:

بتنا بحسانَ ومعـزاه تـئط تلحس أذنـيه وحيناً تمتخط

مـازلتُ أسعــى بينهـم والتبــط حتَّى إذا جنَّ الظـلام واختلط

جاؤوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط

أي: جاؤوا بمذق مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب قط. وقال آخر[٤]:

بئس مقــامُ الشيخ أمرسْ أمرسْ إمَّا علــى قعوٍ وإمَّــا اقعنــسس

أيْ: بئس مقامُ الشيخ مقاماً مقولاً فيه: أمرسْ أمرسْ.

---

(١)مغني اللبيب ص١٥

(٢)الإنصاف ص٩٧

(٣)شرح الكافية ١/ ٣٣٠ و٢/ ٣٠١ و٣/ ١٠ و٦٢ و٤/ ١٧٨ و٣٣٧

(٤)الإنصاف ص١١٦

رابعاً: الإنشاء في خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

مجيء خبر الأحرف المشبهة بالفعل جملةً إنشائيةً جائزٌ في بعضها، وممتنع في بعضها[١]، ودونك تفصيل ذلك:

أ. إنَّ، ولكنَّ: يجوز أن يكون خبرهما جملة إنشائية طلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني أو غير طلبية كالتعجب والمدح والذم، ... وذلك لإفادة معاني هذه الأساليب في الخبر. تقول: إنَّ زيداً اضربْه، إنَّ زيداً لا تضربْه، إنَّ زيداً هل ضربته، إنَّ زيداً ليته نجحَ[٢]. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ الله وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران ٣/ ٢١][٣]، وقال الجميح[٤]:

ولو أصابت لقالت وهي صادقة إنَّ الرياضة لا تنصبْك للشِّيب

وقال آخر[٥]:

إنَّ الذين قتلتم أمس سيِّدَهم لا تحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما

ومن الإنشاء غير الطلَبي قولك: إنَّ زيداً ما أكرمَه، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[النساء ٤/ ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ سَاء مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[التوبة٩/ ٩، المجادلة٥٨/ ١٥، المنافقون٦٣/ ٢].

هذا في (إنَّ) الثقيلة. أمَّا الخفيفةُ -إن عملت- فيجوزُ فيها ما جازَ في أصلها، كقولهم: أمَا إنْ جزاك الله خيراً، في الدعاء. فجملة (جزاك) الدُّعائيَّةُ خبر لـ(إنْ) المخفَّفةِ[٦].

---

(١)انظر: الكتاب ٣/ ١٦٧، والأصول ٢/ ٢١٠، وشرح الكافية ٤/ ٣٣٧، والارتشاف ٢/ ٩٩١، ومغني اللبيب ص٧٦١

(٢) شرح الكافية ٤/ ٣٣٧-٣٣٨

(٣)جملة (بشرهم) خبر إنَّ، والفاء زائدة.

(٤)شرح الكافية ٤/ ٣٣٨

(٥)مغني اللبيب ص٧٦٢

(٦)الارتشاف ٢/ ١٥٣ (طبعة النماس)، والأساليب الإنشائية ص٥٥. قال سيبويه: «أمَّا قولهم: أَمَا أن جزاك الله خيراً فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء». الكتاب ٣/ ١٦٧

ب. ما تبقى من الأحرف المشبهة بالفعل لا يصح أن يكون خبرها جملة إنشائية، قال الرضي: «فليت، ولعل، وكأن، وأنَّ المفتوحة، لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب، سواء كان ذلك الخبر مفردا أو جملة، أمَّا (ليت) و(لعل) فلأنَّهما لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد، وأمَّا (كأن) فلأن خبرها أبدا مفردٌ؛ لأنه مشبه به كما ذكرنا، وهو إمَّا ذاتٌ مذكورةٌ شبِّه بها الاسمُ، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ، أو مقدرةٌ قامتِ الصفة مقامها نحو: كأنك قائم، وكأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو في الدار، كما ذكرنا. والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم: اسم الاستفهام فقط، فلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها، فتسقط إذاً عن مرتبة التصدر الواجب لها. والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية؛ لأن النعت ... لا يكون طلبيا... وأما (أنَّ) المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه...»[1].

ويصح أن يكون خبر (أنْ) المخففة وحدها[2]:

١. جملةً دُعائيَّةً من دون فاصل كقراءة نافع[3]: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهِ عَلَيْهَا﴾[النور ٢٤/ ٩].

٢. جملةً مصدرة بـ(عسى) الدالةِ على الرجاء كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف ٧/ ١٨٥].

(١) شرح الكافية ٤/ ٣٣٧

(٢) مغني اللبيب ص٧٦٢-٧٦٣

(٣)الحجة ٥/ ٣١٤

المطلب الثاني: ضوابط الإنشاء في المنصوبات

أولاً: الإنشاء في المفعول المطلق: يجوز أن يكون من ألفاظ الصدارة، وقد سبق بيان ذلك في الرتبة النحوية [١].

ثانياً: الإنشاء في المفعول به: له نوعان هما المفرد والجملة:

أ. **المفرد:** يجوز أن يكون من ألفاظ الصدارة، وقد مر بحثه في الرتبة النحوية.

ب. **الجملة:** يقع المفعول به جملة إنشائية، ومواضعها:

١. **بعد القول**[٢]، فعلا كان أم مصدرا أم اسما مشتقا، وتكون اسميةً نحو قول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

أشارتْ بمدراها وقالت لأختها ... أهذا المغيريُّ الذي كان يـذكر

وفعليـة نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة٩/ ١٠٥]، وقـول جريـر:[٤]

قالت : ألِمَّ بنا إن كنتَ منطلقاً ... ولا إخالُك بعدَ اليومِ تلقانا

ويكون القول فعلا كما سبق أو مصدرا أو اسما مشتقا كما في قول الشاعر[٥]:

إنِّـي لـمن معشرٍ أفنى أوائلَهم ... قيلُ الكماة : ألا أيـن المحامونا

وقول زهير[٦]:

القائلـيـن: يساراً لا تنـاظِرْهُ ... غِشّاً لسيِّدِهم في الأمرِ إذْ أُمِروا

---

(١) انظر ص١٠٤ من هذا الكتاب.

(٢) قال سيبويه: «وإنما تحكي بعد (قلت) ما كان كلاما لا قولا». وانظر: الكتاب ١/ ١٢٢، ودلائل الإعجاز ص ٣٥٢، والخصائص ١/ ١٩

(٣) ديوانه ١/ ٢٤٣

(٤) إخالك: فعل مضارع مرفوع، وقد سمع بكسر الهمزة والقياس فتحها، والكاف مفعول به أول، وجملة (تلقانا) مفعول به ثان.

(٥) الكامل ١/ ١٤٦

(٦) ديوانه ص٣٠٦. يسارا: مفعول به منصوب على الاشتغال بفعل محذوف تقديره: لا تناظر يسارا، وجملة (لاتناظره) المذكورة تفسيرية، وجملة (لا تناظر يسارا) مقول القول.

٢. **بعد أفعال القلوب**: إذا علقت عن العمل في اللفظ دون المحل، والتعليق إبطال عمل الفعل القلبي لفظا لا محلا؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ، ويُسمَّى المانعَ لمنعه نصبَ الفعل القلبي لفظَ المفعول به، ولذا يكون العمل من المحل، وأشهر الموانع الإنشائية:

أ. القسم، نحو قولك: دريتُ ليُجزينَّ كلٌّ بعملِهِ، وقول لبيد[1]:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي ... إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

وقول مالك بن القين الخزرجي[2]:

وقدعلموا-لوينفع العلمُ عندهم- ... لئن مِتُّ ما الدَّاعي عليَّ بمُخلدِ

ب. الاستفهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء٢١/ ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء ٢٦/ ٢٢٧]، وقول كُثيِّر[3]:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تولَّتِ

وقد يكون الاستفهام محذوفا نحو قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمانِ

فجملة الاستفهام فيما سبق سدت مسد مفعولي الفعل القلبي.

ومن هذا الباب تعليق المصدر (شعري) في التركيب العربي (ليت شعري)[5]،

---

(١)ديوانه ص٣٠٨، والكتاب ٣/ ١١٠، ورواية الشطر الأول في الديوان: صادفن منها غِرَّةً فأصبْنها ...

(٢)الاختيارين ص١٦١

(٣)مغني اللبيب ص٥٤٦

(٤)ديوانه ٢/ ٣٢٧، والكتاب ٣/ ١٧٥

(٥)ليت شعري تركيب عربي يأتي بصيغة التمني للتعجب من أمر ما وإظهار غرابته. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن جملة الاستفهام خبر ليت، وذهب آخرون إلى أن خبر ليت محذوف، واختلفوا في جملة الاستفهام بعده، فذهب الرضي إلى أن جملة الاستفهام سدت مسد مفعولي المصدر شعري، والتقدير: ليت علمي جوابَ هذا الاستفهام حاصل، وذهب ابن الحاجب إلى أن جملة الاستفهام قامت مقام خبر ليت فهي في محل رفع. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦، وشذور الذهب ص٣٩١ حاشية الشيخ محي الدين.

كقول زهير[1]:

ألا لَيْتَ شِعْرِي هل يَرى الناسُ ما أَرَى   من الأمرِ أو يَبْدُو لـهم ما بــدا ليــا

فجملة الاستفهام سدت مسد مفعولي شعري؛ لأنَّه بمعنى عِلْمِي، وخبر ليت محذوف[2]. وقد يكون الاستفهام مقدرا، كقول الشاعر[3]:

ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي   لي أم هم في الحبِّ لي عـاذلونا ؟

أي: أمقيمٌ العذر... وجملة الاستفهام سدَّتْ مسدَّ مفعولي شعري.

ت. كم الخبرية: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنْ الْقُرُونِ﴾ [يس٣٦/ ٣١]، وقول لبيد[4]:

بـل أنتِ لا تدريـن كـم مـن ليلةٍ   حلــقٍ لذيــذ لـهوهـا وندامُها

قد بتُّ ســامـرَها وغــايةِ تاجرٍ   وافيتُ إذ رُفعت وعـزَّ مدامُـهـا

وثمة موانع أخرى غير الإنشائية كالشرط والأحرف المشبهة بالفعل ولام الابتداء والنفي.

* * *

ومن هذا البابِ أيضا تعليقُ الأفعالِ التي تتضمَّنُ معنى أفعال القلوب، وأفعال الحواس، ولا يكون إلا بالاستفهام. قال تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [هود ١١/ ٧، الملك٢]، وقال: ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق ٨٦/ ٥]، وقال الشنفرى[5]:

---

(١)ديوانه ص٢٨٤، والكتاب ٣/ ١٧٧

(٢) وقد سبق أن بيَّنت ما فيها في الحذف ص ٢٠٨.

(٣)شرح شذور الذهب ص٣٩٠

(٤)ديوانه ٣١٥-٣١٦

(٥)ديوانه ص٥٧

ولستُ بـمِهـيافٍ يُعشِّي سـوامَه مجدَّعـةً سقـبانُها وهي بُهَّـلُ
ولا جـبَّـأٍ أكهـى مـربٍّ بعرسِهِ يُطـالُعها فـي شـأنِهِ كـيفَ يفعلُ

وقال ربيعة الرَّقي[1]:

فلا تنظري ما تهملُ العينُ وانظري إلـى الكفِّ ماذا بالعصافيـرِ تفعلُ

وربما كان تعليقها بالقسم نحو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة ٥٨/ ٢١]. فالقسم المحذوف وجوابه مفعول به[2].

٣. بعد الأفعال المتضمنة معنى القول دون لفظه، ومنها: وصى، نادى، قضى، سأل، ذكر، دعا، شهد...، ولهذه الأفعال حالتان[3]:

- أن تتضمن معنى القول تضمنا كاملا، فلا تتعدى إلى المفرد البتة، بل تنصب الجمل، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف ٤٣/ ٧٧]، وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِن الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف١٢/ ٢٦-٢٧]، قول عنترة[4]:

يدعـون عنتـرُ والرمـاح كأنَّـها أشطـان بئـر فـي لبـان الأدهم

- أن تكون هذه الأفعال بمعناها الذي وضعت له، فتنصب مفعولا به مفردا، أمَّا الجملة التي تليها فموضع خلاف[5] :

١. فقد ذهب البصريون إلى أنَّها مفعول به لفعل القول المحذوف بدليل التصريح به أحيانا، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود١١/ ٤٥]، وقوله: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ

---

(١)شعر ربيعة الرقي ص٨٦

(٢)وذهب سيبويه إلى أنَّ الفعل كتب تضمن معنى القسم، فأقسم به، وجملة (لأغلبنَّ) جوابه. الكتاب ٣/ ١١٠

(٣)انظر: المفصل في إعراب الجمل ص٢٢٠

(٤)ديوانه ص٢١٦، عنتر: منادى بأداة نداء محذوفة مرخم، وجملة النداء وجوابه المحذوف في محل نصب مفعول به.

(٥)البحر المحيط ٨/ ١٧٥ (طبعة دار الكتب العلمية).

يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزخرف٤٣/ ٥١].

٢. وذهب الكوفيون إلى أنَّها مفعول به ثان لهذه الأفعال لا للقول المحذوف، قال تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة ٢/ ١٣٢]، وقال: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾ [هود١١/ ٤٢]، وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر٥٤/ ١٠]، على قراءة كسر همزة (إنَّ)[1].

جدير بالتنبيه أن الأفعال القلبية قد تكون معلَّـقة عن المفعول الثاني فحسب، نحو: علمتُ زيداً من هو؟ فتكون الجملة في محل نصب، أو معلَّـقة عن المفعولين فتكون الجملة سادة مسدهما في محل نصب كما سبق، أو معلَّـقة عن المفعولين الثاني والثالث فتكون الجملة المعلقة سادة مسدهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الانفطار ٨٢/ ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ [المرسلات٧٧/ ١٤][2].

ثالثاً: الإنشاء في التراكيب التابعة للمفعول به.

١. الإنشاء في الاختصاص، وقد سبق بيان ما فيه[3].
٢. الإنشاء في الإغراء والتحذير، وقد سبق بيان ما فيهما[4].
٣. الإنشاء في الاشتغال: وقد سبق بيان ما فيه[5].

رابعاً: الإنشاء في المفعول فيه: اختصت بعض ألفاظ الصدارة بالظرفية الزمانية أو المكانية نحو متى، أَيَّانَ، أين...، وقد سبق بيانُ ما فيها في الرتبة النحوية [6].

---

(١)البحر المحيط ٨/ ١٧٥ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢)الفعل درى يتعدى لمفعولين، فلما دخلت عليه همزة التعدية تعدى لثلاثة.

(٣) انظر: ص٣٢٧ وما بعدها..

(٤) انظر: ص٣٢٩ وما بعدها..

(٥) انظر: ص١٠٨ و٣٣٢ وما بعدها..

(٦)انظر: ص١١٨ وما بعدها..

خامساً: الإنشاء في النداء، وقد سبق تبيان ما فيه [١].

سادساً: الإنشاء في الحال.

- المفردة: يجوز أن تكون من ألفاظ الصدارة نحو: كيفَ جاء زيد؟ وقد سبق بيان ذلك في الرتبة النحوية[٢].
- الجملة: لا يجوز أن تكون إنشائية.

سابعاً: الإنشاء في التمييز: لا يجوز أن يكون لفظا إنشائياً البتة.

ثامناً: الإنشاء في خبر الفعل الناقص:

أ. المفرد: يجوز أن تكون من ألفاظ الصدارة ما عدا الأفعال الناقصة المتصرفة تصرفا تاماً، فإنه يجوز أن يكون منها، نحو: أين كنت، كيف كان المريض، من أصبح المديرُ؟ كم ليرة كان المالُ؟ وقد مرَّ بيان ما في هذا التقديم من أغراض بلاغية في مبحث الرتبة النحوية[٣].

ب. الجملة: منع النحاةُ أن يكون خبر الأفعال الناقصة جملة طلبية؛ لأن الأفعال الناقصة كان وأخواتها صفاتٌ لمصادر أخبارها[٤]، وشذَّ قول الشاعر[٥]:

أَلا يا أُمَّ فـارِعَ لا تَلُومـِي ... على شيءٍ رَفَعْتُ به سَماعي

وكُوني بالـمكارم ذكِّريني ... وَدِلِّـي دلَّ مـاجدةٍ صنَاعِ

ونقل الدينوري أن قوماً أجازوا وقوع جملة التعجب خبرا لكان، نحو كان زيدٌ ما أحسنَهُ. قال: وهو باطل[٦].

---

(١) انظر: ص٣٣٨ وما بعدها..

(٢) انظر: ص١١٣-١١٥ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص١١٣-١١٥ من هذا الكتاب.

(٤) الأساليب الإنشائية ص٤٤

(٥) انظر: سر الصناعة ١/ ٣٨٩، ومغني اللبيب ص٧٦٢

(٦) الارتشاف ص١١٥١ (طبعة رجب عثمان).

المطلب الثالث: الإنشاء في المجرورات والتوابع

أولاً: الإنشاء في المجرورات، وهي ثلاثة أنواع:

١. **المجرور بالحرف:** يجوز أن تجر أسماء الصدارة بحرف جرٍّ، وقد سبق تبيانُ ذلك في الرتبة[١].

٢. **المجرور بالإضافة:**

- المفرد: يجوز أن يكون اسما إنشائيا نحو: كتابَ مَن أخذتَ؟
- الجملة: يُشترط فيها أن تكون خبريةً، فلا تقع الجملة الإنشائية مضافا إليه البتة إلا في باب الحكاية، كقول الشاعر:[٢]

قولُ يا للرجال يُنهِضُ منا ... مسرعين الكهول والشبانا

وقول الآخر[٣]:

وأجبت قائلَ كيف أنت بصالحٍ ... حتَّى مللتُ وملَّني عوَّادي

وليس هذا من الإضافة إلى الجمل، بل إلى المفرد؛ لأن الجمل المحكية يُراد منها لفظُ هذه الجمل لا الجملُ نفسُها.

٣. **المجرور بالتبعية**، سيأتي بيانه.

ثانياً: الإنشاء في التوابع

١. **النعت:** لا يجوز أن يكون لفظا إنشائيا مفردا أو جملة؛ لأن الغرض من النعت التوضيح أو التخصيص أو ...، وهذه المعاني لا تؤديها الجملة الإنشائية، بل الخبرية، فإن جاءت الجملة في الظاهرة إنشائية أوِّلت على حذف القول.

٢. **التوكيد:**

- التوكيد المعنوي: لا يجوز أن يكون إنشائيا؛ لأن ألفاظه محددة، وليس منها ما هو إنشائي.

---

(١)انظر: ص١١٢ من هذا الكتاب.

(٢)شرح التسهيل ٢/ ٩٧

(٣)شرح التسهيل ٢/ ٩٨

- التوكيد اللفظي: يجوز توكيد اللفظ الإنشائي توكيدا لفظيا بتكراره، مفردا كان أو جملة، نحو كيف كيف تجرأت عليَّ؟ كيف تجرأت عليَّ كيف تجرأت عليَّ؟ قال الراجز:[1]

قُمْ قائماً قُمْ قائماً   رأيت عبداً نائماً
وأمة مراغماً   وعشراء رائماً

وقد سبق بيان أغراضه [2].

٣. **البدل:**

البدل من اسم الاستفهام يوجب الاقتران بهمزة الاستفهام نحو قول لبيد[3]:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ

البدل من الفعل الإنشائي نحو: ارحلْ لا تقيمَنَّ عندنا، زُرنا حلَّ عندَنا ضيفاً. عرفتُ زيداً أبو مَن هو؟ قال الفرزدق[4]:

إلـى الله أَشْكُو بِالـمَدِينَةِ حَـاجَةً   وَبِالشَّـامِ أُخْرَى كَيْـفَ يَلْتَقِيَـانِ

٤. **العطف:** وقد بيَّنَّا ذلك في القطع والإتباع، ومنه:

- عطف الإنشاء على الإنشاء مفردا أو جملة[5].
- عطف الخبر على الإنشاء[6].
- عطف الإنشاء على الخبر[7].

---

(١) الخصائص ٣/ ١٠٥

(٢) انظر: ص٣٦٤ و٣٩٣-٣٩٤ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ديوانه ص٢٥٤ . وانظر معاني جملة البدل ص٣٩٤

(٤) مغني اللبيب ص٢٧٣ و٥٥٦

(٥) انظر: ص٣٨٩، وانظر معاني العطف بالواو: ص٣٨٥.

(٦) انظر: ص ٣٨٩ و٣٩٧.

(٧) انظر: ص٣٨٩ و٣٩٦.

خاتمة:

نذكر فيها بعض نتائج البحث العامة لا الجزئية لكثرتها، ومنها:

- بيان الضوابط المعنوية والجمالية الظاهرة والخفية التي استند إليها النحو العربي وبيان أنه منهج في التفكير العربي وفي التذوق والجمال، وفهمه الدقيق لن يكون ما لم تفهم طبيعة النظام المعرفي والجمالي في الحضارة العربية الإسلامية التي أنتجته، فهو قد صدر عنها صدور الجزء عن الكل، ولا يمكن فهم الجزء دون فهم الكل.
- بيان قوة الصلة بين القواعد النحوية والمعاني، فالنحاة حددوا سبلَ نظم الكلام على نحو سليم ووفق معايير ظاهرة، كما حددوا السياقات، وإن لم يضبطوا دلالاتها على المعاني الثانوية وعلى أغراض المتكلمين؛ وهذا أمر بدهي؛ لأنها كالزجاج الشفاف متجددة ومتلونة باستمرار بحسب ما ينعكس عليها، فاشتراطات النحاة في هذا الحكم أو ذاك أو تجويزهم أكثر من وجه إنما كان وراءه تنويع المعاني وإثراؤها وتجديدها، فالمعاني كانت موضع عنايتهم واهتمامهم؛ ولذلك جاءت كتبهم النحوية حفلاً بالمعاني والجمال وغيرهما، فصارت سبيلاً تفضي إلى فهم العلوم الإسلامية عامة وإلى التذوق والتحليل، ومعالمَ يهتدي بها المتعلمون والدارسون.
- بيان أن التعريف والتنكير، أو التقديم والتأخير، أو الذكر والحذف، أو الإتباع والقطع، أو الإنشاء والخبر، أو الوضوح والغموض في الكلام يرجع إلى قصد المتكلم وغرضه الذي غالباً ما يكون في البيان والإيضاح، وأحياناً في الإبهام والإيهام والإلباس كما في حذف التمييز وجملة الصلة وحذف الفاعل.
- بيان ما للمقام وحركات الجسم ونبرة الصوت والظروف المحيطة بالمتكلم أثر مهم في بعض عناصر الجملة وفهم معانيها؛ ولذلك قيل: لو سمعنا العرب تتكلم لَمَا احتجنا إلى قواعدها. ولذلك أيضاً جاء كتاب سيبويه وأقوال شيوخه جامعةً النحو والمعاني؛ لأنهم شافهوا العرب وسمعوا منهم، فكان سيبويه يردف ما يقرره بقوله: «وكل هذا على ما سمعْنا العربَ تتكلم به رفعاً

ونصباً»[1]. ولعل اعتماد العرب على السماع والمشافهة لا على الكتابة هو الذي جعلهم ينحون منحى الحذف في الحروف والأسماء والأفعال والجمل والكلام رغبة في الإيجاز والاختصار، فهم إلى الإيجاز أميل، وعن الإطالة أبعد لِمَا قد تحدثه من ملل وسآمة في نفس المتلقي، وإن كانوا في بعض المقامات يجنحون إلى الإطالة والإطناب، فلكل مقامٍ عندهم مقال، ولكل كلمة مكان.

- تم الكشف عن المعاني السياقيّة العامة وكثير من المعاني الخاصة التي تتحقق جملة الضوابط التي وضعها النحاة في مختلف أبواب النحو، فالنحاة كانوا في شروطهم وأحكامهم ينطلقون من مراعاة المعاني، لا من وصف الجانب الشكلي لها، وقد تجلى ذلك بوضوح في أمن اللبس الذي لا تكاد قاعدة تنفك منه.
- بيان أن القاعدة النحوية تحكمها أربعة ضوابط:

– ضابط جمالي: ذلك أن الجمال في الحضارة العربية الإسلامية يقوم على مفهوم التماثل أو التشابه المكرور، والنحو العربي قياس مطرد، فإطاره العام كمالي جمالي، ثم بين البحث معايير الجمال والقبح في النحو العربي، والذوق عند النحاة مفهومه وأنواعه ونماذج من أثره.

– ضابط نفسي: رصد الدلالات النفسية للقواعد النحوية، فكل قاعدة ينظم الكلام على أساسها ستراعي حالة نفسية معينة، وهذه الدلالات تتحقق من خلال جملة أمور كالرتبة والحذف والوصل والفصل ونبرة الصوت وأساليب التوكيد والإضراب .... وقد بنى عبد القاهر نظرية النظم على هذا الأساس، والنحاة كانوا يدركون ذلك أيما إدراك، ومما يدل على ذلك ردُّ المبرد أو غيره على قول الفيلسوف الكندي.

– ضابط معنوي: بين أن هدف القاعدة لم يكن إلا إيصال المعنى والمحافظة عليه؛ ولذلك احتاطوا له بجملة أمور وشروط كأمن اللبس والعدول عن الأصل أو المحافظة عليه وإبطال القياس لتصحيح المعنى، ورد التوجيهات والأحكام التي يفسد المعنى في ضوئها، وبيان ما لدلالة الحال والمشاهة من أثر في جلاء المعنى.

(١) الكتاب ١/ ٣٢٧

- ضابط صناعي: بين أن الأحكام النحوية ليست إلا طرقا تهدي إلى المعاني على نحو يراعي الجمال ونفسية المخاطب ويعكس نفسية المتكلم.

- بيان الضوابط المعنوية والجمالية والنفسية للرتبة النحوية، وأنواعها الأربعة: الرتبة المحفوظة لفظا ونية، والرتبة المحفوظة نية غير محفوظة لفظا، والرتبة المحفوظة لفظا غير محفوظة نية، والرتبة الملبسة، محاولاً وضع ضوابط معنوية محددة لكل تقديم أو تأخير.
- بيان الضوابط المعنوية والجمالية والنفسية لكل حذف، والضوابط التي وضعها النحاة للحذف ودلالاتها المعنوية، محاولا ربط كل نوع من أنواع الحذف في أبواب النحو بالمعنى الذي يؤديه. فالضوابط النحوية لحذف بعض عناصر الجملة أو الجملة نفسها أو الكلام استنبطت على أساس المعنى، فهي طريق موصلة إليه لا قيودٌ صارمة عليه ذكراً أو حذفاً، فالحذف في العربية مباح مادام اللبس مأموناً، والمعنى واضحاً مفهوماً. والحذف والذكر محكومان بقصدية المتكلم وغرضه والمقام الذي يحيط به، فكل حذفٍ وراءه سرٌّ خاصٌّ به، وهدفٌ نفسيٌّ يحاول إثارة فكر المتلقي للبحث عن العنصر المفقود، وغرضٌ جماليٌّ يهتم برونق العبارة وجمالها ومنع ترهلها من أجل خدمة المعاني، وأغراضٌ ومعانٍ لا تتأتّى مع الذكر؛ ولذلك كان عدم الذكر أبلغ من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة كما قال عبد القاهر. ومنها بعض الأغراض والأسباب التي تكاد تكون أصولاً لكل حذف كالعلم بالمحذوف، والاختصار والإيجاز، والتخفيف، والتنبيه، وكثرة الاستعمال، والإبهام للتفخيم والتعظيم أو للستر على المحذوف كما في نائب الفاعل.
- بيان أن الأحكام النحوية راعت المتكلم والمتلقي، فتحذف مثلا بعض عناصر التركيب لعلم المخاطب بها، أو تؤكد بأكثر من مؤكد تبعا لحالته النفسية، ويخرج على الأصل لمنع التباس المعنى عليه، وهكذا في كل باب من أبواب النحو كانت العناية بحال المتلقي حاضرة.
- بيان أثر القصدية في تحديد معنى الكلام، فالمتكلم قد يتكلم بصيغة خبر قاصدا بها الدعاء فتكون إنشائية، وقد يكون العكس، وهكذا دواليك، فالمتكلم

متحكم أساسي في معاني التراكيب. فالوضوح أو الغموض في الكلام يرجع إلى قصد المتكلم وغرضه الذي غالباً ما يكون في البيان والإيضاح، وأحياناً في الإبهام والإيهام والإلباس كما في حذف التمييز وجملة الصلة وحذف الفاعل.

- بيان أن الضوابط النحوية لكثير من الأحكام استنبطت على أساس المعنى، فهي طريق موصلة إليه لا قيودٌ صارمة عليه ذكراً أو حذفاً، فالتجوز في الألفاظ والتراكيب إنما هو تجوز صناعي، وهو مباح مادام اللبس مأموناً، والمعنى واضحاً مفهوماً.
- بيان ضوابط الإتباع والقطع والاستئناف النحوي في ضوء علم المعاني. متى يكون الإتباع؟ ومتى يكون القطع؟ وبين الفروق المعنوية الدقيقة بين التراكيب المتشابهة إتباعاً أو قطعاً، كما بين اختلاف المعاني في التركيب الواحد باختلاف نبرة الصوت وحركة الجسم، سواء أكان ذلك على مستوى الكلمات المفردة في خلال التركيب أم على مستوى الجمل.
- بيان ضوابط التعريف والتنكير التي وضعها النحاة في ضوء علم المعاني، وأنهما ليس لهما حد واضح، وإن عددت المعارف وأدوات التعريف، فالضابط الأهم لهما هو الفائدة والدلالة، فكم من اسم مقترن بأداة تعريف وهو نكرة كالمعرف باللام الجنسية والأمس، وكم من نكرة اعتبرت بحكم المعرفة لكونها مفيدة نحو رجل أقوى من امرأة، وأمس، وسحر. فالتعريف والتنكير يتعلق بحال المخاطب من جهة، وبحال المتكلم وما يريد أن يوصله من أغراض من جهة أخرى. فالمتكلم إذاً يعبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدَّر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكَّر، وإن علم أو قدَّر علمه به عرَّف، ومن ثَمَّ قيل: لكل مقامٍ مقال. فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أدَّى كلامُه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرَّفا أو منكَّرا، وكان كلامُه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه، فقد يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكَّر يعلمه السامع؛ ولذلك لا يعيره اهتماما كبيرا لمعرفته إياه، فيقول لمن يعلم أن زيداً منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإن كان المقام يفترض أن يقول: زيدٌ المنطلق أو المنطلق زيد، والعكس كذلك.

- بيـان الضوابـط العامة للإنشـاء نحوياً ومعنوياً، وكشـف المعـاني في كل جزئية مـن جزئياته. وبيـان أن النحاة كانـوا بالعرب لاحقين، وعلى سَـمْتهم آخذين، وبألفاظِهـم مُتحلِّـين، ولمعانِيهـم وقُصُودِهـم آمِّـين. فالنحاةُ حـدُّوا الإعرابَ، وتكلَّمـوا عـلى التراكيـب بالنظـر إلى اللفـظ والمعنـى، مدركـين أن «اللفـظ جسـمٌ، وروحُـه المعنـى»؛ ولذلك حـدوا الإعراب حدَّيـن: لفظـيّ ومعنويّ، أمَّـا اللفظـي فحـدوه بأنـه أثـرٌ ظاهـرٌ أو مقدَّرٌ يجلبـه العامـل في آخـر الكلمة، وأمـا المعنوي فــهو الإبانة عـن المعاني بالألفـاظ ذلك أن «الألفـاظُ مغلقةٌ على معانيهـا حتـى يكـونَ الإعـرابُ هـو الـذي يفتحهـا، والأغـراضُ كامنـةٌ فيها حتى يكـونَ هو المسـتخرِجَ لهـا»[١].

(١)دلائل الإعجاز ص ٢٨ بتصرف يسير جداً.

فهرس المصادر والمراجع

* الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، عناية مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
* إحياء علوم الدين: للغزالي، أشرف على التحقيق والتصحيح هيئة التحقيق والتصحيح بدار الوعي العربي، حلب، الطبعة الأولى، طبعة خاصة بدار ومكتبة الهلال، بيروت.
* إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت. (نسخة مصورة).
* الاختيارين: للأخفش الأصغر ٣١٥ هـ، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
* أدب الكاتب: لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تح: د.محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م
* ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م . وهي المرادة عند الإطلاق + (طبعة د. مصطفى النماس).
* الأزهية في علم الحروف: للهروي (٤١٥هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م.
* أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د. قيس الأوسي، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.
* الأساليب الإنشائية: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م.
* أسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م
* أسرار العربية: لأبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، دار البشائر بدمشق ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م
* الأسلوب: د. أحمد الشايب، دار النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٦٦م.

* أسلوب الشرط بين النحويين والبلاغيين: د. فتحي بيومي حمودة، دار البيان العربي، جدة، ١٩٨٥م.
* الإشارات والتنبيهات: محمد بن علي الجرجاني (٧٢٩ هـ)، تح: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.ط.
* الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
* الأصول في النحو: لابن السراج ٣١٦ هـ، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
* الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (٩٤٣ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
* إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، الطبعة الخامسة، ١٩٨٩م.
* إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. شوقي المعري، دار الحارث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
* إعراب الحديث النبوي: للعكبري، تح: أستاذنا الدكتور عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٧م.
* الألفاظ والأساليب: مجمع اللغة العربية، القاهرة.
* أمالي ابن الحاجب: لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح: د.فخر صالح قدارة، دار عمار، عَمان، دار الجيل ببيروت د.ط، ١٩٨٩م
* أمالي ابن الشجري: لابن الشجري(٥٤٢هـ)، تح: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د.ط.ت.
* إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: للعكبري (٦١٦هـ)، علق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث ١٩٨٩ م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:لابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.
* الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تح: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين بدمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م
* الإيضاح في علل النحو: للزجاجي ٣٣٧ هـ، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، ١٩٩٦م.
* الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
* البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الغرناطيِّ (٧٤٥هـ)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥م. (وهي المرادة عند الإطلاق)، وكذلك طبعة دار الكتب العلمية في بيروت بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
* بدائع الفوائد: لابن القيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
* البرهان في علوم القرآن: للزركشي ٧٩٤ هـ، تح: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط.ت.
* بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٩م.
* بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، د. علي أبو القاسم عون، دار المدار الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
* البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم بدمشق، الدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
* البيان في إعراب غريب القرآن: لأبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، تح: د. طه عبد الحميد طه، منشورات دار الهجرة، إيران، قم، د.ط.ت.
* تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تح: ثلة من المحققين، الكويت من سنة ١٩٦٥-٢٠٠١م.

* تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (٢٧٦ هـ)، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م.
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
* التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.
* التداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
* تذكرة النحاة: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
* الترخيم في العربية: د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٤م.
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، د.ط، ١٩٦٧م.
* التعريفات: الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
* التعريف والتنكير في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ط.ت.
* التعبير القرآني: د. فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن (نسخة مصورة)، د.ط.ت.
* التعبير القرآني والدلالة النفسية: د. محمد عبد الله الجيوسي، دار الغوثاني، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
* تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: الإمام فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
* تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١ هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، د.ط.ت.

* تفسير الشعرواي: لمحمد متولي الشعرواي، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة، ١٩٩١م.
* التكرير بين المثير والتأثير: د. عز الدين علي السيد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
* التوابع في الجملة العربية: د. محمَّد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء بالقاهرة، د.ط.ت.
* الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي: د. رابح بو معزة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، ٢٠٠٨م.
* الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي،، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
* الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
* جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، إشراف صدقي محمد جميل، مؤسسة الصادق تهران، طهران، د.ط.ت.
* حاشية الدسوقي على مختصر السعد: أحمد بن عرفة الدسوقي (١٢٣٠ هـ)، تح: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
* الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م
* الحدود في النحو: للفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، القاهرة، ١٩٩٣م (نسخة مصورة).
* الحذف البلاغي في القرآن الكريم: مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ت.ط.
* الحل القصدي للغة في مواجهة الاعتباطية: عالم سبيط النيلي، دار الشروق، نسخة مصورة.
* خزانة الأدب: للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

* الخصائص: لابن جني ٣٩٢ هـ، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت.
* دراسات نحوية: د. منى الياس، جامعة دمشق، ١٩٩٩م.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
* الدّرّة الألفية (ألفية ابن معطي) يحيى بن عبد المعطي الزوواي ٦٢٨ ه، تح: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
* درة الغواص في أوهام الخواص: للحريري (٥١٦ هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* دلائل الإعجاز: لعبد القاهر الجرجاني(٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تح: محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) ، د.ط.ت.
* دلالة التراكيب: د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
* دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر، د.ط.ت.
* الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب: لأستاذنا الدكتور عمر مصطفى، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
* ديوان الأحوص الأنصاري، تح: سعدي ضناوي، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
* ديوان امرىء القيس: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، د.ت.
* ديوان ابن الدمينة: صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب، تح: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ط.ت.
* ديوان جرير: شرح وتحقيق: تاج الدين شلق، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

* ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٨١م.
* ديوان حسان بن ثابت، تح د. وليد عرفات، دار صادر ببيروت، د.ط، ١٩٧٤م.
* ديوان الحطيئة، رواية ابن السكيت، تح د.نعمان محمدأمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
* ديوان الخريمي ٢١٤ هـ، جمعه وحققه: علي جواد الطاهر، محمد جبار المعيبد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى، ١٩٧١م
* ديوان أبي ذؤيب الهذلي: شرح سوهام المصري، راجعه د. ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
* ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد، ليبسيغ، برلين ١٩٠٣ م.
* ديوان الإمام الشافعي: جمعه وحققه يوسف علي بديوي، مكتبة دار الفجر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
* ديوان شعر المتلمس الضبعي، شرح وتحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.

ديوان الشنفرى: تح: طلال حرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

* ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تح: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
* ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب، دار صادر ببيروت، ١٩٧٩م.
* ديوان العباس بن الأحنف، تح د. عاتكة الخزرجية، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.
* ديوان العباس بن مرداس السلمي: تح: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

* ديوان عبيد بن الأبرص، تح د.حسين نصار، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
* ديوان العرجي: (رواية ابن جني)، تح: خضر الطائي، رشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٥٦م.
* ديوان عمر بن أبي ربيعة: شرح: قدري مايو، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
* ديوان عنترة: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط.ت.
* ديوان أبي فراس الحمداني: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.
* ديوان الفرزدق: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر ببيروت، د.ط. ١٩٦٦م.
* ديوان قيس بن الخطيم، تح د. ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.
* ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تح د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٧ م.
* ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري[1]* المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، د.ط.ت.
* ديوان محمود سامي البارودي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
* ديوان ابن مقبل، تح د. عزة حسن، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٦٢ م.
* ديوان النمر بن تولب العكلي، تح د.محمد نبيل طريفي، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م
* ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٥ م.
* ديوان الوليد بن يزيد، تح: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

---

(١) * منسوب إليه .

* ديوان يزيد بن معاوية: جمعه وحققه د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي: تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
* روح البيان: لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، دار إحياء التراث العربى، بيروت، د.ط.ت.
* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.ت.
* سر صناعة الإعراب: لابن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
* شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تح عبد الستار فراج، راجعه محمود شاكر، دار العروبة بالقاهرة، د.ط.ت.
* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، شرح محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، د.ت.
* شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (٦٨٦ هـ)، تح د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، د.ط.ت.
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).
* شرح التسهيل: لابن مالك، تح: د.عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
* شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الألمعي وحاشية الشيخ يس، دار الفكر، د.ط.ت.
* شرح ديوان الحماسة: للمرزوقي، تح: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
* شرح ديوان الخنساء، دار التراث، بيروت، ١٩٦٨م.
* شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تح د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

* شرح السيرافي لكتاب سيبويه، مطبوع بهامش الكتاب، مطبعة بولاق، مكتبة المتنبي، ١٣١٦هـ، القاهرة.
* شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث، حمص، ١٩٨٩م.
* شرح الكافية: للرضي الاستراباذي ٦٨٨ هـ، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط.ت.
* شرح الكافية الشافية: لابن مالك (٦٧٢هـ)، تح:عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د.ط.ت
* شرح المختصر: لسعد الدين التفتازاني، مكتبة الصحابة، عنتاب، تركيا، د.ط.ت.
* شرح المفصل: لابن يعيش ٦٤٣هـ، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، د.ط .ت .
* شرح المقدمة المحسبة: لابن بابشاذ، تح: د. خالد عبد الكريم جمعة، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.
* شعر الخوارج: تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ط.ت.
* شعر الراعي النميري وأخباره: جمعه وقدم له: ناصر الحاني، راجعه: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٤م.
* شعر ربيعة الرقي: جمعه وحققه د. يوسف بكار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
* شعر زهير بن أبي سلمى: صنعة ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م.
* شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي: جمعه وحققه مطاع الطرابشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
* شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ببيروت، د.ط.ت.
* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس ٣٩٥هـ، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، د.ط، ١٩٦٣ م.
* الصحاح: للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط٢ ١٩٧٩م.

* صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر: لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بدمشق، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
* صحيح مسلم: الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الجيل، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
* الصناعتين: لأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ)، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، د.ت.
* ضرائر الشعر: لابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠م.
* ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، د.ط.ت.
* الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، قدم له سيد علي المرصفي، مطبعة المقتطف، دار الكتب الخديوية، مصر، ١٩١٤م. (نسخة مصورة).
* ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، د.ط.ت.
* عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي ٧٧٣ هـ، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ببيروت، صيدا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
* العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م.
* العلل في النحو: لأبي الحسن الوراق ٣٨١هـ، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر ببيروت ودمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠
* علم الجمال والنقد: فلسفة الجمال: بشير زهدي، جامعة دمشق، ١٩٨٢م.
* علم المعاني (البلاغة العربية في ثوبها الجديد): بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٥م.
* علم النفس اللغوي: د. محمود السيد، جامعة دمشق، كلية التربية، ١٩٩٧م.

* علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢م.
* العمدة في محاسن الشعر وآدابه: لابن رشيق القيرواني ٤٦٣ هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨١م.
* عيون الأخبار: لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٢٥م مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصرية.
* فتح القريب المجيب: محمد علي طه الدرة، دار الرازي، دمشق، د.ط.ت.
* الفصل والوصل في القرآن الكريم: د. شكر محمود عبد الله، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٦م.
* الفكر البلاغي عند النحويين العرب: د.عزام عمر الشجراوي، دار البشير، د.ط.ت.
* فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور: د. رجاء عيد، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، د.ت.
* في البلاغة القرآنية، أسرار الفصل والوصل: د. صباح عبيد دراز، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
* في فلسفة النقد: زكي نجيب محمود، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٩م.
* في النحو العربي، نقد وتوجيه: د. إبراهيم السامرائي، دار الرائد العربي، بيروت،ط٢، ١٩٨٦م.
* القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية: د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٠م.
* قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث: د. محمد زكي العشماوي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
* قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: د. سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
* القياس في النحو: د. منى الياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
* الكامل: للمبرد ٢٨٥هـ، تح: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م

* الكتاب: سيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب ببيروت، د.ط.ت.
* كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
* الكشاف: للزمخشري ٥٣٨هـ، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، وهي المرادة عند الإطلاق + طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
* كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: الأصبهاني الباقولي (٥٤٣هـ)، تح: د.محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٥م.
* اللامات: للزجاجي ٣٧٧ هـ، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
* اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الدمشقي ٨٨٠ هـ، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض ، د.محمد سعيد رمضان حسن ، د. محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
* لسان العرب: ابن منظور، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيديّ. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث، بيروت.
* اللغة الشاعرة: عباس محمود العقاد، دار نهضة مصر، ١٩٩٥م.
* اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
* لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: د. فاضل السامرائي، دار عمار، عَمَّان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.
* مباحث في اللسانيات: د. أحمد حساني، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، الطبعة الثانية، ٢٠١٣م.
* المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية: لابن هشام الأنصاري ٧٦١ هـ، تح: د. مازن المبارك، دار البشائر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦ م.
* المبني للمجهول في القرآن: د. شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م.

* المثل السائر: ابن الأثير، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م. وهي المرادة عند الإطلاق + (طبعة المكتبة العصرية، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٤٢٠ هـ).
* مجالس ثعلب، للإمام ثعلب ٢٩١ هـ، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د.ت.
* مجمع الأمثال: للميداني ، تح: د. جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
* المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: لابن جني ٣٩٢هـ، تح: علي النجدي ناصف ورفيقيه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، د.ط، ١٩٩٤م.
* المختار من أبواب النحو: د. محمد خير الحلواني، مكتبة دار الشروق ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
* مختار الصحاح: محمد بن أبي الرازي، د.ط.ت.
* المزج أو إيضاح المتن: بدر الدين الدماميني، بهامش حاشية الشمني، المطبعة البهية بمصر (نسخة مصورة).
* المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، دار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
* المسائل العضديات: لأبي علي الفارسي، تح: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.
* المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٠م.
* مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.
* المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازاني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
* معاني القرآن: للأخفش، تح: د.هدى قُرَّاعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ م.

* معاني القرآن: للفراء ٢٠٧هـ، تح:محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
* معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، تح: د. عبد الجليل شلبي، خرج أحاديثه علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٥ م.
* معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
* معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم العباسي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧م.
* معايير في النقد الأدبي العربي: د. رابح العوبي، دار الكتاب الثقافي، الجزائر، ٢٠٠٤م.
* معجم أسماء الافعال: د. أيمن الشوا، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠٠٦م.
* المعجم الأوسط: للطبراني، تح: طارق الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
* المعجم الكبير: للطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم بالموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
* معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
* معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
* معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تح: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق تهران، الطبعة الخامسة، ١٣٧٨هـ
* مفتاح العلوم للسكاكي ٦٢٦ هـ، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
* المفصل في إعراب الجمل: د. عمر مصطفى، د. محمد خالد الرهاوي، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
* المفصل في علوم البلاغة: د. عيسى العاكوب، جامعة حلب، ٢٠٠٠م.

* المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤ م.
* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين العيني ٨٥٥ هـ، تح: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
* مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
* المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تح د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
* المقتضب: للمبرد ٢٨٥هـ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ط.ت.
* مقدمة تفسير ابن النقيب ٦٩٨ هـ، تح: زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
* المقرَّب: لابن عصفور (٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
* من أسرار الجملة الاستئنافية، د. أيمن الشوا، دار الغوثاني، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
* المنصف: لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
* من نحو المباني إلى نحو المعاني: د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
* مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: لأبي العباس ابن يعقوب المغربي ١١٢٨م، تح: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م
* الموجز في تاريخ البلاغة: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، د.ط.ت.

* نتائج الفكر في النحو: للسهيلي ٥٨١ هـ، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
* نحو الفعل: د. أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤م.
* النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٦٦م.
* النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
* النحو والصرف: عاصم البيطار، جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.
* النظرات والعبرات: مصطفى لطفي المنفلوطي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٤م.
* نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للمقري التلمساني، تح د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
* نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: الفخر الرازي، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٠م.
* النوادر في اللغة، لأبي زيد ٢١٥ هـ، تعلق وتصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.
* الهوامل والشوامل: أبو حيان التوحيدي ومسكويه، تح: أحمد أمين، والسيد أحمد صقر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥١م.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* الوساطة بين المتنبي وخصومه: للقاضي الجرجاني ٣٩٢هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد علي البجاوي، دار القلم، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت.

المخطوطات:

* تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: بدر الدين الدماميني، نسخة محفوظة في مكتبة الأسد برقم (١٤٢٠٧).
* الحلاوة السكرية في شرح الفواكه البدرية: بدر الدين الدماميني، نسخة محفوظة في مكتبة الأسد برقم (٥٧٨١).

الرسائل الجامعية:

* أصول النحو التطبيقي عند ابن هشام مع تحقيق شرح بانت سعاد نموذجا، رسالة ماجستير، إشراف د. إبراهيم عبد الله، تقديم سناء الريس، جامعة دمشق ٢٠٠٦ م.
* البلاغة عند المعتزلة، رسالة دكتوراه، إشراف د. مزيد نعيم، تقديم: محمد هيثم غرة، جامعة دمشق، ١٩٩٣م.
* ظاهرة العدول في البلاغة العربية، مقاربة أسلوبية: عبد الحفيظ مراح، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م.
* غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، القسم الثالث، مصطفى رمزي الأنطاكي، رسالة ماجستير، إشراف د. نبيل أبو عمشة، تقديم: محمد خالد الرهاوي، جامعة دمشق ٢٠٠٧م.
* نظرية النقد العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، إشراف د. حسين الصديق، تقديم: أحمد صوفي، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٩م.

المجلات

* مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق:
* مج ٦/ ج٣ (لغة أكلوني البراغيث: د. محمد أحمد الدالي).
* مج ٧٨/ جزء٢ (نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء: د. إبراهيم عبد الله).
* مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة:
* العدد ٦٥/ ١٩٨٩م (الاستئناف النحوي ودوره في التركيب: د. مصطفى النحاس).
* العدد ٦٤/ ١٩٨٩م (ليس في اللغة واو للاستئناف: د. محمد نائل أحمد).

المواقع الالكترونية:

* شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، منتدى النحو والصرف.

فهرس الموضوعات


مكتبة لسان العرب
أعلاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

الرسائل الجامعية ٩

القاعدة النحوية
في ضوء علم المعاني (ضَوابِطُ وَتَحْلِيْلٌ)

كلمة المركز

يعمل مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية على تعزيز خدماته في المجالات المتنوعة لخدمة اللغة العربية وعلومها، إذ ينطلق من رؤية موحّدة في أعماله عامة - ومنها برنامج النشر - وذلك بأن يطلق برامجه ودراساته في المجالات التي تفتقر إلى جهود نوعية، أو التي تحتاج إلى تكثيف العمل فيها.

ويجتهد المركز في انتقاء الكتب التي تصدر ضمن هذه السلسلة، بأن تكون مضيفة إلى حقلها المعرفي، ومفتاحا للمشروعات العلمية والعملية، ومحققة لتراكم معرفيٍّ مثرٍ.

وإذ تشيد الأمانة العامة في المركز بجهد مؤلف الكتاب، تأليفاً، وتصحيحاً لمسوداته، ومراجعةً للطباعة، فإنها تدعو الباحثين كافة من أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسة، لتتكامل مع سلاسل المركز العلمية الأخرى.

ويسعد المركز بالعمل مع المؤسسات والأفراد المختصين والمهتمين في خدمة لغتنا العربية، وتكثيف الجهود والتكامل نحو تمكين لغتنا، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.



ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa




9 786038 221235